



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عيد ميلاد
عمران

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir



اصول الشيعة

لاستنباط احكام الشريعة

حجة الاسلام والمسلمين الشيخ

محمد حسين اليرسفي دامت تاييداته

مقدمة الاستاذ الفقيه الشيخ

محمد جواد الفاضل التكريتي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعه

كاتب:

محمد حسين يوسفى

نشرت فى الطباعة:

مركز فقه الاثمه الاطهار (عليهم السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٢	اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة المجلد ٢
٢٢	اشارة
٢٢	المقصد الأول في الأوامر
٢٢	الفصل الأول فيما يتعلق بمادة الأمر من الجهات
٢٢	اشارة
٢٢	الجهة الاولى: في معناها اللغوى والاصطلاحى
٢٢	اشارة
٢٣	كلام الاستاذ البروجردى رحمه الله حول معنى «الأمر»
٢٣	كلام صاحب الكفاية وصاحب الفصول في معنى «الأمر»
٢٣	نقد نظرية الاشتراك اللفظى في مادة الأمر
٢٤	كلام المحقق النائينى رحمه الله فى المقام ونقده
٢٤	كلام الإمام فى المقام
٢٥	بيان الحق فى المسألة
٢٥	كلام فى معناه الاصطلاحى عند الفقهاء والاصوليين
٢٥	نقد كلام صاحب الكفاية فى المقام
٢٥	نظرية الإمام رحمه الله فى معناه الاصطلاحى
٢٦	رأى المحقق الاصفهانى رحمه الله فى معناه الاصطلاحى
٢٦	نقد كلام المحقق الاصفهانى من قبل المحقق الخوئى
٢٧	دفع ما أورده بعض الأعلام على المحقق الاصفهانى رحمه الله
٢٧	الجهة الثانية: فى اعتبار العلو والاستعلاء فى معنى «الأمر»
٢٨	كلام السيد البروجردى فى المقام
٢٨	نقد كلام الاستاذ البروجردى رحمه الله فى المقام

- ٢٩الجهة الثالثة: في كون «الأمر» حقيقة في الوجوب
- ٢٩إشارة
- ٢٩دليل القول بكونه للأعمّ ونقده
- ٢٩بيان الحق في المسألة
- ٣٠كلام المحقق العراقي رحمه الله في المقام
- ٣٠الفرق بين الوجوب والاستحباب
- ٣١كلام صاحب الكفاية في المقام
- ٣٢المختار في المسألة
- ٣٢كلام الاستاذ البروجردى رحمه الله في المقام
- ٣٣إشارة إلى كلام المحقق العراقي رحمه الله في المقام ونقده
- ٣٣كلام المحقق الخوئي
- ٣٣في منشأ ظهور الأمر في الوجوب
- ٣٣الجهة الرابعة: في الطلب والإرادة
- ٣٣إشارة
- ٣٤القول في حقيقة الإنشاء
- ٣٤رأى المشهور حول حقيقة الإنشاء
- ٣٤نقد كلام المشهور من قبل السيد الخوئي
- ٣٥دفع ما أورده المحقق الخوئي على المشهور
- ٣٥في اتحاد الطلب والإرادة
- ٣٤البحث حول الكلام النفسى
- ٣٤الفرق بين صفات الذات وصفات الفعل
- ٣٤الأقوال في كلامه تعالى
- ٣٧هل النزاع بين الأشاعرة والمعتزلة لغوى؟
- ٣٧نقد أدلة الأشاعرة على دعواهم

- ٣٩ التكلّم من صفات فعله سبحانه
- ٤٠ رجوع إلى مبحث اتحاد الطلب والإرادة
- ٤٠ كلام الاستاذ البروجردى رحمه الله فى المقام
- ٤١ نقد كلام السيد البروجردى رحمه الله
- ٤١ كلام المحقق الخوئى «مدّ ظلّه» فى المقام، وهو أحسن الأقوال
- ٤٢ الفصل الثانى فيما يتعلّق بصيغة الأمر
- ٤٢ اشارة
- ٤٢ المبحث الأول: فى المعانى التى تستعمل فيها صيغة الأمر
- ٤٢ اشارة
- ٤٢ نظرية صاحب الكفاية فى المقام
- ٤٣ الحق فى المسألة
- ٤٤ إزاحة شبهة
- ٤٥ المبحث الثانى: فيما هى حقيقة فيه
- ٤٥ اشارة
- ٤٦ أدلّة القول بظهور الصيغة فى الوجوب
- ٤٦ البحث حول أدلّة ظهور الصيغة فى الوجوب
- ٤٨ نقد دعوى انصراف الصيغة إلى الوجوب
- ٤٨ نقد دعوى استفادة الوجوب من إطلاق الصيغة
- ٤٨ نقد القول بالكاشفية العقلية
- ٤٩ إبطال دعوى حكم العقل بظهور الصيغة فى الوجوب
- ٥٠ المبحث الثالث: فى الجمل الخبرية المستعملة فى مقام الإنشاء
- ٥٠ اشارة
- ٥٠ نظرية صاحب الكفاية فى المقام
- ٥٠ بيان الحق فى المسألة

- ٥٢ كلام السيد البروجردى رحمه الله حول أوامر النبى والأئمة عليهم السلام
- ٥٢ نقد نظرية السيد البروجردى رحمه الله حول أوامر النبى والأئمة عليهم السلام
- ٥٣ المبحث الرابع: فى التعبدى والتوصلى
- ٥٣ اشارة
- ٥٤ بيان المراد بالتعبدى [١٥٥] والتوصلى
- ٥٤ إمكان أخذ قصد القرية فى متعلق الأمر
- ٥٥ ثمرة المسألة
- ٥٥ كلام الشيخ الأنصارى رحمه الله فى المقام
- ٥٥ أدلة القائلين بالاستحالة الذاتية ونقدها
- ٥٦ كلام المحقق النائنى رحمه الله فى المقام
- ٥٧ نقد ما أفاده المحقق النائنى رحمه الله فى المسألة
- ٥٨ البحث حول امتناعه الغيرى
- ٦٠ نقد كلام صاحب الكفاية
- ٦٢ كلام المحقق الحائرى رحمه الله فى المقام ونقده
- ٦٥ كلام المحقق الخوئى
- ٦٥ فى المقام
- ٦٧ نقد ما أفاده بعض الأعلام فى المقام
- ٦٧ فى التوسل بتعدد الأمر لتصحيح أخذ قصد القرية فى متعلقه
- ٦٨ نقد كلام المحقق الخراسانى فى المقام
- ٦٨ القول فى قصد القرية بسائر المعانى
- ٦٩ نقد كلام صاحب الكفاية فى المقام
- ٦٩ حكم موارد الشك فى التعبدية والتوصلية
- ٧٠ المقام الأول: فى وجود الأصل اللفظى فى المسألة [١٩٣]
- ٧٠ كلام صاحب الكفاية فى ذلك

- ٧٠ الفرق بين الإطلاق اللفظي والمقامي
- ٧٠ نظرية المحقق الحائري رحمه الله في المقام
- ٧٢ نقد كلامه «أعلى الله مقامه»
- ٧٣ نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله
- ٧٣ كلام السيد الخوئي
- ٧٣ في المقام
- ٧٤ المقام الثاني: في ما يقتضيه الاصول العمليّة
- ٧٤ البحث الأول: فيما يحكم به العقل من البراءة أو الاشتغال [٢٠٥]
- ٧٤ نظرية صاحب الكفاية رحمه الله في الأصل العملي الجارى في المقام
- ٧٥ نقد ما أفاده قدس سره
- ٧٦ البحث الثاني: فيما يقتضيه الاصول العمليّة الشرعيّة
- ٧٧ كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المقام
- ٧٧ نقد ما أفاده صاحب الكفاية رحمه الله
- ٧٧ المبحث الخامس: في دوران الوجود بين كلّ من النفسى والتعيني والعيني وبين ما يقابلها
- ٧٧ كلام صاحب الكفاية في المقام
- ٧٧ نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله هاهنا
- ٧٨ كلام المحقق الاصفهاني في الدفاع عما أفاده صاحب الكفاية
- ٧٨ نقد ما أفاده المحقق الاصفهاني رحمه الله في المقام
- ٧٨ طريق آخر لإثبات نفسيّة الواجب
- ٧٩ الاستدلال بالتبادر في المقام ونقده
- ٨٠ الاستدلال بالانصراف في ما نحن فيه ونقده
- ٨٠ الاستدلال بحكم العقل في المقام ونقده
- ٨٠ المبحث السادس: في الأمر الواقع عقيب الحظر
- ٨١ مقتضى التحقيق في المقام

- ٨١المبحث السابع: في المزة والتكرار
- ٨١اشارة
- ٨٢البحث حول كلام صاحب الفصول رحمه الله في المقام
- ٨٢التحقيق في المسألة
- ٨٢كلام الإمام الخميني رحمه الله في المقام
- ٨٤نظريّة صاحب الكفاية في المقام
- ٨٤ما اختاره صاحب الفصول في المسألة
- ٨٤الكلام حول نظريّة صاحب الفصول في المقام
- ٨٦التحقيق حول دلالة الأمر على المزة أو التكرار
- ٨٦هل الإتيان بأفراد دفعيّة امثال واحد أو متعدّد؟
- ٨٧كلام الاستاذ البروجردي رحمه الله في المقام
- ٨٧مناقشة الإمام الخميني رحمه الله في كلام السيد البروجردي قدس سره
- ٨٧نقد التفصيل المنسوب إلى المحقق الخراساني رحمه الله
- ٨٨البحث حول الإتيان بأفراد المأمور به الطوليّة
- ٨٨كلام صاحب الكفاية في المسألة
- ٨٨نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المقام
- ٨٨المبحث الثامن: في الفور والتراخي
- ٨٨اشارة
- ٨٩بيان ما هو المختار في المسألة
- ٨٩بيان أدلة القائلين بالفور ونقدها
- ٩٢تتمّة
- ٩٢الفصل الثالث في الأجزاء
- ٩٢البحث حول عنوان المسألة
- ٩٣تحرير محلّ النزاع

- ٩٤ بيان المراد من «وجهه»
- ٩٥ حول كلمة «الاقتضاء»
- ٩٥ ما أفاده الإمام الخمينى رحمه الله فى المقام
- ٩٦ بيان الحق فى المسألة
- ٩٦ معنى «الإجزاء» فى المقام
- ٩٧ الفرق بين مسألة الإجزاء ومسألة المزة والتكرار
- ٩٨ حول تعدد الأمر ووحدته
- ٩٨ الإتيان بالمأمور به بكل أمر يجزى عن التعبد به ثانياً
- ٩٩ كلام المحقق الخراسانى رحمه الله فى المقام
- ٩٩ نقد كلام صاحب الكفاية فى المقام
- ١٠١ المقام الأول: فى إجزاء المأمور به الاضطرارى عن المأمور به الاختيارى
- ١٠٢ كلام الإمام الخمينى رحمه الله فى المقام
- ١٠٣ مقتضى الاصول العمليّة فى المقام
- ١٠٤ المقام الثانى: فى إجزاء المأمور به الظاهرى عن المأمور به الواقعى
- ١٠٤ اشارة
- ١٠٥ البحث الأول: فى مقتضى الأمارات والطرق
- ١٠٥ البحث الثانى: فى مقتضى الاصول العمليّة
- ١٠٦ كلام صاحب الكفاية حول مفاد هذه الأخبار
- ١٠٧ بيان ما هو الحق فى المسألة
- ١٠٧ البحث حول نظرية المحقق النائينى رحمه الله فى المقام
- ١٠٩ فيما يقتضيه أصالة الحليّة فى المقام
- ١٠٩ حول الإجزاء فى موارد البراءة العقلية
- ١٠٩ فى مقتضى البراءة الشرعية فى المقام
- ١١٠ فى مقتضى أصالة التخيير [٣٣٨]

- ١١١ قضية الاستصحاب في مسألة الاجزاء
- ١١١ مقتضى قاعدة التجاوز والفرغ في المقام
- ١١٢ حول الاجزاء في موارد قاعدة الشك بعد الوقت
- ١١٢ مقتضى أصالة الصحة في عمل الغير [٣٤٩] في المقام
- ١١٣ الفصل الرابع في مقدمة الواجب
- ١١٣ اشارة
- ١١٣ الأول: في تحرير محل النزاع
- ١١٣ اشارة
- ١١٤ نقد نظرية صاحب الكفاية من قبل الإمام الخميني قدس سره
- ١١٤ نظرية الإمام رحمه الله في المقام
- ١١٥ نقد ما أفاده قدس سره في المقام
- ١١٥ بيان ما هو الحق في تحرير محل النزاع
- ١١٦ في كون المسألة عقلية اصولية
- ١١٦ الأمر الثاني: في تقسيمات المقدمة
- ١١٦ المقدمة الداخلية والخارجية
- ١١٦ نظرية صاحب الكفاية حول المقدمات الداخلية
- ١١٧ كلام الإمام الخميني رحمه الله في المقام
- ١١٩ ما أفاده المحقق العراقي رحمه الله في المقام
- ١١٩ نقد نظرية المحقق العراقي رحمه الله
- ١٢٠ التفصيل في المقام بين العلة التامة وأجزائها
- ١٢٠ نقد التفصيل بين العلة التامة وأجزائها
- ١٢٠ المقدمة العقلية والشرعية والعاوية
- ١٢١ مقدمة الوجود والصحة والوجوب والعلم
- ١٢٢ المقدمة المتقدمة والمقارنة والمتأخرة

- ١٢٢ نظر المحقق العراقي رحمه الله في المقدمة المتقدمة والمتأخرة
- ١٢٣ نقد كلام المحقق العراقي رحمه الله في المقام
- ١٢٣ في شرائط التكليف المتقدمة عليه أو المتأخرة عنه
- ١٢٤ نقد كلام صاحب الكفاية والإمام رحمهما الله في المقام
- ١٢٤ الحق المختار في المقام
- ١٢٥ في شرائط الوضع المتقدمة عليه أو المتأخرة عنه
- ١٢٤ نقد نظرية المحقق الخراساني رحمه الله في المقام
- ١٢٤ بيان ما هو الحق في الجواب عن الإشكال
- ١٢٤ في شرائط الأمور به المتقدمة عليه أو المتأخرة عنه
- ١٢٧ نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المقام
- ١٢٧ الجواب الصحيح عندنا
- ١٢٨ كلام المحقق النائيني رحمه الله في الشرط المتأخر
- ١٣٢ نقد نظرية المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ١٣٣ نتيجة مباحث الشرط المتأخر
- ١٣٣ الأمر الثالث: في تقسيمات الواجب
- ١٣٣ الواجب المطلق والمشروط
- ١٣٤ البحث حول تعريف الواجب المطلق والمشروط
- ١٣٤ هل القيود ترجع إلى الهيئة أو إلى المادة؟
- ١٣٤ البحث حول مرجع القيود بحسب مقام الثبوت
- ١٣٥ كلام المحقق العراقي رحمه الله في المقام
- ١٣٦ نقد كلام المحقق العراقي رحمه الله من قبل الإمام الخميني قدس سره
- ١٣٧ مرجع القيود بحسب مقام الإثبات
- ١٣٨ كلام المحقق العراقي رحمه الله في المقام
- ١٣٩ نقد ما أفاده المحقق العراقي رحمه الله في المقام

- ١٤٠ المقدمات المفوتة
- ١٤٠ الواجب المنجز والمعلق
- ١٤١ المقام الأول: في امكان الواجب المعلق واستحالاته
- ١٤١ كلام المحقق الاصفهاني في الواجب المعلق
- ١٤٣ نقد كلام المحقق الاصفهاني رحمه الله حول الإرادة التكوينية
- ١٤٥ نقد كلام المحقق الاصفهاني رحمه الله حول الإرادة التشريعية
- ١٤٦ المقام الثاني: في وجود الواجب المعلق وعدمه
- ١٤٧ نظرية الشيخ الأنصاري رحمه الله في المقدمات المفوتة
- ١٤٧ كلام صاحب الكفاية حول ما أفاده صاحب الفصول رحمه الله
- ١٤٩ ملاك تمييز ما يجب تحصيله من القيود وما لا يجب
- ١٤٩ دوران أمر القيد بين رجوعه إلى الهيئة أو إلى المادة
- ١٤٩ نظرية صاحب الكفاية في المقام
- ١٥٠ ما أفاده الشيخ الأنصاري رحمه الله في المقام
- ١٥٠ البحث حول ما أفاده الشيخ رحمه الله في المقام
- ١٥٣ الواجب النفسى والغيرى
- ١٥٣ كلام صاحب الكفاية في تعريفهما
- ١٥٣ نقد ما أفاده صاحب الكفاية قدس سره
- ١٥٤ التحقيق في تعريف الواجب النفسى والغيرى
- ١٥٥ دوران أمر الوجوب بين كونه نفسياً وغيرياً
- ١٥٥ المقام الأول: فيما يقتضيه الدليل اللفظى
- ١٥٥ نقد ما أفاده المحقق الخراسانى رحمه الله في المقام
- ١٥٥ كلام الشيخ الأنصاري رحمه الله في المقام
- ١٥٥ نقد ما أفاده الشيخ رحمه الله من قبل صاحب الكفاية
- ١٥٦ نقد كلامهما رحمهما الله

- ١٥٦ كلام المحقق النائيني في الدوران بين النفسية والغيرية
- ١٥٧ نقد كلامه رحمه الله
- ١٥٨ المقام الثاني: فيما تقتضيه الاصول العملية
- ١٥٩ البحث حول الثواب والعقاب في الواجب النفسى والغيرى
- ١٦٠ بيان الحق في المسألة
- ١٦١ البحث عن حال الطهارات الثلاث وما اورد عليها
- ١٦٢ كلام المحقق العراقي رحمه الله في حل الإشكال
- ١٦٢ نقد ما ذهب إليه المحقق العراقي رحمه الله في المقام
- ١٦٢ كلام المحقق النائيني رحمه الله في حل الإشكال
- ١٦٢ نقد ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ١٦٣ بيان ما هو الحق في منشأ عبادية الطهارات الثلاث
- ١٦٥ الواجب الأصلي والتبعي [٥٠١]
- ١٦٥ كلام صاحب الفصول رحمه الله فيه
- ١٦٥ كلام صاحب الكفاية في المقام
- ١٦٦ كلام المحقق الاصفهاني رحمه الله في المقام
- ١٦٦ نقد ما أفاده المحقق الاصفهاني رحمه الله
- ١٦٦ نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المقام
- ١٦٧ مقتضى الأصل عند الشك في أصليته الواجب وتبعيته
- ١٦٧ ما أفاده المحقق الاصفهاني رحمه الله في المقام
- ١٦٧ نقد كلام المحققين الخراساني والاصفهاني في المقام
- ١٦٧ الأمر الرابع: في بيان ما هو الواجب من المقدمة
- ١٦٨ نظرية المشهور فيه
- ١٦٨ البحث حول اشتراط وجوب المقدمة بإرادة ذيها
- ١٦٨ نقد كلام صاحب المعالم رحمه الله

- ١٦٩ البحث حول اعتبار قصد التوصل في وجوب المقدمة
- ١٦٩ الاحتمالات الجارية فيما نسب إلى الشيخ رحمه الله ونقدها
- ١٧١ بيان الثمرة بين القول المشهور [٥١٩] وما نسب إلى الشيخ رحمه الله
- ١٧١ القول حول اعتبار الإيصال في المقدمة الواجبة
- ١٧٢ البحث حول المقدمة الموصلة بحسب مقام الثبوت
- ١٧٣ مناقشة صاحب الكفاية في كلام صاحب الفصول رحمه الله ونقدها
- ١٧٤ كلام المحقق الحائري رحمه الله توجيهاً لما أفاده صاحب الفصول
- ١٧٥ كلام المحقق العراقي رحمه الله في توجيه مقالة صاحب الفصول
- ١٧٥ نقد ما أفاده المحقق الحائري رحمه الله في المقام
- ١٧٥ نقد كلام المحقق العراقي رحمه الله في المقام
- ١٧٦ البحث حول المقدمة الموصلة بحسب مقام الإثبات
- ١٧٧ نقد كلام صاحب الكفاية وبيان الحق في المسألة
- ١٧٧ بيان الثمرة بين كلام المشهور وصاحب الفصول
- ١٧٧ مناقشة الشيخ رحمه الله في الثمرة المذكورة
- ١٧٨ ما أفاده صاحب الكفاية رحمه الله في المقام
- ١٧٨ بيان ما هو الحق في المقام
- ١٨٠ البحث في بيان ثمره القول بالملازمة وعدمها
- ١٨٠ نظرية صاحب الكفاية في المسألة
- ١٨٠ بيان مناقشة في ترتب الثمرة المذكورة
- ١٨٠ كلام المحقق العراقي رحمه الله في دفع المناقشة المذكورة
- ١٨١ نقد ما أفاده المحقق العراقي رحمه الله في المقام
- ١٨٢ تأسيس الأصل في المسألة
- ١٨٢ الأصل في المسألة الفقهيّة، وكلام صاحب الكفاية فيه
- ١٨٣ نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله من قبل الإمام الخميني قدس سره

- ١٨٣ بيان ما أفاده الاستاذ البروجردى رحمه الله فى المقام
- ١٨٤ البحث حول أدلة القائلين بالملازمة
- ١٨٤ كلام صاحب الكفاية فى المسألة
- ١٨٤ نقد ما استدلّ به صاحب الكفاية رحمه الله لإثبات الملازمة
- ١٨٥ ما أفاده الحسن البصرى لإثبات الملازمة
- ١٨٦ نقد كلام أبى الحسن البصرى فى المقام
- ١٨٧ ما أفاده الإمام الخمينى رحمه الله لإثبات عدم الملازمة
- ١٨٨ التفصيل بين السبب وغيره
- ١٨٨ نقد دليل القائلين بالتفصيل بين السبب وغيره
- ١٨٨ التفصيل بين الشرائط الشرعية وغيرها
- ١٨٨ نقد دليل القائلين بالتفصيل بين الشرط الشرعى وغيره
- ١٨٩ القول فى مقدّمة المستحبّ
- ١٨٩ القول فى مقدّمة الحرام
- ١٩٠ كلام صاحب الكفاية رحمه الله فى المقام
- ١٩٠ نقد كلام صاحب الكفاية فى مقدّمة الحرام
- ١٩٠ مناقشة الإمام الخمينى فى كلام صاحب الكفاية
- ١٩١ كلام المحقق الحائرى رحمه الله فى مقدّمة الحرام
- ١٩١ مناقشة الإمام الخمينى رحمه الله فيه وجوابها
- ١٩٢ بيان الحقّ فى مسألة مقدّمة الحرام
- ١٩٢ الفصل الخامس فى مسألة الضدّ
- ١٩٢ اشارة
- ١٩٢ الأوّل: فى كون المسألة اصولية
- ١٩٢ الثانى: فى كونها عقليّة
- ١٩٣ الثالث: فى بيان المراد من كلمتى «الاقضاء» و «الضدّ» فى المقام

- ١٩٣ اشارة
- ١٩٣ نقد كلام المحققين النائيني والخراساني رحمهما الله
- ١٩٤ البحث حول أدلة القول بالافتضاء
- ١٩٤ الوجه الأول: طريقة المقدمية
- ١٩٥ إشكال صاحب الكفاية رحمه الله على ما أفاده القائل بالافتضاء
- ١٩٥ البحث حول ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في المقام
- ١٩٦ إشكال الإمام الخميني رحمه الله على هذا الدليل
- ١٩٦ كلام الإمام الخميني رحمه الله في المقام [٥٩٦]
- ١٩٧ ما أفاده المحقق الاصفهاني رحمه الله في المقام
- ١٩٨ بيان الحق في المسألة
- ١٩٨ مقالة القائلين بالافتضاء في الضد العام ونقدها
- ١٩٩ ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله في المقام ونقده
- ١٩٩ هل يقتضى إرادة الشيء إرادة ترك تركه أم لا؟
- ٢٠٠ الوجه الثاني: طريقة التلازم
- ٢٠٠ نقد طريقة التلازم
- ٢٠١ ثمرة النزاع
- ٢٠١ بيان الثمرة المشهورة في المسألة
- ٢٠٢ نقد هذه الثمرة
- ٢٠٢ ما أفاده الشيخ البهائي رحمه الله حول ثمرة النزاع في المسألة
- ٢٠٣ نقد كلام الشيخ البهائي من قبل المحقق الخراساني
- ٢٠٣ مسألة الترتب
- ٢٠٣ مناقشة صاحب الكفاية في مسألة الترتب
- ٢٠٤ بيان ما يقتضيه التحقيق في مسألة الترتب
- ٢٠٤ ما هو معنى المطلق؟

- ٢٠٤ بيان مورد التزاحم
- ٢٠٥ هل للأحكام أربع مراحل؟
- ٢٠٥ ما أفاده الإمام الخميني رحمه الله حول مراحل الحكم
- ٢٠٧ هل الأحكام القانونية تنحلّ إلى خطابات شخصية [٤٣٢]؟
- ٢٠٧ حكم العلم الإجمالي الخارج بعض أطرافه عن محلّ الابتلاء
- ٢٠٨ البحث حول توقّف الأحكام على العلم والقدرة
- ٢٠٩ البحث حول الترتّب على مسلك المشهور
- ٢١٠ المقام الأول: في إمكان الترتّب ثبوتاً
- ٢١٠ المقام الثاني: في البحث عن المسألة بحسب مقام الإثبات
- ٢١١ كلام المحقّق النائيني رحمه الله في المسألة ونقده
- ٢١١ خلاصة البحث
- ٢١٢ الفصل السادس في جواز الأمر مع العلم بانتفاء شرطه
- ٢١٢ إشارة
- ٢١٢ تحرير محلّ النزاع
- ٢١٢ كلام صاحب الكفاية في المقام
- ٢١٣ نقد ما أفاده المحقّق الخراساني رحمه الله في المقام
- ٢١٣ بيان ما هو الحقّ في المسألة
- ٢١٣ الفصل السابع في تعلّق الأوامر والنواهي بالطبائع أو الأفراد
- ٢١٣ تحرير محلّ النزاع
- ٢١٥ كلام صاحب الكفاية رحمه الله في تحرير محلّ النزاع
- ٢١٥ نقد ما ذهب إليه المحقّق الخراساني رحمه الله في المقام
- ٢١٥ بيان الحقّ في تحرير محلّ النزاع
- ٢١٦ ما تقتضيه القواعد في المسألة
- ٢١٧ الفصل الثامن في بقاء الجواز بعد نسخ الوجوب

- ٢١٧ اشارة
- ٢١٧ البحث في إمكان البقاء واستحالته
- ٢١٧ البحث حول ما يقتضيه الأدلة في المقام
- ٢١٨ الفصل التاسع في الواجب التخييري
- ٢١٨ اشارة
- ٢١٩ البحث في رجوع الواجب التخييري إلى التعيني
- ٢١٩ كلام صاحب الكفاية في المسألة
- ٢١٩ نقد ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في المقام
- ٢٢٠ إشكال ودفح
- ٢٢١ البحث حول إمكان التخيير بين الأقل والأكثر
- ٢٢١ تحرير محل النزاع
- ٢٢١ برهان القائل بالامتناع
- ٢٢١ القول في التدريجات
- ٢٢٢ ما أفاده الاستاذ البروجردى رحمه الله في المقام
- ٢٢٢ نقد كلام العلمين المحقق الخراساني والسيد البروجردى رحمهما الله
- ٢٢٢ القول في الدفعيات
- ٢٢٣ نتيجة البحث
- ٢٢٣ الفصل العاشر في الواجب الكفائي
- ٢٢٣ اشارة
- ٢٢٤ نظرية المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ٢٢٥ بيان ما هو الحق في تصوير الواجب الكفائي
- ٢٢٥ الفصل الحادي عشر في الواجب الموقت وغير [٦٩٧] الموقت
- ٢٢٥ اشارة
- ٢٢٦ الواجب الموسع والمضيق

هل القضاء بالأمر الأول أو بأمر جديد؟ ٢٢٧

نظرية صاحب الكفاية في المقام ٢٢٧

ما يقتضيه الاصول العمليّة في المقام ٢٢٧

تعريف مركز ٢٤٢

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة المجلد ٢

اشارة

سرشناسه : يوسفى گنابادى خراسانى، محمدحسين
 عنوان و نام پديد آور : اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة : تقريراً لما افاده المرجع الدينى آية الله العظمى الشيخ محمد الفاضل اللكرانى
 قدس سره / تاليف محمدحسين اليوسفى الغنابادى الخراسانى؛ اعداد و نشر مركز فقه الاثمة الاطهار عليهم السلام.
 مشخصات نشر : قم : مركز فقه الاثمة الاطهار عليهم السلام، ١٤٣٠ق. = ١٣٨٨.
 مشخصات ظاهري : ٦٦ ج. : نمونه.
 فروست : موسوعه الامام الفاضل اللكرانى؛ ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦.
 شابك : ج. ١: ٩٧٨-٩٦٤-٧٧٠٩-٨٥-٩؛ ج. ٢: ٩٧٨-٩٦٤-٧٧٠٩-٩٠-٩٠-٣٠٠.
 يادداشت : عربى.
 يادداشت : كتابنامه.

موضوع : اصول فقه شيعه — قرن ١٤
 شناسه افزوده : فاضل لكرانى، محمد، ١٣١٠ - ١٣٨٦.
 شناسه افزوده : مركز فقهى ائمه اطهار (ع)
 رده بندي كنگره : BP١٥٩/٨ ي ٩ الف ٦ ١٣٨٨
 رده بندي ديويى : ٢٩٧/٣١٢
 شماره كتابشناسى ملي : ٢٦٢٩٧١٨

المقصد الأول فى الأوامر

وفيه فصول
 اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٧
 فى معنى مادة الأمر لغةً واصطلاحاً

الفصل الأول فيما يتعلق بمادة الأمر من الجهات

اشارة

وهى عديده:

الجهة الاولى: فى معناها اللغوى والاصطلاحى

اشارة

اختلفوا فى أن معناها اللغوى واحد أو متعدّد؟ وعلى الثانى هل هى مشترك لفظى بين المعنيين أو المعانى أو مشترك معنوى؟ ثم هل

لها معنى اصطلاحى غير اللغوى أم لا-؟ فاعلم أنه قد ذكر للفظ الأمر معانٍ متعدّدة، منها الطلب، وهو أمر اشتقاقى حدثى قابل للتصريف، كما يقال: «أمره بكذا» ومنها الشىء، كما تقول: «رأيت اليوم أمراً عجباً» ومنها الشأن، كما يقال: «شغله أمر كذا» ومنها الفعل، كما فى قوله تعالى: «وَمَا أُمِرُّ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ» [١] ومنها الفعل العجيب، كما فى قوله تعالى: «فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا» [٢] ومنها الحادثة، كما يقال: «وقع اليوم أمر كذا» ومنها الغرض، كما تقول: «جاء زيد لأمر كذا».

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٨

ولا يخفى أنّ «الأمر» بالمعنى الأول يجمع على «أوامر» وبسائر المعانى على «امور».

كلام الاستاذ البروجردى رحمه الله حول معنى «الأمر»

وذهب سيدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله إلى أنّ الأمر فى الآيتين [٣] بمعنى الطلب لا بمعنى الفعل أو الفعل العجيب، والذى بمعنى الفعل العجيب إنّما هو «الإمر» بكسر الهمزة، كما فى قوله تعالى فى قصّة موسى والخضر: «قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْرًا» [٤]، فعّد الفعل العجيب من معانى «الأمر» لعلّه من جهة الاشتباه بـ «الإمر» بكسر الهمزة [٥].

كلام صاحب الكفاية وصاحب الفصول فى معنى «الأمر»

وذهب المحقق الخراسانى رحمه الله إلى أنّه حقيقةً فى الطلب فى الجملة [٦] والشىء، وأمّا البواقى فهى من اشتباه المصداق بالمفهوم [٧].

وذهب صاحب الفصول رحمه الله إلى كونه حقيقةً فى الطلب والشأن [٨].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٩

نقد نظرية الاشتراك اللفظى فى مادة الأمر

ويرد عليهما أنّ الطلب أمر حدثى اشتقاقى قابل للتصريف، وما وضع له هو المادة [٩] السارية فى فروعها التى لم تتحصّل بهيئة خاصّة، بل خالية عن جميع الفعليات والتحصّلات، والموضوع للمعانى الاخرى هو لفظ «الأمر» جامداً المتحصّل بهيئة الخاصّة، كلفظ الإنسان والحيوان، وعليه فالوضعان لم يندردا على شىء واحد حتّى يجعل من الاشتراك اللفظى، بل على مادة غير متحصّلة تارةً، وعلى اللفظ الجامد اخرى.

نعم، لو كان مادة المشتقات هى المصدر لكان لفظ «الأمر» مشتركاً بين الطلب وغيره، لكنّه واضح الفساد، لعدم كون المصدر بمادته وهيئته محفوظاً فى المشتقات كما لا يخفى.

ثمّ يرد على قول صاحب الكفاية: «ولا يخفى أنّ عدّ بعضها من معانيه من اشتباه المصداق بالمفهوم» [١٠] أنّا لو قلنا مكان «جاء زيد لأمر كذا»: جاء زيد لغرض كذا، أو مكان «شغله أمر كذا»: شغله شأن كذا، كان صحيحاً، وهكذا الأمر فى سائر المعانى، ولا ينافيه استفادة الغرض من اللام أيضاً فيما إذا كان الأمر للغرض، فكيف يمكن ادعاء استعماله فى الموارد المذكورة فى مصداق الغرض والشأن وغيرهما من المعانى لا فى مفهومها؟! هذا أولاً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٠

وثانياً: لو كان المستعمل فيه هو المصداق وكان معنى قولنا: «جتتك لأمر كذا» جتتك لملاقاتك مثلاً، فلو استعمل «الأمر» فى الملاقاة بما أنّها مصداق «الغرض» لكان استعماله فى مفهوم الغرض صحيحاً بطريق أولى، ولو استعمل فيها بما أنّها مصداق «الشىء» لم يكن من اشتباه المصداق بالمفهوم فى شىء، ضرورة أنّ اشتباه المصداق بالمفهوم يختصّ بما إذا قيس المصداق إلى مفهوم نفسه لا إلى

مفهوم آخر، مع أن المصداق في المقام أعنى «الملاقاة» مصداق للغرض، والمفهوم هو مفهوم الشيء، فأين اشتباه المصداق بالمفهوم؟! وقس على ما ذكرنا في «الغرض» سائر المعاني.

على أنه رحمه الله قال بكون «الأمر» حقيقةً في مفهوم الشيء، فكيف حمله في هذه الموارد على إرادة مصداق الشيء لا مفهومه؟! والحاصل: أنه لو فرض صحه الاشتراك اللفظي فلا وجه لحصر «الأمر» في معنيين: «الطلب» و «الشيء» وإخراج سائر المعاني عنه بعد استعماله فيها أيضاً.

ثم لا يخفى وجود التهافت في كلام المحقق الخراساني رحمه الله، حيث اختار ابتداءً كون الأمر مشتركاً لفظياً بين الطلب والشيء، ثم قال بعد بيان معناه الاصطلاحي:

إنما المهم بيان ما هو معناه عرفاً ولغةً [١١]، ليحمل عليه فيما إذا ورد بلا قرينة، وقد استعمل في غير واحد من المعاني في الكتاب والسنة، ولا حجة على أنه على نحو الاشتراك اللفظي أو المعنوي أو الحقيقة والمجاز، وما ذكر في الترجيح عند تعارض هذه الأحوال لو سلم ولم يعارض بمثله فلا دليل على الترجيح به، فلا بدّ مع التعارض من الرجوع إلى الأصل في مقام العمل. نعم، لو علم ظهوره في أحد معانيه ولو احتمل أنه كان للانسباق من الإطلاق فليحمل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١١

عليه وإن لم يعلم أنه حقيقةً فيه بالخصوص أو فيما يعمله، كما لا يبعد أن يكون كذلك في المعنى [١٢] الأول [١٣]، إنتهى كلامه. ومنافاته لما اختاره أولاً من الاشتراك اللفظي واضحة.

كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام وتقده

وذهب المحقق النائيني رحمه الله إلى كون «الأمر» مشتركاً معنوياً، والجامع الموضوع له هو «الواقعة التي لها أهميّة في الجملة» وهذا المعنى تعمّ المعنى الاشتقاقي وغيره، فإنّ كلّاً منها واقعه ذات أهميّة في الجملة [١٤].

وفيه أولاً: أنّ ظاهر كلامه أنّ هذا المعنى جامع حقيقي ذاتي [١٥] بين معاني الأمر، ولا بدّ في الجامع الذاتى من اشتراك المعاني فى الجنس [١٦]، ولا جنس فى المقام، فإنّ الجنس إما أن يكون حدثياً أو غيره، فعلى الأول لا يشمل المعانى غير الحدثية، وعلى الثانى لا يعمّ المعنى الحدثى، فأين الجنس الجامع بينهما؟!

نعم، عنوان «الشيء» يعمّهما، لكنّه جامع عرضى لا ذاتى.

وثانياً: أنّ «الأمر» بالمعنى الحدثى الاشتقاقي يجمع على أوامر، وبالمعنى الاخرى على امور، ولا يعقل أن يكون للفظ واحد ذى معنى واحد عامّ جمعان اختصّ كلّ منهما بنوع واحد من ذلك المعنى العامّ.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٢

وبالجملة: لو كان الأمر مشتركاً معنوياً لم يكن له جمعان مختلفان من حيث اللفظ والمعنى كليهما. سلّمنا كونه مشتركاً معنوياً، لكن ما ذكره من المعنى لا يصلح للجامعية، إذ لو كان عنوان الأهميّة ولو فى الجملة دخيلةً فى معنى الأمر لم يصحّ تقسيم الأمر إلى قسمين: مهمّ وغير مهمّ.

إذا عرفت المناقشة فى الاشتراك اللفظى والمعنوى فهل يوجد طريق ينحلّ به الإشكال؟

كلام الإمام فى المقام

وسيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره- بعد المناقشة فى الاشتراك اللفظى والمعنوى- قال: ثمّ الظاهر كما هو مقتضى التبادر من قولنا: «أمر فلان زيداً» أنّ مادّة موضوعه لجامع [١٧] اسمى بين هيئات الصيغ الخاصّة بما لها من المعنى، لا الطلب ولا الإرادة المظهرة

ولا البعث وأمثالها [١٨].

ولا يخفى أنه لا يعنى المعانى غير الحديثية، فهو قدس سره بين فى الواقع معنى الأمر الاشتقاقى، من دون أن يتعرض لغيره.

بيان الحق فى المسألة

وبعد اللتيا والتى فالاشتراك اللفظى أولى من المعنوى، لكونه أقل إشكالاً منه، على أن ورود الإشكال عليه مبنى على ما هو التحقيق من كون المبدء هو المادّة التى لا تحصل لها، وأما بناءً على كونه هو المصدر فلا إشكال فيه أصلاً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٣

كلام فى معناه الاصطلاحى عند الفقهاء والاصوليين

رأى صاحب الكفاية فى المقام
قال المحقق الخراسانى رحمه الله بعد بيان معناه بحسب العرف واللغة:
وأما بحسب الاصطلاح فقد نقل الاتفاق على أنه حقيقة فى القول [١٩] المخصوص ومجاز فى غيره، ولا- يخفى أنه عليه لا يمكن منه
الاشتقاق، فإن معناه حينئذ لا يكون معنى حديثاً، مع أن الاشتقاقات منه ظاهراً تكون بذلك المعنى المصطلح عليه بينهم لا بالمعنى
الآخر [٢٠].

ثم أجاب عن الإشكال بقوله:

ويمكن أن يكون مرادهم به هو الطلب [٢١] بالقول لا نفسه، تعبيراً عنه بما يدل [٢٢] عليه [٢٣].

نقد كلام صاحب الكفاية فى المقام

وفيه: أن الإجماع المنقول ليس بحجة عنده رحمه الله فكيف اعتمد عليه فى المقام بقوله: «فقد نقل الاتفاق على أنه حقيقة فى القول
المخصوص ومجاز فى غيره»؟!
على أن الواقع لا يوافق ثبوت معنى اصطلاحى له لا يفهمه العرف واللغة،
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٤
فإن العرف يفهم من لفظ «الأمر» عين ما يفهمه منه الفقهاء والاصوليون وبالعكس.

نظرية الإمام رحمه الله فى معناه الاصطلاحى

وسيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره أيضاً قائل باتّحاد العرف والاصطلاح فى ذلك، وجعل ما فى الكفاية من المعنى الاصطلاحى
معنى لغوياً عرفياً واصطلاحياً، فإنه رحمه الله- بعد بيان أن مادّة الأمر موضوعه لجامع [٢٤] اسمى بين هيئات الصيغ الخاصّة بما لها من
المعنى- قال: ولا يبعد أن يكون المعنى الاصطلاحى مساوفاً للغوى، أى لا يكون له اصطلاح خاص، مثلاً إذا قال:
«اضرب زيداً» يصدق على قوله إنه أمره، وهو غير قولنا: إنه طلب منه أو أراد منه أو بعثه، فإن هذه المفاهيم الثلاثة غير مفهوم الأمر
عرفاً، وبعبارة أوضح: إن مادّة «الأمر» موضوعه لمفهوم اسمى منتزع من الهيئات بما لها من المعانى، لا بمعنى دخول المعانى فى
الموضوع له، بل بمعنى أن الموضوع له جامع الهيئات المستعملة فى معانيها، لا- نفس الهيئات ولو استعملت لغواً أو فى غير معناها،
فالمعنى مفهوم اسمى مشترك بين الهيئات التى هى الحروف الإيجادية [٢٥]، [٢٦]، إنتهى.

وحيث إن الإمام رحمه الله ذهب إلى أن الأمر لغةً واصطلاحاً بمعنى القول

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٥

المخصوص يتوجه إليه أيضاً إشكال عدم إمكان الاشتقاق منه، بل توجه الإشكال إليه أشد من توجهه إلى ما في الكفاية، فإن المحقق الخراساني رحمه الله جعل القول المخصوص معناه الاصطلاحي فقط، والإمام قدس سره ذهب إلى أنه معناه اللغوي العرفي أيضاً، فإشكال عدم إمكان الاشتقاق يرد على المعنى اللغوي كوروده على الاصطلاحي.

وأجاب عن الإشكال بأن الجامع الإسمي - وهو هيئة افعال - وإن كان باعتبار كونه معنى محصلاً غير مرتبط بالامر لا يكون حديثاً، إلا أنه باعتبار انتسابه إليه وكونه صادراً عنه يكون معنى حديثاً قابلاً للاشتقاق، فإن هيئة «افعل» مثل «اضرب» إن كانت صادرة عن الأمر فيما مضى يصدق «أمر» وإن لم تكن صادرة عنه بعد، لكنها تصدر في المستقبل يصدق «أمر» [٢٧].
هذا حاصل كلام الإمام رحمه الله في الجواب عن الإشكال.

رأى المحقق الاصفهاني رحمه الله في معناه الاصطلاحي

والمحقق الاصفهاني رحمه الله وافق صاحب الكفاية في كون معناه الاصطلاحي هو القول المخصوص، يعني «هيئة افعال وما يشابهه» ولكنه أجاب عن الإشكال بوجه آخر:

وهو أن توهم عدم إمكان الاشتقاق منه إن كان لأجل توهم كونه فاقداً للمعنى [٢٨] أصلاً، لأنه من مقولة اللفظ لا المعنى، فهو مردود عندنا، فإننا إذا قلنا: «زيد لفظ» يكون المحمول معنى اللفظ لا لفظه، فكلمة «القول واللفظ وهيئة افعال» وأمثالها معانٍ متصورة معقولة، ويؤيده أن اللغويين ذكروها في معاجم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٦

اللغة وبيّنوا معانيها، وإن كان لأجل ما هو المعروف من عدم كونه حديثاً، ففيه أن لفظ «اضرب» صنف من أصناف طبيعة الكيف المسموع [٢٩]، وهو من الأعراض القائمة بالمتلفظ به، فقد يلاحظ نفسه من دون لحاظ قيامه وصدوره عن الغير، فهو المبدء الحقيقي الساري في جميع مراتب الاشتقاق، وقد يلاحظ قيامه فقط، فهو المعنى المصدرى المشتمل على نسبة ناقصة، وقد يلاحظ قيامه وصدوره في الزمان الماضي، فهو المعنى الماضي، وقد يلاحظ صدوره في الحال أو الاستقبال، فهو المعنى المضارع، وهكذا، فليس هيئة «اضرب» كالأعيان الخارجية والامور غير القائمة بشيء حتى لا يمكن لحاظ قيامه فقط، أو في أحد الأزمنة، وعليه ف «الأمر» موضوع لنفس الصيغة الدالة على الطلب مثلاً، أو للصيغة القائمة بالشخص، و «أمر» موضوع للصيغة الملحوظة من حيث الصدور في الماضي، و «أمر» موضوع للصيغة الملحوظة من حيث الصدور في الحال أو الاستقبال [٣٠].

نقد كلام المحقق الاصفهاني من قبل المحقق الخوئي

«مدّ ظلّه»

وناقش فيه بعض الأعلام من تلامذته بقوله:

إن لكل لفظ حيثيتين موضوعيتين:

الاولى: حيثية صدوره من اللفظ خارجاً وقيامه به، كصدور غيره من الأفعال كذلك.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٧

الثانية: حيثية تحققه ووجوده في الخارج، فاللفظ من حيثية الاولى وإن كان قابلاً للتصريف والاشتقاق، إلا أن لفظ «الأمر» لم يوضع بإزاء القول المخصوص من هذه حيثية، وإنما لم يكن مجال لتوهم عدم إمكان الاشتقاق والصراف منه، بل هو موضوع بإزائه من حيثية الثانية، ومن الطبيعي أنه بهذه حيثية غير قابل لذلك، فما أفاده مبني على الخلط بين هاتين حيثيتين [٣١]، إنتهى.

دفع ما أورده بعض الأعلام على المحقق الاصفهاني رحمه الله

وفيه أولاً: منع كونه موضوعاً بإزائه من الحيثية الثانية، بل هو موضوع بإزائه من الحيثية الاولى، وأما مع قطع النظر عن هذه الحيثية فليس لنا مادة قابلة للاشتقاق أصلاً، فإن «الضرب» مثلاً يكون قابلاً للاشتقاق بلحاظ انتسابه إلى الضارب والمضروب، فإن كان صادراً عن الفاعل في الماضي يقال:

«ضَرَبَ» وإن كان صادراً عنه في الحال أو الاستقبال يقال: «يُضْرَبُ» وهكذا، وأما بحسب كونه أمراً موجوداً خارجياً مع قطع النظر عن الانتساب فلا يقبل الاشتقاق أصلاً.

وثانياً: أن المحقق الاصفهاني رحمه الله قال بكونه قابلاً للاشتقاق والتصريف ذاتاً، فلا فرق في ذلك بين الحيثيتين.

نعم، بينهما فرق بناءً على ما ذهب إليه الإمام قدس سره من أن صدوره عن الأمر وانتسابه به منشأ إمكان الاشتقاق منه، فيرد عليه إشكال بعض الأعلام على فرض تماميته.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٨

ومما يؤيد كلام الإمام والمحقق الاصفهاني رحمهما الله الاشتقاق من البياض والسواد في قوله تعالى: «يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ» [٣٢] لأنهما أولى بجمود المعنى من القول المخصوص أعني هيئة افعال.

وحاصل المختار في هذه الجهة الاولى: أن «الأمر» لغةً وعرفاً إما مشترك لفظي بين معناه الاشتقائي وغيره، أو يتعدّد اللفظ والمعنى فيه، فالذي وضع للمعنى الاشتقائي هو المادة غير المتحصّلة [٣٣]، وما وضع لغيره هو لفظ «الأمر» بمادته وهيئته، وليس له معنى اصطلاحى وراء معناه اللغوى، بل الفقهاء والاصوليون يستعملونه بما له من المعنى اللغوى العرفي، وهو القول بالصيغة كما ذهب إليه الإمام قدس سره.

هذا تمام الكلام في هذه الجهة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٩

في اعتبار العلوّ والاستعلاء في معنى «الأمر»

الجهة الثانية: في اعتبار العلوّ والاستعلاء في معنى «الأمر»

ولا يخفى أن محلّ النزاع هنا إنما هو الأمر بمعناه الحدّثي الاشتقائي، سواء كان هو القول المخصوص أعني «هيئة افعال وما يشابهه» كما هو المختار، أو الطلب، وأما المعنى غير الاشتقائي فلا يتطرق إليه هذا البحث أصلاً كما هو واضح.

والعلوّ: اعتبار عقلائي به كان الأمر نافذ الكلمة وواجب الطاعة عندهم، سواء كان هذه القدرة ونفوذ الكلمة بحق، كقدرة الآباء والموالي على الأولاد والعبيد وقدرة الإمام بالحق على الرعية، أم لا، كقدرة من تسلط على الناس بالظلم، فله أيضاً علوّ عند العقلاء.

والاستعلاء هنا ليس بمعنى «تغليظ القول في مقام البعث» [٣٤] كما زعم المحقق القمي قدس سره، ولا بمعنى طلب العلوّ، بل بمعنى الاتكاء على العلوّ الحقيقي إذا كان عالياً بالنسبة إلى المطلوب منه، أو التخلي والادعائي إذا كان سافلاً أو مساوياً له.

إذا عرفت هذا فاعلم أن في المقام احتمالات [٣٥] بل أقوالاً:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٠

والحق اعتبار العلوّ في معناه، لتبادره عند العرف، فإنّ الطلب من السافل أو المساوي لا يعدّ عندهم أمراً حقيقياً كما ذهب إليه المحقق الخراساني [٣٦] أيضاً، ولكنّه قال بعدم اعتبار الاستعلاء، مع أن الحقّ اعتباره أيضاً، فإنّ المولى إذا خاطب عبده بقوله: «أعطني ماءً» لكن بنحو التضرّع وخفض الجناح، لا- عن موضع القدرة لم يعدّ قوله عند العرف أمراً، إذ لا ريب في أن حقيقة الأمر بنفسه تغاير حقيقة

الالتماس كما قال سيدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله.

كلام السيد البروجردى فى المقام

لكنه قدس سره أخطأ فيما استنتجه منه حيث قال:

إنّ الطلب بنفسه ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الطلب الذى قصد فيه الطالب انبعاث المطلوب منه من نفس هذا الطلب، بحيث يكون داعيه ومحركه إلى الامتثال صرف هذا الطلب، وهذا القسم من الطلب يسمّى أمراً.

القسم الثانى: هو الطلب الذى لم يقصد الطالب فيه انبعاث المطلوب منه من نفس طلبه، بل كان قصده انبعاث المطلوب منه من هذا الطلب منضمّاً إلى بعض المقارنات التى توجب وجود الداعى فى نفسه، كطلب المسكين من الغنى، فإنّ المسكين لا يقصد انبعاث الغنى من نفس طلبه وتحريكه، لعلمه بعدم كفاية بعثه فى تحريك الغنى، ولذا يقارنه ببعض ماله دخل فى انبعاث الغنى، كالتضرّع والدعاء لنفس الغنى ووالديه مثلاً، وهذا القسم من الطلب يسمّى التماساً أو دعاءً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢١

فعلى هذا حقيقة الطلب على قسمين، غاية الأمر أنّ القسم الأول منه - أى الذى يسمّى بالأمر - حقّ من كان عالياً، ومع ذلك لو صدر عن السافل بالنسبة إلى العالى كان أمراً أيضاً، ولكن يذمه العقلاء على طلبه بالطلب الذى ليس شأنه له، فيقولون: أتأمره؟ كما أنّ القسم الثانى يناسب شأن السافل، ولو صدر عن العالى أيضاً لم يكن أمراً، فيقولون: لم يأمره، بل التمس منه، ويرون هذا تواضعاً منه. وبالجملة: حقيقة الطلب منقسمة إلى قسمين: طلب يسمّى أمراً وطلب يسمّى التماساً أو دعاءً، والقسم الأول منه يناسب العالى، لا أنّ كون الطالب عالياً مأخوذ فى مفهوم الأمر، حتّى يكون معنى «آمر كذا» أطلب منك وأنا عالٍ [٣٧]، إنتهى.

نقد كلام الاستاذ البروجردى رحمه الله فى المقام

وفيه: أنّ القسم الأول من الطلب إذا كان حقّ العالى وليس شأن السافل فكيف يكون طلبه بهذا النحو [٣٨] مصداقاً للأمر؟! فعدم استحقاق السافل لهذا النحو من الطلب شاهد على اعتبار العلوّ فى معنى الأمر، وعدم كون طلب السافل - بأى نحو كان - أمراً. وأما عدم كون معنى «آمر كذا» أطلب منك كذا وأنا عالٍ، فليس شاهداً على دعواه، فإنّ الإنسانيّة أيضاً معتبرة فى الأمر، مع أنّه ليس معنى «آمر كذا» أطلب منك كذا وأنا إنسان، وكذا لا نفسّر الأمر بأنّه «طلب وجوبى»

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢

حتّى على القول بكونه حقيقة فى خصوص الوجوب.

والحاصل: اعتبار العلوّ والاستعلاء كليهما فى معنى الأمر.

وقيل: يعتبر أحد الأمرين على سبيل منع الخلوّ، واستدلّ عليه بتقييح العقلاء الطالب السافل من العالى المستعلى عليه وتوبيخهم إياه بمثل أنك ليم تأمره؟

وأجاب عنه المحقّق الخراسانى رحمه الله بأنّ التقييح والتوبيخ إنّما هو على استعلائه لا على أمره حقيقة بعد استعلائه، وأما إطلاق الأمر على طلبه فإنّما هو لأجل ادّعاءه صدور الأمر منه، فإنّ السافل إذا رأى أنّ الأمر متوقّف على العلوّ الذى هو فاقد له تمسك بالعلوّ الادّعاءى ليتمكن به من الأمر فاعتقد نفسه أمراً، فطلبه وإن لم يكن أمراً حقيقةً، إلّا أنّه يراه أمراً، وبهذا الاعتبار يوبّخه العقلاء بقولهم: «لِم تأمره» [٣٩]؟

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٣

في كون «الأمر» حقيقة في الوجوب

الجهة الثالثة: في كون «الأمر» حقيقة في الوجوب

إشارة

ولا يخفى أن هذا البحث لا يتفرع على ما سيأتي من البحث حول كون «صيغته افعال» حقيقة في خصوص الوجوب أو الأعم منه ومن الندب، فإننا - سواء قلنا هناك بوضع الصيغة لخصوص الوجوب أو بوضعها للأعم - نبحت هاهنا في أن المادة هل وضعت لخصوص جامع [٤٠] اسمى بين هيئات الصيغ الخاصة الدالة على الوجوب أو لجامع يعم أيضاً الصيغ المستعملة - ولو على خلاف وضعها - في الندب.

ذهب المحقق الخراساني رحمه الله إلى اختصاص لفظ «الأمر» بالوجوب، والمحقق العراقي إلى كونه حقيقة في الأعم منه ومن الندب.

دليل القول بكونه للأعم وتقده

وأهم ما استدلل به للقول الثاني تقسيمه إلى الإيجاب والاستجاب.

وأجاب عنه المحقق الخراساني رحمه الله بأن تقسيمه إليهما إنما يكون قريناً على استعماله في المعنى الأعم، والاستعمال أعم من الحقيقة [٤١]، ولا يجوز التمسك

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٤

في المقام بأصالة الحقيقة، لأن موردها إنما هو الشك في المراد لا في كيفية الاستعمال، لعدم ثبوت بناء العقلاء على جريانها في موارد الشك فيها.

بيان الحق في المسألة

فالحق ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله من كونه حقيقة في الوجوب [٤٢].

واستدلوا عليه بوجوه:

- ١- تبادل الوجوب عنه عند إطلاقه، وهو الدليل الوحيد لإثبات المدعى عندنا [٤٣].
- ٢- قوله تعالى: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ» [٤٤] فإن وجوب الحذر [٤٥] على مخالفة الأمر دليل على كون «الأمر» أعنى «أ- م- ر» للوجوب.

٣- قوله تعالى خطاباً لإبليس: «مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْتَجِدُّ إِذِ أَمَرْتُكَ» [٤٦] فإن صححة الاحتجاج عليه وتوبيخه على مجرّد مخالفة أمره تعالى متوقفة على كون الأمر للوجوب كما هو واضح.

٤- قوله صلى الله عليه وآله: «لو لا أن أشق على امتي لأمرتهم بالسواك» [٤٧] فإن المشقة على الأمة إنما هي في الأمر الوجوبي، على أن كلامه صلى الله عليه وآله يدل على عدم صدور الأمر بالسواك منه صلى الله عليه وآله مع أننا نعلم بصدور الأوامر الاستجابية به منه صلى الله عليه وآله فلا بد من أن يريد هنا الأمر الوجوبي.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٥

٥- ما نقل أن بريرة لما طلب النبي صلى الله عليه وآله منها الرجوع إلى زوجها، قالت:

أتأمرني يا رسول الله؟ فقال: «لا، بل إنما أنا شافع» [٤٨] فنفي الأمر وأثبت الشفاعة، وهي للندب.

ويمكن المناقشة في دلالة الآيتين والروايتين بأنها لو تمت لا تدلّ على أزيد من وجوب إطاعة أوامر الله سبحانه والنبى صلى الله عليه وآله فلا يستفاد منها أن الأمر بنفسه دالّ على الوجوب، لاحتمال كون خصوص أوامرهما كذلك، ولعلّ المحقق الخراساني رحمه الله لأجل ذلك لم يذكرها بعنوان أدلّة مستقلّة، بل ذكرها مؤيّدَةً للتبادر.

كلام المحقق العراقي رحمه الله في المقام

وأورد المحقق العراقي أيضاً على الاستدلال بالآيتين والروايتين بأن المراد معلوم، فإنّ القرائن المتقدّمة دالّة على إرادة الوجوب، والمجهول إنّما هو أن خروج الطلب الاستجابي عنها هل هو بنحو التخصيص أو التخصيص، ولا- يجرى أصالة الإطلاق أو العموم لإثبات الثاني، فإنّ الاصول اللفظية إنّما تجرى لتشخيص المراد لا لتشخيص أمر آخر مثل كون الخارج بنحو التخصيص وأنّه ليس مصداقاً للعام [٤٩].

وهذا إشكال متين، فلا يمكن التمسك في المقام بمثل هذه الآيات والروايات. ثمّ إنّ المحقق العراقي رحمه الله بعد ذهابه إلى كون «الأمر» حقيقة في الأعمّ وضعاً، قال بظهوره في خصوص الوجوب بمقتضى الإطلاق ومقدمات الحكمة، وذلك

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٦

لأنّ الطلب الوجوبي لما كان أكمل بالنسبة إلى الطلب الاستجابي، لما في الثاني من جهة نقص لا يقتضى المنع عن الترك، فلا جرم عند الدوران مقتضى الإطلاق هو الحمل على الطلب الوجوبي، إذ الطلب الاستجابي باعتبار ما فيه من النقص يحتاج إلى نحو تحديد وتقييد، بخلاف الطلب الوجوبي، فإنّه لا تحديد فيه حتّى يحتاج إلى التقييد، وحينئذٍ فكان مقتضى الإطلاق بعد كون الأمر بصدد البيان هو كون طلبه طلباً وجوبياً لا استجابياً [٥٠].

وفيه أولاً: أنّ هذا يقتضى أن يكون نفس الطلب أيضاً كذلك بطريق أولى، لأنّ أساس الاستدلال احتياج الطلب الاستجابي إلى التقييد وعدم احتياج الطلب الوجوبي إليه، فلا بدّ من الالتزام بأنّ المولى لو قال لعبده: «أنا أطلب منك كذا» ولم يقرينه على الاستجاب لكان ظاهراً في خصوص الوجوب بمقتضى الإطلاق ومقدمات الحكمة، ولا يلتزم أحد به في الطلب، بل نفسه أيضاً لا يقول به فيه.

وثانياً: أنّه يستلزم أن يكون الطلب الوجوبي الذي هو قسم من الطلب متّحداً مع المقسم، لخلوّه عن القيد مثله، وهل هذا إلّا تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره [٥١]؟!

الفرق بين الوجوب والاستجاب

ولا- بأس بصرف عنان الكلام هاهنا إلى بيان ما هو الفرق بين الوجوب والاستجاب، ولا بدّ قبل ذلك من تمهيد مقدّمة حول ما به تمايز الأشياء،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٧

فقول:

إنّ الفلاسفة اتفقوا على أنّ امتياز شيء عن شيء آخر قد يكون بتمام الذات، كما في الجوهر والعرض، وقد يكون ببعضها، كما في أنواع جنس واحد، وقد يكون بالمشخصات الفرديّة، كما في أفراد نوع واحد، واختلفوا في قسم رابع [٥٢]، وهو التمايز بالشدة والضعف، والكمال والنقصان، فما به الامتياز في هذا القسم عين ما به الاشتراك، وما به الاشتراك عين ما به الامتياز.

والحقّ ثبوت هذا القسم، وهذا ما نعبر عنه في المنطق بالكليّ المشكّك، ومثاله مراتب الوجود والنور واليباض ونحوها، فإنّ امتياز

وجود الواجب مثلاً عن وجود الممكن بالوجود الذى يشتركان فيه، وهكذا الحال فى النور القوي والضعيف، والبياض الشديد والضعيف.

إذا عرفت هذا فنقول: لا إشكال ولا خلاف فى عدم كون التمايز بين الوجوب والندب بتمام الذات.

وقد يتوهم أن الامتياز بينهما بجزء ذاتيهما، بأن يكونا مشتركين فى الجنس، وهو طلب [٥٣] الفعل، ويتفصل كل منهما بفصل مختص به، وما يمكن أن يعدّ لهما فصلاً اموراً:

١- أن يكون الفصل للوجوب المنع من الترك، وللاستحباب الإذن فى الترك.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٨

وفيه - كما قال سيدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله - أن معنى كلمة المنع ليس إلماً التحريك نحو الترك، أعنى طلب الترك، فإذا اضيف هذا إلى لفظ الترك صار حاصل معناه طلب ترك الترك، وهو عبارة اخرى عن طلب الفعل المعدّ جنساً [٥٤]، إنتهى.

ويمكن أن يناقش فيه بوجه آخر أيضاً، وهو أن مفهوم الترك ممّا لا يلتفت إليه الأمر عند الإيجاب ولا المأمور عند الاستماع، فكيف يمكن أن يكون المنع من الترك فصلاً مقوماً للوجوب؟!

٢- أن يقال: إن الوجوب هو الطلب الموجب لاستحقاق العقوبة عند مخالفته، والاستحباب هو الطلب غير الموجب له.

وفيه: أن الوجوب بعد تحصيله وصيرورته وجوباً يصير موجباً لاستحقاق العقوبة، فإيجاب الاستحقاق من لوازمه وآثاره المترتبة عليه لا من مقوماته، وكذلك الكلام فى جانب الاستحباب.

ويشهد لذلك أن استحقاق العقوبة وعدمه من أحكام العقل، ولو كانا جزءاً للوجوب والندب لكانا أمرين شرعيين، لكون الوجوب والندب من الاعتبارات الشرعية.

٣- أن يقال: إن الوجوب هو الطلب المسبوق بالإرادة الشديدة، والاستحباب هو الطلب المسبوق بالإرادة الضعيفة.

وفيه: أن الإرادة من العلل الباعثة على الطلب، فالإرادة الشديدة علّة للوجوب، والإرادة الضعيفة علّة للاستحباب، والمعلول بتمام ذاته متأخر عن العلة، فمسبوقيتهما بالإرادة الشديدة والضعيفة وكونهما ناشئين عنهما وإن كان

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٩

حقاً، إلّا أنه لا يمكن أن يكون من مقوماتهما وأجزائهما [٥٥]، وبعبارة اخرى: الدليل لا يلائم المدعى، فإنّ المدعى هو اختلافهما فى الذات، والدليل لا يثبت إلّا اختلافهما فى المنشأ.

٤- وأضعف من هذا أن يقال: إن الواجب هو الطلب المسبوق بالمصلحة الملزمة، والاستحباب هو الطلب المسبوق بالمصلحة الراجحة. ووجه الضعف: أن المصالح والمفاسد متقدمتان رتبةً على الإرادة، لكونهما من عللها، فيكون الطلب متأخراً عن المصالح والمفاسد

بمرتبتين، فلا يصح عدّهما من مقومات الوجوب والاستحباب الذين هما قسمان من الطلب.

والحاصل: أن التمايز بينهما ليس ببعض الذات، لعدم فصل مميز لهما.

كلام صاحب الكفاية فى المقام

وذهب المحقق الخراسانى رحمه الله إلى أن الوجوب والاستحباب فردان من الطلب متباينان [٥٦] عند العرف، وأما بالدقّة العقلية فالفرق بينهما بشدّة الطلب وضعفه [٥٧].

وأورد عليه سيدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله بأنّ الوجوب والاستحباب قسمان من الطلب الإنشائي، وهو أمر اعتبارى، والاعتباريات لا تقبل التشكيك، فإنّ أمرها دائر بين الوجود والعدم من دون أن يتحقّق فيها مراتب

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٠

بالكمال والنقصان والشدة والضعف وغيرها [٥٨].

وفيه: منع عدم تحقق التشكيك في الاعتباريات، ألا ترى أن البيع مثلما مع كونه أمراً اعتبارياً قد يكون كاملاً، كما إذا صدر عن المالك، وقد يكون ناقصاً متوقفاً على الإجازة، كما إذا صدر عن الفضولي، بناءً على ما هو الحق من صحته بيع الفضولي.

المختار في المسألة

فالحق ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله من أن التمايز بين الوجوب والندب بشدة الطلب وضعفه، لعدم توجه إشكال إليه.

كلام الاستاذ البروجردى رحمه الله في المقام

ثم إن سيدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله - بعد المناقشة في التمايز الذاتي بين الوجوب والندب، سواء كان بتمام الذات أو ببعضها أو بالشدة والضعف - ذهب إلى أنهما متحدان ذاتاً متمايزان بالمقارنات [٥٩].

وقال في توضيحه ما ملخصه: أن المولى إذا قال لعبده: «اضرب» مثلاً قد يقوله ضارباً رجله الأرض ومحزاً رأسه ويديه، وقد يقوله مع اللين معقياً إياه بقوله: «وإن لم تفعل فلا جناح عليك» وقد يقوله بدون هذه المقارنات، فينتزع عن الأول الوجوب، وعن الثاني الندب، واختلف في الثالث، فلا فرق

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣١

ذاتي بين الوجوب والاستحباب، إلا أن منشأ انتزاع الأول هو الطلب المقترن بالمقارنات الشديدة، ومنشأ انتزاع الثاني هو الطلب المقترن بالمقارنات الضعيفة، فعلى هذا ليس للطلب بنفسه وبحسب الواقع - مع قطع النظر عن المقارنات - قسمان، حتى يكون المقارنات الشديدة أو الضعيفة قرينتين عليهما.

والحاصل: أن الوجوب والندب إنما ينتزع عن الطلب الإنشائي بما هو فعل خاص صادر عن المولى، لا بما أنه لفظ استعمل في معناه، فللطلب الإنشائي معنى واحد، إلا أنه ينتزع منه بلحاظ بعض المقارنات الوجوب، وبلحاظ بعضها الندب [٦٠].

هذا ملخص كلام سيدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله في المقام.

وظاهره أن التمايز بين الوجوب والاستحباب عنده يشبه القسم الثالث، أعنى التمايز بالمشخصات الفردية.

وفيه أولاً: أن النزاع إنما هو في مقام الثبوت، وما أفاده رحمه الله مربوط بمقام الإثبات، توضيح ذلك: أنا نبحت فيما به يمتاز ماهية الوجوب عن ماهية الندب مع قطع النظر عن كونهما بحسب الوجود ناشئين عن أي شيء، ومنتزعين من أي مكان، وما أفاده رحمه الله لا يرتبط ببيان ماهيتهما، بل بأن وجودهما منتزع عن الطلب المقترن بالمقارنات الشديدة والضعيفة، وهو وإن كان حقاً، إلا أنه خارج عن محل النزاع، لأنه نظير أن يسأل شخص عن الفرق بين البيع والإجازة، فأجاب بأن الأول يوجد بلفظ «بعت وملكت» والثاني بلفظ «آجرت وأكرت» من دون أن يبين ماهيتهما.

وثانياً: أنه قال باتحاد الوجوب والندب ذاتاً، وتمايزهما بالمقارنات، فلا بد له

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٢

من تصوير شيء يكون ذاتهما، ولا يصلح لذلك إلا الطلب، فكيف قال بعدم انقسامه إليهما، مع أنه لا يشترط في الانقسام التكثير بحسب الذات، بل يصح الانقسام بحسب العوارض والزوائد، كتقسيم الإنسان إلى العالم والجاهل، كما يصح بحسب الذات، كتقسيم الحيوان إلى الإنسان والفرس.

فالحق ما ذهب إليه صاحب الكفاية من أن التمايز بينهما بالشدة والضعف.

إشارة إلى كلام المحقق العراقي رحمه الله في المقام ونقده

والمحقق العراقي رحمه الله أيضاً تبعه في ذلك، كما عرفت كلامه، وهو رحمه الله وإن أصاب في ذلك، إلا أنك قد عرفت المناقشة في كلامه من جهة جعله النقصان حداً للندب من دون أن يجعل الكمال حداً للوجوب، ولأجل ذلك ذهب إلى أن مقتضى الإطلاق هو الحمل على الطلب الوجوبي [٦١].

كلام المحقق الخوئي

«مدّ ظله»

في منشأ ظهور الأمر في الوجوب

ولبعض الأعلام «مدّ ظله» طريق آخر لإثبات الوجوب، وهو حكم العقل به، فإنه قال: لا إشكال في تبادر الوجوب عرفاً من لفظ «الأمر» عند الإطلاق، وإنما الإشكال والكلام في منشأ هذا التبادر، هل هو وضعه للدلالة عليه، أو الإطلاق ومقدمات الحكمه، أو حكم العقل به؟ وجوه بل أقوال:

والصحيح هو الثالث، فإنّ العقل يدرك بمقتضى قضيه العبودية والرفقية لزوم الخروج عن عهده ما أمر به المولى ما لم ينصب قرينه على الترخيص في تركه، فلو أمر بشيء ولم ينصب قرينه على جواز تركه فهو يحكم بوجوب إتيانه في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٣

الخارج، قضاءً لحقّ العبودية، واداءً لوظيفة المولوية، وتحصيلاً للأمن من العقوبة، ولا نعى بالوجوب إلا إدراك العقل لبدية الخروج عن عهده فيما إذا لم يحرز من الداخل أو من الخارج ما يدلّ على جواز تركه [٦٢]، إنتهى.

وفيه: أنّ أوامر المولى على قسمين: حتمى، وغير حتمى، ولا ريب في لزوم الإتيان بالمأمور به في الأول دون الثانى، وإذا لم يكن قرينه في البين على أحدهما فلم يكن للعقل حكم أصلاً.

والحاصل: أنّ «الأمر» حقيقة في الوجوب، والدليل الوحيد لإثباته هو التبادر، لما عرفت من المناقشة في سائر الأدلة من الآيات والروايات، وفيما أفاده المحقق العراقي وبعض الأعلام في المقام.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٥

في الطلب والإرادة

الجهة الرابعة: في الطلب والإرادة

إشارة

قال المحقق الخراسانى رحمه الله: الظاهر أنّ الطلب الذى يكون هو معنى «الأمر» ليس هو الطلب الحقيقى الذى يكون طلباً بالحمل الشائع الصناعى، بل الطلب الإنشائى [٦٣] الذى لا يكون بهذا الحمل طلباً مطلقاً، بل طلباً إنشائياً، سواء انشأ بصيغة فعل أو بمادة الطلب أو بمادة الأمر أو بغيرها [٦٤].

توضيح ذلك: أنّ للطلب وجوداً إنشائياً [٦٥] وراء وجوده الحقيقى الذى هو أمر قائم بالنفس، محرّك للعضلات نحو المطلوب، ووراء وجوده الذهنى الذى هو مفهوم الطلب القائم بالنفس [٦٦].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٦

ووعاء الوجود الإنشائي كما سيأتي نفس الأمر، كما أن وعاء الوجود الحقيقي هو الخارج [٤٧]، ووعاء الوجود الذهني هو الذهن. ولا خلاف في كون الحمل شائعاً صناعياً في كل قضية كان موضوعها الوجود الحقيقي ومحمولها المفهوم الكلي مع قطع النظر عن أي وجود، وأمياً إذا كان الموضوع الوجود الذهني أو الإنشائي، والمحمول المفهوم الكلي فقد وقع الخلاف بين صدر المتألهين وغيره، فهو رحمه الله ذهب إلى عدم كون الحمل فيه شائعاً صناعياً [٤٨] ولا- أولياً ذاتياً، بل هو قسم ثالث من الحمل، وذهب غيره إلى كونه حملاً شائعاً.

والمحقق الخراساني رحمه الله تبع في ذلك صدر المتألهين، حيث قال: الظاهر أن الطلب الذي يكون معنى الأمر ليس هو الطلب الحقيقي الذي يكون طلباً بالحمل الصناعي، بل الطلب الإنشائي الذي لا يكون بهذا الحمل طلباً مطلقاً، بل طلباً إنشائياً.

القول في حقيقة الإنشاء

حيث إن الطلب المستفاد من الأمر هو الطلب الإنشائي، فالبحث عن حقيقة الإنشاء بنحو الاختصار يناسب المقام، فنقول:

رأى المشهور حول حقيقة الإنشاء

ذهب المشهور ومنهم الشهيد الأول رحمه الله في قواعده إلى أن الإنشاء هو القول

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٧

الذي يوجد به مدلوله في نفس [٤٩] الأمر [٧٠].

ويمكن أن يناقش فيه بعدم اشتراط القول في تحقق جميع الامور الإنشائية، فإن البيع مثلاً يتحقق بالمعاطاة مع كونه منها، إلا أن لا يكون ذكر كلمة «القول» للاحتراز عن غير اللفظ، بل لبيان المصداق الواضح.

نقد كلام المشهور من قبل السيد الخوئي

«مدّ ظله»

وأورد بعض الأعلام على المشهور بقوله: المعروف بين العلماء أنها [٧١] موضوعه لإيجاد معنى من المعاني نحو إيجاد مناسب لعالم الإنشاء، وقد تكرّر في كلمات كثير منهم أن الإنشاء إيجاد المعنى باللفظ، وقد ذكرنا في مباحثنا الاصولية أنه لا- أصل للوجود الإنشائي، واللفظ والمعنى وإن كانت لهما وحدة عرضية منشأها ما بينهما من الربط الناشئ من الواضع، فوجود اللفظ وجود له بالذات، ووجود للمعنى بالعرض والمجاز، ومن أجل ذلك يسرى حسن المعنى وقبحه إلى اللفظ، وبهذا المعنى يصحّ أن يقال: وجد المعنى باللفظ وجوداً لفظياً، إلا أن هذا لا يختصّ بالجمل الإنشائية، بل يعمّ الجمل الخبرية والمفردات أيضاً [٧٢].

أما وجود المعنى بغير وجوده اللفظي فينحصر في نحوين، وكلاهما لا مدخل للفظ فيه أبداً:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٨

أحدهما: وجوده الحقيقي الذي يظهر به في نظام الوجود من الجواهر والأعراض، ولا بدّ في تحقق هذا الوجود من تحقق أسبابه وعمله، والألفاظ أجنبيّة عنها بالضرورة.

ثانيهما: وجوده الاعتباري، وهو نحو من الوجود للشيء، إلا أنه في عالم الاعتبار لا في الخارج، وتحقق هذا النحو من الوجود إنما هو باعتبار من بيده الاعتبار [٧٣]، واعتبار كلّ معتبر قائم بنفسه، ويصدر منه بالمباشرة، ولا يتوقّف على وجود لفظ في الخارج أبداً، أما إمضاء الشارع أو إمضاء العقلاء للعقود أو الإيقاعات الصادرة من الناس فهو وإن توقّف على صدور لفظ من المنشئ أو ما بحكم اللفظ، ولا أثر لاعتباره [٧٤] إذا تجرّد عن المبرز من قول أو فعل، إلا أن الإمضاء المذكور متوقّف على صدور لفظ قصد به الإنشاء،

وموضع البحث هو مفاد ذلك اللفظ الذي جرى به في المرحلة السابقة على الإمضاء.

وعلى الجملة: إن الوجود الحقيقي والاعتباري للشيء لا يتوقفان على اللفظ، وأما إمضاء الشرع أو العقلاء للوجود الاعتباري فهو وإن توقّف على صدور لفظ أو ما بحكمه من المنشيء، إلا أنه يتوقّف عليه بما هو لفظ مستعمل في معناه، وأما الوجود اللفظي فهو عام لكل معنى دلّ عليه باللفظ، فلا أساس للقول المعروف: «الإشياء إيجاد المعنى باللفظ».

والصحيح: أن الهيئات الإنشائية وضعت لإبراز أمر ما من الامور النفسائية، وهذا الأمر النفساني قد يكون اعتباراً من الاعتبارات، كما في الأمر والنهي والعقود والإيقاعات، وقد يكون صفة من الصفات، كما في التمني

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٩

والترجي، فهيات الجملة أمارات على أمر من الامور النفسائية، وهو في الجمل الخبرية قصد الحكاية، وفي الجمل الإنشائية أمر آخر [٧٥].

إنتهى موضع الحاجة من كلامه.

دفع ما أورده المحقق الخوئي على المشهور

وفيه أولاً: أنه قال بانحصار وجود المعنى في نحوين: حقيقي واعتباري، ولم يقدّم دليلاً على نفى الثالث، فيمكن دعوى ثبوت الوجود الإنشائي أيضاً، ودعوى تحقّقه باللفظ.

وثانياً: أنا لا- نسلم تحقّق مثل البيع والنكاح من الامور الاعتبارية في نفس البائع والزوجة قبل عقدهما، بل يوجدان بوجود إنشائي اعتباري بسبب صيغتهما، والمعتبر هو البائع المنشيء والزوجة المنشئة، سواء اعتبرهما الشارع والعقلاء أيضاً أم لا، فإن اعتبارهما كانا بيعاً ونكاحاً شرعيين وعقلايين أيضاً، وإلا بقيا في مرحلة الوجود الإنشائي الذي أنشأه البائع والزوجة بلفظ «بعت» و «زوّجت» من دون أن يترتب عليه أثر شرعي أو عقلائي. فلا وجود للبيع والنكاح قبل عقدهما، وهذا ما يحكم به العقلاء، على أن النكاح مثلاً لو وجد بمجرد اعتبار الزوجين من دون أن يكون لفظ في البين، وكان اللفظ لمجرد إبراز ما في أنفسهما لم يحتج إليه فيما إذا كان ما في ضميرهما معلوماً، مع أننا نقطع بلزوم الصيغة عند العلم والجهل.

فالحق ما ذهب إليه المشهور من أن «الإشياء هو القول الذي يوجد به مدلوله في نفس الأمر».

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٠

في اتحاد الطلب والإرادة

إن المحقق الخراساني رحمه الله- بعد ذهابه إلى أن الطلب الذي يكون هو معنى الأمر ليس هو الطلب الحقيقي ولا مطلق الطلب بل الإنشائي منه- قال:

ولو أبيت إلّا عن كونه موضوعاً للطلب [٧٦] فلا أقلّ من كونه منصرفاً إلى الإنشائي منه عند إطلاقه، كما هو الحال في لفظ الطلب أيضاً، وذلك لكثرة الاستعمال في الطلب الإنشائي، كما أن الأمر في لفظ الإرادة على عكس لفظ الطلب، والمنصرف عنها عند إطلاقها هو الإرادة الحقيقية، واختلافهما في ذلك ألجأ بعض أصحابنا إلى الميل إلى ما ذهب إليه الأشاعرة [٧٧]، من المغايرة بين الطلب والإرادة، خلافاً لقاطبة أهل الحقّ والمعتزلة من اتّحادهما بمعنى أن لفظيهما موضوعان بإزاء مفهوم واحد، وما بإزاء أحدهما في الخارج يكون

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤١

بإزاء الآخر، والطلب المنشأ بلفظه أو غيره عين الإرادة الإنشائية، وبالجملة:

هما متّحدان مفهوماً وإنشاءً وخارجاً [٧٨]، إنتهى ملخصاً.

البحث حول الكلام النفسى

ولا- بأس بالبحث مختصراً عن الكلام النفسى الذى سُمى عند الأشاعرة بالطلب المغاير للإرادة فى موارد الجمل الإنشائية الطليية، فنقول:

إنَّ أوَّل مسألة وقعت محلَّ النزاع بين الأشاعرة والمعتزلة كلامه [٧٩] تعالى، وأتته هل هو من صفات الذات أو من صفات الفعل، بعد اتِّفاقهما فى صحَّة إطلاق المتكلم عليه تعالى، لأجل كون القرآن كلامه أوَّلماً، وتصريح بعض الآيات- كقوله: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» [٨٠]- عليه ثانياً.

الفرق بين صفات الذات وصفات الفعل

والفرق بين القسمين من الصفات من وجهين:

١- أن صفات الذات كالعلم والقدرة غير محدودة ولا مختلفة، لثبوتها فى مقام الذات الذى لا يكون محدوداً ولا مختلفاً، فإنَّه تعالى بكلِّ شىءٍ عليم، وعلى كلِّ شىءٍ قدير، بخلاف صفات الفعل، كالرزق والخلق، فإنَّها منتزعة عن مقام فعله تعالى، وتكون محدودة مختلفة، فإنَّه سبحانه يرزق بعض أفراد الإنسان أكثر من بعض، ويخلق فى زمان أفراداً، وفى زمان آخر أفراداً أخرى، فلم يخلق فى الزمان الأوَّل من خلقه فى الزمان الثانى، ولا فى الزمان الثانى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٢

من خلقه فى الزمان الأوَّل.

٢- أن صفات الذات قديمة، كما أن نفس الذات تكون كذلك، بخلاف صفات الفعل، فإنَّها حادثه.

الأقوال فى كلامه تعالى

إذا عرفت هذا فاعلم أن المعتزلة والإمامية قالوا بأنَّ كلامه تعالى أصوات ككلام الإنسان، إلَّا أنَّها قائمة بالأجسام مسموعة منها كالشجر ونحوه، فهى حادثه ومن صفات الفعل.

بخلاف الأشاعرة، فإنَّهم ذهبوا إلى كون كلامه تعالى قديماً ومن صفات الذات [٨١]، فاضطروا لأجل توجيه مذهبهم إلى الكلام النفسى، ووسَّعوا الكلام النفسى إلى الإنسان، فقالوا: إنَّ للإنسان أيضاً كلاماً نفسياً، إلَّا أنَّه حادث بخلاف كلام الله تعالى [٨٢]، وقالوا فى توضيح كلام الإنسان النفسى: إنَّه إذا تكلم بجملة سواء كانت خبرية أو إنشائية يقوم بنفسه صفتان، فإذا أخبر بمجىء زيد من السفر مثلاً كان صورة هذا الخبر قائمة بنفسه وتسمى علماً، وفى نفسه صفة أخرى أيضاً تسمى كلاماً نفسياً.

وأما الجمل الإنشائية فإنَّ كانت أمراً كان فى نفسه أمران: أحدهما هو الإرادة، والثانى هو الذى يسمى باسمه العام كلاماً نفسياً، وباسمه الخاص طلباً، وإن كانت نهياً فكذلك لو قلنا بكون معنى النهى هو طلب الترك، ففى نفسه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٣

وصفتان: أحدهما الإرادة، والثانى الطلب، وأما لو قلنا بأنَّ معنى النهى هو الزجر، فأحد الوصفين هو الكراهة، والآخر يسمى باسمه العام كلاماً نفسياً، وباسمه الخاص زجراً، وإن كانت الجملة الإنشائية من قبيل العقود والإيقاعات، أو التمنى والترجى والاستفهام، يقوم أيضاً بنفسه وصفان:

أحدهما حقيقة هذه الامور الاعتبارية أو الحقيقية، والآخر كلام نفسى من دون أن يكون له اسم خاص.

والحاصل: أنَّهم قالوا بتحقيق الكلام النفسى فى جميع الجمل، لكنَّه يسمى باسم خاص فى خصوص الأمر والنهى من الجمل الإنشائية،

دون الخبرية وسائر الجمل الإنشائية، وهو في موارد الأمر صفة قائمة بالنفس غير الإرادة التي هي أيضاً قائمة بها، وهو [٨٣] الطلب الحقيقي.

وفي المقام قول ثالث حكاه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام رحمه الله في كتاب الطلب والإرادة عن بعض أهل التحقيق، وهو أنه لا فرق بين كيفية إطلاق المتكلم عليه تعالى وبين كيفية إطلاقه علينا، إلا أننا نتكلم بسبب الآله، وهي الفم واللسان دونه تعالى، فإنه يوجد الكلام بدون أية آله حتى الشجر والحجر ونحوهما [٨٤]، [٨٥].

ثم إنه رحمه الله ناقش في جميع الأقوال الثلاثة، وذهب إلى أن كلامه تعالى هو الوحي، وإن كان حقيقة الوحي مجهولة لنا، فإن القرآن

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٤

مع كونه كلامه تعالى لا ينطبق عليه أحد هذه الأقوال، بل ينطبق عليه أنه وحي [٨٦].

هل النزاع بين الأشاعرة والمعتزلة لغوي؟

ثم إن صدر كلام المحقق الخراساني رحمه الله ظاهر في أن النزاع بين المعتزلة والأشاعرة إنما هو في ترادف لفظي الطلب والإرادة وعدمه، فذهب المعتزلة إلى كونهما مترادفين بحسب المفهوم والوجود الخارجي والإنشائي [٨٧]، إلا أنهما يفترقان في مقام الانصراف، فالطلب منصرف إلى الطلب الإنشائي، والإرادة منصرفة إلى الإرادة الحقيقية، وذهب الأشاعرة إلى تباينهما في الموضوع له، فإن الطلب وضع للطلب الإنشائي، والإرادة للإرادة الحقيقية [٨٨].

هذا حاصل كلام صاحب الكفاية رحمه الله.

وعليه فكان النزاع بينهما في أمر لغوي.

بل صرح به بعد ذلك، حيث قال: ثم إنه يمكن مّا حققناه أن يقع الصلح بين الطرفين ولم يكن نزاع في البين، بأن يكون المراد بحديث الاتحاد ما عرفت من العينية مفهوماً ووجوداً حقيقياً وإنشائياً، ويكون المراد بالمغايرة والاثنيبية هو اثنيبية الإنشائي من الطلب كما هو كثيراً ما يراد من إطلاق لفظه والحقيقي من الإرادة كما هو المراد غالباً منها حين إطلاقها، فيرجع النزاع لفظياً [٨٩]، إنتهى كلامه.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٥

وفيه: أن الأشاعرة كما عرفت ذهبوا إلى ثبوت صفة باسم الكلام النفسي قائمة بذاته تعالى، كالعلم والقدرة، وقالوا: إن للإنسان أيضاً كلاماً نفسياً، إلا أنه حادث، بخلاف كلام الله تعالى، وأما المعتزلة فأنكروا الكلام النفسي من أصله، وذهبوا إلى أن تكلمه سبحانه من قبيل صفات الفعل، وهذا ينادى بأعلى صوته كون النزاع في حقيقة عميقة، وهي وجود الكلام النفسي وعدمه، وهذا لا يرتبط بترادف لفظي الطلب والإرادة وعدمه، بحيث لو قال الأشاعرة بترادفهما لأنكروا الكلام النفسي، ولو قال المعتزلة بمغايرتهما لأثبتوه، وتسمية الكلام النفسي في بعض الموارد من قبل الأشاعرة بالطلب في مقابل الإرادة لا توجب كون النزاع لغوياً بحيث لو قالوا باتحاد الطلب والإرادة لرفعوا اليد عن الكلام النفسي.

نقد أدلة الأشاعرة على دعواهم

ثم إن الأشاعرة استدّلوا على الكلام النفسي بوجوه كلّها مردودة: منها: أنه لا بدّ في الجملة الخبرية [٩٠] من صفة قائمة بنفس المخبر غير العلم بمطابقتها للواقع، لأنه قد يشكّ في المطابقة، بل قد يعلم عدمها، ومع ذلك يصدق على الجملة أنها خبرية، فلا بدّ من وجود صفة أخرى قائمة بنفس المخبر، وهي الكلام النفسي.

ويرد عليه: أن مراجعة الوجدان قاضية بعدم أمر قائم بالنفس صالح لأن يكون كلاماً نفسياً، فإنّ الحقائق الموجودة عند التكلم بمثل «زيد قائم» إنما هي أمور تسعة: ١- لفظ الموضوع، ٢- لفظ المحمول [٩١]، ٣- هيئة الجملة، ٤- إرادة

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٦

هذه الامور الثلاثة، فإنّ الإخبار أمر اختياري، وكلّ أمر اختياري مسبوق بالإرادة ومباذرها، ٥- معنى الموضوع، ٦- معنى المحمول [٩٢]، ٧- معنى هيئة الجملة، وهو الاتحاد والهويّة، ٨- مطابقة الخبر للواقع أو عدمها، ٩- علم المخبر بمطابقته له، أو بعدم مطابقته، أو شكّه فيها.

هذه الامور التسعة كلّها امور حقيقيّة موجودة في الخارج، لكنّها لاتصلح لأن تكون مرادهم من الكلام النفسى، أمّا الامور الثلاثة الاولى فواضحة، فإنّها مربوطه بمقام اللفظ من غير أن تكون متعلّقة بالنفس، وكذا الخامس والسادس والسابع، فإنّها معانى الألفاظ من دون أن ترتبط بنفس المخبر، وأمّا الثامن، أعنى مطابقة الخبر للواقع وعدمها فإنّها صفة الجملة لا صفة المخبر.

بقى فى المقام أمران: أحدهما: الإرادة ومباذرها، والثانى: الحالات الثلاثة، أعنى علم المخبر بالمطابقة، وبالمخالفة، وشكّه فيهما، وهذان الأمران وإن كانا صفتين قائمتين بنفس المخبر، إلّا أنّ الأشاعرة لم يريدوهما، فإنّهم صرّحوا بأنّ الكلام النفسى غير العلم كما تقدّم، على أنّ العلم بالمطابقة لم يتحقّق إلّا فى بعض الموارد، لما عرفت من تحقّق الشكّ فى بعض الموارد، ومن تحقّق العلم بالمخالفة فى بعضها، فهذه الصفة ليست أمراً متحد المآل حتّى يكون هو الكلام النفسى.

وأمّا الإرادة فإنّهم صرّحوا أيضاً بمغايرتها للكلام النفسى كما عرفت، على أنّ الدليل على تحقّق الإرادة إنّما هو كون الإخبار أمراً اختيارياً كما تقدّم، فلو كانت هى الكلام النفسى فلا بدّ من تحقّقه فى جميع الأفعال الاختيارية، كالحياطة والتجارة وغيرهما، مع أنّهم لا يلتزمون بتحقّق الكلام النفسى فى

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٧

مثل هذه الأعمال، بل قالوا بكونه محدوداً بموارد الكلام اللفظى.

أضف إلى هذا أنّ من مبادئ الإرادة تصوّر الشىء، والتصوّر أحد قسمى العلم [٩٣]، وقد عرفت أنّهم قالوا بتغايره مع الكلام النفسى، فكانت الإرادة أيضاً مغايرة له.

والحاصل: أنّ هذه الحقائق الموجودة عند قولنا: «زيد قائم» كلّها أجنبيّة عن الكلام النفسى، وليس فى النفس صفة اخرى وجداناً، ولا تحتاج هذه الجملة فى صدق الخبر عليها إلى أمر آخر نسميه بالكلام النفسى.

ومنها [٩٤]: أنّ المولى مثلاً قد يأمر مع عدم الإرادة، كما فى صورتى الاختبار والاعتذار [٩٥]، فلو لم يكن فى النفس صفة اخرى يلزم كون صدور الأمر لغواً وعبثاً، لخلوّه عن الداعى، فلا بدّ فى جميع موارد الأمر من صفة نفسانية، وهى الطلب، لتكون داعية إلى الأمر ولا يلزم محذور اللغوية.

وفيه: أنّ المولى إذا قال لعبده: «جئنى بالماء» وأراد به تحقّق المأمور به فى الخارج، لا-الاختبار أو الاعتذار كان جميع الحقائق الموجودة فى الجمل الخبرية موجودة فيه سوى المطابقة للواقع وعدمها، وسوى الحالات الثلاث القائمة بنفس المتكلم، أعنى علمه بالمطابقة أو بالمخالفة أو شكّه فيهما، فإنّ هذين الأمرين يختصّان بالخبر ولا يجريان فى الإنشاء.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٨

وبالجملة: غير هذين الأمرين من الامور الحقيقيّة الموجودة فى الجملة الخبرية موجودة فى هذه الجملة الإنشائية أيضاً، وقد عرفت عدم صلاحية واحد منها لأن يسمّى كلاماً نفسياً، ومراجعة الوجدان قاضية بعدم أمر آخر حقيقى قائم بالنفس، بل يكفينا الشكّ فيه، فإنّ إقامة الدليل على من قال بشبوته، وهم الأشاعرة، وأمّا نحن فحسبنا عدم الدليل على ثبوته.

وأمّا الأوامر الاختبارية والاعتذارية فهى وإن كانت فاقدة للإرادة، إلّا أنّ الأولى صادرة بداعى الاختبار والثانى بداعى الاعتذار، فلا يلزم

اللغوِيَّة.

وبالجملة: الداعي على صدور الأمر تارةً يكون تحقّق الأمور به، واخرى غيره، كالاختبار والاعتذار، ولا ملزم للقول بكون الداعي أمراً متّحد المآل في جميع الأوامر، فدعوى ثبوت أمر آخر يسمّى طلباً وكلاماً نفسياً فاسدةً.
ومنها [٩٦]: قول الشاعر:

إنّ الكلام لفي الفؤاد وإّما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وفيه أولاً: أنّ قول الشاعر ليس بحجّة علينا، لعدم كونه معصوماً، ولعلّه كان من الأشاعرة، وثانياً: أنّه لا ظهور له فيما ادّعوه، إذ كلّ كلام كاشف عن معنى قائم بالنفس من العلم في الأخبار، والتمنّى والترجى والاستفهام الحقيقيّة في تلك الصيغ، والإرادة في الأوامر والنواهي، إلى غير ذلك، ويحتمل أن يكون مراد الشاعر هذا المعنى وأنّ اللسان كاشف عن تلك الصفات.
والذي دعا الأشاعرة إلى القول بالكلام النفسي هو تصحيح متكلميته تعالى.

توضيحه: أنّه لا ريب في صدق عنوان المتكلم عليه تعالى، وهو لفظ

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٩

مشتق، وقد تقدّم في مبحث المشتقّ أنّهم قالوا بلزوم قيام المبدء بالذات قياماً حلولياً في صدق المشتقّ حقيقةً، فلو كان كلامه تعالى من قبيل الأصوات كان حادثاً، وهو مستلزم لكونه محلاً للحوادث، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً، فلا محالة كان كلامه نفسياً قديماً.
وفيه: ما تقدّم في مبحث المشتقّ من فساد هذا المبنى، فإنّه لا دليل لهم على لزوم كون القيام حلولياً في صدق المشتقّ بنحو الحقيقة، على أنّ كثيراً من المشتقات كالضارب والمؤلم ليس كذلك كما هو واضح، بل المبدء في بعضها أمر اعتباري ليس بإزائه شيء في الخارج حتّى يحلّ في الذات، كالمالك والزوج، فهل يلتزمون بأنّ صدق هذه المشتقات بالعبارة والتجوّز؟!
فالمشتقّ كما تقدّم في مبحثه على أنحاء، فإنّ المبدء تارةً يكون حالاً في الذات، كالأبيض، واخرى صادراً عنه، كالضارب، وثالثةً غير ذلك، كالمالك.

بل قد يكون المبدء عين الذات، كما في صفاته تعالى الذاتية.

بل قد لا يكون له مبدء بالمعنى الحدّثي المصدرى، كما في مثل اللابن والتامر والعطار والبقال، فلا بدّ من أن يعتبر المبدء، وهو اللبّن والتمر والعطر والبقل، بمعنى بيع التمر واللبن وهكذا.

فأين تحقّق القيام الحلولى في جميع المشتقات؟!

ولا يخفى أنّ عنوان «المتكلم» يكون من قبيل القسم الأخير من المشتقات، فإنّه نظير عنوان «العطار» و «البقال» في عدم مبدء له بالمعنى المصدرى من الثلاثى المجرد، فإنّ «الكلم» بمعنى الجرح، فلا يكون مبدءً للمتكلم، فلا بدّ من أن يكون نفس «التكلم» بمعنى إيجاد الكلام مبدءً له، كما أنّ العطر بمعنى بيع العطر كان مبدءً لعنوان العطار، فالمتكلم بهذا المعنى أى بمعنى «موجد الكلام» يطلق على الله وعلى الناس من غير فرق وجداناً بين الإطّلاقين، إلّا أنّ إيجاد

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٠

الكلام في الناس بسبب اللسان، وفيه تعالى بواسطة الشجرة والحصاة ونحوهما، على ما ذهب إليه المعتزلة [٩٧].

التكلم من صفات فعله سبحانه

وفى الكتاب والسنة شواهد على كون التكلم من صفات فعله تعالى، لا من صفات ذاته:

١- قوله تعالى: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» [٩٨] فإنّه ظاهر في أنّ الله تعالى كلّم موسى في زمان دون زمان آخر، ولم يكلم غيره عليه السلام في حال تكلمه معه، وهاتان الخصوصيتان ترتبطان بصفات فعله تعالى، وأما صفات ذاته فهو لا تتّصف بنقيضها أصلاً، وهى

قديمه عامه لجميع الأشياء في جميع الحالات، كما تقدّم في أوائل هذا البحث [٩٩].

٢- حسنة [١٠٠] أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «لم يزل الله عزّ وجلّ ربنا والعلم ذاته ولا معلوم، والسمع [١٠١] ذاته ولا مسموع، والبصر ذاته ولا مبصر، والقدرة ذاته ولا مقدور، فلما أحدث الأشياء وكان المعلوم [١٠٢] وقع العلم منه على المعلوم [١٠٣]، والسمع على المسموع، والبصر على اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥١

المبصر، والقدرة على المقدور» قال: قلت: فلم يزل الله متحرّكاً؟ قال: فقال:

«تعالى الله [عن ذلك] إنّ الحركة صفة محدثة بالفعل» قال: قلت: فلم يزل الله متكلماً؟ قال: فقال: «إنّ الكلام صفة محدثة، ليست بأزليّة، كان الله عزّ وجلّ ولا [١٠٤] متكلم» [١٠٥].

والحاصل: أنّه يستفاد من الآيات والروايات أنّ كلامه تعالى حادثه ومن صفات الفعل.

وأما ما ذهب إليه سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام رحمه الله من أنّ كلامه تعالى هو الوحي [١٠٦] فلا يصل إليه أفهامنا القاصرة، فإنّ الوصول إليه - كما قال هو قدس سره - مضافاً إلى توقّفه على كون الإنسان في مرتبة عالية من العلوم، يتوقّف على الأعمال الجوارحية الدقيقة، والرياضات النفسانيّة، ونحن لم نصل إلى هذه المرتبة الشامخة حتّى نتمكن من إدراك حقيقة الوحي. والذي يسعه أفهامنا أنّه تعالى متكلم، بمعنى أنّه موجود للكلام، إمّا بواسطة مثل الشجرة والحصاة كما ذهب إليه المعتزلة، أو بلا وساطة أى شيء وآله على ما حكاه سيّدنا الاستاذ الإمام قدس سره عن أهل التحقيق.

رجوع إلى مبحث اتحاد الطلب والإرادة

ولنرجع إلى ما كنّا بصددّه، وهو البحث عن اتحاد الطلب والإرادة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٢

وتغيرهما.

وظاهر كلام المحقّق الخراساني رحمه الله في الكفاية أنّ مسألة الكلام النفسي ترتبط بمسألة اتحاد الطلب والإرادة، فكلّ من قال بتغير الطلب والإرادة لابدّ من أن يلتزم بثبوت الكلام النفسي، وكلّ من قال باتحادهما لابدّ من أن ينكر الكلام النفسي، ولا يجتمع إنكاره مع القول بتغيرهما [١٠٧].

ولعلّه استنتج هذا ممّا ذهب إليه الأشاعرة في الجمل الإنشائيّة الطليبيّة من تحقّق صفة في النفس غير الإرادة، وهي تسمّى باسمها العامّ كلاماً نفسياً وباسمها الخاصّ طلباً.

والحقّ أنّ كلّاً من المسألتين مستقلّة غير مربوطة بالآخرى، فإنّ مسألة الكلام النفسي مسألة فلسفيّة يبحث فيها عن وجود أمر واقعي قائم بالنفس صالح لأن يسمّى كلاماً نفسياً وعدمه، مع قطع النظر عن الألفاظ، وأمّا مسألة اتحاد الطلب والإرادة مسألة لغويّة يبحث فيها عن أنّهما هل وضعا لمعنى واحد أو لمعنيين [١٠٨]، فالجهة المبحوث عنها في كلّ منهما غير الجهة المبحوث عنها في الآخرى، ولذا ذهب بعضهم إلى تغاير الطلب والإرادة مع إنكاره للكلام النفسي.

كلام الاستاذ البروجردى رحمه الله في المقام

منهم: سيّدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله، فإنّه قال:

إنّ ما ذكره المحقّق الخراساني رحمه الله من «اتحاد الطلب والإرادة مفهوماً وخارجاً وإنشاءً» فاسد من أصله، فإنّ لفظ الإرادة موضوع لصفة خاصّة من صفات

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٣

النفس، والصفات النفسانية من الامور الحقيقية التي يكون بحداثها شىء فى الخارج، فلا تقبل الوجود الإنشائي، لإبء الامور الحقيقية هذا النحو من الوجود، بخلاف الطلب، فإن له معنى قابلاً لأن يوجد بالإنشاء، وهو البعث والتحرك. وبعبارة اخرى: الموجودات على قسمين:

- ١- ما يكون له وجود حقيقى فى الخارج، بحيث يكون بإزائه شىء فيه، كالإنسان، والحيوان، والبياض، ونحوها.
- ٢- ما لا يكون كذلك، بل يكون وجوده بوجود منشأ انتزاعه، وهذا القسم يسمى بالامور الانتزاعية، وهى أيضاً على قسمين: الأول: ما ينتزع عن الامور الحقيقية بحيث لا- يحتاج فى انتزاعه إلى فرض الفارضين واعتبار المعترين، كالفوقية، والتحتية، والابوة، والبنوة، ونحوها [١٠٩]، الثانى: ما ينتزع عن الاعتبار والإنشاءات، كالملكىة، والزوجية، والسلطنة، والحكومة، ونحوها، فهذه أقسام ثلاثة. والقسم الأول والثانى لا- يقبلان الإنشاء، وما يقبله هو القسم الثالث، وحقيقة الإرادة- التى هى صفة من صفات النفس- من القسم الأول، فلا- تقبل الإنشاء، بخلاف الطلب، فإن له معنى قابلاً لأن ينشأ، إذ ليس معناه سوى البعث والتحرك نحو العمل، وكما أنهما يحصلان بالتحرك الفعلى، بأن يأخذ الطالب بيد المطلوب منه ويجزه نحو العمل المقصود، فكذلك يحصلان بالتحرك القولى، بأن يقول الطالب: «اضرب» أو «أطلب منك الضرب» أو

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٤

«آمر ككذا» مثلاً، فقول الطالب: «افعل كذا» بمنزلة أخذه بيد المطلوب منه وجزه نحو العمل المقصود. والحاصل: أن حقيقة الطلب مغايرة لحقيقة الإرادة، فإن الإرادة من الصفات النفسانية، بخلاف الطلب، فإنه عبارة عن تحريك المطلوب منه نحو العمل المقصود: إما تحريكاً عملياً، مثل أن يأخذ الطالب بيده ويجزه نحو المقصود، أو تحريكاً إنشائياً، مثل «افعل كذا»، ولا ارتباط لهذا المعنى- بكلا قسميه- بالإرادة التى هى من صفات النفس. نعم، الطلب- بكلا معنييه- مظهر للإرادة ومبرز لها، فمن أراد من عبده تحقّق فعل خاصّ أو وجود مقدّماته بقصد التوصل بها إلى الفعل، قد يحركه نحو الفعل تحريكاً عملياً، وقد يقول له: «افعل كذا» مريداً بهذا القول تحقّق ذاك التحريك، فمفاد «افعل» تحريك تنزيلي يعبر عنه بالطلب الإنشائي.

ولا- يتوهم مميّا ذكرنا- من اختلاف الطلب والإرادة مفهوماً- موافقتنا الأشاعرة، إذ نزاع الأشاعرة مع العدلية- كما بيناه- ليس فى اختلاف الإرادة والطلب مفهوماً، أو اتحادهما كذلك، بل فى وجود صفة نفسانية اخرى فى قبال الإرادة وعدم وجودها [١١٠]، إنتهى كلامه.

نقد كلام السيد البروجردى رحمه الله

أقول: كلامه رحمه الله وإن كان متيناً فى المغايرة المعنوية بين الطلب والإرادة، فإن الطلب هو البعث والتحرك عملاً وقولاً، والإرادة صفة قائمة بالنفس، إلّا أن ما أفاده من الفرق بينهما من حيث قابلية الإنشاء وعدمها لا يصحّ، فإنه إن

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٥

أراد تعلق الإنشاء فى باب الطلب بالبعث والتحرك العملى، فهو مردود بأنّ البعث والتحرك العملى من الواقعيّات، ولا يتعلّق الإنشاء بها كما قال رحمه الله فى مقدّمه كلامه، وإن أراد تعلقه بالبعث والتحرك القولى، فمضافاً إلى أنه أيضاً أمر واقعى خارجى، يتوجه إليه إشكال آخر، وهو أنه هو البعث والتحرك المنشأ بالقول، فلا يمكن أن يتعلّق به الإنشاء ثانياً، لاستلزامه تأخر المنشأ عن الإنشاء مع أنه متقدّم عليه رتبةً، وإن أراد تعلقه بمفهوم الطلب وماهيتته، فلا فرق بينه وبين الإرادة فى المقام، لعدم كون ماهية الإرادة أيضاً أمراً واقعيّاً، فإن كان ماهية الطلب قابله للإنشاء كان ماهية الإرادة أيضاً كذلك.

ومنهم: بعض الأعلام على ما في كتاب المحاضرات، وإليك بيانه مع توضيح منّا:
إنّ الطلب مغاير للإرادة، إذ الإرادة صفة قائمة بالنفس، والطلب فعل اختياريّ من الأفعال الجوارحيّة لغّة وعرفاً:
فإنّ اللغويين فسروه ب «محاولة وجدان الشيء وأخذه».

وأهل العرف يقولون: «طالب العلم» ولم يريدوا به مجرد من له شوق مؤكّد إلى تحصيل العلم، بل يريدون به من يسعى ويجهد في تحصيله بالفعل، وفي الحديث: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم» [١١١]، ولا- ريب في أنّ المراد به إنّما هو الاشتغال بتحصيله، لا مجرد الشوق المؤكّد إليه، وقال الفقهاء أيضاً فيمن يكون فاقداً للماء في البر: لا يجوز له التيمّم إلّا بعد الفحص عن الماء إلى اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٦

اليأس، ويكفي الطلب غلوة [١١٢] سهم في الحزنة [١١٣]، وغلوة سهمين في السهله في الجوانب الأربعة، ولا إشكال في أنّ مرادهم بالطلب في هذه العبارة هو الفعل الخارجي، أعنى المشي لوجدان الماء.

وبالجملة: الطلب هو فعل اختياري، إلّا أنّه على قسمين: ١- ما تعلّق بفعل نفس الإنسان، كطالب الضالّة، وطالب العلم، وما شاكلهما، ٢- ما تعلّق بفعل غيره، كأمر المولى عبده، وعلى كلا التقديرين فلا يصدق على مجرد الإرادة.

والطلب كالإرادة في عدم قابليته للإنشاء، لكونه أيضاً أمراً واقعياً خارجياً، أمّا القسم الأوّل منه فظاهر، وأمّا القسم الثاني فلأنّ الأمر- أعنى قول المولى لعبده مثلاً: «اضرب زيداً»- نفسه هو الطلب، لا أنّه إنشاء الطلب، فالقسم الثاني من الطلب أيضاً أمر واقعي غير قابل للإنشاء [١١٤].

هذا حاصل كلام بعض الأعلام «مدّ ظله» مع توضيح منّا، وهو أحسن الأقوال في المقام، لخلوّه عن الإشكال.

والحاصل: أنّ بين الطلب والإرادة مغايرة معنويّة، خلافاً للمحقّق الخراساني رحمه الله، ولكنّهما يشتركان في عدم تعلّق الإنشاء بهما. هذا تمام الكلام في مادّة الأمر.

ونحن وإن تعرّضنا لمسألة الجبر والتفويض عند تدريس الكفاية، إلّا أنّنا لا نتعرّض لها هنا، خوفاً من طول الكلام.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٧

في معنى صيغته الأمر

الفصل الثاني فيما يتعلّق بصيغته الأمر

إشارة

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل: في المعاني التي تستعمل فيها صيغته الأمر

إشارة

ربما يذكر للصيغته معانٍ قد استعملت فيها، وقد عدّ منها الترجي والتمنيّ والتهديد والإنذار والإهانة والاحتقار والتعجيز والتسخير إلى غير ذلك.

نظريّة صاحب الكفاية في المقام

وناقش فيه المحقق الخراساني رحمه الله بقوله:

وهذا كما ترى، ضرورة أن الصيغة ما استعملت في واحد منها، بل لم تستعمل إلفي إنشاء الطلب، إلا أن الداعي إلى ذلك كما يكون تارة هو البعث والتحرريك نحو المطلوب الواقعي، يكون اخرى أحد هذه الامور كما لا يخفى، وقصارى ما يمكن أن يدعى أن تكون الصيغة موضوعاً لإنشاء الطلب فيما إذا كان بداعي البعث والتحرريك، لا بداعٍ آخر منها، فيكون إنشاء الطلب بها بعناً حقيقةً، وإنشائه بها تهديداً مجازاً، وهذا غير كونها مستعملة في التهديد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٨

وغيره [١١٥]، إنتهى.

أقول: قوله: «لم تستعمل إلفي إنشاء الطلب» ظاهر في كون المستعمل فيه هو الإنشاء، ولا يخفى أن الإنشاء عنده من مقومات الاستعمال كما نفى البعد عنه في أواخر الأمر الثاني من المقدمة [١١٦]، فالظاهر أن في عبارته هنا مسامحةً، ومراده كون المستعمل فيه هو الطلب الإنشائي، ومنه تظهر المسامحة في قوله:

«موضوعاً لإنشاء الطلب» أيضاً.

وكيف كان، فكلامه هذا مبنى على ما اختاره من قابليته الطلب للإنشاء.

الحق في المسألة

وأما على ما اخترناه من عدم تعلق الإنشاء بالطلب فالمنشأ بهيئة «افعل» إنما هو البعث والتحرريك، سواء استعملت الصيغة وكان غرض المستعمل تحقق الأمور به في الخارج، كما إذا قال المولى العطشان لعبده: «جئني بالماء» أو استعملت وكان غرضه أمراً آخر، كالتهديد والتسخير والتعجيز ونحوها.

فلا بد من توضيح المطلب بالنسبة إلى كلا القسمين:

أما القسم الأول - أعني ما إذا استعمل الأمر بقصد وقوع الأمور به - فتوضيحه يتوقف إلى بيان امور ثلاثة:

١- أن الأمر في هذا القسم يرغب إلى التوصل إلى الأمور به بلا إشكال، وليس بين الأمر والرغبة ملازمة بحيث لو لم يأمر لم تحقق الرغبة، بل قد يكون الإنسان يحب شيئاً من دون أن يأمر بإتيانه، إما لعدم كونه ذا عبد،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٩

أو لغير ذلك. نعم، الأمر أمانة تحقق الرغبة في نفس المولى، من دون أن يكون بينهما ارتباط وملازمة.

٢- أن الأمر ليس علمه لتحقيق الأمور به، بل يوجب تحقق الإطاعة والعصيان، بمعنى أن العبد إذا وافقه عد مطيعاً، وإذا خالفه عد عاصياً، ولو لا الأمر لم يصدق عليه المطيع ولا العاصي كما هو واضح.

٣- أن البعث والتحرريك تارة يكون تكويئياً واقعياً، كما إذا أخذ المولى بيد العبد وجزه إلى تحقق مطلوبه، واخرى اعتبارياً يتحقق بواسطة صدور الأمر، والمطلوب لا يتخلف عن البعث والتحرريك في الأول، لعدم إمكان العصيان فيه، بخلاف الثاني كما لا يخفى.

إذا عرفت هذا فاعلم أن المنشأ بهيئة «افعل» إنما هو القسم الثاني من البعث والتحرريك، وهو أمر اعتباري يعتبره العقلاء والشارع عقيب التلفظ بهيئة «افعل»، و يترتب عليه استحقاق المثوبة على الموافقة، والعقوبة على المخالفة، كما يترتب على سائر الامور الاعتبارية آثارها.

لا يقال: لا فرق بين البعث والطلب، فلا يتم ما ذهبتم إليه من أن المنشأ هو البعث ولا يمكن تعلق الإنشاء بالطلب، فالنزاع بينكم وبين المحقق الخراساني رحمه الله إنما هو في التسمية، حيث إن الإنشاء تعلق بأمر يسميه الطلب وتسمونه البعث.

فإنه يقال: كلاً، فإنَّ الطلب إنما هو نفس الأمر، أعنى قول المولى: «جئني بالماء» وهو أمر واقعي لا يمكن تعلق الإنشاء به كما تقدّم، فإنّه نفس الإنشاء لا ما تعلق به الإنشاء، وأمّا البعث الذى تعلق به الإنشاء فهو أمر اعتبارى يوجد بذلك القول فى عالم الاعتبار، فبينهما بون بعيد.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٦٠

وبعبارة اخرى: الطلب إنّما هو إنشاء البعث والتحريك الاعتبارى، وأمّا نفس البعث والتحريك الذى تعلق به الإنشاء فهو مغاير للطلب. ويشهد له أنّ البعث دائماً يتقوم بشخصين: أحدهما الباعث والآخر المبعوث، وفيه شيء ثالث أيضاً، وهو المبعوث إليه، بخلاف الطلب الذى أحد طرفيه شخص ذو العقل، وهو الطالب، وطرفه الآخر وهو المطلوب يكون غالباً من غير ذوى العقول، وليس له أمر ثالث، فيقال: طالب العلم، طالب الدنيا، طالب الآخرة، ونحوها.

إن قلت: قد يرى فى الطلب أيضاً شخص آخر غير الطالب والمطلوب، وهو المطلوب منه.

قلت: لم نجد فى كتب اللغة أثراً من عنوان «المطلوب منه» بل جعل هذا العنوان ناشٍ عن أنّهم تخيلوا أنّ هيئته «افعل» تكون لإنشاء الطلب، ولا- يمكن عدم إضافة الطلب المنشأ بها إلى المكلف، فإذا قال المولى لعبده: «جئني بالماء» فكما أنّ المولى يسمّى طالباً، والماء مطلوباً، فلا بدّ من أن يسمّى العبد أيضاً مطلوباً منه.

على أنّه شاهد على المغايرة بين البعث والطلب، لا على الاتحاد، لأنّ المراد ب «المطلوب منه» هو المبعوث، والمراد ب «المطلوب» هو المبعوث إليه، فالذى تعلق به حرف الجرّ فى كلّ منهما غير الذى تعلق به فى الآخر، على أنّ حرف الجرّ فى أحدهما «من» وفى الآخر «إلى» فكيف يمكن أن يكونا متّحدين بحسب المعنى؟!

وبالجملة: الطلب على ثلاثة أقسام، فإنّ من يريد تحقّق شيء تارةً يحصّله بنفسه، واخرى يكره الغير على تحصيله، كالأخذ بيده وجرّه إليه بنحو يصير

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٦١

مسلوب الاختيار، وثالثة يأمره على تحصيله، وكلّها امور واقعيّة لا يتعلّق بها الإنشاء، وأمّا البعث فهو على قسمين كما تقدّم: حقيقى واعتبارى، والثانى هو الذى تعلق به الإنشاء فى صيغة الأمر. هذا كلّه فيما إذا كان غرض المستعمل تحقّق المأمور به فى الخارج.

وأما القسم الثانى- أعنى ما إذا كان غرضه أمراً آخر- من التهديد والتسخير والتعجيز وغيرها، فالصيغة فى هذه الموارد استعملت أيضاً فى إنشاء البعث والتحريك، لكن بادعاء كون التهديد مثلاً من مصاديقهما أيضاً.

والحاصل: أنّ هيئته «افعل» وضعت لإنشاء البعث والتحريك، واستعمالها فى سائر الموارد مجاز، لكن قد عرفت [١١٧] أنّ المجاز ليس من قبيل استعمال اللفظ فى غير ما وضع له، بل هو استعماله فى المعنى الحقيقى كما ذهب إليه سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره تبعاً لأستاذه الشيخ محمّد رضا الاصفهانى النجفى صاحب كتاب «وقاية الأذهان»، فإذا استعملت صيغة الأمر فى مقام التهديد مثلاً استعملت فى معناه الحقيقى، بادعاء توسعته بحيث يشمل التهديد أيضاً، فيكون مصداقاً ادعائياً له.

إزاحة شبهة

ثمّ إنّ المحقّق الخراسانى رحمه الله قال فى مقام دفع شبهة قرآنيّة:

يقاظ: لا- يخفى أنّ ما ذكرناه فى صيغة الأمر جارٍ فى سائر الصيغ الإنشائيّة، فكما يكون الداعى إلى إنشاء التمنى أو الترجى أو الاستفهام بصيغها تارةً هو ثبوت هذه الصفات حقيقّة، يكون الداعى غيرها اخرى، فلا وجه للالتزام بانسلاخ صيغها عنها، واستعمالها فى غيرها إذا وقعت فى كلامه تعالى،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٦٢

لاستحالة مثل هذه المعاني في حقه تبارك وتعالى مما لازمه العجز [١١٨] أو الجهل [١١٩]، وأنه لا وجه له [١٢٠]، فإن المستحيل إنما هو الحقيقي منها لا الإنشائي الإيقاعي الذي يكون بمجرد قصد حصوله بالصيغة كما عرفت، ففي كلامه تعالى قد استعملت في معانيها الإيقاعية الإنشائية أيضاً، لا لإظهار ثبوتها حقيقةً، بل لأمر آخر حسب ما يقتضيه الحال من إظهار المحبة [١٢١] أو الإنكار، أو التقرير، إلى غير ذلك، ومنه ظهر أن ما ذكر من المعاني الكثيرة لصيغة الاستفهام ليس كما ينبغي أيضاً [١٢٢]، إنتهى كلامه.

أقول: إن التمني والترجي والاستفهام امور حقيقيّة قائمه بالنفس، فلا يتعلّق بها الإنشاء، فلا بدّ من حلّ إشكال استعمال أدواتها في القرآن بما مرّ نظيره في صيغة الأمر، من أن أدوات التمني والترجي والاستفهام موضوعه لإظهار الحقيقي من هذه الامور، ومستعمله فيه دائماً، حتّى في كلامه تعالى، لكن بادعاء توسعه المعنى الحقيقي، بحيث يعمّ مثل إظهار المحبة ونحوه، فإذا استعملت في إظهار معانيها مع تحقّقها حقيقةً في النفس كان حقيقةً، وإلا فمجازاً [١٢٣].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٦٣

في دلالة صيغة الأمر على الوجوب

المبحث الثاني: فيما هي حقيقة فيه

إشارة

اختلفوا في أن الصيغة حقيقة في خصوص الوجوب، أو في الأعم منه ومن الندب بنحو الاشتراك اللفظي أو المعنوي على أقوال: وقبل الخوض في المسألة لا بأس بذكر امور مقدّمة:

١- قد عرفت [١٢٤] أن اختلاف الوجوب والندب في شدة الطلب وضعفه، فاعلم الآن أنهما قسمان من البعث والتحريك الاعتباري، لا من الطلب، لما عرفت من أن الصيغة موضوعه لإنشائهما، لا لإنشائه، فما ذكرنا هناك كان مبيّناً على مسلك المشهور من كون المنشأ بالصيغة هو الطلب، وإلّا فالحق في التعبير أن يقال: اختلافهما في شدة البعث والتحريك وضعفهما، وإنّما كان عبارتنا هناك ملائمة لمذهب المشهور، لتوقّف التعبير بالبعث والتحريك على إثبات أن الصيغة وضعت لإنشاء البعث والتحريك الاعتباريين، وهذا لم يكن مفروغاً عنه هناك، فاضطررنا إلى التعبير المناسب لمسلك المشهور.

٢- لا إشكال في أنّصاف البعث والتحريك الواقعيين بالشدة والضعف، وأمّا الإرادة فربما يستظهر من تفسيرها بالشوق المؤكّد المستتبع لتحرك العضلات نحو المراد كما في الكفاية عدم أنّصافها بهما، مع أنّه خلاف الواقع، ألا ترى أنّك

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٦٤

إذا أردت إنقاذ الغريق من البحر كان إلقاء نفسك فيه مسبوفاً بإرادة شديدة، وإذا أردت السباحة كان الإلقاء مسبوفاً بإرادة ضعيفة؟ اللهمّ إلّا أن يكون للشوق المؤكّد مراتب يكون في بعضها نفس التأكّد وفي بعضها كمال التأكّد، وعليه فلا إشكال في تفسير الإرادة به.

والكاشف عن شدة الإرادة وضعفها تارةً هو الأعمال المترتبة عليها، فخرج الإنسان عن الدار مثلاً سريعاً عرياناً مضطرباً كما في موارد الزلزلة كاشف عن تعلق الإرادة الشديدة بالخروج، وخروجه عنها بطيئاً مطمئناً كاشف عن تعلق الإرادة الضعيفة به، واخرى هو عللها المكوّنة لها التي أهمّها درك المرید أهميّة المراد، فإذا كان درك المرید لعظمة المراد قوياً كان إرادته له شديدة، وإذا كان ضعيفاً كانت ضعيفة، فحن نصلي، والأئمة عليهم السلام أيضاً كانوا يصلون، لكن لا ريب في أن إرادتهم للصلاة كانت أشدّ من إرادتنا، لأن إدراكهم لعظمتها كان أقوى من إدراكنا.

فالكاشف أمران: عمل المرید، ومقدار درك عظمه المراد [١٢٥].

٣- الأفعال الاختيارية كلها مسبوقه بالإرادة ومباذرها بحكم العقل، والإرادة مخلوقه نفس الإنسان، فإن الله سبحانه أودع في نفس الإنسان قوة خلاقه تخلق الإرادة قبل كل فعل اختياري، ومنه التكلم، فالمتكلم يريد- قبل اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٦٥

صدور كل جملة- لفظ الموضوع والمحمول وهيئة الجملة ومعنى كل واحد من هذه الامور الثلاثة، ففي كل جملة إرادات ستة مخلوقه لنفس المتكلم، ولكل إرادة مبادٍ مخصوصه بها، وإن كنا نتخيل صدور الألفاظ وإلقاء معانيها من قبل المتكلم من غير إرادة، وعلى هذا فصدور صيغته «افعل» أيضاً يكون مسبوقاً بإرادة الأمر، كسائر الأفعال الاختيارية.

أدلة القول بظهور الصيغة في الوجوب

إذا عرفت هذه الامور فاعلم أنه قد استدلل لدلالة الصيغة على خصوص الوجوب بامور:

الأول: التبادر، كما قال المحقق الخراساني رحمه الله: لا يبعد تبادر الوجوب عند استعمالها بلا قرينة [١٢٦].

الثاني: الانصراف، بمعنى أن الصيغة وإن وضعت للأعم، إلّا أنها لكثرة الاستعمال في الوجوب منصرفة إليه. هذا ما ذكره المحقق الخراساني رحمه الله في المبحث الرابع من الكفاية [١٢٧].

الثالث: قضيه الإطلاق ومقدمات الحكمة، فإن الصيغة وإن وضعت للأعم إلّا أن المولى إذا استعملها بلا قيد وقرينه وكان في مقام البيان كانت ظاهرة في الوجوب، فإن الندب لنقصانه يحتاج إلى تقييد وتحديد، بخلاف الوجوب الذي هو طلب كامل. وهذا مما أفاده المحقق العراقي رحمه الله لإثبات ظهور صيغته الأمر في الوجوب [١٢٨]، كما كان أفاده أيضاً لإثبات ظهور المادّة فيه.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٦٦

وسبقه إلى ذكره المحقق الخراساني رحمه الله في المبحث الرابع من الكفاية [١٢٩].

الرابع: أن صدور الصيغة كاشف عند العقلاء عن الإرادة الحتمية القائمة بنفس المتكلم، فلا يرضى المتكلم بترك المأمور به.

الخامس: أن العقل والعقلاء يحكمان بأن صدور الصيغة عن المولى حجة على العبد حتى يظهر خلافه، وهذا معنى ظهورها في الوجوب.

البحث حول أدلة ظهور الصيغة في الوجوب

أما الدليل الأول، وهو التبادر فقد ناقش فيه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره بكلام موجز بل ناقص على ما في تقارير بحثه، فلا بد لتوضيح مرامه من ذكر أمر، وهو أن الحروف- سواء كانت حاكية، مثل «في» حيث إنها تحكى عن الظرفية الخارجية، أو إيجادية، مثل حروف القسم والنداء، حيث إن كلياً منهما يوجد بحروفه- موضوعاً لمعانيها بالوضع العام والموضوع له الخاص عند المشهور، فإن الواضع تصوّر مفهوم «الظرفية» ومفهوم «النداء» ثم وضع كلمتي «في» و «يا» لمصاديق هذين المفهومين وأفرادهما الخارجية.

وحيث إن للهيات معاني حرفية، لافتقارها إلى الطرفين كالحروف يكون الوضع فيها أيضاً عاماً والموضوع له خاصاً عند المشهور، سواء في ذلك الهيات الحاكية، كهية الماضي والمضارع، والإيجادية، كهية الأمر، فالواضع عند وضعه صيغته الأمر تصوّر مفهوم البعث والتحرّيك الاعتباري، ثم وضعها لمصاديقه الخارجية، لا لهذا المفهوم الكلي المتصوّر.

إذا عرفت هذا فلنشرع في توضيح كلام الإمام قدس سره وهو يرجع إلى استحالة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٦٧

التبادر ثبوتاً على بعض التقادير وإلى عدم الدليل على إثباته على بعضها الآخر، فإنه قال:

لو كانت الصيغة موضوعة [١٣٠] للوجوب لكان «الإرادة الحتمية» دخيلة في معناها، ولا يمكن تقييد البعث والتحرك الاعتباري الخارجي بمفهوم الإرادة الحتمية، لاستحالة تقييد الجزئي بالكلي، ولا بحقيقتها القائمة بنفس الأمر، لأن البعث والتحرك معلول لحقيقة الإرادة، فهو متأخر عنها رتبة، فلو كان مقيداً بها للزم كون المتقدم متأخراً أو المتأخر متقدماً، وكلاهما يمتنعان.

نعم، هاهنا تصوير آخر، وهو أنه قد مرّ في البحث عن معاني الحروف أنه لا يمكن تصوير جامع حقيقي بين معانيها من غير فرق بين الحاكيات والإيجاديات، إذ الجامع الحرفي لا بدّ وأن يكون ربطاً بالحمل الشائع، وإلا صار جامعاً اسمياً، وما هو ربط كذلك يصير أمراً مشخّصاً لا يقبل الجامعية، فالجامع الذي تصوّره الواضع عند وضع الحروف هو جامع اسمي عرضي، فتصوّر عند وضع كلمة «من» مفهوم «الابتداء» ثم وضعها لمصاديق هذا المفهوم وأفراده الخارجية.

وعليه وإن كان لا يمكن تصوير جامع حقيقي بين أفراد البعث الناشئ عن الإرادة الحتمية، إلا أنه لا مانع من تصوير جامع اسمي عرضي بينها، كالبعث الناشئ من الإرادة الحتمية، ثم توضع الهيئة بإزاء مصاديقه من باب عموم الوضع وخصوص الموضوع له من غير تقييد [١٣١].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٦٨

وهذا التصوير وإن لم يكن مستحيلاً، إلا أن التبادر على خلافه، فإن المتفاهم من الهيئة لدى العرف هو البعث والإغراء، لا البعث الخاص الناشئ عن الإرادة الحتمية.

وبالجملة: منشأ التبادر هو الوضع، والوضع لخصوص الوجوب يتصوّر على أنحاء ثلاثة، يستحيل اثنان منها ثبوتاً، ولا دليل على إثبات الثالث مع كونه ممكناً [١٣٢].

هذا حاصل كلام الإمام قدس سره.

وهو متين في حدّ نفسه، إلا أنه مبني على كون الأتصاف بالشدة والضعف منحصراً في منشأ البعث والتحرك الاعتباري فقط، وهو الإرادة من دون أن يكون نفس البعث والتحرك منقسماً إلى القسمين، ولكن يمكن أن يدعى أنه أيضاً كمنشأ ينقسم إلى الشديد والضعيف، كما أن البعث والتحرك التكويني الحقيقي أيضاً يتّصف بهما قطعاً، فإننا نجد المولى يأخذ بيد عبده ويجزّه إلى مطلوبه تارةً بالشدة والعنف، واخرى بالرفق واللين.

لا يقال: البعث والتحرك الحقيقي وإن كان قابلاً للشدة والضعف، إلا أن الاعتباري لا يقبلهما، فإن الأمور الاعتبارية أمرها دائر بين الوجود والعدم من دون أن يتحقّق فيها المراتب والتشكيك.

فإنه يقال: كلا، ألا ترى أن الملكية مع كونها أمراً اعتبارياً قد تكون ثابتة غير قابلة للانحلال، وقد تكون متزلزلة قابلة له؟! فلم لا يمكن أن يكون البعث والتحرك الاعتباري أيضاً كذلك؟ [١٣٣]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة؛ ج ٢؛ ص ٦٨

ويده أن المولى قد يقول لعبده بصوت غليظ خشن: «اضرب» حال

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٦٩

كونه ضارباً برجليه الأرض ومحرّكاً رأسه ويديه، وقد يقوله بكلام لطيف لئين معقباً إياه بقوله: «وإن لم تفعل فلا- جناح عليك»، والبعث المتحقّق في عالم الاعتبار شديد في الأول وضعيف في الثاني، فإن البعث يسمّى بالفارسية «فرمان»، ولا ريب في أنهم يقولون في الأول: «فرمان شديد است» وفي الثاني: «فرمان ضعيف است»، فينسبون الشدة والضعف إلى البعث، لا إلى الإرادة التي هي علته.

وإذا كان نفس البعث والتحرك منقسماً إلى قسمين: شديد وضعيف، فلا يبعد دعوى تبادر خصوص الأول، وهو البعث الوجوبي من

الصيغة عند استعمالها بلا قرينه، كما قال صاحب الكفاية.

نقد دعوى انصراف الصيغة إلى الوجوب

وأما الدليل الثاني: فيدفعه أن صاحب المعالم رحمه الله - مع ذهابه إلى كون الصيغة حقيقة في خصوص الوجوب - قال: يستفاد من تضاعيف أحاديثنا المروية عن الأئمة عليهم السلام أن استعمال صيغة الأمر في الندب كان شائعاً في عرفهم بحيث صار من المجازات الراجحة [١٣٤] المساوي احتمالها من اللفظ لاحتمال الحقيقة عند انتفاء المرجح الخارجي، فيشكل التعلق في إثبات وجوب أمر بمجرد ورود الأمر به منهم عليهم السلام [١٣٥]، إنتهى.

فأين كثرة استعمالها في الوجوب حتى تكون منصرفاً إليه؟!

وأورد المحقق الخراساني رحمه الله على صاحب المعالم بأن المعنى المجازي لا يصير

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٧٠

مجازاً راجحاً إلا إذا كثر استعمال اللفظ فيه من دون قرينه متصله، ليتحقق الانس والربط الشديد بينهما، كما لو استعمل لفظ «أسد» مثلاً في الرجل الشجاع كثيراً، وقيمت القرينه الدالة على المراد في كل مورد منفصلة بعد الاستعمال، فإذا تحقق كثرة الاستعمال كذلك تحقق بينهما انس شديد بحيث إذا اطلق بلا قرينه لم يجز حمله على المعنى الحقيقي، وصيغة الأمر وإن كثر استعمالها في الندب، إلا أن هذه الاستعمالات مقرونة بالقرينه المتصلة، وهي لا توجب صيرورته مجازاً راجحاً [١٣٦].

وهذا كلام متين، ولكن لا يخفى عليك أنه يبطل دعوى كون الندب مجازاً راجحاً، ولكنه لا يصحح دعوى انصراف الصيغة إلى الوجوب، لتوقفه على كثرة استعمالها فيه، وهي ممنوعة بعدما عرفت من كثرة الاستعمال في الندب كما هو واضح.

نقد دعوى استفادة الوجوب من إطلاق الصيغة

ويرد على الدليل الثالث - وهو مسألة الإطلاق ومقدمات الحكمة - أولاً: ما تقدم في مادة الأمر من استلزامه اتحاد المقسم مع أحد قسميه، وهو واضح البطلان، ضرورة أن كل قسم مشتمل على المقسم وعلى أمر زائد عليه، سواء كان المقسم ماهية منقسمة إلى أفرادها، كانقسام «الإنسان» إلى زيد وعمرو وبكر، أو إلى أصنافها، كانقسام «الإنسان» إلى الأبيض والأسود، أو إلى أنواعها، كانقسام «الحيوان» إلى الإنسان والبقر والفرس.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٧١

وثانياً [١٣٧]: أن مقدمات الحكمة لا تثبت إلانفس البعث [١٣٨] والتحريك الذي هو القدر المشترك بين الفردين.

توضيحه: أن اللفظ إنما يدل على ما وضع بإزائه دون غيره من اللوازم والمقارنات، والمفروض أن صيغة الأمر وضعت لنفس الجامع بلا خصوصية فردية، والإطلاق المفروض لا يفيد إلا كون ما وقع تحت البيان تمام المراد، وقد فرضنا أن البيان بمقدار الوضع، ولم يقع الوضع إلانفس الجامع، دون الخصوصية، فمن أين يستفاد كون الوجوب هو المراد دون الجامع مع أن مصب المقدمات هو الثاني دون الأول، والدلالة والبيان يتوجه إلى الجامع دون الوجوب، وبعبارة أخرى: إذا تحقق الإطلاق لا بد من الاقتصار على الموضوع له ولا يجوز التعدى والعبور منها إلى بعض أفرادها، فكما إذا قال المولى: «أعتق رقبة» كان نتيجة الإطلاق حمل الرقبة على ما وضعت له من غير أن نتجاوز منه إلى غيره فكذلك الأمر في المقام.

نقد القول بالكاشفة العقلية

ويرد على الوجه الرابع أنه لا دليل على كون صدور الأمر كاشفاً عقلياً عن الإرادة الحتمية، بل الدليل على خلافه، فإن الكاشفة

العقلانية لا بد لها من منشأ، ولا منشأ لها في المقام بعد إنكار الوضع والانصراف.

نعم، صدور الأمر كاشف عقلاً عن الإرادة، لما تقدّم من مسبوقيه كلّ فعل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٧٢

اختيارى بها، لكنّه أوّلاً: كاشف عن أصل الإرادة لا عن الإرادة الحتمية الشديدة، وثانياً: ما تعلّق به كلّ منهما غير ما تعلّق به الاخرى، فإنّ الإرادة المنكشفة عن صدور الأمر تعلّقت به [١٣٩]، والإرادة التي يدعى أنّها حتمية شديدة موجبة لكون البعث والتحرك وجوبياً تعلّقت بفعل العبد.

وبعبارة اخرى: إنّ المولى إذا قال لعبده: «ادخل السوق واشتر اللحم» كان له إرادتان: إحداهما: إرادة صدور الأمر، أعنى إرادة التكلّم بقوله: «ادخل السوق واشتر اللحم»، والثانية: إرادة تحقّق المأمور به في الخارج بواسطة العبد، وما ينكشف بسبب الفعل الاختيارى هو الإرادة الاولى، وما له دخل في صيرورة البعث والتحرك وجوبياً أو استحبابياً هو الثانية.

والحاصل: أنّ الكاشفية العقلانية لا منشأ لها أصلاً، وأمّا الكاشفية العقلية فهي مربوطه بأصل الإرادة لا الإرادة الحتمية أوّلاً، والإرادة الموجبة لصيرورة البعث والتحرك وجوبياً أو استحبابياً هي الإرادة المتعلقة بفعل العبد لا المتعلقة بصدور الأمر ثانياً.

إبطال دعوى حكم العقل بظهور الصيغة في الوجوب

وأما مسألة حكم [١٤٠] العقل والعقلاء على تمامية الحجة على العبد عند صدور البعث من المولى فهي وإن قال بها كثير من الأعلام منهم سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام وآية الله البروجردى ٠، إلّا أنّها أيضاً مع ذلك لا تتمّ عندنا.

وينبغي توضيح هذا الدليل قبل بيان الإشكال الوارد عليه بنظرى القاصر، فنقول: تقريب الاستدلال به أنّ العقل والعقلاء إذا لاحظا الزمان الذي قبل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٧٣

صدور الأمر والزمان الذي بعده حكماً بتغيرهما من حيث توجه الأمر إلى العبد في الزمان الثانى دون الأوّل، والأمر الصادر من المولى حجة على العبد، فلا بدّ له من الخروج عن عهدها، ولا يجوز له ترك المأمور به كما كان له تركه قبل صدور الأمر، ولو تركه بعد الصدور لاستحقّق العقوبة، وهذا معنى ظهور الصيغة في الوجوب.

بل ذهب آية الله البروجردى رحمه الله إلى عدم جواز الإذن في الترك من قبل المولى بواسطة دالّ آخر، فإليك بيانه:

بل يمكن أن يقال: إنّ الطلب البعثى مطلقاً منشأ لانتزاع الوجوب، ويكون تمام الموضوع لحكم العقلاء باستحقاق العقوبة، وأنّه معنى لا- يلائمه الإذن في الترك، بل ينافيه، لوضوح عدم إمكان اجتماع البعث والتحرك نحو العمل مع الإذن في الترك المساوق لعدم البعث.

وعلى هذا فيجب أن يقال: إنّ الصيغ المستعملة في الاستحباب لا تكون مستعملة في الطلب البعثى، ولا تتضمّن البعث والتحرك، وإنّما تستعمل بداعى الإرشاد إلى وجود المصلحة الراجحة في الفعل، وببالي أنّ صاحب القوانين أيضاً اختار هذا المعنى، فقال: «إنّ الأوامر الندبية كلّها للإرشاد» وهو كلام جيد [١٤١]، إنتهى.

أقول: فى كلامه رحمه الله تهافت، فإنّه عدل عن التمسك بالتبادر- لعدم تماميته عنده- إلى هذا الدليل، مع أنّ كلامه هذا يدلّ على كون اللزوم والوجوب دخيلاً فى ماهية البعث والتحرك الاعتبارى الذى وضع الصيغة له، بحيث لا يمكن للمولى الإذن فى الترك، وهذا يقتضى تبادر الوجوب عنها، وبعبارة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٧٤

اخرى: كيف يمكن الجمع بين إنكار وضع الصيغة للبعث والتحرك الوجوبى من طرف، وبين تسلّم كونها موضوعاً للبعث

والتحريك من طرف آخر مع القول بكون اللزوم والوجوب دخیلاً في ذات البعث والتحريك بحيث لا يمكن الإذن في الترك عقبيه؟! ويمكن المناقشة في أصل الدليل أيضاً بأن حكم العقل والعقلاء لا بد له من ملاك، ولا ملاك لحكمهما بكون صدور الأمر حجة على العبد موجباً لاستحقاقه العقوبة على المخالفة بعد إنكارهم الأدلة الأخرى [١٤٢] كما هو ظاهر عدولهم عنها إلى هذا الدليل الخامس. والحاصل: أن الحق ما ذهب إليه صاحب الكفاية من أنه لا يبعد تبادر الوجوب عن الصيغة عند استعمالها بلا قرينه، وإن كان سائر الأدلة غير تامة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٧٥

في الجمل الخبرية المستعملة في مقام الإنشاء

المبحث الثالث: في الجمل الخبرية المستعملة في مقام الإنشاء

إشارة

هل الجملة الخبرية التي قصد بها الإنشاء وبيان الحكم - مثل يغتسل [١٤٣] ويتوضأ ويعيد - ظاهرة في الوجوب أو لا؟

نظريّة صاحب الكفاية في المقام

قال المحقق الخراساني رحمه الله: الظاهر الأوّل، بل يكون أظهر من الصيغة، ولكنه لا يخفى أنه ليست الجملة الخبرية الواقعة في ذلك المقام - أي الطلب - مستعملة في غير معناها [١٤٤]، بل تكون مستعملة فيه، إلا أنه ليس بداعي الإعلام، بل بداعي البعث بنحو الآكد حيث إنه أخير بوقوع مطلوبه في مقام طلبه إظهاراً بأنه لا يرضى إلا بوقوعه، فيكون آكد في البعث من الصيغة، كما هو الحال في الصيغ الإنشائية على ما عرفت من أنها أبدأ تستعمل في معانيها الإيقاعية لكن بدواعٍ آخر كما مرّ.

لا يقال: كيف ويلزم الكذب كثيراً، لكثرة عدم وقوع المطلوب كذلك في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٧٦

الخارج، تعالى الله وأوليائه عن ذلك علواً كبيراً.

فإنه يقال: إنّما يلزم الكذب إذا أتى بها بداعي الإخبار والإعلام لا لداعي البعث، كيف وإلا يلزم الكذب في غالب الكنايات، فمثل «زيد كثير الرماد» أو «مهزول الفصيل» لا يكون كذباً إذا قيل كناية عن جوده ولو لم يكن له رماد أو فصيل أصلاً، وإنما يكون كذباً إذا لم يكن بجواد، فيكون الطلب بالخبر في مقام التأكيد أبلغ، فإنه مقال بمقتضى الحال.

هذا مع أنه إذا أتى بها في مقام البيان فمقدمات الحكمه مقتضية لحملها على الوجوب، فإن تلك النكته إن لم تكن موجبة لظهورها فيه فلا أقل من كونها موجبة لتعينه من بين محتملات ما هو بصدده، فإن شدة مناسبة الإخبار بالوقوع مع الوجوب موجبة لتعنين إرادته إذا كان بصدد البيان مع عدم نصب قرينه خاصه على غيره [١٤٥]، إنتهى.

وذهب بعضهم إلى عدم ظهورها في الوجوب، لتعدّد المجازات فيها، وليس الوجوب بأقواها بعد تعدّر حملها على معناها.

بيان الحق في المسألة

أقول: قد عرفت أن أهم ما استدللّ به على ظهور الصيغة في الوجوب أمران: ١- حكم العقل والعقلاء بأن صدورها عن المولى حجة على العبد وموجب لاستحقاقه العقوبة على المخالفة، ٢- تبادر الوجوب عند استعمالها بلا قرينه.

فمن تمسك هناك بالأوّل - كالإمام الخميني وآية الله البروجردي - فلا

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٧٧

إشكال في جواز تمسكه به هنا أيضاً، لعدم الفرق في البعث والتحرريك الاعتباري بين كونه مستفاداً من الصيغة وبين كونه مستفاداً من الجملة الخبرية المستعملة في مقام الإنشاء، فإذا كان في الأول حجة على العبد كان في الثاني أيضاً كذلك من غير أن يكون أحدهما أقوى وأكد من الآخر في إفادة الوجوب.

نعم، بينهما فرق من جهة كونه في الأول مفاداً حقيقياً للصيغة، وفي الثاني مفاداً مجازياً للجملة الخبرية، لكنه ليس فارقاً فيما تقدم من حكم العقل والعقلاء.

وأما من تمسك هناك بالتبادر كما قويناه تبعاً للمحقق الخراساني رحمه الله فلا مجال للتمسك به هاهنا، للعلم بعدم كون الجملة الخبرية موضوعاً للوجوب، بل ثبوت النسبة بين الفعل والفاعل.

ولكن الذي يسهل الخطب أننا لسنا في المقام بصدد ما وضع له الجملة الخبرية، بل بصدد المعنى الذي هي ظاهرة فيه فيما إذا استعملت في مقام الإنشاء وبيان الحكم، والظهور أعم من الحقيقة، ويمكن إثباته ببعض الأخبار الصحيحة، مثل صحيحة زرارة التي استدلوا بها على حجيتها الاستصحاب، قال: قلت [١٤٦]: أصاب ثوبي دم رعاف أو شيء من مني، فعلمت أثره إلى أن أصيب له الماء، فأصبت وحضرت الصلاة ونسيت أن بثوبي شيئاً وصليت، ثم إنني ذكرت بعد ذلك، قال: «تعيد الصلاة وتغسله»، قلت: فإن لم أكن رأيت موضعه وعلمت أنه قد أصابه فطلبت فلم أقدر عليه، فلما صليت وجدته،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٧٨

قال: «تغسله وتعيد الصلاة»، قلت: فإن ظننت أنه قد أصابه ولم أتيقن ذلك، فنظرت فلم أر فيه شيئاً ثم صلّيت فرأيت فيه، قال: «تغسله ولا تعيد الصلاة»، قلت: لم ذاك؟ قال: «لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت، فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً» [١٤٧]. الحديث.

فإن زرارة لم يكن يسأل في مثل المقام عن استحباب غسل الثوب وإعادة الصلاة، بل عن وجوبهما، فقوله عليه السلام: «تعيد الصلاة» و «تغسله» ظاهر في وجوبهما بمقتضى تطابق الجواب مع السؤال.

إن قلت: فعلى هذا لعل الوجوب مستند إلى مسبوقة الجواب بالسؤال المذكور، لا إلى نفس الجملة الخبرية المستعملة في مقام بيان الحكم.

قلت: لا، فإنه عليه السلام لو قال مكان الجملتين: «أعد الصلاة» و «اغسله» لكان الوجوب مستفاداً من الصيغة بلا ريب، ولم يحتمل دخل السؤال فيه كما لا يخفى، ولا فرق بين الصيغة وبين الجملة الخبرية في ذلك.

نعم، مسبوقة الجملة الخبرية بالسؤال المذكور قرينة على ظهورها في الوجوب، لكن الظهور مستند إلى نفس الجملة لا إلى المسبوقة. والحاصل: أن الجمل الخبرية المستعملة في مقام الإنشاء أيضاً ظاهرة في الوجوب، كصيغة الأمر [١٤٨].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٧٩

نعم، يقع الكلام في كيفية دلالتها على البعث بعدما عرفت من تحقيق معنى المجاز وأنه استعمال فيما وضع له بجعله معبراً إلى المقصود، فدلالتها عليه إما لما ذكره المحقق الخراساني رحمه الله من أنه أخبر بوقوع مطلوبه في مقام طلبه إظهاراً بأنه لا يرضى إلا بوقوعه.

أو لما ذكره سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره من أن استعمال الجملة الخبرية مكان الصيغة لغرض تشويق المأمور، بدعوى تحقق معناها منه وأنه يقوم به من غير احتياج إلى الأمر، بل فطرته السليمة ورشده في حيازة المصالح تبعته إليه بلا دعوة داع، فقول الوالد لولده: «ولدي يصلّي» أو «يحفظ مقام أبيه» لا يريد منها إلا الأمر، لكن بلسان الإخبار عن وقوعه وصدوره عنه بلا طلب من والده، بل بحكم عقله ورشده وتمييزه [١٤٩].

كلام السيد البروجردى رحمه الله حول أوامر النبى والأئمة عليهم السلام

فى دلالة أوامر النبى والأئمة عليهم السلام على الوجوب

ثم إن سيدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله بعد إثبات ظهور صيغة «افعل» والجمل الخبرية المستعملة فى مقام الإنشاء فى الوجوب استشكل فى استفادة الوجوب من الأوامر الصادرة عن النبى صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام أو من الجمل الخبرية الواقعة فى كلامهم فى مقام الإنشاء وبيان الحكم بقوله:

إن الأوامر والنواهي الصادرة عن النبى صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام على قسمين:

القسم الأول: الأوامر والنواهي الصادرة عنهم فى مقام إظهار السلطنة وإعمال المولوية نظير الأوامر الصادرة عن الموالى العرفية بالنسبة إلى عبيدهم،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٨٠

مثال هذا: جميع ما صدر عنهم عليهم السلام فى الجهاد وميادين القتال، بل كلما أمروا به عبيدهم وأصحابهم فى الامور الدينوية ونحوها، كبيع شىء لهم وعمارة بناء ومبارزة زيد مثلاً.

القسم الثانى: الأوامر والنواهي الصادرة عنهم عليهم السلام فى مقام التبليغ والإرشاد إلى أحكام الله تعالى، كقولهم: «صل» أو «اغتسل للجمعة والجنابة» أو نحوهما، مما لم يكن المقصود منها اعمال المولوية، بل كان الغرض منها بيان ما حكم الله به، نظير أوامر الفقيه فى الأحكام الشرعية بالنسبة إلى مقلديه.

أما القسم الأول: فهو وإن كان ظاهراً فى الوجوب كما فصيّلناه، ولكنه نادر جداً بالنسبة إلى القسم الثانى، الذى هو العمدة فى أوامرهم ونواهيهم عليهم السلام، وهو محلّ الابتلاء أيضاً.

وأما القسم الثانى: فلمّا لم يكن صدورها عنهم لاعمال المولوية، بل كان لغرض الإرشاد إلى ما حكم الله به على عباده كانت فى الوجوب والندب تابعة للمرشد إليه، أعنى ما حكم الله بها، وليس لاستظهار الوجوب أو الندب من هذا السنخ من الأوامر وجه، لعدم كون الطلب فيها مولويّاً، فتأمل جيّداً [١٥٠].

إنتهى كلامه رحمه الله.

نقد نظرية السيد البروجردى رحمه الله حول أوامر النبى والأئمة عليهم السلام

وفيه: أنه لا إشكال فى كون القسم الأول أوامرهم المولوية، وأما القسم الثانى فلا يرتبط بهم عليهم السلام أصلاً، حتى بنحو الإرشاد، بل هى أوامر الله تعالى حقيقة وأنهم عليهم السلام بصددها، وكذلك أوامر الفقيه بالنسبة إلى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٨١

مقلديه [١٥١]، فما صدر عنهم عليهم السلام من الأوامر فى مقام بيان الحكم أوامر مولوية صادرة عن الله عزّ وجلّ ببيانهم عليهم السلام، فإنهم حينما يقولون مثلاً: «صلوا» يكون بمعنى أن الله سبحانه يقول: «صلوا».

ويؤيده أن أحدهم عليهم السلام لو سئل عن علة أمره الذى يكون من قبيل القسم الأول لم يجب بعدم صدور الأمر عنه، بخلاف ما إذا سئل عن سبب القسم الثانى من أوامره، فلو سئل أمير المؤمنين على عليه السلام عن أنك لم أمرتنا بقتال الخوارج لم يجب بأنى لم أمركم، بل أجاب بأن فى قتالهم مصلحة الإسلام وحفظ بيضته، أو نحو هذا الجواب، وأما لو سئل مثلاً عن أنك لم أمرتنا بصلاة الجمعة لأجاب بأنى لم أمركم بها، بل الله تعالى أمركم بإتيانها، وهذا ما يشهد عليه الوجدان السليم.

والعجب من سيدنا البروجردى رحمه الله حيث علّل فى مقدّمه كتاب «جامع أحاديث الشيعة» حجّية قول الأئمة عليهم السلام حتى

بالنسبة إلى أهل السنة بما ورد عن الصادقين عليهما السلام بأن كلما حدثاه فهو عن آبائهما عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن جبرئيل عليه السلام عن الله عز وجل [١٥٢].

فمع ذلك كيف جعل الأوامر الصادرة عنهم عليهم السلام في مقام بيان الأحكام أو أمرهم، مع أن مقتضى هذه الروايات أن كلامهم كلام الله عز وجل حقيقة، كما أن كلام الرواة عند نقل الحديث كلامهم عليهم السلام واقعاً، فكما أن زواره مثلاً إذا قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: صل صلاة الجمعة» يكون ناقلاً للأمر لا أمراً، فكذلك النبي والأئمة عليهم السلام حينما يبينون أحكام الله تعالى ويبلغونها إلى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٨٢

العباد ليس لهم أمر أصلاً، ولو إرشاداً، بل كلامهم عليهم السلام صرف بيان أحكامه تعالى، إنما بنحو النقل والرواية بحذف سلسلة السند، أو من عندهم بدون النقل، لأجل إحاطتهم العلمية بجميع أوامره ونواهيه سبحانه.

فهذا النوع من أوامره عليهم السلام أوامر الله تعالى المولوية، والاستاذ المحقق البروجردى رحمه الله أيضاً معترف بظهور الأوامر المولوية في الوجوب.

والحاصل: أن صيغ الأمر والجمل الخبرية المستعملة في مقام الإنشاء ظاهران في الوجوب، حتى فيما إذا استعملتا في كلامهم عليهم السلام لبيان حكم الله عز وجل [١٥٣].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٨٣

في التعبدي والتوصلي

المبحث الرابع: في التعبدي والتوصلي

إشارة

هذا هو العنوان المذكر في كلمات الاصوليين، وظاهره أمران: أحدهما: أن تقسيم الواجب بهذا اللحاظ ثنائي، والثاني: أن طرفي التقسيم هما عنوان التعبدي والتوصلي، والحق أنه لا يصح الجمع بينهما.

توضيح ذلك: أن التعبدي من العبادة، وهي لغة عمل خاص صادر من العبد بقصد التقرب إلى المعبود، سواء كان المعبود المتقرب إليه هو الله تبارك وتعالى، أو الصنم، فإن عبادة الصنم أيضاً مصداق حقيقي للعبادة لغة، ولذا تعدد شركاً، ولكن ليس كل عمل صادر بقصد التقرب إلى الله تعالى أو إلى غيره عبادة، ألا ترى أن إطاعة الولد لوالده أو العبد لمولاه لا تعدد عبادة لهما، وإن صدرت بقصد التقرب إليهما، وكذا إنقاذ الغريق وغسل الثوب النجس ليسا عبادة وإن قصد المنقذ والغاسل امتثال أمر الله تعالى، نعم، يترتب حينئذٍ عليهما الثواب، وكذلك الأمر في بعض الواجبات المشروطة بقصد القرية، كالزكاة والخمس، إذ لا يصدق على المشتغل بأدائهما أنه مشتغل بالعبادة.

فعلى هذا يعلم أن للعبادة مضافاً إلى اشتراطها بقصد القرية خصوصية أخرى بها تمتاز عن سائر الواجبات المشروطة به.

والحق أن العبادات لا تعرف إلا من طريق الأدلة الشرعية، وليست

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٨٤

عباديتها ذاتية.

واستدل من خالفنا في ذلك بأن السجود بين يدي الغير عبادة ذاتاً، فلا يتوقف عباديته على بيان الشارع.

وفيه: أنه لو كان عبادة ذاتاً لكان سجود الملائكة لآدم عليه السلام عبادة له، فكان شركاً، فكيف أمرهم الله سبحانه به؟ مع أنه قال: «إِنَّ

اللَّهِ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ» [١٥٤].

لا يقال: لعل هذه الآية خصّصت بما يستفاد من أمره تعالى الملائكة بالسجود لآدم عليه السلام، فكان حاصلها أن الله لا يغفر أن يشرك به إلّاما كان بأمره تعالى.

فإنه يقال: لسان الآية أب عن التخصيص، فلا عبادة لغير الله إلّا أنّها شرك محرّم.

فلا بدّ من القول بعدم كون سجودهم له عليه السلام عبادة، فلا يكون عباديته ذاتية، فطريق معرفة العبادات ينحصر في بيان الشارع.

وبالجملة: إنّ الواجبات التقريية على قسمين: تعبدى، كالصلاة والصيام، وغير تعبدى، كالخمس والزكاة.

فتقسيم الواجب إلى التعبدى والتوصلى يوجب خروج بعض الواجبات عنه، فلا بدّ إمّا من إبدال التعبدى بالتقريبى، أو من جعل التقسيم

ثلاثياً، بأن نقول: الواجب إمّا تعبدى أو تقربى أو توصلى، ونريد بالتقريبى - بقرينة مقابلته بالتعبدى - خصوص غير العبادات من

الواجبات التقريية، وأمّا جعل التقسيم ثنائياً مع كون طرفيه عنوانى التعبدى والتوصلى - كما فعله المشهور - فغير

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٨٥

صحيح كما تقدّم.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ هاهنا مسائل كلّها مهمّة مستحقّة للبحث عنها بالأصالة، وإن جعل بعضها مقدّمة للبعض الآخر في الكفاية.

بيان المراد بالتعبدى [١٥٥] والتوصلى

المسألة الاولى: أنّ الحقّ ما ذهب إليه المحقّق الخراسانى رحمه الله من أنّ الوجوب التوصلى هو ما كان الغرض منه يحصل بمجرد

حصول الواجب، ويسقط بمجرد وجوده، بخلاف التعبدى، فإنّ الغرض منه لا يكاد يحصل بذلك، بل لا بدّ في سقوطه وحصول غرضه

من الإتيان به متقرباً به منه تعالى [١٥٦].

وأما ما قيل من أنّ التعبدى هو ما كان الغرض منه مجهولاً لنا، والتوصلى ما كان الغرض منه معلوماً فغير صحيح، فإنّ الصلاة والصيام

أمران تعبديان مع أنّنا نعلم الغرض منهما من طريق قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ» [١٥٧] و «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» [١٥٨].

فالملاك في التعبدية والتوصلية إنّما هو اعتبار قصد القرية في حصول الغرض وعدمه، لا الجهل بالغرض والعلم به.

إن قلت: كيف يصحّ تسمية الواجب التوصلى واجباً؟ مع أنّه لا يعتبر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٨٦

صدوره من نفس المكلف مباشرة، بل يكفي تحقّقه بواسطة الغير، ولو بدون الاستنابة، فإذا تنجّس ثوب مثلاً ببول ما لا يؤكل لحمه

فكيف يتوجّه إليه خطاب «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه»؟ مع أنّه يكفي في سقوطه تطهيره بواسطة غيره وإن لم يستنبه في

ذلك، بل يحصل الطهارة ويسقط الأمر بإلقاء مثل الريح إياه في الماء، فيعلم من ذلك أنّ غسل الثوب لم يكن واجباً على زيد.

قلت: لا يمكن المناقشة في الواجبات التوصلية، لا لأجل ثبوت التكليف، ولا لأجل سقوطه، أمّا الثبوت فلاّنه مشروط بكون المكلف

قادراً على الامتثال، وهو حاصل فرضاً، وأمّا السقوط فلاّنّ ملاكه حصول الغرض من التكليف، سواء كان بفعل المكلف، أو بفعل

الغير، أو بواسطة اخرى، ولا منافاة بين وجوب عمل على شخص وسقوطه عنه بفعل غيره ونحوه إذا حصل الغرض به.

إمكان أخذ قصد القرية في متعلّق الأمر

في إمكان أخذ قصد القرية في متعلّق الأمر

المسألة الثانية: ذهب المحقّق الشيخ الأعظم الأنصارى رحمه الله إلى استحالة [١٥٩] أخذ قصد التقرب المعتمد في الواجب التعبدى في

متعلق الأمر شرعاً مطلقاً، أى شرطاً أو شرطاً، وهو رحمه الله أول من تنبّه إلى هذه المسألة، وعنونها في مباحثه الاصولية، ثم تبعه في القول بالاستحالة تلامذته، منهم المحقق الخراساني رحمه الله في اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٨٧ الكفاية، وإن اختلفوا في كيفيتها وإقامة البرهان عليها، فذهب بعضهم إلى الاستحالة بالذات، وبعضهم إلى الاستحالة بالغير.

ثمره المسألة

ويتربّ على هذا البحث أننا إذا قلنا بإمكان أخذ قصد القربة في متعلق الأمر فإن شككنا في تعبدية واجب وتوصيلته متمسك بأصالة الإطلاق لنفي التعبدية وإثبات التوصيلية، ولا يصل النوبة إلى إجراء الاصول العملية، بخلاف ما إذا قلنا بالامتناع، فلا بدّ عليه من الرجوع إلى ما يقتضيه الأصل العملي في موارد دوران المأمور به بين الأقل والأكثر الارتباطيين. وسيأتي توضيح تطبيق هذه الثمرة على البحث في المسألة الثالثة.

كلام الشيخ الأنصاري رحمه الله في المقام

قال الشيخ رحمه الله: قيود الواجبات المركبة والمقيدة على قسمين: قسم يمكن للعبد تقييدها به حتى قبل الأمر، كالسورة والطهارة بالنسبة إلى الصلاة، وقسم آخر لا يمكن ذلك إلا بعد الأمر، كقصد القربة بالنسبة إليها، فالعبد يقدر على إتيان الصلاة مع السورة والطهارة ولو لم تكن مأموراً بها، ولكنه لا يقدر على إتيانها بداعي الأمر إلا بعد كونها مأموراً بها، فيمكن أخذ القسم الأول في متعلق الأمر، دون القسم الثاني، لاستحالة أخذ ما لا يكاد يتأتى إلا من قبل الأمر بشيء في متعلق ذلك الأمر [١٦٠]. هذا حاصل كلام الشيخ رحمه الله.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٨٨

أدلة القائلين بالاستحالة الذاتية ونقدها

ولابدّ حينئذٍ من ملاحظة أدلة القائلين بالاستحالة، ولنبدأ بأدلة من قال بالامتناع الذاتي: الأول: أن الحكم بالنسبة إلى متعلقه كالعرض بالنسبة إلى معروضه، فكما أن المعروض متقدّم على عرضه رتبةً، فكذلك متعلق الحكم متقدّم عليه، فلو كان لقصد القربة دخل في المأمور به شرطاً أو شرطاً كان ممّا تعلق به الأمر، فلا بدّ من كونه متقدّماً عليه رتبةً مع أنه لا يكاد يتأتى إلا من قبل الأمر، فكان متأخراً عنه رتبةً، لتوقفه عليه، فأخذ قصد القربة في متعلق الأمر مستلزم لتقدّم الشيء على نفسه، وهو ممتنع ذاتاً.

وفيه: أنه لا إشكال في تقدّم رتبة المعروضات على أعراضها، لقيام العرض بالمعروض، ولكن قياس المقام بتلك المسألة باطل. لأنّ الحكم إمّا أن يراد به الإرادة التي هي من الصفات المتأصّلة القائمة بنفس المرید، أو البعث والتحريك الاعتباري كما قلنا سابقاً: إنّه مفاد صيغة «افعل».

فعلى الأوّل لا- ريب في كون الإرادة التي فرض أنه الحكم أمراً حقيقياً كالعرض، ولا- ريب أيضاً في احتياجها [١٦١] إلى المراد كاحتياج العرض إلى معروضه، ولكن هذا لا- يوجب استحالة أخذ قصد الأمر في متعلقها، إذ الذي يحتاج إليه الإرادة ليس المراد الخارجى الذى يسمّى مراداً بالعرض، لأنّه ربما لا يكون موجوداً حين الإرادة، كما إذا أردت الحضور فى الدرس حين خروجك من الدار، ولكن يوجد المراد أعنى الحضور بعد ساعة مثلاً، فلا

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٨٩

يصلح المراد الخارجي لأن يكون طرفاً للإضافة، بل الصالح له هو المراد بالذات، أعنى الصورة الذهنية للمراد الخارجي، فإذن لا إشكال في أن المرید يتمكن من تصوّر المراد مع قيد قصد الأمر حين الإرادة من دون أن يستلزم محالاً، فالشارع حينما يريد إقامة الصلاة بواسطة العباد يتصوّر المراد، وهو الصلاة بجميع قيودها التي منها قصد امتثال الأمر، ثم يأمرهم بها، فالصلاة الخارجية وإن كانت متأخرة عن الإرادة، إلّا أنّ ما يتوقّف عليه تحقّق الإرادة هو الصلاة بوجودها الذهني لا الخارجي، ولا يلزم منه تقدّم الشيء على نفسه كما لا يخفى.

هذا مضافاً إلى بعد كون الحكم بمعنى الإرادة.

وعلى الثاني فالامور الاعتبارية لا يتصوّر فيها التقدّم والتأخّر، لأنّ الأمر الاعتباري ليس بشيء وراء الاعتبار، فكيف يكون رتبته متقدّمة على شيء أو متأخرة عنه؟! مع أنّهما يختصان بالامور الحقيقية.

ولو توقّف البعث والتحرّيك الاعتباري في المقام إلى وجود العبادات خارجاً لكان بعثاً إلى تحصيل الحاصل.

ويدلّك على عدم جريان أحكام الواقعات في الاعتباريات أن الأعراض لكونها أموراً حقيقية متأصلة لا يمكن اجتماع ضدّين منها في معروض واحد في وقت واحد ولو من قبل شخصين، ألا ترى أنّه لا يمكن اجتماع البياض والسواد في جسم واحد في زمان واحد ولو كان المؤثر في بياضه زيد وفي سواده عمرو مثلاً، بخلاف الحكمين المختلفين، فإنّه يمكن أن يوجب شخص عملاً خاصاً في زمان ويحرّمه شخص آخر في ذلك الزمان، فيصير واجباً بالنسبة إلى الأوّل وحراماً بالنسبة إلى الثاني. فلا مجال لقياس الأحكام التي هي من الامور الاعتبارية بالأعراض التي هي من الحقائق الخارجية.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٩٠

الثاني: أنّ أخذ قصد القربة في متعلّق الأمر مستلزم للدور، لأنّ قصد الأمر لا يمكن أن يتحقّق خارجاً إلّا بعد الأمر، وصدور الأمر يتوقّف على قدرة المكلف على المأمور به بجميع أجزائه وقيوده، لأنّها من الشرائط العقلية لكُلّ تكليف، فالقدرة على قصد الأمر متوقّف على الأمر، وهو متوقّف عليها، وهذا دور مصرّح، ولا ريب في استحالته الذاتية.

وفيه: أنّ قدرة العبد على قصد الأمر وإن كان متوقّفاً على الأمر، إلّا أنّ الأمر لا يتوقّف على القدرة في زمنه، لأنّ العقل لا يحكم بأنّ القدرة حين التكليف شرط له، بل يحكم بأنّ القدرة في ظرف الامتثال شرط له، وهي حاصلة للعبد في زمن الامتثال، وإن جاءت من قبل الأمر.

الثالث: أنّ أخذ قصد القربة في متعلّق الأمر يستلزم تعلق لحاظين - آليّ واستقلاليّ - بشيء واحد في آن واحد، وهو محال.

توضيح ذلك: أنّ كلّ أمر يلاحظ الأمر والمأمور به كليهما، لكن ملاحظة الأمر إنّما هي لأجل التوصل إلى المأمور به، ولا يلاحظه مستقلاً، فإنّ المولى إذا قال لعبده: «اشتر اللحم» كان غرضه الأصلي نفس اشتراء اللحم، وأمّا الأمر به فإنّما هو لأجل تحقّقه، فلا يكون الأمر ملحوظاً للأمر إلّا بنحو الآلية.

وأما المأمور به فهو بجميع أجزائه وشرائطه ملحوظ له بنحو الاستقلال.

فلو كان قصد الأمر مأخوذاً في متعلّقه يلزم أن يكون الأمر لأجل كونه آلهً ووسيلةً إلى التوصل إلى المأمور به ملحوظاً بنحو الآلية، ولأجل دخله في المأمور به ملحوظاً بنحو الاستقلال، والجمع بين لحاظين في آن واحد محال، سيّما إذا اختلفا في الآلية والاستقلالية.

وفيه: أنّ اللحاظين ليسا في آن واحد، فإنّ الأمر يلاحظ المأمور به بجميع

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٩١

أجزائه وشرائطه أوّلاً ثمّ يلاحظ الأمر ثمّ يأمر، فلحاظ الأمر بما أنّه من قيود المأمور به متقدّم على لحاظه بما أنّه آله للتوصل إليه.

الرابع: ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله وقال بعض الأعلام في المحاضرات: هو أحسن الوجوه، وهو أن القضايا المتضمنة للأحكام ترجع إلى القضايا الحقيقية، وكل قيد في القضايا الحقيقية إذا أخذ مفروض الوجود في الخارج سواء كان اختيارياً أم كان غير اختياري يستحيل تعلق التكليف به، والسبب في ذلك أن القضايا الحقيقية ترجع إلى قضايا شرطية مقدمها وجود الموضوع وتاليها ثبوت المحمول له، مثلاً قولنا: «المستطيع يجب عليه الحج» قضية حقيقية ترجع إلى قضية شرطية، وهي قولنا: «إذا وجد في الخارج شخص وصدق عليه أنه مستطيع وجب عليه الحج» فيكون وجوب الحج مشروطاً بوجود الاستطاعة في الخارج، فتدور فعليته مدار فعليتها، لاستحالة فعليته الحكم بدون فعليته موضوعه.

وعليه فلا يمكن أن يقع مثل هذا القيد مورداً للتكليف، بدهاه أن المشروط لا يقتضى وجود شرطه، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ذلك القيد اختيارياً أو غير اختياري، والأول: كالعقد، والعهد، والنذر، والاستطاعة، وما شاكل ذلك، فإن مثل قوله تعالى: «أوفوا بالعقود» [١٦٢] أو نحوه يرجع إلى أنه إذا فرض وجود عقد في الخارج يجب الوفاء به، لا- أنه يجب على المكلف إيجاد عقد في الخارج والوفاء به، والثاني: كالوقت، والبلوغ، والعقل، حيث إنها خارجة عن

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٩٢

اختيار المكلف، فلا تكون مقدورة له، ومن الطبيعي أن مثل هذه القيود إذا أخذت في مقام الجعل فلا محالة أخذت مفروضة الوجود في الخارج، يعني أن المولى فرض وجودها أولاً، ثم جعل الحكم عليها، ومرد ذلك إلى أنه متى تحقق وقت الزوال مثلاً فالصلاة واجبة، ومتى تحقق البلوغ في مادة المكلف فالتكليف فعلى في حقه، وهكذا، وليس معنى «إذا زالت الشمس فصل» وجوب الصلاة ووجوب تحصيل الوقت، حيث إنه تكليف بغير مقدور، بل معناه ما ذكرناه، فإن ما هو مقدور للمكلف هو ذات الصلاة، وإيقاعها في الوقت عند تحققه، وأما تحصيل نفس الوقت فهو غير مقدور له، فلا يعقل تعلق التكليف به.

وقد تحصل من ذلك أن كل قيد إذا أخذ في مقام الجعل مفروض الوجود فلا يعقل تعلق التكليف به، سواء كان اختيارياً أم لم يكن، غاية الأمر أن القيد إذا كان غير اختياري فلا بد من أخذه مفروض الوجود، ولا يعقل أخذه في متعلق التكليف بغير ذلك، ومقامنا من هذا القبيل، فإن قصد الأمر إذا أخذ في متعلقه فلا محالة يكون الأمر موضوعاً للتكليف ومفروض الوجود في مقام الإنشاء، لما عرفت من أن كل قيد إذا أخذ متعلقاً لمتعلق التكليف فبطبيعة الحال كان وجود التكليف مشروطاً بفرض وجوده فرضاً مطابقاً للواقع الموضوعي، وحيث إن متعلق المتعلق فيما نحن فيه هو نفس الأمر فيكون وجوده مشروطاً بفرض وجود نفسه فرضاً مطابقاً للخارج، فيلزم عندئذ كون الأمر مفروض الوجود قبل وجود نفسه، وهذا خلف، ضرورة أن ما لا- يوجد إلماً بنفس إنشائه كيف يعقل أخذه مفروض الوجود في موضوع نفسه، فإن مرجعه إلى اتحاد الحكم والموضوع [١٦٣].

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٩٣

نقد ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله في المسألة

وفيه أولاً: أن دعوى رجوع جميع القضايا المتضمنة للأحكام أو أكثرها سواء كانت خبرية أم إنشائية إلى القضايا الحقيقية فاسدة، لوضوح عدم رجوع مثل «أقيموا الصلاة» و «أوفوا بالعقود» إليها.

نعم، لا بأس بالقول بكون «المستطيع يجب عليه الحج» قضية حقيقية، لكنه لم يوجد بهذه العبارة في دليل شرعي أصلاً، بل الدليل هو قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [١٦٤]، إلماً أن يقال باتحادهما معنى، فلا بأس حينئذ بالقول برجوع الآية الشريفة إلى قضية حقيقية، وهي «المستطيع يجب عليه الحج».

وثانياً: رجوع جميع القضايا الحقيقية إلى الشرطية ممنوع، ألا ترى أننا لا نجد في قوله تعالى: «أقيموا الصلاة» شيئاً يصلح لأن يصير مقدماً للشرطية، فإن مفادها «إقامة الصلاة واجبة» والمحمول في هذه القضية وإن كان صالحاً لأن يجعل تالياً للشرطية، إلماً أن الموضوع لا

يصلح لأن يجعل مقدماً كما هو واضح، نعم، يمكن القول برجوع مثل «المستطيع يجب عليه الحج» إلى شرطية، وهي قولنا: «أيها الناس إذا استطعتم يجب عليكم الحج».

والضابط في ذلك أن كل تكليف كان فيه المكلف معنوياً بعنوان خاص [١٦٥]، كالمستطيع ونحوه يرجع إلى قضية شرطية، وأما ما لم يكن كذلك فلا، فقوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» حيث إنه متضمن أصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٩٤

للحكم، وهو الوجوب الدال عليه «اللام» و «على»، ولمتعلقه، وهو «حج البيت»، ولعنوان خاص للمكلف، وهو «المستطيع» الدال عليه قوله: «من استطاع» يرجع إلى قضية شرطية، يجعل هذا العنوان مقدماً وذلك الحكم تالياً، وأما قوله: «أقيموا الصلاة» فلا، لخلوه عن العنوان الخاص الصالح لأن يكون مقدماً في الشرطية.

نعم، لا- بأس بالقول برجوع القضايا المتضمنة للأحكام بلحاظ قيودها الخارجة عن قدرة المكلف كالبلوغ والعقل وزوال الشمس وغروبها إلى القضايا الشرطية، فكأن الشارع قال: «إذا بلغتكم الصلاة» و «إذا غربت الشمس يجب عليكم العشاءان» وهكذا، فهذه الامور- كما قال المحقق النائيني- اخذت مفروضة الوجود خارجاً في القضايا المتضمنة للأحكام.

إن قلت: قصد الأمر أيضاً كذلك، لأنه مركب إضافي، والمضاف إليه- وهو الأمر- خارج عن اختيار المكلف.

قلت: إنه لا- يكون معتبراً إلبافي ظرف الامتثال، وقد عرفت كونه أمراً اختيارياً في هذا الوقت، بخلاف مثل زوال الشمس، حيث إنه خارج عن قدرة المكلف قبل التكليف وبعده.

على أن القضايا المتضمنة للتعبدييات لا يمكن إرجاعها بالنسبة إلى قصد الأمر إلى الشرطيات، وإلا لكان الشرطية هكذا «إذا قصدتم الأمر يجب عليكم الصلاة» مثلاً، وهو واضح الخلاف، لعدم اشتراط وجوبها بقصد الأمر.

وبعبارة أخرى: ماذا أراد المحقق النائيني رحمه الله بقوله: «إن القيد إذا كان غير اختياري فلا بد من أخذه مفروض الوجود في مقام الجعل»؟

إن أراد أن لوجوده الذهني دخلاً في جعل الحكم فلا فرق بين المقدور

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٩٥

وغير المقدور، إذ الفرق بينهما إنما هو بحسب الوجود الخارجي، وأما بحسب التصور الذهني فجميع القيود اختيارية، حتى مثل زوال الشمس وغروبها، بل حتى المحالات العقلية، كاجتماع النقيضين، وإلا لم يمكن الإخبار عنه بقولنا: «اجتماع النقيضين محال».

وإن أراد أن وجوده الخارجي دخيل فيه [١٦٦] فلا نسلم كون قصد الأمر غير مقدور، لما عرفت من اعتبار القدرة في ظرف الامتثال لا في زمان الأمر، فقصد الأمر ليس من قبيل زوال الشمس الذي لا يقدر عليه المكلف لا قبل التكليف ولا بعده، بل من قبيل تطهير الثوب من النجاسة، إلا أن مقدورية تطهير الثوب منها لا يتوقف على التكليف، بخلاف قصد الأمر، وهذا الفرق لا يكون فارقاً بعد كون العبد قادراً على كليهما في ظرف الامتثال.

مضافاً إلى أن اشتراط وجوب التعبدييات بقصد الامتثال كاشتراط وجوب صلاة الظهر بالزوال واضح المنع كما تقدم.

والحاصل: أنه لا دليل على كون أخذ قصد القربة في متعلق الأمر ممتنعاً ذاتاً.

البحث حول امتناعه الغيري

نظريته صاحب الكفاية في المقام

وأما الاستحالة بالغير فهي تستفاد من كلام المحقق الخراساني رحمه الله ولا يخفى أن صدر كلامه ظاهر في الاستحالة الذاتية، لكن ما

أفاده في مقام الاستدلال ناظر إلى الامتناع الغيرى.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٩٦

فإنه قال: وذلك [١٦٧] لاستحالة أخذ ما لا يكاد يتأتى إلّا من قبل الأمر بشيء في متعلق ذاك الأمر مطلقاً، شرطاً أو شرطاً [١٦٨]. وهذا ظاهر في الاستحالة الذاتية، لظهوره في تحقّق الدور المحال ذاتاً.

ثم قال في مقام الاستدلال: فما لم تكن نفس الصلاة متعلّقة للأمر لا يكاد يمكن إتيانها بقصد امتثال أمرها [١٦٩].

وهذا ظاهر في الاستحالة بالغير، لظهوره في أنّ أخذ قصد القرية في متعلق الأمر ليس بمستحيل ذاتاً، لكنّه يمتنع لأجل استلزامه سلب القدرة عن المكلف على الامتثال، وهذا أعنى الامتثال مع عدم القدرة عليه محال ذاتى.

ثم أورد على نفسه بأمور وأجاب عنها، ونحن ننقل محصّل كلامه مع توضيح:

قال بعد الفقرتين المتقدمتين من كلامه:

وتوهم عدم الاستحالة لا في مقام الأمر ولا في مقام الامتثال، أما عدمها في مقام الأمر فلائنه لا يحتاج إلى مزيد من تصوّر الأمر ومتعلّقه أعنى الصلاة بداعى الأمر، ولا-ريب في إمكان تصوّر كليهما قبل الأمر، وأما في مقام الامتثال فلائّن المكلف قادر على إتيان الصلاة بداعى أمرها في هذا المقام، لتعلّق الأمر بها قبله، والمعتبر من القدرة المعتبرة عقلاً في صحّة الأمر إنّما هو في حال الامتثال لا حال الأمر، واضح الفساد، ضرورة أنّه وإن كان تصوّرها كذلك بمكان من الإمكان، فيرتفع الإشكال عن مقام الأمر، إلّا أنّه لا يرتفع عن مقام الامتثال، لأنّ الأمر تعلّق بالصلاة المقيّدة بداعى الأمر فرضاً لا بذات

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٩٧

الصلاة وحدها، ولا يكاد يدعو الأمر إلّا إلى ما تعلّق به لا إلى غيره، فكيف يقدر المكلف على الإتيان بالصلاة بداعى الأمر مع أنّه لم يتعلّق بها؟

إن قلت: إذا كان الصلاة مقيّدة مأموراً بها بنفس الصلاة أيضاً صارت مأموراً بها.

قلت: كلّاً، فإنّ ذات المقيّد والتقيّد كان كلّ منهما جزءاً تحليلياً عقلياً، والجزء التحليلى العقلى لا يتّصف بالوجوب أصلاً، بل المقيّد بما هو مقيّد وجود واحد واجب بالوجوب النفسى، لأنّ التقيّد وإن كان داخلًا في المقيّد إلّا أنّ القيد خارج عنه، كما قال في المنظومة:

«تقيّد جزء وقيد خارجى» [١٧٠].

إن قلت: نعم، لكنّه إذا أخذ قصد الامتثال شرطاً، وأما إذا أخذ شرطاً فلا محالة نفس الفعل الذى هو جزء الواجب فرضاً يكون متعلّقاً للوجوب، إذ المركّب ليس إلّا نفس الأجزاء بالأسر، ويكون تعلّق الأمر بكلّ جزء بعين تعلّقه بالكلّ، ويصحّ أن يؤتى به بداعى ذاك الوجوب، ضرورة صحّة الإتيان بأجزاء الواجب بداعى وجوبه.

قلت: يرد عليه أوّلًا: أنّ اعتبار قصد الأمر فى المتعلّق بنحو الجزئية حتى يتعلّق الأمر به أيضاً يستلزم تعلّق الوجوب بأمر غير اختيارى، وهو محال.

توضيح ذلك: أنّ اختيارية كلّ شيء بمسبوقيته بالإرادة، فنفس القصد والإرادة كانت لا محالة أمراً غير اختيارى وإلّا كانت مسبوقه بإرادة اخرى، فننقل الكلام إلى تلك الإرادة الثانية، فتسلسلت، فأخذ قصد الامتثال جزءاً للمأمور به يستلزم تعلّق الأمر بأمر غير اختيارى، وهو محال.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٩٨

وثانياً: لا يمكن إتيان داعى الأمر بداعى الأمر، لاستلزامه اتّحاد المحرّك والمحرّك.

لا يقال: نعم، ولكن يمكن إتيان نفس الصلاة بداعى أمرها.

فإنه يقال: إنّما يصحّ الإتيان بجزء الواجب بداعى وجوبه فى ضمن إتيان الكلّ بهذا الداعى، وأحد جزئى الكلّ هو داعى الأمر، وقد

عرفت عدم إمكان الإتيان به بداعي الوجوب، لأنه يوجب اتحاد المحرك والمتحرك [١٧١]. هذا حاصل ما كنا بصدد نقله من كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المقام.

نقد كلام صاحب الكفاية

واورد على ما أفاده في توجيه الاستحالة بوجوه:

١- ما جاء في كلام المحقق البروجردى والإمام الخميني ٠ فإليك بيانهما:

الحق في الجواب يتوقف على ذكر مقدمات [١٧٢]:

المقدمة الاولى: ما هو الداعي حقيقةً إلى طاعة المولى وإتيان ما أمر به، أمر قلبي راسخ في نفس العبد، يختلف بحسب تفاوت درجات العبيد واختلاف حالاتهم وملكاتهم، فمنهم من رسخت في قلبه محبة المولى والعشق إليه، وباعتبار ذلك يصدر عنه وعن جوارحه جميع ما أحبه المولى وجميع ما أمر به، وبعضهم ممن وجد في قلبه ملكة الشكر وصار بحسب ذاته عبداً شكوراً، وباعتبار هذه الملكة تصدر عنه إطاعة أوامر المولى لأجل كونها من مصاديق الشكر، ومنهم من وجد في قلبه ملكة الخوف من عقاب المولى، أو ملكة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٩٩

الشوق إلى ثوابه ورضوانه، أو رسخت في نفسه عظمة المولى وجلاله وكبرياؤه، فصار مقهوراً في جنب عظمته، وباعتبار هذه الملكة القلبية صار مطيعاً لأوامر مولاه.

وبالجملة: ما يصير داعياً للعبد ومحركاً إياه نحو طاعة المولى هو إحدى هذه الملكات الخمس النفسانية وغيرها من الملكات الراسخة. وعلى هذا فما اشتهر من تسمية الأمر الصادر عن المولى داعياً فاسد جداً، ضرورة أن صرف الأمر لا يصير داعياً ومحركاً للعبد ما لم يوجد في نفسه أحد الدواعي الخمسة المذكورة، أو غيرها من الدواعي القلبية المقتضية للإطاعة، كما يشاهد ذلك في الكفار والعصاة.

نعم، هنا شيء آخر، وهو أنه بعد أن ثبتت للعبد إحدى الملكات القلبية المقتضية لإطاعة المولى، وصار نفسه - باعتبار ذلك - منتظراً لصدور الأمر عن المولى، حتى يوافقه ويمثله، يكون لصدور الأمر عن المولى أيضاً دخالة في تحقق الإطاعة والموافقة، فإنه المحقق لموضوع الطاعة ويصير بمنزلة الصغرى لتلك الكبريات.

فالداعي حالة بسيطة موجودة في النفس مقتضية للإطاعة بنحو الإجمال، والأمر محقق لموضوعها وموجب لتحريك الداعي القلبي وتأثيره في تحقق متعلقه، وما هو الملاك في عبادية العمل ومقرَّبته إلى ساحة المولى هو صدوره عن إحدى هذه الدواعي والملكات الحسنة، وليس للأمر بما هو أمر تأثير في مقرَّبته العمل أصلاً، فإن المحقق لعبادية العمل هو صدوره عن داعٍ إلهي، وقد عرفت أن ما هو الداعي حقيقةً عبارة عن الملكة القلبية [١٧٣]. نعم، يمكن بنحو

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٠٠

المسامحة تسمية الأمر أيضاً داعياً، من جهة دخالته في تحقق الطاعة ممن وجد في نفسه إحدى الملكات القلبية، وما ذكرنا واضح لمن له أدنى تأمل.

المقدمة الثانية: لا إشكال في أن الأمر المتعلق بشيء كما يكون داعياً إلى إيجاد نفس ذلك الشيء كذلك يكون داعياً إلى إيجاد أجزائه الخارجية والعقلية ومقدماته الخارجية، فإن العبد الذي وجد في نفسه إحدى الدواعي القلبية التي أشرنا إليها، وصار باعتبار ذلك بصدد إطاعة أوامر المولى، كما يوجد متعلق الأمر بداعي الأمر المتعلق به بالمعنى الذي يتصور لداعوية الأمر، كذلك يوجد مقدماته بنفس هذا الداعي، من دون أن ينتظر في ذلك تعلق أمر بها على حدة، ويكفي في عباديتها ومقرَّبيتها أيضاً قصد إطاعة الأمر

المتعلق بذبيها، لكونها في طريق إطاعة الأمر المتعلق به، ولا نحتاج في عبادية الأجزاء والمقدمات إلى تعلق أمر نفسى أو غيرى بها، فإن لم نقل بوجوب المقدمة تبعاً لذبيها، ولم يتعلق بها أمر نفسى أيضاً، لكفى في عباديتها قصد الأمر المتعلق بذبيها، بل لو قلنا بوجوب المقدمة وتعلق أمر غيرى بها أمكن أن يقال أيضاً بعدم كفاية قصده في عبادية متعلقه، لعدم كونه أمراً حقيقياً، بل هو نحو من الأمر يساوق وجوده العدم.

والحاصل: أن ما اشتهر من أن الأمر لا يدعو إلّا إلى متعلقه فاسد [١٧٤]، فإن الأمر كما يدعو إلى متعلقه يدعو إلى جميع ما يتوقف عليه المتعلق أيضاً، والمحقق لعباديتها ومقرّبتها أيضاً نفس الأمر المتعلق بذبيها، والسرّ في ذلك أن الداعى الحقيقى على ما عرفت ليس عبارة عن الأمر، بل هو عبارة عن الملكة

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٠١

الراسخة النفسانية الداعية إلى الطاعة بنحو الإجمال، والأمر محقق لموضوعها من جهة أنها تتوقف على وجود الأمر خارجاً، وحينئذ إذا صدر الأمر عن المولى متعلقاً بشيء له مقدمات فذلك الداعى القلبى بوحدته وبساطته يوجب تحرك عضلات العبد نحو إيجاد متعلق الأمر بجميع ما يتوقف عليه، وكل ما صدر عن إحدى هذه الملكات الحسنه فهو مما يقرب العبد إلى ساحة المولى من غير فرق في ذلك بين نفس متعلق الأمر وبين أجزائه ومقدماته الوجودية والعلمية.

المقدمة الثالثة: أن دخالة شيء في الأمور به على أنحاء: فتارة من جهة أنه اخذ فيه بنحو الجزئية، واخرى من جهة أخذه بنحو القيدية، بحيث يكون التقيّد داخلًا والقيد خارجًا، وثالثة من جهة دخالته في انطباق عنوان الأمور به على معنونه، بأن يكون الأمور به عنواناً بسيطاً ينطبق على مجموع امور متشتمته ويكون هذا الشيء دخيلاً في انطباق هذا العنوان البسيط على هذه الامور، بحيث لولاه لم ينطبق عليها، وبعبارة اخرى يكون هذا الشيء من مقدماته الوجودية.

الجواب عن الإشكال:

إذا عرفت ما ذكرنا فاعلم أننا لا نحتاج في إيجاد الصلاة بداعى الأمر إلى تعلق أمر بذات الصلاة كما هو محط نظره قدس سره [١٧٥]، بل نفس الأمر بالمقيد يدعو إليها أيضاً، ويكفى أيضاً في مقرّبتها وعباديتها إتيانها بداعى هذا الأمر، وذلك لما عرفت في المقدمة الثانية من أنه يكفى في عبادية الأجزاء التحليلية

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٠٢

والخارجية والمقدمات الوجودية والعلمية، إتيانها بداعى الأمر المتعلق بالكل وبذى المقدمة.

وقوله: «لا- يكاد يدعو الأمر إلّا إلى ما تعلق به لا إلى غيره» [١٧٦] واضح الفساد، فإن الأمر كما يكون داعياً إلى نفس متعلقه، كذلك يكون داعياً إلى كل ما له دخل في تحققه، من غير احتياج في مدعوتيتها للأمر إلى تعلق أمر بها على حدة، ففيما نحن فيه بعدما وجد في نفس المكلف أحد الدواعى القلبية التي أشرنا إليها، وصار باعتبار ذلك بصدد موافقة أوامر المولى وإطاعتها بأى نحو كان إذا حصل له العلم بأن مطلوب المولى وما أمر به عبارة عن طبيعة الصلاة المقيدة بداعى الأمر مثلاً، فلا محالة يصير بصدد تحصيلها في الخارج بأى نحو اتفق، وحينئذ إذا لاحظ أن إتيان ذات الصلاة بداعى الأمر «المتعلق بها بداعى الأمر» يلزم في الخارج حصول هذا القيد، الذى لا تعقل داعوية الأمر إليه أيضاً، فلا محالة تنقذ في نفسه إرادة إتيان ذات الصلاة، ويتحقق بذلك الأمور به بجميع أجزائه وشرائطه، إذ الفرض تحقق الصلاة بداعوية الأمر، وتحقيق قيدها أعنى الداعوية قهراً.

فإن قلت: إتيان الأجزاء بداعى الأمر المتعلق بالكل إنما يتمشى فيما إذا كان المكلف بصدد إتيان الكل، وكانت دعوة الأمر إليها فى ضمن دعوته إليه، وفيما نحن فيه ليس كذلك، فإن داعوية الأمر أيضاً أحد الأجزاء، ولا يعقل كون الأمر داعياً إلى داعوية نفسه.

قلت: هذا إذا لم يكن بعض الأجزاء حاصلًا بنفسه، وكان حصول كل منها متوقفًا على دعوة الأمر إليه، وأما إذا كان بعضها حاصلًا بنفسه ولم نحتاج فى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٠٣

حصوله إلى دعوة الأمر، بل كانت دعوته إليه من قبيل الدعوة إلى تحصيل الحاصل، فلا محالة تختصّ داعويّة الأمر بسائر الأجزاء، ويتحقّق الواجب بجميع ما يعتبر فيه، مثلاً إنّ تعلق الأمر بالصلاة المقيدة بكون المصلّي مستتراً ومتطهراً ومتوجّهاً إلى القبلة، فدعوته إلى إيجاد هذه القيود تتوقّف على عدم حصولها للمكلّف بأنفسها، وأمّا إذا كانت حاصله له من غير جهة دعوة الأمر فلا يبقى مورد لدعوة الأمر بالنسبة إليها، ولا محالة تنحصر دعوته فيما لم يحصل بعد من الأجزاء والشرائط، ففيما نحن فيه أيضاً قيد التقرب وداعويّة الأمر يحصل بنفس إتيان الذات بداعي الأمر، فلا نحتاج في تحقّقه إلى دعوة الأمر إليه حتّى يلزم الإشكال.

والحاصل: أنّ كلّ ما كان من الأجزاء والشرائط حاصلًا قبل داعويّة الأمر إليه، أو يحصل بنفس داعويّته إلى سائر الأجزاء، فهو ممّا لا يحتاج في حصوله إلى دعوة الأمر إليه، ولا محالة تنحصر دعوته في غيره.

والحاصل: أنّ كلّ واحد من المكلّفين بعدما وجد في نفسه أحد الدواعي والملكات القلبية المقتضية لإطاعة المولى وموافقته، وصار باعتبار ذلك متهيئاً ومنتظراً لصدور أمر من قبل مولاه حتّى يمثله، إذا عثر على أمر المولى بالصلاة بداعي الأمر مثلاً فلا محالة يصير بصدد إيجاد متعلّقه في الخارج بأيّ نحو كان، وحينئذٍ فإذا رأى أنّ إيجاد الأجزاء التي يمكن دعوة الأمر إليها في الخارج بداعويّة الأمر المتعلّق بالكلّ يلازم وجود المأمور به بجميع أجزائه وشرائطه قهراً، فلا محالة تنقذ في نفسه إرادة إتيان هذه الأجزاء ويصير الأمر بالكلّ داعياً إليها، وبإتيانها يتحقّق الامتثال والقرب إلى المولى أيضاً، فإنّ الملاك في المقرّبيّة على ما عرفت هو استناد الفعل إلى الملكات والدواعي القلبية التي أشرنا إليها في المقدّمة الاولى، والمفروض فيما نحن فيه إتيان

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٠٤

الأجزاء بإرادة متولّدة من إرادة موافقه المولى المتولّدة من أحد الدواعي القلبية التي أشرنا إليها، فتدبر.

وقد ظهر لك ممّا ذكرنا ما هو الحقّ في الجواب عن إشكال الباب بناءً على كون قصد الأمر جزءاً للمأمور به أو قيماً له، وتبيّن لك أيضاً فساد كلام المحقّق الخراساني.

ثمّ إنّ فيما ذكره أخيراً من عدم اختياريّة الإرادة لإيجابها التسلسل أيضاً ما لا يخفى، فإنّ اختياريّة كلّ فعل بالإرادة، واختياريّة الإرادة بنفسها.

مضافاً إلى أنّ الإرادة لو كانت غير اختياريّة، وكان هذا مانعاً من جعلها جزءاً و شرطاً كان مانعاً من شرطيتها أيضاً، فلمّ خصّ الإشكال بصورة جزئيتها؟ بل يرد عليه أنّ الإشكال بعينه وارد أيضاً بناءً على تعلق الأمر بنفس الصلاة وعدم سقوط الغرض إلّا بإتيانها بقصد الامتثال، كما هو مبناه قدس سره فإنّ قصد الامتثال إذا كان غير اختياري، لا يمكن أن يكون تحصيل الغرض المتوقّف عليه واجباً، للزوم إناطة الامتثال بأمر غير اختياري [١٧٧].

وقد تلخّص ممّا ذكرناه إمكان أخذ قصد القرية في المأمور به [١٧٨].

إنتهى كلامه ملخصاً.

كلام المحقّق الحائري رحمه الله في المقام ونقده

٢- وقد تصدّى المحقّق الحائري رحمه الله في الدرر لدفع الإشكال بوجهين آخرين:

الوجه الأول: ما حاصله أنّ المعبر في العبادات ليس قصد إطاعة الأمر،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٠٥

وإنّما المعبر فيها وقوع الفعل بنحو يصير مقرّباً، وهذا لا يتوقّف على الأمر، بيان ذلك: أنّ الأفعال على قسمين: أحدهما: ما ليس للقصد دخل في تحقّقه وصدق عنوانه عليه، بل لو صدر عن الغافل أيضاً لصدق عليه عنوانه [١٧٩]، ثانيهما: ما يكون قوامه بالقصد،

كالتعظيم والإهانة وأمثالهما، ثم إنه لا إشكال في أن تعظيم المولى بما هو أهل له، وكذلك مدحه بما يليق به حسنان عقلاً ومقربان إليه بالذات من غير احتياج في مقربيتهما إلى الأمر بهما، ولا- إشكال أيضاً في أن اختلاف خصوصيات المعظم والمعظم والمدح والممدوح موجب لاختلافهما، فقد يكون تعظيم شخص بالسلام عليه، وقد يكون بتقريب يده، وقد يكون بغير ذلك، وقد يشك بالنسبة إلى بعض الموالى في أن التعظيم اللائق بجناحه والمدح المناسب لشأنه ماذا، وحينئذ فنقول: إن علم العبد بأن التعظيم والمدح اللائقين بجناح مولاه ماذا فلا محالة يأتيهما ويصيران مقربين له من غير احتياج إلى الأمر بهما، وأما إذا شك في أن أى فرد من أفراد التعظيم يناسب مقامه فلا بد حينئذ من الإعلام من قبل المولى والأمر بما يحصل به التعظيم والمدح، ولكن الأمر إنما هو لتشخيص ما يحصل به التعظيم فقط، لا لكون قصده دخلياً في حصول القرب، بل القرب يحصل بصرف إيجاد الفعل مع قصد عنوانه، فالصلاة مثلاً وإن لم تكن ذوات أفعالها وأقوالها من دون إضافة قصد إليها بمحبة ولا مجزية، ولكن من الممكن كون صدور هذه الهيئة المركبة من الحمد والثناء والتهليل والتسبيح والخضوع والخشوع مقرونة بقصد هذه العناوين محبوباً للأمر ومناسباً لمقامه، غاية الأمر قصور فهم اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٠٦

الإنسان عن إدراك ذلك أحوجه إلى أمر المولى بها، بحيث لو كان عقله كاملاً لم يحتج إلى الأمر أبداً، وعلى هذا ففى عباديتها ومقربيتها لا نحتاج إلى قصد الأمر حتى يلزم المحذور [١٨٠].
وناقش فيه سيدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله بقوله:

إن قصد عنوان الفعل إن كان كافياً بلا احتياج إلى قصد حصول القربة كان حاصل ذلك عدم اشتراط قصد القربة في حصول العباد، وهذا مخالف لضرورة الدين وإجماع [١٨١] المسلمين [١٨٢].

وفيه: أنه لم يرد في آية أو رواية اعتبار قصد القربة في العبادات- كما اعترف هو رحمه الله في مباحث الصلاة التي قررتها وسميتها «نهاية التقرير»- مع أنه لو اعتبر زائداً على قصد عناوينها لورد في الشريعة، كما أنه ورد «لا صلاة إلا بطهور» [١٨٣] و «لا صلاة إلا بابتحة الكتاب» [١٨٤]، ونحوهما.

نعم، ورد النهى عن أضداد قصد القربة وأنها مبطله للعبادة، كالرياء ونحوه، ولكن الرياء مثلاً يتحقق بمجرد وقوع صورة العمل من قبل المرئى من دون قصد عنوان الفعل، فإذا قصد عنوان الفعل لم يتحقق الرياء وتحققت العباد، فلا تحتاج في وقوعها إلى قصد القربة زائداً على العنوان الذى به يتحقق التعظيم.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٠٧

فما ذهب إليه المحقق الحائرى رحمه الله من أن قصد عنوان الصلاة محقق لعباديتها صحيح، لأن إرادة عنوان الصلاة تستلزم خلوها عن أضداد قصد القربة، وخلوها عنها يلزم حصول نفس قصد القربة، وإن كان قول الفقهاء باعتبار قصد العنوان والقربة كليهما ظاهراً فى عدم تحقق الملازمة بينهما.

نعم، يرد على صاحب الدرر إشكال آخر، وهو أن جوابه عن المحقق الخراسانى رحمه الله مبناى، فإنه بنى الإشكال على أخذ قصد القربة فى متعلق الأمر على أمرين: أحدهما: أن قصد القربة من مقومات العباد، وبه يمتاز عن الواجبات التوضيئية، كما هو مذهب المشهور، الثانى: أن يكون قصد القربة بمعنى قصد امتثال الأمر وإتيان العمل بداعيه، والمحقق الحائرى رحمه الله أنكر المبنى الأول، وقال: لا يحتاج العباد إلى قصد القربة، بل يكفى فى وقوعها تحقق عنوان التعظيم، وهو يوجد بقصد بعد العلم بكونه تعظيماً مناسباً له تعالى.

لا يقال: فكيف تسلّمتم جواب السيدين السندين البروجردى والإمام ٠ عن صاحب الكفاية مع أنه أيضاً مبناى، فإنهما أنكرا المبنى الثانى، وقالوا: ليس معنى قصد القربة إتيان العمل بداعى الأمر، بل إتيانه بداعى إلهى من الخوف عن النار أو الطمع فى الجنة ونحوهما. فإنه يقال: نعم، ولكنهما ذهبا إلى أنه لا يمكن أن يكون قصد القربة بمعنى إتيان العمل بداعى الأمر، لعدم كون الأمر داعياً إليه، وإلا

لتحقّق المأمور به من جميع المكلفين قهراً ولم يقدر أحد على مخالفة الأمر، مع أنّنا نشاهد المعاصي الكثيرة في العالم، بخلاف المحقّق الحائري رحمه الله، فإنّه لم يقل بعدم إمكان كون قصد القرية من مقومات العبادة، بل قال بأننا لا نحتاج إليه.

إن قلت: إنّ المحقّق الخراساني رحمه الله لم يقل بكون الأمر داعياً تكويئياً إلى

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٠٨

العمل، بل قال بكونه داعياً اعتبارياً، والعمل لا- يكاد يمكن أن يتخلّف عن داعيه الواقعي التكويني، ولكنه قد يتخلّف عن داعيه الاعتباري، فلا بأس بالقول بكون الأمر داعياً إلى العمل.

قلت: الامور الحقيقيّة لا بدّ من أن يكون عللها الداعية إليها أيضاً اموراً حقيقيّة، والصلاة التي توجد في الخارج وإن كان تركبها من تلك الأقوال والأفعال تركباً اعتبارياً، إلّا أنّ نفسها أمر حقيقي واقعي كما هو واضح، فهي تحتاج في تحقّقها إلى داعٍ تكويئى واقعي، ولا يكفي مجرد اعتبار شيء داعياً إليها.

الوجه الثاني: أنّ ذوات الأفعال مقيدة بعدم صدورها عن الدواعي النفسانية محبوبة عند المولى، وتوضيح ذلك يتوقّف على مقدّمات ثلاث:

الاولى: قد اشتهر أنّ العبادات عبارة عن إتيان الفعل بداعي أمر المولى، فهي مركبة من أمرين: ذات الفعل، وداعي الأمر، لكن يمكن أن يقال: إنّها مركبة من ثلاثة أمور: ١- ذواتها، ٢- عدم الدواعي النفسانية، ٣- وجود داعي الأمر، ويتحقّق الملازمة بين الجزئين الأخيرين، لأنّ الفاعل المختار إذا لم يكن له داعٍ نفساني كان له داعٍ إلهي لا محالة.

هذا بناءً على كون قصد الأمر جزءاً، وأمّا بناءً على كونه قيداً فالعبادة هي الصلاة المقيدة بقيد مركب من جزئين: أحدهما: عدم الدواعي النفسانية، والآخر داعي الأمر، وعلى هذا الفرض أيضاً كلّ واحد من جزئي القيد ملازم لجزئه الآخر.

الثانية: أنّ الأمر الملحوظ فيه حال الغير تارة يكون للغير، واخرى يكون غيرياً، مثال الأوّل: الأمر بالغسل قبل طلوع الفجر في شهر

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٠٩

رمضان [١٨٥]، فإنّه لا يمكن أن يكون غيرياً مقدّماً، لأنّه لا يعقل وجوب المقدّمة قبل وجوب ذبيها، فلا بدّ من أن يكون وجوب الغسل نفسياً، لكنّه لأجل الصوم، ومثال الثاني: الأوامر الغيريّة المسيبة من الأوامر المتعلقة بالعناوين المطلوبة نفساً، فتقسيم الواجب بهذا اللحاظ يصير ثلاثياً، لأنّه إمّا نفسى لنفسه، أو نفسى لغيره، أو غيرى.

الثالثة: أنّه لا إشكال في أنّ القدرة شرط في تعلق الأمر بالمكلف، ولكن هل يشترط ثبوت القدرة سابقاً على الأمر ولو رتبة، أو يكفي حصول القدرة ولو بنفس الأمر؟ الأقوى الأخير، لعدم وجود مانع عقلاً في أن يكلف العبد بفعل يعلم بأنّه يقدر عليه بنفس الأمر.

إذا عرفت هذا فنقول: الفعل المقيد بعدم الدواعي النفسانية وثبوت الداعي الإلهي الذي يكون مورداً للمصلحة الواقعيّة وإن لم يكن قابلاً لتعلق الأمر به بملاحظة الجزء الأخير، أمّا من دون ضمّ القيد الأخير فلا مانع منه.

ولا- يرد أنّ هذا الفعل من دون ملاحظة تمام قيوده التي منها الأخير لا يكاد يتّصف بالمطلوبيّة، فكيف يمكن تعلق الطلب بالفعل من دون ملاحظة تمام القيود التي يكون بها قوام المصلحة.

لأننا نقول: عرفت أنّه قد يتعلّق الطلب بما هو لا يكون مطلوباً في حدّ ذاته، بل يكون تعلق الطلب لأجل ملاحظة حصول الغير، والفعل المقيد بعدم الدواعي النفسانية وإن لم يكن تمام المطلوب النفسى مفهوماً، لكن

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١١٠

لما لم يوجد في الخارج إلّابداعي الأمر- لعدم إمكان خلوّ الفاعل المختار عن كلّ داعٍ- يصحّ تعلق الطلب به، لأنّه يتحدّ في الخارج مع ما هو مطلوب حقيقة، كما لو كان المطلوب الأصلي إكرام الإنسان فإنّه لا شبهة في جواز الأمر بإكرام الناطق، لأنّه لا يوجد في الخارج إلّا متحدّاً مع الإنسان الذي إكرامه مطلوب أصلي، وكيف كان فهذا الأمر ليس أمراً صورياً، بل هو أمر حقيقي وطلب واقعي،

لكون متعلقه متحداً في الخارج مع المطلوب الأصلي.

نعم، يبقى الإشكال في أنّ هذا الفعل - أعنى الفعل المقيّد بعدم الدواعى النفسانيّة - ممّا لا يقدر المكلف على إيجاداه في مرتبة الأمر، فكيف يتعلّق الأمر به؟ وقد عرفت جوابه في المقدّمة الثالثة [١٨٦].

هذا حاصل كلام المحقّق الحائري رحمه الله في الجواب الثاني.

وفيه أوّلاً: أنّ الصلاة مع كونها أهمّ الواجبات كيف يمكن القول بكون الأمر المتعلّق بها للغير؟! ما سمعنا بهذا في آباءنا الأوّلين.

وثانياً: أنّه رحمه الله تكلف نفسه في هذا الجواب لتصحيح أخذ داعي الأمر في متعلقه، مع أنّك قد عرفت عدم كون الأمر داعياً إلى المأمور به، بل الداعي إليه إنّما هو الصفات النفسانيّة الإلهيّة، من الخوف عن العقاب، أو الطمع في الثواب، أو وجدان المولى أهلاً للعبادة، ونحوها.

وثالثاً: أنّ عدم الدواعى النفسانيّة لو كان دخليّاً في المأمور به شرطاً أو شرطاً، لزم الإتيان به أيضاً بداعي الأمر، مع أنّه لا ضرورة فيه، لو لم نقل بعدم معقوليته، بل يكفي إتيان نفس الصلاة بداعي الأمر.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١١١

كلام المحقّق الخوئي

«مدّ ظلّه»

في المقام

٣- وقد تصدّى بعض الأعلام لدفع الاستحالة التي ادّعاها المحقّق الخراساني رحمه الله وغيره بوجه آخر، وذكر لتقريب مرامه مقدّمتين:

المقدّمة الاولى: قوله: يمكن تصوير الواجب التبعدي على أنحاء:

الأوّل: أن يكون تبعدياً بكافه أجزائه وشرائطه، الثاني: أن يكون تبعدياً بأجزائه مع بعض شرائطه، الثالث: أن يكون تبعدياً ببعض أجزائه دون بعضها الآخر.

أمّا النحو الأوّل: فالظاهر أنّه لا مصداق له خارجاً، ولا يتعدّى عن مرحلة تصوّر إلى الواقع الموضوعي.

وأمّا النحو الثاني: فهو واقع كثيراً في الخارج، حيث إنّ أغلب العبادات الواقعة في الشريعة المقدّسة الإسلاميّة من هذا النحو، منها الصلاة مثلاً، فإنّ أجزائها بأجمعها أجزاء عباديّة، وأمّا شرائطها فجملة كثيرة منها غير عباديّة، وذلك كطهارة البدن والثياب واستقبال القبلة وما شاكل ذلك، فإنّها رغم كونها شرائط للصلاة تكون توصليّة، وتسقط عن المكلف بدون قصد التقرب.

نعم، الطهارات الثلاث خاصّة تبعديّة، فلا تصحّ بدونه، وأضف إلى ذلك أنّ تقييد الصلاة بتلك القيود أيضاً لا يكون عبادياً، فلو صلّى المكلف غافلاً عن طهارة ثوبه أو بدنه ثمّ انكشف كونه طاهراً صحّت صلاته، مع أنّ المكلف غير قاصد للتقيد، فضلاً عن قصد التقرب به، فلو كان أمراً عبادياً لوقع فاسداً، لانتهاء القربة به، بل الأمر في التقيد بالطهارات الثلاث أيضاً كذلك، ومن هنا لو صلّى غافلاً عن الطهارة الحدئيّة، ثمّ بان أنّه كان واجداً لها صحّت صلاته، مع أنّه غير قاصد لتقيدها بها، فضلاً عن إتيانه بقصد القربة، هذا ظاهر.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١١٢

وأمّا النحو الثالث: - وهو ما يكون بعض أجزائه تبعدياً وبعضها الآخر توصليّاً - فهو أمر ممكن في نفسه ولا مانع منه، إلّا أنّنا لم نجد لذلك مصداقاً في الواجبات التبعديّة الأوّليّة، كالصلاة والصوم وما شاكلهما، حيث إنّها واجبات تبعديّة بكافه أجزائها، ولكن يمكن فرض وجوده في الواجبات العرضيّة، وذلك كما إذا افترضنا أنّ واحداً مثلاً نذر بصيغته شرعيّة الصلاة مع إعطاء درهم بفقير على نحو

العموم المجموعى، بحيث يكون المجموع بما هو المجموع واجباً، وكان كلٌّ منهما جزء الواجب، فعندئذٍ بطبيعة الحال يكون مثل هذا الواجب مركباً من جزئين: أحدهما: تعبدى، وهو الصلاة، وثانيهما: توصيلى، وهو إعطاء الدرهم، وكذلك يمكن وجوب مثل هذا المركب بعهد أو يمين أو شرط فى ضمن عقد أو نحو ذلك، فالنتيجة أنه لا مانع من الالتزام بهذا القسم من الواجب التعبدى إذا ساعدنا الدليل عليه. هذا من ناحية.

المقدمة الثانية: قوله: ومن ناحية اخرى، إن الأمر المتعلق بالمركب من عدة أمور فبطبيعة الحال ينحلّ بحسب التحليل إلى الأمر بأجزائه، وينسب على المجموع، فيكون كل جزء منه متعلقاً لأمر ضمنى، وأموراً به بذلك الأمر الضمنى، مثلاً الأمر المتعلق بالصلاة ينحلّ بحسب الواقع إلى الأمر بكل جزء منها، ويكون لكل منها حصّة منه المعبر عنها بالأمر الضمنى، ومرّد ذلك إلى انحلال الأمر الاستقلالى إلى عدة أوامر ضمّيته حسب تعدّد الأجزاء.

ولكن هذا الأمر الضمنى الثابت للأجزاء لم يثبت لها على نحو الإطلاق، مثلاً الأمر الضمنى المتعلق بالتكبير لم يتعلّق بها على نحو الإطلاق، بل تعلق بحصّة خاصّة منها، وهى ما كانت مسبوقة بالقراءة، وكذا الأمر الضمنى المتعلق بالقراءة، فإنه إنّما تعلق بحصّة خاصّة منها، وهى ما كانت مسبوقة بالركوع وملحوقه بالتكبير، وكذلك الحال فى الركوع والسجود ونحوهما، وعلى ضوء

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١١٣

ذلك يترتب أن المكلف لا يتمكّن من الإتيان بالتكبير مثلاً بقصد أمرها بدون قصد الإتيان بالأجزاء الباقية، كما لا يتمكّن من الإتيان بركعة مثلاً بدون قصد الإتيان ببقية الركعات، وإن شئت قلت: إن الأمر الضمنى المتعلق بالأجزاء يتشعب من الأمر بالكل، وليس أمراً مستقلاً فى مقابله، ولذا لا يعقل بقاءه مع انتفائه، ومن المعلوم أن الأمر المتعلق بالكل يدعو المكلف إلى الإتيان بجميع الأجزاء لا إلى الإتيان بجزء منها مطلقاً، ولو لم يأت بالأجزاء الباقية، هذا إذا كان الواجب مركباً من جزئين أو أزيد، وكان كل جزء أجنبياً عن غيره وجوداً وفى عرض الآخر.

وأما إذا كان الواجب مركباً من الفعل الخارجى وقصد أمره الضمنى، كالتكبير مثلاً إذا افترضنا أن الشارع أمر بها مع قصد أمرها الضمنى فلا إشكال فى تحقّق الواجب بكلا جزئيه وسقوط أمره إذا أتى المكلف به بقصد أمره كذلك، أما الفعل الخارجى فواضح، لفرض أن المكلف أتى به بقصد الامتثال، وأما قصد الأمر فأيضاً كذلك، لأنّ تحقّقه وسقوط أمره لا يحتاج إلى قصد امتثاله، لفرض أنه توصيلى، وبكلمة اخرى: إن الواجب فى مثل الفرض مركب من جزء خارجى وجزء ذهنى، وهو قصد الأمر، وقد تقدّم أن الأمر المتعلق بالمركب ينحلّ إلى الأمر بكل جزء جزء منه، وعليه فكل من الجزء الخارجى والجزء ذهنى متعلق للأمر الضمنى، غايته أن الأمر الضمنى المتعلق بالجزء الخارجى تعبدى، فيحتاج سقوطه إلى قصد امتثاله، وهذا من ناحية، ومن ناحية اخرى: قد سبق أنه لا محذور فى أن يكون الواجب مركباً من جزء تعبدى وجزء توصيلى.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١١٤

ثم رتب بعض الأعلام على هاتين المقدمتين دفع الاستحالة المدعاة فى كلام صاحب الكفاية وغيره بقوله:

فالنتيجة على ضوء هاتين الناحيتين هى أنه لا مانع من أن يكون مثل الصلاة أو ما شاكلها مركباً من هذه الأجزاء الخارجيّة مع قصد أمرها الضمنى، وعليه فبطبيعة الحال الأمر المتعلق بها ينحلّ إلى الأمر بتلك الأجزاء وبقصد أمرها كذلك، فيكون كلٌّ منها متعلقاً لأمر ضمنى، فعندئذٍ إذا أتى المكلف بها بقصد أمرها الضمنى فقد تحقّق الواجب وسقط، وقد عرفت أن الأمر الضمنى المتعلق بقصد الأمر توصيلى، فلا يتوقّف سقوطه على الإتيان به بقصد امتثال أمره، ومن هنا يفترق هذا الجزء - وهو قصد الأمر - عن غيره من الأجزاء الخارجيّة، فإنّ قصد الأمر الضمنى فى المقام محقّق لتماثية المركب، فلا حالة منتظرة له بعد ذلك، وهذا بخلاف غيره من الأجزاء، فإنه لا يمكن الإتيان بجزء بقصد أمره إلّا مع قصد الإتيان ببقية أجزاء المركب أيضاً بداعى امتثال أمره، مثلاً لا يمكن الإتيان بالتكبير

بقصد أمرها إلّامع قصد الإتيان ببقية أجزاء الصلاة أيضاً بداعي امتثال أمرها، وإلّا لكان الإتيان بها كذلك تشريعاً محرّماً، لفرض عدم الأمر بها إلّامرتبطة ببقية الأجزاء ثبوتاً وسقوطاً [١٨٧].
إنتهى كلامه «مدّ ظله».

نقد ما أفاده بعض الأعلام في المقام

وفيه أولاً: أنّ انحلال الأمر المتعلّق بالمركب إلى أوامر ضميمته متعدّدة بعدد الأجزاء مبنّى على كون أجزاء الواجب مقدّمة له لا عينه، ولقائل أن يقول: إذا
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١١٥
كان المأمور به مركّباً، كالصلاة، فأجزائه عينه، ويراهها الأمر أمراً واحداً، فلا ينحلّ الأمر المتعلّق بالمركبات، كما لا ينحلّ الأمر المتعلّق بالبسائط، وتحقيق هذا الأمر موكول إلى مبحث مقدّمة الواجب.
وثانياً: أنّ صاحب المحاضرات تسلّم داعويّة الأمر إلى تحقّق المأمور به التي ادّعاها صاحب الكفاية، ثمّ تكلف نفسه لتصحيح أخذها في متعلّق الأمر، كالمحقّق الحائري رحمه الله، مع أنّك قد عرفت أنّ داعويّة الأمر إلى المأمور به أمر غير معقول، لاستلزامها عدم تحقّق الكفر والعصيان في العالم.

في التوسّل بتعدّد الأمر لتصحيح أخذ قصد القرية في متعلقه

على أنّ هذا الجواب مستفاد من الإشكال الأخير الذي وجهه صاحب الكفاية إلى نفسه ثمّ أجاب عنه.
أمّا الاشكال: فهو قوله: إن قلت: نعم، لكن هذا كلّه إذا كان اعتباره في المأمور به بأمر واحد، وأمّا إذا كان بأمرين تعلّق أحدهما بذات الفعل وثانيهما [١٨٨] بإتيانه بداعي أمره فلا محذور أصلاً كما لا يخفى، فللأمر أن يتوسّل بذلك في الوصلة إلى تمام غرضه ومقصده بلا منعه [١٨٩]، إنتهى.

نعم، أحد الأمرين الذين فرضهما صاحب الكفاية متعلّق بمجموع الصلاة مثلاً، والآخر بإتيانها بداعي أمرها، وأمّا صاحب المحاضرات فذهب إلى انحلال الأمر بالصلاة إلى أمرين بالنسبة إلى كلّ جزء جزء منها، أحدهما تعلّق بالركوع مثلاً، والآخر بإتيان الركوع بداعي أمره، ولكن لا فرق أساسياً بينهما، فما أجاب به بعض الأعلام عن المحقّق الخراساني مستفاد من هذا
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١١٦
الإشكال الذي وجهه رحمه الله إلى نفسه.
وأما الجواب: فحاصل ما أفاده فيه وجهان:

- ١- أنا نقطع بأنّه ليس في العبادات إلّامر واحد كغيرها من الواجبات والمستحبات.
- ٢- أنّ الأمر الأوّل إمّا أن يكون تعبدياً قطعاً، أو توصلياً كذلك، أو نشكّ في تعبديته وتوصليته، فعلى الأوّل لا نحتاج إلى الأمر الثاني، لأننا إذا علمنا بكون الأمر الأوّل تعبدياً استقلّ العقل بلزوم إتيان متعلقه بقصد امتثاله، وعلى الثاني لا مجال للأمر الثاني، ضرورة سقوط الأمر الأوّل بإتيان متعلقه بدون قصد الامتثال، فلا يبقى مورد للأمر الثاني، وعلى الثالث أيضاً لا نحتاج إلى الأمر الثاني، لأننا إذا شككنا في تعبدية الأوّل وتوصليته يحكم العقل أيضاً بلزوم إتيان متعلقه بقصد القرية، وذلك لأننا إذا أتينا به بدون شككنا في حصول الغرض وسقوط الأمر، ولا بد لنا من تحصيل اليقين بحصول الغرض، فلا بد في صورة الشكّ أيضاً من قصد الامتثال كما إذا علمنا بتعبديته، فلا نحتاج في هذه الصورة أيضاً إلى الأمر الثاني [١٩٠].

نقد كلام المحقق الخراساني في المقام

ويرد على جوابه الأول أولًا: أنّ النزاع إنّما هو في مقام الثبوت، أي في إمكان أخذ قصد القربة في متعلق الأمر واستحالته، وهذا الجواب مربوط بمقام الإثبات والوقوع، كما لا يخفى.

وثانيًا: نمنع عدم وجود عبادة تعلق بها أمران في الشريعة، كيف؟ وقد امر

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١١٧

بإقامة الصلاة في الشريعة الإسلامية، ونهى عن الرياء بها مثلًا، والنهى عن الرياء ونحوه عبارة اخرى عن الأمر بقصد القربة، وإن لم يتعلّق به أمر صريح.

ويرد على جوابه الثاني أيضاً أولًا: أنّ الشارع لو لم يبيّن عباديّة الأمر الأوّل فالمكلف ربما غفل عن تعبدية وتوصيلته، أو قطع بتوصيلته قطعاً مخالفاً للواقع، فلا بدّ للشارع من تبيين كونه عبادياً، دفعاً لغفلة المكلف وجهله المرّكب.

سلمنا أنّ المكلف في جميع التعديّات لا- يخلو من أمرين: إمّا يقطع بعباديتها أو يشكّ فيها، لكن الآراء مختلفة في الصورة الأخيرة، لأننا إذا شككنا في تعبدية أمر وتوصيلته قال بعضهم- كالمحقق الخراساني- بحكم العقل بالاحتياط، وقال بعض آخر بحكمه بالبراءة وعدم لزوم قصد القربة، فإذا كان المسألة مختلفاً فيها فكيف لا نحتاج إلى أن يبيّن الشارع تعبدية الأمر الأوّل بأمر آخر، مع أنّه يعلم أنّ كثيراً من الفقهاء يخطأون في حكمهم بالبراءة عند الشكّ في التعبدية والتوصيلته؟!!

وثانيًا: لو فرض اتفاق الفقهاء في الحكم بالاشتغال، ولزوم الإتيان بقصد القربة في صورة الشكّ فلا يقتضى هذا إلّا عدم الحاجة في الوصول إلى غرضه إلى وسيلة تعدّد الأمر- كما قاله المحقق الخراساني رحمه الله- ولكنّه لا- يقتضى استحالة صدور الأمر الثاني المتعلّق بقصد الامتثال، مع أنّ دعواه هي استحالة أخذ قصد القربة في متعلق الأمر، لا عدم الحاجة إليه، بل في الشريعة أحكام مولوية في موارد الأحكام العقليّة القطعيّة، ألا- ترى أنّ العقل يحكم عند الجميع بقبح الظلم، والشارع أيضاً نهى عنه نهياً مولوياً يترتب على مخالفته العقاب؟

فلو كان حكم الشارع في مورد حكم العقل القطعي مستحيلاً لما حكم بحرمة

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١١٨

الظلم، فإنّ أدلّ الدليل على إمكان الشيء وقوعه.

وليعلم في نهاية الأمر أنّه لو تمّ ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله من أنّ الشارع لا- يتمكّن من بيان قصد القربة، لا- بنحو الشرطيّة أو الجزئيّة ولا بوسيلة تعدّد الأمر لما كان لنا طريق إلى عباديّة العبادات، لقصور عقولنا عن إدراكها، وانحصار الطريق إليها في بيان الشارع، فلو لم يمكن له البيان فمن أين علمنا بعباديّة بعض الواجبات حتّى نقسمها إلى قسمين: تعبدية وتوصليّة؟ هذا كلّه فيما إذا كان قصد القربة بمعنى إتيان العمل بداعي أمره.

القول في قصد القربة بأسائر المعاني

كلام صاحب الكفاية رحمه الله فيه

ثمّ إنّ المحقق الخراساني رحمه الله قال: هذا كلّه إذا كان التقربّ المعبر في العبادة بمعنى قصد الامتثال، وأمّا إذا كان بمعنى الإتيان بالفعل بداعي حسنه، أو كونه ذا مصلحة، أو له تعالى، فاعتباره في متعلق الأمر وإن كان بمكان من الإمكان، إلّا أنّه غير معتبر فيه قطعاً، لكفاية الاقتصار على قصد الامتثال الذي عرفت عدم إمكان أخذه فيه بداهة [١٩١]، إنتهى.

ويبدو في بادئ النظر أنّ برهانه لا يثبت دعواه، لأنّ كفاية قصد الامتثال لا يقتضى عدم كفاية الامور الثلاثة الاخرى وعدم اعتبارها.

ولكن يمكن أن يُجاب عنه- كما في بعض الحواشي- بأنّ واحداً منها لو كان معتبراً لكان اعتباره إمّا بنحو التعيين أو التخيير، وبطلان

الأول واضح، ضرورة أن واحداً من الامور الثلاثة لو اعتبر معيّنًا لما كان قصد امتثال الأمر

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١١٩

كافياً في تحقق الغرض من العبادة، مع أنه يكفي في ذلك، وأمّا بطلان الثاني فلاّنها أو بعضها لو كانت معتبرة تخييراً لكان التخيير شرعيّاً، لأنّه لا مجال للتخيير العقلي [١٩٢] هنا، وأمّا الشرعي منه فكلّ واحد من أطرافه لابدّ من أن يمكن تعلّق الأمر به، مع أنّك قد عرفت استحاله أخذ قصد الأمر الذي هو أحد أطراف التخيير في متعلّق الأمر.

ولعلّ قوله رحمه الله في ذيل كلامه: «لكفاية الاقتصار على قصد الامتثال الذي عرفت عدم إمكان أخذه فيه بدهاء» إشارة إلى هذا.

نقد كلام صاحب الكفاية في المقام

ولكن - بناءً على تماميّة ما أفاده المحقّق الخراساني رحمه الله لإثبات استحالة أخذ قصد الامتثال في متعلّق الأمر - يمكن المناقشة في إمكان تعلّق الأمر بهذه الامور الثلاثة أيضاً شرطاً أو شرطاً بعين ما ذكره هناك.

توضيح ذلك: أنّه لو كان الإتيان بالفعل بداعي حسنه مأخوذاً في متعلّق الأمر بنحو الشرطيّة لم يقدر العبد على إتيان ذات الفعل بهذا الداعي، لأنّ ذات الصلاة مثلاً لا تكون حينئذٍ حسنة، فإنّ الحسن إنّما هو الصلاة المقيّدة بداعي حسنها، لا ذاتها، وقس على هذا ما إذا كان قصد القربة بمعنى الإتيان بالفعل بداعي كونه ذا مصلحة ملزماً، فإنّ المصلحة إنّما هي للصلاة المقيّدة بداعي المصلحة، لا لذاتها، فكيف يمكن الإتيان بنفس الصلاة بهذا الداعي، مع

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٢٠

أنّها لا تشتمل على المصلحة؟ بل وكذلك الأمر لو كان قصد القربة بمعنى إتيان الفعل لله تعالى، فإنّ ذات الفعل ليست مرتبطة به ومضافة إليه تعالى، بل الذي يضاف إلى الله سبحانه ويرتبط به إنّما هو الفعل المقيّد بأنّه له. هذا بناءً على أخذ هذه الامور في المتعلّق بنحو الشرطيّة.

وكذلك الأمر بناءً على أخذها فيه بنحو الجزئيّة، فإنّ الإشكال المهمّ الذي ذكره المحقّق الخراساني رحمه الله لإثبات استحالة أخذ قصد الأمر في متعلّقه - وهو مسألة اتحاد المحرّك والمحرّك - يجري هنا أيضاً.

توضيح ذلك: أنّ داعي الحسن لو اخذ في متعلّق الأمر بنحو الجزئيّة فلا بدّ من إتيانه أيضاً بداعي الحسن، كذات العمل، مع أنّه لا يعقل أن يكون الحسن داعياً إلى داعويّة نفسه، وكذا لو كان قصد القربة بمعنى الإتيان بالفعل بداعي مصلحته، أو لله تعالى، لأنّ المصلحة أيضاً لا يعقل أن تكون داعية إلى داعويّة نفسها، وكذا لا يعقل أن يكون «لله» داعياً إلى داعويّة نفسه.

والحاصل: أنّه لو تمّ كلام المحقّق الخراساني رحمه الله فلا فرق فيه بين كون قصد القربة بمعنى قصد الامتثال أو بمعنى أحد هذه الامور الثلاثة، فإنّ الدليل الذي أقامه لإثبات الاستحالة يقتضي استحالة أخذ الجميع في متعلّق الأمر.

ولا يخفى عليك أنّنا إنّما ندعى عدم الفرق بينهما بالنسبة إلى كلام صاحب الكفاية رحمه الله، وأمّا بالنسبة إلى أدلّة غيره من القائلين بالاستحالة فيمكن أن يتحقّق الفرق بينهما، فيقتضي أدلّتهم استحالة أخذ قصد القربة بمعنى الامتثال في متعلّق الأمر، لا بمعنى أحد هذه الامور.

والحاصل - بعدما عرفت من بطلان جميع أدلّة القائلين بالاستحالة - أنّه يمكن أخذ قصد القربة في متعلّق الأمر، سواء كان بمعنى قصد الامتثال، أو بمعنى آخر.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٢١

حكم موارد الشك في التبعديّة والتوصليّة

المسألة الثالثة: أنه إذا شك في تعبدية واجب وتوصلية فهل لنا طريق إلى أحدهما أم لا؟ في موارد الشك في التعبدية والتوصلية وهاهنا مقامان من البحث:

المقام الأول: في وجود الأصل اللفظي في المسألة [١٩٣]

كلام صاحب الكفاية في ذلك

قال المحقق الخراساني رحمه الله: إذا عرفت بما لا مزيد عليه عدم إمكان أخذ قصد الامتثال في الأمور به أصلاً، فلا مجال للاستدلال بإطلاقه [١٩٤]- ولو كان مسوقاً في مقام البيان- على عدم اعتباره كما هو واضح من أن يخفى، فلا يكاد يصح التمسك به إلّا فيما يمكن اعتباره فيه، فانقذ بذلك أنه لا وجه لاستظهار التوصلية من إطلاق الصيغة بما دلتها، ولا لاستظهار عدم اعتبار مثل الوجه مما هو ناشٍ من قبل الأمر من إطلاق المادة في العبادة لو شك في اعتباره فيها.

نعم، إذا كان الأمر في مقام بصدد بيان تمام ما له دخل في حصول غرضه،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٢٢

وإن لم يكن له دخل في متعلق أمره، ومعه سكت في المقام ولم ينصب دلالة على دخل قصد الامتثال في حصوله، كان هذا قرينه على عدم دخله في غرضه، وإلّا لكان سكوته نقضاً له وخلاف الحكمة، فلا بد عند الشك وعدم إحراز هذا المقام من الرجوع إلى ما يقتضيه الأصل ويستقل به العقل [١٩٥]، إنتهى كلامه في هذا المقام.

وحاصله: أنه لا يكاد يصح التمسك بالإطلاق اللفظي في موارد الشك في التعبدية والتوصلية لاستظهار التوصلية، لكن يصح إثباتها في هذه الموارد من طريق الإطلاق المقامي لو احرز، ولو لم يحرز، سواء احرز عدمه أو كان مشكوكاً فيه لكان المرجع هو الاصول العملية.

الفرق بين الإطلاق اللفظي والمقامي

والفرق بين الإطالقين في ثلاثة أمور:

الأول: أن الإطلاق اللفظي مربوط باللفظ، والمقامي بمقام كون المتكلم بصدد بيان كل ما له دخل في حصول غرضه، وإن لم يكن له دخل في متعلق أمره.

الثاني: أن المولى في الإطلاق اللفظي في مقام الإنشاء، وإن كان كلامه بصورة الإخبار، كما في قوله: «لا صلاة إلّا بطهور» [١٩٦]، فإنه يكون بمعنى «يشترط الطهور في الصلاة»، لأنّ المولى في الإطلاقات اللفظية في مقام بيان الحكم، فلا محالة يكون كلامه إنشاءً واقعاً وإن كان في قالب الإخبار أحياناً، بخلاف الإطلاق المقامي، فإنّ المولى فيه- بما أنه عالم بحقائق الامور- يكون في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٢٣

مقام الإخبار وبيان ما له دخل في غرضه.

الثالث: أنه كما تتمسك بالإطلاق اللفظي فيما إذا أحرزنا كون المولى في مقام البيان كذلك نتمسك به عند الشك في ذلك، بخلاف الإطلاق المقامي، فإنه لا يجوز التمسك به إلّا إذا احرز كونه بصدد بيان جميع ما له دخل في غرضه، وذلك لأنّ بناء العقلاء- عند الشك- على كونه في مقام البيان في الإطلاق اللفظي دون المقامي.

نظريّة المحقق الحائري رحمه الله في المقام

و نقل سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره كلاماً عن المحقق الحائري، حيث قال: في موارد الشك في التبعديّة والتوصليّة ثم إن شيخنا العلامة «أعلى الله مقامه» بعدما كان بانياً على جواز أخذ قصد القرية في متعلق الأمر، وأن الأصل في الأوامر كونها توصليّة، رجع في أواخر عمره الشريف إلى أصالة التبعديّة، وبه عدل عن كثير من مبانيه السابقة، وملخص ما أفاده مبنى على مقدمات: منها: أن الأوامر إنما تتعلّق بنفس الطباع، أي المفاهيم الكليّة اللابشرطيّة العارئة عن كلّ قيد، لا- بصرف الوجود، أو الوجود السعي [١٩٧].

ومنها: أن العلل التشريعيّة كالعلل التكوينيّة طابق النعل بالنعل، فكلّ ما هو من مقتضيات الثانية يكون من مقتضيات الاولى أيضاً، كتكثر المعلول بتكثر علته، وكعدم انفكاك المعلول عنها، وغير ذلك، وعلى ذلك بنى قدس سره القول بعدم التداخل في الأسباب الشرعيّة. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٢٤

وأما كفاية غسل واحد عقيب جنابات متعدّدة متعاقبة فلدلالة دليل خاص شرعي على التداخل في مثل هذا المورد، وإلّا فالقاعدة كانت تقتضى لزوم تعدّد الأغسال بتعداد الجنابات.

وبنى على ذلك أيضاً القول بظهور الأمر في الفور ودلالته على المرّة، فإنّ المسببات التكوينيّة تتحقّق عقيب أسبابها فوراً، ولا يمكن أن يصدر من سبب واحد إلّا مسبب واحد، فالأمور به أيضاً الذي هو مسبب شرعي عن الأمر لا بدّ من أن يتحقّق فوراً، ولا يكون الأمر سبباً لتحقّقه أكثر من مرّة، كما في التكوينيّات طابق النعل بالنعل.

ومنها: أن القيود بعضها يمكن أخذها في المتعلّق على نحو القيدية للحاظيّة، كالطهارة والسورة، فإنّ الأمر يتمكّن من أن يقول: «صلّ مع الطهارة» أو «صلّ مع السورة»، وبعضها لا يمكن أخذها في المتعلّق وتقييده بها، إلّا أنّه لا ينطبق إلّا على المقيّد، بمعنى أن له ضيقاً ذاتياً لا يتسع غيره، كمقدّمه الواجب بناءً على وجوبها، فإنّ الأمور به بالأمر الغيرى ليس هو المقدّمه مطلقاً، موصلة كانت أم لا، لعدم الملا-ك فيها، ولا- المقدّمه المقيّده بكونها موصلة، وذلك لأنّه ليس المراد بالإيصال لحاظه ذهنياً، بل المراد بالإيصال الخارجى، أى ترتّب ذى المقدّمه عليها خارجاً، ولا- يعقل تقيّد المقدّمه بهذا الترتّب الخارجى ثمّ تعلق الأمر بهذا المقيّد بما هو مقيّد، فالواجب بالوجوب الغيرى ليس هو المقدّمه مطلقاً، ولا المقدّمه المقيّده بالإيصال، ولكنّه لا ينطبق إلّا على المقدّمه الموصلة، وكالعلل التكوينيّة، فإنّ تأثيرها ليس فى الماهيّة المطلقة ولا المقيّده بقيد المتأثر من قبلها، فإنّها ممتنعة، بل فى الماهيّة التى لا تنطبق إلّا على المقيّد بهذا القيد، كالنار، فإنّ معلولها ليست الحرارة المطلقة، سواء كانت متولّدة عنها

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٢٥

أم لا، ولا المقيّده بكونها من علته التى هى النار، لكنّها لا تؤثر إلّا فى المعلول المنطبق على المخصوص.

إذا تمّهدت هذه المقدمات فنقول: إنّ الأمور به ليس إلّا نفس الطبيعة القابلة للتكثير بحكم المقدّمه الاولى، كما أنّ المبعوث إليه ليست الصلاة المطلقة، سواء كانت مبعوثاً إليها بهذا الأمر أم بغيره، لعدم ترتّب الغرض عليها، ولا المقيّده بكونها مأموراً بها بأمورها المتعلّق بها، لاستحالة التقيّد فرضاً، بل ما لا ينطبق إلّا على الأخير، لا بنحو الاشتراط، بل له ضيق ذاتى لا يبعث إلّا نحو الأمور بها، كما فى العلل التكوينيّة، وبعبارة أوضح: إنّ الأوامر تحرك المكلف نحو الطبيعة التى لا- تنطبق لثباً إلّا على المقيّده بتحريكها، فإذا أتى المكلف بها من غير دعوة الأمر لا يكون آتياً بالأمور به، لأنّه لا ينطبق إلّا على المقيّد بدعوة الأمر، فمقتضى الأصل اللفظى هو كون الأوامر تبعديّة قربيّة [١٩٨].

هذا حاصل كلام المحقق الحائري رحمه الله فى المقام على ما نقله سيدنا الاستاذ الإمام قدس سره.

ولا يخفى أنّه لو تمّ لكان ردّاً على المحقق الخراسانى رحمه الله حيث عرفت أنّه ذهب إلى عدم أصل لفظى فى المقام يتمسك به، بل لا بدّ من التمسك بالإطلاق المقامى لو كان، وإلّا فبالاصول العمليّة، لكنّ المحقق الحائري ذهب إلى وجود أصل لفظى يقتضى تبعديّة الأوامر وقربيّتها.

نقد كلامه «أعلى الله مقامه»

وكيف كان، ففي كلامه نظر، فإنّ المقدمات الثلاث على فرض تماميتها لا تقتضى كون الأوامر تعبدية عند الشك، فإنّ التصيق الذاتى إنّما هو فى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٢٦

الواجبات التعبدية فقط، لا مطلقاً، والفرض أنّ التعبدية مشكوكه لنا، فكيف يمكن القول بكون مقتضى الأصل اللفظى تعبدية الأوامر؟! على أنّ فى المقدمات أيضاً مناقشات أوردها سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره ونحن نذكر واحدة منها: وهى أنّ قياس التشريع بالتكوين قياس مع الفارق من جهات عديدة:

الاولى: أنّ المعلول فى العلل التكوينية خصوصاً فى الفاعل الإلهى الذى هو العلة الحقيقية، لا الفاعل المادى الذى هو فى سلك المعدّات والعلل الإعدادية، إنّما هو ربط محض بعلة، لا شئيه له قبل تأثير علة، ففعليته ظلّ فعلية علة، فهو ربط محض بها، لا أنّه شئ له الربط بها، وهذا بخلاف التشريع، فإنّ الأسباب الشرعية ليست موجدة لمسبباتها، والمسببات ليست أظلالاً وأشعة لها، كما فى التكوينية، بل الأسباب الشرعية ليست كالمعدّات التكوينية أيضاً، إذ ليس ارتباط الضمان بالإتلاف، أو وجوب الصلاة بدلوكة الشمس مثلما كارتباط الإحراق بالنار كما هو واضح، بل لو ورد فى الشريعة أنّ الإتلاف سبب للضمان، أو دلوكة الشمس سبب لوجوب الصلاة لكان معناه أنّ الشارع يحكم عقبيهما بالضمان ووجوب الصلاة، وليس معناه العلية ولا المعدية، وإن عبّر عنهما فى لسان الدليل بالسبب فرضاً.

الثانية: أنّ الأمر لا يخلو إمّا أن يكون بمعنى الإرادة أو بمعنى البعث والتحرك الاعتبارى، ولا يعقل كونه علة للصلاة مثلاً باى معنى من المعنيين اخذ، فإنّ الإرادة من الامور ذات الإضافة، فهى متقومة بالمريد والمراد، فرتبتها متأخرة عن رتبة المراد، فكيف يمكن أن تكون علة له مع أنّ العلة متقدمة رتبة على معلولها؟! والبعث والتحرك الاعتبارى أيضاً كذلك، فإنّه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٢٧

أمر إضافى متقوم بالباعث والمبعوث إليه، فرتبته متأخرة عن رتبة المبعوث إليه، فكيف يمكن أن يكون علة له؟! الثالثة: ما اختاره من تكثر المعلول بتكثر علة وعدم تداخل الأسباب فى الشرعيات كالتكوينية، فإنّ اقتضاء كلّ علة تكوينية معلولاً مستقلاً إنّما هو لقضية إيجاب كلّ علة مؤثرة بوجودها وجوداً آخر مسانخاً لوجودها يكون معلولاً ووجوداً ظلياً لها، وأمّا الإرادة فلا معنى لتعلقها بشئ واحد زماناً ومكاناً مرتين، بل لا يقع الشئ الواحد تحت دائرة الإرادة إلّا مرة واحدة، فإنّها كما عرفت أمر إضافى متقوم بالمراد، ولا يعقل أن يتقوم إرادتان بمراد واحد من جميع الجهات، وكذا لا يعقل أن يكون الشئ الواحد تحت أمر تأسيسى متعدّد [١٩٩].

وبالجملة: تكثر المعلول التكوينى تابع لتكثر علة، والأمر فى الأمر على فرض كونه سبباً لمتعلقه بالعكس، فإنّ تكثره تابع لتكثر متعلقه، سواء كان بمعنى الإرادة، أو بمعنى البعث والتحرك الاعتبارى.

الرابعة: ما اختاره من مسألة الفورية فى الشرعيات، كما أنّ المعلول لا ينفك عن علة فى التكوينية، فإنّ عدم انفكاك المعلول عن علة إنّما هو لكون وجود العلة التامة كافياً فى تحقّقه، فلا معنى للانفكاك، وأمّا الإرادة فيمكن أن تتعلّق بأمر استقبالى، كوجوب الحجّ بعد الاستطاعة وقبل الموسم المسمى بالواجب المعلق، فإنّ الوجوب بعدها وقبله حالى، ولكنّ الواجب استقبالى، فإثبات الفورية أيضاً مخدوش من هذه الجهة.

هذا حاصل ما أجاب به الإمام قدس سره عن المحقق الحائرى رحمه الله بتوضيح منّا.

فلا يمكن المناقشة فيما أفاده صاحب الكفاية بما ذكره «أعلى الله مقامه».

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٢٨

نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله

ولكن يرد عليه إشكالات اخرى، فإنه بنى عدم تحقق الأصل اللفظي في المقام على مقدمتين: اولاهما: استحالة أخذ قصد القرية - بمعنى داعي الأمر - في متعلق الأمر، ثانيتهما: كون التقابل بين الإطلاق والتقييد تقابل العدم والملكة. وبعدما عرفت من إمكان أخذ قصد القرية - بأي معنى اخذ - في المتعلق فلا مجال للمقدمة الاولى. هذا أولاً. وثانياً: كون التقابل بين الإطلاق والتقييد تقابل العدم والملكة أمر مختلف فيه، فإن المشهور ذهبوا إلى أنه تقابل التضاد، وقالوا: الإطلاق بمعنى إلقاء القيد ورفضه، لا بمعنى عدمه، فهو أمر وجودي، والتقييد أمر وجودي آخر، ولا يجتمعان معاً، وهذا ينطبق على التضاد، لا على العدم والملكة، وعلى هذا استحالة التقييد لا تقتضى استحالة الإطلاق، لأن امتناع أحد الضدين لا يوجب امتناع الآخر، ألا ترى أن أحد الأجسام لو لم يقبل السواد لجهة من الجهات فهذا لا يستلزم أن لا يقبل البياض أيضاً. وذهب بعضهم إلى أن التقابل بين الإطلاق والتقييد من قبيل تقابل السلب والإيجاب، وقالوا: الإطلاق عبارة عن مطلق عدم التقييد، لا عن عدم التقييد في مورد قابل له حتى يكون من قبيل عدم الملكة، وعليه أيضاً لا يقتضى استحالة التقييد استحالة الإطلاق، لأن عدم إمكان الإيجاب لا يوجب عدم إمكان السلب في تقابل الإيجاب والسلب. فالمقدمة الثانية أيضاً أمر مبني لا اتفاقى.

سلمنا أن المقابلة بين الإطلاق والتقييد مقابلة العدم والملكة، وافترضنا أن التقييد في ما نحن فيه ممتنع، فهل امتناع التقييد يستلزم امتناع الإطلاق؟

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٢٩

قال المحقق الخراساني والنائيني رحمهما الله: نعم، بدعوى أن لازم كون التقابل بين الإطلاق والتقييد تقابل العدم والملكة اعتبار كون المورد قابلاً للتقييد، فما لم يكن قابلاً له لم يكن قابلاً للإطلاق أيضاً [٢٠٠].

كلام السيد الخوئي

«مدّ ظلّه»

في المقام

وذهب بعض الأعلام «مدّ ظلّه» إلى عدم الملازمة بين استحالة التقييد واستحالة الإطلاق ولو كان المقابلة بينهما من قبيل مقابلة العدم والملكة، بل قال: أحد المتقابلين كذلك إذا كان مستحيلاً كان الآخر ضرورياً، وناقش في كلام المحققين: الخراساني والنائيني نقضاً وحلاً:

أمّا نقضاً: فبأن الإنسان جاهل بحقيقته ذات الواجب تعالى، ولا يتمكن من الإحاطة بكنه ذاته سبحانه حتى نبينا صلى الله عليه وآله، وذلك لاستحالة إحاطة الممكن بالواجب، فإذا كان علم الإنسان بذاته تعالى مستحيلاً لكان جهله بها ضرورياً، مع أن التقابل بين الجهل والعلم من تقابل العدم والملكة، فلو كانت استحالة أحدهما تستلزم استحالة الآخر لزم استحالة الجهل في مفروض المقام، مع أنه ضرورى وجداناً، فضلاً عن أن يكون مستحيلاً، وبأن الإنسان يستحيل عادةً أن يكون قادراً على الطيران في السماء، مع أن عجزه عنه ضرورى عادةً، وليس بمستحيل، فلو كانت استحالة أحد المتقابلين بتقابل العدم والملكة تستلزم استحالة الآخر لكانت استحالة القدرة عادةً في مفروض المثال تستلزم استحالة العجز، مع أن الأمر ليس كذلك.

وأما حلًا: فلأن قابليته المحلّ المعتره في التقابل المذكور لا يلزم أن تكون

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٣٠

شخصية في جزئيات مواردها، بل يجوز أن تكون صنفية أو نوعية أو جنسية، ومن هنا ذكر الفلاسفة أن القابلية المعتره بين الأعدام والملكات ليست القابلية الشخصية بخصوصها في كل مورد، بل الأعم منها ومن القابلية الصنفية والنوعية والجنسية حسب اختلاف الموارد والمقامات [٢٠١]، فلا- يعتبر في صدق العدم المقابل للملكة على مورد أن يكون ذلك المورد بخصوصه قابلاً للتصاف بالوجود، أي الملكة، بل كما يكفي ذلك يكفي في صدقه عليه أن يكون صنف هذا الفرد أو نوعه أو جنسه قابلاً للتصاف بالوجود، وإن لم يكن شخص هذا الفرد قابلاً للتصاف به.

ويتضح ذلك بيان المثاليين المتقدمين، فإن الإنسان قابل للتصاف بالعلم والمعرفة، ولكن قد يستحيل اتصافه به في خصوص مورد لأجل خصوصية فيه، وذلك كالعلم بذات الواجب تعالى، حيث يستحيل اتصاف الإنسان به، مع أن صدق العدم- وهو الجهل- عليه ضروري [٢٠٢]، ومن الطبيعي أن هذا ليس إلّا من ناحية أن القابلية المعتره في الأعدام والملكات ليست خصوص القابلية الشخصية، وكذلك الحال في المثال الثاني، فإن اتصاف الإنسان بالعجز عن الطيران إلى السماء بلحاظ قابليته في نفسه للتصاف بالقدرة، لا بلحاظ إمكان اتصافه بها في خصوص هذا المورد، وقد

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٣١

عرفت أنه يكفي في صدق العدم القابلية النوعية، وهي موجودة في مفروض المثال.

ويتأيد ذلك أيضاً بأن التقييد عبارة عن اعتبار القيد، والإطلاق عبارة عن عدم اعتباره [٢٠٣]، ولا يمكن أن يكون كلاهما مستحيلين منفئين، وإلّا لزم ارتفاع النقيضين في الواقع، فاستحالة التقييد بشيء تستلزم ضرورة الإطلاق في جميع الموارد [٢٠٤]. هذا حاصل ما أفاده صاحب المحاضرات «مدّ ظلّه».

وتلخص ممّا ذكرناه إلى هنا أنه إذا تمّت مقدّمات الحكمة يمكن التمسك بالإطلاق لإثبات توصلية الأمر عند الشك.

المقام الثاني: في ما يقتضيه الاصول العمليّة

وأما لو لم يكن لنا أصل لفظي، إمّا لعدم تمامية مقدّمات الحكمة، أو بناءً على ما ذهب إليه المحقق الخراساني والنائيني رحمهما الله في المقام، من عدم إمكان التمسك بالإطلاق، ولو تمّت المقدّمات، فتصل النوبة إلى ما يقتضيه الأصل في مقام العمل، وفيه بحثان:

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٣٢

البحث الأول: فيما يحكم به العقل من البراءة أو الاشتغال [٢٠٥]

فأقول: بناءً على المختار من إمكان أخذ «داعي الأمر» في متعلقه كانت المسألة من صغريات مسألة دوران الأمر بين الأقل والأكثر الارتباطيين، إذ لا فرق حينئذ بين الشك في جزئية السورة أو شرطية الطهارة للصلاة، وبين الشك في جزئية قصد القرية أو شرطية لها، فكل من قال بالبراءة في الدوران بين الأقل والأكثر الارتباطيين لا بد له من أن يقول بها هنا أيضاً، ويستنتج التوصلية، وكل من قال هناك بالاشتغال لا بد له من أن يقول به هنا أيضاً، ويستنتج التعبدية، هذا على ما هو الحق من إمكان أخذ داعي الأمر في متعلقه. وأما بناءً على استحالته، فلو قلنا في مبحث الأقل والأكثر الارتباطيين بالاشتغال فالقول به هنا أولى، لعدم كون المقام من مصاديق تلك المسألة، فإذا وجب الاحتياط بإتيان المشكوك الذي تمكّن الشارع من أخذه في متعلق أمره ففيما لم يتمكّن يجب بطريق أولى.

نظريّة صاحب الكفاية رحمه الله في الأصل العملي الجارى في المقام

ولو قلنا هناك بالبراءة، قال المحقق الخراساني رحمه الله هاهنا بالاشتغال أيضاً كالفرض السابق، وعَلَّه بأنَّ الشكَّ في مسألة الأقلِّ والأكثر إنَّما هو في مقدار

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٣٣

المأمور به قلمه وكثرة، فيمكن إجراء البراءة بالنسبة إلى الزائد على الأقلِّ، بخلاف المقام، فإنَّ الواجب هنا معلوم معيَّن مقداره، ولكن نشكَّ في كَيْفِيَّة خروج العهدة وبراءة الذمَّة عن ذلك التكليف المعلوم مقدار متعلِّقه، وأنَّ البراءة هل تتحقَّق بمجرد الإتيان به بأيِّ داعٍ كان، أو لابدَّ من الإتيان به بداعي أمره؟ فإذا أتينا به بدون قصد القربة شككنا في الفراغ، والاشتغال اليقيني يقتضي البراءة اليقينية [٢٠٦]، ولا- فرق في ذلك بين موارد الشكِّ في كَيْفِيَّة الخروج عن عهدة التكليف وبين موارد الشكِّ في أصل الخروج عنها [٢٠٧].

هذا حاصل كلام صاحب الكفاية في المقام.

نقد ما أفاده قدس سره

وما دعاه إلى الفرق بين ما نحن فيه وبين مسألة دوران الأمر بين الأقلِّ والأكثر الارتباطيين أمران:

أحدهما: أنَّ الشارع كان في تلك المسألة متمكِّناً من أخذ ما شكَّ في اعتباره في متعلِّق أمره، فحيث إنَّه لم يبيِّنه لو تركناه وكان في الواقع معتبراً فلا- يجوز له العقاب على المخالفة، لأنَّه عقاب بلا بيان، والعقل يحكم بقبحه، وأمَّا فيما نحن فيه فلا يمكن له بيان قصد القربة حتَّى يحكم العقل بقبح العقاب بلا بيان إذا تركناه وكان دخلياً في غرضه واقعاً، فهذا هو الفرق الذي دعاه إلى جريان البراءة العقلية في تلك المسألة دون المقام.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٣٤

وفيه: أنَّ الشارع وإن لم يتمكَّن فرضاً من بيان قصد الأمر في متعلِّقه، إلَّا أنَّه كان يتمكَّن من بيانه في مقام الإخبار، وفي مقام بيان تمام ما له دخل في حصول غرضه، وإن لم يكن له دخل في متعلِّق أمره، كما اعترف هو أيضاً في تقريب الإطلاق المقامي، فإذا لم يبيِّنه وكان في الواقع دخلياً في غرضه كان العقاب على تركه عقاباً بلا بيان ومؤاخذهً بلا برهان، كمسألة الأقلِّ والأكثر الارتباطيين، فإن جرت البراءة العقلية في تلك المسألة تجرى هنا أيضاً، بلا فرق بينهما.

الثاني: أنَّ الغرض من الأمر كما يؤثِّر في حدوث الأمر يكون مؤثراً في بقائه أيضاً، فما لم يحصل الغرض لم يسقط الأمر، فإذا قال المولى لعبده: «جئني بالماء» وعلمنا أنَّ غرضه منه رفع عطشه، فلو جاء العبد بقدر من الماء وأعطاه المولى، ثم سقط القدر من يده وانصبَّ الماء على الأرض قبل شربه، فعلى العبد أن يجيء بماء آخر من دون حاجة إلى أمر جديد، لأنَّ عدم حصول الغرض يوجب عدم سقوط الأمر الأوَّل.

وهذا أمر اعتمد عليه المحقق الخراساني رحمه الله في مسائل كثيرة، ورتَّب عليه جريان الاشتغال في المقام، بتقريب أننا إذا شككنا في تعبدية واجب وتوضيحيته، فلو أتينا به بدون قصد القربة لشككنا في حصول الغرض، والشكَّ في حصوله يستلزم الشكَّ في سقوط التكليف والخروج عن عهده، ولا بدَّ لنا من العلم بتحقيق الغرض وسقوط التكليف، فإنَّ الاشتغال اليقيني يستدعي البراءة اليقينية عقلاً. وفيه أولاً: النقص بمسألة الأقلِّ والأكثر، فإننا إذا تركنا السورة عند الشكِّ في جزئيتها للصلاة نشكَّ في تحقق الغرض، فنشكَّ في سقوط الأمر بها، فلا بدَّ

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٣٥

في هذه المسألة أيضاً من الحكم بالاشتغال، مع أنَّ الفرض جريان البراءة العقلية فيها.

وثانياً: الحلُّ بأنَّ الغرض من الأمر لو كان معلوماً مشخصاً لكان الأمر كما ذكر صاحب الكفاية، بل عند العلم بالغرض يحكم العقل

بتحصيله ولو لم يأمر به المولى أصلاً، كما إذا كان ولده مشرفاً على الغرق، ولم يعلم به المولى كى يأمر بإنقاذه، فيجب على العبد إنقاذه بمقتضى مسألة العبودية والمولوية، ولا يجوز له الإهمال في ذلك معذراً بأن المولى لم يأمره بإنقاذه ولده، فإن الأمر أمانة على حصول العلم بالعرض، فإذا كان الغرض معلوماً فلا بد من تحصيله، وإن لم يأمر به.

وأما إذا كان الغرض مجهولاً، كما إذا قال: «جئني بالماء» فجاء العبد بقدر مملوء بالماء وأعطاه إياه، ثم سقط القدح من يده وانصب الماء على صدره، ثم شك العبد في غرضه من الأمر، هل هو شربه لرفع عطشه حتى يحتاج إلى الإتيان بماء جديد، أو تبريده بصبه على جسده، فلم يحتج إليه، لحصول غرضه، فلا يحكم العقل حينئذٍ بالاشتغال ولزوم الإتيان بماء جديد، وما نحن فيه ومسألة الأقل والأكثر كلاهما من هذا القبيل، فإن الغرض فيهما مجهول لنا، إذ الشارع أمرنا فرضاً بشيء وبين له أجزاءً وشرائط، ثم شكنا في أن الغرض منه هل يحصل بدون قصد الأمر أم لا؟ أو في أنه هل يحصل بدون إتيان ما شك في جزئيه أو شرطيته للمأمور به أم لا؟ فلا يحكم العقل في هاتين المسألتين أيضاً بالاشتغال، لأننا أتينا بمتعلق الأمر بجميع أجزائه وشرائطه المبينة في كلام الشارع، ونحتمل حصول غرضه بهذا المقدار، واحتمال عدم حصوله لا يكفي في حكم العقل بالاشتغال.

وبالجملة: يستقل العقل بالحكم بالبراءة في المقام على جميع التقادير.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٣٦

البحث الثاني: فيما يقتضيه الاصول العملية الشرعية

اعلم أنه لا ريب في جريان البراءة الشرعية في المقام بناءً على المختار من إمكان أخذ قصد القرية في المتعلق إذا قلنا في البحث السابق بجريان البراءة العقلية، لأنه من مصاديق «ما لا يعلمون» فيشملة حديث الرفع.

وأما لو قلنا هناك بالاشتغال عقلاً، فهل تجرى البراءة الشرعية هنا أم لا؟

يمكن أن يقال: إن موضوع البراءة الشرعية «ما لا يعلمون» وحيث إن العقل يحكم بالاشتغال ولزوم الإتيان بقصد القرية عند الشك في اعتباره، يمكن أن يكون الشارع أحال أمره عند الشك إلى عقولنا، فإن بيان الشارع تارةً يكون من طريق الكتاب والسنة، واخرى من طريق حكم العقل، فإن العقل رسول إلهي باطنى، فإذا حكم في مورد بالاشتغال فلا يصدق عليه عنوان «ما لا يعلمون» فلا يشمله حديث الرفع.

ولكن يمكن الجواب عنه بأمرين:

أحدهما: أنه لا يجوز للشارع إحالة أمر قصد القرية إلى عقولنا، لعدم اتفاق الجميع على حكم العقل بالاشتغال عند الشك، فإن بعضهم وإن قالوا به في مسألة الأقل والأكثر الارتباطيين التي من مصاديقها الشك في اعتبار قصد القرية فرضاً، إلّا أن بعضهم الآخر قالوا بالبراءة فيها، ولا يمكن للشارع عدم بيان ما يعتبر في المأمور به اعتماداً على العقول، مع كونها مختلفة.

ثانيهما: فرضنا أن أصالة الاشتغال في مسألة الأقل والأكثر التي منها ما نحن فيه أمر عقلي بديهى لا يخالفه أحد، ولكن موضوع أصالة الاحتياط هو الشك في الحكم الواقعي، والشك فيه باقٍ بعد حكم العقل بالاشتغال أيضاً، لاستحالة رفع الحكم موضوع نفسه، فإنه مستلزم لارتفاع نفس الحكم أيضاً،

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٣٧

لامتناع بقائه مع ارتفاع موضوعه، فالشك في الحكم الواقعي موجود حتى بعد حكم العقل بالاحتياط الذي هو حكم ظاهري، فيعمه قوله صلى الله عليه وآله: «رفع ما لا يعلمون».

ولا يخفى عليك أنه لا بأس بجريان الاحتياط العقلي في مورد والبراءة الشرعية في نفس ذلك المورد، كما أن بعضهم قالوا بحكم العقل في الدوران بين الأقل والأكثر الارتباطيين بلزوم الاحتياط، ودلالة حديث الرفع على البراءة الشرعية.

وعندئذ فالمرجع هو الأصل الشرعي المستفاد من مثل حديث الرفع، فإنه محكم على الأصل العقلي المخالف. هذا كله بناءً على إمكان أخذ داعي الأمر في متعلقه، كما هو المختار.

كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المقام

وأما بناءً على ما ذهب إليه صاحب الكفاية من استحالته فقال بعدم جريان البراءة الشرعية أيضاً، فإليك نص كلامه: ثم إنه لا أظنك أن تتوهم وتقول: إن أدلة البراءة الشرعية مقتضية لعدم الاعتبار وإن كان قضية الاشتغال عقلاً هو الاعتبار، لوضوح أنه لا بد في عمومها من شيء قابل للرفع والوضع شرعاً، وليس هاهنا، فإن دخل قصد القرينة ونحوها في الغرض ليس بشرعي [٢٠٨]، بل واقعي، ودخل الجزء والشرط فيه وإن كان كذلك، إلا أنهما قابلان للوضع والرفع شرعاً، فبدليل الرفع - ولو اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٣٨ كان أصلاً - يكشف أنه ليس هناك أمر فعلي بما يعتبر فيه المشكوك يجب الخروج عن عهده عقلاً، بخلاف المقام، فإنه علم بثبوت الأمر الفعلي، كما عرفت [٢٠٩]، إنتهى.

نقد ما أفاده صاحب الكفاية رحمه الله

وفيه: أنا لا نسلم أن دخل قصد القرينة في الغرض دخل واقعي محض غير مرتبط بالشارع بما هو شارع أصلاً، كيف، واعترف المحقق الخراساني رحمه الله بأن الشارع بما هو شارع يتمكّن من بيانه في مقام بيان تمام ما له دخل في حصول غرضه، وإن لم يكن له دخل في متعلق أمره، واستنتج منه جواز التمسك بالإطلاق المقامي إذا سكت في هذا المقام عن نصب دلالة على دخل قصد الامتثال في حصول غرضه، فقصد القرينة ليس أمراً واقعياً محضاً كالتكويّنات التي لا ترتبط بالشارع بما هو شارع أصلاً، نعم، لا يتمكّن من أخذه في متعلق أمره فرضاً، ولكن له طريق آخر إلى بيانه، بأن يبين بنحو الإخبار تمام ما له دخل في حصول غرضه، حتى قصد القرينة الذي لا يتمكّن من أخذه في المتعلق، فبهذا الطريق وضعه ورفع به بيد الشارع، فلا إشكال في كونه من صغريات حديث الرفع عند الشك في دخله في الغرض.

وتلخص من جميع ما ذكرناه إلى هنا أننا نتمكّن من التمسك بالإطلاق اللفظي، لاستظهار توضيحية الأمر، ومن إجراء البراءة العقلية والشرعية، لنفي لزوم الإتيان بقصد القرينة في موارد الشك في اعتباره.

هذا تمام الكلام في التعبدى والتوصلى.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٣٩

في دوران الوجوب بين كل من النفسى والتعيينى والعينى وبين ما يقابلها

المبحث الخامس: في دوران الوجوب بين كل من النفسى والتعيينى والعينى وبين ما يقابلها

كلام صاحب الكفاية في المقام

قال المحقق الخراساني رحمه الله: قضية إطلاق الصيغة كون الوجوب نفسياً تعيينياً عيبياً، لكون كل واحد مما يقابلها يكون فيه تقيد الوجوب وتضييق دائرته [٢١٠]، فإذا كان في مقام البيان، ولم ينصب قرينة عليه، فالحكمة تقتضى كونه مطلقاً، وجب هناك شيء آخر أولاً، أتى بشيء آخر أولاً، أتى به آخر أولاً، كما هو واضح لا يخفى [٢١١]، إنتهى.

نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله هاهنا

وفيه: مناقشة واضحة، وهي أن الواجب ينقسم تارةً إلى نفسى وغيرى،

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٤٠

واخرى إلى تعيينى وتخيري، وثالثةً إلى عينى وكفائى، فالقسم الأول فى هذه التقسيمات، وهو النفسى، والتعيينى، والعينى، لو كان مطلقاً وبلا قيد أصلاً، لكان متحداً مع المقسم، ولا بدّ فى كلّ تقسيم من كون كلّ قسم مشتملاً على المقسم وشيء زائد كى لا يتّحدا.

كلام المحقق الاصفهاني فى الدفاع عما أفاده صاحب الكفاية

وأجاب عن هذا الإشكال تلميذه المحقق الشيخ محمد حسين الاصفهاني رحمه الله بأنّ كلّاً من النفسى والتعيينى والعينى أيضاً مشتمل على قيد به يمتاز عن المقسم، ولكنّه قيد عدمى [٢١٢]، وأما ما يشتمل عليه القسم المقابل لكُلّ منها فهو قيد وجودى، والقيد الوجودى يحتاج إلى البيان، وأما العدمى فيكفى فيه عدم نصب القرينى على الوجودى المقابل له، فإطلاق الصيغهُ يقتضى كون الوجوب نفسياً تعيينياً عتياً، كما قال المحقق الخراسانى رحمه الله [٢١٣].

نقد ما أفاده المحقق الاصفهاني رحمه الله فى المقام

وفيه أولاً: أنّه خلاف ظاهر كلام صاحب الكفاية رحمه الله، فإنّ ظاهره كون كلّ من النفسى والتعيينى والعينى خالياً عن أى قيد، وجودياً كان أم عدمياً.

وثانياً: أنّه إن أراد بالقيد العدمى، العدم بنحو السلب التحصيلى الذى يصدق مع انتفاء الموضوع، فهو بين البطلان، لأنّ قوله: «النفسية ليست إلّا عدم كون الوجوب للغير» يكون على هذا بمعنى أنّه ليس وجوب حتّى يكون

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٤١

للغير، وهو كما ترى، فإنّ أصل الوجوب محرز معلوم للمكلف فرضاً، ولكنّه شكّ فى نفسيته وغيريته، وإن أراد منه الموجبة المعدولة التى لا تصدق إلّا بوجود الموضوع، لأنّ «ثبوت شىء لشىء فرع ثبوت المثبت له» فإنّا لا نسلّم ثبوت القيد العدمى بصرف عدم ذكر القيد الوجودى، فإنّه أيضاً يحتاج إلى البيان كالوجودى، فإن بين الشارع القيد الوجودى، ثبتت الغيرية، أو العدمى، ثبتت النفسية، وأما إذا لم يبينهما لا يثبت إلّا المقسم، فأين ثبوت كون الوجوب نفسياً بمجرد عدم بيان قيد الوجوب الغيرى؟!

وبعبارة اخرى: التمسك بالإطلاق يتوقف على مقدّمات الحكمة، وهى على المشهور كون المولى فى مقام البيان أولاً، وعدم وجود القدر المتيقن فى مقام التخاطب ثانياً، وعدم القرينى على التقيد، سواء كان القيد وجودياً أو عدمياً، ثالثاً، وإذا تمّت هذه المقدّمات فى المقام لا يثبت إلّا مطلق الوجوب الذى هو المقسم، ألا ترى أنّا لو فرضنا أنّ الكفر أمر عدمى فى مقابل الإيمان الذى هو أمر وجودى، وقال المولى: «اعتق رقبة» وتمّت مقدّمات الحكمة لما كان لنا استظهار وجوب عتق رقبة كافرة بدعوى أنّ القيد العدمى لا يحتاج إلى البيان، بل لا بدّ من استنتاج وجوب عتق مطلق الرقبة؟

والحاصل: أنّ المناقشة المتقدّمة واردة على كلام صاحب الكفاية، ولا يمكن دفعها بما ذكره المحقق الاصفهاني رحمه الله.

طريق آخر لإثبات نفسية الواجب

نعم، فى خصوص دوران أمر الواجب بين النفسية والغيرية يمكن إثبات الاولى بطريق آخر غير ما ذهب إليه المحقق الخراسانى رحمه الله.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٤٢

توضيحه: أنا إذا شككنا في أن وجوب الوضوء مثلاً هل هو نفسى أو لأجل الصلاة كان لنا واجبان:

أحدهما: الوضوء، والثانى: الصلاة، وعلى تقدير كون وجوب الأول غيرياً كان كل منهما مرتباً بالآخر، فإن الوضوء كان شرطاً [٢١٤] للصلاة، والصلاة مشروطة به.

إذا قال الشارع مثلاً فى دليل: «صلوا» وفى دليل آخر «يجب عليكم الوضوء» وشككنا فى كون وجوب الوضوء نفسياً أو غيرياً، تملك بإطلاق مادّة قوله: «صلوا» أعنى الصلاة، ونستنتج عدم كونها مشروطة بالوضوء، فيحكم العقل حينئذٍ بعدم كون الوضوء شرطاً لها، فلا يكون وجوبه غيرياً، فكان نفسياً.

وهذه الامور الثلاثة وإن كانت لوازم عقلية للإطلاق الذى هو من الاصول اللفظية، إلا أنها حجة، إذ الذى ليس بحجة إنما هو اللوازم العقلية والعادية المترتبة على الاصول العملية، وأما الاصول اللفظية التى هى من الأمارات فمثبتاتها أيضاً حجة.

وكم من فرق بين ما اخترناه وبين ما ذهب إليه صاحب الكفاية لإثبات النفسية، فإنه تملك بإطلاق هيئته دليل نفس ذلك الواجب المراد بين النفسية والغيرية، ونحن تملكنا بإطلاق مادّة دليل الواجب النفسى الذى يحتمل كونه مشروطاً بذلك الواجب المراد.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٤٣

لا- يقال: ما ذكرته جارٍ فى دوران الأمر بين التعينى والتخييرى أيضاً، لأن لنا فيه واجبين أيضاً، وربما دل على وجوب كل منهما غير ما دل على وجوب الآخر، وهذا الأمر- أعنى تعدد الدليل- أوجب أن نشك فى أن وجوبهما تعينى يجب الإتيان بكليهما، أو تخييرى يوجب الإتيان بأحدهما سقوط الآخر، فالقاعدة تقتضى أن يجرى هاهنا أيضاً لإثبات التعيينية نظير الاستدلال الجارى فى تلك المسألة لإثبات النفسية، إذ لا- فرق بين المسألتين فى تعدد الواجب، وفى كون ما دل على وجوب كل منهما غير ما دل على وجوب الآخر، فلا بد من أن نعامل مع الدليلين هاهنا كما عاملنا مع الدليلين هناك، ونستنتج هنا كون الوجوب تعينياً، كما استظهرنا هناك كونه نفسياً.

فإنه يقال: ملاك الاستدلال فى تلك المسألة لم يكن مجرد تعدد الدليل، كى يدعى جريانه هنا أيضاً، بل كان الملاك جريان الإطلاق فى مادّة دليل أحد الواجبين لإثبات نفسيه الوجوب المستفاد من الدليل الآخر، وهذا لا يكاد يجرى فى الشك فى التعيينية والتخييرية، لأن الإطلاق لو جرى فيه لجرى فى كلا الدليلين أولاً، لعدم الفرق بينهما [٢١٥]، والإطلاق المفروض جريانه فيهما مربوط بهيتهما [٢١٦] ثانياً، فبين المسألتين بون بعيد.

والحاصل: أن ما ذكرناه كان مختصراً بالشك بين النفسى والغيرى، ولا- يجرى فى الدوران بين التعينى والتخييرى، ولا بين العينى والكفائى، سواء كان الدليل واحداً أم متعدداً.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٤٤

الاستدلال بالتبادر فى المقام وتقدمه

وذهب بعضهم إلى أن المتبادر من صيغة الأمر عند الإطلاق إنما هو الوجوب النفسى التعينى العينى.

وفيه: أنه لا يمكن الالتزام بكونها مجازاً إذا استعملت فى الوجوب الغيرى، أو التخييرى، أو الكفائى، فانظر إلى وجدانك هل تجيز أن تكون كلمات «فاغسلوا» و «امسحوا» و «اطهروا» و «تيمموا»- فى قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه» [٢١٧]- مجازاً؟!

وهكذا الأمر بالنسبة إلى الأوامر المستعملة فى الواجب التخييرى والكفائى. [٢١٨]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة ؛ ج ٢ ؛ ص ١٤٤

الاستدلال بالانصراف في ما نحن فيه ونقده

وذهب بعضهم إلى أن مدلول الصيغة وإن كان أعم من الوجوب النفسى والتعيينى والعينى، إلّا أنّها منصرفة عند الإطلاق إلى خصوص هذه الثلاثة، لكثرة استعمالها فيها.

ويرد عليه أن استعمال الصيغة فى الوجوب النفسى ليس بأكثر من استعمالها فى الوجوب الغيرى، بل الأمر بالعكس، ألا ترى أن المولى إذا قال لعبده:

«اركب السيارة واذهب إلى السوق واشتر اللحم» كان غير الأخير من الأوامر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٤٥

غيرياً، وقد عرفت أن جميع الأوامر فى الآيه المتقدمه آنفاً أيضاً كانت غيرية، فأين كثرة استعمال الصيغة فى الوجوب النفسى الموجبه لانصرافها إليه عند الإطلاق؟!

الاستدلال بحكم العقل فى المقام ونقده

نعم، بناءً على تمامية ما استدلل به سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره لإثبات ظهور الصيغة فى أصل الوجوب، من حكم العقل بتمامية الحجية على العبد عند صدور البعث من المولى، فلا بد له من الامتثال، ولا يجوز له المخالفة معتدراً بقوله: إننى احتملت كونه واجباً غيرياً، ولما يدخل وقت وجوب ذى المقدمه حتى يترشح منه الوجوب الغيرى، أو احتملت كونه واجباً تخييرياً وأنا أتيت بعدله الآخر، أو واجباً كفاً وغيرى فعله، كما لا يجوز له المخالفة معتدراً باحتمال كونه للندب.

فهذا الدليل كما يدل على أصل الوجوب بناءً على تماميته، يدل أيضاً على كون الوجوب نفسياً تعينياً عيئياً، ولكن الكلام فى تماميته، كما تقدم فى مبحث ظهور الصيغة للوجوب.

وتلخص من جميع ما ذكرناه أن الواجب إذا دار أمره بين النفسية والغيرية فالقاعدة تقتضى كونه نفسياً، وأما إذا دار أمره بين التعيينية والتخيرية أو بين العيئية والكفاية فلا دليل لاستظهار أحد الطرفين.

هذا تمام الكلام فى هذه المسألة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٤٧

فى الأمر الواقع عقيب الحظر

المبحث السادس: فى الأمر الواقع عقيب الحظر

اختلف القائلون بظهور صيغة الأمر فى الوجوب وضعاً أو إطلاقاً فيما إذا وقعت عقيب الحظر، أو فى مقام توهمه [٢١٩] على أقوال:

نسب إلى المشهور ظهورها فى الإباحة، وإلى بعض العامة ظهورها فى الوجوب، وإلى بعض تبعيتها لما قبل النهى إن علق الأمر بزوال علة النهى [٢٢٠]، إلى غير ذلك.

ولابد لنا قبل بيان الحق فى المسألة من توضيح لكلام المشهور القائلين بظهورها فى الإباحة، وهو أن غرضهم ليس كون الصيغة حقيقة فى غير معناها الحقيقى الأولى إذا وقعت عقيب الحظر، أو فى مقام توهمه، بل بعد تسليم كونها

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٤٨

حقيقة فى الوجوب ومجازاً فى غيره، من غير فرق بين المقامات، قالوا بأن الوقوع عقيب الحظر أو فى مقام توهمه قرينه عامية صارفة

عن الحقيقة معينة لأحد المجازات، وهو الإباحة.

فلهم دعويان: أ- عدم ظهور الصيغة في معناها الحقيقي إذا وقعت عقيب الحظر أو في مقام توهمه، ب- ظهورها في الإباحة التي هي أحد المجازات.

مقتضى التحقيق في المقام

ولا مدرك لهذه الأقوال، إلّا موارد الاستعمال، ولقد أجاد صاحب الكفاية رحمه الله حيث قال: لا مجال للتشبه بموارد الاستعمال، فإنه قلّ مورد منها يكون خالياً عن قرينه على الوجوب أو الإباحة أو التبعية، ومع فرض التجريد عنها لم يظهر بعد كون عقيب الحظر [٢٢١] موجباً لظهورها في غير ما تكون ظاهرة فيه، غاية الأمر يكون موجباً لإجمالها غير ظاهرة في واحد منها، إلّا بقرينه أخرى، كما أشرنا [٢٢٢]، إنتهى كلامه.

وهو حقّ، فنحن نوافق المشهور في دعواهم الاولى، لا الثانية.

لأنّ الكلام إذا كان مقترناً بما يصلح للقريته وشككنا في أنّ المتكلم أراد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٤٩

المجاز اعتماداً عليه أم لا، صار مجعلاً، فإذا قال: «رأيت أسداً وذئباً يرمى»، وشككنا في أنّ المراد من الأسد هل هو معناه الحقيقي أو المجازي، لأجل الشكّ في أنّه جعل لفظ «يرمي» قيماً للكلمة الأخيرة فقط، أو لكلا الكلمتين، صارت كلمة «أسد» مجعلاً غير ظاهرة، لا في معناها الحقيقي، ولا في معناها المجازي، وذلك لأنّ الشكّ في اعتماد المتكلم على ما يصلح للقريته يوجب إجمال الكلام، فلا يكون ظاهراً في المعنى الحقيقي، لاحتمال الاعتماد عليه، ولا في المعنى المجازي، لاحتمال عدم الاعتماد عليه.

هذا بناءً على ما هو الحقّ من أنّ أصالة الحقيقة شعبة من أصالة الظهور، فعلى هذا بناء العقلاء على أصالة الحقيقة إنّما هو لأجل الظهور في المعنى الحقيقي، فيرتفع بنائهم بارتفاع الظهور، وأمّا بناءً على كون أصالة الحقيقة أصلاً عقلاً تبعدياً وإن لم يكن ظهور في البين، فلا بدّ من حمل الأسد في المثال المتقدّم والأمر في ما نحن فيه، على المعنى الحقيقي الأولى، ولكن كون أصالة الحقيقة أصلاً تبعدياً مستقلاً مردود عندنا.

وبالجملة: لا- فرق بين المقام وبين قول القائل: «رأيت أسداً وذئباً يرمى» في تحقّق الإجمال في كليهما، لأجل الاقتران بما يصلح للقريته، وإن كانت القرينه في المثال مقالته وخاصّة، وفي المقام مقامية [٢٢٣] وعامة.

والحاصل: أنّ الأمر الواقع عقيب الحظر أو في مقام توهمه يكون مجعلاً ما لم يقترن بقرينه أخرى.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٥١

في المرّة والتكرار

المبحث السابع: في المرّة والتكرار

إشارة

ولابدّ قبل بيان الحقّ في المسألة من البحث في جهتين:

الجهة الاولى: أنّ النزاع هل يجرى في هيئة الأمر، أو في مادّته، أو في الصيغة المركبة منهما؟

الحقّ أنّه لا- يجرى في المادّة، لأنّها مشتركة بين جميع المشتقات، فلو كان النزاع فيها لجرى في الماضي والمضارع وسائر المشتقات أيضاً، مع أنّهم لم يبحثوا عن المرّة والتكرار في غير الأمر.

البحث حول كلام صاحب الفصول رحمه الله في المقام

ثم إن صاحب الفصول رحمه الله استدلل على خروج المادة عن حريم النزاع بما حكاه السكاكي من الاتفاق على أن المصدر المجرد عن اللام والتنوين لا يدل إلا على الماهية [٢٢٤].

وأجاب عنه المحقق الخراساني رحمه الله بأن هذا الاتفاق لا يوجب كون النزاع هاهنا في الهيئة، فإن كون المصدر كذلك لا يوجب الاتفاق على أن مادة الصيغة لا تدل إلا على الماهية، ضرورة أن المصدر ليس مادة لسائر المشتقات، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٥٢

بل هو صيغة مثلها [٢٢٥]، كيف وقد عرفت في باب المشتق مباينة المصدر وسائر المشتقات بحسب المعنى [٢٢٦]، وكيف بمعناه يكون مادة لها؟ فعليه يمكن دعوى اعتبار المرة أو التكرار في مادتها كما لا يخفى.

إن قلت: فما معنى ما اشتهر من كون المصدر أصلاً في الكلام؟

قلت: مع أنه محل الخلاف، معناه أن الذي وضع أولاً بالوضع الشخصي، ثم بملاحظته وضع نوعياً أو شخصياً [٢٢٧] سائر الصيغ التي تناسبه مما جمعه مادة لفظ متصورة [٢٢٨] في كل منها ومنه بصورة ومعنى كذلك هو المصدر أو الفعل [٢٢٩]، إنتهى.

وحاصل ما أفاده رحمه الله: أن المراد بالأصل هو التقدم في الوضع.

وهذا الكلام صحيح في نفسه، ولكنه لا يمكن أن يكون جواباً عن كلام

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٥٣

صاحب الفصول رحمه الله.

توضيح ذلك: أن مادة المصدر إنما هي مادة لسائر المشتقات، لأن عروض الهيئة المصدرية لا ينقص عن المادة شيئاً، بل هي إما جيء بها لأجل التمكن من التنطق بالمادة كما قال سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام رحمه الله من دون أن يزداد بسببها شيء في معنى المادة، أو تفيد معنى زائداً على معناها كما هو المختار عندنا، وعلى كلا التقديرين مادة المصدر إنما هي مادة سائر المشتقات، فإذا كان المصدر لا يدل إلا على الماهية كما ادعى السكاكي الاتفاق عليه فلا محالة لا يدل على المرة ولا على التكرار، لا بهيئته ولا بمادته، فكان سائر المشتقات التي منها صيغة الأمر أيضاً غير دالة عليهما بمادتهما، لاشتراكهما فيها، فالإتفاق على أن المصدر المجرد من اللام والتنوين لا يدل إلا على الماهية، مستلزم للاتفاق على خروج المادة عن محل النزاع في المقام.

فالأمر دائر بين أن يكون النزاع في خصوص مفاد الهيئة أو في الصيغة التي هي مجموع الهيئة والمادة.

والثاني واضح البطلان، لعدم كون المجموع موضوعاً، فإن الواضع وضع تارة مادة المشتقات واخرى هيئتها، وأما المجموع منهما فلا وضع له أصلاً [٢٣٠]، فلا يكون لصيغة الأمر التي هي المجموع منهما وضع حتى يبحث في أن ما وضع له هل هو مشتمل على المرة أو التكرار أو غير مشتمل عليهما أصلاً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٥٤

التحقيق في المسألة

فبعدها عرفت من ذينك الوجهين [٢٣١] الدالين على عدم كون النزاع في المادة، ومن هذا الوجه المستلزم لعدم كونه في المجموع، فماذا نقول؟ هل يمكن جعل النزاع في خصوص الهيئة أم لا؟

كلام الإمام الخميني رحمه الله في المقام

ناقش فيه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره بقوله:

وكون دلالة الهيئة محلّ النزاع بعيد جداً، لأنها وضعت لنفس البعث والإغراء، والشىء الواحد من جهة واحدة لا يعقل أن يتعلّق به البعث متعدداً [٢٣٢] على نحو التأسيس، ولا يكون مراداً أو مشتاقاً إليه مرّتين، لأنّ تعيين الحَبّ والإرادة والشوق من جانب المتعلّق، فهي تابعة له في الكثرة والوحدة، فالشىء الواحد لا تتعلّق به إرادتان ولا شوقان ولا محبتان في عرض واحد.

فلا بدّ على فرض كون الهيئة محلّماً للنزاع إمّا من القول بأنّ القائل بالتكرار سلك طريقاً غير معقول، أو قال به على نحو التأكيد لا التأسيس، وكلاهما باطلان جزماً، فليس مفاد الهيئة محلّ النزاع.

فإن قلت: هذا بناءً على كون مفاد قولنا: «اضرب» مثلاً هو البعث نحو ماهيّة الضرب، وأمّا على القول بكون مفاده البعث نحو إيجادها فيصحّ النزاع،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٥٥

بأن يقال: إذا قال المولى: «اضرب» فهل مفاده البعث نحو إيجاد الضرب مرّة أو مرّتين، أو لا يفيد أحدهما أصلاً؟ فإنّ نفس ماهيّة المادّة - وهي الضرب - في المثال وإن كانت لا تقبل التعدّد [٢٣٣] إلّا أنّ إيجادها يقبله، فيتعدّد البعث أيضاً.

قلت: أوّلاً: ليس في قولنا: «اضرب» مثلاً من الإيجاد عين ولا أثر، فإنّه مركّب من الهيئة والمادّة، والاولى: لا - تدلّ إلّا على البعث والتحرّيك الاعتباري، والثانية: لا تدلّ إلّا على نفس ماهيّة المادّة كما عرفت آنفاً عند التكلّم حول دليل صاحب الفصول، والماهية غير الإيجاد والوجود، كما بين في الفلسفة، فحيث إنّ الهيئة والمادّة لا تدلّان على الإيجاد فلا يصحّ القول بكون مفاد قولنا: «اضرب» طلب إيجاد الضرب.

لا يقال: فكيف لا يتحقّق الامتثال إلّا بالإيجاد؟

فإنّه يقال: مقام الامتثال غير مقام تعلق التكليف، فإنّ التكليف يتعلّق بماهية المادّة، والامتثال لا يتحقّق إلّا بإيجادها.

وثانياً [٢٣٤]: الإيجاد الذي هو جزء مدلول الهيئة فرضاً معنى حرفي غير مستقلّ ذهنياً ولا خارجاً ولا دلالةً، فهو ملحوظ آله، فإن قيد بالمرّة أو التكرار فلا بدّ من لحاظه مستقلاً، والجمع بين لحاظين مختلفين في استعمال واحد ممتنع.

لا يقال: فكيف ذهبتم إلى رجوع القيود إلى الهيئة في مثل قولنا: «ضربت زيداً يوم الجمعة»؟

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٥٦

فإنّه يقال: نعم، «يوم الجمعة» في المثال قيد للهيئة، وهي صدور الضرب من المتكلم في الزمن الماضي، لكنّها ملحوظة ابتداءً بلحاظ آلي، ثمّ إذا وصل المتكلم إلى كلمة «يوم الجمعة» لاحظها بلحاظ آخر استقلالي وقيداً ب «يوم الجمعة»، فاللحاظان مختلفان من حيث الزمان، بخلاف قولنا: «اضرب»، فإنّ الهيئة فيه لو كانت مقيدة بقيد مستفاد من نفسه لكانت ملحوظة في زمن واحد بلحاظين: أحدهما آلي والآخر استقلالي، لعدم انفصال القيد هنا كما في المثال المتقدّم.

نعم، لو كان المرّة والتكرار مذكورين في الكلام منفصلين، كأن يقال:

«اضرب مرّة» أو «اضرب مكرراً» لرجع القيد إلى الهيئة بلا إشكال، لتعدّد زمن اللحاظين، كما في قولنا: «ضربت زيداً يوم الجمعة».

إن قلت: إنّ ذلك إنّما يرد لو كانت الهيئة موضوعاً للبعث نحو الإيجاد المتقيد بالمرّة أو التكرار حتّى يستلزم تقييد المعنى الحرفي وقت لحاظه آلياً، وأمّا إذا قلنا بأنّها موضوعاً للبعث نحو الإيجاد أو الإيجادات بالمعنى الحرفي فلا إشكال فيه، لعدم تقييد المعنى الحرفي، وإن شئت قلت: كما يجوز استعمال اللفظ في أكثر من معنى يجوز وضعه لكثرات واستعماله فيها.

قلت: ما ذكرت أمر ممكن، ولكنّه خلاف الوجدان والارتكاز في الأوضاع، لشهادة الوجدان بأنّه ليس لنا لفظ وضع للأفراد والكثرات من حقيقة واحدة، فلا - محيص في معقولية النزاع إمّا عن القول بإرجاع القيود المتنازع فيها في المقام إلى نفس المادّة، بأن يقال: إنّ

لمادّة الأمر [٢٣٥] وضعاً على حدة غير وضع المادّة في سائر الصيغ، فإذن نشك في أنّ ما وضعت له هل هو الماهية المقيدة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٥٧

بقيد الوحدة، أو بقيد التكرار، أو نفس الماهية بدون أى قيد، أو القول بأن لصيغة الأمر [٢٣٦]، أى للمجموع من هيئتها وما دنتها وضعاً مستقلاً، والقيد يرجع إلى ما وضع هذا المجموع، لكن بلحاظ جزئه المادى لا الصورى [٢٣٧].

هذا حاصل كلام الإمام قدس سره فى المقام بتوضيح منّا.

واستدلّاه على عدم معقولية كون النزاع فى الهيئة وإن كان جيداً، لكنّ النتيجة التى ربّتها عليه بقوله: فلا محيص فى معقولية النزاع إمّا عن القول بإرجاع القيود إلى المادّة أو إلى مجموع الصيغة، موهونه جدّاً، سيّما الشقّ الأوّل منها، للاتّفاق على أنّ معنى المادّة فى جميع المشتقات واحد، فكيف نقول: إنّ لمادّة الأمر وضعاً على حدة غير وضع مادّة سائر المشتقات والصيغ؟! فعملّ الالتزام بشقّها الثانى أهون، والله العالم بحقائق الامور.

الجهة الثانية: أنّ المراد بالمرّة والتكرار هل هو الدفعة والدفعات أو الفرد والأفراد؟

يؤيد الأوّل ظهور نفس لفظى المرّة والتكرار فيه، والثانى أنّ هذا البحث كان ناشئاً عن أنّ الاصوليين رأوا كفاية الإتيان بفرد واحد طول العمر فى بعض الواجبات، كحجّة الإسلام، ولزوم الإتيان بأفراد متعدّدة فى بعضها الآخر، كالصلاة والصوم، فشكّوا فيما إذا لم يرد من قبل الشارع دليل على أحدهما، فاختلفوا فى أنّ الصيغة المجرّدة عن القرينة تقتضى المرّة أو التكرار أو لا تقتضى واحداً منهما.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٥٨

نظريّة صاحب الكفاية فى المقام

قال المحقّق الخراسانى رحمه الله: والتحقيق أن يقعا بكلا المعنيين محلّ النزاع، وإن كان لفظهما ظاهراً فى المعنى الأوّل [٢٣٨].

ما اختاره صاحب الفصول فى المسألة

وذهب صاحب الفصول إلى أنّ النزاع لا يكون إلّا فى المعنى الأوّل، لأنّه لو اريد بالمرّة والتكرار الفرد والأفراد لكان الأنسب بل اللازم أن يجعل هذا البحث تنميّة للبحث الآتى من أنّ الأمر هل يتعلّق بالطبيعة أو بالفرد، فيقال عند ذلك: وعلى تقدير تعلّقه بالفرد هل يقتضى التعلّق بالفرد الواحد أو المتعدّد أو لا يقتضى شيئاً منهما، ولم يحتج إلى أفراد كلّ منهما بالبحث كما فعلوه، وأمّا لو اريد بهما الدفعة والدفعات فلا علقه بين المسألتين، فإنّ للقائل بأنّ الأمر يتعلّق بالطبيعة أن يقول بأنّه للمرّة أو التكرار، بمعنى أنّه يقتضى وجوب إيجادها مرّة واحدة أو مراراً بالمعنى الذى سبق، وأن لا يقول بذلك، وكذا القائل بأنّه يتعلّق بالفرد دون الطبيعة، إذ ليس المراد به الفرد الواحد، بل مطلق الفرد [٢٣٩]، إنتهى.

الكلام حول نظريّة صاحب الفصول فى المقام

وردّه المحقّق الخراسانى رحمه الله بأنّه لا علقه بين المسألتين لو اريد بهما الفرد والأفراد أيضاً، فإنّ الطلب [٢٤٠] على القول بالطبيعة إنّما يتعلّق بها باعتبار

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٥٩

وجودها فى الخارج، ضرورة أنّ «الطبيعة من حيث هى ليست إلّاهى» لا مطلوبة ولا غير مطلوبة، ولهذا الاعتبار كانت مردّدة بين المرّة والتكرار بكلا المعنيين، فيصحّ النزاع فى دلالة الصيغة على المرّة والتكرار بالمعنيين وعدمها، أمّا بالمعنى الأوّل فواضح، وأمّا بالمعنى الثانى فلو ضوح أنّ المراد من الفرد أو الأفراد وجود واحد أو وجودات، وإنّما عبر بالفرد، لأنّ وجود الطبيعة فى الخارج هو الفرد، غاية الأمر خصوصيته وتشخّصه على القول بتعلّق الأمر بالطبائع يلازم المطلوب وخارج عنه، بخلاف القول بتعلّقه بالأفراد، فإنّه ممّا

يقوم به [٢٤١].

إنتهى كلامه.

وحاصله: أن القائل بالطبيعة في تلك المسألة قائل بتعلق الأمر والطلب بوجودها، والمراد بالفرد والأفراد في المقام أيضاً هو الوجود الواحد والوجودات المتعددة، والقائل بالطبيعة هناك لو قال بالمرّة مثلاً هاهنا لكان معناه أن الفرد الواحد بما هو وجود الطبيعة مطلوب المولى، مع قطع النظر عن خصوصياته وتشخصاته الفرديّة، وأمّا القائل بتعلق الأمر بالأفراد في تلك المسألة لو قال بالمرّة هاهنا لكان معناه أن الفرد الواحد مع ملاحظة جميع خصوصياته الفرديّة مطلوبه، وقس عليه القول بالترار.

أقول: ما ذهب إليه من أن الطلب على القول بالطبيعة إنما يتعلّق بوجودها وإن كان صحيحاً، إلّا أن ما استدللّ به عليه - من قول الفلاسفة: «الماهيّة من حيث هي ليست إلهي» بتقريب دلالته على أن الماهيّة لا تكون مطلوبة ولا غير مطلوبة - باطل، لأنّ مرادهم أن الماهيّة من حيث هي ليست إلهي

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٦٠

بالحمل الأولى [٢٤٢]، لا بالحمل الشائع، والمقام من قبيل الثاني، لأننا لا ندعى أن المطلوبيّة جزء ماهيّة الصلاة مثلاً، بل نقول بأنّ الصلاة مصداق من مصاديق مطلوب المولى ومُتحدّه معه خارجاً.

وبالجملة: تعلق الطلب بالطبيعة يكون مثل عروض البياض للجسم، فكما نقول: الجسم أبيض، بلحاظ عروض البياض له، نقول أيضاً: الصلاة مطلوبة، بلحاظ تعلق الطلب بها، ولا ندعى أن الطلب دخيل في ماهيتها، كما لا يدعى أحد أن البياض دخيل في ماهيّة الجسم، فلا يصحّ التمسك بقول الفلاسفة:

«الماهيّة من حيث هي ليست إلهي» لإثبات عدم إمكان تعلق الطلب بالطبيعة، لأنّ الفلاسفة أرادوا أن الماهيّة في مقام ذاتها ليست إلهي، ويسلب عنه في هذا المقام جميع ما لا دخل له في قوامها، وهذا لا ينافي أنّصافها بأوصاف خارجة عن حقيقة ذاتها محمولة عليها بالحمل الشائع الصناعي الذي ملاكه الأتحاد في الوجود.

على أنه لا فرق بين تعلق الطلب بالماهيّة وتعلق الوجود بها بالنسبة إلى القاعدة الفلسفيّة المذكورة، لأنّ الماهيّة من حيث هي كما لا تكون مطلوبة ولا غير مطلوبة، كذلك لا تكون موجودة ولا غير موجودة، كما اعترف به المحقّق الخراساني رحمه الله في مواضع اخرى من كلامه، فقول الفلاسفة: «الماهيّة من حيث هي ليست إلهي» لو سدّ طريق إضافة الطلب إلى الماهيّة لسدّ طريق إضافة الوجود إليها أيضاً، ولم ينحلّ إشكال تعلق الطلب بالماهيّة بجعل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٦١

الوجود واسطةً بينهما، كما فعل صاحب الكفاية رحمه الله.

فعلى هذا ماذا يدلّ على أن متعلّق الطلب أو البعث والتحرّيك هو الوجود؟

نسب إلى صاحب الفصول رحمه الله أنه جزء مدلول الهيئة، فمفادها هو البعث والتحرّيك الاعتباري إلى الوجود.

وفيه: أنه لا دليل عليه في معجم من معجم اللغة، إذ لا يستفاد منها أزيد من البعث والتحرّيك الاعتباري.

والحقّ أن كون متعلّق الأمر هو الوجود يستفاد من طريق الدلالة الالتزامية العقلية والعرفية، لا من طريق الدلالة الوضعيّة اللفظيّة.

توضيح ذلك: أنك إذا أدخلت ابنك في الدار قهراً بالبعث الحقيقي، ثم قلت:

«بعثت ابني إلى الدار» لم يكن في ألفاظ هذه الجملة من الوجود عين ولا أثر، ولكنّ العقل يفهم أن الذي تحقّق إنّما هو كون ابنك في الدار ووجوده فيها.

والأمر كذلك أيضاً بالنسبة إلى البعث والتحرّيك الاعتباري، فإنّه وإن كان أمراً اعتبارياً، إلّا أنّه لا بدّ للاعتباريات أيضاً من أساس تتعلّق به، ألا ترى أنّه لا يعتبر الملكيّة بدون المالك والمملوك، ولا الزوجيّة بدون الزوجين، فإذا قال المولى مثلاً: «ضرب زيداً» فلا الهيئة

تدلّ على وجود الضرب بالدلالة اللفظية ولا-المادة، بل يفهم عقلاً، فإنّ العقل إذا لاحظته يحكم بأنّ المولى بعث عبده إلى إيجاد الضرب، بل العرف أيضاً يحكم بذلك.

والحاصل: أنّ ما ذهب إليه المحقّق الخراساني من أنّ القائمين بتعلّق الأوامر بالطبائع أرادوا وجود الطبائع لا نفسها حقّ، لكن لا لما ذكره من القاعدة الفلسفية المتقدّمة، ولا لما نسب إلى صاحب الفصول من الدلالة الوضعيّة اللفظية، بل لأجل الدلالة الالتزاميّة العقليّة والعرفيّة كما تقدّم.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٦٢

التحقيق حول دلالة الأمر على المرة أو التكرار

وبذلك يظهر أنّه لا مجال للقول بدلالة صيغة «افعل» على المرة أو التكرار، لأنّ كلام الاصوليين ظاهر في أنّ النزاع في الدلالة اللفظية حيث عنوانوا البحث بأنّ «صيغة الأمر هل تدلّ على المرة أو التكرار أم لا» فمحلّ النزاع بينهم إنّما هو الدلالة اللفظية الوضعيّة، مع أنّ المرة والتكرار بمعنى الوجود الواحد والوجودات المتعدّدة، وقد عرفت أنّ الصيغة لا- تدلّ على أصل الوجود، لا بماذتها ولا بهيئتها، فضلاً عن دلالتها على وصفه، أعني قيد الوحدة والتعدّد.

إن قلت: نعم، ولكن يمكن التمسك بحكم العقل لإثبات المرة أو التكرار- كما تمسكنا به لإثبات أصل الوجود- وإن كان خارجاً عن مورد نزاع الاصوليين، لما عرفت من أنّهم يتنازعون في الدلالة الوضعيّة اللفظية لا في الدلالة الالتزاميّة العقليّة.

قلت: لا مجال لهذا، فإنّ العقل وإن كان يحكم بكون متعلّق الأمر وجود الطبيعة لا نفسها بالتقريب المتقدّم، إلّا أنّه لا وجه لأن يحكم بأنّ هذا الوجود وجود واحد أو وجودات متعدّدة كما لا يخفى.

هذا بناءً على ما ذهبنا إليه من ثبوت الوجود بالدلالة الالتزاميّة العقليّة والعرفيّة.

وأما بناءً على ما نسب إلى صاحب الفصول من كونه جزء مدلول الهيئة فيمكن أن يقال: إنّ الوجود الذي هو مدلولها هل هو وجود واحد، أو وجودات متعدّدة، أو لا تدلّ على أحدهما، بل على أصل الوجود فقط.

ولكن كونه جزء مدلول الهيئة ممنوع كما عرفت، هذا أوّلاً.

وثانياً: سلّمنا دلالتها على نفس الوجود، ولكن لا يمكن تسليم دلالتها على

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٦٣

قيد الوحدة أو التكرار، فإنّها تستلزم تقييد معنى الهيئة، وهو معنى حرفي ملحوظ بلحاظ آلي، وتقييده يستدعي أن يتعلّق به اللحاظ الاستقلالي، ولا يمكن الجمع بينهما في شيء واحد من جهة واحدة كما عرفت في كلام سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره. والحاصل: أنّه لا مجال للقول بالمرّة أو التكرار في المقام.

هل الإتيان بأفراد دفعيّة امثال واحد أو متعدّد؟

وعلى ما اخترناه من أنّ الصيغة تدلّ على البعث نحو الماهيّة من دون أن تدلّ على المرة أو التكرار فلا- إشكال في تحقّق الامتثال بإيجاد فرد منها، لأنّ الفرد تمام الماهيّة لا بعضها، ولا إشكال أيضاً في تحقّق أصل الامتثال بإيجاد أفراد متعدّدة دفعيّة. وإنّما الإشكال في أنّها هل تكون امثالاً واحداً، فلا يستحقّ إلامثوبة واحدة، أو امثالات عديدة، فيستحقّ مثوبات بعددها، أو هو تابع لقصد الممثل؟ فيه احتمالات، بل أقوال ثلاثة:

فذهب سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره إلى الأوّل [٢٤٣]، وسيّدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله إلى الثاني [٢٤٤]، ونسب إلى المحقّق الخراساني رحمه الله أنّه اختار الثالث في مجلس درسه وقال: إنّ هذا تابع لغرض المكلف، فإن أراد بإيجاد هذه الأفراد

المتعددة العرضية امتثالاً واحداً يحسب له كذلك، وإن قصد به امتثالات متعددة يحسب له كذلك أيضاً.

لكن ظاهر الكفاية أنه امتثال واحد مطلقاً [٢٤٥]، كما ذهب إليه الإمام رحمه الله.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٦٤

كلام الاستاذ البروجردى رحمه الله فى المقام

واستدل سيدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله على تعدد الامتثال بأن الطبيعة متكررة بتكثر الأفراد، فكل فرد محقق للطبيعة، ولما كان المطلوب هو الطبيعة بلا تقييد بالمرّة أو التكرار، فحينئذ إذا أتى المكلف بأفراد متعددة فقد أوجد المطلوب فى ضمن كل فرد مستقلاً، فيكون كل امتثالاً برأسه، ونظير ذلك الواجب الكفائى، حيث إن الأمر فيه متعلق بنفس الطبيعة ويكون جميع المكلفين مأمورين بإتيانها، فمع إتيان واحد منهم يسقط الوجوب عن الباقي، وأما لو أتى به عدّة منهم دفعةً يعدّ كل واحد ممتثلاً، ويحسب لكل امتثال مستقلاً، لا أن يكون فعل الجميع امتثالاً واحداً [٢٤٦].

هذا حاصل كلامه رحمه الله.

مناقشة الإمام الخمينى رحمه الله فى كلام السيد البروجردى قدس سره

وأجاب عنه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «أعلى الله مقامه» بأن وحدة الامتثال وكثرته بوحدة التكليف وكثرته لا بوحدة الطبيعة وكثرتها، ضرورة أنه لو لا البعث لم يكن معنى لصدق الامتثال وإن أوجد آلاف أفراد من الطبيعة.

وبالجملة: كلما كان التكليف متعدداً يتعدّد الامتثال والمخالفة أيضاً، ويترتب عليه تعدّد استحقاق المثوبة والعقوبة.

وتعدّد التكليف قد يكون بتعدّد الخطاب والمتعلق، كما فى «أقيموا الصلاة»

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٦٥

و «آتوا الزكاة» فالتكليف بإقامة الصلاة غير التكليف بإتيان الزكاة، وقد يكون بخطاب واحد متعلق بعام استغراقى، كما إذا قال المولى: «أكرم كل عالم» فإنه ينحلّ إلى تكاليف متعددة بتعداد أفراد العالم، وقد يكون بتوجيه الخطاب إلى أشخاص متعددة، بحيث يعدّ كل واحد منهم مكلفاً مستقلاً، كالواجب الكفائى، فإن التكليف فيه متعدّد بتعداد المكلفين، ويؤيده أنهم لو تركوه لعوقبوا جميعاً، فلو لم يكن التكليف متعدداً لما تعدّدت العقوبة.

والتكليف ليس فيما نحن فيه متعدداً بنحو من هذه الأنحاء الثلاثة.

وبما تقدّم ظهر بطلان قياس المقام بالواجب الكفائى، فإنّ التكليف هناك متعدّد بتعداد المكلفين كما عرفت آنفاً، ولكن لو أتى به بعضهم متقدماً على الباقيين يعدّ هو ممتثلاً، ويسقط تكاليف الباقيين، إذ لم يبق مورد لامتثالهم، وأما لو أتى به عدّة منهم دفعةً يعدّ كل واحد منهم ممتثلاً للتكليف المتوجّه إلى نفسه، ويستحقّ كل منهم مثوبةً مترتبةً على امتثاله [٢٤٧].

هذا حاصل كلام سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره، وهو كلام جيد.

نقد التفصيل المنسوب إلى المحقق الخراسانى رحمه الله

وأما التفصيل المنسوب إلى صاحب الكفاية فهو أوضح بطلاناً من كلام سيدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله، ضرورة أن وحدة الامتثال وتعدده لا يدوران مدار قصد المكلف، بل يدوران مدار وحدة التكليف وتعدده، كما عرفت.

والحاصل: أن إيجاد أفراد عرضية من الطبيعة المأمور بها لا يعدّ إلا امتثالاً واحداً.

نعم، يمكن أن يقال: إن لهذا النحو من الامتثال مزية على ما يتحقق بفرد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٦٦
واحد، كمزية الصلاة في المسجد على الصلاة في البيت مع كون كل منهما امثالاً واحداً.
هذا كله فيما إذا أوجد الأفراد دفعةً.

البحث حول الإتيان بأفراد المأمور به الطولية

وأما إذا أوجد فرداً من الطبعه فهل له أن يأتي بفرد آخر بدلاً عن الأول، فيتبدل الامتثال الأول بامتثال آخر، أو يأتي به بداعي أن يكون كلا الفردين امثالاً واحداً، أم لا؟ [٢٤٨]

كلام صاحب الكفاية في المسألة

فصل المحقق الخراساني رحمه الله في ذلك بين ما إذا حصل الغرض الأقصى بالامتثال الأول، وبين ما إذا لم يحصل بقوله:
والتحقيق أن قضية الإطلاق إنما هو جواز الإتيان بها [٢٤٩] مرة في ضمن فرد أو أفراد ... لا- جواز الإتيان بها مرة أو مرات، فإنه مع الإتيان بها مرة لا محالة يحصل الامتثال، ويسقط به الأمر فيما إذا كان امتثال الأمر علة تامية لحصول الغرض الأقصى [٢٥٠]، بحيث يحصل بمجرد، فلا يبقى معه مجال لإتيانه ثانياً بداعي امتثال آخر [٢٥١]، أو بداعي أن يكون الإتيانان امثالاً واحداً، لما عرفت
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٦٧

من حصول الموافقة بإتيانها وسقوط الغرض معها وسقوط الأمر بسقوطه، فلا يبقى مجال لامثاله أصلاً، وأما إذا لم يكن الامتثال علة تامية لحصول الغرض، كما إذا أمر بالماء ليشرب أو يتوضأ، فأتى به ولم يشرب أو لم يتوضأ فعلاً، فلا يعد صحة تبادل الامتثال بإتيان فرد آخر أحسن منه، بل مطلقاً، كما كان له ذلك [٢٥٢] قبله على ما يأتي بيانه في الإجزاء [٢٥٣]، إنتهى كلامه.

نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المقام

وفيه: أنه خلط بين غرض المولى المترتب على وجود المأمور به في الخارج من دون دخل شيء آخر فيه، كتمكّنه من الماء في المثال، وبين غرضه المترتب على فعل نفسه، كرفع العطش أو حصول الطهارة، حيث إنهما يتوقفان على فعل نفسه، وهو الشرب أو التوضي زائداً على وجود المأمور به، ومن الطبيعي أن المكلف لا- يكون مأموراً بإيجادهما، بل هما خارجان عن تحت قدرته واختياره، فالواجب على المكلف ليس إلتامكين المولى من الشرب أو التوضي، بتهيئه مقدّماتهما له، وهو يحصل بمجرد الامتثال الأول.
وكيف كان، فإن حصل الغرض المترتب على وجود المأمور به بالامتثال الأول وسقط الأمر فلم يعقل الامتثال الثاني إلتامريعاً، وإن لم يحصل وجب الإتيان بفرد آخر ثانياً، وعلى كلا التقديرين فلا معنى لجواز الامتثال الثاني أصلاً.
هذا تمام الكلام في المرة والتكرار.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٦٩

في الفور والتراخي

المبحث الثامن: في الفور والتراخي

إشارة

لا يخفى عليك أن المراد بدلالاتها على التراخي هو تقييد مدلولها به، بحيث يكون التراخي واجباً لا جائزاً، كما أن المراد بدلالاتها على

الفور أيضاً ذلك، والمراد بعدم دلالتها على أحدهما عدم كون مدلولها مقيداً بالفور ولا بالتراخي.

فما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله من أن قضية إطلاقها جواز التراخي ليس قولاً به.

وجميع ما مر في مبحث المزة والتكرار حول أن النزاع هل هو في تقييد المادة أو الهيئة أو الصيغة المركبة منهما جارٍ هنا أيضاً طابق النعل بالنعل.

نعم، لا يجري هاهنا ما أفاده سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره في تلك المسألة من امتناع تقييد الهيئة بالتكرار، مستدلاً بأن الشيء الواحد من جهة واحدة لا يعقل أن يتعلّق به البعث المتعدّد على نحو التأسيس، وعدم جريانه في المقام واضح لا يحتاج إلى البيان. وأما ما أفاده في آخر كلامه من أن تقييد الهيئة بالمرّة أو التكرار مستلزم لتعلّق لحاظين مختلفين بشيء واحد فهو جارٍ في المقام أيضاً، كما يجري هنا سائر المباحث المتقدّمة هناك، فلا نطيل الكلام بتكرارها.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٧٠

بيان ما هو المختار في المسألة

والحق ما عليه المحققون من عدم دلالتها على الفور ولا على التراخي.

لأنّ المتبادر منها هو البعث والتحريك الاعتباري إلى الماهية، فلا تدلّ عليهما لا بهيئتها ولا بماذتها، ولا بدّ في التقييد بأحدهما من دلالة اخرى.

بيان أدلة القائلين بالفور ونقدها

وكلّ من ذهب إلى الفور تسلّم أيضاً عدم دلالة الصيغة عليهما لغّة، ولكنهم أقاموا أدلّة خارجيّة لإثبات وجوب الفور في خصوص الأوامر الشرعية:

منها: أنّ العلل التشريعيّة كالعلل التكوينيّة طابق النعل بالنعل، فكما أنّ المعلول لا ينفكّ عن علته التكوينيّة، فكذلك المأمور به لا بدّ من إتيانه عقيب الأمر فوراً، لأنّ الأمر سبب شرعيّ لتحقيق المأمور به. وقد عرفت في مبحث التعدي والتوصيل أنّ هذا ما ذهب إليه المحقق الحائري رحمه الله [٢٥٤].

وفيه: أنّ تشبيه التشريع بالتكوين مطلقاً بحيث يكون وجه الشبه جميع الأوصاف الموجودة في المشبه به لا دليل عليه، بل ممنوع، لما عرفت [٢٥٥] من أنّ عدم انفكاك المعلول عن علته إنّما هو لكون العلة التامة كافية في تحقّقه، فلا يعقل الانفكاك.

نعم، قد يزيل الخالق «جلّ جلاله» علّيتها، كما أزالها عن النار في قصّة إبراهيم عليه السلام.

وأما انفكاك المعلول عن علته مع بقاء العلية فغير معقول. هذا في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٧١

التكوينات.

وأما البعث والتحريك الاعتباري الذي هو من التشريعات فيمكن أن يتعلّق بأمر استقبالي، بل هو واقع في الشريعة، كوجوب الحجّ على المستطيع قبل الموسم المسمّى بالواجب المعلق، فإنّ الوجوب قبله حالي ولكنّ الواجب استقبالي [٢٥٦].

فلا يصحّ قياس التشريع بالتكوين لإثبات وجوب الفور في امتثال الأوامر الشرعيّة.

ومنها: بعض الآيات، كقوله تعالى: «وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ» [٢٥٧]، وقوله: «فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ» [٢٥٨].

وتقريب الاستدلال بآية الاستباق أنّها ظاهرة في وجوب الاستباق إلى الخيرات التي منها الإتيان بالمأمور به، وأما آية المسارعة فتقريب الاستدلال بها أنّ المراد هو المسارعة إلى سبب المغفرة، لأنّ نفس المغفرة هي فعل الله سبحانه، ولا يعقل الأمر بالمسارعة إلى فعل

الغير، وعليه فسبب المغفرة عام يشمل التوبة وفعل المأمور به، لأنه أيضاً يوجب المغفرة بمقتضى قوله تعالى: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ» [٢٥٩].

ويمكن الجواب عن الاستدلال بالآيتين بوجوه:

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٧٢

١- أن الأمر في آية المسارعة إرشادي، فلا يستفاد منه الوجوب الشرعي، والدليل على إرشاديته أن قوله تعالى: «وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ» معطوف على «مَغْفِرَةٌ»، والعطف ظاهر في كون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه غير مفسر له، وعلى هذا فالأمر بالمسارعة إلى الجنة إرشاد إلى حكم العقل بحسن المسارعة إليها بالإتيان بالتكاليف الشرعية، إذ لا يمكن القول بأن لنا مضافاً إلى التكاليف المتعلقة بالواجبات - كالصلاة والصوم ونحوهما - تكليفين مولويين آخرين: أحدهما: وجوب المسارعة إليها، والآخر وجوب المسارعة إلى الجنة، فتعلق الأمر بالمعطوف في الآية إرشادي بلا إشكال، فلا محالة كان تعلقه بالمعطوف عليه أيضاً كذلك، لعدم تكرره، فلا يمكن إرادة المولوية منه بالنسبة إلى المعطوف عليه، والإرشادية بالنسبة إلى المعطوف.

بخلاف قوله تعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ» [٢٦٠] حيث إن الأمر الأول إرشادي والثاني مولوي.

هذا الجواب مختص بآية المسارعة، ولا يجري في آية الاستباق.

٢- أن الآيتين تختصان بالواجبات الكفائية.

توضيح ذلك: أن «سارعوا» من باب المفاعلة، وهو بين الاثنين، فلا بد من أن يكون متعلقه شيئاً قابلاً للمسابقة والمسارعة إليه، وهذا ينحصر في الواجبات الكفائية التي تركها يوجب استحقاق الجميع للعقوبة، وفعلها لا يوجب إلا استحقاق الفاعل فقط للمثوبة، فالله سبحانه أراد أن يتحقق المسارعة بين المكلفين في هذه الواجبات بحيث يجتهد كل منهم أن يسبق إليها غيره وينال إلى ثوابها.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٧٣

وآية الاستباق وإن لم تكن بهيئتها مقتضية لذلك، حيث إن باب الافتعال لا يقتضى كون الفعل بين الاثنين، إلا أنها بمادتها تقتضيه، لأن السبق في مقابل الحقوق، فلا يصدق إلا فيما إذا كان في مقابل السابق لاحق.

لا يقال: إذا دلت الآيتان على وجوب الفور في الواجبات الكفائية، فبعدم القول بالفصل يتم المطلوب في الواجبات العينية أيضاً. فإنه يقال: إن صيغته «افعل» وإن كانت ظاهرة في الوجوب لو خليت وطبعها، إلا أن لنا في المقام قرينة على عدم كونها في الآيتين للوجوب، وهي أن وجوب المسارعة والاستباق هاهنا يستلزم أن يستحق كل من سبق غيره إلى فعل واجب من الواجبات الكفائية مثنويتين: إحداهما لإطاعة الأمر المتعلق بنفس ذلك الواجب، والآخرى لإطاعة الأمر المتعلق بالمسارعة والاستباق إليه، وهذا واضح البطلان.

فلا بد من حمل الآيتين على الاستحاب حتى في موردهما الذي هو الواجبات الكفائية. هذا أولاً.

وثانياً: سلمنا دلالتهما على الوجوب، ولكن دلالتهما على الفور ممنوعة، لأنه غير المسارعة والاستباق، ألا ترى أنه لو مات صدقك مثلاً ولم يطلع على موته غيرك، ولكنك لم تقم بتجهيزه بمجرد اطلاعك على موته، بل أخرت تجهيزه ثلاثة أيام مثلاً، لصدق على فعلك الواقع في اليوم الثالث المسارعة والاستباق دون الفورية؟

وحاصل هذا الجواب الثاني: أن مورد الآيتين هو الواجبات الكفائية أولاً، ولا تدلّان على الوجوب ثانياً، ولا ملازمة بين وجوب المسارعة والاستباق وبين وجوب الفور ثالثاً.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٧٤

٣- أنه لا ريب في دلالة آية الاستباق على العموم، لأن «الخيرات» جمع محلى باللام، وهو يفيد العموم، ولكن الخيرات لا تنحصر في الواجبات، بل تعم المستحبات أيضاً، ولا يمكن القول بوجوب الفور في المستحبات، فالأمر دائر بين خروجها من الآية تخصيصاً، بل

خروج كثير من الواجبات، بل أكثرها، لعدم وجوب الفور فيها أيضاً، وبين حمل الأمر على الاستحباب، والأول يستلزم تخصيص الأكثر، وهو مستهجن أولاً، ولسان الآية أب عن التخصيص ثانياً، فلا بد من حمل الأمر فيها على الاستحباب. وأمّا آية المسارعة فلا تفيد العموم أصلاً، لأن كلمة «مغفرة» فيها نكرة موصوفة، فكأنه قال: «وسارعوا إلى مغفرة موصوفة بأنها من ربكم»، ولا ريب في عدم دلالة النكرة الموصوفة على العموم.

إن قلت: الآية من قبيل النكرة المضافة، لما تقدّم في توجيه الاستدلال بها من أن المراد «سارعوا إلى سبب المغفرة من ربكم»، لما عرفت من أنه لا يعقل الأمر بفعل الغير.

قلت: أولاً: فعل الغير على قسمين: قسم لا يرتبط بالمأمور أصلاً، فلا يعقل تعلق الأمر به، كالخلق الذي هو فعل الله تعالى، ولا صلة له بالإنسان أصلاً، وقسم يرتبط به، وهذا لا مانع من تعلق الأمر به، والمقام من قبيل الثاني، لأن المغفرة وإن كانت فعل الله سبحانه، إلّا أنّ لها ربطاً بفعل الإنسان، فلا نحتاج على هذا إلى تقدير مضاف في الآية. وثانياً: أن النكرة المضافة أيضاً لا تفيد العموم.

على أنّها لو كانت مفيدة له فالقدر المتيقن منه ما إذا كان المضاف والمضاف إليه كلاهما مذكورين في الكلام، وأمّا في مثل المقام الذي ظاهره من قبيل

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٧٥

النكرة الموصوفة وباطنه من قبيل النكرة المضافة بلحاظ اللفظ المقدّر فهل يعامل معه معاملة الأولى؟ فلا يفيد العموم، أو الثانية؟ يفيد، يحتاج إلى تأمل فيما تقتضيه أدبيات العرب لكي يتضح الحال في المسألة.

ويؤيد عدم دلالتها على العموم اختلاف المفسرين في تفسير المغفرة، فقال بعضهم: المراد بها الصلوات اليومية، وقال بعض آخر: هي صلاة الجماعة والحضور في الصف الأول منها، وقيل: هي تكبيرة الإحرام من قبل المأمومين عقب تكبيرة الإمام، وقيل: هي الجهاد في سبيل الله، وفسرها بعضهم بالتوبة، وبعضهم بالإخلاص، إلى غير ذلك، فلو كان لها عموم لم يعدل المفسرون عنه إلى المصاديق. وبالجملة: لا تدل آية المسارعة على العموم حتى يدعى شمولها لجميع الواجبات ويستنتج وجوب الفور فيها.

على أنّها لو دلّت على العموم لتوجه إليها الإشكال المتقدم في آية الاستباق، لشمولها للمستحبات أيضاً، لأنها سبب للمغفرة كالواجبات [٢٦١]، فلا بد من حمل الأمر فيها على الاستحباب، وإلّا لزم تخصيص الأكثر، وهو مستهجن أولاً، ولسان الآية أب عن التخصيص ثانياً، كما تقدّم في آية الاستباق أيضاً.

ثم ربما استشكل على الاستدلال بآية الاستباق بأن فيها قرينة عقلية دالة على عدم إرادة الوجوب، وهي أن وجوب الاستباق يستلزم عدمه، وما يلزم من وجوده عدمه فهو محال.

توضيح ذلك: أن الاستباق يكون بمعنى التقديم، «فاستبقوا الخيرات» أي

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٧٦

قدّموها، وحيث إنّ تقديم شيء يلزم تأخير شيء آخر، ولم يلحظ في الآية تقديم الخيرات على غيرها، فلا محالة يريد تقديم بعض الخيرات على بعضها الآخر، على أن المكلف أيضاً لا يقدر على غير ذلك في مقام العمل، فإنه لا- يتمكن من الجمع بين جميع الخيرات في زمن واحد، فالاشتغال ببعضها فوراً يوجب تحقّق سائرهما في الأزمنة اللاحقة، فلم يتحقّق الاستباق بالنسبة إليها، مع أنه لا مزية للخيرات السابقة على الخيرات اللاحقة، لأن ملاك وجوب الاستباق إنّما هو نفس الخيرية، وهذا موجود في جميعها، فيلزم من وجوب الاستباق إلى بعض الخيرات عدم وجوب الاستباق إلى بعضها الآخر، وهو محال.

وفيه أولاً: أن الآية ظاهرة في ملاحظة السبق واللحق بالنسبة إلى المكلفين في كلّ واحد واحد من الخيرات، لا بالنسبة إلى أفراد الخيرات بملاحظة جميعها معاً، فإنه خلاف الظاهر جداً، ولذلك قلنا باختصاص الآية بالواجبات الكفائية.

وثانياً: أنّ القرينة العقلية لا توجب رفع اليد عن ظهور الآية في الوجوب، بل توجب كون المقام من مصاديق باب التراحم، فإن كان بعض الخيرات معلوم الأهمية أو محتملها فلا بد من تقديمه، وإلا فيتخير بينها، كما هو مقتضى باب التراحم.

على أنّ المستشكل لم يبين المراد من الآية بعد عدم إرادة الوجوب منها.

فإن كان غرضه حملها على الاستحباب فالإشكال متوجه إليه أيضاً طابق النعل بالنعل، فإنّ استحباب الاستباق إلى بعض الخيرات مستلزم لعدم استحباب الاستباق إلى بعضها الآخر، وهو محال.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٧٧

وإن كان غرضه حملها على الإرشاد إلى حكم العقل بحسن الاستباق إلى الخيرات، فمضافاً إلى ورود الإشكال عليه أيضاً، يرد عليه أنّ الأمر لا يكون إرشادياً إلا إذا كان متعلقاً بنفس ما تعلق به حكم العقل، والمقام ليس كذلك، لأنّ العقل يحكم بحسن الاستباق إلى الخيرات في مقابل تركها أو الاشتغال بغيرها، ولكن لا يحكم بحسن الاستباق إلى بعض الخيرات بالقياس إلى بعضها الآخر كما هو مفروض هذا المستشكل في تفسير الآية الشريفة.

وحاصل ما تقدّم أنّ الأمر لا يدلّ على الفور، ولا على التراخي، لا وضعاً، ولا بدلالةً خارجيةً.

تتمّة

بناءً على القول بالفور بأحد النحويين، فلو عصى المكلف وأخلّ بالفورية فهل يجب عليه الإتيان بالمأمور به في الزمان الثاني والثالث وهكذا، أم يسقط التكليف رأساً؟ وجهان مبتيان على أنّ مفاد الصيغة على هذا القول هل هو وحدة المطلوب أو تعدّده [٢٦٢]؟ هذا بحسب مقام الثبوت. ولا دليل على إثبات أحد الطرفين.

فيكون المرجع هو الإطلاق القاضى بعدم الوجوب في الزمن الثاني لو تمت مقدمات الحكمه، لأنّ أصل ثبوت التكليف كما يحتاج إلى البيان، كذلك ثبوته في الزمن الثاني أيضاً يحتاج إليه، وفرض أنّه لم يبينه مع كونه في مقام البيان، فلا يثبت.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٧٨

وإلّا فالمرجع عندي هو الاستصحاب، فإنّ المقام من مصاديق القسم الثاني من استصحاب الكلّي، لأنّ منشأ الشكّ هو أنّ التكليف الذي كان ثابتاً قطعاً هل كان بنحو وحدة المطلوب أو تعدّده، والتكليف مرتفع قطعاً على الأوّل، وباقٍ جزماً على الثاني، فيستصحب. هذا تمام الكلام في الفور والتراخي، وبه تمّ مباحث الفصل الثاني.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٧٩

في الأجزاء

الفصل الثالث في الأجزاء

البحث حول عنوان المسألة

إنّ المحقق الخراساني رحمه الله عنوان البحث بأنّ الإتيان بالمأمور به على وجهه هل يقتضى الأجزاء أم لا؟ [٢٦٣] ولكنّ صاحب الفصول عنوانه بأنّ الأمر بالشىء هل يقتضى الأجزاء إذا أتى به المأمور على وجهه أو لا؟ [٢٦٤] وما ذكره صاحب الكفاية عنوان صحيح معقول، لكنّه لا يرتبط بمباحث الألفاظ التي ذكره في ضمنها، وأمّا عنوان صاحب الفصول فهو وإن كان من مصاديق مباحث الألفاظ إلّا أنّه محلّ إشكال.

توضيح ذلك: أنّ «اللاقتضاء» بناءً على عنوان صاحب الكفاية، بمعنى السببية، فيكون المعنى أنّ الإتيان بالمأمور به في الخارج على

وجهه هل هو سبب للإجزاء- أى لعدم وجوب الإعادة والقضاء- أم لا؟ وهذا بحث معقول صحيح عند جميع المتنازعين في المسألة. اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٨٠

وأما بناءً على ما ذكره صاحب الفصول ف «الاقضاء» بمعنى الدلالة، فيكون المعنى أن الأمر بالشىء هل يدل على أن المكلف إذا أتى بالمأمور به لا يجب عليه الإعادة والقضاء أم لا؟

والدلالات اللفظية ثلاثة على ما قال به المنطقيون: المطابقة، والتضمن، والالتزام.

ولا ريب في انتفاء الاولى في المقام، ضرورة أننا حينما نسمع قوله تعالى:

«أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» [٢٦٥] مثلاً لا يتبادر إلى أذهاننا أن المخاطبين إذا أتوا بالصلاة على وجهها لا يجب عليهم الإعادة والقضاء، فأين الدلالة المطابقة؟

على أنه تقدم أن صيغة «افعل» تدل على الوجوب، ولو كان ما جاء في عنوان الفصول تمام مدلولها للزم خروج الوجوب عن المدلول رأساً.

وأما الثانية- أعني الدلالة التضمنية- فيرد عليها أيضاً الإشكال الأول، وهو عدم تبادر ما ذكره صاحب الفصول بما أنه جزء المدلول، ضرورة أن قوله تعالى: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» مثلاً لا يدل إلماً على وجوب إقامة الصلاة، وأما مسألة أن المكلف إذا أتى بها لا يجب عليه الإعادة والقضاء فهي أجنبيّة عن مدلول الآية.

وأما الالتزام فيمكن توجيهه بأن الصيغة تدل بالدلالة الالتزامية على وجود مصلحة في المأمور به، والعقل يستقل بأن المكلف إذا أتى به بجميع أجزائه وشرائطه حصل تلك المصلحة، فلا يجب عليه الإعادة والقضاء، فيتم المطلوب، وهو دلالة الأمر على الإجزاء بالدلالة اللفظية الالتزامية.

ولكن يرد عليه أولاً: أن بعض الناس كالأشاعرة ينكرون كون الأمر

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٨١

والنهي تابعين للمصلحة والمفسدة الموجودتين في المأمور به والمنهى عنه، بل القائلون به أيضاً لا يقولون به في جميع الموارد، ألا ترى أن صاحب الكفاية رحمه الله قال: قد لا تكون في متعلق الأمر مصلحة، ولا في متعلق النهي مفسدة، بل المصلحة في نفس الأمر والنهي، كالأوامر الاختبارية والاعتذارية [٢٦٦].

وثانياً: أنهم اختلفوا في أن الدلالة الالتزامية اللفظية هل هي مختصة بما إذا كان اللزوم بيناً بالمعنى الأخص، أى الذى يلزم فيه تصوّر اللازم بمجرد تصوّر الملزوم [٢٦٧]، أو تعمّ البيّن بالمعنى الأعمّ أيضاً، وهو الذى ينتقل فيه الذهن إلى الملازمة بعد تصوّر اللازم والملازم كليهما، والمقام على فرض تحقق الملازمة من قبيل الثانى، أعني اللزوم البيّن بالمعنى الأعمّ، إذ لا ينتقل أذهاننا إلى الملازمة بين الأمر وبين المصلحة الواقعة في متعلقه إلأبعد تصوّر كليهما، وقد عرفت أنهم اختلفوا في كونه من مصاديق الدلالة اللفظية الالتزامية.

والحاصل: أن الصحيح ما اختاره المحقق الخراسانى رحمه الله في عنوان المسألة، وإن كان خارجاً عن مباحث الألفاظ.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٨٢

تحرير محل النزاع

إذا عرفت هذا فاعلم أن تحقيق المقام يستدعى الكلام في موضعين:

الأول: أن الإتيان بالمأمور به بالأمر الواقعي الأولى أو الثانوى أو بالأمر الظاهرى [٢٦٨] هل يقتضى الإجزاء عن التعبد بنفس ذلك الأمر ثانياً أم لا؟

وبعبارة أخصر وأجمل: الإتيان بالمأمور به بكل أمر هل يقتضى الإجزاء بالنسبة إلى نفس ذلك الأمر أم لا؟

الثانى: أن الإتيان بالمأمور به بالأمر الاضطرارى أو الظاهرى هل يقتضى الإجزاء عن التعبد بالأمر الاختيارى أو الواقعى أم لا؟ فلو قلنا بالإجزاء فلا يجب على من صلى متممًا لفقد الماء أن يعيد صلاته فى الوقت أو يقضيها خارجه بالطهارة المائية بعد وجدان الماء، وكذا لا يجب على من صلى الجمعة فى يومها متممًا بكأخبز موثق دال على وجوبها أو باستصحاب الوجوب أن يصلى الظهر أداءً فى الوقت، وقضاءً خارجه بعد كشف الخلاف وعلمه بأن صلاة الظهر كانت واجبة لا الجمعة، وأما لو قلنا بعدم الإجزاء لوجب عليه الإعادة والقضاء بعد وجدان الماء فى الصورة الاولى، وصلاة الظهر أداءً أو قضاءً بعد كشف الخلاف فى الصورة الثانية.

والفرق بين الموضوعين من وجهين:

١- أن الموضوع الأول من هذا البحث يعم الأوامر الثلاثة: الواقعى الاختيارى، والواقعى الاضطرارى، والظاهرى، بخلاف الموضوع الثانى، فإنه مختص بالقسمين الأخيرين ولا يعم الأمر الواقعى الاختيارى كما هو واضح.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٨٣

٢- أن البحث فى الموضوع الأول عقلى، فإن العقل هو الذى يحكم بأن الإتيان بالمأمور به يقتضى الإجزاء عن التعبد بأمره ثانياً أو لا يقتضى، بخلاف الموضوع الثانى، إذ لا مجال للعقل بأن يحكم - بعد رفع العذر - بوجوب الإعادة والقضاء أو عدم وجوبهما فيما إذا صلى المكلف متممًا، وكذا فيما إذا انكشفت مخالفة الأمانة أو الأصل للواقع، بل لابد هاهنا من ملاحظة دليل الأمر الاضطرارى، كقوله عليه السلام: «التراب أحد الظهورين يكفيك عشر سنين» ودليل حجتيه الأمارات، كجملة «صدق العادل» مثلاً الدالة على حجتيه خبر الواحد، ودليل حجتيه الاستصحاب، كقوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك»، وملاحظة أن هذه الأدلة هل تدل على أن الإتيان بالمأمور به بالأمر الاضطرارى والظاهرى يقتضى الإجزاء عن الإتيان بالمأمور به بالأمر الاختيارى والواقعى أم لا؟

فالبحث فى الموضوع الثانى لفظى لملاحظة الأدلة اللفظية فيه.

والعنوان الجامع لكلا- الموضوعين هو قولنا: «الإتيان بالمأمور به على وجهه هل يقتضى الإجزاء أم لا» كما عبّر به صاحب الكفاية، فلا يحتاج كل واحد منهما إلى عنوان من البحث مختص به.

ثم لا يخفى عليك أن المهم فى مبحث الإجزاء إنما هو الموضوع الثانى منه، وأما الموضوع الأول فلا ريب ولا خلاف بيننا فى الإجزاء فيه، لاتفاق الكل على أن الإتيان بالمأمور به بكل أمر يقتضى الإجزاء بالنسبة إلى نفس ذلك الأمر. نعم، خالفنا فيه بعض الأشاعرة.

إن قلت: إذا كان المهم فى هذا البحث هو الموضوع الثانى فقط، وتقدم أنه بحث لفظى لا عقلى فلعل المناسب له هو العنوان المذكور فى «الفصول» لا ما

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٨٤

فى «الكفاية»، لما تقدم من كون ما ذكره صاحب الفصول مربوطاً بمباحث الألفاظ دون ما ذكره المحقق الخراسانى رحمه الله.

قلت: كلا، فإن صاحب الفصول جعل البحث فى دلالة صيغة الأمر على الإجزاء، وما تقدم منا بالنسبة إلى الموضوع الثانى إنما هو لفظية النزاع بلحاظ كون البحث فيه عن مقدار دلالة دليل اعتبار الأمر الاضطرارى أو الظاهرى، لا عن مقدار دلالة نفس الأمر، فاللفظ الذى فى كلامه مغاير للفظ الذى نحن أردناه.

إذا عرفت هذا فلا بأس بتقديم امور قبل الخوض فى تفصيل المقام تبعاً للمحقق الخراسانى رحمه الله.

بيان المراد من «وجهه»

أحدها: الظاهر - كما قال صاحب الكفاية - أن المراد من «وجهه» فى العنوان هو النهج الذى ينبغى أن يؤتى به على ذلك النهج شرعاً وعقلاً مثل أن يؤتى به بقصد التقرب فى العبادة.

لا خصوص الكيفية المعتمدة في المأمور به شرعاً، فإنه عليه يكون «على وجهه» قيداً توضيحياً، وهو بعيد [٢٦٩].
وأما استشكاله عليه بقوله: «مع أنه يلزم خروج التعدييات عن حريم النزاع بناءً على المختار كما تقدم من أن قصد القرية من كفيات الإطاعة عقلاً، لا من قيود المأمور به شرعاً» [٢٧٠] فلا يتم.

لأن أول من قال باستحالة أخذ قصد القرية في المأمور به هو الشيخ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٨٥

الأعظم الأنصاري رحمه الله، وتبعه في ذلك تلامذته منهم المحقق الخراساني رحمه الله، وأما من تقدم على الشيخ من الاصوليين فاعتقدوا بأن قصد التقرب من قيود المأمور به شرعاً، فكيف يصح الاستدلال على أن المراد من «وجهه» في عنوان البحث ما ذكره، لا خصوص الكيفية المعتمدة في المأمور به شرعاً بأنه مستلزم لخروج التعدييات عن حريم النزاع!؟

ولكن مع ذلك لا يصح أن يراد من «وجهه» خصوص الكيفية المعتمدة في المأمور به شرعاً، لبعده كونه قيداً توضيحياً كما قال المحقق الخراساني رحمه الله.

كما لا يصح أن يراد به الوجه [٢٧١] المعتبر عند بعض الأصحاب، فإنه مع عدم اعتباره عند معظم، وعدم اعتباره عند من اعتبره إلفي خصوص العبادات لا مطلق الواجبات [٢٧٢]، لا وجه لاختصاصه بالذكر على تقدير الاعتبار، فلا بد من إرادة ما يندرج فيه من المعنى، وهو ما ذكرناه كما لا يخفى [٢٧٣].

حول كلمة «الاقتضاء»

ثانيها: قال المحقق الخراساني رحمه الله: الظاهر أن المراد من «الاقتضاء» هاهنا الاقتضاء بنحو العلية والتأثير، لا بنحو الكشف والدلالة، لأن الدلالة إنما هي صفة للألفاظ مع أن الموضوع في عنوان البحث هو الإتيان بالمأمور به، وهو ليس بلفظ. إن قلت: هذا إنما يكون كذلك بالنسبة إلى أمره، وأمراً بالنسبة إلى أمر آخر، كالإتيان بالمأمور به بالأمر الاضطراري أو الظاهري بالنسبة إلى الأمر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٨٦

الاختياري أو الواقعي فالنزاع في الحقيقة في دلالته دليلهما على اعتباره بنحو يفيد الأجزاء أو بنحو آخر لا يفيد.

قلت: النزاع فيهما أيضاً إنما هو في أن الإتيان بالمأمور به بالأمر الاضطراري أو الظاهري هل هو علمه عقلاً للأجزاء بالنسبة إلى الأمر الاختياري أو الواقعي أم لا؟ غاية أنه سبب هذا النزاع إنما هو الخلاف في دلالته دليلهما هل أنه على نحو يستقل العقل بأن الإتيان به موجب للأجزاء ويؤثر فيه وعدم دلالته؟ بخلاف النزاع في أجزاء الإتيان بالمأمور به بكل أمر بالنسبة إلى نفس ذلك الأمر، حيث إنه لا يرتبط بدلالة الأدلة اللفظية أصلاً.

وبالجملة: النزاع في كلا الموضوعين إنما هو في أن الإتيان بالمأمور به على وجهه هل هو مؤثر في الأجزاء وعلمه له عقلاً أم لا، وإن كان هذا النزاع في أحدهما مسبباً عن نزاع لفظي آخر دون الآخر [٢٧٤].

هذا حاصل كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المقام.

ما أفاده الإمام الخميني رحمه الله في المقام

واعترض عليه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره بقوله:

ليس الاقتضاء الواقع في تحرير محل البحث بمعنى العلية والسببية بحيث يكون إتيان المأمور به في الخارج بحدودها [٢٧٥] مؤثراً في الأجزاء بأي معنى فسّر، وظنّي أن ذلك واضح؛ لانتفاء العلية والتأثير في المقام، سواء فسّر الأجزاء بالمعنى اللغوي أعني الكفاية أم

بشيء آخر من سقوط الأمر أو

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٨٧

الإرادة، أما على الأول: فلأن الكفاية عنوان انتزاعي لا يقع مورد التأثر والتأثير، والعجب من المحقق الخراساني حيث جمع بين الالتزام بكون الاقتضاء بمعنى العلية وبين القول بأن الإجزاء هو الكفاية. وأما على الثاني: فلأن الإتيان ليس علة مؤثرة في سقوط الأمر، كما أن السقوط والإسقاط ليسا من الامور القابلة للتأثير والتأثر الذين هما من خصائص التكوين، وأما الإرادة فالأمر فيها أوضح، لأن الإتيان لا يصير علة لانعدام الإرادة وارتفاعها، لا في الإرادات التكوينية ولا في المولوية التي يعبر عنها بالتشريعية، إذ تصوّر المراد بما أنه الغاية والمقصود مع مبادٍ اخر علمه لانقذاح الإرادة في لوح النفس، كما أنه بنعت كونه موجوداً في الخارج من معاليل الإرادة، فلا يعقل أن يكون المعلول بوجوده طارداً لوجود علته [٢٧٦].

وأقصى ما يتصور لسقوط الإرادة من معنى صحيح عند حصول المراد هو انتهاء أمدها، بمعنى أن الإرادة كانت من بدء الأمر مغيية ومحدودة بحدّ خاص، فعند وصولها إليه لا اقتضاء لها في البقاء، لا أن لها بقاءً والإتيان بالمأمور به قد رفعها وأعدمها كما هو قضيتها العلية، كما أن الأمر لما صدر لأجل غرض وهو حصول المأمور به فبعد حصوله ينفذ اقتضاء بقاءه، فيسقط لذلك، كما هو الحال في إرادة الفاعل المتعلقة بإتيان شيء لأجل غرض، فإذا حصل الغرض سقطت الإرادة، لانتهاء أمدها، لا لعلية الفعل الخارجي لسقوطها. والأولى دفعا للتوهم أن يقال: إن الإتيان بالمأمور به هل هو مجز، أو لا [٢٧٧]؟ فتدبر. إنتهى كلامه قدس سره.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٨٨

بيان الحق في المسألة

وفيه: أنه وإن كان كلاماً حسناً بالنسبة إلى العلية الفلسفية، حيث إنه لا بدّ فيها من كون العلة والمعلول أمرين واقعيين، وأما بالنسبة إلى العلية الشرعية التي هي محلّ النزاع فلا، ألا ترى أنه يقال في الشريعة: الكرية سبب لاعتصام الماء، وإتلاف مال الغير سبب للضمان، وعقد النكاح سبب للزوجة، إلى غير ذلك، مع أن المعلول في جميعها أمر اعتباري، بل العلة أيضاً كذلك في المثال الأول. وكون الاقتضاء في المقام بمعنى السببية الشرعية لا الفلسفية واضح بالنسبة إلى الموضوع الثاني من البحث، لما تقدّم من أن أساس النزاع فيه في مفاد الأدلة الشرعية، حيث نتكلم في أن دليل اعتبار الأمر الاضطراري والظاهري هل يدلّ على أن الإتيان بالمأمور به بهما علة للإجزاء عن الإتيان بالمأمور به بالأمر الاختياري والواقعي أم لا؟ فالبحث لفظي شرعي لا عقلي.

وأما بالنسبة إلى الموضوع الأول فلأن البحث فيه وإن لم يكن إلعقلياً، ولكنّه لا يجب أن يكون حكم العقل قائماً على امور واقعية، بل يمكن أن يكون قائماً على أمر اعتباري، ألا ترى أن العقل يحكم بلزوم اطاعة المولى مع أنه قائم على البعث والتحرّيك الاعتباري من قبل المولى، فلا إشكال هاهنا أيضاً في أن يحكم العقل بسببية الإتيان بالمأمور به للإجزاء، وإن كان الإجزاء بمعنى الكفاية التي هي أمر اعتباري.

وبعبارة اخرى: العلية والتأثير في كلام المحقق الخراساني إنما هي في مقابل الكشف والدلالة التي هي مربوطه باللفظ، لا بمعنى العلية الفلسفية كي تقاس عليها.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٨٩

معنى «الإجزاء» في المقام

ثالثها: الظاهر أن الإجزاء هاهنا بمعناه لغو، وهو الكفاية، وإن كان يختلف ما يكفى عنه، كما قال المحقق الخراساني رحمه الله [٢٧٨].

هذا ما يصل إليه البصير المتأمل في كلمات الفقهاء والاصوليين.

لكن الجمود على ظهورها البدوى ربما يوهم أن لهم فيه اصطلاحاً خاصاً، فإنهم فيسروه تارة ب «إسقاط التعبد به ثانياً» واخرى ب «إسقاط القضاء».

وضمير «به» في التفسير الأول راجع إلى «الأمر» الذى تدل عليه كلمة «المأمور به» المذكور فى عنوان البحث، فيه نوع استخدام بالنسبة إلى الموضوع الثانى من البحث [٢٧٩]، ضرورة أن المراد بالضمير الأمر الواقعى والاختيارى، وبمرجه الأمر الظاهرى والاضطرارى. ثم إنه لا يخفى أن «التعبد به ثانياً» المذكور فى التفسير الأول أعم من الإعادة فى الوقت والقضاء خارجه. وأمياً بناءً على التفسير الثانى فيختص محل النزاع بالقضاء فقط، إلا أن يكون مرادهم ب «إسقاط القضاء» إسقاط الإتيان بالمأمور به، فيعم الأداء أيضاً، ويؤول التفسيران إلى معنى واحد.

والمحقق الخراسانى رحمه الله ظن أن التفسير الأول منحصر فى الأمر الواقعى الأولى، والثانى فى الأمرين الاضطرارى والظاهرى [٢٨٠]. اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٩٠

وهو باطل، إذ كل من التفسيرين يجرى فى جميع الأوامر الثلاثة.

ولعله أراد أن ينفى الاستخدام من التفسير الأول، حيث إن الأمر الواقعى الأولى لا يجرى فى الموضوع الثانى من البحث. ولكنه غفل عن أن الأمرين الاضطرارى والظاهرى وإن كانا يجران فيه، إلا أنهما يجران فى الموضوع الأول أيضاً كما عرفت سابقاً، فلا يجب لأجل الفرار من الاستخدام تخصيص التفسير الأول بالأمر الواقعى الأولى. كما أنه لا وجه لتخصيص التفسير الثانى بالأمر الاضطرارى والظاهرى كما هو واضح.

الفرق بين مسألة الإجزاء ومسألة المرّة والتكرار

رابعها: أن الفرق بين هذه المسألة ومسألة المرّة والتكرار لا يكاد يخفى، فإن البحث هناك صغرى بالنسبة إلى هذه المسألة، فإننا كنا نبحث هناك فى أن المأمور به هل هو مقيد بالمرّة أو بالتكرار [٢٨١]، أو ليس مقيداً بواحد منهما، وأمياً هنا فنبحث فى أن الإتيان بالمأمور به على وجهه - أى مع جميع خصوصياته التى منها تقيده بالمرّة أو التكرار على القول بهما - هل يقتضى الإجزاء أم لا؟ وكل من الباحثين فى تلك المسألة يتمكّن من اختيار ما شاء من القولين فى المقام، فهما مسألتان مستقلتان.

مضافاً إلى أن الأقوال هناك كانت ثلاثة، بخلاف المقام، إذ ليس هنا أكثر من قولين، بل لا يعقل القول الثالث، إذ لا يمكن نفي اقتضاء الإجزاء ونفى عدم

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٩١

اقتضائه كليهما، وهذا شاهد آخر على استقلال المسألتين.

وأما الفرق بينها وبين مسألة تبعية القضاء للأداء فذهب المحقق الخراسانى رحمه الله إلى أن البحث فى تلك المسألة لفظى وفى المقام عقلى [٢٨٢].

وفيه أولاً: أنك قد عرفت أن القسم المهم من البحث هاهنا أيضاً لفظى [٢٨٣].

وثانياً: أن الفرق المذكور ليس فرقاً ماهوياً.

والحق أن الفرق بين المسألتين ذاتى ماهوى، فإن موضوع البحث هاهنا هو الإتيان بالمأمور به، وهناك تركه، لأننا نبحث هنا فى أن المكلف إذا أتى بالمأمور به بجميع خصوصياته المعبرة فيه فهل يقتضى الإجزاء أم لا؟ وفى تلك المسألة نتكلم فى أنه إذا تركه فى الوقت فهل يدل على وجوب القضاء نفس الأمر الدال على وجوب الأداء أم دليل آخر؟

حول تعدد الأمر ووحده

خامسها: ظاهر كلام المحقق الخراساني رحمه الله أن لنا أوامر ثلاثة: ١- واقعي أولي، ٢- واقعي ثانوي، ٣- ظاهري [٢٨٤]. واعترض عليه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره بأنه ليس هنا إلّا أمر واحد تعلق بطبيعة الصلاة، وإنّما القيود من خصوصيات المصاديق، إذ قوله تعالى:

«أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» [٢٨٥] يدلّ على وجوب الطبيعة في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٩٢

هذا الوقت المضروب لها، ثمّ دلّ دليل على اشتراطها بالطهارة المائية في حال الاختيار، واشتراطها بالترايبية عند فقدانها بحيث يكون المأتي بالشرط الاضطراري نفس الطبيعة التي يأتيها المكلف بالشرط الاختياري بلا اختلاف في المتعلق والطبيعة والأمر، كما هو ظاهر قوله تعالى: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» إلى أن قال سبحانه: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» [٢٨٦] فإنّ ظاهرها أنّ الصلاة التي سبق ذكرها وشرطيتها بالطهارة المائية يؤتى بها عند فقد الماء تيمماً بالصعيد، وأنها في هذه الحالة عين ما تقدّم أمراً وطبيعةً، وبالجملة: إنّ الكيفيات الطارئة من خصوصيات المصاديق لا من مكثرات موضوع الأمر، ولا يكون للطبيعة المتقيّدة بكيفية أمر، وبكيفية أخرى أمر آخر، والنزاع وقع في أنّ الإتيان بالمصدق الاضطراري للطبيعة هل يوجب سقوط الأمر عنها أو لا؟ وقس عليه الحال في الأوامر الظاهرية حرفاً بحرف [٢٨٧]، إنتهى.

وقال الإمام رحمه الله أيضاً ما حصله: لعلّ مبنى القول بتعدد الأمر ما عليه جماعة منهم المحقق الخراساني من أنّ الجزئية والشرطية والمانعية لا تقبل الجعل استقلالاً [٢٨٨]، فكون الوضوء مثلاً شرطاً للصلاة بالنسبة إلى واجد الماء يكشف عن تعلق أمر بالطبيعة المقيّدة بالوضوء، مثل «صلّ مع الوضوء أيها الواجد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٩٣

للماء» وكون التيمم شرطاً لها بالنسبة إلى فاقده يكشف عن تعلق أمر بالطبيعة المقيّدة بالتيمم، مثل «صلّ مع التيمم أيها الفاقد للماء» وكون الوضوء الاستصحابي شرطاً لها بالنسبة إلى الشاكّ في بقاء وضوئه يكشف عن تعلق أمر بالطبيعة المقيّدة بالوضوء الاستصحابي، مثل «صلّ مع الوضوء الاستصحابي أيها الشاكّ في بقاء الوضوء» وقس عليه الأجزاء والموانع، فللقادر على القيام في الصلاة أمر وللعاجز عنه الذي يصلى جالساً أو مضطجعاً أمر آخر، وتعلق الأول بالصلاة المركّبة من أجزاء أجزائها الموانع، والثاني بالمركّبة من أجزاء أجزائها الجلوس أو الاضطجاع.

وهذا بخلاف القول بإمكان الجعل فيها مستقلاً حتّى يتحفّظ ظواهر الأدلّة الظاهرة في الجعل مستقلاً، إذ يكون هنا أمر واحد متعلق بالطبيعة، وقد أمر الشارع بإتيانها بكيفية في حال الاختيار، وبكيفية أخرى في حال الاضطرار، والاختلاف في الأفراد والمصاديق، ولعمري أنّ هذا هو الحقّ، حفظاً لظواهر الأدلّة مع ما سيأتي في مبحث الاستصحاب من إمكان تعلق الجعل مستقلاً بالشرطية والجزئية والمانعية [٢٨٩].

هذا حاصل كلامه قدس سره، وهو كلام متين، والتحقيق موكول إلى مبحث الاستصحاب.

الإتيان بالمأمور به بكلّ أمر يجزى عن التعمّد به ثانياً

إذا عرفت هذه الامور فتحقيق المقام يستدعي البحث والكلام في موضعين كما مرّ:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٩٤

الموضع الأوّل: أنّ الإتيان بالمأمور به بكلّ أمر [٢٩٠] يجزى عن التعمّد به ثانياً، لاستقلال العقل بأنّه لا مجال مع موافقة الأمر بإتيان

المأمور به على وجهه لاقتضاء التعيد به ثانياً، بل هذا أمر ضروري لا ينبغي الشك فيه؛ لحصول الغرض بعد تحقق المأمور به وسقوط الأمر بعد حصول الغرض، فلا مجال للامتثال بعد الامتثال، ولا لتبديله بامتثال ثانٍ.

كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المقام

خلافاً لصاحب الكفاية، فإنه قال:

لا- يبعد أن يُقال بأنه يكون للبعد تبديل الامتثال والتعيد به ثانياً بدلاً عن التعيد به أولاً، لا منضمّاً إليه كما أشرنا إليه في المسألة السابقة [٢٩١]، وذلك فيما علم أن مجرد امتثاله لا يكون علمة تامّة لحصول الغرض وإن كان وافياً به لو اكتفى به، كما إذا أتى بماء أمر به مولاة ليشربه فلم يشربه بعد، فإن الأمر بحقيقته وملاكه لم يسقط بعد، ولذا لو اهرق الماء واطّلع عليه العبد وجب عليه إتيانه ثانياً، كما إذا لم يأت به أولاً، ضرورة بقاء طلبه ما لم يحصل غرضه الداعي إليه، وإلا لما أوجب حدوثه، فحينئذ يكون له الإتيان بماء آخر موافق للأمر كما كان له قبل إتيانه الأول بدلاً عنه. نعم، فيما كان الإتيان علمة تامّة لحصول الغرض فلا يبقى موقع للتبديل، كما إذا أمر بإهراق الماء في فمه لرفع عطشه فأهرقه، بل لو لم يعلم أنه من أي القبيل فله التبديل باحتمال أن لا يكون علمة، فله إليه سبيل، ويؤيد ذلك بل يدل عليه ما ورد من الروايات في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٩٥

باب إعادة من صلى فرادى جماعة وأن الله تعالى يختار أحبهما إليه [٢٩٢]، إنتهى كلامه رحمه الله.

نقد كلام صاحب الكفاية في المقام

ويرد عليه أولاً: أن ما استدلل به لإمكان تبديل الامتثال من أن الأمر بحقيقته وملاكه لم يسقط بعد لو تمّ لدلّ على إمكان الانضمام أيضاً، فلا وجه للقول بصحة التبديل وبطلان الانضمام.

وثانياً: عدم سقوط الأمر بعد تحقق الامتثال ممنوع كما عرفت في آخر مسألة المرّة والتكرار [٢٩٣].

وأما وجوب الإتيان بالماء ثانياً فيما إذا اهرق الماء الأول فإنما هو للعلم بغرض المولى، فإن العبد إذا علم بأن غرض المولى من الأمر بإتيان الماء هو التمكن من الماء لرفع عطشه به، وعلم أيضاً بأن الماء المأثى به قد اهرق فارتفع تمكّنه منه يجب عليه الإتيان بماء آخر، لا لعدم سقوط الأمر، فإنه سقط بمجرد الإتيان الأول، بل لأنّ قضية العبودية والمولوية تقتضى لزوم تحصيل غرض المولى فيما إذا كان لازم الاستيفاء وكان العبد عالمًا به، ولو لم يصدر منه أمر أصلاً، ألا ترى أن العبد لو رأى ابن المولى مشرفاً على الغرق يجب عليه إنقاذه وإن لم يكن المولى عالمًا بحال ابنه حتّى يأمر بإنقاذه، ولا يجوز للعبد ترك الإنقاذ معتذراً عند مولاة بأنك لم تأمرني بإنقاذه. وبالجملة: يجب على العبد تحصيل غرض المولى إذا علم به، سواء صدر من قبله أمر أم لا. نعم، صدور الأمر يكون طريقاً لعلم العبد بالغرض غالباً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٩٦

ففي المقام سقط الأمر، ولزوم الإتيان بالماء ثانياً إنّما هو لأجل تحصيل غرض المولى وإن لم يكن أمر في البين، فلا يصدق عليه عنوان امتثال الأمر، فحينئذ لا يكون وجوب الإتيان بالماء ثانياً فيما إذا اهرق الماء الأول شاهداً على جواز تبديل الامتثال بامتثال آخر كما زعم المحقق الخراساني رحمه الله.

وأما مسألة استحباب إعادة الصلاة جماعة لمن أداها فرادى، ونحوها، كاستحباب تكرار صلاة الآيات ما دام سببها باقياً في مثل الكسوف والخسوف الذي لا يرتفع فوراً فلو لم يوجد لها محمل فلا بدّ من القول بكونها من المتشابهات التي علمها عند الله والرسول والأئمة المعصومين عليهم السلام، لأنّ ظاهر القرآن والروايات ليس بحجة إذا كان مخالفاً لحكم عقلي قطعي، وقد عرفت أن عدم

إمكان الامتثال عقيب الامتثال وكذا تبديله بامتثال آخر من الأحكام العقلية البديهية، فلا يمكن القول بأن إعادة الصلاة في المسألتين من قبيل أحدهما.

مضافاً إلى أنه يمكن الجواب عن روايات الباب بوجه آخر:

أمّا روايات صلاة الجماعة فاختلّفوا في موردها، فذهب المحقق الخراساني رحمه الله تبعاً للمشهور إلى أن موردها ما إذا انعقدت الجماعة بعد إتمام صلاته منفرداً، أو حين الاشتغال بها لكنه يتمها فريضةً، ثم يعيدها جماعةً، وذهب الشيخ رحمه الله في التهذيب إلى أن موردها إنّما هو ما إذا انعقدت الجماعة حين الاشتغال بالصلاة، ومعناها أنه يستحبّ عليه أن يصرف نيته من الفريضة إلى النافلة، فيقطعها أو يتمها سريعاً ثم يصلّي الفريضة جماعةً [٢٩٤]. وعلى هذا فلا ترتبط الروايات بالمقام أصلاً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٩٧

وأما على قول المشهور فيمكن أن يترأى في بادئ النظر أنّها تدلّ على تبديل الامتثال كما زعمه المحقق الخراساني رحمه الله، ولكن الواقع خلافه، لأنّ الإعادة مستحبة لا واجبة، فلنا حكمان: أحدهما الوجوب، والآخر الاستحباب، والأول تعلق بطبيعة الصلاة، والثاني بإعادتها جماعةً، فالإتيان بها فرادى امتثال للحكم الوجوبي، وإعادتها جماعةً امتثال للحكم الاستحبابي، فأين تبديل الامتثال؟! لا- يقال: كيف يمكن القول بكون الصلاة المعادة مستحبة مع أنه ورد في بعض الروايات: «ويجعلها الفريضة» [٢٩٥] أو «ويجعلها الفريضة إن شاء» [٢٩٦]؟

فإنه يقال: ليس المراد بجعلها الفريضة ثبته الوجوب، بل المراد أن يجعلها بعنوان الصلاة التي أداها فرادى كالظهر والعصر وغيرهما، فإن الصلاة من العناوين القصدية التي لا تتعين إلّا بالتعيين والقصد.

نعم، لا- يلائمه كلمة «إن شاء» في الرواية الثانية، لأنّ الصلاة مع الجماعة إن كانت إعادة لما أداها فرادى فلا يصحّ تعليقه بمشيئته المصلّي الظاهر في أنه يتمكّن من أن يجعلها غيرها.

فلعلّ الأوجه أن يُقال: اريد أنه يقصد بها صلاة القضاء إن شاء، ويؤيده خبر إسحاق بن عمّار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تقام الصلاة وقد صلّيت؟

فقال: «صلّ واجعلها لما فات» [٢٩٧].

فحاصل معنى الروايات أنه يجعلها قضاءً لما فات إن شاء، وإن لم يشأ ينوى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٩٨

بها إعادة لما أداها فرادى.

إن قلت: ورد في رواية: «يختار الله أحبهما إليه» [٢٩٨] كما أشار إليه المحقق الخراساني رحمه الله فما المراد به؟

قلت: مضافاً إلى ضعفها سنداً يمكن أن يكون معناها أنه تعالى يختار الصلاة التي هي أحبّ إليه، وهي ما أتى بها جماعةً، فيعطيه ثواب الجماعة، وإن تحقّق الامتثال وسقط الأمر الوجوبي بالصلاة التي أتى بها فرادى.

وأما ما دلّ على إعادة صلاة الآيات فهو ما روى عن معاوية بن عمّار قال:

قال أبو عبد الله عليه السلام: «صلاة الكسوف إذا فرغت قبل أن ينجلي فأعد» [٢٩٩].

وظاهره وجوب الإعادة، ولكن لم يقل به أحد إلّا من شدّ وندر.

أمّا المشهور فذهبوا إلى كفاية صلاة واحدة مطلقاً، واستحباب الإعادة في مثل الكسوف والخسوف الذي لا يرتفع فوراً.

فلنا حكمان، ولكلّ منهما متعلق، أحدهما الوجوب، وهو تعلق بطبيعة صلاة الآيات، والثاني الاستحباب، وهو تعلق بإعادتها، فالصلاة

الاولى امتثال للحكم الأول، والثانية للحكم الثاني، فأين تبديل الامتثال بامتثال آخر؟!

بل لو قلنا بوجود الإعادة لأمكن أيضاً هذا التوجيه، لأنّ الوجوب الأوّل تعلق بطبيعة صلاة الآيات ويسقط بالصلاة الاولى، والوجوب الثاني تعلق بإعادتها ويسقط بالصلاة الثانية.

والحاصل: أنّ الإتيان بالمأمور به بكلّ أمر يقتضى الإجزاء عن نفس ذلك الأمر بالضرورة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ١٩٩

الموضع الثانى: أنّ الإتيان بالمأمور به بالأمر [٣٠٠] الاضطرارى أو الظاهرى هل يجزى عن الإتيان بالمأمور به بالأمر الاختيارى أو الواقعى أو لا؟

ففيه مقامان من البحث:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٠١

المقام الأوّل: فى إجزاء المأمور به الاضطرارى عن المأمور به الاختيارى

وليعلم أنّ محلّ النزاع إنّما هو ما إذا وقع المأتى به صحيحاً فى ظرفه ولم ينكشف الخلاف فيما بعد أيضاً، فلو كانت مشروعية الصلاة مع التيمّم مثلما مشروطةً بفقد الماء فى جميع الوقت إلّا قدر إمكان أدائها من آخره، وهو صلّى مع التيمّم فى أوّل الوقت لقطعه بعدم تمكنه من تحصيل الماء إلى آخره، ثم صار واجداً للماء فى وسطه فعليه الإعادة حتّى عند القائنين بالإجزاء، لانكشاف عدم مشروعية الصلاة المأتى بها مع التيمّم حال الاضطرار.

ومنه قد انقدح أنّ جواز البدار بإتيان الصلاة مع التيمّم مثلاً فى أوّل الوقت أو وجوب الانتظار إلى آخره أو إلى اليأس من وجدان الماء منوط بكيفية دلالة الأدلة، فإنها لم تقع فى أوّل الوقت مشروعاً صحيحاً إلّا إذا حكم الشارع بصحتها مطلقاً أو مع اليأس عن وجدان الماء إلى آخر الوقت.

إذا عرفت هذا فتحقيق الكلام يستدعى التكلّم فيه تارةً بحسب مقام الثبوت وبيان ما يمكن أن يقع عليه الأمر الاضطرارى من الأنحاء وبيان ما هو قضيه كلّ منها من الإجزاء وعدمه، واخرى بحسب مقام الإثبات وما وقع عليه.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٠٢

أمّا البحث بحسب مقام الثبوت فقال المحقّق صاحب الكفاية قدس سره: فاعلم أنّه يمكن أن يكون التكليف الاضطرارى فى حال الاضطرار كالتكليف الاختيارى فى حال الاختيار وافياً بتمام المصلحة وكافياً فيما هو المهم والغرض، ويمكن أن لا يكون وافياً به كذلك، بل يبقى منه شىء، أمكن استيفائه أو لا يمكن [٣٠١]، وما أمكن كان بمقدار يجب تداركه أو يكون بمقدار يستحب. فهذه أربعة أنحاء ممكنة بحسب مقام الثبوت.

ومقتضى الصورة الثالثة - أعنى ما إذا كان الباقي ممّا يمكن ويجب تداركه - عدم الإجزاء، بخلاف باقى الصور، فلو ثبت فى مقام الإثبات أنّ الأمر الاضطرارى وقع على واحدة من الصور الثلاثة الاخر إجمالاً ولو لم تكن متعيّنة كان مجزياً.

وأما بحسب مقام الإثبات فتارةً يقع البحث فى الإعادة [٣٠٢] واخرى فى القضاء.

أمّا الإعادة فلا تجب قطعاً على ما ذهبنا إليه فى المقدّمة الخامسة تبعاً للإمام رحمه الله من عدم تعدّد الأمر فى المقام، لأنّ الأمر سقط بمجرّد الإتيان بالمأمور به ولا يكون أمر آخر فى البين، فليس شىء يقتضى الإتيان به ثانياً، بل بناءً على وحدة الأمر يرجع ما نحن فيه

إلى الموضوع الأوّل من البحث الذى كان

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٠٣

الإجزاء فيه من الأحكام العقلية البديهية.

وأمّا بناءً على تعدّد الأمر فلا- ريب أيضاً فى كونه مجزياً لو انعقد الإجماع على عدم وجوب أكثر من صلاة واحدة فى الوقت

المضروب لها.

كلام الإمام الخميني رحمه الله في المقام

ولو لم يكن لنا إجماع على ذلك فللإمام رحمه الله تفصيل متين حيث قال:

ولو فرضنا عدم قيام الإجماع المذكور لاستفدنا من الأدلة أن تعدد الأمر ليس لأجل تعدد المطلوب، بأن تكون الصلاتان مطلوبتين مستقلتين، بل لأجل امتناع جعل الشرطية والجزئية استقلالاً، وأنه لا بد في انتزاع شرطية الطهارة الترايئة في حال العجز من شمول الأمر ووقوعها تحت الأمر حتى تعلم شرطيتها، فيكون تعدد الأمر من ضيق الخناق، كتعدده في القرينات من الأوامر على القول بعدم إمكان أخذ ما يأتي من قبل الأمر في موضوعه، فحينئذ الأمر الثاني ليس لإفادة مطلوب مستقل، بل لأجل جعل شيء شرطاً للمأمور به تبعاً للأمر المتعلق بالمقيد به.

وبالجملة: ماهية المأمور به واحدة، والأمر المتعلق بها أيضاً واحد واقعاً، إلا أنها مشروطة بشرطين، ولا يتمكن الشارع من بيانها للمكلف إلا في ضمن أمر، فيضطر إلى أمرين ظاهريين لأجل بيان الشرطين، فيقول: «أيها الواجد للماء صل مع الوضوء» و «أيها الفاقد للماء صل مع التيمم» لكن التكليف في الواقع واحد متعلق بمهية واحدة، وعلى هذا المبني يكون مقتضى القاعدة هو الإجزاء أيضاً، لأن تعدد الأمر ليس ناشئاً من تعدد المطلوب والمصلحة حتى لا يكون استيفاء الواحد منهما مغنياً عن الآخر.

نعم، لو فرضنا أن تعدد الأمر لأجل تعدد المطلوب، وأن البدل - وهو

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٠٤

الصلاة مع التيمم - مطلوب مستقل، والمبدل - وهو الصلاة مع الوضوء - مطلوب مستقل آخر، وفرضنا أيضاً أن دليل المبدل مطلق يعم صورة الإتيان بالبدل بصورة عدم الإتيان به، فمقتضى القاعدة عدم إجزاء الصلاة مع التيمم في أول الوقت عن الصلاة مع الوضوء بعد وجدان الماء في وسطه، لأن إجزاء أحد الأمرين عن الآخر مع تعدد المطلوب نظير إجزاء الصلاة عن الصوم.

فعدم الإجزاء متوقف على أربع مقدمات: ١- تعدد الأمر، ٢- كون التعدد ناشئاً عن تعدد المطلوب لا عن الاضطرار إليه، ٣- عدم قيام الإجماع على كفاية صلاة واحدة في الوقت المحدد لها، ٤- إطلاق دليل المبدل، وبانتفاء كل واحدة من هذه المقدمات الأربع يثبت الإجزاء.

إن قلت: لو كان دليل البدل أيضاً مطلقاً فهو يعارض إطلاق دليل المبدل.

قلت: كلا، فإن إطلاق دليل البدل لا يقتضى إلزامه مشروعية الصلاة مع التيمم في أول الوقت، وأما إجزائها عن الصلاة المأمور بها بأمر آخر وقت زوال العذر فلا يدل عليه، وبعبارة أخرى: الإطلاق الموجود في دليل البدل لا يقتضى إلجاوز البدار في إتيانه وسقوط أمره لدى امتثاله، لا سقوط أمر آخر [٣٠٣].

هذا حاصل كلام الإمام رحمه الله.

والحاصل: أن عدم الإجزاء يتوقف على المقدمات الأربع السابقة، وقد عرفت منع الأولى منها، وأنه ليس لنا إلّا أمر واحد. هذا تمام الكلام في الإعادة.

ويجوز في القضاء أيضاً ما جرى في الإعادة، لكن بتفاوت يسير في تقريب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٠٥

بعض مقدمات عدم الإجزاء، فإننا لو قلنا أولاً بتعدد الأمر، وثانياً بكونه ناشئاً عن تعدد المطلوب، وثالثاً بعدم قيام الإجماع على كفاية صلاة واحدة إمّا أداء أو قضاء، ورابعاً بأن دليل القضاء - وهو «اقض ما فات» مثلاً - مطلق يعم حتى من صلى في الوقت متيمماً لعذر مستوعب لجميع [٣٠٤] الوقت، ولا يختص بمن لم يصل في الوقت أصلاً، فهذه المقدمات تقتضى عدم الإجزاء، ولو لم تثبت واحدة

منها فمقتضى القاعدة هو الإجزاء وعدم وجوب القضاء.
هذا كله فيما إذا كان لنا طريق إلى إثبات أحد الطرفين من الأدلة.

مقتضى الاصول العملية في المقام

ولو فرضنا عدم الوصول إلى محصل بحسب مقام الإثبات فهل القاعدة في مقام العمل تقتضى الاشتغال أو البراءة؟
وليعلم أنّ البحث هنا أيضاً يقع تارةً في الإعادة واخرى في القضاء.

أمّا بالنسبة إلى الإعادة فالحق هو الاشتغال بناءً على ما ذهبنا إليه من وحدة الأمر، لأنّ الشكّ في إجزاء الفرد الاضطرارى للمأمور به عن الفرد الاختيارى يتوقّف على فقدان الدليل اللفظى، وهو متوقّف على عدم تحقّق الإطلاق في دليل البدل ولا في دليل المبدل، لأنّ دليل البدل لو كان مطلقاً يقتضى مشروعيتها صلاة التيمّم في أوّل وقتها ولو صار واجداً للماء في آخر الوقت، ومشروعيتها تقتضى سقوط الأمر المتعلّق بالصلاة، لكونه واحداً فرضاً، كما أنّ دليل المبدل لو كان مطلقاً دون دليل البدل فهو يقتضى عدم الإجزاء وعدم سقوط الأمر المتعلّق بالصلاة بالإتيان بالفرد الاضطرارى منها

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٠٦

في أوّل الوقت.

ولو لم يكن إطلاق في البين، لا في دليل البدل ولا في دليل المبدل فلا برهان على مشروعيتها الصلاة مع التيمّم في أوّل الوقت ولا على عدم مشروعيتها، ولكنّ المكلف يأتي بها رجاءً وبداعى احتمال المشروعيتها، فالأمر بالصلاة توجه إليه يقيناً ونحن نشكّ في سقوطه بتلك الصلاة المأتى بها، للشكّ في مشروعيتها، والاشتغال [٣٠٥] يقينى يستدعى البراءة اليقينية.

وأمّا أصالة البراءة فلا مجال لها هاهنا أصلاً، لعدم احتمال توجه أمر مولوى إلى عنوان الإعادة إثباتاً ونفيّاً، لأنّ العقل هو الذى يحكم بوجوب الإعادة عندما لم يطابق المأتى به المأمور به، وبعدم وجوبها عندما طابقه، وأمّا الشارع فلا يحكم لا بوجوب الإعادة وراء حكمه بوجوب نفس الماهية ولا بعدم وجوبها، فنحن لا نشكّ في تعلق وجوب شرعى بالإعادة كى يرتفع بأصالة البراءة.

وأمّا قوله عليه السلام فى صحيحة زرارة: «تعيد الصلاة وتغسله» [٣٠٦] وفى صحيحته الاخرى: «لا تعاد الصلاة إلّا من خمسة...» [٣٠٧] فمحمول فى الرواية الاولى على الإرشاد إلى أنّ الصلاة المأتى بها كانت خاليةً من شرطها، وهو الطهارة، وفى الرواية الثانية على الإرشاد إلى أنّ الصلاة إذا كانت فاقدةً لبعض الأركان كانت باطلةً، وإذا كانت واجدةً لجميعها كانت صحيحةً، وإن ترك بعض أجزائها الاخرى نسياناً، فالعقل يحكم بلزوم الإعادة فى مورد الرواية الاولى والفرض الأوّل من الثانية، وبعدم لزومها فى مورد الفرض الثانى منها.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٠٧

وأمّا إعادة الصلاة المأتى بها فرادى جماعةً فقد عرفت أوّلًا أنّها مستحبةٌ لا واجبةٌ، وثانياً تشتمل الصلاة المعادة على الجماعة، فليست إعادةً للمأتى بها بلا زيادة.

وأمّا إعادة صلاة الكسوف والخسوف فمضافاً إلى أنّها أيضاً مستحبةٌ لا واجبةٌ، تكون بمعنى وجوب تكرارها لو قلنا بالوجوب، فكأنما قيل: «صلّ صلاة الآيات مراراً حتى ينجلي الشمس والقمر» فالصلاة الثانية واجبةٌ مستقلةً، وكذا الثالثة والرابعة وهكذا، لا أنّها إعادة للصلاة الاولى وواجبةٌ بنفس وجوبها.

هذا كله بناءً على ما هو الحق من وحدة الأمر.

وأمّا بناءً على تعدده فتجرى أصالة البراءة، سواء نقطع بمشروعيتها الصلاة مع التيمّم [٣٠٨]، أو نشكّ فى مشروعيتها [٣٠٩] ونأتى بها رجاءً بداعى احتمال المشروعيتها، لأنّا إذا صلّينا فى أوّل الوقت مع التيمّم لفقد الماء ثم صرنا واجدين للماء فى آخره نشكّ فى توجه وجوب

الصلاة مع الوضوء إلينا وعدمه، أما في صورة القطع بمشروعية المأتى بها فواضح، لأننا نحتمل كفايتها وعدم وجوب صلاة اخرى، وأما في صورة الشك في مشروعيّتها فلأننا نحتمل كونها مشروعاً ونحتمل أيضاً كونها كافيةً على تقدير المشروعية، ففي كلتا الصورتين نشك في وجوب الصلاة مع الوضوء وعدمه بعد رفع العذر في آخر الوقت، فتجربى أصالة البراءة من هذا التكليف المشكوك. هذا تمام الكلام حول مقتضى الأصل في المقام بالنسبة إلى الإعادة.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٠٨

وأما بالنسبة إلى القضاء، فالقاعدة تقتضى عدم وجوبه مطلقاً، سواء قلنا بوحدة الأمر كما هو الحق، أو بتعدده.

توضيح ذلك: أن البحث الذى نتكلم فى المقام حوله إنما هو فى أن الصلاة مع التيمم مثلاً التى أتى بها فى الوقت تجزى عن الصلاة مع الوضوء قضاءً بعد رفع العذر أم لا؟ وهذا البحث يختص بما إذا كان العذر الموجب للصلاة مع التيمم مستوعباً لجميع الوقت [٣١٠] كما عرفت سابقاً، إذ لو ارتفع العذر فى وسطه لكان من مصاديق مسألة وجوب الإعادة لا القضاء.

وعلى هذا فالصلاة المأتى بها مع التيمم كانت مشروعاً قطعاً، لأننا نعلم أن رعايه الوقت مهمّة عند الشارع بحيث لا يرضى بترك الصلاة فيه رأساً لأجل فقد الماء مثلاً.

وحيث فـالمشروعية وإن لم توجب عدم وجوب القضاء، بل يحتمل وجوبه أيضاً، إلّا أننا إذا قلنا بوحدة الأمر فلا مجال لدليل القضاء أصلاً، لعدم فوت شيء بعد تحقق امتثال الأمر، فلا يتوجه إليه دليل القضاء، وهو «اقض ما فات».

وأما بناءً على تعدد الأمر، فلو كان مفاد دليل القضاء وجوب قضاء ما لم يأت به ولو لم يكن واجباً فعلاً فهو دال على وجوب القضاء فى المقام، لكنّه مجرد فرض واحتمال بعيد لا يعتنى به كما قال المحقق الخراسانى رحمه الله فى الكفاية [٣١١]، لأن ظاهر قوله: «اقض ما فات» وجوب قضاء ما كان واجباً فى الوقت على

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٠٩

المكلف بالفعل ولم يأت به.

والحاصل: أنه لا دليل على وجوب القضاء، سواء قلنا بوحدة الأمر أو بتعدده.

هذا تمام الكلام فى الأوامر الاضطرارية.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢١١

المقام الثانى: فى أجزاء المأمور به الظاهرى عن المأمور به الواقعى

إشارة

وقبل الخوض فى المقام لابد من تحرير محل النزاع، فنقول:

إنّ الإمارات والاصول على ثلاثة أنواع [٣١٢]:

١- ما كان لسانه تحقّق ما شكّ فيه من جزء المأمور به وشرطه أو نفى ما شكّ فيه من مانعه وقاطعه، كما إذا أخبر البيّنة بتطهير الثوب الذى كان نجساً، فصلّينا فيه ثم انكشف كونه باقياً على نجاسته، أو كان الثوب طاهراً ثم شككنا فى صيرورته نجساً فاستصحبنا طهارته، أو لم نعلم حالته السابقة، لكن حكمنا بطهارته تمسكاً بقاعدتها، ثم انكشف بعد الصلاة أنه كان نجساً، أو صلّينا مع الوضوء الاستصحابى ثم ظهر أن صلاتنا وقعت فى الحدث.

٢- ما كان لسانه نفى الجزئية أو الشرطية أو المانعية أو القاطعية عمّا شكّ فى كونه جزءاً أو شرطاً أو مانعاً أو قاطعاً للمأمور به، كما إذا شككنا فى أن السورة جزء للصلاة أم لا؟ أو فى أن طهارة موضع الجبهة شرط لها أم لا؟

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢١٢

ودلّ خبر موثّق أو أصل عملي معتبر على عدم جزئية الاولى وشرطيّة الثانية، فصلينا بدونهما، ثم انكشف الخلاف وتبين كون السورة جزءاً للصلاة وطهارة موضع الجبهة شرطاً لها.

٣- ما يرتبط بنفس التكليف، كما إذا ورد في روايه معتبره أنّ صلاة الجمعة واجبه في عصر الغيبه، أو تمسكنا باستصحاب وجوبها، ثم انكشف الخلاف بعد مدّة وتبين أنّ صلاة الظهر كانت واجبه تعييناً في يوم الجمعة كسائر الأيام.

لا ريب في دخول النوعين الأولين في محلّ النزاع.

وأما النوع الثالث فلا إشكال في عدم دخوله بناءً على ما هو الحقّ من عدم تعدّد الأمر، لانكشاف أنّ الأمر لم يتعلّق بصلاة الجمعة، بل بصلاة الظهر، فلم نأت بالمأمور به كي يكون مصداقاً لعنوان البحث، وهو «أنّ الإتيان بالمأمور به على وجهه هل يقتضى الإجزاء أم لا؟»، فلا بدّ من الإتيان بالظهر في الوقت أداءً وفي خارجه قضاءً، ولا معنى معقول للقول بالإجزاء.

وأما على القول بتعدّد الأمر- وبأنّ للشارع أمراً ظاهرياً متعلّقاً بمؤدّي الأمارات والاصول، وأمراً واقعياً متعلّقاً بما هو المأمور به في الواقع، وهو صلاة الظهر في المثال- فيمكن البحث في أنّ الإتيان بالمأمور به بالأمر الظاهري على وجهه هل يقتضى الإجزاء عن الإتيان بالمأمور به بالأمر الواقعي، فلا يجب الإتيان به بعد انكشاف الخلاف، أم لا، فيجب؟

إذا عرفت هذا فلا بدّ لتحقيق ما هو الحقّ في المقام من بحثين مستقلّين:

البحث الأول: في مقتضى الأمارات والطرق

والتحقيق فيه عدم الإجزاء بناءً على أنّ حجّيتها بنحو الطريقيّة وأنّها أمارات عقلانيّة أمضاها الشارع، كما هو الحقّ.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢١٣

توضيح ذلك: أنّ المتبّع فيها حكم العقلاء وكيفية بنائهم، ولا شكّ أنّ عملهم بها لأجل كشفها نوعاً من الواقع مع حفظ نفس الأمر على ما هو عليه من غير تصرّف فيه، ولا- انقلابه عمّا هو عليه، وعلى هذا كيف يمكن الحكم بالإجزاء بعد انكشاف الخلاف، مع أنّ المطلوب الذي تعلّق به الأمر لم يحصل بعد، لتخلّف الأماره، وما حصل لم يتعلّق به الأمر.

وكذلك الأمر أيضاً بناءً على كونها تأسيسيةً، لأنّها حينئذٍ وإن كانت مجعولة من قبل الشارع، إلّا أنّ المفروض أنّه جعلها حجّية بنحو الطريقيّة والكاشفيّة لا- بنحو السببيّة، وبعد انكشاف الخلاف ظهر أنّها لم تكن طريقاً فلم تكن حجّيةً، لأنّ الطريقيّة كانت علّة جعل الحجّية لها، فبعد ظهور عدم تحقّق العلّة- أعنى الطريقيّة- يظهر عدم تحقّق المعلول- أعنى الحجّية- لما ثبت من أنّ العلّة معمّمة ومخصّصة، سواء كانت من العلل المنصوصه أو المستنبطه.

والحاصل: أنّ مقتضى القاعدة عدم الإجزاء بناءً على حجّية الأمارات من باب الطريقيّة [٣١٣]، سواء كانت إمضائية أو تأسيسية.

نعم، المكلف معذور في ترك الواقع ما لم ينكشف الخلاف.

هذا تمام الكلام بالنسبة إلى الأمارات [٣١٤].

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢١٤

البحث الثاني: في مقتضى الاصول العمليّة

حول الإجزاء في موارد قاعدة الطهارة

وينبغي تقديم قاعدة الطهارة [٣١٥]، لكونها من الاصول المسلّمه التي لا يرتاب فيها أحد، ومجراها ما إذا شكّ في حكمه الواقعي، ولم يكن له حالة سابقه متيقّنه.

ولا بد من ملاحظة دليلها أولاً، ثم قياسه إلى أدلة الأحكام الأولى ثانياً حتى يتضح ما هو الحق في المقام، فنقول: ذهب المشهور إلى أن مدركها هو قوله عليه السلام: «كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قذر» [٣١٦] ونحوه من الروايات.

كلام صاحب الكفاية حول مفاد هذه الأخبار

وذهب المحقق الخراساني رحمه الله في مبحث الاستصحاب من الكفاية إلى عدم ارتباط هذه الأخبار بقاعدة الطهارة، لأن صدرها دال على الحكم الواقعي، والغاية على الاستصحاب، إذ الصدر ظاهر في بيان حكم الأشياء بعناوينها الأولى، لا بما هي مشكوكة الحكم، والغاية إنما هي لبيان أن ما حكم على

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢١٥

الموضوع من الطهارة الواقعية مستمرّ ظاهراً ما لم يعلم بطروقه ضدّه أو نقيضه [٣١٧]، لا لتحديد الموضوع كي يكون الحكم بالطهارة قاعدة مضروبة لما شك في طهارته [٣١٨].

خلافاً للمشهور، فإنهم قالوا: إن المراد بكلمة «شيء» في الموضوع «شيء شك في طهارته الواقعية ونجاسته»، فالحكم المستفاد من هذه الروايات هو الطهارة الظاهرية، وكلمة «حتى تعلم أنه قذر» من قيود الموضوع لا غاية استمرار الحكم، فلا يستفاد منها إلّا حكم واحد، وهو الطهارة الظاهرية فيما شك في طهارته ونجاسته الواقعية.

وتحقيق هذا موكول إلى مبحث الاستصحاب، ونحن الآن نتكلم حول الرواية بناءً على مذهب المشهور، فنقول:

لا بد من ملاحظة أمور مربوطة بالرواية كي يتضح المراد منها:

١- أن الشك المأخوذ في موضوعها ليس هو الصفة المتعلقة بنفس المكلف المتساوي طرفاها، بل المراد به عدم وجود طريق معتبر شرعي إلى الواقع كما هو واضح، فالموضوع في قاعدة الطهارة هو «شيء لم يقدّم على طهارته ونجاسته دليل معتبر».

٢- هل المراد به خصوص الشك الباقي إلى آخر العمر، فلو شك اليوم مثلاً في طهارة ثوبه واحتمل أن يتبدل غداً شكّه إلى العلم بنجاسته أو طهارته لا تجرى قاعدة الطهارة، وتختص بما إذا قطع بقاء شكّه إلى الأبد، أو يعمّ الشك

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢١٦

الذي يحتمل زواله أيضاً؟

الحق هو الثاني، لأن موارد الشك المعلوم البقاء قليلة جداً، لاحتمال زواله وتبدله إلى العلم في أكثر الموارد، وتخصيص القاعدة بتلك الموارد القليلة مخالفة لعلّة تشريعها، وهي التسهيل على الأمة.

لا يقال: كون الشك باقياً طول العمر شرط لجريانها، لكن إحرازه لا يختص بالعلم ببقائه، بل يمكن استصحاب بقاءه بالنسبة إلى المستقبل في موارد احتمال زواله.

فإنه يقال: يتوجه نفس الإشكال إلى هذا الاستصحاب، لأن إحراز بقاء الشك لو كان شرطاً لجريان الاصول فعدم جريان هذا الاستصحاب في كمال الوضوح. [٣١٩]

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة؛ ج ٢؛ ص ٢١٦

لشك المأخوذ في موضوع قاعدة الطهارة مطلق يشمل الشك الباقي إلى آخر العمر، والزائل بعد مدّة، فلا يضرّ انكشاف الخلاف بجريان القاعدة في الزمن السابق الذي كان ظرفاً للشك، وإن صار الآن متعلقاً لليقين بالنجاسة.

٣- أن الطهارة الظاهرية لا تضادّ النجاسة الواقعية، فيمكن أن يكون شيء نجساً واقعاً، طاهراً ظاهراً بمقتضى قاعدة الطهارة، وثبت إمكان الجمع بين الحكم الظاهري والواقعي في محله [٣٢٠].

والمراد بالطهارة المجعولة في دليل قاعدة الطهارة إنما هو الطهارة الظاهرية لا الواقعية، ضرورة أنها لو كانت واقعية لاستلزم أن يكون الحكم نافياً لموضوعه [٣٢١]، فإن الموضوع إنما هو شيء شك في حكمه الواقعي، فلو كان

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢١٧

حكمه الطهارة الواقعية لتبدل الشك في الحكم الواقعي إلى اليقين به.

٤- أنه لا ريب في أن جريان أصالة الطهارة لأجل ترتب آثار الطهارة الواقعية عليها، وإلا لزم أن يكون جريانها لغواً وبلا فائدة، مضافاً إلى أنها قاعدة تسهيلية، ولا تسهيل إلأى ترتب الآثار عليها، فيجوز الصلاة في الثوب المشكوك طهارته بعد جريان قاعدة الطهارة عليه، فهذه القاعدة حكمة على أدلة اشتراط طهارة الثوب في الصلاة بتوسعتها إياها، فرفع اليد عن ظهورها في خصوص الطهارة الواقعية، ونقول بشمولها للطهارة الظاهرية أيضاً بمعونة هذه القاعدة.

بيان ما هو الحق في المسألة

إذا عرفت هذه الامور فاعلم أن الحق في المقام هو الإجزاء، لأننا إذا صلينا في الثوب الطاهر ظاهراً بمقتضى أصالة الطهارة ثم انكشف كونه نجساً حين الصلاة لم ينكشف كونها بلا شرط، لما عرفت من أن شرطها أعم من الطهارة الواقعية والظاهرية، فكانت صحيحة واجدة لشرطها [٣٢٢]، فلا وجه لوجوب الإعادة أو القضاء.

إن قلت: بعد انكشاف الخلاف يظهر لنا عدم جريان قاعدة الطهارة حين الشك أيضاً، فلم يكن الثوب في ذلك الوقت طاهراً لا واقعاً ولا ظاهراً.

قلت: كلما، فإننا نعلم حتى بعد انكشاف الخلاف [٣٢٣] أن جريان قاعدة الطهارة في زمن الشك كان في محله، لما عرفت من عدم اختصاص الشك المأخوذ في

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢١٨

موضوع دليلها بالشك الباقي ما دام العمر، بل يعم الشك الذي يزول بعد مدة أيضاً.

البحث حول نظرية المحقق النائيني رحمه الله في المقام

ولكن أورد المحقق النائيني رحمه الله على الإجزاء في المقام بامور:

١- أن أصالة الطهارة قاعدة معدّرية، فهي تقتضى الإجزاء ما دام المكلف شاكاً، وبعد ارتفاع شكّه لا معنى للإجزاء، لارتفاع ما كان عذراً له [٣٢٤].

وفيه: أنه إن أراد بكونها قاعدة اعتذارية عدم جريانها بعد تبدل الشك إلى العلم، فهو صحيح، ولكنّه لا يجديده، وإن أراد به أن قاعدة الطهارة إنما تدل على كون من صلى في الثوب النجس مثلاً معذوراً لا يعاقب عليها، وأما أنه لا يجب عليه الإعادة أو القضاء بعد كشف الخلاف فلا دلالة لها عليه، فهو فاسد، ضرورة عدم دلالة قوله عليه السلام: «كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قدر» على العذر أصلاً، بل مفاده جعل طهارة ظاهريّة عند الشك في الواقع فقط.

بل إطلاق كشف الخلاف في المقام لا يصحّ إلامسامحة، ضرورة أننا لم نعتقد بشيء بدليل قطعي أو ظني حين جريان الأصل، بل كان الواقع مشكوكاً لنا، وجريان أصالة الطهارة لم يبدله إلى العلم، بل عيّن لنا وظيفة ظاهرية في ظرف الشك.

٢- أن حكومة قاعدة الطهارة على مثل «صل مع الطهارة» تستلزم أن يكون لها مدلولان طوليان، ضرورة أنها لا بد من أن تجعل لنا طهارة ظاهرية

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢١٩

في مقابل الطهارة الواقعية، ثم توسع في «صل مع الطهارة» بأنه اريد به معنى عام يشمل الطهارة الظاهرية أيضاً [٣٢٥]. وفيه: أن لها مدلولاً واحداً، وهو جعل الحكم الظاهري فقط، وأما كونها حاكمةً على أدلة اشتراط طهارة الثوب في الصلاة فهو حكم العقلاء لا مدلول القاعدة، فإنهم إذا لاحظوها وقايسوها مع دليل اشتراط طهارة الثوب في الصلاة ولم يروا بينهما معارضةً حكموا لا محالة بكونها حاكمةً عليه موسعةً لدائرتها، حذراً من لغويتها وعدم ترتب أثر عليها.

٣- أن الحكومة التي نقول بها في الاصول لا توجب التوسعة والتضييق، وتوضح ذلك أن الحكومة على قسمين: القسم الأول: أن يكون الحاكم والمحكوم كلاهما في رتبة واحدة وبصدد بيان الحكم الواقعي، ولا يكون موضوع الدليل الحاكم الشك في حكم الدليل المحكوم، كحكومة قوله: «لا شك لكثير الشك» [٣٢٦] على قوله: «إذا شككت بين الثلاث والأربع فابن على الأربع» [٣٢٧] فيصير معنى الدليل المحكوم بعد ملاحظة الدليل الحاكم «إذا شككت بين الثلاث والأربع ولم تكن كثير الشك فابن على الأربع»، وكحكومة قول المولى: «النحاة من العلماء» على قوله: «أكرم كل عالم» لو فرضنا عدم شموله النحويين لغه، وهذه تسمى الحكومة الواقعية.

القسم الثاني: أن يكون الدليل الحاكم متضمناً للحكم الظاهري في مقابل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢٠

الدليل المحكوم الذي يتضمن الحكم الواقعي، ويكون موضوعه الشك في حكم الدليل المحكوم، كحكومة قاعدة الطهارة على دليل نجاسة البول، وهذه ليست حكومة واقعية موجبة لتضييق دائرة المحكوم أو توسعته، لأن قاعدة الطهارة متأخرة عن دليل نجاسة البول برتبتين، لتأخرها عن موضوعها، وهو الشك في النجاسة، وتأخر الشك فيها عن دليلها، فليسا في رتبة واحدة حتى تكون حاكمة عليه حكومة واقعية موجبة لتضييق دائرتها، وإنما هي حكومة ظاهرية يترتب عليه الأثر ما دام شاكاً.

وبالجملة: الأحكام الظاهرية ليست موسعة للأحكام الواقعية، ولا مضيقه لها، ولا توجب تصرفاً في الواقع أبداً [٣٢٨].

وفيه أولاً: أن الحكم ينقسم إلى الظاهري والواقعي، وأما انقسام الحكومة إليهما فما سمعنا بهذا في آياتنا الأولى.

وثانياً: أنه لا أثر لهذه الحكومة لو لم يترتب عليها تضييق الدليل المحكوم أو توسعته بواسطة الدليل الحاكم.

وثالثاً: أننا لا ندعى حكومة قاعدة الطهارة على أدلة نجاسة الأشياء، بل على دليل الشرط في الصلاة، مثل «صل مع الطهارة»، وهما في رتبة واحدة [٣٢٩].

نعم، جريان القاعدة في موارد أدلة النجاسات عند الشك يوجب اجتماع الحكامين الظاهري والواقعي، لا حكومتها عليها.

والحاصل: أن القائل بالإجزاء لا يدعى أن أصالة الطهارة حاكمة على مثل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢١

أدلة النجاسات وأنها في زمان الشك طاهرة، بل يقول: إنها محفوظة في واقعيتها، وأن ملاقيها نجس حتى في زمان الشك، لكن يدعى حكومتها على مثل الدليل الذي دل على طهارة ثوب المصلي وأنه لا بد أن يكون طاهراً، وخلاصة حكومتها أن ما هو نجس واقعاً يجوز ترتيب آثار الطهارة عليه في ظرف الشك، ومن تلك الآثار إتيان الصلاة المشروطة بها، لكن بلسان تحقق الطهارة، ولازمه تحقق مصداق الأمور به، لأجل حكومتها على أدلة الشرائط والموانع.

٤- أنه لو كانت حكومة الطهارة المجعولة بأصالة الطهارة واقعية موسعة ومضيقه فلا بد من ترتيب جميع آثار الواقع عليها، لا خصوص الشرطية في الصلاة، فلا بد من أن لا يحكم بنجاسة الملقى لما هو محكوم بالطهارة ظاهراً، وإن انكشف الخلاف وأن الملقى كان نجساً، لأنه حين الملاقاة كان طاهراً بمقتضى التوسعة التي جاءت من قبل قاعدة الطهارة، وبعد انكشاف الخلاف لم تحدث ملاقاة أخرى توجب نجاسة الملقى، فينبغي القول بطهارته، وهو كما ترى [٣٣٠].

وفيه أولاً: أن ملاك الحكومة غير موجود هنا، فإن ملاكها أن يكون بين الحاكم والمحكوم مناسبة وارتباط، ولا مناسبة بين قاعدة

الطهارة والدليل الدال على تنجس ملاقى النجاسة، فإن الحكمين المستفادين منهما متضادان، فالحكم بطهارة الملاقى حين الشك في نجاسة الملاقى باستناد جريان أصالة الطهارة فيه لا يوجب حكومتها على «كلما يلقى النجاسة فهو نجس»، بل هي تدل على طهارة الملاقى الظاهرية، وهو على نجاسته الواقعية، ولا محذور في اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢٢

الجمع بينهما كما أشرنا إليه [٣٣١] كى نلتجأ إلى رفع اليد عن ظاهر هذا الدليل بحكومة أصالة الطهارة عليه. وبالجملة: قاعدة الطهارة حاكمه على ما يسانخها من الأدلة، وهو ما يدل على الطهارة الواقعية، مثل «صل مع الطهارة» و «يشترط في المأكول والمشروب أن يكون طاهراً» [٣٣٢]، لا ما لا يسانخها، كأدلة النجاسات.

وثانياً: سلّمنا وجود ملاك الحكومة بالنسبة إلى أدلة النجاسات أيضاً، ولكن الإجماع أو ضرورة الفقه يمنع من حكومتها عليها، حيث إنّه لم يتفوه أحد بطهارة الملاقى بعد انكشاف نجاسة الملاقى حين الملاقاة، وعدم تحقق الحكومة في مورد لأجل مانع خاص لا يوجب عدم تحققها في مورد آخر فاقدم للمانع، بدعوى أنّها لو تحققت لتحققت في كليهما لاشتراكهما في الملاك، فإنّ عدم تأثير الملاك في مورد لمانع لا يوجب عدم تأثيره فيما لا مانع فيه. هذا تمام الكلام في أصالة الطهارة، وتبين أنّها مقتضية للإجزاء.

فيما يقتضيه أصالة الحليّة في المقام

ويجرى جميع ما سبق فيها في أصالة الحليّة أيضاً [٣٣٣]، ضرورة أنّها أيضاً

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢٣

حاكمه على مثل دليل مانعية أجزاء ما لا يؤكل لحمه للصلاة، فإذا شككنا في كون ثوب من أجزاء ما يحلّ أكله أو يحرم، فأجرينا فيه أصالة الحليّة وصلينا فيه ثم انكشف كونه من أجزاء حيوان محرّم الأكل كانت الصلاة صحيحة بالتقريب المتقدّم في قاعدة الطهارة وحكومتها على دليل الشرطيّة طابق النعل بالنعل.

نعم، نتيجة الحكومة في قاعدة الطهارة كانت توسعه دائرة دليل الشرطيّة، وفي أصالة الحليّة تضيق دائرة دليل المانعية كما هو واضح [٣٣٤].

والحاصل: أنّ هذه القاعدة أيضاً مقتضية للإجزاء مثلها.

حول الإجزاء في موارد البراءة العقلية

بخلاف أصالة البراءة العقلية، فإنّ مدرّكها إنّما هو قبح العقاب بلا بيان، فلو شككنا في جزئية السورة مثلاً للصلاة وتركانها وكانت في الواقع جزءاً لها فالعقل يحكم بكوننا معذورين في تركها، لأنّ العقاب بلا بيان قبيح، وأما وجوب الإعادة أو القضاء بعد انكشاف الخلاف والعلم بجزئيتها فلا يرتبط بحكم العقل لا إثباتاً ولا نفيّاً، بل هو مربوط بالمولى، فالبراءة العقلية لا تقتضى الإجزاء.

في مقتضى البراءة الشرعية في المقام

وأما الشرعية فقبل بيان الحقّ فيها ينبغي تقديم امور:

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢٤

١- أنّ مدرّكها قوله صلى الله عليه وآله في حديث الرفع: «رفع ... ما لا يعلمون» [٣٣٥].

والمراد بالموصول «كلّ شىء وضعه ورفعته بيد الشارع» سواء كان حكماً تكليفيّاً، كالوجوب والحرمة، أو وضعياً، كالجزئية والشرطيّة

والمانعية، فإذا كانت جزئية السورة للصلاة مشكوكه عندنا يرفعها الشارع بمقتضى هذا الحديث.

٢- أنه لا تجرى أصالة البراءة إلا بعد الفحص وعدم وجدان دليل ولو بنحو الإطلاق إثباتاً ونفيًا في موردها، فعلى هذا لا تجرى لنفى جزئية الجزء المشكوك مثلًا لو كان لقوله سبحانه: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ» [٣٣٦] إطلاق، لأن نفي الجزئية حينئذ إنما هو بسبب الإطلاق الذى من الإمارات، فلا تصل النوبة إلى الاصول التى لا مجال لها إلا بعد فقدها. نعم، تجرى البراءة لنفى جزئية الجزء المشكوك بناءً على كونه سبحانه فى مقام بيان أصل وجوب إقامة الصلاة، من دون أن يكون فى مقام بيان كيفيتها.

٣- أنه لا يمكن أن يُراد بالحديث رفع الأحكام حقيقة عند الشك، وإنما لا تختصت بالعالمين بها، وهو يستلزم الدور المحال أولًا، والتصويب الباطل ثانيًا، ومخالفته لما ورد من «أن لله تعالى أحكاماً يشترك فيها العالم والجاهل» ثالثًا، فإن كلمة الأحكام فى هذه الرواية ونحوها عامّة تشمل الأحكام التكليفية والوضعية.

فإذا لم يمكن رفع الحكم الواقعى بالنسبة إلى الشاك فيه، فأى شىء مرفوع بحديث الرفع حينما شككنا فى جزئية السورة، وفرض كونها جزءً للصلاة

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢٥

واقعا بعد عدم إمكان رفع جزئيتها الواقعية؟

إن قلت: المرفوع مؤاخذه ما لا يعلمون، كالبراءة العقلية، فلا تقتضى الإجزاء، كما أنها لم تكن تقتضيه.

قلت: كلاً، فإنك عرفت أن حديث الرفع يرفع كل أمر وضعه ورفعته بيد الشارع، والجزئية للمأمور به كذلك، لكونها حكماً وضعياً، فيمكن أن ترفع به نفس الجزئية، ولا ملزم على تقدير مضاف قبل الموصول.

والحاصل: أن إجراء البراءة الشرعية فى المقام من دون أن يترتب عليها أثر، يستلزم اللغو، وتقدير المؤاخذه خلاف ظاهر حديث الرفع، ورفع الجزئية الواقعية مستلزم للإشكالات الثلاثة المتقدمة، فماذا ينبغى أن يقال؟

الذى يخطر ببالى أنه إذا ورد قوله سبحانه: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» [٣٣٧] وفرضنا أن السنّة دلت على اعتبار أجزاء وشرائط للصلاة، ثم حكم الشارع - امتناناً للامة - برفع ما لا يعلمون من الأجزاء والشرائط والموانع، كان مقتضى حديث الرفع أن السورة وإن كانت جزءً للصلاة حتى للجاهل بجزئيتها، إلا أنه مع ذلك يجوز له امتثال قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ» بالإتيان بالصلاة الفاقدة لها.

وعلى هذا فمقتضى القاعدة هو الإجزاء، لأن الشارع بعد إذنه فى امتثال المأمور به فاقداً للجزء المشكوك لا يحكم بعدم كونه مجزياً بعد انكشاف الخلاف.

هذا تمام الكلام فى أصالة البراءة.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢٦

فى مقتضى أصالة التخيير [٣٣٨]

وأما أصالة التخيير فلا ريب فى عدم دخولها فى النزاع فيما إذا دار الأمر فيها بين وجوب شىء وحرمة، ضرورة أنه لو فعله ثم انكشفت حرمة فلا معنى للقول بالإجزاء ولا بعدمه، وكذلك لو تركه ثم انكشف الخلاف وتبين وجوبه، لعدم إتيانه بشىء أصلاً حتى يقال بكونه مجزياً أو غير مجزٍ عن المأمور به.

ولا ريب أيضاً فى عدم دخولها فيه فيما إذا دار أمر شىء بين كونه شرطاً أو جزءً للمأمور به وبين كونه مانعاً له وكان المأمور به قابلاً للتكرار فى وقته، كالصلاة، ضرورة أنه مورد الاشتغال لا التخيير، فيجب عليه الإتيان بالصلاة مع ذلك المشكوك تارة وبدونه اخرى، ليستيقن بتحقق المأمور به الواقعى.

نعم، لو كان الأمر دائراً بين الشرطية أو الجزئية وبين المانعية ولم يقبل المأمور به التكرار، كالصوم، يكون داخلاً في محلّ النزاع، لأنه لو أتى به بدون ذلك الشيء المشكوك ثم تبين كونه جزءاً أو شرطاً، أو معه ثم تبين كونه مانعاً فالبحث يقع في كونه مجزياً عن الواقع أم لا؟

والحقّ عدم الإجزاء، لأنّ العقل الذي هو حاكم بالتخيير [٣٣٩] يحكم به في

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢٧

الدوران بين المحذورين بملاك أنّ المكلف معذور حينئذٍ لو وقع بسبب فعله أو تركه في مخالفة الواقع، فليس للشارع أن يعاقبه بها، وأما وجوب الإعادة والقضاء بعد انكشاف الخلاف فلا يرتبط بحكم العقل أصلاً، لا إثباتاً ولا نفيًا، كما قلنا في البراءة العقلية، والقاعدة تقتضى وجوبهما، لعدم إتيانه بما كان واجباً عليه واقعاً.

قضية الاستصحاب في مسألة الإجزاء

وأما الاستصحاب فمقتضى القاعدة فيه هو الإجزاء، فإنّه أصل شرعي محض، ومدركه قوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك» [٣٤٠] المستفاد من الأخبار.

واختلفوا في معناه، فقيل: المراد به تنزيل الشكّ المسبوق باليقين منزله، وجعل الشكّ متيقناً تعبدًا.

وقيل: المراد تنزيل المشكوك منزلة المتيقن، يعني الحكم بوجوب ترتيب آثاره عليه.

وكيف كان، فدلّل الاستصحاب حاكم على أدلّة الأحكام الواقعية، مثل دليل لزوم طهارة الثوب والبدن في الصلاة، ودليل كون الوضوء شرطاً لها، فإنّهما وإن كانا ظاهرين في كون الشرط خصوص الطهارة الواقعية والوضوء الواقعي، إلّا أنّ قوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك» حاكم عليهما موسّع

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢٨

لدائرتهما، لأنّه دالّ على أنّ مدلولهما أعمّ من الطهارة والوضوء الواقعيين والظاهرين، فإذا صلّينا مع طهارة الثوب الاستصحابية ثمّ انكشف وقوعها في الثوب النجس، أو مع الوضوء الاستصحابي ثمّ انكشف وقوعها في الحدث كانت مجزية؛ لعدم خلوّها من الشرط، فإنّ الطهارة والوضوء الظاهريين شرط واقعي للصلاة بمقتضى الحكومه كالواقعيين كما عرفت في أصالة الطهارة أيضاً.

مقتضى قاعدة التجاوز والفرغ في المقام

وأما قاعدة التجاوز والفرغ [٣٤١] فلا بدّ من ذكر مقدّمة قبل بيان الحقّ فيها:

وهي أنّهم اختلفوا في كونها قاعدة شرعية تأسيسية أو عقلائية أمضاها الشارع بمقتضى الأخبار.

وعلى الثاني اختلفوا في أنّها هل هي من الأمارات الكاشفة عندهم عن الواقع، كخبر الواحد، أو أصل عملي تعبدى، كما احتمل أو قيل في أصالة الحقيقة: إنّها أصل تعبدى عقلاني، خلافاً للذين قالوا بأنّ حجّيتها من باب أصالة الظهور.

والحقّ أنّها ليست قاعدة عقلائية، ويتّضح ذلك لمن راجع سيرتهم في الامور المهمة [٣٤٢]، وفي تركيب المعاجين وتأسيس الأبنية، فإنّهم إذا شكّوا في إدخال جزء لازم في معجون، أو في إدخال شيء مهمّ في جدار البناء

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢٩

لا يعتقدون بعدم الاعتناء به بمجرد التجاوز عن محلّه أو الفراغ من العمل.

ولو سلّمنا كونها قاعدة عقلائية فلا- تدخل في محلّ النزاع، إذ لا ريب في أنّ العقلاء بعد أن يلتفتوا على خلوّ عملهم من جزء مهمّ يفعلونه ثانية مع ذلك الجزء بلا ريب، ولا يتصوّر أن يشكّ أحد في ذلك كي يتنازع فيه.

وبالجملة: قاعدة التجاوز والفراغ قاعدة شرعية لا عقلائية.

ثم قيل: يظهر من بعض الأخبار أماريتها، كقوله عليه السلام: «هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك» [٣٤٣] فإنه ظاهر في أن علمه عدم الاعتناء بالشك بعد الفراغ أذكريته في حال التوضي، ولا ريب في أن للذكر والأذكريه جهة الكشف والطريقة. وربما يقال: يظهر من بعضها الآخر كونها أصلاً، كقوله عليه السلام في مورد الشك في الركوع بعد التجاوز عن محله: «بلى قد ركعت» [٣٤٤] ضرورة أن مفاده «ابن على أنك قد ركعت» إذ لا يحتمل أن يكون الإمام عليه السلام بصدد الإخبار عما فعله السائل واقعاً.

وكيف كان، فلا إشكال في تقدم القاعدة على دليل الاستصحاب حكومه عليه لو كانت أماره، وتخصيصاً له لو كانت أصلاً شرعياً. توضيح ذلك: أن المخصّص والمخصّص لا بد من أن يكونا في رتبة واحدة، بخلاف الحاكم والمحكوم، فإن الحاكم متقدم على المحكوم، فلو كانت قاعدة التجاوز أصلاً لكانت مخصّصة للاستصحاب، لا لتحاد رتبهما، ولو كانت أماره لكانت حاكمه عليه، لتقدمها عليه رتبة [٣٤٥].

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٣٠

إذا عرفت هذا فاعلم أنها تقتضى [٣٤٦] الأجزاء لو كانت أصلاً، ولا تقتضيه لو كانت أماره.

توضيح ذلك: أنها حاكمه على أدلة [٣٤٧] الأجزاء والشرائط على الأول، وإلا لزم لغويتها كما قلنا في سائر الاصول الشرعية، بخلاف ما لو كانت أماره، فإنها على هذا كاشفة عن تحقق الجزء والشرط في الواقع، فهي بمنزلة الصغرى، وأدلة الأجزاء والشرائط بمنزلة الكبرى الكلية، من دون أن توسع دائرتها، فبعد انكشاف الخلاف وظهور عدم كاشفيتها تجب الإعادة أو القضاء [٣٤٨]، وهذا هو السر في اقتضاء الاصول الشرعية الأجزاء دون الأمارات والقطع.

هذا تمام الكلام في قاعدة التجاوز والفراغ.

بقيت مسألتان اخريان لا بأس بالإشارة إلى مقتضاهما:

حول الأجزاء في موارد قاعدة الشك بعد الوقت

الاولى: قاعدة البناء على الإتيان بالعمل عند الشك فيه بعد الوقت.

ولا ريب في خروجها عن النزاع؛ لظهور أنه لم يأت بعمل أصلاً على فرض

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٣١

انكشاف الخلاف فيما بعد حتى يبحث في كونه مجزياً أم لا.

فقاعدة الشك بعد الوقت قاعدة تسهيلية لا تقتضى إلا كون المكلف معذوراً ما لم ينكشف الخلاف.

مقتضى أصالة الصحة في عمل الغير [٣٤٩] في المقام

الثانية: أن الإنسان إذا شك في صحة عمل الغير وفساده، كما إذا شك في أن النائب الذي استتابه عنه أو عن مورثه للحج مثلاً هل

أوجده صحيحاً أو فاسداً وأجرى أصالة الصحة في عمله ثم انكشف الخلاف فهل يكون مجزياً أم لا؟

الحق أنها لا تقتضى الأجزاء، لأن حجيتها إن كانت بملاك ظهور عمل المسلم في الصحيح منه كانت أماره، إذ ظاهر الحال يكون من الأمارات كظاهر المقال، وقد عرفت أن الأمارات لا تقتضى الأجزاء، وإن كانت حجيتها باستناد قوله عليه السلام: «ضع أمر أخيك على أحسنه» [٣٥٠] [٣٥١] فهي وإن كانت أصلاً شرعياً مجعولاً للشاك، إلا أنه يختص بما إذا كان عمل الأخ مرتبطاً بذلك الشاك، كما في موارد الاستتابة، وإلا فلا معنى لأن نجرى أصالة الصحة في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٣٢

أعماله التي لا ترتبط بنا أصلاً كصلواته اليومية.

وظاهر هذه الرواية وجوب حمل عمل النائب المسلم على الصحيح من حيث الآثار المترتبة له، كاستحقاقه اجرة النيابة، لا من حيث الآثار المترتبة للمستنيب، كبراءة ذمته، بل لو شككنا في ذلك لاقتضت القاعدة بقاء اشتغال ذمته.

وبالجملة: أصالة الصحة في عمل النائب لا تجرى بالنسبة إلى فراغ ذمة المستنيب، ولو سلمنا جريانها فلا ريب في أنها لا تقتضى الإجزاء بعد كشف الخلاف.

هذا تمام الكلام في مبحث الإجزاء.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٣٣

في مقدمه الواجب

الفصل الرابع في مقدمه الواجب

إشارة

وقبل الخوض في المقصود ينبغي رسم امور:

الأول: في تحرير محل النزاع

إشارة

قال المحقق الخراساني رحمه الله: الظاهر [٣٥٢] أن المهمّ المبحوث عنه في هذه المسألة البحث عن الملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته، فتكون مسألة اصولية، لا- عن نفس وجوبها- كما هو المتوهم من بعض العناوين- كي تكون فرعية [٣٥٣]، وذلك لوضوح أن البحث كذلك لا- يناسب الاصولي، والاستطراد لا- وجه له بعد إمكان أن يكون البحث على وجه تكون من المسائل الاصولية.

ثم الظاهر أيضاً أن المسألة عقلية، والكلام في استقلال العقل بالملازمة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٣٤

وعدمه، لا لفظية كما ربما يظهر من صاحب المعالم، حيث استدلل على النفي بانتفاء الدلالات الثلاث، مضافاً إلى أنه ذكرها [٣٥٤] في مباحث الألفاظ [٣٥٥].

إنتهى موضع الحاجة من كلامه.

نكتتان حول ما أفاده قدس سره:

الاولى: أن النزاع إنما هو في الوجوب الشرعي المولوي المتعلق بالمقدمة، لا- في لزومها العقلي، سواء كان البحث في نفس وجوبها كما عتبر به كثير من الاصوليين، أو في الملازمة كما قال المحقق الخراساني رحمه الله، ضرورة أن لا بديتها العقلية أمر متفق عليه عند الكل، فالملازمة وإن كانت عقلية، إلّا أن طرفيها حكمان شرعيان مولويان.

الثانية: يمكن أن يتوهم أن ظاهر قول صاحب الكفاية: «إنّ المهمّ المبحوث عنه في هذه المسألة البحث عن الملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته» أن وجوب كلّ من المقدمة وذبيها أمر ثابت مفروغ عنه، ونحن نبحت في تحقّق الملازمة العقلية بين هذين

الوجوبين الثابتين.

ولكنه توهم باطل، لأن مراده رحمه الله أن طريق استكشاف وجوب المقدمه منحصر في الملازمة العقلية بين وجوبها ووجوب ذبيها، فنبحت هاهنا في أن هذه الملازمة هل هي موجودة حتى يستكشف بها وجوب المقدمه أم لا؟

نقد نظرية صاحب الكفاية من قبل الإمام الخميني قدس سره

وناقش سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام رحمه الله فيما أفاده المحقق الخراساني بأنه إن أراد الملازمة بين الوجوبين الفعلين - كما هو ظاهر كلامه - فهو واضح

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٣٥

البطلان، ضرورة أنا في كثير من الموارد نقطع بعدم وجوب المقدمه وجوباً مولوياً حال كون ذبيها واجباً، كما إذا أمر المولى عبده باشتراء اللحم من دون أن يأمره بدخول السوق، فهل يمكن أن يقال: الأمر به دونها لغو، لا يجب الانبعاث به، فيضرب على الجدار ما لم يكن مقارناً للأمر بها [٣٥٦]؟!

وأمّا إن أراد أن البحث في ثبوت الملازمة بين إرادة المولى المتعلقة بالبعث إلى ذى المقدمه وإرادته [٣٥٧] المتعلقة بالبعث إلى المقدمه ففيه أولاً: أنه كيف يتخلف المراد عن الإرادة فيما إذا بعث إلى ذى المقدمه دونها.

وثانياً: أن المولى قد يكون غافلاً عن مقدمية المقدمه حين البعث إلى ذبيها، فكيف تتحقق الإرادة المتعلقة بالبعث إليها حال كونه غافلاً عنها مع أن تصوّر المراد أحد مقدمات الإرادة؟

كما أنه إن أراد الملازمة بين الوجوب الفعلي المتعلق بذى المقدمه والوجوب بالقوة المتعلق بالمقدمه، أو بين الإرادة الفعلية والإرادة بالقوة [٣٥٨]، ففيه أن الملازمة وإن لم تكن من مقولة الإضافة، إلا أنها مثلها في لزوم كون طرفيها متكافئين غير مختلفين من حيث القوة والفعل، ضرورة عدم إمكان تحقق الوصف فعلاً والموصوف في المستقبل، لكونه من قبيل اتّصاف المعدوم بصفه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٣٦

وجودية، وهي الملازمة [٣٥٩].

هذا حاصل ما أفاده الإمام قدس سره، وهو كلام صحيح.

إن قلت: ما ذكره الإمام رحمه الله، وإن كان متيناً إلا أنه يدل على بطلان الملازمة وعدم ثبوتها، لا على عدم كون النزاع فيها، فلا يصلح أن يكون رداً على المحقق الخراساني رحمه الله.

قلت: الملازمة - بملاحظة ما أورد عليها الإمام رحمه الله - واضحة البطلان، فمراده رحمه الله أنه لا يليق بحال العلماء والمحققين أن ينازعوا في ثبوت الملازمة وعدمه بعد كونها كذلك، سيما أن المشهور ذهبوا إلى وجوب [٣٦٠] المقدمه، فهل يمكن أن ينسب إليهم أنهم ذهبوا إلى أمر واضح البطلان؟!

نظرية الإمام رحمه الله في المقام

ثم للإمام قدس سره في تحرير محلّ النزاع كلام يحتاج بيانه إلى مقدمه:

وهي أن الأعمال الصادرة من الإنسان مباشرة مسبوقه بالإرادة التي أحد مبادئها هو التصديق بالفائدة، ولكن هذه الأفعال لا يلزم أن تكون ذات فائدة في الواقع أيضاً، إذ ربما كان علم المرید جهلاً مركباً، كما أنه قد يتصور شيئاً ولا يرى فيه أية فائدة، فيتركه مع كونه مشتملاً عليها في الواقع.

وأيضاً إذا أمر المولى عبده بفعل فقد يخطأ في مقدماته، إذ قد يرى شيئاً مقدمه مع عدم كونه كذلك واقعاً، وقد ينعكس الأمر، فلا

يرى ما هو مقدّمة في الواقع مقدّمة، أو لا يلتفت إليه أصلاً، فحينئذ لا يمكن تعلق إرادته به، لعدم اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٣٧

تمكّن الغافل من إرادة المغفول عنه.

إن قلت: الشارع العالم بالغيب والملتفت إلى كل شيء برىء عن الغفلة والخطأ في التشخيص.

قلت: نعم، ولكنّ البحث يعمّ أوامر الموالى العرفيّة أيضاً، ولا يختصّ بأوامر الشارع المقدّس، وإن كان غرضنا منه استخدام نتيجته في الأوامر الشرعيّة الصادرة من الله تعالى أو المعصومين عليهم السلام.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ الإمام رحمه الله ذهب إلى أنّ النزاع في الملازمة بين الإرادة الفعلية المتعلقة بالبعث إلى ذى المقدّمة والإرادة الفعلية المتعلقة بالبعث إلى ما يراه المولى مقدّمة.

وعلى هذا لا يضمر الخطأ في التشخيص ولا عدم الالتفات إلى المقدّمة الواقعيّة، لأنّ طرف الملازمة في جانب المقدّمة إنّما هو الإرادة المتعلقة بالبعث إلى ما يراه مقدّمة، لا الإرادة المتعلقة بالبعث إلى المقدّمة الواقعيّة. هذا من ناحية المولى.

وأما من ناحية العبد فيجب عليه الإتيان بالمقدّمة الواقعيّة وإن لم يرها المولى مقدّمة أو غفل عنها أصلاً، لوجوب تحصيل الغرض عليه، ولا يمكن تحصيله إلّا بها، كما أنّه لا يجب عليه الإتيان بما لا دخل له في الأمور به واقعاً، وإن رآه المولى دخيلاً، لأنّ وجوبه غيرى لأجل تحصيل الأمور به، فلا يكون واجباً إذا لم يكن دخيلاً فيه واقعاً [٣٦١].

هذا حاصل كلام الإمام رحمه الله، وتلقيناه بالقبول في الدورة السابقة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٣٨

نقد ما أفاده قدس سره في المقام

لكن يمكن أن يناقش فيه بأنّ المولى لو أمر عبده باشتراء اللحم ولم يأمره بدخول السوق مثلاً مع كونه ملتفتاً إلى كونه مقدّمة له، فإن قيل: الأمر باشتراء اللحم ناقص ولغو لا أثر له أصلاً فهو خلاف الوجدان والاستعمالات العرفيّة، فإنّ الموالى كثيراً ما يأمرهم عبيدهم بذى المقدّمة من دون أن يأمرهم بالمقدّمة، مع التفاتهم إلى مقدّميتها، وإن قيل: ذلك الأمر صحيح يجب على العبد الانبعاث بسببه فنقول: كيف أثرت الإرادة التي في جانب ذى المقدّمة في المراد، فتحقّق البعث إليه، بخلاف التي في جانب المقدّمة، حيث لم يصدر منه البعث إلى ما رآه مقدّمة مع تعلق إرادته به؟! على أنّه لا وجه للعدول من التعبير بالملازمة بين الوجوبين إلى التعبير بالملازمة بين الإرادتين.

بيان ما هو الحقّ في تحرير محلّ النزاع

فالحقّ أن يُقال: إنّ النزاع إنّما هو في ثبوت الملازمة بين وجوب ذى المقدّمة ووجوب ما يراه المولى مقدّمة.

لا يقال: لو كان ما يراه مقدّمة واجباً لأمر به، وقد لا يأمر به، كما عرفت.

فإنّه يقال: الواجب على قسمين كما سيأتي: ١- أصلي، ٢- تبعي، ضرورة أنّ كلّ شيء بعث إليه المولى في كلامه فهو واجب أصلي، وكلّ شيء لم يبعث إليه مع كونه واجباً عنده، لأجل الملازمة بين وجوبه ووجوب شيء آخر، فهو واجب تبعي، والوجوب الأصلي يتعلّق بالمقدّمة وذيها، والتبعي لا يتعلّق إلّا بالمقدّمة، فلو قال المولى: «ادخل السوق واشتر اللحم» فكلاهما واجبان

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٣٩

أصليان، لكنّ الأوّل غيرى والثاني نفسى، ولو قال: «اشتر اللحم» من دون أن يأمره بدخول السوق نفهم من طريق الملازمة أنّه أيضاً

واجب بوجوب تبعي.

والحاصل: أن النزاع في المقام إنما هو في الملازمة بين وجوب ذي المقدمه ووجوب ما يراه المولى مقدمه.

في كون المسألة عقلية اصولية

ولا ريب في كونها مسألة عقلية إذا قلنا باختصاص الدلالة اللفظية بالمطابقة والتضمن، وخروج الالتزام عنها كما هو الحق [٣٦٢]، وأما لو قلنا بشمولها إياه أيضاً فما نحن فيه مسألة لفظية بناءً على ما ذهبنا إليه من أن طرفي الملازمة هما الوجوب لا الإرادة، ضرورة أن وجوب ذي المقدمه مدلول للفظ الذي هو هيئته «افعل»، وهو الملزوم، ووجوب المقدمه لازمه بمقتضى الملازمة الواقعة بينهما، وأما بناءً على ما ذهب إليه الإمام قدس سره من أن طرفيها الإرادة فالمسألة عقلية محضة، ضرورة أن الإرادة التي في جانب ذي المقدمه ليست مدلوله للفظ حتى يكون لازمها وهو الإرادة التي في جانب المقدمه مدلوله الالتزامي.

نعم، اللفظ - وهو الأمر المتعلق بذي المقدمه - كاشف عن الإرادة المتعلقة بالبعث إليه، لكن لا من جهة كونه دالاً عليها بالدلالة اللفظية، بل من جهة كونه فعلاً اختياريًا، والأفعال الاختيارية كلها مسبوقه بالإرادة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٤٠

ولا ريب أيضاً في كون المسألة اصولية بناءً على ما هو الحق من كون البحث في الملازمة العقلية، كما أنها فقهية لو كان النزاع في وجوب المقدمه.

وأما القول بأنها من المسائل الكلامية، بتقريب كونها بحثاً عقلياً فمردود لا يصغى إليه، إذ المباحث الكلامية وإن كانت عقلية، إلا أن كل بحث عقلي ليس داخلياً في علم الكلام، فبينهما عموم وخصوص مطلق.

كما أن القول بكونها من المبادئ الأحكامية أيضاً مردود، ضرورة أننا نبحث في المبادئ الأحكامية عن عوارض الأحكام وحالاتها بعد الفراغ من ثبوتها، كالبحت عن معنى الوجوب والحرمة، وعن كونها متضادين، والمقام ليس كذلك، فإنا نبحث هنا في ثبوت الملازمة وعدمه، ليتبين أن المقدمه واجبه شرعاً أم لا؟

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٤١

في المقدمه الداخليه والخارجيه

الأمر الثاني: في تقسيمات المقدمه

المقدمه الداخليه والخارجيه

منها: تقسيمها إلى الداخليه، وهي الأجزاء المأخوذه في الماهية المأمور بها، والخارجيه، وهي الامور الخارجيه عن ماهيته مما لا يكاد يوجد بدونه.

واورد على كون الأجزاء مقدمه له أولاً: بأن مقدمه الشيء لا بد من أن تكون مغايره له مع أن الأجزاء نفس المأمور به، لا غيره، وثانياً: بأنها لا بد من أن تكون مقدمه عليه تقدماً زمانياً كما يظهر من اسمها، مع أن الأجزاء ليست كذلك.

نظريه صاحب الكفايه حول المقدمات الداخليه

وأجاب المحقق الخراساني رحمه الله عن الأول بأن التغيرات الاعتبارية يكفيها هنا، وهو موجود، ضرورة أن المقدمه هي كل جزء وحده، أي بلا شرط الاجتماع، وذا المقدمه هو الأجزاء بشرط الاجتماع [٣٦٣]، فكل من الركوع والسجود وفاتحه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٤٢

الكتاب وغيرها من أجزاء الصلاة لو اعتبر بلا شرط فهو مقدّمة لها، ولو اعتبر بشرط اجتماعه مع سائر الأجزاء فهو نفس الصلاة التي هي ذو المقدّمة [٣٦٤].

ويمكن الجواب عن الثاني بعدم لزوم كون المقدّمة سابقةً على ذيها بالسبق الزماني.

ثم ذهب المحقق الخراساني رحمه الله إلى خروج المقدّمات الداخليّة عن محلّ النزاع، لأنّ دخولها فيه يستلزم اجتماع المثليين، ضرورة أنّ الأجزاء واجبة بالوجوب النفسي، لأنّها عين المأمور به ذاتاً، وإنّما كانت المغايرة بينهما اعتباراً، فتكون واجبة بعين وجوبه ومبعوثاً إليها بنفس الأمر الباعث إليه، فلو كانت واجبة بوجوب آخر غيري لاجتمع المثلان، وهو ممتنع كاجتماع الضدين. إن قلت: يمكن توجيه جواز الاجتماع من طريق تعدّد العنوان كما ذهب إليه القائلون بجواز اجتماع الأمر والنهي. توضيح ذلك: أنّهم قالوا في تلك المسألة:

الأمر تعلق بعنوان الصلاة، والنهي بعنوان الغضب، فالمأمور به غير المنهَى عنه في مقام تعلق التكليف، لكنّ المكلف جمع بينهما بسوء اختياره في مقام الامتثال، وهاهنا أيضاً تعلق الأمر النفسي بعنوان الركوع مثلاً والغيري بعنوان المقدّمة، وإن كان لهما مصداق واحد في الخارج، فلا إشكال في اجتماع الوجوبين، لتغاير متعلقهما في مقام تعلق التكليف. قلت: كلّاً، فإنّ قياس المقام بباب اجتماع الأمر والنهي مع الفارق، لأنّ كلّاً من عنواني الصلاة والغضب هناك متعلق للتكليف، فالصلاة نفسها واجبة، لا أنّها واسطة لعبور الوجوب منها إلى غيرها، والغضب أيضاً نفسه محرّم، لا أنّه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٤٣

علّة لعبور الحرمة منه إلى غيره، وبعبارة اخرى حيثيّة كلّ من الصلاة والغضب تقيديّة.

بخلاف المقام، فإنّ حيثيّة الركوع وإن كانت تقيديّة، لتمرکز الوجوب النفسي عليها، إلّا أنّ حيثيّة المقدّميّة تعليليّة، لأنّ عنوان المقدّمة علميّة لعبور الوجوب منها إلى المعنوي وهو الركوع، ضرورة أنّ الكلّ متوقّف على نفس أجزائه، لا على عنوان «المقدّمة» فالواجب بالوجوب الغيري هو نفس الركوع والسجود وغيرهما من الأجزاء، وإن كان وجوبها لأجل كونها مقدّمات للصلاة، فتمرکز الوجوب النفسي والغيري على عنوان واحد، وهو الركوع [٣٦٥].

هذا ما أفاده صاحب الكفاية رحمه الله في المقام.

وملخصه: أنّ تقسيم المقدّمة إلى الداخليّة والخارجيّة صحيح، لصدق المقدّميّة على أجزاء المأمور به، لكنّها خارجة عن محلّ النزاع، ويختصّ البحث بالمقدّمات الخارجيّة.

كلام الإمام الخميني رحمه الله في المقام

وأورد على إطلاق كلامه في الموضوعين سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره بأنّ بعض المركّبات لا يطلق على أجزائها عنوان المقدّمة أصلاً، وبعضها يطلق على أجزائها هذا العنوان وتدخل أيضاً في محلّ النزاع، فلا يصحّ القول بصدق المقدّميّة على أجزاء جميع المركّبات، ولا القول بخروج ما يصدق عليه عنوان المقدّمة منها عن محلّ النزاع. توضيح ذلك: أنّ المركّب على قسمين: حقيقي وغير حقيقي.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٤٤

والأول - وهو ما كان بين أجزائه تركّب وامتزاج واقعي - على قسمين:

١- ما كان أجزائه تحليليّة عقليّة، كالماهيّة النوعيّة، فإنّها مركّبة من الجنس والفصل، إذ العقل حينما يقايسها إلى سائر الأنواع التي في عرضها يجد أنّ الكلّ مشترك في أمر، مع أنّ لكلّ منها أمراً به يمتاز عن الأنواع الاخرى، فيسمّى ما به الاشتراك جنسه، وما به الامتياز

فصله، ويحكم بأن النوع مركب منهما.

٢- ما كان أجزائه خارجية، كالإنسان الموجود في الخارج، حيث إنه مركب من المادة والصورة.

ولا يخفى أن الجنس والمادة متحدان ذاتاً مختلفان اعتباراً، فالمادة إذا اخذت لا بشرط كانت جنساً، كما أن الجنس إذا اخذ بشرط لا [٣٦٦] كان مادة، وكذا الصورة والفصل، فإن الصورة فصل إذا اخذت لا بشرط، كما أن الفصل صورة إذا اخذ بشرط لا [٣٦٧].

والمركب غير الحقيقي هو الذي يتحقق من انضمام امور متعدّدة بعضها إلى بعض، من دون أن يتحقق بينها اتحاد حقيقي، بل يبقى كلّ جزء على استقلاله بعد التركيب كما كان قبله، وهذا أيضاً على قسمين:

١- المركب الصناعي، وهو يتحقق بالصاق الفاعل الفنى بعض الأشياء

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٤٥

المختلفة الدخيلة في حصول غرض خاص ببعض، وتسمية مجموعها باسم معين، كالبيت والمسجد والسيارة.

٢- المركب الاعتباري، وهو أن المركب يجمع بين أشياء مختلفة مؤثرة في حصول الغرض ويعتبرها شيئاً واحداً، كالصلاة والحجّ وسائر الماهيات الاختراعية.

والفرق بينهما أن المركب في الأول لا يعتبر مجموعة الأشياء الدخيلة في تحقق السيارة مثلاً شيئاً واحداً، بل يجعل لها عنواناً خاصاً لكي يعبر به عنها حينما يحتاج إلى التعبير بها، بخلاف المركب الاعتباري، فإنه يعتبر الوحدة بين مجموع أجزائه.

ثم قال الإمام رحمه الله بعدم صدق المقدمة على أجزاء المركب الحقيقي بكلا قسميه، وبصدقها على أجزاء المركب غير الحقيقي كذلك، ودخولها أيضاً في محلّ النزاع.

وذلك لعدم التباين لا حقيقة ولا اعتباراً بين الماهية النوعية وبين جنسها وفصلها، ولا بين الشيء الموجود في الخارج وبين مادته وصورته، فإن ماهية الإنسان نفس الحيوان والناطق، لا- غيرهما ولو اعتباراً، والإنسان الموجود في الخارج نفس مادته وصورته، لا غيرهما ولو اعتباراً.

وأما المركبات الصناعية فيكفي في صدق المقدمة على أجزائها تعدد الإرادة.

وتوضيح المقام يتوقف على بيان كيفية الإرادة الفاعلية كي يعلم منه حال الإرادة الآمرية، فنقول:

إذا تعلقت إرادة الفاعل المباشر ببناء مسجد مثلاً كانت إرادته كاملة قطعاً،

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٤٦

وإن كان جاهلاً بكمية أجزائه وكيفية تركيب بعضها مع بعض، ثم إذا علم أن الشيء الفلاني جزء له تعلقت إرادة اخرى به أيضاً، ضرورة أن تعدد المراد [٣٦٨] يستدعي تعدد الإرادة، وهكذا الأمر بالنسبة إلى سائر الأجزاء. نعم، الإرادة المتعلقة بنفس بناء المسجد نفسه، وهذه الإرادات المتعلقة بتهيئة أجزائه غيرية.

وكذلك الأمر في إرادة المولى الأمر ببناء مسجد بيد عبده، فإنه حينما يأمره بذلك يكون بين الإرادة [٣٦٩] المتعلقة بالبعث إليه وبين الإرادة المتعلقة بالبعث إلى ما يراه مقدّمة ملازمة بناءً على ثبوتها، سواء كانت المقدّمة داخلية، وهي الأجزاء، مثل الحديد والخشب والجص وغيرها، أو خارجية، كاستئجار البناء والعمله ونحوهما.

ومتعلق الوجوب النفسي غير ما تعلق به الوجوب الغيري كما عرفت، فلا يلزم محذور اجتماع المثليين.

والكلام في المركب الاعتباري الذي هو محط النظر في المقام عين الكلام في المركب الصناعي، إذ لا فرق بينهما إلّا في اعتبار الوحدة بين أجزاء الأول، وعدم اعتبارها بل جعل عنوان خاص فقط في الثاني كما عرفت [٣٧٠].

هذا حاصل كلام الإمام قدس سره، وملخصه أن أجزاء المركب الحقيقي لا يصدق

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٤٧

عليها المقدمية، لعدم كونها مغايرةً للكُلِّ ولو اعتباراً، بخلاف أجزاء المركب غير الحقيقي، فإنها مقدمات له أولاً وداخله في النزاع ثانياً، لكونها مغايرة له.

والوجه المذكور في كلام صاحب الكفاية لعدم دخولها في محل النزاع مردود، لتغاير متعلق الوجوبين، فلا مجال للقول باجتماع المثليين.

ما أفاده المحقق العراقي رحمه الله في المقام

وقسم المحقق العراقي رحمه الله المقدمات الداخلية إلى قسمين، ثم فصل بينهما في الدخول في محل النزاع وعدمه، فإنه قال ما حاصله:

الوحدة الاعتبارية تارة تكون في الرتبة السابقة على الأمر، بأن يعتبر المولى الأمر عدة أمور متبائنة شيئاً واحداً بلحاظ تحصيلها غرضاً واحداً، فيوجه أمره إليه، واخرى في الرتبة اللاحقة، بأن يتصور المولى أموراً متبائنة بوصف تباينها، فيأمر بها من دون أن يعتبرها شيئاً واحداً، ثم العبد يعتبرها واحداً بلحاظ تعلق أمر واحد بها.

ولا يعقل أن يكون هذا القسم الأخير داخلاً في البحث، لأن الكليّة والجزئية متأخرتان رتبةً من اعتبار الوحدة، وهو متأخر فرضاً عن تعلق الأمر، فلا يصدق عنوان المقدمية على الأجزاء في الرتبة السابقة على الأمر لكي يبحث في ثبوت الملازمة بين الأمر المتعلق بالكل والأمر المتعلق بالجزء [٣٧١].

نقد نظرية المحقق العراقي رحمه الله

وفيه أولاً: أن تقسيم المركب الاعتباري إلى هذين القسمين غير مقبول، لأن جميع المركبات الاعتبارية من قبيل القسم الأول، ضرورة أنه ليس لكل جزء

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٤٨

من أجزائها مصلحة ملزمة مستقلة، وإلا لأمر المولى بكل منها بأمر مستقل، فللمجموع مصلحة ملزمة واحدة لأجلها صدر الأمر من المولى، فهو لاحظها بما أنها مشتملة على تلك المصلحة الواحدة قبل الأمر بها، وما هذا إلا اعتبار الوحدة. والحاصل: أنه كما لا يعقل تعلق الإرادة الواحدة على المتشتملات المتفرقة التي لا ترتبط بعضها ببعض، كذلك لا يعقل تعلق أمر واحد بامور كذلك.

والشاهد على هذا أنه من أجاز للعبد اعتبار الوحدة لو لم يعتبرها المولى أولاً؟ ولأى غرض يعتبرها مع أن المولى لم يعتبرها في ظرف تعلق الأمر ثانياً؟

وثانياً: سلمنا صحة التقسيم، لكن تأخر المقدمية عن ظرف تعلق الأمر لو اقتضى عدم دخولها في البحث لكان بعض المقدمات الخارجية أيضاً خارجة عن النزاع، مثل تحصيل جواز [٣٧٢] السفر للحج لو فرضنا أنه لم يكن من مقدماته في حال تعلق الأمر، ثم صار مقدمه، فهل يلتزم المحقق العراقي رحمه الله في المقدمات الخارجية أيضاً بالتفصيل الذي ذكره في المقدمات الداخلية؟!

وحله أن طرف الملازمة هو وجوب ما هو مقدمه بالحمل الشائع، لا وجوب عنوان «المقدمة» التي هي مقدمه بالحمل الأولي، ضرورة أن حيثيتها - كما قال صاحب الكفاية - تعليلية لا تقييدية، فالواجب بالوجوب الغيري على فرض ثبوت الملازمة إنما هو نصب السلم والوضوء وطهارة الثوب ونحوها في المقدمات الخارجية، والركوع والسجود ونحوهما في المقدمات الداخلية، وعلته وجوبها كونها مقدمه، ففي أي حال وجدت هذه العلة تتحقق

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٤٩

الملازمة، فلو لم ينطبق على شيء عنوان «المقدمة» في ظرف تعلق الأمر لكن انطبقت عليه في ظرف الامتثال لثبت وجوبه بناءً على الملازمة، ضرورة أن علة الوجوب مجرد عنوان «المقدمة» لا المقدمة السابقة على الأمر. هذا كله في المقدمات الداخلية.

التفصيل في المقام بين العلة التامة وأجزائها

وفصل بعضهم في المقدمات الخارجية بين العلة التامة وأجزائها، فقال بخروج الأول عن محل البحث ودخول الثاني فيه، وذلك لأن المعلول ليس مقدوراً للإنسان، بل ما هو تحت قدرته واختياره إنما هو العلة، وبعد تحققها يتحقق المعلول قهراً، فحينما يريد الإنسان إحراق شيء مثلاً فهو يريد في الواقع إيجاد علة التامة، من المقتضى والشرط وعدم المانع، وأما نفس الإحراق فهو ليس تحت اختياره، لانعدام الإحراق بانعدام علة وإن أراد الإنسان، وحصوله بحصولها وإن لم يرد، بل هو ليس فعلاً له، بل للنار، وكذا إذا أمر المولى ظاهراً بإحراق شيء فهو يريد واقعاً الأمر بإيجاد علة، لعدم الفرق بين الإرادة الفاعلية والأمريّة في ذلك، فعلى هذا كيف يبحث في ثبوت الملازمة بين وجوب المعلول ووجوب علة مع أن المعلول ليس بواجب في الواقع؟!

نقد التفصيل بين العلة التامة وأجزائها

وفيه أولاً: أنه مستلزم لكون العلة التامة ذا المقدمة، لا أنها مقدمة خارجة عن النزاع، ومستلزم أيضاً لكون أجزاء العلة مقدمات داخلية لا خارجية.

وثانياً: لا فرق في كون المعلول خارجاً عن تحت القدرة والاختيار بين قياسه إلى العلة التامة أو إلى أجزائها من السبب والشرط وعدم المانع،

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٥٠

فالتفصيل بينهما في غير محله.

وثالثاً: لا نسلم أن الفاعل لا يريد المعلول واقعاً، أو الأمر لا يريد البعث إليه، ألا ترى أن مقدمات الإرادة تتعلق به، فإن الأمر بل الفاعل المباشر أيضاً، يتصور نفس الإحراق ثم يصدق بفائدته ثم ينقذ في نفسه الجزم به والعزم عليه، فتوجد في نفسه الإرادة، فيأمر به الأمر ويفعله الفاعل المباشر، فهو يرى نفسه فاعلاً للإحراق ويعده العقلاء أيضاً كذلك.

وأما دعوى أن المعلول لا يقع تحت قدرة الإنسان فمندفعة بأن المقدور على قسمين: بلا واسطة، كحركة اليد، ومعها، كالإحراق، فالمقدور مع الوسطة أيضاً مقدور.

هذا تمام الكلام في تقسيم المقدمة إلى الداخلية والخارجية، والحق ما ذهب إليه الإمام قدس سره من دخول كلا القسمين في محل البحث، لكن لا يصدق عنوان المقدمية على أجزاء المركب الحقيقي، فلا تصل النوبة إلى البحث في دخولها فيه وخروجها عنه. في المقدمة العقلية والشرعية والعادية

المقدمة العقلية والشرعية والعادية

ومنها: تقسيمها إلى العقلية والشرعية والعادية:

فالعقلية هي ما استحيل واقعاً وجود ذي المقدمة بدونه، كالعلة الموجودة بالنسبة إلى الممكن، فإن الممكن حيث يتساوى طرفاه بالنسبة إلى الوجود والعدم يستحيل أن يوجد بلا علة، وإلا لخرج عن الإمكان.

وأما الشرعية فالحق أنها ترجع إلى العقلية، وهذا واضح إن قلنا بكون التوقف والشرطية أمراً واقعياً، وإن كان العقل لا يدركها، ضرورة

أنك عرفت أن المراد بالمقدمة العقلية «ما استحيل واقعاً وجود ذي المقدمة بدون» سواء

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٥١

أدرك العقل هذه الاستحالة أو كانت أمراً فوق إدراكه، فلا يصل إليها مع قطع النظر عن بيان الشارع.

وأما إن قلنا بكون الشرطية الشرعية أمراً اعتبارياً فلأن اعتبار الطهارة مثلاً شرطاً للصلاة وإن كان بيد الشارع وجعله من دون أن يكون له حظ من الواقع، إلّا أن استحالة تحقق المشروط بدون شرطه مما يدركه العقل كما قال المحقق الخراساني رحمه الله [٣٧٣]، وهذا هو الجهة المهمة في باب المقدمة، وهو الملاك في كونها عقلية أو غيرها.

إن قلت: قول الشارع: «لا صلاة إلا بطهور» ونحوه يدل على كونه في مقام بيان الجهة الثانية، أعني استحالة تحقق المشروط بدون شرطه، وأما الجهة الأولى، وهي كون الطهارة شرطاً للصلاة فقد فرضها الشارع أمراً مفروغاً عنه، ولو كان في مقام بيان جعل الشرطية واعتبارها لقال: «جعلت الطهارة شرطاً للصلاة» أو «اعتبرتها شرطاً لها» ونحو هذين التعبيرين، فالحاكم باستحالة تحقق المشروط بدون شرطه أيضاً هو الشارع لا العقل.

قلت: حكم العقل بالاستحالة في غاية الوضوح، فلا بد من حمل مثل «لا صلاة إلا بطهور» على جعل الشرطية واعتبارها ببيان أبلغ، فيكون معناه:

«جعلت الطهارة شرطاً للصلاة».

وإن أبيت إلّا عن دلالة على استحالة تحقق المشروط بدون شرطه فلا بد من حمله على الإرشاد إلى حكم العقل، لا أنه يدل على حكم الشارع بالاستحالة هاهنا في مقابل حكم العقل بها في الواقعات.

والحاصل: أن المقدمة الشرعية ترجع إلى العقلية، سواء كانت مقدمتها

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٥٢

أمراً واقعياً أو اعتبارياً.

وأما العادية فالحق فيها ما قاله المحقق الخراساني رحمه الله من أنها إن كانت بمعنى أن يكون التوقف عليها بحسب العادة، بحيث يمكن تحقق ذبيها بدونها، إلّا أن العادة جرت على الإتيان به بواسطتها [٣٧٤]، فهي وإن كانت غير راجعة إلى العقلية، إلّا أنه لا ينبغي توهم دخولها في محل النزاع، وإن كانت بمعنى أن التوقف عليها وإن كان فعلاً واقعيّاً، كنصب السلم ونحوه للصعود على السطح [٣٧٥]، إلّا أنه لأجل عدم التمكن من الطيران الممكن عقلاً، فهي أيضاً راجعة إلى العقلية [٣٧٦]، ضرورة استحالة الصعود بدون مثل النصب عقلاً لغير الطائر فعلاً، وإن كان طيرانه ممكناً ذاتاً [٣٧٧]، إنتهى كلامه رحمه الله.

والحاصل: أنه لا فائدة لهذا التقسيم في باب مقدمة الواجب، لرجوع الشرعية إلى العقلية، وعدم كون العادية محلاً للنزاع على أحد الفرضين، ورجوعها أيضاً إلى العقلية على الفرض الآخر.

مقدمة الوجود والصحة والوجوب والعلم

ومنها: تقسيمها إلى مقدمة الوجود، ومقدمة الصحة، ومقدمة الوجوب، ومقدمة العلم. في مقدمة الوجود والصحة والوجوب والعلم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٥٣

ولا يخفى رجوع مقدمة الصحة إلى مقدمة الوجود، ولو على القول بكون الأسمى موضوعاً للأعم، ضرورة أن الكلام في مقدمة الواجب لا في مقدمة المسمى بأحدها كما لا يخفى.

ولا إشكال في خروج مقدمة الوجوب عن محل النزاع، بدهاه عدم اتصافها بالوجوب من قبل الوجوب المشروط بها [٣٧٨]، ضرورة أن اتصافها بالوجوب كذلك قبل وجودها غير معقول، لأن المفروض أن وجوبها من قبل الوجوب المشروط بوجودها، وكذلك اتصافها

به بعد تحققها، لأنه من قبيل الأمر بتحصيل الحاصل.

وكذلك المقدمة العلمية، فإنها عبارة أخرى عن العمل بالاحتياط لتحصيل البراءة اليعتقائية بعد العلم بالاشتغال، كالصلاة إلى أربع جهات عند اشتباه القبلة، وغسل مقدار من العضد للعلم بغسل المرفق في الوضوء، والحاكم بوجود الاحتياط في موارد العلم بالاشتغال هو العقل لا الشرع.

نعم، ورد في بعض موارد العلم بالاشتغال روايات أيضاً دالة على وجوب الاحتياط، كما في مسألة اشتباه القبلة [٣٧٩]، لكنّها محمولة على الإرشاد إلى حكم العقل.

لا يقال: الكلام في المقام أيضاً في الملازمة العقلية، فما وجه خروج المقدمة العلمية عنه مع كونها واجبة بحكم العقل!؟

فإنه يقال: البحث في المقام وإن كان في الملازمة العقلية، إلا أن طرفيها هما

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٥٤

الوجوب الشرعي المولوي، ووجوب المقدمة العلمية عقلياً أولاً، وإرشادى [٣٨٠] لأجل وجوب الإطاعة ثانياً.

مضافاً [٣٨١] إلى أن البحث في مقدمه الواجب، أي فيما له دخل في وجوده، لا في مقدمه وجوبه أو العلم بوجوده.

والحاصل: أن تقسيم المقدمة بهذا اللحاظ ثلاثي لا رباعي، لرجوع مقدمه الصحة إلى مقدمه الوجود، ولا يدخل في محل النزاع إلا القسم الأول من الأقسام الثلاثة، وهو مقدمه الوجود فقط. في المقدمة المتقدمة والمقارنة والمتأخرة

المقدمة المتقدمة والمقارنة والمتأخرة

ومنها: تقسيمها إلى المتقدم والمقارن والمتأخر بحسب الوجود بالإضافة إلى ذي المقدمة. وهاهنا إشكال يتوقف على ذكر مقدمه، وهي أنه قرّر في المعقول أن العلمة وكلاً من أجزائها لا بد من أن تكون متقدمة على المعلول رتبةً، ومقارنته له زماناً، بمعنى أنها لا بد من أن تكون موجودة في زمن وجود المعلول، سواء وجدت معه، أو قبله لكن بقيت إلى حين وجوده [٣٨٢]. فعلى هذا لا يمكن أن تكون العلمة متأخرة عن المعلول، ولا متقدمة عليه زماناً متصرّمة حين وجوده، فكيف يمكن تصوير المقدمة المتأخرة عن

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٥٥

المعلول، والمتقدمة عليه مع أنها علّة له!؟

والإشكال يتأكد بما نرى في عبادات الفقه ومعاملاته نماذج من المقدمة المتأخرة، كالأغسال الليلية المستقبلية المعتبرة في صحّة صوم المستحاضة عند بعض، والإجازة في صحّة العقد الفضولي على الكشف الحقيقي [٣٨٣] كذلك [٣٨٤]، والمقدمة، كالعقد في الوصية التمليكية، فإنه يؤثر في ملكية الموصى له بعد موت الموصى العاقد، وكالصرف [٣٨٥] والسلم، فإنه يعتبر في تأثير الأول قبض العوضين، وفي تأثير الثاني قبض الثمن في المجلس، فعقدهما متقدم على حصول الملكية متصرّمة حينه، بل كل عقد من قبيل المقدمة المتقدمة بالنسبة إلى غالب أجزائه، لتصرّمتها حين تأثيره. فكيف التوفيق بين هذه الأحكام الشرعية وتلك القاعدة العقلية المتقدمة؟ [٣٨٦]

نظر المحقق العراقي رحمه الله في المقدمة المتقدمة والمتأخرة

ذهب المحقق العراقي رحمه الله في حلّ الإشكال إلى أن الأحكام الشرعية تكليفية كانت أم وضعيّة، أمور اعتبارية، ويمكن للمعتبر أن يجعل شيئاً شرطاً لشيء مع كونه متقدماً عليه زماناً، منعداً حين وجوده، أو متأخراً عنه، ولا تقاس الاعتباريات بالأمور الواقعية التكوينية، لأنّ عنانها بيد المعتبر.

على أنه يمكن تقدّم الشرط على المشروط أو تأخّره عنه في التكوّيات

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٥٦

أيضاً، لأنّ المقتضى للمعلول هو حصّة خاصّة من المقتضى لا طبيعته، لأنّ النار الخاصّة - وهي التي تماسّ الجسم المستعدّ باليوسه للاحتراق - تفعل الاحتراق [٣٨٧]، لا الحصص الاخرى، فتلک الخصوصية التي بها تخصّصت الحصّة لابد لها من محصل في الخارج، وما به تحصل خصوصية الحصّة المقتضية يسمّى شرطاً، والخصوصية المزبورة عبارة عن نسبة قائمه بتلك الحصّة حاصله من إضافتها إلى شيء ما، فذلك الشيء المضاف إليه هو الشرط، والمؤثر في المعلول هو نفس الحصّة الخاصّة، فالشرط هو طرف الإضافة المزبورة، وما كان شأنه كذلك جاز أن يتقدّم على ما يضاف إليه أو يتأخّر عنه أو يقترن به [٣٨٨].

وقس عليه الشرائط الشرعيّة، فإنّ شرطية شيء للمأمور به ترجع إلى كون حصّة من الطبيعي متعلّقة للأمر، وهي تحصل بالتقييد، وكما يمكن التقييد بأمر مقارن يمكن بالمتقدّم والمتأخّر، وكذا الحال في شرط التكليف والوضع، فإنّ قيود الوجوب دخيلة في اتّصاف الشيء بكونه صلاحاً، ومعنى شرطيتها في حال التأخّر ليس إلّا كونها بحيث تحصل للشيء بالإضافة إليها خصوصية بها يكون ذا مصلحه، وهذا كما قد يحصل بإضافة الشيء إلى المقارن يحصل بإضافته إلى المتقدّم والمتأخّر سواء [٣٨٩]، إنتهى.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٥٧

نقد كلام المحقق العراقي رحمه الله في المقام

ويرد عليه - كما قال سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره - أنّ الإضافة التي هي من إحدى المقولات هي النسبة الحاصلة للشيء بانتسابه إلى غيره، ومن خواصها كون المتضائفين متكافئين قوّةً وفعلاً، فحينئذٍ فلو كانت تلك الخصوصية حاصله من إضافتها إلى الشئيين فلا - معنى لحصول أحد الطرفين أعني الواجب دون الطرف الآخر أعني الشرط، إذ الإضافة الفعلية تستلزم تحقّق الطرفين بالفعل، فإنّ الابوة والبنوة الفعليتين تستلزمان وجود الأب والابن فعلاً [٣٩٠]، فالحصّة من طبيعي المقتضى المتّصف بكونه مضافاً فعلاً كيف ينتزع منها هذا العنوان مع عدم شيء يصلح أن يكون مضافاً إليه بالفعل.

وإن شئت قلت: إنّ القضايا المبحوث عنها في الفنّ سوى السالبة المحصّلة يجب فيها تحقّق الموضوع في مقام الصدق [٣٩١]، فلو فرض كون الصوم مضافاً بالفعل لزم صدق كون الأغسال مضافاً إليه بالفعل، فينتقض القاعدة المسلّمة من وجوب وجود الموضوع في الموجبات [٣٩٢].

ثمّ إنّ الموارد التي توهم انخرام القاعدة فيها لا تخلو إمّا أن يكون المتقدّم أو المتأخّر شرطاً للتكليف أو الوضع أو المأمور به.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٥٨

في شرائط التكليف المتقدّمة عليه أو المتأخّره عنه

كلام صاحب الكفاية فيها

قال المحقق الخراساني رحمه الله: أمّا الأوّل [٣٩٣] فكون أحدهما شرطاً له ليس إلّا أنّ للحاظه دخلاً في تكليف الأمر، كالشرط المقارن بعينه، فكما أنّ اشتراطه بما يقارنه ليس إلّا أنّ تصوّره دخلاً في أمره، بحيث لولاه لما كاد يحصل له الداعي إلى الأمر، كذلك المتقدّم والمتأخّر.

وبالجملة: حيث كاد الأمر من الأفعال الاختيارية كان من مبادئه بما هو كذلك تصوّر الشيء بأطرافه، ليرغب في طلبه والأمر به، بحيث لولاه لما رغب فيه ولما أراد واختاره، فيسمّى كلّ واحد من هذه الأطراف التي لتصوّرها دخل في حصول الرغبة فيه وإرادته شرطاً، لأجل دخل لحاظه في حصوله، كان مقارناً له أو لم يكن كذلك، متقدّماً أو متأخّراً، فكما في المقارن يكون لحاظه في الحقيقة شرطاً

كان فيهما كذلك، فلا إشكال [٣٩٤]، إنتهى.

وتلقاه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره بالقبول، حيث قال:

ولكن التحقيق في تصحيح الموارد المتوهم فيها تأخير الشرط عن مشروطه أن يقال: «ما في شرائط التكليف» عن القدرة مثلاً [٣٩٥]، فلا ن شرط

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٥٩

انقداح الإرادة أو صدور البعث الاعتبارى ليس هو القدرة الواقعية، علم به المولى أو لا، بل علمه واستحضاره وقت التكليف بقدرة العبد على إيجاد الأمور به فى وقت العمل، وإن كان ذلك العلم غير مطابق للواقع، ولكن ذلك لا يجعل الإرادة الجدئية صورئية كما لا يجعل البعث الحقيقى غير واقعى، بل يلزم لغوية الإرادة والتكليف، وهو غير القول بأن التكليف غير واجد لشرطه.

والحاصل: أن الإرادة معلولة علم المولى بالصلاح مع سائر مبادئها، ويعقبه البعث الاعتبارى، فظهر أن شرط التكليف أو ما يتوقف عليه الإرادة موجود مع سائر المبادئ، وهو علمه بالصلاح وسائر شرائط التكليف، ولا يتفاوت فى ذلك كون الخطاب شخصياً، كما فى الموالى العرفية، فيشترط علمه بقدرة مخاطبه فى ظرف العمل، واحداً كان المخاطب أو أكثر، أو كونه مجعولاً على العنوان قانوناً بحيث يشمل كل من دخل تحت العنوان، نحو قولك: يا أيها الناس.

نعم، يكفى فى الثانى العلم بباعية الخطاب لعدة من الأفراد، والعلم باقتدار جمع منهم عليه، وسيوافيك تفصيل القول فى مبحث الترتب عند التعرض بملاك الخطاب الشخصى والقانونى [٣٩٦]، فحينئذ ما هو شرط التكليف حاصل فيها، ولا مجال لتوهم التأخر أصلاً، ولعله إلى ذلك يرجع كلام المحقق الخراسانى [٣٩٧]، إنتهى موضع الحاجة من كلامه.

نقد كلام صاحب الكفاية والإمام رحمهما الله فى المقام

أقول: للتكليف معنيان: لأنه يكون تارة بمعنى المصدر، وهو إنشاء الحكم من قبل المولى، أعنى قوله مثلاً: «أكرم زيداً»، واخرى بمعنى اسم المصدر، وهو

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٦٠

الحكم الفعلى.

وما ذكره صاحب الكفاية وسيدنا الاستاذ صحيح بالنسبة إلى الأول دون الثانى، لأن الشرط وإن كان بوجوده الذهنى دخيلاً فى إنشاء الحكم دائماً إلما أنه بوجوده الخارجى دخيل فى الحكم الفعلى، ألا ترى أنه إذا قيل: «إذا غربت الشمس تجب عليك صلاة المغرب» فما هو دخيل فى وجوب الصلاة إنما هو الغروب الخارجى، وأيضاً إذا قيل: «إن جاءك زيد فأكرمه» فالمجىء الخارجى شرط لفعليته التكليف على العبد، وأمياً الصورة الحاصلة فى ذهن المولى من الغروب أو مجىء زيد فهى شرط الإيجاب والإنشاء، لا شرط فعليته الوجوب.

وحيئنذ فلو كان شرط الوجوب متقدماً عليه، كما إذا قال: «إن جئتك زيد فأكرمه بعده بيوم» فكيف يمكن الجمع بينه وبين القاعدة العقلية المتقدمة؟

الحق المختار فى المقام

والحق فى الجواب ما تقدم عن المحقق العراقى رحمه الله من أن الأحكام الشرعية امور اعتبارية، وكما يمكن للمعتبر أن يجعل الامور المقارنة للاعتباريات شروطاً لها يمكن له أيضاً أن يجعل الامور المتقدمة أو المتأخرة كذلك.

نعم، إسرائه إلى الحقائق التكوينية غير صحيح كما عرفت.

وبالجملة: مورد القاعدة هو الامور الواقعية، ولا ترتبط بالاعتباريات، فلا يلزم انخراطها بالشروط الشرعية المتقدمة على المشروط أو المتأخره عنه.

إن قلت: المقدمات الشرعية أيضاً مشموله للقاعدة بناءً على ما ذكرت من

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٦١

رجوعها إلى المقدمات العقلية.

قلت: كلاً، فإن معنى رجوعها إليها أن الحاكم باستحاله تحقق المشروط بدون الشرط هو العقل، سواء كانت الشرطية مدركة عقلاً أو بينها الشارع كما عرفت، وأما اعتبار الطهارة مثلاً شرطاً للصلاة فهو بيد الشارع وجعله كما تقدم، فالشروط الشرعية راجعة إلى العقلية بحسب الكبرى، لا بحسب الصغرى التي هي ملاك كونها اعتبارية أو حقيقية.

ولعل منشأ توهم شمول القاعدة العقلية الشرائط الشرعية كالعلل التكوينية هو التعبير عن بعضها بالسبب وعن بعضها الآخر بالشرط وعن بعضها الثالث بالمانع، كالتكوينية، حيث إنه يقال: «عقد النكاح سبب للزوجة، والاستطاعة شرط لوجوب الحج، والحدث مانع عن الصلاة» ونحوها من التعبيرات الوارد بعضها في الروايات أيضاً، كما يقال في الحقائق التكوينية: «النار سبب للإحراق، ومجاورتها للمادة المحترقة شرط له، ورطوبه تلك المادة مانعة عنه».

ولكنهم غفلوا عن أن إطلاق كل من السبب والشرط والمانع في التكوينية إنما هو بملاك خاص به، فالسبب ما يؤثر في المعلول، والشرط ليس مؤثراً فيه، بل يربط السبب به، والمانع ما يمنع من تأثير السبب في مسببه، ولأجل هذا لا يصح إطلاق كل منها مكان الآخر، فلا يقال مثلاً: «عدم الرطوبة شرط للإحراق» لأن الشرط كما عرفت يوجد الربط بين المقتضى والمقتضى لكي يحصل التأثير والتأثر، والعدم ليس شيئاً حتى يوجد الربط به، ولا فرق في ذلك بين العدم المطلق والمضاف على ما هو التحقيق، فالرطوبة وجودها مانع عن الإحراق، لا أن عدمها شرط له، كما أن المجاورة وجودها شرط، لا أن عدمها مانع.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٦٢

لا يقال: نحن نرى أن الإحراق كما ينعدم بعدم النار كذلك ينعدم بعدم المجاورة وبوجود الرطوبة، فستنتج أن النسبة بين هذه الامور الثلاثة وبين الإحراق في حد سواء.

فإنه يقال: كلاً، فإن الأمر وإن كان بالنسبة إلى عدم المعلول كذلك، أي لا يرى فرق بين هذه الامور الثلاثة عند عدم المعلول، إلا أن الفرق بينها عند وجوده واضح لا يخفى، فإنك لو قلت: النار شرط للإحراق، أو المجاورة سبب له يضحك العقلاء.

والحاصل: أن لكل من السبب والشرط والمانع ملاكاً خاصاً في التكوينية، بخلاف الشرعيات، فإن إطلاق الشرط على مثل الاستطاعة والبلوغ، والسبب على مثل عقد البيع وزوال الشمس ليس بملاك خاص، فيمكن لنا أن نعكس التعبير، بل لعل إطلاق السبب على الاستطاعة والبلوغ، والشرط على عقد البيع وزوال الشمس كان أولى من العكس، لأن الاستطاعة بالنسبة إلى وجوب الحج والبلوغ بالنسبة إلى جميع التكاليف كالمؤثر بالنسبة إلى المتأثر في التكوينية، وأما الملكية عقيب عقد البيع فجاعلها هو الشارع والعقلاء، لا أن العقد هو موجدتها وجاعلها، فدوره دور الشرط لا دور السبب، فلا دليل على بطلان قولنا: «عقد البيع والنكاح شرط لجعل الملكية والزوجة من قبل الشارع والعقلاء».

ومن هنا يعلم أن تسمية هذه الامور بالسبب والشرط والمانع في لسان الشارع إنما هي من باب الاستعارة وتشبيها بالعلل التكوينية من دون أن تكون ملاكاتهما فيها.

هذا كله في شرائط التكليف.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٦٣

ما أفاده صاحب الكفاية في المقام وأجاب المحقق الخراساني رحمه الله عن شرائط الوضع أيضاً [٣٩٨] بعين ما أجب به عن شرائط التكليف، فإنه قال: وكذا الحال في شرائط الوضع مطلقاً، ولو كان مقارناً، فإن دخل شيء في الحكم به وصحة انتزاعه لدى الحاكم به ليس إلماً كان بلحاظه يصح انتزاعه، وبدونه لا يكاد يصح اختراعه عنده، فيكون دخل كل من المقارن وغيره بتصوره ولحاظه، وهو مقارن، فأين انخرام القاعدة العقلية في غير المقارن، فتأمل تعرف [٣٩٩].

نقد نظرية المحقق الخراساني رحمه الله في المقام

ويرد عليه هنا نفس ما أوردناه عليه في شرائط التكليف، فإن الشارع حينما يقول: «لو أجاز المالك العقد الفضولي لكان المشتري مالكا للمبيع من حين العقد» فلا بد له من تصور الإجازة، فتصورها دخيل في حكم الشارع بالملكية من حين العقد، وأما نفس الملكية فتوقفه على الإجازة الخارجية، ولا يكفي في حصولها تصور الإجازة كما لا يخفى.

بيان ما هو الحق في الجواب عن الإشكال

والجواب الصحيح هاهنا أيضاً نفس الجواب المتقدم في شرائط التكليف، فإن الأحكام الوضعية أيضاً أمور اعتبارية، فعنانها بيد المعبر، له

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٦٤

أن يجعل الامور المتقدمه أو المتأخره شروطاً لها، كما أن له أن يجعل الامور المقارنه كذلك.

في شرائط المأمور به المتقدمه عليه أو المتأخره عنه

كلام المحقق الخراساني رحمه الله فيها

وأما شرائط المأمور به فأجاب صاحب الكفاية عنها بما تقدم من المحقق العراقي رحمه الله من رجوع الشرطية إلى الإضافة وإمكان تحققها قبل تحقق المضاف إليه أو بعده، فإليك نص كلامه:

وأما الثاني [٤٠٠] فكان شيء شرطاً للمأمور به [٤٠١] ليس إلماً يحصل لذات المأمور به بالإضافة إليه وجه وعنوان به يكون حسناً أو [٤٠٢] متعلقاً للغرض، بحيث لولاها لما كان كذلك، واختلاف الحسن والقبح والغرض باختلاف الوجوه والاعتبارات الناشئة من الإضافات مما لا شبهة فيه ولا شك يعتره، بالإضافة كما تكون إلى المقارن تكون إلى المتأخر أو المتقدم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٦٥

بلا- تفاوت أصلاً كما لا يخفى على المتأمل، فكما تكون إضافة شيء إلى مقارن له موجباً لكونه معنواً بعنوان يكون بذلك العنوان حسناً ومتعلقاً للغرض كذلك إضافته إلى متأخر أو متقدم، بدهة أن الإضافة إلى أحدهما ربما توجب ذلك أيضاً، فلولا حدوث المتأخر في محله لما كانت للمتقدم تلك الإضافة الموجبة لحسنه الموجب لطلبه والأمر به [٤٠٣]، كما هو الحال في المقارن أيضاً، ولذلك اطلق عليه الشرط مثله بلا انخرام للقاعدة أصلاً، لأن المتقدم أو المتأخر كالمقارن ليس إلا طرف الإضافة الموجبة للخصوصية الموجبة للحسن، وقد حقق في محله أنه بالوجوه والاعتبارات، ومن الواضح أنها تكون بالإضافات، فمنشأ توهم الانخرام إطلاق الشرط على المتأخر، وقد عرفت أن إطلاقه عليه كإطلاقه على المقارن إنما يكون لأجل كونه طرفاً للإضافة الموجبة للوجه الذي يكون بذلك الوجه مرغوباً ومطلوباً [٤٠٤]، إنتهى.

نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المقام

ويرد عليه ما أوردناه تبعاً للإمام قدس سره على المحقق العراقي رحمه الله، وإن كان الإشكال على صاحب الكفاية أقل، لحصره إرجاع الشرطية إلى الإضافة بخصوص الشرائط الشرعية، بخلاف المحقق العراقي، حيث عرفت أنه أسراه إلى التكوينية أيضاً. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٦٦

الجواب الصحيح عندنا

والحق في الجواب ما مرّ مراراً من أنّ عنان الاعتباريات بيد المعبر، فكما أنه يتمكّن من جعل أمر مقارن لشيء شرطاً له يتمكّن أيضاً من جعل أمر متقدّم عليه أو متأخّر عنه شرطاً له، ولا يصحّ قياس الاعتباريات بالتكوينية.

وإن أبيت إلّا عن القول بكون شرطية الشروط الشرعية واقعية فيمكن الجواب عن الإشكال بما ذهب إليه سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره، فإنه قال ما حاصله: نحن ندرك بالوجدان أنّ بعض أجزاء الزمان متقدّم على بعضها الآخر، كما أنّ اليوم متقدّم على الغد، وكذلك الأمر في الزمانيات، فإنّ قيام زيد يوم الخميس متقدّم على قيام عمرو يوم الجمعة، فيرد الإشكال عليهما أيضاً، لأنّ التقدّم والتأخّر من مقولة الإضافة، وطرفاها هما المتقدّم والمتأخّر، وحيث إنّ المتضايين متكافئان زماناً ورتبةً فلا بدّ من أن يكون يوم الخميس مثلاً متقدّماً على يوم الجمعة في زمن كون يوم الجمعة متأخراً عن يوم الخميس، وبالعكس، وهذا لا يمكن، ضرورة أنّا لو قلنا في يوم الخميس مثلاً: «يوم الجمعة متأخّر عن يوم الخميس» كان من قبيل حمل الشيء على المعدوم، وكذلك لو صبرنا حتّى يحلّ الجمعة ثمّ نقول: «يوم الخميس متقدّم على يوم الجمعة»، مع أنّ «ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له».

وحلّ هذه المشكّلة أنّ الجزء المتقدّم من الزمان متقدّم على الجزء المتأخّر ذاتاً، والجزء المتأخّر أيضاً متأخّر عنه ذاتاً، أي يوم الخميس بذاته متقدّم على يوم الجمعة، لا بوصف كونه متقدّماً، ويوم الجمعة أيضاً بذاته متأخّر عن الخميس، لا بوصف كونه متأخراً، فليس في البين اتّصاف شيء بشيء لكى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٦٧

يقال: هو فرع ثبوت المتّصف به.

وبعبارة اخرى: إنّ الذي ندركه بالوجدان هو تقدّم الجزء الأول من الزمان بالذات على الجزء الثاني، وتأخّر الجزء الثاني أيضاً بالذات على الجزء الأول، وهما ليسا بمتضايين، ولا من موارد القاعدة الفرعية، واللذان هما من مصاديق المتضايين ومن موارد القاعدة هما المتقدّم والمتأخّر بوصف كونهما متقدّماً ومتأخراً، وفيهما ليس اتّصاف الأول بالتقدّم متقدّماً على اتّصاف الثاني بالتأخّر لا زماناً ولا رتبةً [٤٠٥].

ويتأيد هذا بأنّ تقدّم رتبة العلة على رتبة المعلول أيضاً مربوط بذاتيهما، يعنى ذات العلة متقدّمة على ذات المعلول، وهما ليسا من المتضايين، وأما العلة بوصف كونها معلّمة، والمعلول بوصف كونه معلولاً ليس بينهما تقدّم وتأخّر لا زماناً ولا رتبةً، وهما اللذان من المتضايين.

ويدلّ عليه أيضاً تقسيم أهل المعقول التقابل إلى أربعة أقسام: «التضايين، التضاؤ، التناقض، العدم والملكئة» مع أنّ نفس التقابل من مصاديق التضايين، فكيف جعل المقسم مصداقاً لأحد أقسامه؟ وكذلك كلّ من التضاؤ والتناقض من مصاديقه، فكيف جعل الشيء مصداقاً لتسيمه أولاً، وكيف يتحقّق التضايين بوجود أحد المتضايين وعدم الآخر ثانياً؟

توضيح ذلك: أنّ بين السواد والبياض مثلاً تضاؤاً، فلا يمكن أن يتحقّق في موضوع واحد إلّا أحدهما، فكيف يمكن القول بأنّ التضاؤ من مقولة الإضافة مع أنّ أحد طرفيه موجود والآخر معدوم، والمتضايان متكافئان وجوداً

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٦٨

وعدمًا وقوةً وفعلاً؟

وحله أن المتقابلين وإن كانا بحسب ذاتهما ينقسمان إلى الأقسام الأربعة المذكورة، إلا أنّهما بحسب اتصافهما بوصف التقابل يندرجان تحت المتضايين، والمتضادان والمتناقضان أيضاً كذلك، فإنّهما بحسب ذاتهما يندرجان تحت التضاد والتناقض وبحسب وصفهما يندرجان تحت التضاييف.

فلا- يلزم شيء من المحاذير المذكورة من دخول المقسم في قسمه وكون الشيء مصداقاً لقسيمه وتحقق التضاييف بوجود أحد المتضايين.

والجزء المتقدّم من الزمان أيضاً بذاته متقدّم على الجزء المتأخّر، والمتضايان هما المتقدّم والمتأخّر بوصف كونهما كذلك. والزمانيات أيضاً هكذا [٤٠٦]، وإن كان بينهما فرق من وجهين: ١- أنّ التقدّم والتأخّر في الزمان بالأصالة وفيها يتبع الزمان، ٢- أنّه يطلق على الجزء الأوّل من الزمان أنّه متقدّم في ظرف وجوده قبل تحقّق الجزء الثاني، لأنّه محقّق الوقوع، فيقال: «اليوم متقدّم على الغد» بخلاف الزمانيات، فلا يقال: «قيام زيد في اليوم متقدّم على قيام عمرو في الغد» لأنّ الأمر الزماني المتأخّر ليس أمراً محقّق الوقوع، بل يمكن أن يتحقّق، فيصدق على الزماني الذي تحقّق في الزمن الأوّل عنوان المتقدّم، ويمكن أن لا يتحقّق فلا يصدق عليه هذا العنوان، فلا بدّ من أن ننظر الجزء الثاني من الزمان، فإن تحقّق الزماني الثاني فيه يكشف أنّ الزماني الأوّل كان في ظرف وجوده متقدّمًا عليه، وإلا فلا.

إذا عرفت هذا فنقول في حلّ إشكال شرط الوضع المتأخّر عنه كالإجازة المتأخّرة عن عقد الفضولي، وشرط الأمور به المتأخّر عنه كأغسال

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٦٩

المستحاضة في الليل الآتي المعتبرة في صحته صومها الماضي:

شرطيّة هذه الامور ترجع إلى أنّ الشرط هو تقدّم العقد ذاتاً على الإجازة وتقدّم الصوم ذاتاً على الغسل، وهذا من قبيل الشرط المقارن لا- المتأخّر، لأنّ الإجازة والغسل كاشفان عن كون عقد الفضولي في ظرف وجوده متقدّمًا على الإجازة ذاتاً، والصوم متقدّمًا على الغسل كذلك.

لا يقال: هذه امور عقليّة لا يفهمها العرف.

فإنّه يقال: نعم، ولكن إشكال انخراط القاعدة العقليّة بهذه الامور الشرعيّة أيضاً أمر عقلي، فلا بدّ من حلّه عقلاً، وأمّا العرف فكما لا يفهمون هذا الجواب العقلي فهم لا يفهمون أيضاً تلك القاعدة العقليّة وانخراطها بهذه الامور الشرعيّة [٤٠٧].

هذا حاصل ما أجاب به الإمام رحمه الله عن إشكال شرائط الوضع والمأمور به المتأخّرة عنهما.

وهو كلام دقيق متين من الجهة العلميّة، ولكن قد عرفت أنّ تلك القاعدة العقليّة لا- ترتبط بالامور الاعتباريّة كالأحكام الوضعيّة والتكليفية والشروط الشرعيّة بناءً على ما هو الحقّ من كون شرطيتها اعتباريّة.

نعم، بناءً على كون شرطيتها أمراً واقعياً نجيب عن الإشكال الوارد في شروط المأمور به بما ذكره الإمام قدس سره ولكنّه مجرد فرض.

كلام المحقّق النائيني رحمه الله في الشّرط المتأخّر

وقال المحقّق النائيني رحمه الله: ومن جملة تقسيمات المقدّمة: تقسيمها إلى المقارنة والمتقدّمة والمتأخّرة في الوجود، وهي المعبّر عنها بالشرط المتأخّر، وقد وقع

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٧٠

النزاع في جوازه وامتناعه، وتحرير محلّ النزاع يتوقّف على تقديم امور:

الأمر الأول: ينبغي خروج شرط متعلق التكليف عن حريم النزاع، لأنَّ حال الشرط حال الجزء في توقّف الامتثال عليه وعدم الخروج عن عهدة التكليف إلبه، فكما أنَّه لا إشكال فيما إذا كان بعض أجزاء المركب متأخراً عن الآخر في الوجود ومنفصلاً عنه في الزمان، كما إذا أمر بمركب بعض أجزائه في أول النهار والبعض الآخر في آخر النهار، كذلك لا ينبغي الإشكال فيما إذا كان شرط الواجب متأخراً في الوجود ومنفصلاً عنه في الزمان، ومجرّد دخول الجزء قيلاً وتقييداً في المركب وخروج الشرط قيلاً، لا يكون فارقاً في المقام بعدما كان التقييد داخلياً في متعلق التكليف.

والحاصل: أنَّ إشكال الشرط المتأخّر إنّما هو لزوم الخلف والمناقضة، وتقدّم المعلول على علته، وتأثير المعدوم في الموجود على ما سيأتي بيانه، وشيء من ذلك لا يجري في شرط متعلق التكليف، لأنَّه بعدما كان الملاك [٤٠٨] والامتثال والخروج عن عهدة التكليف موقوفاً على حصول التقييد الحاصل بحصول ذات القيد فأى خلف يلزم؟ وأى معلول يتقدّم على علته؟ وأى معدوم يؤثّر في الموجود؟ فأى محذور يلزم إذا كان غسل الليل المستقبل شرطاً في صحّة صوم المستحاضة؟ فإنَّ حقيقة الاشتراط يرجع إلى أنَّ الإضافة الحاصلة بين الصوم والغسل شرط في صحّة الصوم، بحيث لا يكون الصوم صحيحاً إلّا بحصول الإضافة الحاصلة بالغسل.

نعم، لو قلنا: إنَّ غسل الليل المستقبل موجب لرفع حدث الاستحاضة عن الزمان الماضي بحيث يكون غسل المغرب يوجب رفع الحدث من الظهر، أو

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٧١

قلنا: إنَّ غسل الليل يوجب تحقّق الامتثال من السابق وإن لم يوجب رفع الحدث عنه، كان الإشكال في الشرط المتأخّر جارياً فيه كما لا يخفى، إلّا أنّ حديث جعل الغسل شرطاً للصوم لا يقتضى ذلك، بل أقصاه أنَّه لا يتحقّق صحّة الصوم إلبه، غاية أنَّه لا على وجه الجزئية، بل على وجه القيدية، وذلك ممّا لا محذور فيه بعدما كان الغسل فعلاً اختيارياً للمكلف وكان قادراً على إيجاده في موطنه، فتسريه إشكال الشرط المتأخّر إلى قيود متعلق التكليف ممّا لا وجه له.

الأمر الثاني: لا إشكال في خروج العلل الغائية عن حريم النزاع، فإنَّ العلل الغائية غالباً متأخّرة في الوجود عمّا تترتب عليه، وليست هي بوجودها العيني عامّة للإرادة وحركة العضلات نحو ما تترتب عليه حتّى يلزم تأثير المعدوم في الموجود، وتقدّم المعلول على علته، بل العلة والمحرّك هو وجوده العلمي [٤٠٩]، مثلاً علم النجار بترتب النوم على السرير موجب لحركة عضلاته نحو صنع السرير، وكذا علم المستقبل بمجيء زيد في الغد يوجب إرادته للاستقبال، ولا أثر لوجودهما العيني في ذلك، فإنَّ من لم يعلم بقدم زيد في الغد لا يتحقّق منه إرادة الاستقبال وإن فرض قدمه في الغد، كما أنَّ علمه بقدمه يوجب إرادة الاستقبال وإن فرض عدم قدمه، فالمؤثّر هو الوجود العلمي، وكذا الحال في علة التشريع، فإنَّ علة التشريع هي العلل الغائية، ولا فرق بينهما، إلّا أنّهم اصطلاحاً في التعبير عنها في الشرعيّات بعلة التشريع وحكم التشريع، وفي التكوينيّات بالعلل الغائية، وعلى كلّ حال علم الأمر بترتب الحكمه موجب للأمر، وإن كانت هي بوجودها العيني متأخّرة عن الأمر، فما كان من العلل

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٧٢

الغائية والعلل التشريعية لا يندرج في الشرط المتأخّر المبحوث عنه في المقام، وذلك واضح.

الأمر الثالث: ليس المراد من الشرط المتأخّر المبحوث عنه في المقام باب الإضافات والعناوين الانتزاعية، كالتقدّم، والتأخّر، والسبق، واللاحق، والتعقّب، وغير ذلك من الإضافات والامور الانتزاعية، فلو كان عنوان التقدّم والتعقّب شرطاً لوضع أو تكليف لا يكون ذلك من الشرط المتأخّر، ولا يلزم الخلف وتأثير المعدوم في الموجود وتقدّم المعلول على علته، وذلك لأنَّ عنوان التقدّم ينتزع من ذات المتقدّم عند تأخّر شيء عنه، ولا يتوقّف انتزاع عنوان التقدّم عن شيء على وجود المتأخّر في موطن الانتزاع، بل في بعض المقامات ممّا لا يمكن ذلك، كتقدّم بعض أجزاء الزمان على بعض، فإنَّ عنوان التقدّم ينتزع لليوم الحاضر لتحقّق الغد في موطنه، فيقال: «هذا اليوم متقدّم على غد»، ولا يتوقّف انتزاع عنوان التقدّم لليوم الحاضر على مجيء الغد، بل لا يصحّ، لتصرّم اليوم الحاضر عند مجيء

الغد، ولا معنى لاتصافه بالتقدم حال تصرّمه وانعدامه. هذا حال الزمان.

وقس على ذلك حال الزماتيات الطولية في الزمان، حيث يكون أحد الزماتيين مقدّمًا على الآخر في موطن وجوده، لمكان وجود المتأخّر في موطنه، فيقال: «زيد متقدّم على عمرو» ولو لم يكن عمرو موجوداً في الحال، بل يكفي وجوده فيما بعد في انتزاع عنوان التقدم لزيد في موطن وجوده.

الأمر الرابع: لا- إشكال في خروج العلل العقلية عن حريم النزاع مطلقاً بجميع أقسامها وشؤونها: من البسيطة، والمركبة، والتامة، والناقصة، والشرط، والمقتضى، وعدم المانع، والمعدّ، وكلّ ما يكون له دخل في التأثير، سواء كان له اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٧٣

دخل في تأثير المقتضى، كالشرط وعدم المانع، أو كان له دخل في وجود المعلول بحيث يترشّح منه وجود المعلول، كالمقتضى، فإنّ امتناع تأخّر بعض أجزاء العلة عن المعلول من القضايا التي قياساتها معها، ولا يحتاج إلى مؤونة برهان، لأنّ أجزاء العلة بجميع أقسامها تكون ممّا لها دخل في وجود المعلول على اختلاف مراتب الدخل حسب اختلاف مراتب أجزاء العلة من الجزء الأخير منها إلى أوّل مقدّمة إعداديّة، ويشترك الكلّ في إعطاء الوجود للمعلول، ومعلوم أنّ فاقد الشيء لا يكون معطى الشيء، وكيف يعقل الإفاضة والشرح ممّا لا حظّ له من الوجود.

وبالجملة: امتناع الشرط المتأخّر في باب العلل العقلية أوضح من أن يحتاج إلى بيان بعد تصوّر معنى العلية والمعلولية. وعليك بمراجعة ما علّقه السيّد الطباطبائي رحمه الله على المكاسب في باب الإجازة في العقد الفضولي، ليظهر لك ما وقع في كلامه من الخلط والاشتباه.

إذا عرفت هذه الامور، ظهر لك أنّ محلّ النزاع في الشرط المتأخّر إنّما هو في الشرعيات في خصوص شروط الوضع والتكليف، وبعبارة أخرى: محلّ الكلام إنّما هو في موضوعات [٤١٠] الأحكام، وضعيّة كانت أو تكليفيّة، فقيود متعلّق التكليف، والعلل الغائيّة، والامور الانتزاعيّة، والعلل الحقيقيّة خارجة عن حريم النزاع.

وبعد ذلك نقول: إنّ امتناع الشرط المتأخّر في موضوعات الأحكام يتوقّف

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٧٤

على بيان المراد من الموضوع، وهو يتوقّف على بيان الفرق بين القضايا الحقيقيّة والقضايا الخارجيّة، وأنّ المجموعات الشرعيّة إنّما تكون على نهج القضايا الحقيقيّة لا القضايا الخارجيّة، وقد تقدّم منّا شرط من الكلام في ذلك في باب الواجب المشروط والمطلق، ولا بأس بالإشارة الإجماليّة إليه ثانياً.

فنقول: القضايا الخارجيّة عبارة عن قضايا جزئية شخصية [٤١١] خارجيّة، كقوله: «يازيد أكرم عمراً» و «يا عمرو حجّ» و «يا بكر صلّ» وغير ذلك من القضايا المتوجّهة إلى آحاد الناس من دون أن يجمعها جامع، وهذا بخلاف القضايا الحقيقيّة، فإنّ الأشخاص والآحاد لم تلاحظ فيها، وإنّما الملحوظ فيها عنوان كلّ رتب المحمول عليه، كما إذا قيل: «أهنّ الجاهل» و «أكرم العالم» فإنّ الملحوظ هو عنوان الجاهل والعالم، ويكون هو الموضوع لوجوب الإكرام من غير أن يكون للأمر نظر إلى زيد وعمرو وبكر، بل إن كان زيد من أفراد العالم أو الجاهل فالعنوان ينطبق عليه قهراً، كما هو الشأن في جميع القضايا الحقيقيّة، حيث يكون الموضوع فيها هو العنوان الكليّ الجامع، ويكون ذلك العنوان بمنزلة الكبرى الكليّة، ومن هنا يحتاج في إثبات المحمول لموضوع خاصّ إلى تأليف قياس، ويجعل الموضوع الخاصّ صغرى القياس، والعنوان الكليّ كبرى القياس، فيقال: «زيد عالم، وكلّ عالم يجب إكرامه، فزيد يجب إكرامه»، وهذا بخلاف القضايا الخارجيّة، فإنّ المحمول فيها ثابت لموضوعه ابتداءً من دون توسط قياس كما هو واضح، وقد استقصينا الكلام في الفرق بين القضية الحقيقيّة والقضية الخارجيّة والامور التي ترتّب عليه، والغرض في المقام مجرّد

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٧٥

الإشارة إلى الفرق، حيث إنَّ المقام أيضاً من تلك الامور المترتبة على الفرق بين القضيتين، ومجمل الفرق بينهما هو أنَّ الموضوع في القضية الحقيقية حملية كانت أو شرطية، خبرية كانت أو إنشائية هو العنوان الكلي الجامع بين ما ينطبق عليه من الأفراد، وفي القضية الخارجية يكون هو الشخص الخارجي الجزئي، ويتفرع على هذا الفرق امور تقدمت الإشارة إليها، منها: أنَّ العلم إنَّما يكون له دخل في القضية الخارجية دون القضية الحقيقية.

وتوضيح ذلك: هو أنَّ حركة إرادة الفاعل نحو الفعل، أو الأمر نحو الأمر إنَّما يكون لمكان علم الفاعل والأمر بما يترتب على فعله وأمره، وما يعتبر فيه من القيود والشروط، وليس لوجود تلك القيود دخل في الإرادة، بل الذي يكون له دخل فيها هو العلم بتحققها، مثلاً لو كان لعلم زيد دخل في إكرامه، فمتى كان الشخص عالماً بأنَّ زيداً عالم يقدم على إكرامه مباشرةً أو يأمر بإكرامه، سواء كان زيد في الواقع عالماً أو لم يكن، وإن لم يكن الشخص عالماً بعلم زيد لا يباشر إكرامه ولا يأمر به، وإن كان في الواقع عالماً، فدخل العلم في وجوب إكرام زيد يلحق بالعلل الغائية التي قد عرفت أنَّها تؤثر بوجودها العلمي لا بوجودها الواقعي، وهكذا الحال في سائر الامور الخارجية، مثلاً العلم بوجود الأسد في الطريق يوجب الفرار لا نفس وجود الأسد واقعاً، وكذا العلم بوجود الماء في الطريق يوجب الطلب لا نفس الماء، وهكذا جميع القضايا الشخصية، حملية كانت أو إنشائية، المدار فيها إنَّما يكون على العلم بوجود ما يعتبر في ثبوت المحمول، لا على نفس الثبوت الواقعي.

وهذا بخلاف القضايا الحقيقية، فإنَّه لا دخل للعلم فيها أصلاً، لمكان أنَّ الموضوع فيها إنَّما هو العنوان الكلي الجامع لما يعتبر فيه من القيود والشروط، والمحمول فيها إنَّما هو مترتب على ذلك العنوان الجامع، ولا دخل لعلم الأمر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٧٦

بتحقق تلك القيود وعدم تحققها، بل المدار على تحققها العيني الخارجي، مثلاً الموضوع في مثل «لله على الناس حج البيت» إلخ، إنَّما هو المستطيع، فإن كان زيد مستطيعاً يجب عليه الحج، ويترتب عليه المحمول، ولو فرض أنَّ الأمر لم يعلم باستطاعته زيد، بل علم عدم استطاعته، ولو لم يكن مستطيعاً لا يجب عليه الحج ولو فرض أنَّ الأمر علم بكونه مستطيعاً، فالقضية الخارجية إنَّما تكون في طريق النقيض للقضية الحقيقية من حيث دخل العلم وعدمه، وإن أردت توضيح ذلك فعليك بمراجعة ما سطرناه في الواجب المعلق. إذا عرفت ذلك فنقول: لا ينبغي الإشكال في أنَّ المجعولات الشرعية ليست على نهج القضايا الشخصية الخارجية، بحيث يكون ما ورد في الكتاب والسنة إخبارات عن إنشاءات لاحقة، حتى يكون لكل فرد من أفراد المكلفين إنشاء يخصه عند وجوده، فإنَّ ذلك ضروري البطلان كما أوضحناه فيما سبق، بل هي إنشاءات أولية، وأنَّ المجعولات الشرعية إنَّما تكون على نهج القضايا الحقيقية، كما هو ظاهر ما ورد في الكتاب والسنة.

وحيث عرفت الفرق بين القضيتين، وأنَّ المجعولات الشرعية ليست على نهج القضايا الخارجية، ظهر لك المراد من موضوعات الأحكام التي هي محل النزاع في المقام، وأنها عبارة عن العناوين الكلية الملحوظة مرآة لمصاديقها المقدر وجودها في ترتب المحمولات عليها، ويكون نسبة ذلك الموضوع إلى المحمول نسبة العلة إلى معلولها، وإن لم يكن من ذاك الباب حقيقةً، بناءً على المختار من عدم جعل السببية [٤١٢]، إلما أنه يكون نظير ذلك من حيث التوقف والترتب [٤١٣]، فحقيقة النزاع في الشرط المتأخر يرجع إلى تأخر بعض ما فرض

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٧٧

دخيلاً في الموضوع على جهة الجزئية أو الشرطية عن الحكم التكليفي أو الوضعي، بأن يتقدم الحكم على بعض أجزاء موضوعه ... إذا عرفت ذلك ظهر لك أنَّ امتناع الشرط المتأخر من القضايا التي قياساتها معها، ولا يحتاج إلى برهان، بل يكفي في امتناعه نفس تصوّره، من غير فرق في ذلك بين أن نقول بجعل السببية، أو لا نقول بذلك وقلنا: إنَّ المجعول هو نفس الحكم الشرعي مترتباً على موضوعه. فإنَّه بناءً على جعل السببية يكون حال الشرعيات حال العقليات، التي قد تقدم امتناع تأخر العلة فيها أو جزئها أو شرطها أو

غير ذلك مما له أدنى دخل في تحقق المعلول، عن علتها ...

وأما بناءً على أن المجمعول هو الحكم على فرض وجود موضوعه فلا يلزم تأثير المعدوم في الموجود، بل غايته أن الشارع رتب الملكية على الإيجاب والقبول والإجازة، فيكون كل من الإيجاب والقبول والإجازة جزء الموضوع، ولا يلزم أن تكون أجزاء الموضوع مجتمعاً في الزمان، بل يكفي وجودها ولو متفرقة، ويكون نسبة الجزء السابق إلى اللاحق نسبة المعد في أجزاء العلة التكوينية المتصرفة في الوجود، وحيث إن الجزء السابق إنما يكون معداً وأثره ليس إلا الإعداد وهو حاصل عند وجوده، فلا يلزم تأخر الأثر عن المؤثر، بل أثر كل جزء إنما يتحقق في زمان ذلك الجزء، غايته أن الأثر يختلف، فأثر الأجزاء السابقة على الجزء الأخير من العلة التامة إنما هو الإعداد، وأثر الجزء الأخير هو وجود المعلول، فليس في سلسلة أجزاء العلة المتدرجة في الوجود ما يلزم منه تأخر الأثر عن المؤثر وتأثير المعدوم في الموجود [٤١٤].

إنتهى موضع الحاجة من كلامه بطوله.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٧٨

نقد نظرية المحقق النائيني رحمه الله في المقام

وفي مواضع منه نظر:

١- أنه رحمه الله ذكر في الأمر الأول لإثبات خروج شرائط الأمور به عن حريم النزاع دليلين:

أحدهما: قياس الشرط المتأخر بالجزء المتأخر وأنه كما لا يتحقق المركب إلا بعد تحقق الجزء الأخير منه كذلك لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه المتأخر عنه. وهذا واضح البطلان، لأنه يقتضى أن لا يتصف صوم المستحاضة بالصحة إلا بعد الغسل في الليلة الآتية، مع أن إشكال انخراط القاعدة كان فيما إذا كان الغسل كاشفاً عن صحة الصوم المتقدمة، فهذا الدليل ليس جواباً عن الإشكال. ثانيهما: أن الشرط المتأخر يرجع إلى الإضافة، كما قال المحقق الخراساني والعراقي رحمهما الله أيضاً. ويرد عليه أولاً: ما أوردناه عليهما من عدم إمكان تحقق المضاف والإضافة بالفعل دون المضاف إليه، وثانياً: أنه يناقض الدليل الأول، لأن مقتضى قياس الشرط بالجزء هو عدم صحة صوم المستحاضة إلا من حين الغسل، ومقتضى رجوع الشرط المتأخر إلى الإضافة المقارنة للمشروط هو صحته في ظرف وجوده قبل حلول الليل وتحقق الغسل.

٢- قال في الأمر الثالث: الإضافات والعناوين الانتزاعية، كالتقدم والتأخر و... أيضاً خارجة عن محل النزاع، لعدم كونها من الشرط المتأخر، لأنها منتزعة عن مقام الذات.

أقول: إن أراد من التقدم والتأخر، التقدم والتأخر الذاتيين كما قال الإمام رحمه الله فهو وإن كان في نفسه كلاماً صحيحاً، إلا أنه دليل على حل الإشكال بالنسبة

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٧٩

إلى هذه العناوين، لا على خروجها عن حريم النزاع، وإن أراد منهما التقدم والتأخر العنوائيين الوصفيين فقد عرفت سابقاً أنهما من مقولة الإضافة، ولا يمكن أن يتحقق أحد طرفيها بالفعل حال كون الطرف الآخر معدوماً، فلا يمكن أن يتصف العقد الفضولي بالتقدم قبل اتصاف الإجازة بالتأخر، وحين تحقق الإجازة واتصافها بالتأخر فرضاً انعدم العقد، فلا يمكن اتصافه بالتقدم في ظرف تحقق الإجازة أيضاً، فينتفي اتصافها أيضاً بالتأخر، لأن انتفاء أحد طرفي الإضافة يستلزم انتفاء الطرف الآخر، فالتقدم والتأخر الوصفيان لا يمكن أن يرتبطا بأجزاء الزمان وبالزمانيات أصلاً.

٣- وأما ما بين من الفرق بين القضايا الخارجية والحقيقية فلو فرض صحته فما فرغ عليه من امتناع الشرط المتأخر تسليم للإشكال لا حلّه، فإن المستشكل يقول مثلاً: الإجازة بناءً على الكشف الحقيقي شرط متأخر مستلزم لانخراط القاعدة العقلية، والمحقق النائيني رحمه

الله يقول: نعم، يمتنع الشرط المتأخر، لئلا يلزم انخراطها، فلا يمكن أن تكون الإجازة كاشفةً حقيقيةً. وقد عرفت أنه التزم بورود الإشكال على شرائط الأمور به أيضاً، حيث قاسها على الأجزاء وقال باتّصاف الأمور به بالصحة من حين تحقّق شرطه، فصوم المستحاضة لا يتّصف بالصحة إلّا من حين تحقّق الغسل في الليلة الآتية، مع أن النزاع إنّما هو فيما إذا كان الغسل الليلي مؤثراً في صحة الصوم في اليوم الماضي. فالمحقّق النائيني رحمه الله في الواقع ما أجاب عن الإشكال أصلاً، بل التزم بوروده على شرائط الأمور به في المقدّمة الاولى من كلامه، وعلى شرائط الوضع والتكليف في آخر كلامه عند استنتاجه من المقدّمات الأربعة. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٨٠

نتيجة مباحث الشرط المتأخر

والحاصل: أن الجواب الصحيح ما قدّمناه من أن الشرط المتأخر إن كان شرطاً للحكم التكليفي أو الوضعي فلا إشكال، لأنّ الأحكام امور اعتبارية، وعنان الاعتبارات بيد المعبر، وإن كان شرطاً للمأمور به فنفس المأمور به وإن لم يكن اعتبارياً، إلّا أنّ شرطية شرائطه أمر اعتباري على التحقيق، وإن أبيت إلّا عن كونها أيضاً أمراً حقيقياً فالجواب ما ذهب إليه الإمام قدس سره من أن الشرط هو مثلاً تقدّم الصوم ذاتاً على الغسل المتأخر عنه، والتقدّم الذاتي أمر مقارن له، والغسل كاشف عنه، فلا إشكال في البين. ولا يخفى أن شرائط الأمور به [٤١٥] بجميع أقسامها داخله في محلّ النزاع في باب مقدّمه الواجب، وبناءً على الملازمة يتّصف اللاحق بالوجوب، كالمقارن والسابق، إذ بدونه لا يكاد يحصل الموافقة، ويكون سقوط الأمر بإتيان المشروط به مراعي بإتيانه، فلولا اغتسال المستحاضة في الليلة الآتية على القول بالاشتراط لما صحّ الصوم في اليوم. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٨١
في الواجب المطلق والمشروط

الأمر الثالث: في تقسيمات الواجب

الواجب المطلق والمشروط

منها: تقسيمه إلى المطلق والمشروط:
والظاهر أنه ليس لهم اصطلاح جديد في لفظي «المطلق» و «المشروط»، بل يطلق كلّ منهما بما له من معناه العرفي. نعم، لهم اصطلاح خاصّ في الفقه والاصول بالنسبة إلى المركّب من الموصوف والصفة، أي «الواجب المطلق» و «الواجب المشروط»، واختلفوا في تعريفهما.
وقبل ذكر التعاريف والبحث حولها ينبغي لك أن تعلم أن التقابل بين وصفي الإطلاق والاشتراط ليس تقابل التناقض، لكونهما وصفين وجوديين، ولا- تقابل التضاد، لأنهما لو كانا متضادين لما كان لنا واجب مطلق أصلاً، ضرورة أن كلّ واجب مشروط لا أقلّ بالشرائط العامة الأربعة، فلا يمكن أن يكون مطلقاً على فرض كونهما ضدّين، لاستحالة اجتماعهما، ولأنّ بعض الواجبات واجب مطلق بالإضافة إلى شيء ومشروط بالإضافة إلى شيء آخر، كالصلاة بالنسبة إلى الطهارة والوقت، ولو كانا ضدّين لاستحالة اجتماعهما ولو مع تعدّد الإضافات، كما لا يجتمع السواد والبياض في موضوع
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٨٢
واحد ولو من قبل شخصين.

فالتقابل بين الإطلاق والاشتراط هو تقابل التضاييف الذي يختلف باختلاف الإضافات، فحينئذ لا مانع من أن تكون الصلاة مثلاً واجباً مطلقاً بالإضافة إلى الطهارة، ومشروطاً بالإضافة إلى الوقت، كما يمكن أن يكون شخص واحد أباً بالنسبة إلى ابنه، وابناً بالنسبة إلى أبيه.

البحث حول تعريف الواجب المطلق والمشروط

إذا عرفت هذا فاعلم أنه ذكر لكل منهما تعريفات:

منها: ما عن المشهور من أن الواجب المطلق ما لا يتوقف وجوبه على ما يتوقف عليه وجوده، والمشروط ما يتوقف كذلك. وفيه: أن ظاهر هذا التعريف أنهم تخيلوا أن التقابل بينهما هو تقابل التضاد، فحاولوا أن يعزفوا كلياً منهما بتعريف لا يعم مورد الآخر، فنسألهم عن الصلاة، فإن قالوا: هي من الواجبات المطلقة، فنقول: فكيف يتوقف وجوبها على الوقت الذي يتوقف عليه وجودها أيضاً؟ وإن قالوا: هي من الواجبات المشروطة، فنقول: فكيف لا يتوقف وجوبها على الطهارة التي يتوقف عليها وجودها؟ ومنها: ما عن صاحب الفصول رحمه الله من أن المطلق ما لا يتوقف وجوبه بعد الشرائط العامة - وهي البلوغ والعقل والقدرة والعلم - على شيء، والمشروط ما يتوقف وجوبه - مضافاً إليها - على شيء آخر.

ويرد عليه أولاً: ما أورده على المشهور، من أن ظاهره أنه تخيل كونهما ضدّين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٨٣

وثانياً: جلّ الواجبات بل كلّها يتوقف وجوبها على شرط أو أكثر سوى الشروط العامة، فهذا التعريف يستلزم عدم وجود واجب مطلق في الشريعة أصلاً، مع أن الواجبات جلّها بل كلّها مطلقة بالنسبة إلى بعض الامور ومشروطة بالنسبة إلى بعض آخر. ولكن المحقق الخراساني رحمه الله قال: إنها تعريفات لفظية لشرح الاسم، وليست بالحد ولا بالرسم [٤١٦].

هل القيود ترجع إلى الهيئة أو إلى المادّة؟

ثم إنه قد وقع الخلاف بين المشهور والشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله في الخطابات التعليقية مثل: «إن جاءك زيد فأكرمه» فذهب المشهور إلى أن الشرط من قيود الهيئة، والشيخ رحمه الله إلى أنه من قيود المادّة [٤١٧].

البحث حول مرجع القيود بحسب مقام الثبوت

ولا يخفى أن النزاع في مقام الإثبات والدلالة، لكن ينبغي قبل ورود في هذا المقام البحث عن مقام الثبوت لأمرين: ١- أن بعض أدلّة الشيخ رحمه الله يرتبط بمقام الثبوت، ٢- أن البحث في مقام الدلالة متوقف على كون بعض القيود راجعاً إلى الهيئة وبعضها راجعاً إلى المادّة بحسب مقام الثبوت، إذ لو كان جميعها راجعاً إلى أحدهما بحسب هذا المقام فلا مجال للبحث في مقام الإثبات، بل لا بدّ من توجيه الأدلّة بما يوافق الواقع لو كانت مخالفة له بحسب الدلالة ومقام الإثبات.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٨٤

فنقول: أمر الأمر بمنزلة إرادة الفاعل، والمأمور به بمنزلة المراد، ولا فرق بين الإرادة والأمر إلّا في أن المراد يريد الوصول إلى الشيء المراد مباشرة، والأمر يريد الوصول إليه تسيباً، فلا بدّ من ملاحظة القيود في الإرادة الفاعلية، لكي يتضح الأمر في الإرادة الآمرية. فنقول: قد يريد الفاعل المراد نفس المراد من دون قيد وشرط، كالإنسان العطشان المشرف على الهلكة، فإنه يريد شرب مطلق الماء، سواء كان بارداً أم لا، فلا إشكال في كون الإرادة والمراد كليهما مطلقيين، لعدم وجود قيد في البين، ولو كان عطشاناً لكن لا بهذا الحدّ، بل بحدّ يوجب إرادة الماء البارد فقط، فلا إشكال في كون البرودة قيداً للمراد، لا للإرادة، ضرورة أن من مقدّماتها التصديق

بالفائدة، ولا ريب في أنه إنما يصدّق بفائدة شرب الماء البارد، فيكون متعلّق الإرادة التي هي الشوق المؤكّد المحرّك للعضلات نحو المراد أيضاً شرب الماء المقيّد بالبرودة، ضرورة أن الإرادة لا تتعلّق إلّا بما تعلّق به التصديق بالفائدة الذي هو من مقدّماتها، والمريد كما يسعى في تحصيل أصل المراد يسعى في تحصيل هذا النحو من القيود أيضاً، فهو في المثال يسعى في أن يحصل الماء البارد لا مطلق الماء كما لا يخفى.

وقد يكون القيد قيّداً لنفس الإرادة لا للمراد، كما إذا كان ابن زيد عدوّه بحيث يبغضه ولا يريد إكرامه، ولكن مع ذلك يكرمه إذا دخل داره، إمّا لأجل القرابة أو الأخلاق الإنسانيّة، فدخل هذا الابن دار أبيه قيد لإرادة إكرامه لا للإكرام، ولأجل هذا لا يسعى الأب في تحصيل هذا القيد، بل ربما يمنع من تحقّقه لو تمكّن من المنع، بخلاف برودة الماء في المثال السابق التي قد عرفت أن العطشان كما يريد تحصيل نفس الماء يريد تحصيل برودته أيضاً.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٨٥

والحاصل: أن القيود في الإرادة الفاعليّة على قسمين: بعضها راجع إلى المراد، وبعضها الآخر إلى الإرادة.

فكذلك الأمر بالنسبة إلى الإرادة الأمرية، فتارة يكون الشرط قيّداً لمفاد هيئته الأمر، أعني البعث والتحرّيك الاعتباري الذي هو بمنزلة الإرادة، واخرى يكون قيّداً لمفاد مادّته، أعني الأمور به الذي هو بمنزلة المراد.

وقد ظهر بما تقدّم أوّلاً: فساد قول الشيخ رحمه الله من رجوع جميع القيود إلى المادّة لبّاً وبحسب مقام الثبوت لامتناع رجوعها إلى الهيئته، وثانياً: أن الملاك في تشخيص رجوع القيد إلى الأمر أو إلى الأمور به أن نجعل مكان الأمر، إرادة الفاعل ومكان الأمور به، المراد، فإن كان القيد بحيث يسعى الفاعل المريد في تحصيله كما يسعى في تحصيل أصل المراد، وهو يصدّق بفائدة المراد المقيّد به فهو راجع إلى الأمور به، وإلّا فإلى الأمر.

كلام المحقق العراقي رحمه الله في المقام

وذكر المحقق العراقي رحمه الله ملاكاً آخر للفرق بين نحوي القيدين، وهو أن القيود في دخلها في المصلحة على ضربين: منها ما يكون راجعاً إلى مقام الدخّل في أصل الاحتياج إلى الشيء واتّصاف الذات بكونها صلاحاً ومحتاجاً إليها بحيث لولاه لما كاد اتّصاف الذات بكونه مصلحةً وصلاحاً، ومنها ما يكون راجعاً إلى مقام الدخّل في وجود المحتاج إليه وتحقّق ما هو المتّصف بالمصلحة والصلاح فارغاً عن أصل اتّصافه بالوصف العنواني، كما يوضح ذلك ملاحظة الإسهال بالقياس إلى وجود المرض وشرب الدواء والمسهل، حيث ترى أن دخل المرض فيه إنّما هو في أصل اتّصاف الإسهال بكونه صلاحاً ومصلحةً بملاحظة أن اتّصافه بكونه صلاحاً ومحتاجاً إليه إنّما هو في ظرف تحقّق المرض

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٨٦

وفوران الأخلاط، وإلّا ففي ظرف صحّة المزاج وتعادل الأخلاط لا يكاد يكون فيه المصلحة، بل ربما كان فيه كمال المفسدة، من جهة أوله إلى تلف النفس، وهذا بخلافه في شرب الدواء والمسهل، فإنّ دخله في ظرف المرض لا يكون إلّا في وجود ما هو المتّصف بكونه مصلحةً ومحتاجاً إليه فارغاً عن أصل الاتّصاف بالوصف العنواني، وحينئذٍ فكلّ واحد من المرض وشرب الدواء والمسهل وإن كان دخيلاً في مصلحة الإسهال، إلّا أنّ دخل كلّ على نحو يغيّر دخل الآخر، من حيث كون دخل أحدهما في أصل الاحتياج واتّصاف الأثر بكونه صلاحاً ومصلحةً مع قطع النظر عن تحقّقه في الخارج، وكون دخل الآخر في وجود ما هو المتّصف بالمصلحة والصلاح وتحقّقه فارغاً عن أصل اتّصافه بالوصف العنواني المزبور.

وبعبارة اخرى: إنّ القيد لو كان ممّا يتوقّف عليه اتّصاف الأمور به بكونه ذا مصلحة في الخارج، كالزوال والاستطاعة بالنسبة إلى الصلاة والحجّ فهو من شرائط الوجوب، ولو كان ممّا يتوقّف عليه فعليّة المصلحة وحصولها في الخارج، بمعنى أنها لا تكاد تحصل

إلا إذا اقترن الفعل بذلك القيد والشرط، كالطهارة والستر بالنسبة إلى الصلاة، فهو من شرائط الواجب [٤١٨]. هذا ما أفاده المحقق العراقي رحمه الله بتوضيح منّا.

نقد كلام المحقق العراقي رحمه الله من قبل الإمام الخميني قدس سره

وناقش فيه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام رحمه الله بثلاثة أمور:

الأول: أن الغرض الذي يتوقف على حصول شيء إذا كان لازماً للحصول مطلقاً تتعلق الإرادة بتحصيله على نحو الإطلاق ويأمره بإتيانه كذلك، وعلى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٨٧

المكلف حينئذ أن يأتي به ولو بإيجاد شرطه، فإذا كان الحج لا يتّصف بالصلاح إلا بالاستطاعة ولكن كان للمولى غرض مطلق لتحصيل مصلحة الحج فلا محالة يأمر عبده بتحصيلها بنحو الإطلاق، فلا بد له من تحصيل الاستطاعة، ليصير الحج معنوياً بالصلاح ويأتي به لتحصيل غرضه المطلق.

وبعبارة أخرى: يمكن أن يتعلّق غرض المولى على تحصيل الأمور به بنحو الإطلاق بالنسبة إلى القيد الذي هو دخيل في اتّصاف الأمور به بالمصلحة، فيأمر به كذلك، وحينئذ فيكون تحصيل هذا القيد لازماً على العبد، ليتمكّن من الإتيان بالأمور به، فإنّ المولى كما يمكن أن يقول: «إذا استطعتم يجب عليكم الحج» يمكن له أيضاً أن يقول: «يجب عليكم الحج عن استطاعة»، وعلى هذا الفرض الثاني يجب على العبد تحصيل الاستطاعة، وما كان كذلك من القيود فهو شرط للواجب لا للوجوب، فالاستطاعة مع كونها دخيلة في اتّصاف الحج بالمصلحة تكون قيداً لنفس الحج لا لوجوبه [٤١٩].

ويمكن أن يُجاب عنه بأنّ المحقق العراقي رحمه الله أراد أن الاستطاعة التي لا يجب تحصيلها توجب اتّصاف الحج بالمصلحة، لا الاستطاعة التي يجب تحصيلها.

الثاني: أنّ المولى قد يقيّد أمره بقيد لا دخل له في مصلحة الأمور به أصلاً، فإنّ الأمور به مطلوب له مطلقاً، أي بدون قيد وشرط أصلاً، كما إذا كان ابن المولى مشرفاً على الغرق، فإنّ نجاته ذات مصلحة مطلقاً، سواء تمكّن العبد منها أم لا، مع أنّ المولى حينما يقول له: «إن تستطع فأنقذ ابني» تعدّ الاستطاعة شرطاً للوجوب لا للواجب، بل وجوب الإنقاذ مقيّد بها عقلاً ولو لم يكن في [٤٢٠]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة؛ ج ٢؛ ص ٢٨٧

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٨٨

كلامه تقييد، فالقدرة في هذا المثال قيد للوجوب مع أنّه لا دخل لها في مصلحة الإنقاذ [٤٢١].

هذه مناقشة متينة واردة على المحقق العراقي رحمه الله.

اللهمّ إلما أن يقال: نفس نجاه ابن المولى بالمعنى الاسم المصدري وإن كانت ذات مصلحة مطلقاً، إلّا أنّ إنقاذه بتوسّط العبد بالمعنى المصدري يمكن أن لا يكون ذا مصلحة إلّا إذا قدر عليه.

الثالث: أنّ قيود المادّة كالطهارة والاستقبال دخيلة في اتّصاف الموضوع بالصلاح، فإنّ الصلاة بدون الطهارة والقبلة لا مصلحة فيها، فيلزم أن تكونا من قيود الهيئّة لأجل ما قرّر في كلامه من الميزان، مع أنّهما من قيود المادّة.

وبالجملة: إنّ الصلاة بدون هذين القيدين إمّا أن تكون ذات مصلحة أو لا، وعلى الثاني يلزم أن يكونا قيدين للوجوب على الملاك الذي ذكره من أنّ ما يتوقف عليه اتّصاف الفعل بكونه ذا مصلحة في الخارج فهو قيد للوجوب، وعلى الأوّل يلزم هدم ضرورة المسلمين، لأنّ الضرورة حاكية عن أنّ الصلاة بلا طهور وقبله ليست فيه مصلحة، وليس الستر والطهارة كالات الفاعليّة في إيجاد

موضوع ذى صلاح بالضرورة [٤٢٢].

هذه هي الامور التي أوردها الإمام رحمه الله على كلام المحقق العراقي رحمه الله. ولكنه مع ذلك يؤيد ما قدمناه من رجوع بعض القيود بحسب مقام الثبوت إلى الهيئة وبعضها إلى المادة، وإن كان الملاك الذى ذكره للتمييز بينهما مورداً للمناقشات المذكورة فى كلام الإمام قدس سره. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٨٩

مرجع القيود بحسب مقام الإثبات

البحث حول كلام الشيخ الأنصارى رحمه الله فيه

وأما بحسب مقام الدلالة والإثبات فاعلم أن الشيخ الأعظم أيضاً معترف بأن ظاهر قولنا: «إن جائك زيد فأكرمه» رجوع الشرط إلى الهيئة، إلا أنه يقول: هاهنا قرينة عقلية مانعة من التمسك بهذا الظاهر موجبة لإرجاع الشرط إلى المادة، وما قيل فى بيان تلك القرينة امور ثلاثة:

١- أن مفاد الهيئة- وهو البعث والتحرك الاعتبارى- معنى حرفى، لافتقاره إلى الباعث والمبعوث والمبعوث إليه، فلا يعقل تقييده، لأنه لا يلحظ إلا تبعاً، مع أن تقييده يستلزم لحاظه مستقلاً، فيستلزم صيرورة المعنى الحرفى اسماً.

ويمكن الجواب عنه بعد ذكر مقدمة: وهى أن الجمل الخبرية بجميع ما فيها من الكلمات حاكية عن الواقع، سواء كانت فعلية أو اسمية، فإذا قلنا: «ضرب زيد عمراً يوم الجمعة» فهذه القضية بجميع كلماتها حاكية عن الواقع الخارجى، ولا إشكال فى أن «يوم الجمعة» قيد زمانى لصدور الضرب من زيد ووقوعه على عمرو، ولا ريب فى أنه معنى حرفى، وله واقعية خارجية، وإذا قلنا: «زيد قائم يوم الجمعة» فالظرف قيد للاتحاد والهوية التى هى ملاك الحمل، وهى أيضاً معنى حرفى واقعى، فالمقيد فى هاتين الجملتين إنما هو الواقعية الخارجية المحكية، مع كونها من الواقعات الحرفية، وليس التقييد مرتباً بالألفاظ ولحاظ المخبر المتكلم كى يقال: لا يمكن تقييد المعنى الحرفى، لاستلزامه صيرورته معنى اسماً بلحاظه مستقلاً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٩٠

إذا عرفت هذا فنقول: بناءً على ما ذهب إليه بعض الأعلام [٤٢٣] من أن الهيئات الإنشائية [٤٢٤] وضعت لإبراز أمر ما من الامور النفسائية فجواب الشيخ رحمه الله واضح، لأن هيئة الأمر تكون على هذا حاكية عن أمر متحقق فى نفس الأمر، فهى نظير الجمل الخبرية، فالمقيد إنما هو ذلك الأمر النفسانى الواقعى، واللفظ حاكٍ عنه من دون أن يكون التقييد بيد المتكلم الأمر ولحاظه فى مقام التكلم والتلفظ.

وأما بناءً على ما هو الحق من عدم كون الامور الإنشائية موجودة قبل ألفاظها، بل توجد مفاهيمها بها فى عالم الاعتبار فيمكن الجواب عن الشيخ رحمه الله بأن للمولى الأمر قبل صدور الأمر إرادته متعلقةً بإتيان الأمور به، لكن لا مباشرةً، بل بتوسط العبد، فإذا قال: «إن جاءك زيد فأكرمه» تكون إرادته المتعلقةً بإكرام زيد مقيدةً بمجيئه، ثم يوجد البعث والتحرك الاعتبارى المقيد بالمجىء بتلك الجملة من دون أن يلاحظ هيئة الأمر بالاستقلال، فإن التقييد فى الحقيقة للإرادة، لا لهيئة الأمر، فلا إشكال فى البين.

٢- أن وضع الحروف وما شابهها عامٌ والموضوع له خاصٌ كما ذهب إليه المشهور، فللهيئة معنى خاص جزئى تستعمل فيه طبعاً، والجزئى لا يقبل التقييد.

وأجاب عنه المحقق الخراسانى رحمه الله بأمرين:

الأول: أن كل واحد من الموضوع له والمستعمل فيه فى الحروف يكون عاماً كوضعها، وإنما الفرق بينها وبين الأسماء أن الأسماء وضعت لتستعمل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٩١

وتقصد بها المعنى بما هو هو، والحروف وضعت لتستعمل وتقصد بها معانيها بما هي آله وحالة لمعاني المتعلقات، فلحاظ الآلية كالحاظ الاستقلالية ليس من طوارئ المعنى، بل من مشخصات الاستعمال، فمفاد الهيئة مطلق قابل لأن يقيد [٤٢٥].

وفيه: أن هذا الجواب مبني لا- يمكن به الدفاع عن المشهور الذين قالوا بخصوصية الموضوع له والمستعمل فيه في الحروف من جانب وبرجوع القيود إلى هيئة الأمر من جانب آخر.

الثاني: أن تقييد الجزئي وإن كان مستحيلاً لو انشأ أولاً غير مقيد ثم قيد، إلا أن إنشائه وإيجاده من الأول مقيداً ليس بمستحيل، والمقام من هذا القبيل [٤٢٦].

والجواب الأتقن أن يُقال: نحن نمنع عدم إمكان تقييد الجزئي، فإنه وإن لم يكن له إطلاق أفرادي، إلا أن له إطلاقاً أحوالياً، فيمكن تقييده من حيث حالاته.

على أن إرجاع القيد إلى المادة أيضاً مستلزم لتقييد الجزئي، فإن الشيخ رحمه الله القائل بأن المجيء في قول المولى: «إن جاءك زيد فأكرمه» شرط للمادة إما أنه يريد تقييد «زيد» به بأن كان المعنى «يجب إكرام زيد الجائي» كما هو الظاهر على تقدير رجوعه إلى المادة، فهو التزم بتقييد الجزئي الذي يكون الوضع والموضوع له كلاهما فيه خاصين، أو يريد تقييد «الإكرام» به، وهو أيضاً بلحاظ إضافته إلى زيد يكون جزئياً، لأن المضاف إلى الجزئي جزئي.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٩٢

وبالجملة: حيث إنه لا فرق بين إرجاع القيد إلى الهيئة أو إلى المادة في استلزامه لتقييد الجزئي فلا وجه للعدول عن الأول مع أن قضية القواعد العربية تنطبق عليه.

٣- أن الهيئة مطلقة، والتقييد ينافي إطلاقها.

وفيه أولاً: أنه لا يجري إلا فيما إذا تأخر القيد عن الأمر، مثل أن يُقال: «أكرم زيداً إن جاءك» بخلاف ما إذا تقدم عليه، مثل «إن جاءك زيد فأكرمه»، ضرورة أنه لا ينعقد إطلاق للأمر في هذه الصورة.

وثانياً: أن الذي ينافيه التقييد إنما هو المطلق القسمي، أعني الذي يكون الإطلاق قيماً له وجزءاً من معناه، ضرورة منافاة تقييد شيء بالإطلاق وبغيره، بخلاف المطلق المقسّم الذي لا يكون مقيداً بالإطلاق، ولا يكون الإطلاق جزءاً من معناه، فإن التقييد لو كان منافياً له لكان قولنا: «أعق رقبة مؤمنة» جمعاً بين المتنافيين، ولم يتفوه به أحد، ولأجل عدم التنافي بين المطلق والمقيد وبين العام والخاص نقول بخروجها عن مبحث تعارض الأدلّة، ونحمل العام على الخاص والمطلق على المقيد حتى فيما إذا كان الخاص والمقيد مدلولين لخبر واحد معتبر، موجبين لتضييق عمومات الكتاب ومطلقاته.

والإطلاق الذي في هيئة «افعل» إنما هو الإطلاق المقسّم الذي لا ينافيه التقييد، ضرورة أنها بمعنى البعث والتحرّيك، لا بمعنى البعث والتحرّيك المطلق، بحيث يكون الإطلاق دخیلاً في معناها.

والحاصل: أن جميع ما استدللّ به لإرجاع القيود إلى المادة فاسدة، فلا وجه لرفع اليد عن ظهور الجملة الشرطية في رجوع الشرط إلى الهيئة.

ثم بناءً على ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله يرجع الواجب المشروط إلى الواجب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٩٣

المعلّق، فإن المولى إذا قال: «إن جاءك زيد فأكرمه» يكون الوجوب عند الشيخ حالياً، والواجب استقبالياً مقيداً بالمجيء، وهذا عين الواجب المعلّق الذي يأتي بحثه إن شاء الله تعالى.

وأما بناءً على ما ذهب إليه المشهور من رجوع القيود إلى مفاد الهيئة، أعنى البعث والتحرريك الاعتباري فلا يمكن أن يكون الوجوب حالياً متحققاً قبل تحقق القيد والشرط.

خلافاً للمحقق العراقي رحمه الله، فإنه قال برجوع القيود إلى الهيئة، ومع ذلك قال بتحقق الوجوب قبل تحققها من حين إنشاء المولى. وتوضيح ما ذهب إليه: أن الوجوب لو كان عبارةً عن نفس البعث والتحرريك الاعتباري الذي هو مفاد الهيئة أو كان أمراً منتزعاً منه فلا يمكن الجمع بين القول برجوع القيد إلى الهيئة والقول بتحقق الحكم والوجوب قبل حصول القيد، وأما بناءً على كون الحكم عبارةً عن الإرادة التشريعية القائمة بنفس المولى المتعلقة بالبعث والتحرريك الاعتباري بشرط إظهارها وإبرازها بأحد مبرزاتها كما ذهب إليه المحقق العراقي رحمه الله [٤٢٧]، أو قلنا بأنه عبارة عن تلك الإرادة ولو لم يظهرها، فالحكم متحقق قبل تحقق القيد الراجع إلى الهيئة، ولا منافاة بين القول برجوع القيد إليها وبين القول بتحقق الوجوب قبل تحقق القيد.

والحاصل: أن الوجوب إن كان عبارة عن نفس البعث والتحرريك

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٩٤

الاعتباري أو كان منتزعاً منه فلا وجوب قبل تحقق الشرط، كما أنه لا بعث ولا تحريك، ولو كان عبارة عن الإرادة المتعلقة بالبعث إما مطلقاً، أو بشرط إظهارها وإبرازها كما ذهب إليه المحقق العراقي رحمه الله فالوجوب متحقق قبل تحقق الشرط من حين الإرادة أو من حين إظهارها بالبعث والتحرريك المقتيد، وذلك لأن إرادة البعث التي هي الوجوب فرضاً متحققاً قبل تحقق الشرط، وإلا لم يتحقق المراد، أعنى البعث والتحرريك الاعتباري المقتيد، فالمقتيد هو المراد لا الإرادة.

نقد ما أفاده المحقق العراقي رحمه الله في المقام

ولكن الحق أن الوجوب هو نفس البعث والتحرريك الاعتباري، خلافاً لما ذهب إليه المحقق العراقي رحمه الله.

ويشهد عليه أن العقلاء يفهمون الإيجاب من صيغة الأمر، فإننا لو قلنا لهم:

«من أين تفهمون وجوب الصلاة؟» لقالوا: من قوله تعالى: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» ولم يقولوا: من الإرادة التشريعية المتعلقة بالبعث الكاشفة عنها هذه الآية.

ويؤيده أولاً: أن الحكماء قالوا: لا فرق بين الإيجاد والوجود إلا من حيث إن للأول إضافةً إلى الفاعل دون الثاني، وأما من حيث الحقيقة والماهية فهما متحدان، والنسبة بين الإيجاب والوجوب في عالم الاعتبار كالنسبة بين الإيجاد والوجود في وعاء التكوين، ولا إشكال في أن الإيجاب يتحقق بنفس البعث والتحرريك الاعتباري، بل هو عينه، فالوجوب أيضاً كذلك، لأنه لو كان عبارة عن الإرادة لكان بين الوجوب والإيجاب فرق ماهوي، وهو خلاف الواقع.

وثانياً: أنه لا فرق في ذلك بين الأحكام الوضعية والتكليفية، ولا ريب في أن الحكم الوضعي هو نفس الملكية والزوجية مثلاً المتحققتين عقيب عقدي

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٩٥

البيع والنكاح، لا الإرادة التشريعية المتعلقة باعتبارهما عقيب هذين العقدين.

وحاصل الأبحاث المتقدمة: أن المشهور المنصور في القضايا التعليقية مثل:

«إن جائك زيد فأكرمه» عدم تحقق الحكم قبل تحقق القيد، لأنه راجع إلى الهيئة أولاً، وأن الحكم عبارة عن مفاد الهيئة ثانياً، وأما بناءً على ما ذهب إليه الشيخ والمحقق العراقي رحمهما الله فالوجوب فعلي والواجب استقبالي، لذهاب الشيخ رحمه الله إلى رجوع القيد إلى المادة مع قبوله أن الوجوب عبارة عن البعث والتحرريك الاعتباري الذي هو مفاد الهيئة، وذهاب المحقق العراقي رحمه الله إلى أن

الوجوب عبارة عن الإرادة المظهرة، لا عن البعث الاعتباري الذي هو مفاد الهيئة، مع قبوله رجوع القيد إلى الهيئة، فكلاهما يتحدان في القول بكون الوجوب حالياً والواجب استقبالياً، ويختلفان في أن البعث والتحريك الاعتباري هل هو حالي أم لا؟ فذهب الشيخ رحمه الله إلى الأول والمحقق العراقي إلى الثاني.

المقدمات المفوتة

ثم استشكل على ما ذهب إليه المشهور من كون الوجوب مقيداً، بأن الواجب المشروط إذا كان متوقفاً على مقدّمة يتمكّن العبد من تحصيلها قبل تحقّق الشرط لا بعده- وتسمّى بالمقدّمة المفوتة- فإن قيل بوجوب المقدّمة قبل تحقّق الشرط يلزم تقدّم وجوبها على وجوب ذبيها مع أنّ وجوبها ناشٍ من وجوبه، وإن قيل بعدم وجوبها يلزم أن لا يكون العبد قادراً على المأمور به في ظرفه لو لم يأت بالمقدّمة قبلاً، لأننا فرضنا عدم قدرته عليها في ظرف ذبيها.

وفيه: أنّ ذلك توهم محض حصل من تخيل أنّ الإرادة المتعلقة بالمقدّمة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٩٦

مترشحة من الإرادة المتعلقة بذبيها، وأنّ وجوبها ناشٍ عن وجوبه، وبعبارة اخرى وجوبه يسرى إليها.

ويردّه أنّ القول بالترشح والسريان بمعنى العليّة كما هو ظاهره ممنوع، ضرورة أنّ الإرادة المتعلقة بذبي المقدّمة ليست علّة للإرادة المتعلقة بالمقدّمة بحيث تتحقّق قهراً بمجرد تحقّقها، بل كلّ واحدة منهما ناشئة عن مبادئها الخاصّة بها، وكذلك وجوب المقدّمة ليس معلولاً لوجوب ذبيها، بل كلّ منهما معلول للإرادة المتعلقة به.

والملازمة بين الإرادتين أو بين الوجوبين عند القائلين بها ليست بمعنى العليّة بحيث لو أراد المولى ذا المقدّمة لتحققت منه إرادة قهرية متعلّقة بالمقدّمة، ولو أوجبه لوجب قهراً وبدون اختياره، بل بمعنى أنّ العقل يكشف عن أنّ المولى حينما يريد شيئاً يتوقّف على شيء آخر، يريد ذلك الشيء الآخر المتوقّف عليه أيضاً بإرادة مسبوقه بمبادئها، من تصوّره والتصديق بفائدته وغيرها. نعم، فائدة ذي المقدّمة أصليّة، بخلاف فائدة المقدّمة، إذ فائدتها هي الوصول إلى ذي المقدّمة، والملازمة بين الوجوبين أيضاً تكون بمعنى استكشاف العقل عن أنّ المولى إذا أوجب شيئاً أوجب مقدّمته أيضاً بإرادته واختياره.

وملاك حكم العقل بالملازمة عند القائلين بها هو توقّف ذي المقدّمة على مقدّمته، وكما أنّ هذا الملاك موجود عند وجوب ذي المقدّمة بالفعل بالنسبة إلى مقدّمته المقدورة في ظرفه، كذلك هو موجود عند عدم وجوبه فعلاً لعدم تحقّق شرطه بعد بالنسبة إلى المقدّمة المقدورة قبل ظرف وجوبه غير المقدورة فيه، سيّما إذا كان شرط الوجوب مقطوع الوقوع، فلو فرض أنّنا نقدر على الوضوء قبل وقت الصلاة ولا تتمكّن منه بعده، وفرض أنّ الوضوء شرط

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٩٧

منحصر لا يتبدّل عند العجز عنه إلى التيمّم فحينئذٍ يجب تحصيله قبل دخول الوقت، ولا يجوز تركه معتذراً بأنّ الوقت لمّا يدخل، فلا تجب الصلاة كي يجب الوضوء، فإنّ ما ذكر من ملاك حكم العقل بالملازمة موجود هاهنا أيضاً.

والحاصل: أنّ تحصيل المقدمات المفوتة واجب على المكلف قبل وجوب ذبيها من دون أن يتوجّه إشكال على المشهور في الواجب المشروط.

الواجب المنجز والمعلّق

ومنها: تقسيمه إلى المنجز والمعلّق: في الواجب المنجز والمعلّق

قال في الفصول: وينقسم باعتبار آخر إلى ما يتعلّق وجوبه بالمكلف ولا يتوقّف حصوله على أمر غير مقدور له كالمعرفة وليس منجزاً،

وإلى ما يتعلّق وجوبه به ويتوقّف حصوله على أمر غير مقدور له، كالحجّ، فإنّ وجوبه يتعلّق بالمكلف من أوّل زمن الاستطاعة أو خروج الرفقة ويتوقّف فعله على مجيء وقتها [٤٢٨]، وهو غير مقدور له، والفرق بين هذا النوع وبين الواجب المشروط هو أنّ التوقّف هناك للوجوب وهنا للفعل [٤٢٩]، إنتهى كلامه.

واستشكل على هذا التقسيم تارةً بأنّه مستحيل بحسب مقام الثبوت، واخرى بعدم لزوم الالتزام به بحسب مقام الإثبات، لعدم ترتّب أثر عليه، وإن كان ممكناً ثبوتاً.

فذكر جميع ما قيل أو يمكن أن يُقال حول كلام صاحب الفصول في مقامين:

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٩٨

المقام الأول: في امكان الواجب المعلق واستحالته

ذهب جمع من المحقّقين منهم الشيخ محمّد حسين الاصفهاني رحمه الله في حاشية الكفاية إلى استحالة الواجب المعلق، وقبل البحث حول كلامه ينبغي توجيه الوجدان إلى الأوامر العقلية ليُتضح أنّ تعلّق الإيجاب الفعلي بأمر استقبالي هل هو مستحيل وجداناً أو ممكن، فنقول:

إنّا حينما نلاحظ الإرادة التكوينية الفاعلية والتشريعية الآمرية لا نرى منعاً في تعلّق الإرادة الفعلية بمراد استقبالي، ولا في صدور أمر فعلي متعلّق بمأمور به استقبالي، ضرورة أنّا قد نريد القيام والقعود وتحريك اليد ونحوها، فيكون الإرادة والمراد كلاهما حاليين، وقد نريد أن نأتي بالصلاة بعد حلول وقتها، أو نسافر غداً، أو نصوم في شهر رمضان الذي يأتي بعد ستّة أشهر مثلاً، فتعلّقت الإرادة الحالية بمراد استقبالي، ولا يمكن القول بخلوّ صفحة أنفسنا من الإرادة في هذه الموارد قبل حلول ظرف المراد، ضرورة أنّا نجد الفرق بيننا وبين الكفّار في أنّهم لا يريدون الصيام في رمضان الآتي ونحن نريده، ولا يمكن القول بأنّه لا فرق بيننا وبينهم الآن وسيتحقّق الفرق بعد حلول شهر رمضان.

وكذلك الحال بالنسبة إلى الإرادة الآمرية، فإنّ المولى تارةً يقول لعبده:

«ادخل السوق واشتر اللحم» فتعلّق الوجوب الفعلي بأمر حالي فوري، واخرى يقول له: «سافر إلى البصرة غداً» فتعلّق الوجوب الحالي بأمر استقبالي، ولا يمكن القول بأنّ وجوب المسافرة أمر استقبالي كنفسها، لأنّنا نجد الفرق بينه وبين قوله: «إن جئتك زيد فأكرمه» فإنّ الوجدان يقضي بأنّ وجوب المسافرة في المثال الأول حالي ووجوب الإكرام في المثال الثاني استقبالي مقيد بمجيء زيد.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٩٩

وبالجملة: قول المولى لعبده: «سافر إلى البصرة غداً» ليس من قبيل الواجب المشروط، بل من قبيل الواجب المطلق الذي وجوبه حالي وواجبه استقبالي، وهذا هو الذي نعبر عنه بالواجب المعلق وليس بمستحيل عند الوجدان والعقلاء.

كلام المحقّق الاصفهاني في الواجب المعلق

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ المحقّق الاصفهاني ذهب في الحاشية إلى استحالته، وعمّم البحث فقال بامتناع تعلّق الإرادة - سواء كانت تكوينية أو تشريعية - بأمر استقبالي وتكلّم في كلّ منهما ببحث مستقلّ، فقال في الإرادة التكوينية:

إنّ الإرادة عبارة عن «الشوق المؤكّد المحرّك للعضلات نحو المراد».

توضيح ذلك: أنّ للنفس منازل ومراتب، ويسمّى كلّ مرتبة باسم خاصّ، فيعبر عن إحدى درجاتها بالشوق، وهو يتّصف بالشدة والضعف والنقص والكمال، فإذا كان الشيء المراد الذي تعلّق به الشوق مبتلى بمانع لا يقدر المرید على إزالته يقف الشوق ولا يتأكّد ولا يرتقى إلى الدرجة التي يُقال لها الإرادة، وإن لم يكن للمراد مانع أصلاً، أو كان ولكن المرید يقدر على إزالته يرتقى الشوق شيئاً

فشيئاً إلى درجة يقال لها الإرادة والقصد.

ثم إذا وصل الشوق إلى هذا الحد يؤثر في قوة اخرى نفسانية يعبر عنها بالقوة العاملة، وهي قوة منبثّة في جميع الأعضاء والجوارح، فالشوق المؤكّد الذي يحرك القوة العاملة نحو المراد هو الذي يسمّى بالإرادة، فلا يمكن القول بتحققها من دون تحرك العضلات نحوه، وهذا الذي التزم به من أجاز تعلق الإرادة التكوينية بأمر استقبالي، فمن أراد فرضاً اليوم أن يسافر غداً فأين تأثير القوة الشوقية الآن في القوة العاملة وأين تأثر العضلات وتحركها نحو

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٠٠

المراد في اليوم!؟

وبالجملة: الإرادة هي التي تحرك العضلات نحو المراد فوراً، ولأجله قالوا:

هي الجزء الأخير للعلّة التامة، فإذا تحققت ولم يتحقق المراد فهل هذا إلّا انفكاك العلّة التامة عن المعلول!؟

إن قلت: لعلّ المعلول هاهنا مقتيد بالتأخر ذاتاً، فليس المعلول في المثال المتقدم مطلق «المسافرة» بل «المسافرة في الغد»، فإذا كان كذلك فلا بدّ من أن يتحقق متأخراً عن علته وإلّا فلم يكن معلولاً.

قلت: فساد هذا الكلام أوضح من سابقه، لأنّ دخل التأخر في ذات المعلول يكون بمعنى اشتمال ذاته على الانفكاك عن علته، وهو ينافي القاعدة العقلية الحاكمة بعدم إمكان انفكاكه عنها.

إن قلت: يمكن أن يكون الزمان المتأخّر شرطاً لتأثير الإرادة.

قلت: إن حضور الوقت إن كان شرطاً في بلوغ الشوق حدّ النصاب وخروجه من النقص إلى الكمال فهو عين ما رمناه من أن حقيقة الإرادة لا تتحقق إلّا حين إمكان انبعاث القوة المحرّكة للعضلات، وإن كان شرطاً في تأثير الشوق البالغ حدّ النصاب الموجود من أول الأمر فهو غير معقول، لأنّ بلوغ القوة الباعثة في بعثها إلى حدّ النصاب مع عدم انبعاث القوة العاملة تناقض بين، بداهه عدم انفكاك البعث الفعلي عن الانبعاث، وعدم تصوّر حركة النفس من منزل إلى منزل مع بقائها في المنزل الأول.

توضيحه: أن الجزء الأخير من العلّة لحركة القوة العاملة لا بدّ من أن يكون أمراً موجوداً في مرتبة النفس، وذلك لا يمكن أن يكون طبيعة الشوق، لإمكان تعلقها بما لا يقع فعلاً، بل بالمحال، فلا بدّ أن تكون مرتبة خاصّة من الشوق أو صفة اخرى بعد الشوق بحيث لا تتعلّق تلك المرتبة أو تلك الصفة بما ينفكّ عن

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٠١

انبعاث القوة العاملة فعلاً، فضلاً عن المحال.

فالقول بتحقق الشوق المؤكّد الذي نعبر عنه بالإرادة قبل ظرف المراد يستلزم إمّا عدم كون الإرادة هي الجزء الأخير للعلّة التامة أو انفكاك المعلول عن العلّة.

مضافاً إلى أن الإرادة تفارق سائر الأسباب، فإنّ الأسباب الخارجية ربما يكون لوجودها مقام ولتأثيرها مقام آخر، فيتصوّر اشتراط تأثيرها بشيء دون وجودها [٤٣٠]، بخلاف الإرادة، فإنّها حيث تكون عبارة عن القوة الشوقية الواصلة إلى مرحلة الكمال والتأكد لا أثرت بمجرد وجودها في القوة العاملة المنبثّة في العضلات والجوارح، ولا يمكن القول بأنّ محرّكيتها للعضلات مشروطة بزمان متأخّر عن أصل وجودها.

والحاصل: أن القوة الشوقية التي نعبر عنها بالإرادة إمّا موجودة مؤثّرة في القوة العاملة بالفعل، وإمّا غير موجودة، وأمّا كونها حاصله متوقّفة في تأثيرها على حصول شرط متأخّر خارج عنها فلا يعقل أصلاً، لعدم ارتباط القوة الشوقية بالخارج لكي تتوقّف في تأثيرها على أمر خارجي، بل هي مرتبطة بالقوة العاملة التي هي أيضاً من درجات النفس.

وأما ما في المتن من لزوم تعلق الإرادة بأمر استقبالي إذا كان المراد ذا مقدمات كثيرة فإنّ إرادة مقدماته قطعاً منبعثة عن إرادة

ذبيها [٤٣١].

فتوضيح الحال فيه: أن الشوق إلى المقدمه بما هي مقدمه لا بد من انبعائه من الشوق إلى ذبيها، لكن الشوق إلى ذبيها لما لم يمكن وصوله إلى حد يتحرك

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٠٢

القوة العاملة به- لتوقف الفعل المراد على مقدمات- فلا- محاله يقف في مرتبه إلى أن يمكن الوصول، وهو بعد طي المقدمات، فالشوق بالمقدمه لا مانع من بلوغه حد الباعثيه الفعلية، بخلاف الشوق إلى ذبيها، وهذا حال كل متقدم بالنسبة إلى المتأخر، فإن الشوق شيئاً فشيئاً يصير قصداً وإرادة، فكما أن ذات المقدمه في مرتبه الوجود متقدمه على وجود ذبيها، كذلك العله القريبه لحركه العضلات نحوها، مثل هيجان القوة العاملة، وما قبله المسمى بالقصد والإرادة، وما هو المسلم في باب التبعية تبعية الشوق للشوق لا تبعية الجزء الأخير من العله، فإنه محال، وإلا لزم إما انفكاك العله عن المعلول، أو تقدم المعلول على العله [٤٣٢]. هذا حاصل كلامه في الإرادة التكوينية.

ثم قال: وأمّا الإرادة التشريعية فهي على ما عرفت في محلّه إرادة فعل الغير منه اختياراً، وحيث إن المشتاق إليه فعل الغير الصادر باختياره فلا محاله ليس بنفسه تحت اختياره، بل بالتسبب إليه بجعل الداعي إليه، وهو البعث نحوه، فلا محاله ينبعث من الشوق إلى فعل الغير اختياراً [٤٣٣] الشوق إلى البعث نحوه، فيتحرك القوة العاملة نحو تحريك العضلات بالبعث إليه، فالشوق المتعلق بفعل الغير إذا بلغ مبلغاً ينبعث منه الشوق نحو البعث الفعلي كان إرادة تشريعية، وإلا فلا، ومن الواضح أن جعل الداعي للمكلف ليس ما يوجب الدعوة على أي حال، إذ المفروض تعلق الشوق بفعله الصادر منه بطبعه وميله لا- قهراً عليه، فهو جعل ما يمكن أن يكون داعياً عند انقياده وتمكينه، وعليه فلا يعقل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٠٣

البعث نحو أمر استقبالي، إذ لو فرض حصول جميع مقدماته وانقياد المكلف لأمر المولى لما أمكن انبعائه نحوه بهذا البعث، فليس ما سميناه بعثاً في الحقيقة بعثاً ولو إمكاناً.

وبالجملة: إذا أراد المولى فعل العبد الصادر منه اختياراً فحيث إنه ليس بنفسه تحت اختياره فلا بد له من أن يتوسل إليه بجعل الداعي فيه، فيريد بالإرادة التكوينية أن يبعثه نحوه، فيتحرك قوته العاملة فوراً نحو تحريك العضلات بالبعث إليه، فإذا تحقّق البعث الفعلي فلا بد من أن يتحقّق الانبعاث الفعلي، فإن نسبة الانبعاث إلى البعث كنسبة الانكسار إلى الكسر، فكما لا يمكن تعلق الكسر الحالى بالانكسار الاستقبالي كذلك يمتنع تعلق البعث الحالى بالانبعاث الاستقبالي الذي سماه صاحب الفصول بالواجب المعلق [٤٣٤].

وهذا ما أفاده رحمه الله في الإرادة التشريعية مع توضيح منّا.

نقد كلام المحقق الاصفهاني رحمه الله حول الإرادة التكوينية

ويمكن أن يناقش فيما أفاده حول الإرادة التكوينية بأمور:

أهمها أن تعريف الإرادة بالشوق المؤكّد وإن كان مشهوراً عندهم، إلّا أنه خلاف الواقع، فإن الشوق حالة انفعالية للنفس، ولا فرق في ذلك بين الشوق الضعيف والمتوسط والشديد، والإرادة من مقولة الفعل، فكيف يمكن أن يكون شيئاً واحداً مع أنه لا سنخية بينهما أصلاً؟!

توضيح ذلك: أن الإنسان يتأثر ويشتاق إلى الشيء بسبب التصديق بترتب الفائدة عليه [٤٣٥]، بخلاف الإرادة، فإنها قوة فعالة أمره، فراجع إلى وجدانك تارةً

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٠٤

تقول لصديقك: «هل تشتاق إلى اشتراء دار زيد؟» واخرى تقول: «هل تريد اشتريتها؟» والعرف يقضى بتغاير العبارتين من حيث المعنى.

إن قلت: فما منشأ تحقق الإرادة؟

قلت: إن الله تعالى منح للنفس الإنسانية شعبةً من الخالق، فالإرادة وكذلك التصور الذي يعبر عنه بالوجود الذهني مما تخلقه النفس بتفضّل من الله الخالق على الإطلاق.

فالشوق من مبادئ الإرادة ومغاير لها.

بل أنكر بعضهم كونه من مبادئها أيضاً، بتقريب أن المريض الذي يأكل الدواء المرّ بأمر الطبيب أو يتسلّم مثلاً إلى قطع رجله إذا توقّف حفظ نفسه عليه، فإنه يريد أكل الدواء وقطع الرجل من دون أن يشاق إليهما أصلاً، فالشوق إلى المراد قد يتحقّق وقد لا يتحقّق، فليس لزوماً من مبادئ الإرادة في جميع الموارد.

لكن يمكن الجواب عنه بأن كون الشوق من مبادئها ليس بمعنى اشتياق المرید إلى المراد، بل بمعنى اشتياقه إلى الفائدة المترتبة عليه، فالمريض وإن لم يشاق إلى أكل الدواء المرّ أو قطع رجله إلا أنه يشاق إلى الفائدة المترتبة عليهما من رجوع سلامته وحفظ نفسه. فلا يصحّ إنكار كون الشوق من مبادئ الإرادة، لكن لا ينتم به أصل الإشكال على المحقّق الاصفهاني رحمه الله من أن الشوق حالة انفعاليّة تأثريّة، والإرادة قوّة فعليّة تأثريّة، ولا يمكن اتحاد ما هو من مقولة الفعل مع ما هو من مقولة الانفعال، فلا يصحّ تعريف الإرادة بالشوق المؤكّد، ويشهد على تغاير معانها قضاوة العرف كما تقدّم.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٠٥

ويمكن أن يناقش في فقرة اخرى من كلامه رحمه الله أيضاً، وهي أن «الإرادة هي الجزء الأخير من العلة التامة»، فلا يمكن تحقّقها من دون تحرّك العضلات نحو المراد، لأنه من قبيل انفكاك المعلول عن علته.

وجه المناقشة أنه صرف دعوى بلا- دليل، حيث إنه اكتفى فيه بقوله: «ولذا قالوا: إن الإرادة هو الجزء الأخير من العلة التامة لحركة العضلات» ولم يقدّم برهاناً على إثباته.

بل يمكن إقامة البرهان على خلافه، فإن كونها الجزء الأخير من العلة التامة يقتضى أن يتحقّق قبلها جميع ما له دخل في حركة العضلات نحو المراد من المقتضى والشرط وعدم المانع، بحيث إذا تحقّقت الإرادة تحرّكت العضلات نحوه بلا فصل، مع أنه ليس كذلك في جميع الموارد.

توضيحه: أن الإرادة كثيراً ما تتعلّق بنفس تحريك العضلات من القيام والقعود ونحوهما، ففي مثل هذه الموارد وإن كان المراد يتحقّق عقب الإرادة فوراً إلا أن حصول شيء عقيب شيء آخر لا يدلّ على كونه معلولاً له.

ويشهد عليه أن حركة اليد مثلاً لا تحصل فيما إذا كانت شلاء أو تسلّط عليها قوّة قاهرة مانعة وإن أراد صاحبها أن يحركها بإرادة شديدة كما إذا قصد التخلص من يد ظالم قوى قاهر، فحصول حركة اليد يتوقّف على حصول شرطها وهو سلامتها من الشلل وعدم مانعها، وهو تسلّط قوّة قاهرة مانعة عليها.

بل فيما إذا كانت العضلات سليمة ولم تتسلّط عليها قوّة قاهرة لا يتحقّق حركتها عقب إرادتها فوراً إلا فيما إذا أراد حركتها الحالتيّة، وأما إذا تعلّقت الإرادة بأمر استقبالي كما إذا قصدت الآن أن تقوم بعد ساعة من مكانك فلم يتحقّق القيام فوراً عقب إرادته.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٠٦

فعدم انفكاك المراد عن الإرادة في الموارد التي لا ينفك عنها إنما هو لأجل أن الله تعالى جعل الجوارح والعضلات مقهورة للنفس الإنسانية، بحيث تأتمر بأمرها دائماً، ولا تتخلف أصلاً كعبد العاصين، وليست بين الإرادة والمراد عليّة ومعلوليّة كما بين مثل النار والإحراق.

هذا كله فيما إذا تعلقت الإرادة بنفس تحريك العضلات.

وأما إذا تعلقت بشيء يتوقف على مقدمه أو مقدمات، كما إذا أراد شرب الماء [٤٣٦] فتحليله يحتاج إلى ذكر أمرين:

١- المراد بتقدم العلة على المعلول الذي ثبت في الفلسفة إنما هو التقدم والتأخر الرتبي، وأما بحسب الزمان فليس بينهما تقدم وتأخر ولو آناً ما.

٢- قالوا: تشخص الإرادة إنما هو بالمراد، ومعناه أن الإرادة الواحدة لا يمكن أن تتعلق بالمراد واحد [٤٣٧]، فهي تعدد لا محالة لو تعدد المراد حتى فيما إذا كان أحد المرادين مقدمه للآخر، مثل نصب السلم والكون على السطح، فكل منهما يحتاج إلى إرادة مستقلة.

فإذا أراد الإنسان شرب الماء مثلاً ينقذح لا محالة في نفسه إرادة أخرى متعلقة بأخذ الكأس وتقريبه إلى الفم، ثم يحصل أخذه وتقريبه إليه، ثم يتحقق شرب الماء.

فلو كانت الإرادة هو الجزء الأخير من العلة التامة لحركة العضلات نحو المراد فكيف تحقق الفصل الزماني بينهما؟ هل يمكن أن يتوقف المعلول على

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٠٧

شيء آخر بعد تمامية علته بحصول جزئها الأخير، وقد عرفت أنهما يتقارنان بحسب الزمان؟!!

قد عرفت أن المحقق الاصفهاني رحمه الله ذهب في هذه الموارد إلى أن هذا الإنسان العطشان لا يريد في بداية الأمر شرب الماء، بل ينقذح في نفسه شوق إليه، ثم ينقذح بتبعه شوق آخر في نفسه متعلق بمقدمته - أعني أخذ الكأس وتقريبه إلى الفم - والشوق المتبوع المتعلق بذى المقدمه لأجل تعلقه بأمر استقبالي يبقى راكداً فعلاً ولا يكمل لكي يصدق عليه الشوق المؤكد الذي هو الإرادة، بخلاف الشوق التابع المتعلق بالمقدمه، فإنه حيث تعلق بأمر حالي يرتقى إلى حد النصاب الذي يعبر عنه بالشوق المؤكد، فيريد المقدمه، فيوجدتها في الخارج، وبعد ذلك كله يرتقى الشوق المتبوع المتعلق بذى المقدمه إلى حد الكمال الذي نسميه الإرادة. فراجع إلى وجدانك، هل هذا جواب صحيح؟! هل الإنسان العطشان المشرف على الهلكة لا ينقذح في نفسه شوق مؤكد شديد إلى شرب الماء حينما يمد يده إلى الكأس لأخذه وتقريبه إلى فمه، بل في نفسه مرحلة من الشوق لا ترتقى إلى حد النصاب والكمال إلا بعد تحقق مقدماته؟!!

ولو قلنا لمن يتوضأ: «هل تريد الصلاة؟» بماذا يجيب؟ هل يجيب بأني لا أريدها فعلاً بل في نفسي مرحلة من الشوق إليها؟!!

فالقول بعدم تعلق الإرادة بذى المقدمه قبل تحقق ما يتوقف عليه معانده للوجدان، فالعطشان يريد شرب الماء أولاً ثم يحصل مقدماته ثم يتحقق الشرب، فلو كانت الإرادة مكتملة للعلّة التامة فكيف تحقق الفصل بين العلة والمعلول زماناً؟!!

والحاصل: أن ما أفاده المحقق الاصفهاني رحمه الله لإثبات امتناع تعلق الإرادة

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٠٨

التكوينية بأمر استقبالي يبتنى على أمرين: أحدهما: تفسير الإرادة بالشوق المؤكد، الثاني: كونها الجزء الأخير من العلة التامة لحركة العضلات نحو المراد، وقد عرفت فساد كلا الأمرين. فكما يمكن تعلق الإرادة بأمر حالي كذلك يمكن تعلقها بمراد استقبالي، ويؤيده الوجدان أيضاً كما عرفت.

نقد كلام المحقق الاصفهاني رحمه الله حول الإرادة التشريعية

ويرد على ما أفاده في مسألة البعث أنه خلط بين البعث الحقيقي والاعتباري، فإن القول بعدم انفكاك البعث عن الانبعاث وقياسهما بالكسر والانكسار إنما يصح في الحقيقيين منهما، فإنه كما لا يمكن أن يتحقق الكسر الآن والانكسار غداً، لا يمكن أيضاً أن يتحقق

البعث التكويني من قبل المولى الآن وانبعث العبد في المستقبل.

بخلاف البعث الاعتباري الذي هو مفاد «هيئة افعل»، فإنه مع كونه فعلياً يمكن أن يتعلّق بأمر استقبالي، ولا يصحّ قياسه بالبعث الحقيقي ولا بمسألة الكسر والانكسار.

ويشهد عليه أنّ كثيراً ما لا- يتحقّق الانبعث عقيب البعث الاعتباري المنجز، كما في العصاة والكفار [٤٣٨]، فكيف تحقّق الانفكاك بينهما لو كانا نظير الكسر والانكسار؟!

بل الحقّ- كما قال سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره مراراً- أنّ الانبعث في موارد الطاعة ليس مسبباً عن البعث، بل عن ملاحظة استحقاق المثوبة على الموافقة والعقوبة على المخالفة، سواء صدر الأمر من الشارع أو من الموالي اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٠٩ العرفية.

نعم، بعض العباد مثل أمير المؤمنين عليه السلام لا يعبدون الله خوفاً من ناره ولا طمعاً في جنّته، بل وجدوه أهلاً للعبادة فعبدوه، لكنهم قليلون غاية القلّة.

وبالجملة: البعث ليس علّة للانبعث، بل هو محقّق لموضوع الإطاعة والعصيان فقط.

ويؤيّد ما ذكره المحقّق الخراساني رحمه الله من أنّه لا يكاد يتعلّق البعث إلّا بأمر متأخّر عن زمان البعث، ضرورة أنّ البعث إنّما يكون لإحداث الداعي للمكلف إلى المكلف به، بأن يتصوّر بما يترتب عليه من المثوبة وعلى تركه من العقوبة، ولا يكاد يكون هذا إلّا بعد البعث بزمان، فلا محالة يكون البعث نحو أمر متأخّر عنه بالزمان، ولا يتفاوت طوله وقصره فيما هو ملاك الاستحالة والإمكان في نظر العقل الحاكم في هذا الباب [٤٣٩].

ثمّ الحقّ أنّ عدم انفكاك الانبعث عن البعث في كلامهم ليس بمعنى تقارنهما زماناً، بل بمعنى كون الانبعث نحو المبعوث إليه بجميع قيوده، فإذا كان البعث متعلّقاً بأمر استقبالي كما إذا قال يوم الخميس: «أكرم زيدا يوم الجمعة» فعدم الانفكاك يقتضى الانبعث نحو الإكرام يوم الجمعة، ضرورة أنّ الانبعث إليه في زمن البعث- وهو يوم الخميس- يستلزم الانفكاك بينهما، لا الانبعث إليه في يوم الجمعة.

والحاصل: أنّ تصوير الواجب المعلق لا- يستحيل عقلاً بعدما عرفت من بطلان ما استدللّ به المحقّق الاصفهاني رحمه الله لإثبات الاستحالة، وهو أهمّ ما استدللّ به في المقام.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣١٠

المقام الثاني: في وجود الواجب المعلق وعدمه

نعم، نحن لا- نلتزم بوجود الواجب المعلق في الشرع، ضرورة أنّ طريق التخلّص عن الإشكال الذي كان في ذهن صاحب الفصول لا ينحصر بالالتزام به كما هو رحمه الله توهم.

توضيح ذلك: أنّه رحمه الله رأى أنّ وجوب المقدّمة تابع لوجوب ذيها، فلا بدّ من أن يكون وجوبها بعد وجوبه، مع أنّنا نجد في الشريعة موارد يظهر منها خلاف ذلك، كوجوب تحصيل جواز السفر للحجّ بعد الاستطاعة وقبل الموسم، ووجوب غسل الجنابة والحيض والنفاس للصوم قبل طلوع الفجر، فلأجل هذه العويصة التزم بكون الواجب في أمثال هذه الموارد معلقاً، فيكون وجوب الحجّ والصوم متحقّقاً في زمن لزوم تحصيل جواز السفر والغسل، وإن كان زمن وقوعهما بعد ذلك.

وبعبارة اخرى: إنّ الذي حمله على الالتزام بهذا التقسيم أنّه رأى أنّ بعض القيود الخارجة عن تحت قدرة المكلف لو كانت من قيود الوجوب لاستلزم تعطيل الواجب رأساً، فلا بدّ من القول بوجوب الحجّ مثلاً على المكلف من أول زمن الاستطاعة أو خروج الرفقة لكي

يجب عليه تحصيل المقدمات التي لا يمكن بعد حلول الموسم تحصيلها بحيث يدرك الحج في وقته، ولو قلنا بتوقف وجوب الحج على حلول الموسم لجاز ترك مقدماته حتى المفوتة منها قبل حلوله، لعدم وجوب مقدمات الشيء ما لم يصير واجباً، ونعلم أن تركها كذلك ينجز إلى ترك أصل الحج رأساً.

فلا بد من القول بوجوب الحج على المكلف من أول زمن الاستطاعة أو خروج الرفقة، لكن الإتيان به متوقف على حلول الموسم.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣١١

وهذا بخلاف الوقت في باب الصلاة، فإنه دخيل في وجوبها، لأن دخله فيه لا يستلزم تركها.

والحاصل: أن الوقت في بعض الواجبات - كالحج - من قيود الواجب، وفي بعضها الآخر - كالصلاة - من قيود الوجوب.

هذا توضيح ما ألجأ صاحب الفصول رحمه الله على تقسيم الواجب إلى المنجز والمعلق.

ويرد عليه - مضافاً إلى بعد كون الوقت قيماً للواجب في بعض الواجبات وللوجوب في بعضها الآخر - أن طريق التخلص عن هذا الإشكال لا ينحصر بالالتزام بالواجب المعلق، لإمكان التخلص منها بأربعة طرق أخرى مبيته على مبانٍ خاصة:

نظريّة الشيخ الأنصاري رحمه الله في المقدمات المفوتة

أحدها: مبنّى على ما ذهب إليه الشيخ الأعظم رحمه الله من رجوع القيود في الواجبات المشروطة إلى المادة لا إلى الهيئة، فإن هذا المبنى على فرض صحته يستلزم رفع هذا الإشكال، ضرورة أن الحج مثلاً وإن كان واجباً مشروطاً بالنسبة إلى كل من الاستطاعة والموسم إلا أنهما قيدان راجعان إلى نفس الحج لا إلى وجوبه، فوجوبه متحقق قبل الموسم بل حتى قبل الاستطاعة، فلا إشكال في اتّصاف تحصيل جواز السفر بالوجوب التبعي، وكذلك الأمر في مسألة صوم شهر رمضان.

إن قلت: ما الفرق بين مثل الطهارة في باب الصلاة ومثل الاستطاعة في باب الحج بعد كون كل منهما قيماً للواجب لا للوجوب على مبنى الشيخ،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣١٢

حيث إن الطهارة يجب تحصيلها لأجل الصلاة دون الاستطاعة لأجل الحج مع كون كليهما أمرين مقدورين للمكلف؟

قلت: الفرق بينهما إنما هو في كيفية أخذهما في الأدلة، فإن الأولى اخذت فيها بحيث يستفاد وجوب تحصيلها لأجل الصلاة، والثانية بحيث يستفاد عدم وجوب تحصيلها لأجل الحج، بل إن اتفق تحققها يجب عقبيها الحج، فكأنه قيل في دليل الأولى: «يجب عليك الصلاة مع الطهارة» وفي دليل الثانية: «يجب عليك الحج مع الاستطاعة الاتفاقيّة».

فما ذهب إليه الشيخ رحمه الله من رجوع القيود في الجمل الشرطيّة إلى المادة وإن كان فاسداً عندنا كما عرفت في مبحث الواجب المشروط، إلا أنه على فرض تماميته يصلح للجواب عن إشكال المقدمات المفوتة من دون أن نحتاج إلى الالتزام بالواجب المعلق، فإن الواجب المعلق بما فسره صاحب الفصول يكون شعباً من المشروط بما اختار له الشيخ رحمه الله من المعنى، فإن الشرط سواء كان مقدوراً للمكلف، مثل «إن استطعت يجب عليك الحج» أو غير مقدور له، مثل «إذا حلّ الموسم يجب عليك الحج» يكون قيماً للواجب عند الشيخ الأعظم رحمه الله وسمّاه واجباً مشروطاً، والواجب المعلق عند صاحب الفصول هو بعينه القسم الثاني من قسمي الواجب المشروط عند الشيخ، أعنى ما إذا كان القيد خارجاً عن قدرة المكلف.

نعم، يرد على الشيخ إشكال آخر، وهو أن مبناه يقتضى وجوب تحصيل جواز السفر حتى قبل تحقق الاستطاعة، لكونها كالموسم من قيود الحج لا من قيود وجوبه، وهل هو ملتزم بهذا الأمر الغريب الذي لم يتفوه به أحد؟!

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣١٣

الثاني: مبنى على تصوير الشرط المتأخر الذي ذهب بعض الأكابر - كالمحقق الخراساني رحمه الله - إلى إمكانه. ولصاحب الكفاية في المقام كلامان: أحدهما ناظر إلى ردّ ما في الفصول من تقسيم الواجب إلى المنجز والمعلق، ثانيهما ناظر إلى توجيه وجوب بعض المقدمات قبل وقت ذهابها بنحو [٤٤٠] الشرط المتأخر.

فإنه قال في الموضوع الأول: لا وقع لهذا التقسيم، لأنه بكلا قسميه من الواجب المطلق المقابل للمشروط، فيشتركان في حالتيه الوجوب، لكن يختلفان في حالتيه الواجب واستقبالتيه، فالواجب المنجز حالي كالوجوب، والمعلق استقبالي، وما رتبته على هذا التقسيم من وجوب مقدّمة الواجب المعلق فعلاً إنّما هو من أثر إطلاق وجوبه وحالتيه لا من استقبالتيه الواجب [٤٤١].

وبعبارة أخرى: إنّ الواجب المعلق وإن كان يمتاز عن المنجز من حيث حالتيه الواجب واستقبالتيه، إلّا أنّ وجوب المقدّمة الذي ذكره صاحب الفصول أثراً لهذا التقسيم لا يرتبط بهذه الحثية لكي يوجب صحّة التقسيم في المقام، بل هو من آثار حالتيه الوجوب، وهي جهة مشتركة لا دخل لها في التقسيم أصلاً.

والحاصل: أنّ ما يذكر من تقسيمات الواجب في باب المقدّمة لا بدّ لها من ترتّب فائدة عليها في هذا الباب، كتقسيمه إلى المطلق والمشروط، حيث يترتب عليه أنّ النزاع في باب مقدّمة الواجب يختصّ بمقدّمات الواجب اصول الشريعة احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣١٤

المطلق، وأما المشروط فمقدّماته خارجة عن حريم النزاع في هذا الباب، لأنه ما لم يصير مطلقاً بحصول شرطه لا يجب على المكلف مقدّماته حتّى بناءً على ثبوت الملازمة.

وأما ما لا أثر له في هذا الباب كتقسيمه إلى المنجز والمعلق فلا ينبغي ذكره هنا، وإلّا لكثير تقسيماته [٤٤٢]، لكثرة الخصوصيات. وقال في الموضوع الثاني: إنّ الموسم شرط لوجوب الحجّ كالاستطاعة، والفرق بينهما أنّ الاستطاعة شرط مقارن، والموسم شرط متأخر، فالمكلف بمجرد تحقّق الاستطاعة يعلم بفعليته وجوب الحجّ عليه، لكون الموسم الذي هو شرطه الكاشف عن تحقّقه من حين الاستطاعة أمر استقبالي محقّق الوقوع، فيجب عليه تحصيل جواز السفر بعد الاستطاعة وقبل الموسم تبعاً لوجوب الحجّ الذي هو متحقّق بالفعل وإن كان شرطه أمراً استقبالياً متأخراً عنه [٤٤٣].

هذا حاصل ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في المقام. وهو كلام صحيح، لأنّ تصوير الشرط المتأخر والمتقدّم ممكن كما عرفت في الواجب المشروط، وإن ناقشنا هناك في كلام صاحب الكفاية في كفيّة التصوير [٤٤٤].

الثالث: مبنى على إنكار تبعيّة وجوب المقدمات المفوّتة لوجوب ذهابها، فالموسم شرط مقارن لوجوب الحجّ، فما دام لم يتحقّق لا يجب الحجّ، لكنّ العقل يحكم بأنّ المكلف الذي صار مستطيعاً، ويقطع بأنّ الموسم سيحقق بعد

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣١٥

شهرين مثلاً، ويعلم أيضاً أنّه لا يقدر على تحصيل جواز السفر بعد دخول وقت الحجّ يجب عليه تحصيله قبله كما عرفت في أواخر مبحث الواجب المشروط [٤٤٥].

إن قلت: لو كان الوقت قيماً لوجوب الحجّ مثلاً، ومع ذلك يجب على المكلف قبله تحصيل المقدمات التي لا يمكن تحصيلها بعده لكان الأمر بالنسبة إلى مثل الاستطاعة أيضاً كذلك، فلا بدّ من أن يجب عليه قبل الاستطاعة تحصيل ما لا يمكن تحصيله بعدها.

قلت: كلّاً، فإنّ بين الوقت والاستطاعة فرقاً واضحاً، وهو أنّ الوقت أمر مقطوع الوقوع، فلا بدّ له من تحصيل المقدمات ليقدّر على الحجّ الذي يتحقّق زمانه قطعاً، بخلاف الاستطاعة التي قد تتحقّق وقد لا تتحقّق.

الرابع: مبنى على إنكار كون وجوب المقدمات المفوّتة غيرياً، بل نفسياً، لكنّ الفرق بين تحصيل جواز السفر والحجّ مثلاً أنّ الحجّ

واجب نفسى لنفسه وتحصيل جواز السفر واجب نفسى تهئى، ليتهيأ بإتيانه ويستعد لإيجاب ذى المقدمه - أعنى الحج - عليه.

هذا أيضاً ما أفاده المحقق الخراسانى رحمه الله فى أواخر كلامه [٤٤٦].

ولا يخفى أن ما ذكر من المناقشات الأربعة كلها متفق فى أن ما ذكره صاحب الفصول من تقسيم الواجب إلى المنجز والمعلق ممكن، لكن لا يلائمه مقام الإثبات، لعدم انحصار التخلص عن إشكال وجوب المقدمات المفوتة قبل وجوب ذىها بالالتزام بالواجب المعلق كما توهمه صاحب الفصول رحمه الله.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣١٦

ملاك تمييز ما يجب تحصيله من القيود وما لا يجب

قد عرفت أن الشيخ رحمه الله ذهب إلى أن القيود راجعة إلى المادّة ويستحيل رجوعها إلى الهيئة. فاعلم أيضاً أن القيود - كما أشرنا سابقاً - على قسمين:

١- القيود التى لا يقدر المكلف على تحصيلها، سواء لا تكون تحت اختيار أحد أصلاً، كالوقت، أو تكون تحت اختيار غيره، كما إذا قال المولى: «إن جائك زيد فأكرمه»، فلا إشكال فى عدم وجوب تحصيل هذا القسم على المكلف، ضرورة عدم تعلق التكليف بغير المقدور.

٢- القيود التى يقدر على تحصيلها، وهذه القيود أيضاً على قسمين: ما يجب تحصيله على المكلف، كالطهارة للصلاة، وما لا يجب تحصيله عليه، كالأستطاعة للحج، والتمييز بينهما إنما هو بكيفية لسان الدليل.

هذا على رأى الشيخ رحمه الله.

وأما على المشهور المنصور فيمكن أن يرجع القيد إلى الهيئة أو إلى المادّة، وواضح أن ما هو راجع إلى الهيئة لا يجب تحصيله، ووجوب ذى المقدمه أيضاً غير ثابت غالباً قبل تحقق هذا القيد، ضرورة أن أكثر القيود اخذت بنحو الشرط المقارن، فإن الشرط المتأخر الذى يقتضى تحقق الوجوب قبل تحقق شرطه نادر جداً.

ويتعكس الأمر فى قيود المادّة، فإن أكثر قيود المادّة يجب تحصيلها على المكلف، ووجوب ذى المقدمه أيضاً ثابت قبل تحققها كما لا يخفى.

دوران أمر القيد بين رجوعه إلى الهيئة أو إلى المادّة

إذا عرفت هذا فاعلم أن القيد إن علم رجوعه إلى الهيئة أو إلى المادّة إمّا بنفس الجملة أو بقرائن اخرى فلا بحث ولا إشكال، إنما الإشكال فى موارد الشك.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣١٧

نظريّة صاحب الكفاية فى المقام

فذهب المحقق الخراسانى رحمه الله إلى أن المرجع هو الاصول العمليّة، إذ لا ترجيح لأحدهما فى البين [٤٤٧].

ولا يخفى أن الأصل الجارى هاهنا هو استصحاب عدم وجوب تحصيل القيد، فإنّ تحصيله لم يكن واجباً على المكلف قبل أمر المولى، وفى المرتبة المتأخرة عن الاستصحاب تجرى أصالة البراءة من وجوب تحصيله أيضاً، وهذان الأصلان بعينهما يجريان بالنسبة إلى وجوب ذى المقدمه قبل حصول قيده أيضاً.

فنتيجة الاصول العمليّة هى عين نتيجة رجوع القيد إلى الهيئة، لكنّها مسببة عن جريان الاصول لا عن رجوع القيد إلى الهيئة.

ما أفاده الشيخ الأنصاري رحمه الله في المقام

وذهب الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله عند دوران القيد بين الرجوع إلى الهيئة والمادة إلى ترجيح الإطلاق في طرف الهيئة وتقييد المادة.

وقبل بيان ما استدلل به الشيخ رحمه الله لإثبات دعواه لابد لنا من توجيه كلامه، فإن في كلامه تناقضاً بحسب الظاهر، حيث ذهب إلى امتناع رجوع القيود إلى الهيئة من جانب، وإلى ترجيح تقييد المادة عند دوران أمر القيد بين رجوعه إليها وإلى الهيئة من جانب آخر. فقال المشكيني رحمه الله في حاشية الكفاية: مراده من الهيئة أيضاً المادة، لکنه أراد بقيود الهيئة ما لا يجب تحصيله على المكلف من قيود المادة، وبقيود المادة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣١٨

ما يجب تحصيله عليه منها [٤٤٨].

وفيه: أن الهيئة تذكر دائماً في مقابل المادة لا بمعناها، على أنه لا يلزم الدليل الأول الذي ذكره الشيخ رحمه الله لإثبات دعواه، من أن إطلاق الهيئة شمولي وإطلاق المادة بدلي، والإطلاق الشمولي أقوى من الإطلاق البدلي، فيرجع القيد عند الدوران بين تقييد أحدهما إلى الإطلاق البدلي لكونه أضعف، ضرورة أن تفسير الهيئة في كلامه بالمادة مستلزم للترامه بتحقق نوعين من الإطلاق في شيء واحد وهو المادة.

فلابد من توجيه كلام الشيخ بأنه مبني على مذهب المشهور القائل برجوع بعض القيود إلى الهيئة وبعضها إلى المادة.

وكيف كان، فقد استدلل الشيخ رحمه الله بوجهين:

الأول: ما أشرنا إليه من أن إطلاق الهيئة يكون شمولياً كشمول العام لأفراده، فإن وجوب الإكرام على تقدير الإطلاق يشمل جميع التقادير التي يمكن أن يكون تقديراً له، وإطلاق المادة يكون بدلياً غير شامل لفردين في حالة واحدة، فيرجع القيد عند الدوران إلى الإطلاق البدلي الذي يكون أضعف من الإطلاق الشمولي [٤٤٩].

البحث حول ما أفاده الشيخ رحمه الله في المقام

وأجاب المحقق الخراساني رحمه الله عنه بأن مفاد إطلاق الهيئة وإن كان شمولياً بخلاف المادة، إلماً أنه لا- يوجب ترجيحه على إطلاقها [٤٥٠]، لأنه أيضاً كان

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣١٩

بالإطلاق ومقدمات الحكمه، غاية الأمر أنها تارة تقتضي العموم الشمولي واخرى البدلي كما ربما تقتضي التعيين أحياناً [٤٥١] كما لا يخفى، وترجيح عموم العام على إطلاق المطلق [٤٥٢] إنما هو لأجل كون دلالته بالوضع لا- لكونه شمولياً بخلاف المطلق، فإنه بالحكمه، فيكون العام أظهر منه فيقدم عليه، فلو فرض أنهما في ذلك على العكس فكان عام بالوضع دل على العموم البدلي ومطلق بإطلاقه دل على الشمول لكان العام يقدم بلا كلام [٤٥٣]، إنتهى كلامه.

وهذا الجواب مبني على قبول انقسام المطلق إلى قسمين أو أقسام ثلاثة.

والحق أنه قسم واحد، لعدم دلالته على الشمول ولا على البدلية.

توضيح ذلك: أننا نفهم بعد تمامية مقدمات الحكمه أن ما جاء في كلام المولى هو تمام مراده، ولا فرق في ذلك بين الموارد، فإننا إذا تأملنا في قوله تعالى:

«أحلَّ اللهُ البَيْعَ» [٤٥٤] لا نرى فيه لفظاً صالحاً لأن يدل على الشمول، فإن كلمة «أحلَّ» تكون بمعنى «أمضى» و«الله» فاعله، و«البيع»

مركب من اسم الجنس الدال على الماهية والطبيعة، واللام الدالة على تعريف الجنس، وليست اللام لاستغراق أفراد البيع وشمولها وإلا لكانت هذه الآية مثلاً للعموم، كما قيل في المفرد المحلى باللام، فحينئذ لا تكون مثلاً لمحل النزاع. والحاصل: أنا لم نجد في هذه الآية الشريفة التي هي مثال واضح للإطلاق الشمولي لفظاً دالاً على شمول الأفراد، بل نفهم منها بعد العلم بأنه تعالى كان

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٢٠

في مقام البيان لا في مقام الإهمال والإجمال، وأنه تعالى ملتفت غير غافل، ومختار في أفعاله غير مجبر عليها، ومع ذلك كله لم يذكر شيئاً صالحاً للتقيد، نفهم من مجموع هذه الامور أنه تعالى أراد إمضاء طبيعة البيع، فأين دلالتها على شمول الأفراد وعمومها؟! نعم، تتحد الطبيعة مع أفرادها وجوداً، فإن وجود الطبيعي هو عين وجود أفرادها، وهذا الاتحاد يكون بنحو ألجأ فريقاً - منهم المحقق الخراساني رحمه الله - على القول بامتناع اجتماع الأمر والنهي في الصلاة في الدار المغصوبة، ولكن مع ذلك لو سألناهم: «هل تدل الصلاة على الغصب أو بالعكس؟» لقالوا: لا، وهذا أوضح دليل على أن مقام الاتحاد في الوجود غير مقام الدلالة، فالبيع وإن اتحد وجوداً مع أفرادها إلا أنه لا يدل عليها.

إن قلت: فكيف نتمسك بإطلاق البيع لإلغاء اعتبار العريئة في صيغته أو تقدم الإيجاب على القبول ونحو ذلك؟ قلت: هذا ليس لأجل دلالاته، بل لعدم اشتماله على مثل هذه القيود، حيث إن تمام الموضوع هو «البيع» لا البيع الذي كان بالصيغة العريئة أو تقدم إيجابه على قبوله.

وعدم دلالة المطلق على البدئية أوضح من عدم دلالاته على الشمول، ضرورة أن المولى إذا قال: «أكرم عالماً» لا يستفاد من مقدمات الحكمة أكثر من وجوب إكرام طبيعة العالم، أما الوحدة التي هي عبارة أخرى عن البدئية فهي مدلوله لدال آخر، وهو تنوين النكرة الذي يدل على الوحدة، فهاهنا لنا دالان: «اسم الجنس» الذي يدل بعد تمامية مقدمات الحكمة على الطبيعة، و «التنوين» الذي يدل على الوحدة والبدئية.

إن قلت: فالمطلق البدلي دائماً مقيد بالوحدة على ما ذكرت، فلا يصح

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٢١

تسميته مطلقاً حقيقةً.

قلت: كونه مطلقاً إنما هو بحسب الأحوال والصفات، فإننا إذا شككنا في المثال المتقدم في اشتراط العدالة وعدمه نتمسك بالإطلاق لإلغاء اعتبارها ونستنتج أنه لا فرق في العالم الذي يجب إكرامه بين أن يكون عادلاً أم لا.

والحاصل: أن الإطلاق قسم واحد في جميع الموارد، فلا مجال للقول بكون إطلاق الهيئة شمولياً وإطلاق المادة بدلياً كما ذكر في صغرى دليل الشيخ لإثبات ترجيح رجوع القيد إلى المادة عند الدوران بينه وبين رجوعه إلى الهيئة، فنحن لانحتاج إلى منع الكبرى [٤٥٥] كما فعل صاحب الكفاية.

الثاني: أن تقييد الهيئة يوجب بطلان محل الإطلاق في المادة ويرتفع به مورده، بخلاف العكس، وكلما دار الأمر بين تقييدين كذلك كان التقييد الذي لا يوجب بطلان الآخر أولى، أما الصغرى فلأجل أنه لا يبقى مع تقييد الهيئة محل حاجة وبيان لإطلاق المادة، لأنها لا محالة لا تنفك عن وجود قيد الهيئة، فإن المادة لا تتحقق إلا بقيد الهيئة، بخلاف تقييد المادة، فإن محل الحاجة إلى إطلاق الهيئة على حاله، فيمكن الحكم بالوجوب على تقدير وجود القيد وعدمه، وأما الكبرى فلأن التقييد وإن لم يكن مجازاً إلا أنه خلاف الأصل [٤٥٦]، ولا فرق في الحقيقة - عند العقلاء الذين هم الأصل في أصالة الإطلاق - بين تقييد الإطلاق وبين أن يعمل عملاً يشترك مع التقييد في الأثر وبطلان العمل به [٤٥٧].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٢٢

وفيه: أن التقييد بالمتصل كما إذا قال: «إن جاءك زيد فأكرمه» ليس مخالفاً لأصالة الإطلاق، ضرورة أنه لا إطلاق حتى يكون التقييد مخالفاً له، وذلك لأن الظهور المنعقد للمطلق مترتب على تحقق مقدمات الحكمة، ومنها عدم إقامة قرينه على التقييد حين التكلم، فمع إقامتها لم تتوفر مقدمات الحكمة فلم ينعقد للكلام ظهور في الإطلاق كي يكون التقييد خلاف الأصل، ألا ترى أنه لا يمكن الالتزام بكون تقييد الرقبة بقيد الإيمان في «أعتق رقبة مؤمنة» أمراً مخالفاً للأصل.

لا يقال: ما ذكرت مسلّم في «أعتق رقبة مؤمنة» لوضوح رجوع القيد إلى المادّة، بخلاف المقام الذي يدور أمر القيد فيه بين رجوعه إلى المادّة وإلى الهيئة، فإن كان راجعاً إلى المادّة فلا يوجب خلاف الأصل، لما ذكرت من عدم تماميّة مقدمات الحكمة كي ينعقد ظهور للكلام في الإطلاق، وأما لو كان راجعاً إلى الهيئة فحينئذٍ وإن لم يكن تقييد الهيئة أيضاً خلاف الأصل لنفس ما ذكر، إلا أن استلزامه لبطلان محلّ الإطلاق في المادّة خلاف الأصل، لأن ما يوجب عدم تماميّة مقدمات الحكمة إنما هو التقييد حيث إن عدمه أحد المقدمات، وأما العمل المشارك للتقييد في الأثر فلا.

فإنه يقال: كلّاً، فإن رجوع القيد إلى الهيئة يكون بالمطابقة قرينه على تقييد الهيئة، وبالملازمة على تقييد المادّة، ومن مقدمات الحكمة عدم إقامة المتكلم قرينه على التقييد، ولا فرق في ذلك بين القرينة المباشرة وغير المباشرة، فرجوعه إلى الهيئة كما يوجب عدم انعقاد ظهور لها في الإطلاق كذلك يوجب عدم انعقاد ظهور للمادّة فيه أيضاً.

هذا كلّه فيما إذا كان التقييد بمتصل كما هو ظاهر كلام الشيخ رحمه الله.

وأما إذا كان بمنفصل فالحق ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله من ترجيح رجوعه إلى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٢٣

المادّة، حيث انعقد للمطلق إطلاق وقد استقرّ له ظهور ولو بقرينه الحكمة كما قال صاحب الكفاية [٤٥٨].

وأجاب المحقق الخراساني رحمه الله عمّا استدّل به الشيخ رحمه الله ثانياً بقوله:

إنّ التقييد وإن كان خلاف الأصل، إلّا أنّ العمل الذي يوجب عدم جريان مقدمات الحكمة وانتفاء بعض مقدماتها لا يكون على خلاف الأصل أصلاً، إذ معه لا يكون هناك إطلاق كي يكون بطلان العمل به في الحقيقة مثل التقييد الذي يكون على خلاف الأصل.

وبالجملة: لا معنى لكون التقييد خلاف الأصل إلّا كونه خلاف الظهور المنعقد للمطلق ببركة مقدمات الحكمة، ومع انتفاء المقدمات لا يكاد ينعقد له هناك ظهور كان ذاك العمل المشارك مع التقييد في الأثر وبطلان العمل بإطلاق المطلق مشاركاً معه في خلاف الأصل أيضاً [٤٥٩].

إنتهى محلّ الحاجة من كلامه رحمه الله.

ولا يخفى أن قوله في ذيل كلامه: «نعم، إذا كان التقييد بمنفصل [٤٦٠] إلخ» قرينه على أن الصدر مربوط بالقيد المتصل، وعلى هذا فالتفكيك بين التقييد والعمل الذي يشترك معه في الأثر بقبول كون الأول خلاف الأصل وإنكار ذلك في الثاني غير صحيح، لما عرفت من أن القيد إذا كان متصلاً فلا يكون التقييد ولا العمل الذي يشترك معه في الأثر خلاف الأصل أصلاً، لانتهاء مقدمات الحكمة في مورد كليهما، بل انتفائها في التقييد أقوى منه في العمل المشارك معه، حيث إن الإتيان بالقيد قرينه مباشرة على التقييد في مورد التقييد وغير مباشرة في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٢٤

مورد العمل المشارك معه كما تقدّم آنفاً، فعدم تحقّق خلاف الأصل في التقييد أقوى منه في العمل المشارك معه.

وبالجملة: لا يصحّ التفكيك بين التقييد وبين العمل المشارك معه في الأثر أصلاً، سواء أراد التقييد بمتصل أو بمنفصل [٤٦١]، ضرورة عدم كون واحد منهما خلاف الأصل في المتصل وكون كليهما خلاف الأصل في المنفصل كما عرفت، ولعلّه للتنبه على هذا

الإشكال الوارد على صدر كلامه أمر بالتأمل في الذيل، لا لما ذكره المشكيني رحمه الله ولا لما نقله عن استاذه المحقق القوجاني قدس سره في حاشية الكفاية [٤٦٢].
هذا تمام الكلام في الواجب المنجز والمعلق.

الواجب النفسي والغيري

ومنها: تقسيمه إلى النفسي والغيري: في الواجب النفسي والغيري

كلام صاحب الكفاية في تعريفهما

اعلم أن المحقق الخراساني رحمه الله نقل تعريفاً لهما ثم ناقش فيه ثم اختار تعريفاً آخر، فلا بد لنا من ملاحظة مجموع ما أفاده لكي يتبين الحق، فقال في بداية كلامه:

«ومنها تقسيمه إلى النفسي والغيري، وحيث كان طلب شيء وإيجابه

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٢٥

لا- يكاد يكون بلا داعٍ فإن كان الداعي فيه هو التوصل به إلى واجب لا يكاد التوصل بدونه إليه لتوقفه عليه فالواجب غيري، وإلا فهو نفسي، سواء كان الداعي محبوبته الواجب بنفسه، كالمعرفة [٤٦٣] بالله، أو محبوبيته بما له من فائدة مترتبة عليه، كأكثر الواجبات من العبادات والتوصلات» [٤٦٤].

ثم أورد عليه بقوله: «هذا لكنه لا يخفى أن الداعي لو كان هو محبوبته كذلك، أي بما له من الفائدة المترتبة عليه كان الواجب في الحقيقة واجباً غيرياً، فإنه لو لم يكن وجود هذه الفائدة لازماً لما دعي إلى إيجاب ذي الفائدة.

فإن قلت: نعم، وإن كان وجودها محبوباً لزوماً، إلا أنه حيث كانت من الخواص المترتبة على الأفعال التي ليست داخلية تحت قدرة المكلف لما كاد يتعلق بها الإيجاب.

قلت: بل هي داخلية تحت القدرة، لدخول أسبابها تحتها، والقدرة على السبب قدرة على المسبب، وهو واضح، وإلا لما صح وقوع مثل التطهير والتملك والترويح والطلاق والعتاق إلى غير ذلك من المسببات مورداً لحكم من الأحكام التكليفية».

ثم عرّفهما بتعريف آخر بقوله: «الأولى أن يقال: إن الأثر المترتب عليه وإن كان لازماً إلا أن الأثر لما كان معنواً بعنوان حسن يستقل العقل [٤٦٥] بمدح فاعله بل وذم تاركه صار متعلقاً للإيجاب بما هو كذلك، ولا ينافيه كونه مقدّمة لأمر مطلوب واقعاً، بخلاف الواجب الغيري، لتمحّض وجوبه في أنه

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٢٦

لكونه مقدّمة لواجب نفسي، وهذا أيضاً لا ينافي أن يكون معنواً بعنوان حسن في نفسه إلا أنه لا دخل له في إيجابه الغيري، ولعله مراد من فسّرهما بما امر به لنفسه وما امر به لأجل غيره، فلا يتوجه عليه الاعتراض بأنّ جلّ الواجبات لو لا الكلّ يلزم أن يكون من الواجبات الغيرية، فإنّ المطلوب النفسي قلّ ما يوجد في الأوامر، فإنّ جلّها مطلوبات لأجل الغايات التي هي خارجة عن حقيقتها» [٤٦٦]، إنتهى كلامه رحمه الله.

نقد ما أفاده صاحب الكفاية قدس سره

وفيه أولاً: أنه لو سلّم وجود عنوان حسن غير معلوم لنا في العبادات النفسية غير الآثار المترتبة عليها فلا نسلم وجوده في كثير من الواجبات النفسية التوضيئية، كأداء الدين ودفن الميت، ضرورة أننا نعلم أنّ وجوب أداء الدين إنّما هو لأجل وصول ذي الحق إلى حقه

وصيرورته مسروراً بذلك ونحو ذلك، ووجوب دفن الميت إنما هو لئلا يتأذى الناس من ريحه بعد تغييره وغير ذلك من الآثار والمصالح، ونعلم عدم تحقق أمر آخر فيهما غير تلك الآثار والمصالح كي يكون عنواناً حسناً داعياً إلى إيجابهما.

وثانياً: كيف يمكن القول بعدم دخل الفوائد المترتبة على الواجبات النفسية في إيجابها مع تصريحه تعالى بأنّ علته وجوب الصيام هي الوصول إلى التقوى في قوله: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» [٤٦٧]، وبأنّ علته وجوب الحج هي مشاهدته منافعهم وذكر اسم الله في أيام معلومات في قوله خطاباً لإبراهيم عليه السلام: «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٢٧

رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ * لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ» [٤٦٨]، بل جاء في الأخبار علل كثير من الواجبات، ودون الشيخ الصدوق رحمه الله في ذلك كتاباً سماه «علل الشرائع» ذكر فيه علل الواجبات مستندة بالروايات، فهل يمكن لمن هو عارف بالكتاب والسنة أن يدعى عدم دخل الآثار المترتبة على الواجبات النفسية في إيجابها، وأنّ الداعي إلى الإيجاب إنما هو عنوان حسن فيها لا نعلم به؟!

وثالثاً: نمنع أن يكون ذلك العنوان الحسن حسناً لنفسه، بل حسنه إنما هو لأجل ترتب الفوائد والمصالح عليه، ألا ترى أن العدل مثلاً عنوان حسن، ولكن حسنه إنما هو لأجل آثاره، فعلى هذا حسن العناوين الحسنه الموجودة في الواجبات النفسية إنما هو لأجل الآثار المترتبة عليها، كمعراجية المؤمن في الصلاة وكونها ناهية عن الفحشاء والمنكر.

نعم، حسن العنوان في بعض الواجبات - كمعرفة الله سبحانه - ذاتي، لكنها شاذة نادرة.

والحاصل: أنه لا يمكن الفرار من الإشكال بالقول بانطباق عنوان حسن على الواجبات النفسية يكون هو داعياً إلى إيجابها، لأن حسن ذلك العنوان إنما هو لأجل الفوائد والمصالح المترتبة عليها، فيعود الإشكال بعينه.

التحقيق في تعريف الواجب النفسي والغيري

والحق أن التعريف الأول - وهو أن الواجب إن كان الداعي في إيجابه هو التوصل به إلى واجب لا يكاد التوصل بدونه إليه فهو غيري وإلا فنفسي -

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٢٨

صحيح لا يرد عليه ما ذكره صاحب الكفاية من الإشكال.

وإثبات صحته يحتاج إلى تمهيد، وهو أن تقسيمات الواجب إنما هو باعتبار نفس الوجوب، فحينما نقول: «الواجب إما نفسي وإما غيري» فهو بمعنى أن الوجوب إما نفسي وإما غيري.

وقد عرفت سابقاً أن الوجوب هو البعث والتحرك الاعتباري، لا الإرادة القائمة بنفس المولى من دون قيد وشرط، أو بشرط الإبراز والإظهار، ولا إشكال في أن البعث والتحرك الاعتباري الذي هو الوجوب حقيقة لا يتحقق إلا بمثل صيغته «افعل» أو مادة الوجوب أو الجملة الخبرية الصادرة في مقام الإنشاء.

إذا عرفت هذا فنقول: الواجب إن كان وجوبه لأجل التوصل به إلى واجب آخر فهو غيري وإلا فنفسي، وبعبارة أخرى: الواجب إن كان تعلق البعث والتحرك الاعتباري به لأجل التوصل به إلى شيء آخر تعلق البعث والتحرك الاعتباري به أيضاً فهو واجب غيري، كالوضوء بالنسبة إلى الصلاة، وإلا فنفسي، سواء كان الداعي إلى إيجابه نفسه، كمعرفة الله تعالى، أو آثاره، ولكن هذه الآثار لم يتعلق بها بعث وتحريك أصلاً، كالصلاة، فإنها صارت واجبة لأجل ما يترتب عليها من المصالح والآثار، كالنهى عن الفحشاء والمنكر ومعراجية المؤمن ونحوهما، إلما أن هذه الآثار مع كونها لازمة التحقق في الخارج لم يتعلق بها بعث وتحريك اعتباري، وإلا لقلنا في الفقه في عداد الواجبات: «باب النهى عن الفحشاء والمنكر» و «باب معراجية المؤمن» ونحوهما، كما نقول مثلاً: «باب الصلاة» و «باب

الصوم».

والحاصل: أن التعريف المذكور في بداية كلام المحقق الخراساني رحمه الله صحيح لا يتطرق إليه إشكال.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٢٩

دوران أمر الوجوب بين كونه نفسياً وغيرياً

ثم إنه لا- إشكال فيما إذا علم بأحد القسمين، وأما إذا شك في واجب أنه نفسي، فلا يكون وجوبه تابعاً لوجوب أمر آخر ويستحق فاعله الثواب وتاركة العقاب، أو غيرى، فيكون وجوبه تابعاً لوجوب أمر آخر ولا يستحق فاعله الثواب ولا تاركة العقاب على تركه، بل على ترك ذي المقدمه، فهل لنا طريق إلى إثبات النفسية بالتمسك بإطلاق الهيئه أو دليل العقل أم لا؟

وفي الصورة الثانية فما هو مقتضى الاصول العمليّة؟

فهنا مقامان من البحث:

المقام الأول: فيما يقتضيه الدليل اللفظي

كلام صاحب الكفاية فيما يقتضيه إطلاق الهيئه

قال المحقق الخراساني رحمه الله: التحقيق أن الهيئه وإن كانت موضوعه لما يعمهما إلا أن إطلاقها يقتضى كونه نفسياً، فإنه لو كان شرطاً لغيره لوجب التنبيه عليه على المتكلم الحكيم [٤٦٩]، إنتهى موضع الحاجة من كلامه.

نقد ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في المقام

وفيه: أن الواجب ينقسم إلى نفسى وغيرى، فالقسم الأول لو كان مطلقاً بلا قيد أصلاً لكان متحداً مع المقسم، ولا بد في كل تقسيم من كون كل قسم مشتملاً على المقسم وشيء زائد كى لا يتحدا.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٣٠

كلام الشيخ الأنصارى رحمه الله في المقام

ويفهم من كلام الشيخ الأعظم الأنصارى رحمه الله أن بعض العلماء السابقين على صاحب الكفاية أيضاً كانوا يستدلون بإطلاق الهيئه لإثبات النفسية عند دوران أمر الوجوب بينها وبين الغيرية، حيث قال:

لا وجه للاستناد إلى إطلاق الهيئه لدفع الشك المذكور بعد كون مفادها الأفراد [٤٧٠] التى لا يعقل فيها التقييد.

نعم، لو كان مفاد الأمر هو مفهوم الطلب صح القول بالإطلاق، لكنّه بمراحل عن الواقع، إذ لا- شك في اتّصاف الفعل بالمطلوبية بالطلب المستفاد من الأمر، ولا- يعقل اتّصاف المطلوب بالمطلوبية بواسطة مفهوم الطلب، فإنّ الفعل يصير مراداً بواسطة تعلق واقع الإرادة وحقيقتها، لا بواسطة مفهومها [٤٧١]، وذلك واضح لا يكاد يعتره ريب [٤٧٢].

إنتهى كلامه.

نقد ما أفاده الشيخ رحمه الله من قبل صاحب الكفاية

وأورد عليه المحقق الخراساني رحمه الله بوجهين:

١- أن الموضوع له والمستعمل فيه فى الحروف وما يلحقها عام كالوضع.

٢- سلمنا أنّ وضع الحروف عامّ وما وضعت له خاصّ، لكنّ لهيئة الأمر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٣١

خصوصيةً تقتضى أن تكون موضوعه لمفهوم الطلب لا لأفراده، وهى أنّ مفاد الصيغة لو كان فرد الطلب الحقيقي لما صحّ إنشائه [٤٧٣] بها، ضرورة أنّ الطلب الحقيقي الذى هو الإرادة الحقيقية القائمة بنفس المولى من الصفات الخارجيّة الناشئة من الأسباب الخاصّة التى تسمّى بمبادئ الإرادة، لا من صيغة الأمر [٤٧٤].

هذا حاصل كلام المحقق الخراسانى رحمه الله ردّاً على ما أفاده الشيخ الأعظم.

نقد كلامهما رحمهما الله

والحقّ أنّ مفاد الصيغة لا يرتبط بأفراد الطلب كما قال الشيخ رحمه الله ولا بمفهومه كما قال صاحب الكفاية قدس سره، لما عرفت فى المبحث الأوّل من مباحث صيغة الأمر من أنّ مفادها هو البعث والتحرّيك الاعتبارى الذى نعبر عنه بالوجوب، لا مفهوم الطلب ولا مصداقه.

على أنّنا لا نسلم ما ذكره الشيخ رحمه الله من عدم إمكان تقييد الجزئى، ضرورة أنّ التقييد الأفرادى وإن لم يتطرّق إليه، إلّا أنّ تقييده الأحوالى بمكان من الإمكان، ألا ترى أنّ قولنا: «أكرم زيداً الجائى» صحيح لا غبار عليه؟

بل أكثر التقييدات راجعةً إلى المعانى الحرفية كما كان يقوله كراماً سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره فى مجلس الدرس، ألا ترى أنّنا حينما نقول: «ضرب زيد عمراً يوم الجمعة» فكلمة «يوم الجمعة» قيد لصدور الضرب من زيد ووقوعه على عمرو، والصدور والوقوع كلاهما معنيان حرفيان، لقيامهما بطرفين: أحدهما هو «الضرب» والآخر هو «زيد» فى الأوّل، و «عمرو» فى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٣٢

الثانى.

وبالجملة: أكثر القيود راجعةً إلى المعانى الحرفية مع أنّ المشهور والمختار هو جزئية الموضوع له فى الحروف [٤٧٥]، فكيف لا يعقل تقييد الجزئيات كما زعمه الشيخ الأنصارى رحمه الله!؟

كلام المحقق النائنى فى الدوران بين النفسية والغيرية

ثمّ إنّ للمحقّق النائنى رحمه الله تقريباً آخر للتمسّك بإطلاق الصيغة لإثبات نفسيّة الوجوب فى موارد الشكّ، وقبل بيانه ذكر مقدّمتين:

الاولى: أنّ وجوب الواجب الغيرى مترشّح عن وجوب الغير، فوجوبه معلول وجوبه، وبعبارة اخرى وجوب الواجب الغيرى مشروط [٤٧٦] بوجوب الغير، كما أنّ وجود الغير يكون مشروطاً بالواجب الغيرى، فيكون وجوب الغير من المقدمات الوجوبية للواجب الغيرى، ووجود الواجب الغيرى من المقدمات الوجودية لذلك الغير، مثلاً يكون وجوب الوضوء مشروطاً بوجوب الصلاة، وتكون نفس الصلاة مشروطةً بوجود الوضوء، فالوضوء بالنسبة إلى الصلاة يكون من قيود المادّة، ووجوب الصلاة يكون من قيود الهيئة بالنسبة إلى الوضوء، وحينئذٍ يرجع الشكّ فى كون الوجوب غيريّاً إلى شكّين:

أ- الشكّ فى تقييد وجوبه بوجوب الغير، ب- الشكّ فى تقييد مادّة الغير به.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٣٣

الثانية: لا يعقل الشكّ فى نفسيّة وجوب شىء وغيريته إلّا إذا كان لنا واجب آخر نفسى، ضرورة أنّه لو لم يكن هاهنا إلّا واجب واحد فكونه نفسياً مقطوع، لما عرفت فى المقدمّة الاولى من أنّ للواجب الغيرى خصوصيتين:

١- أن وجوبه مشروط بوجوب الغير، ٢- أن وجود الغير مشروط بوجوده، فكيف يمكن أن يكون لنا واجب غيرى مع كونه وحيداً ليس بجنبه واجب آخر نفسى؟

وبعبارة اخرى: وجوب الواجب الغيرى إنما هو لأجل التوضيل به إلى واجب آخر لا- يمكن التوضيل إليه إلماه، فلا- يمكن أن يكون وجوب شىء غيرياً إلا إذا كان بجنبه واجب آخر نفسى.

ثم قال ما ملخصه: إذا عرفت ذلك فنقول: إنه إن كان هناك إطلاق فى كلا طرفى الغير والواجب الغيرى، كما إذا كان دليل الصلاة مطلقاً لم يأخذ الوضوء قيداً لها، وكذا كان دليل إيجاب الوضوء مطلقاً لم يقيد وجوبه بالصلاة [٤٧٧]، كما فى قوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا...» [٤٧٨] حيث إنه قيد وجوب الوضوء بالقيام إلى الصلاة فلا- إشكال فى صحته التمسك بكل من الإطالقين، وتكون النتيجة هو الوجوب النفسى للوضوء، وعدم كونه قيداً وجودياً للصلاة، فإن إطلاق دليل الوضوء يقتضى الأول، وإطلاق دليل الصلاة يقتضى الثانى.

بل لو كان لأحدهما إطلاق يكفى فى المقصود من إثبات الوجوب النفسى،

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٣٤

لأن مثبتات الاصول اللفظية حجة، فلو فرض أنه لم يكن لدليل الوضوء إطلاق وكان لدليل الصلاة إطلاق، فمقتضى إطلاق دليلها هو عدم تقييد مادتها بالوضوء، ويلزمه عدم تقييد وجوب الوضوء بها [٤٧٩]، لما عرفت من الملازمة بين الأمرين، وكذا الحال لو انعكس الأمر وكان لدليل الوضوء إطلاق دون دليل الصلاة.

وبالجملة: الأصل اللفظى يقتضى النفسى عند الشك فيها، سواء كان لكل من الدليلين إطلاق أو كان لأحدهما إطلاق، ولا تصل النوبة إلى الاصول العملية، إلا إذا فقد الإطلاق من الجانبين [٤٨٠].

هذا ما أفاده المحقق النائنى فى المقام.

نقد كلامه رحمه الله

وهو وإن كان فى نفسه كلاماً دقيقاً، إلا أنه يرد عليه:

أولاً: أننا لا- نسلّم كون وجوب الواجب الغيرى معلوماً عن وجوب الغير، فإن البعث والتحرك الاعتبارى المتعلق بالمقدمة الذى هو عبارة اخرى عن وجوبها معلول عن الإرادة المتعلقة بالبعث والتحرك إليها، لا عن الوجوب المتعلق بذيها، والإرادة المتعلقة بها معلولة لمباديها لا للإرادة المتعلقة بذيها.

ويؤيده أن الفاعل ربما يريد مثلاً الكون على السطح حال كونه غافلاً عن توقفه على نصب السلم كى تتحقق إرادة اخرى منه إليه أيضاً، والأمر ربما يأمر بالكون على السطح مع كونه غافلاً حينئذٍ من توقفه على نصب السلم، فليس بينهما عليّة ومعلوليّة، وإلا لتحقق المعلول بمجرد تحقق العلة.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٣٥

وثانياً: أننا لا نسلّم أن يكون وجود الواجب النفسى مقيداً ومشروطاً بوجود الواجب الغيرى كى يصح نفيه فى موارد الشك، بالتمسك بالإطلاق، ضرورة أن وجود ذى المقدمة متوقف على وجودها، لا أنه مقيد به، فإن التوقف غير التقييد، ألا ترى أنك لو سألت العبد عقيب أمر المولى إياه بالكون على السطح بقولك: «بماذا أمرت؟» لقال: بالكون على السطح، ولا يقول: بالكون عليه المقيد بنصب السلم.

نعم، فى بعض الموارد يكون ذو المقدمة مشروطاً بها، كما أن الصلاة مشروطة بالوضوء، وهذا يستفاد من قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بطهور» [٤٨١] ونحوه، إلا أنه ليس أمراً كلياً جارياً فى جميع الواجبات الغيرية، ضرورة أن صرف المقدمة لا تقتضى أكثر من توقف

ذى المقدمه عليها.

ولا نسلم أيضاً تقييد وجوب الواجب الغيرى بوجوب ذلك الغير، ضرورة أن اشتراطه به كان مبيّناً على العليّة والمعلوليّة، وقد عرفت بطلانها، مضافاً إلى أن العليّة لا تقتضى تقييد المعلول بالعلّة، لأنّ المعلول وإن كان متوقفاً على العلة بمعنى أنه لا يتحقق قبل تحققها، إلّا أنه لا يمكن أن يكون مقيداً ومشروطاً بها، فإنّ المشروطيّة على فرض تحققها تكون صفة للمعلول، وأتصافه بها إمّا فى حال وجوده، وهو يستلزم أن يتحقق المعلول قبل مشروطيته بالعلّة، ضرورة لزوم تقدّم الموصوف على وصفه، مع أن الأمر بالعكس، فإنّ مشروطيته قبل تحققه، أو فى حال عدمه، وهو باطل بالبدهة، لأنّ المعدوم كيف يتّصف بصفه مع أن ثبوت شىء لشىء فرع ثبوت المثبت له؟! والحاصل: أن كلا التقييدين الذين ذكرهما المحقق النائيني رحمه الله فى الواجب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٣٦

الغيرى - أعنى تقييد وجوبه بوجوب الغير، وتقييد وجود الغير بوجوده - باطلان، فلا يمكن له التمسك بأصالة الإطلاق لرفع التقييد وإثبات النفسية فى موارد الشك، وإن كان متمكناً من ذلك لو ثبت تقييد واحد أو تقييدان. وبالجملة: ليس لنا أصل لفظى يدل على النفسية.

نعم، يمكن إثباتها بما ذكره سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره من أن العقل والعقلاء يحكمان بأن البعث المتعلق بشىء حجّة على العبد، ولا يجوز له التقاعد عن امتثاله باحتمال كونه مقدّمه لغيره إذا فرض سقوط أمره [٤٨٢]. هذا تمام الكلام فى المقام الأوّل.

المقام الثانى: فيما تقتضيه الاصول العمليّة

البحث حول كلام المحقق النائيني رحمه الله فى المقام

قال المحقق النائيني رحمه الله: للشك فى الواجب الغيرى ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: ما إذا علم بوجوب كلّ من الغير والشىء الذى دار أمر وجوبه بين النفسية والغيرية، من دون أن يكون وجوب الغير مشروطاً بشرط غير حاصل، كما إذا علم بعد الزوال بوجوب كلّ من الوضوء والصلاة، وشك فى كون وجوب الوضوء غيرتياً أو نفسياً، ففى هذا القسم يرجع الشك إلى الشك فى تقييد الصلاة بالوضوء، فيكون مجرى البراءة، لكونه من صغريات الأقل والأكثر الارتباطيين، فصح الصلاة ولو تحققت بدون الوضوء، فمن هذه الجهة تكون النتيجة النفسية الوضوء، وإن لم يحكم بكونه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٣٧

واجباً نفسياً من جهة ترتب آثار الواجب النفسى عليه، لعدم حجّيته مثبتات الاصول العمليّة [٤٨٣].

وفيه أولاً: منع كونه من مصاديق دوران الأمر بين الأقل والأكثر الارتباطيين، لما عرفت من منع كون الواجب الغيرى شرطاً للواجب النفسى دائماً، وإن كان المثال المذكور كذلك.

وثانياً: مسألة الأقل والأكثر من حيث كونها مجرى البراءة أو الاشتغال خلافيّة بينهم، فذهب الشيخ رحمه الله إلى الأوّل، والمحقق الخراسانى رحمه الله إلى الثانى، وفصل المحقق النائيني رحمه الله هناك بين كون المشكوك جزءاً أو شرطاً، فقال بالبراءة فى الأوّل، وبالاحتياط فى الثانى، فكيف يمكن له القول بجريان البراءة هنا مع أن المقام من قبيل الشك فى الشرطيّة.

القسم الثانى: الفرض بحاله، لكن كان وجوب الواجب النفسى مشروطاً بشرط غير حاصل، كالوضوء قبل الوقت بناءً على اشتراط وجوب الصلاة بالوقت.

وذهب المحقق النائيني رحمه الله فى هذا القسم إلى جريان استصحاب عدم وجوب الوضوء إلى الزوال [٤٨٤]، وبالنسبة إلى الصلاة يجرى بعد تحقق الزوال الأصل الذى كان جارياً فى القسم الأوّل، وهو أصالة البراءة بالبيان المتقدم ذكره، ولا بأس فى تخالف نتيجة

الأصلين، حيث إن نتيجة الاستصحاب هي كون وجوب الوضوء غيرياً ونتيجة أصالة البراءة كونه نفسياً [٤٨٥].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٣٨

وهذا كلام صحيح متين مع قطع النظر عما أوردناه عليه في القسم الأول.

القسم الثالث: ما إذا علم بوجود ما شك في غيريته، ولكن شك في وجوب الغير، كما إذا شك في وجوب الصلاة في المثال المتقدم وعلم بوجود الوضوء، ولكن شك في كونه غيرياً حتى لا يجب، لعدم وجوب الصلاة ظاهراً بمقتضى البراءة، أو نفسياً حتى يجب، ففي هذا القسم يجب الوضوء دون الصلاة، أما وجوب الوضوء فلأجل العلم به، وأما عدم وجوب الصلاة فلجريان أصالة البراءة فيها [٤٨٦].

هذا ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله.

وفيه: أنه لا يمكن تصوير هذا القسم، لعدم إمكان العلم بوجود ما شك في غيريته مع الشك في وجوب الغير، ضرورة أن الغير لو كان واجباً لكان ما شك في مقدميته له أيضاً واجباً، إما نفسياً وإما غيرياً، وأما لو لم يكن الغير واجباً فيحتمل عدم وجوب ما شك في مقدميته أيضاً، لاحتمال كون وجوبه لأجل التوصل به إلى الغير الذي لا يكون واجباً فرضاً.

وبالجملة: الشك في وجوب الصلاة يسرى إلى وجوب الوضوء ويجعله أيضاً مشكوكاً، فأين العلم بوجود الوضوء.

نعم، لو أمكن تصوير هذا القسم فحكمه ما ذكره المحقق النائيني رحمه الله من جريان البراءة في الصلاة دون الوضوء.

البحث حول الثواب والعقاب في الواجب النفسي والغيري

ثم إن المحقق الخراساني رحمه الله قال: لا ريب في استحقاق الثواب على امتثال الأمر النفسي وموافقته واستحقاق العقاب على عصيانه ومخالفته عقلاً، وأما

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٣٩

استحقاقهما على امتثال الغيري ومخالفته فيه إشكال، وإن كان التحقيق عدم الاستحقاق على موافقته ومخالفته بما هو موافقه ومخالفه. واستدل عليه بوجهين:

١- استقلال العقل بعدم الاستحقاق إلاًللعقاب واحد، أو لثواب كذلك فيما خالف الواجب ولم يأت بواحدة من مقدماته على كثرتها، أو وافقه وأتى به بما له من المقدمات.

٢- أن موافقة الأمر الغيري بما هو أمر- لا بما هو شروع في إطاعة الأمر النفسي- لا يوجب قرباً، ولا مخالفته بما هو كذلك بعداً، والمثوبة والعقوبة إنما تكونان من تبعات القرب والبعد.

ولا يخفى أن الوجهين يرجعان إلى وجه واحد، والاختلاف إنما هو في التعبير.

وأما ما ورد في الأخبار من الثواب على المقدمات، كما ورد من أن من مشى إلى الحج أو إلى زيارة الحسين عليه السلام فله في كل خطوة كذا وكذا فحمله المحقق الخراساني رحمه الله إماً على التفضل لا الاستحقاق، أو على أن الثواب الوارد في هذه الأخبار إنما هو لأجل أن الواجب النفسي يصير فيما لو أتى بالمقدمات بما هي مقدمات له [٤٨٧] من أحزم الأعمال وأشققها، فيصير حينئذ من أفضل الأعمال بمقتضى حديث «أفضل الأعمال أحزمها» [٤٨٨] فيزيد ثوابه، فالثواب في الواقع مترتب على الواجب النفسي، لا على مقدماته، ويؤيده أنه لو ذهب إلى مكة مثلاً بداعي التجارة، ثم فعل مناسك الحج بعد طي الطريق فحجّه وإن

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٤٠

كان صحيحاً، إلا أنه لا يستحق الثواب على المشى، لعدم صيرورة الحج من أحزم الأعمال وأفضلها، حيث إن المشى لم يتحقق بما هو شروع في إطاعة الأمر النفسي، بل كان بداعي التجارة [٤٨٩].

هذا حاصل كلام صاحب الكفاية رحمه الله.

بيان الحق في المسألة

وتحقيق الحال يقتضى تبين معنى الثواب والعقاب، فنقول: اختلفوا فيه على أقوال: فذهب أكابر الفلاسفة إلى أن الثواب عبارة عن الصور الجميلة المتجسمة من الأعمال الصالحة، وهي ملازمة لنفس الإنسان، والنفس تلتد بها، لكونها آنسه بها وترتقى بها إلى الدرجات العالية الأخرى، والعقاب عبارة عن الصور القبيحة المتجسمة من الأعمال السيئة، وهي ملازمة لنفس الإنسان العاصي، وموجبة لوحشتها وانحطاطها إلى الدرجات السافلة الأخرى.

وهذا معنى دقيق يؤيده بعض الآيات والروايات، مثل قوله سبحانه وتعالى: «يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّخَضَّرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا» [٤٩٠] وقوله سبحانه: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ» [٤٩١]. ولا وجه لتفسيرهما بأن المراد «تجد ثواب ما عملت من خير وعقاب ما عملت من سوء» و «يرى ثوابه ويرى عقابه» سيما بعدما ورد من أن «أحكم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٤١

آية في القرآن «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ» إلى آخر السورة» [٤٩٢].

وعلى هذا المعنى فلا بد من ملاحظة أن تجسم الأعمال بالصور الملازمة لنفس الإنسان هل هو يختص بالواجبات النفسية، أو يعم الغيرية، وهو بحث كلامي لسنا بصدده، لكن على أي حال لا معنى لكلمة «الاستحقاق» لا في الواجبات النفسية ولا في الواجبات الغيرية، ضرورة أن تلك الصور الحسنه أو القبيحة لوازم الأعمال الصالحة أو السيئة وآثارها الوضعية الملازمة لنفس الإنسان قهراً، فلا معنى لاستحقاق المطيع الثواب والعاصي العقاب كما يستحق الدائن على مديونه.

وذهب جماعة إلى أن الثواب والعقاب من المجعولات، كالجزيئات العرفية في الحكومات السياسية، نظراً إلى ظواهر بعض الآيات والأخبار.

وعليه فاستحقاق الثواب تابع لجعل الشارع، ولا فرق في ذلك بين الواجبات النفسية والغيرية، ضرورة أن أمر الجعل بيد الشارع، فيمكن له أن يجعل الثواب لبعض الواجبات الغيرية ولا يجعله لبعض الواجبات النفسية، فالمكلف يستحق الثواب على موافقة كل واجب جعل الشارع له الثواب، سواء كان نفسياً أو غيرياً، ولا يستحقه على موافقة غيره من الواجبات كذلك.

نعم، استحقاق العقاب غير تابع للجعل، فللمولى أن يعاقب العبد بمجرد العصيان ومخالفة أمره ولو لم يجعل لها عقاباً.

وذهب طائفة أخرى إلى أن استحقاق الثواب والعقاب يترتب على نفس الموافقة والمخالفة، سواء جعلها الشارع أم لا، فالعبد المطيع يستحق على مولاه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٤٢

جزاء عمله، ولا يجوز له التخلف عنه عقلاً، ولو لم يجعل له جزاء أصلاً، وله أن يعاقب العبد العاصي التارك للمأمور به، ولو لم يجعل لتركه عقاباً.

وفيه: منع حكم العقل باستحقاق الثواب بمجرد موافقة أمر المولى، ضرورة أن العبد مملوك المولى، فعليه الإتيان بما أمره به من دون أن يستحق أجراً على ذمته.

هذا في الموالى العرفية الذين ملكيتهم اعتبارية أولاً، ومصلحة المأمور به راجعة إليهم ثانياً، فضلاً عن الله سبحانه الذي هو مالك حقيقي لجميع العالم، وفيما أمر به العباد مصلحة راجعة إليهم لا إليه، بناءً على أن الأوامر تابعة لمصالح في متعلقاتها، كما هو الحق.

نعم، للمولى أن يعاقب العبد العاصي بمجرد المخالفة كما تقدم.

والحاصل: أن الثواب بالجعل لا بالاستحقاق.

ولو فرض كون الثواب والعقاب كليهما بالاستحقاق فهل هما يختصّان بالواجبات النفسية كما قال المحقق الخراساني رحمه الله أو يعمّان الغيرية؟

الحق هو الأول، لأن الثواب والعقاب يترتبان على موافقته ومخالفة الأوامر التي لها دور في تحقّق الداعي في نفس المكلف إلى إطاعة المولى، والأوامر الغيرية ليست كذلك، ضرورة أن المولى إذا قال مثلاً: «كن على السطح» فإن أراد العبد الإطاعة يأتي بالمأمور به بواسطة نصب السلم ولو لم يكن نصبه واجباً غيرياً عليه، وإن لم يردها لم يأت به ولو كان نصب السلم واجباً غيرياً عليه، فوجود الوجوب الشرعي الغيري المتعلّق بالمقدّمة وعدمه سيان، حيث إن الداعي إلى إطاعة المولى يتحقّق في نفس العبد بمجرد لا بدّيّتها العقلية، ولو لم يرد الطاعة لم يتحقّق الداعي في نفسه ولو كانت واجبة شرعية غيرية.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٤٣

إن قلت: على ما ذكرت من عدم استحقاق الثواب على موافقة الواجبات الغيرية فلو كان لواجب نفسي عشر مقدّمات مثلاً وأتى أحد المكلفين بجميعها، ثم سقط عنه ذو المقدّمة قبل الإتيان به، لموته أو عروض النسيان عليه أو نحوهما، وسقط عن مكلف آخر أيضاً لنحو تلك الأسباب قبل أن يأتي حتى بمقدّمة واحدة، فلا بدّ من القول بتساوي هذين المكلفين الذين تحمّل أحدهما مشاق كثيرة دون الآخر، فهل يلتزم أحد بذلك؟!

قلت: هما وإن كانا متساويين من حيث عدم استحقاقهما الثواب، إلّا أنّ العقل والعقلاء يحكمان بتحسين الأول دون الثاني.

إن قلت: فهل لا فرق بين حجّ القريب والبعيد من حيث مقدار الثواب المترتب عليه؟!

قلت: بلى، بينهما فرق، لكنّ زيادة الثواب في حجّ النائي لا ترتب على طيّ الطريق، بل على نفس الحجّ، لصيرورته أحمز الأعمال كما تقدّم عن المحقق الخراساني رحمه الله.

البحث عن حال الطهارات الثلاث وما اورد عليها

ثمّ إنه قد وقعت الطهارات الثلاث التي جعلت مقدّمة لبعض العبادات مورداً للإشكال من وجهين:

الأول: أنه لا إشكال في ترتّب الثواب عليها مع أن الأمر الغيري لا يقتضى استحقاق الثواب.

وجوابه واضح بناءً على ما اخترناه من أن الثواب والعقاب من المجعولات، وكما يمكن جعلهما للواجب النفسي يمكن أيضاً للواجب الغيري، لأنّ الجعل بيد المولى الجاعل.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٤٤

الثاني: أن الأوامر الغيرية توصّيه لئيه لا- يعتبر في سقوطها قصد التعيّد، مع أن الطهارات الثلاث يعتبر فيها قصده إجماعاً، فما هو منشأ عباديتها؟

إن قلت: منشأ عباديتها تعلق أمر استحبابي نفسي بها سوى الأمر الغيري الوجوبي.

ففيه أولاً: أنه لو تمّ فإنما يتمّ في خصوص الوضوء والغسل، حيث ثبت استحبابهما شرعاً، وأما التيمّم فلا دليل على استحبابه في نفسه، فاذا بقي الإشكال بالإضافة إليه بحاله، وثانياً: لا يمكن أن يكون شيء واحد محكوماً بحكمين، سيّما أنّهما مختلفان من وجهين، حيث إنّ أحدهما وجوبي غيري، والآخر استحبابي نفسي، وثالثاً: أن الإتيان بالطهارات الثلاث بداعي أمرها الغيري صحيح، مع أنه لو كان منشأ عباديتها ذلك الأمر النفسي لم تقع صحيحةً.

وإن قلت: منشأ عباديتها هو الأمر الغيري.

ففيه: أنه مستلزم للدور المحال، ضرورة أن ما تعلق به الوجوب الغيري بناءً على تحقّق الملازمة بين وجوب المقدّمة ووجوب ذبيها إنّما

هو المقدمه بالحمل الشائع أعنى الوضوء العبادى مثلاً، فالوجوب متأخر عن العبادية، لتأخر الحكم عن موضوعه، والعبادية متأخرة عن الوجوب، لكونها ناشئة عنه فرضاً. وأجابوا عن هذا الإشكال بوجوه عديدة:

كلام المحقق العراقي رحمه الله في حل الإشكال

الأول: ما ذهب إليه المحقق الشيخ ضياء الدين العراقي رحمه الله من أن الأمر المتعلق بمركب يتبع بتعداد أجزاء المأمور به ويتعلق كل بعض من أبعاض

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٤٥

ذلك الأمر بجزء من أجزاء المأمور به التي منها قصد القربة في العبادات، فالأمر الغيرى المتعلق بالوضوء مثلاً ينبسط على أجزائه من غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين وقصد القربة، بحيث يتعلق كل بعض منه بواحد من هذه الأجزاء الخمسة، ومفاد ذلك البعض المتعلق بقصد القربة أنه يجب الإتيان بالأجزاء الأربعة الاولى بقصد امتثال ما تعلق بها من الأمر [٤٩٣].

نقد ما ذهب إليه المحقق العراقي رحمه الله في المقام

وفيه - مضافاً إلى أن انبساط الأمر المتعلق بالمركب وتبعضه بتعداد أجزائه أمر غير مسلم، بل لا بد من البحث حوله في محله - أنه مستلزم لأن يكون أمر واحد بالنسبة إلى بعض أبعاضه توضحاً، وهو البعض المتعلق بقصد القربة، ضرورة أنه لا يمكن أن يكون الأمر داعياً إلى نفسه، بإلزامه المكلف على الإتيان بالمأمور به بقصد امتثال نفسه، وبالنسبة إلى سائر الأبعاض تعديداً، وما سمعنا بهذا في آرائنا الأولين.

أضف إلى ذلك أن الأمر الغيرى - الذى عرفت أنه لا يوجب تحقق الداعى فى نفس العبد إلى إطاعة المولى ولا يترتب على موافقته ثواب ولا على مخالفته عقاب [٤٩٤] ويكون وجوده وعدمه سئين - لا يمكن أن يكون منشأً للعبادية العبادية.

كلام المحقق النائيني رحمه الله في حل الإشكال

الثانى: ما ذهب إليه المحقق النائيني رحمه الله من أن عبادية المقدمات العبادية ليست ناشئة من الأمر الوجوبى الغيرى ولا من أمر استحبابى نفسى، بل من

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٤٦

الأمر الوجوبى النفسى الذى تعلق بذى المقدمه، بيان ذلك أن الأمر المتعلق بالصلاة مثلاً ينبسط على أجزائها وشرايطها، فكما أن بعضاً منه يتعلق بالركوع، فيصير به عبادياً كذلك يتعلق بعض آخر منه بالوضوء، فيصير هو أيضاً عبادياً بذلك البعض المتعلق به من الأمر، فكما أن الركوع اكتسب العبادية من الأمر الصلاتى، كذلك الوضوء اكتسبها منه بعدما كان الأمر الصلاتى عبادياً، وكذلك الحال فى الغسل والتميم [٤٩٥].

نقد ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله في المقام

وفيه - مضافاً إلى ما عرفت من عدم كون تبعض الأمر الواحد المتعلق بالمركب أمراً مسلماً - أن التبعض على فرض تسليمه إنما هو بالنسبة إلى الأجزاء فقط، ضرورة أن الأمر إنما هو يتعلق بماهية المأمور به، والماهية تشكّل من خصوص الأجزاء، وأما الشرايط فهى خارجة عنها، كما قال فى المنظومة: «تقيّد جزء وقيّد خارجي» [٤٩٦]، والأمر لا يمكن أن يدعو إلّا إلى متعلقه.

إن قلت: نفس القيد والشرط وإن كان خارجاً عن ماهية الأمور به، إلّا أنّ التقييد والاشتراط جزء لها، كما صرح به الناظم في الشعر المتقدم، فكما أنّ الركوع جزء للصلاة كذلك تقييد الصلاة بالوضوء أيضاً جزء لها.

قلت: هذا يستلزم عبادية التقييد لا عبادية نفس القيد التي نحن بصدددها.

على أنّ انبساط الأمر بالنسبة إلى الشرائط كانبساطه بالنسبة إلى الأجزاء يستلزم أن يكون جميع شرائط الصلاة عبادية، مع أنّ طهارة الثوب والبدن

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٤٧

وستر العورة وحتى استقبال القبلة ليست اموراً عبادية.

إن قلت: القاعدة وإن كانت تقتضي عباديتها إلّا أنّ الدليل الخارجي قام على عدم عباديتها وعدم اعتبار قصد القربة فيها.

قلت: هذا يستلزم أن لا يكون الأمر المتعلق بالصلاة تعبدية ولا توصيفية، بل بالنسبة إلى الأجزاء وبعض الشرائط - كالطهارات الثلاث - يكون تعبدية وبالنسبة إلى سائر الشرائط - كطهارة الثوب والبدن وستر العورة واستقبال القبلة - توصيفية، وهذا مخالف لذوق المتشعبة كما لا يخفى.

أضف إلى ذلك ما أفاده سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره من أنّ عبادية الأجزاء ليست ناشئة من الأوامر الضميمة فضلاً عن عبادية الشرائط، ضرورة أنّ الأمر لا يصلح أن يكون منشأ لعبادية شيء إلّا إذا كان ذلك الشيء تمام الغرض وموجباً للقرب، مع أنّ الركوع مثلاً ليس مقرباً ما لم ينضم إليه سائر الأجزاء.

إن قلت: فما هو المصحح لعبادية كلّ واحد من الأجزاء؟

قلت: منشأ عباديتها نفس الأمر المتعلق بالمجموع المركب، لا أبعاضه، بحيث تكون عبادية كلّ منها ناشئة عن البعض المتعلق به من الأمر.

الثالث: أنّ الأمر النفسى الوجوبى وإن لم يتعلّق إلّا بالأجزاء، فلا يتبعض إلّا بالنسبة إليها، لكنّه مع ذلك يدعو إلى الشرائط أيضاً، فبُعد الداعوية أوسع من بُعد التعلّق.

لكن عبادية الأجزاء لا تحتاج إلى دليل خارجى سوى تعلّق هذا الأمر العبادى بها، بخلاف الشرائط، فكلّ شرط دلّ دليل على لزوم الإتيان به بداعى الأمر المتعلّق بالأجزاء - كالطهارات الثلاث - فهو عبادى، وكلّ شرط

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٤٨

لم يكن كذلك - كطهارة الثوب والبدن وستر العورة واستقبال القبلة - لم يكن عبادياً.

وفيه: أنّ الحقّ ما ذكره المحقق الخراسانى رحمه الله كراراً من أنّ الأمر لا يكاد يدعو إلّا إلى متعلّقه، فكيف يمكن أن لا يتعلّق بالشرائط، ومع ذلك يكون داعياً إليها؟!

بيان ما هو الحقّ فى منشأ عبادية الطهارات الثلاث

والتحقيق فى الجواب أن يقال: عبادية العبادات لا تحتاج إلى الأمر، وتوهم احتياجها إليه ناش من تفسير قصد القربة المعبر فيها بقصد امتثال الأمر، لكنّ الكلام فى هذا التفسير، إذ يحتمل أن يكون المراد به الإتيان بالعمل بقصد كونه مقرباً إلى المولى، بل هذا ظاهر كلمة «قصد القربة»، كما يحتمل أيضاً أن يكون بمعنى إتيان العمل بداعى حسنه، أو بداعى كونه ذا مصلحة واقعية، وعلى هذه الاحتمالات الثلاث لا يتوقف قصد القربة المعبر فى العبادات على كونها متعلّقة للأمر، كما هو واضح.

إن قلت: فمن أين نفهم عبادية العبادات لو لا الأمر؟

قلت: عبادية العمل عبارة عن كونه مقرباً للعبد إلى مولاة المعبود، ومقرّبة بعض الأعمال واضحة لا تحتاج إلى البيان، كالسجود، فإنّ

جميع الناس يعرفون أنه عبادة، سواء كان لله أو للوثن، وما لم تكن عبادته واضحة - وهو أكثرها - فلا طريق إليها إلا بيان الشارع، فكل عمل قام الدليل الشرعي على عبادته ومقربيته فهو عبادة، والطهارات الثلاث من هذا القبيل، لقيام الإجماع وسيرة المتشرع المتصلة بزمن المعصوم عليه السلام على كونها عبادة ومقربة إليه تعالى.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٤٩

والحاصل: أننا لا نفهم عبادية العمل إلا بالدليل الدال على كونه مقرباً إلى الله، ولو لا الدليل لما فهمناها، ولو كان العمل متعلقاً للأمر، ضرورة أن الأمر كما يتعلق بالأمور العبادية يتعلق أيضاً بغيرها، كالواجبات التوصلية.

نعم، لا يكفي في كون العمل القريب مقرباً إلا بتيان به بأي داع كان، بل لابد فيه من الإتيان به بقصد القرية. فالعمل لا يتحقق عبادة إلا إذا كان أمراً قريباً، ويؤتى به بقصد التقرب.

ثم لا يخفى أن كون عمل صالحاً للعبادية لا يوجب أن يكون عبادة مطلقاً، أي في كل زمان أو مكان أو حال، بل قد يكون كذلك، كالوضوء، فإنه عمل مستحب مقرب إلى الله تعالى في جميع الأزمنة والأمكنة والأحوال، حتى فيما إذا كان تجديدياً، وقد يكون عبادة في أزمته خاصة أو لأمكنة أو أحوال كذلك، كالغسل الذي لا يكون مستحباً ومقرباً إلا في بعض الأزمنة [٤٩٧] أو لبعض الأمكنة [٤٩٨] والأحوال [٤٩٩]، وقد لا يكون عبادة إلا نادراً، كالتيتم الذي لا يستحب إلا في مورد أو موردين، حيث إن التيمم بدل الوضوء مستحب للمحدث الذي يريد النوم بدون الوضوء ولو كان واجداً للماء.

بل الوضوء أيضاً لا يكون عبادة حين الحرج، بناءً على ما هو الحق من أن قاعدة نفى الحرج عزيمة لا رخصة، فالوضوء الحرجي باطل غير مقرب إليه تعالى. بل الصلاة التي هي في رأس العبادات قد لا تكون عبادة، كصلاة الحائض التي هي محرمة عليها، فهي مبعده إياها عن الله تعالى، فضلاً من أن تكون مقربة.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٥٠

وبالجملة: أننا لا نحتاج لتصحيح عبادية عمل إلى تعلق الأمر به، بل إذا كان أمراً صالحاً للتقرب به إلى الله تعالى وأتينا به بهذا القصد وقع عبادة، والطهارات الثلاث كذلك، فلا ضير في صدق العبادة على التيمم إذا صدر بقصد القرية، وإن لم يكن مأموراً به بأمر استحبابي نفسي.

وكذا لا ضير في كون الوضوء والغسل مستحبين نفسيين حال كونهما واجبين غيريين - بناءً على الملازمة - لأن متعلق الحكيم مختلف، فإن الاستحباب النفسي تعلق بذاتهما، والوجوب الغيري بهما بوصف كونهما عبادتين مستحبتين، فذات الغسلتين والمسحبتين في الوضوء مستحبة نفسيه، والوضوء العبادي المستحب واجب غيري، فلم يتعلق حكمان مختلفان من وجهين بشيء واحد كما زعمه المستشكل.

فلا إشكال في صحة الوضوء مثلاً إذا صدر بقصد القرية.

وأما الإتيان به بقصد أمره الغيري كما إذا نوى: «أتوضأ لأجل الصلاة» فهو يتصور على وجهين: أحدهما: أن يكون منضمماً إلى قصد القرية، فلا إشكال ولا ريب في صحته إلا أنه لا ينفع المستشكل، ضرورة أنه مشتمل على ركني العبادة، حيث إن الوضوء صالح للعبادية وأتى به بقصد التقرب به إلى الله، والثاني: أن لا يكون منضمماً إليه، بل أتى به لأجل الصلاة فقط، لا بقصد أمره الاستحبابي النفسي ولا بقصد التقرب، فلا نتسلم صحة الوضوء في هذه الصورة، بل هو باطل، لفقده الركن الثاني من ركني العبادة، وهو إتيان العمل الصالح للعبادية بقصد التقرب أو بقصد امتثال أمره العبادي [٥٠٠] فيما إذا كان له

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٥١

أمر كذلك.

فما يصح لا ينفعه، وما ينفعه لا يصح.

إن قلت: كيف يمكن القول بطلان وضوئه في الصورة الثانية مع أنه قصد الوضوء الذي تتوقف عليه الصلاة، وهو لا يكون لإلغائه؟ ضرورة أن الصلاة لا تتوقف إلا على الوضوء الذي هو عبادة، فلا بد من أن يكون وضوئه في هذه الصورة أيضاً صحيحاً، حيث إنه قصد الإتيان بنفس ما هو مقدمه للصلاة.

قلت: لا يكفي في صحته قصد الإتيان بالوضوء الذي تتوقف عليه الصلاة بعد فرض كونه فاقداً لأحد ركني العبادة، ألا ترى أن الرياء يبطل الصلاة مثلاً مع أن المرئي لا يريد الإتيان بصورة الصلاة، بل يريد نفس الصلاة المأمور بها في الشرع، إلا أنه أخل بقصد القربة بالإتيان بها رياءً، فيتضح لنا أن العمل إن كان فاقداً لأحد ركني العبادة لا يقع عبادة صحيحة.

الواجب الأصلي والتبعي [٥٠١]

ومنها: تقسيمه إلى الأصلي والتبعي: في الواجب الأصلي والتبعي واختلفوا في كون هذا التقسيم بحسب مقام الثبوت أو الإثبات. اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٥٢

كلام صاحب الفصول رحمه الله فيه

ذهب صاحب الفصول رحمه الله إلى أنه بلحاظ مقام الدلالة والإثبات، فالأصلي ما فهم وجوبه من دليل مستقل، أي غير لازم لدليل آخر، والتبعي بخلافه، وهو ما فهم وجوبه تبعاً لدليل آخر، فكل واحد من قسمي التقسيم السابق - أعني الواجب النفسي والغيري - يمكن أن يكون أصلياً ويمكن أن يكون تبعياً، فالواجب النفسي الأصلي كالصلاة التي يكون وجوبها لنفسها، لا لأجل شيء آخر، ويكون وجوبها مستفاداً من خطاب «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ»، والنفسي التبعي كوجوب إكرام زيد عند مجيئه المستفاد من قول المولى: «إن لم يجئك زيد فلا يجب إكرامه» بناءً على دلالة الجملة الشرطية على المفهوم، والغيري الأصلي كوجوب الوضوء المستفاد من قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» [٥٠٢]، والغيري التبعي كوجوب المقدمه المستفاد من الملازمة العقلية بينه وبين وجوب ذيها من دون أن يذكر في دليل مستقل [٥٠٣]. هذا ما أفاده صاحب الفصول مع توضيح منا.

كلام صاحب الكفاية في المقام

وذهب المحقق الخراساني رحمه الله إلى أن هذا التقسيم بلحاظ الواقع ومقام الثبوت، فالواجب الأصلي ما يكون متعلقاً للإرادة المستقلة، للإلتفات إليه بما هو عليه مما يوجب طلبه، والواجب التبعي ما لم يتعلّق به إرادة مستقلة، بل اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٥٣

يكون متعلقاً للإرادة تبعاً لإرادة غيره لأجل كون إرادته لازمة لإرادة ذلك الغير من دون التفات إليه بما يوجب إرادته، إمّا بأن لا يلتفت إليه أصلاً، أو يلتفت إليه ويتصوره لكن لا يلتفت إلى جهة وجوبه، وعلى ذلك فلا شبهة في انقسام الواجب الغيري إليهما واتصافه بالأصالة والتبعية كليهما، حيث يكون تارة متعلقاً للإرادة على حدة عند الالتفات إليه بما هو مقدمه، واخرى لا يكون متعلقاً لها كذلك عند عدم الالتفات إليه كذلك، فإنه يكون لا محالة مراداً تبعاً لإرادة ذي المقدمه على الملازمة، كما لا شبهة في اتصاف النفسي أيضاً بالأصالة، ولكنه لا يتصف بالتبعية، ضرورة أنه لا يكاد يتعلّق به الطلب النفسي ما لم يكن فيه المصلحة النفسية، ومعها يتعلّق الطلب بها مستقلاً ولو لم يكن هناك شيء آخر مطلوب أصلاً كما لا يخفى.

واستدل رحمه الله على كون هذا التقسيم بحسب مقام الثبوت بأنه لو كان بلحاظ مقام الإثبات لما اتّصف الواجب بواحد منهما قبل

كونه مفاد دليل، وهو كما ترى [٥٠٤].

كلام المحقق الاصفهاني رحمه الله في المقام

وقام بتوجيه كلامه تلميذه المحقق الاصفهاني رحمه الله بأن في جانب ذي المقدمه جهتي عليته بالنسبه إلى المقدمه، لأن ذا المقدمه علمه غائيه لوجوب المقدمه، والإرادة المتعلقة به عله فاعليه للإرادة المتعلقة بها، وحيثما كان تحقق المقدمه معلولاً للإرادة المتعلقة بها كان معلولاً أيضاً للإرادة المتعلقة بذيها، لأن عله العله عله.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٥٤

وبالجملة: ذو المقدمه عله غائيه لوجوب المقدمه، والإرادة المتعلقة به عله فاعليه لوجودها.

وتقسيم الواجب إلى النفسى والغيرى إنما هو باعتبار العليه الغائيه، إذ الواجب النفسى هو ما يكون وجوبه لنفسه، والغيرى هو ما يكون وجوبه لأجل غيره، وهو ذو المقدمه، وتقسيمه إلى الأصلي والتبعى إنما هو باعتبار العليه الفاعليه، إذ الواجب التبعى هو ما تكون الإرادة المتعلقة به معلوله للإرادة المتعلقة بشيء آخر، والأصلى ما لا يكون كذلك، فتقسيمه إلى الأصلي والتبعى إنما هو بلحاظ كفيته الإرادة فى الواقع ومقام الثبوت [٥٠٥].

هذا حاصل كلام المحقق الاصفهاني توجيهاً لكلام صاحب الكفايه رحمهما الله.

نقد ما أفاده المحقق الاصفهاني رحمه الله

ويرد عليه ما تقدم مراراً من منع كون الإرادة المتعلقة بالمقدمه معلوله للإرادة المتعلقة بذيها ومترشحه منها، بل كل إرادته معلوله لمباذيتها من تصور المراد والتصديق بفائدته وغير ذلك من المبادئ، ولو كانت إرادته المقدمه معلوله لإرادته ذيها لانقذح فى نفس من أراد ذا المقدمه إرادته اخرى متعلقه بالمقدمه حتى فى صورة الغفلة عنها أو عن مقدميتها، وهو كما ترى.

نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله فى المقام

ويرد على صاحب الكفايه أيضاً أولاً: أن استقلال كل تقسيم من تقسيمات الواجب يتوقف على اشتمال كل قسم من كل تقسيم على جميع أقسام سائر التقسيمات، مع أن الواجب التبعى لا يشتمل على الواجب النفسى كما اعترف [٥٠٦]

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة؛ ج ٢؛ ص ٣٥٥

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٥٥

به، فلا يكون تقسيمه إلى الأصلي والتبعى مستقلاً فى مقابل تقسيمه إلى النفسى والغيرى، بل هو من متفرعات ذلك التقسيم بأن يقال: الواجب إما نفسى وإما غيرى، والواجب الغيرى إما أصلى وإما تبعى، وهذا الإشكال أورده نفسه رحمه الله على تقسيم الواجب إلى المنجز والمعلق، وقال هناك: هذا ليس تقسيماً مستقلاً للواجب فى مقابل تقسيمه إلى المطلق والمشروط، لأن المعلق والمنجز كلاهما من قبيل الواجب المطلق، وغفل عن ورود نفس هذا الإشكال على نفسه هاهنا.

وثانياً: أنه إن أراد بالإرادة المستقلة وغير المستقلة فى تعريف الواجب الأصلي والتبعى الإرادة الأصلية والتبعية فالواجب الغيرى لا يكون إلتبعياً، لكون الإرادة المتعلقة به تابعه دائماً للإرادة المتعلقة بالواجب النفسى الذى هو ذو المقدمه، فلا يتم ما أفاده من إمكان أن يكون الواجب الغيرى أصلياً أو تبعياً، وإن أراد بالاستقلال وعدمه التفصيل والإجمال - كما هو ظاهر قوله:

«لالتفت إليه بما هو عليه مما يوجب طلبه» فى تعليل الإرادة المستقلة، وقوله:

«من دون الالتفات إليه بما يوجب إرادته» في بيان الإرادة غير المستقلة - فهو يستلزم أن يكون الواجب النفسي أيضاً تبعياً أحياناً [٥٠٧]، وهو فيما إذا تعلقت به إرادة إجمالية، إذ لا دليل على لزوم تعلق الإرادة التفصيلية بالواجبات النفسية، فلا يتم ما أفاده من عدم إمكان أن يكون الواجب النفسي تبعياً [٥٠٨].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٥٦

فالحق ما ذهب إليه صاحب الفصول رحمه الله من أن هذا التقسيم يكون بلحاظ الدلالة ومقام الإثبات.

مقتضى الأصل عند الشك في أصليته الواجب وتبعيته

كلام صاحب الكفاية رحمه الله فيه
ثم إنه لو شك في أصليته واجب وتبعيته فذهب المحقق الخراساني رحمه الله إلى أن مقتضى الاستصحاب هو التبعية، لأن الواجب التبعي - على ما عرّفه - هو الذي لم يتعلّق به إرادة مستقلة، فإذا أحرزنا أصل الوجوب وشككنا في كون الإرادة المتعلقة بالواجب مستقلة أو غير مستقلة فيستصحب عدم كونها مستقلة، ويترتب عليه آثار الواجب التبعي إذا فرض له أثر شرعي، وهذا الأصل ليس مثبتاً، لأن الواجب التبعي متقوم بهذا الأمر العدمي المستصحب، لا أنه لازم له [٥٠٩].
هذا حاصل كلام صاحب الكفاية رحمه الله.

ما أفاده المحقق الاصفهاني رحمه الله في المقام

وذهب المحقق الاصفهاني رحمه الله إلى أن مقتضى الاستصحاب هو الأصليّة، لأن الواجب الأصلي - على ما عرّفه - هو الذي لا تكون الإرادة المتعلقة به معلولة للإرادة المتعلقة بشيء آخر، فالمتقوم بالقيود العدمي المستصحب إنما هو
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٥٧
الواجب الأصلي، بخلاف التبعي، فإنه عبارة عما تعلق به إرادة مترشحة من إرادة متعلقة بشيء آخر [٥١٠].
هذا حاصل كلام المحقق الاصفهاني رحمه الله.

نقد كلام المحققين الخراساني والاصفهاني في المقام

ويرد عليهما أن الحق عدم جريان الاستصحاب في مثل عدم قرشيّة المرأة، لعدم اتحاد القضيتين، حيث إنّ القضية المتيقّنة سالبة بانتفاء الموضوع والمشكوكه بانتفاء المحمول.
والمقام من هذا القبيل، لأنّ الإرادة لم تكن سابقاً مستقلة أو معلولة من إرادة اخرى، لأنها لم تكن موجودة حتى تكون كذلك، والآن صارت موجودة ونشك في استقلالها أو معلوليتها لإرادة اخرى.
فالحق أنه ليس لنا أصل عملي يقتضي الأصالة والتبعية في جميع الموارد، فلا بد لنا في كلّ مورد من ملاحظة الأصل الجارى في خصوصه.

هذا تمام الكلام في تقسيمات الواجب.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٥٩

فيما هو الواجب من المقدّم

الأمر الرابع: في بيان ما هو الواجب من المقدّم

نظرية المشهور فيه

ذهب المشهور إلى أن وجوب المقدمه - بناءً على الملازمة - يتبع في الإطلاق والاشتراط وجوب ذبيها، فلو كان وجوب ذى المقدمه مشروطاً بشيء لكان وجوبها أيضاً مشروطاً بذلك الشيء، ولو كان وجوبه مطلقاً لكان وجوبها أيضاً كذلك. وهذا واضح بناءً على كون وجوبها مترشحاً ومعلولاً من وجوبه، كما ذهب إليه بعض، بل هو واضح أيضاً بناءً على المختار من كون وجوبها تابعاً لوجوبه وإن أنكرنا الترشح والعلية. وبالجملة: ذهب المشهور إلى عدم اشتراط وجوب المقدمه بشرط دون وجوب ذبيها.

البحث حول اشتراط وجوب المقدمه بإرادة ذبيها

ولكن نسب إلى صاحب المعالم رحمه الله أنه ذهب إلى اشتراط وجوب المقدمه بإرادة ذبيها، حيث قال في مبحث الضد: وأيضاً فحجته القول بوجوب المقدمه على تقدير تسليمها إنما تنهض دليلاً على الوجوب في حال كون المكلف مريداً اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٦٠ للفعل المتوقف عليها، كما لا يخفى على من أعطاها حق النظر [٥١١]، إنتهى. أقول: هذه العبارة ظاهرة في القضية الحيتية لا الشرطية، فمفادها أن المقدمه واجبه في حال إرادة الفعل المتوقف عليها، لا أن وجوبها مشروط بإرادته، والفرق بينهما واضح، فإن كثيراً منهم قالوا بمفهوم الشرط وانتفاء الجزاء بانتفائه، لظهور القضية الشرطية في أن الشرط علّة منحصرة للجزاء، بخلاف القضية الحيتية حيث لم يقل أحد بثبوت المفهوم لها، فكم فرقاً بين قول المولى: «أكرم زيداً إن جائك» وبين قوله: «أكرم زيداً حين مجيئه» أو «في حال مجيئه» وكذا بين قولنا: «يجب عليك الوضوء إن أردت الصلاة» وقولنا: «يجب عليك الوضوء في حال إرادة الصلاة»، ومقتضى عبارة المعالم هو الثاني، والمنسوب إليه هو الأول.

نقد كلام صاحب المعالم رحمه الله

وكيف كان، فكلام صاحب المعالم رحمه الله يدل على نوع تضيق في دائرة وجوب المقدمه دون ذى المقدمه، سواء كان بنحو القضية الشرطية كما نسب إليه، أو الحيتية كما هو ظاهر عبارته. ويرد عليه أن أصل الملازمة بين وجوب المقدمه ووجوب ذبيها وإن لم تكن واضحة، إلا أن تبعية وجوبها لوجوبه في الإطلاق [٥١٢] والاشتراط بناءً على الملازمة واضحة لا تكاد تخفى كما قال المحقق الخراساني رحمه الله [٥١٣]. اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٦١ وأورد الشيخ رحمه الله أيضاً على صاحب المعالم رحمه الله بأن وجوب شيء لا يمكن أن يكون مشروطاً بإرادة نفس ذلك الشيء، وما ذهب إليه صاحب المعالم من اشتراط وجوب المقدمه بإرادة ذبيها مستلزم لاشتراط وجوبها بإرادة نفسها. أمّا الأول: فلأن وجوب الصلاة مثلاً لو كان مشروطاً بإرادتها لاستلزم أن يكون الأمر بها لغواً، ضرورة أن المكلف لو لم يرددها فلا وجوب ولا صلاة، وإن أرادها كان تحققها مستنداً إلى الإرادة المتعلقة بها لا إلى وجوبها، فلا أثر لوجوب الصلاة في تحققها مع أنه عبارة عن البعث والتحرك الاعتباري نحوها.

إن قلت: الإرادة وإن كانت مؤثرة في تحقق الصلاة إلا أن الوجوب أيضاً مؤثر، فكل منهما جزء السبب المؤثر، فليس الوجوب لغواً. قلت: كلاً، فإن الوجوب متأخر رتبة عن الإرادة، لاشتراطه بها، فالإرادة تؤثر في وجود الصلاة في الرتبة المتقدمة على الوجوب، فلو كان هو أيضاً مؤثراً وداعياً إليها لكان من قبيل تحصيل الحاصل، وهو مستحيل على الحكيم.

وأما الثاني: فلأنَّ إرادة ذي المقدمه لا تكاد تنفك عن إرادتها [٥١٤]، فإنَّ كلَّ من أراد الكون على السطح وعلم توقفه على نصب السلم يريد نصب السلم أيضاً، فحيث إنَّ الإرادة المتعلقة بذي المقدمه مستلزمه للإرادة المتعلقة بها، فاشتراط وجوبها بإرادته مستلزم لاشتراط وجوبها بإرادة نفسها، وهو مستحيل كما عرفت [٥١٥].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٦٢

هذا حاصل كلام الشيخ في مناقشه كلام صاحب المعالم .٥

وفيه: أنَّ المقام ليس من قبيل اشتراط وجوب شيء بإرادة نفس ذلك الشيء، لأنَّ إرادة المقدمه كما تكون لازمه لإرادة ذهابها، كذلك وجوبها يكون مشروطاً بإرادته على فرض ما نسب إلى المعالم، فكأنَّ المولى قال: «إن أردت الصلاة يجب عليك الوضوء»، فإرادة الصلاة مستلزمه لإرادة الوضوء، وشرط لوجوبه، فكلاهما أعني إرادة الوضوء ووجوبه في رتبه واحده، لكون كلَّ منهما متأخراً عن إرادة الصلاة برتبه، فلا ضير في أن يؤثر كلَّ منهما في تحقق الوضوء، لأنَّ المحال إنَّما هو أمر المولى بشيء بعد تعلق إرادة العبد به، لكونه كتحصيل الحاصل المستحيل على الحكيم، بخلاف ما إذا أمر به مقارناً لإرادة العبد إياه، فيكون كلَّ واحد من أمر المولى وإرادة العبد مؤثراً في تحققه من دون أن يستلزم اللغويته.

فالحق في جواب صاحب المعالم ما تقدّم من كلام المحقق الخراساني رحمه الله، فإنَّه كلام متين، سواء أراد صاحب المعالم القضية الشرطيّه كما نسبت إليه أو الحيثيّة كما هي ظاهرة من كلامه.

البحث حول اعتبار قصد التوصل في وجوب المقدمه

ومما نسبه المحقق الخراساني رحمه الله إلى الشيخ الأعظم رحمه الله في تقريراته أنه ذهب إلى أن الواجب إنَّما هو المقدمه التي يقصد بها التوصل إلى ذي المقدمه، فنصب السلم مثلاً إن كان بداعي التوصل به إلى الكون على السطح يتّصف بصفة الوجوب الغيري، وإلّا فلا، وإن ترتّب عليه الكون على السطح [٥١٦].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٦٣

لكنَّ المتأمل في كلام الشيخ رحمه الله في تقريرات بحثه المسماة ب «مطرح الأنظار» يفهم أن هذه النسبه ليست صحيحة، لأنَّ حاصل كلامه أن المقدمه لا تتّصف بالعباديّه إلّا إذا أتى بها بداعي أمرها الغيري [٥١٧]، وبعبارة أخرى: إلّا إذا أتى بها بقصد التوصل بها إلى ذي المقدمه [٥١٨]، فهو رحمه الله في مقام بيان كفيّة تصحيح عباديّة المقدمات، لا في مقام بيان اشتراط وجوبها بقصد التوصل بها إلى ذهابها في مقابل المشهور.

الاحتمالات الجارية فيما نسب إلى الشيخ رحمه الله ونقدتها

وكيف كان، ففي كلام الشيخ بناءً على صحه ما نسبه إليه صاحب الكفاية ثلاثة احتمالات:

١- أن يكون كلامه بنحو القضية الشرطيّه، فيكون مفاد كلامه أن نصب السلم مثلاً واجب غيري- بناءً على الملازمه- إن أراد أن يتوصل به إلى الكون على السطح.

٢- أن يكون بنحو القضية الحيثيّة، فيكون مفاده أن نصب السلم متّصف بالوجوب الغيري حينما أراد أن يتوصل به إلى الكون على السطح.

ولا ريب في أن الاشتراط والتضييق في هذين الاحتمالين يرتبطان بالوجوب، ضرورة أن كلمة «إن» الشرطيّه في الاحتمال الأوّل، وكلمة «حين» في الاحتمال الثاني قيدان للوجوب لا للواجب، فهما يوجبان أن يكون الحكم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٦٤

مقيداً ومضيئاً.

٣- أن يكون مراده تضييق دائرة الواجب لا- الوجوب، بمعنى أن الوجوب تعلق بنصب السلم الذي قصد به التوصل إلى الكون على السطح، كما تعلق الوجوب بالصلاة مع الطهارة، فالقيد- أعنى قصد التوصل بالمقدمة إلى ذيها- واجب التحصيل كما يجب تحصيل نفس المقدمة، بخلاف الاحتمالين الأولين، لعدم وجوب تحصيل مقدمات الوجوب.

ولا- يمكن الذهاب إلى الأولين ثبوتاً، إذ يرد عليهما أولاً: ما أورده المحقق الخراساني على صاحب المعالم رحمه الله، من أن العقل يحكم بأن ملاك وجوب المقدمة إنما هو مقدميتها وتوقف ذى المقدمة عليها، فلا يمكن أن يكون وجوبه مطلقاً ووجوبها مشروطاً بقصد التوصل، وبعبارة أخرى: لا يمكن- بعد قبول تحقق الملازمة العقلية بين الوجوبين- أن يتحقق وجوبه دون وجوبها، سيما بناءً على الترشح الذي قال به صاحب الكفاية أو العلية التي عبر بها المحقق النائيني رحمه الله، ضرورة أن المعلول لا يتقيد بعدما تحققت علته إلبها، وثانياً: يرد على كلام الشيخ رحمه الله على الاحتمالين الأولين ما أورده نفسه على صاحب المعالم رحمه الله، ضرورة أن وجوب المقدمة لو كان مقيداً بقصد التوصل بها إلى ذيها فهذا القيد ينحل إلى إرادتين: إحداهما: إرادة ذى المقدمة، والثانية: إرادة المقدمة بقصد الوصول بها إليه، فوجوبها مقيد بإرادتها، وهو محال، لاستلزامه اللغوية، لكونه كتحصيل الحاصل.

ولا يخفى أنه لا يمكن دفعه بما دفعناه عن كلام صاحب المعالم، ضرورة أن شرط الوجوب في كلام صاحب المعالم إنما كان إرادة ذى المقدمة، لكنها كانت مستلزماً لإرادتها، بخلاف كلام الشيخ، حيث إنه جعل وجوب المقدمة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٦٥

مشروطاً بشيء يندرج فيه إرادتها.

وأما الاحتمال الثالث- الذي يوافق مبناه، حيث إنه ذهب إلى رجوع جميع القيود إلى المادة حتى في القضايا الشرطية التي ظاهرها رجوع الشرط إلى الهيئة- فلا إشكال فيه بحسب مقام الثبوت.

نعم، لا بد من القول باستحالة هذا الاحتمال أيضاً، بناءً على ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله في موضعين من كفايته من كون الإرادة أمراً غير اختياري، لعدم قابلية الأمر الخارج عن تحت اختيار المكلف لتعلق الوجوب به، فكيف يمكن أن يأمر المولى بنصب السلم الذي يقصد به التوصل إلى الكون على السطح بحيث كان القيد- أعنى قصد التوصل وإرادته- لازم التحصيل؟!

لكننا لا نسلم هذا المبني، أولاً: لما اخترناه حينما كنا ندرس الكفاية، من أن الله سبحانه أعطى نفس الإنسان نوعاً من الخالقية التي تقدر بها على خلق الإرادة، فالنفس الإنسانية توجد الإرادة باختيارها، وهذا لا يستلزم أن يكون النفس شريكاً له سبحانه في الخلق، ضرورة أن خالقيتها في طول خالقيتها وبإعطاء منه تعالى.

وثانياً: لأنه يستلزم أن لا يكون قصد القربة معتبراً في عمل من الأعمال، لامتناع تعلق التكليف بأمر غير مقدور، وهل هو يلتزم بعدم لزومه في العبادات؟!

إن قلت: نعم، هو التزم بذلك حيث ذهب إلى استحالة أخذ قصد القربة في متعلق التكليف، لاستلزامه الدور.

قلت: هو رحمه الله وإن ذهب إلى امتناع أخذه في متعلق التكليف لذلك، إلا أنه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٦٦

قال: العقل يحكم بلزومه في العبادات، فهو رحمه الله نفى وجوب تحصيل قصد القربة شرعاً لا لزومه عقلاً، ولو كان أمراً غير مقدور لامتنع لزومه العقلي والشرعي كلاهما، بل امتناع اللزوم العقلي أوضح من الوجوب الشرعي.

على أنه قال بامتناع أخذه في المتعلق إن كان بمعنى إتيان العمل بقصد امتثال الأمر، بخلاف ما إذا كان بمعنى إتيانه بقصد التقرب به إلى ساحة المولى، أو بداعي حسنه، أو بداعي كونه ذا مصلحة، مع أن القصد لو كان أمراً غير اختياري لكان تعلق الوجوب به ممتنعاً بأي معنى كان، غاية الأمر أنه إن كان بمعنى قصد امتثال الأمر كان تعلق الوجوب به ممتنعاً لوجهين: أحدهما كونه غير مقدور،

والثاني استلزامه الدور، وإن كان بأحد المعاني الاخرى كان تعلق الوجوب به ممتنعاً لأجل كونه غير مقدور فقط. والحاصل: أن مفاد كلام الشيخ رحمه الله أمر ممكن ثبوتاً، بناءً على الاحتمال الثالث من الاحتمالات الجارية في كلامه. وأما البحث عنه في مقام الإثبات فهو فرع ثبوت أصل الملازمة، ضرورة أننا بعد إثبات الملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته نتكّن من أن نبحت في أن طرف الملازمة هل هو نفس المقدمة، أو هي مقيدة بقصد التوصل بها إلى ذيها؟ فانتظر كي يتبين لك الحال هناك.

بيان الثمرة بين القول المشهور [٥١٩] وما نسب إلى الشيخ رحمه الله

وتظهر الثمرة بين القول المشهور وقول الشيخ في بعض صور ما إذا كان لواجب مقدمة منحصرة محرمة، وكان وجوب ذي المقدمة أهم من حرمة

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٦٧

المقدمة، كما إذا كان الدخول في ملك الغير مقدمة لإنقاذ غريق، فهذا الدخول وإن كان حراماً في الأصل، إلّا أنه صار واجباً بعد عروض توقف الواجب الأهم الفعلي المنجز عليه، ولا فرق في ذلك بين صور المسألة عند المشهور، فهو يقع واجباً عندهم، سواء التفت إلى مقدميته للواجب الأهم أم لا، غاية الأمر يكون في صورة عدم الالتفات متجزياً فيه.

وأما بناءً على مذهب الشيخ رحمه الله فيقع حراماً في صورة عدم الالتفات، لأن الوجوب على مذهبه مشروط بقصد التوصل بالمقدمة إلى ذيها، وهو فرع الالتفات.

وأما في صورة الالتفات فإن قصد التوصل به إلى الواجب يقع على صفة الوجوب على مبنى الشيخ أيضاً، ولا ثمرة بينه وبين القول المشهور في هذا الفرض.

بخلاف ما إذا لم يقصده، حيث أنه يقع حراماً على قوله رحمه الله واجباً على القول المشهور من دون أن يكون متجزياً بالنسبة إليه، وأما بالنسبة إلى ذي المقدمة - وهو الإنقاذ في المثال - فلو استمرّ عدم قصده حتى يموت الغريق، أو يصير عاجزاً عن إنقاذه لكان عاصياً، وإن صار قاصداً للإنقاذ بعد الإتيان بمقدمته لم يكن عاصياً، غاية الأمر كان بالنسبة إلى ذي المقدمة متجزياً، لعدم قصده له حين الإتيان بمقدمته.

ولو أتى بهذه المقدمة بداعي أحدهما قصد التوصل به إلى ذيها فلا إشكال في وقوعها واجباً عند المشهور من دون تحقق تجرّ أصلاً، لا بالنسبة إليها ولا بالنسبة إلى ذيها، وأما بناءً على قول الشيخ رحمه الله فيحتمل الوجهان: ١- العصيان بالنسبة إلى المقدمة لو كان مراده من اشتراط وجوبها بقصد التوصل أن

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٦٨

لا تتحقق إلّا بهذا القصد، ٢- عدم العصيان لو كان مراده جهة الإثبات فقط من دون أن يكون ناظراً إلى جانب النفي، أي الوجوب مشروط بقصد التوصل، سواء ضمّ إليه قصد شيء آخر أيضاً أم لا.

القول حول اعتبار الإيصال في المقدمة الواجبة

نظريّة صاحب الفصول في المقام

وذهب صاحب الفصول رحمه الله إلى اعتبار ترتّب ذي المقدمة عليها خارجاً، فالواجب إنّما هو المقدمة الموصلة [٥٢٠].

ولا يخفى أن بين المقدمة الموصلة والمقدمة التي قصد بها التوصل إلى ذيها المنسوبة إلى الشيخ رحمه الله عموماً من وجه.

وفي كلام صاحب الفصول رحمه الله أيضاً احتمالان: ١- أن يكون الإيصال شرطاً للوجوب، ٢- أن يكون قيداً للواجب، فيكون لازم

التحصيل على الثاني دون الأول.

لكن لابد من حمل كلامه بعد التأمل على الاحتمال الثاني، لوضوح استحالة الأول، ضرورة أن الحكم بوجود المقدمة بعد إيصالها إلى ذبيها، وبعبارة أخرى: بعد ترتبه عليها تحصيل للحاصل المستحيل، بل هو أقوى مرتبة من مراتب تحصيل الحاصل، حيث إن الفرض تعلّق الوجود بالمقدمة بعد تحققها وتحقق ذبيها كليهما، فكيف يمكن حمل كلام مثل صاحب الفصول على هذا الأمر البيّنة استحالته؟! استحالته؟!

والاحتمال الثاني أيضاً وإن وقع مورداً للمناقشة بحسب الإمكان ومقام

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٦٩

الثبوت، إلا أنه ليس بديهي الامتناع كالأول، مضافاً إلى إمكان الجواب عن الوجوه التي أوردوها عليه ثبوتاً.

البحث حول المقدمة الموصلة بحسب مقام الثبوت

فإليك بيان هذه الوجوه ونقدها:

أحدها: أنه يستلزم الدور، لتوقف ذى المقدمة على المقدمة الموصلة، وبالعكس.

وفيه: أن تحقق المقدمة الموصلة متوقف على تحقق ذى المقدمة، وأما هو فلا يتوقف على المقدمة الموصلة، بل على ذات المقدمة، ألا ترى أن الكون على السطح يتوقف على نفس نصب السلم، لا على نصبه الموصّل.

ثانيها: أنه يستلزم التسلسل، توضيحه: أن كلّ جزء من أجزاء المركّب يكون مقدّمه له، فلو كان الواجب بالوجود الغيرى مركّباً من ذات المقدمة وقيد الإيصال، فذات المقدمة مقدّمه للواجب الغيرى الذي هو عبارة عن المقدمة الموصلة، فلا محالة يتعلّق بها [٥٢١] وجوب غيرى آخر، وحيث إن الوجود الغيرى لا- يتعلّق إلا بالمقدمة الموصلة فرضاً فلا بد من ضمّ قيد إيصال ثانٍ إليها، فالواجب بالوجود الغيرى الثاني أيضاً هو المقدمة الموصلة، وحيث إنّها مركّبة من ذات المقدمة وقيد الإيصال يجرى فيها أيضاً جميع ما تقدّم طابق النعل بالنعل، فحتاج إلى قيد إيصال ثالث ووجوب غيرى ثالث، وهكذا إلى ما لا نهاية له.

وفيه: ما قد عرفت في أوائل مبحث مقدّمه الواجب [٥٢٢] من أنه لا يصدق

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٧٠

عنوان المقدّمية على أجزاء المركّب الحقيقي، سواء كان عقلياً، كالنوع المركّب عقلاً من الجنس والفصل أو خارجياً، كالجسم المركّب خارجاً من المادة والصورة، وإنما يصدق عنوان المقدّمية على أجزاء المركّب إذا كان التركيب صناعياً، كتركيب البناء والسيارة من أجزائهما، أو اعتبارياً، كتركيب الصلاة من أجزائها الداخلة تحت مقولات متعدّدة المعبرة عند الشارع شيئاً واحداً ذا آثار مخصوصه لازمة الاستيفاء، فأمر بها.

وما نحن فيه من قبيل المركّبات العقليّة، ضرورة أن الواجب بالوجود الغيرى إنّما هو المقدمة المتقيّدة بقيد الإيصال، بحيث يكون التقيّد داخلياً والقيد خارجاً، والحاكم بكون التقيّد جزءً والمقدمة جزءً آخر هو العقل الذي يحلّل المقدمة الكذائية إلى جزئين عقليين: أحدهما ذات المقدمة، والآخر تقيدها بقيد الإيصال.

نعم، لو كان الواجب الغيرى مركّباً من ذات المقدمة ونفس قيد الإيصال لكان لما ذكر من الإشكال وجه.

ثالثها: أنه يستلزم تعلّق وجوبين اثنين بذى المقدمة، أحدهما نفسى والآخر غيرى، أمّا تعلّق الوجود النفسى به فواضح، وأمّا تعلّق الوجود الغيرى فلكونه مقدّمه لتحقيق المقدمة الموصلة التي تكون واجبه.

وبعبارة أخرى: يتعلّق الوجود النفسى بذى المقدمة، فيترشّح منه وجوب غيرى إلى المقدمة الموصلة، ثمّ يترشّح منها وجوب غيرى آخر إلى ذى المقدمة، لتوقفها عليه، فيصير ذو المقدمة متعلّقاً لوجوبين: نفسى وغيرى.

بل لو كان له مقدمات متعدده تتعدد الوجوبات الغيرية المتعلقة به بعددها كما لا يخفى، مع أن تعلق حكيمين أو أكثر بشيء واحد محال، فما يلزم منه هذا

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٧١

المحال- وهو اعتبار الإيصال فيما هو الواجب من المقدمة- نفسه محال.

لا يقال: تعدد العنوان يكفي لجواز تعلق حكيمين متماثلين في المقام بشيء واحد، كما أنه يكفي لجواز اجتماع الأمر والنهي بناءً على الجواز، فيتعلق الوجوب النفسى في المقام بالكون على السطح مثلما بعنوان أنه ذو المقدمة، والوجوب الغيرى به بعنوان أنه مقدمة للمقدمة الموصلة الواجبة.

فإنه يقال: كفاية تعدد العنوان في مسألة اجتماع الأمر والنهي إنما هي لكون حيشة العنوان حيشة تقييدية، لأن الأمر تعلق بالصلاة والنهي بالغضب، لكن العبد جمع بينهما في مقام الامتثال.

بخلاف ما نحن فيه، ضرورة أن حيشة المقدمة حيشة تعليلية، فالكون على السطح واجب بالوجوب النفسى، وهو نفسه واجب بالوجوب الغيرى أيضاً، لا- عنوان المقدمة، وإنما هي علة لصورته واجباً غيرياً، ولا ريب في استحالة كون شيء واحد محكوماً بحكيمين متماثلين أو متضادين في مقام تعلق الحكم.

ولكن يمكن أن يقال في جواب الإشكال: إن صاحب الفصول لا- يقول بكون المقدمة واجبة بالوجوب الغيرى حتى فيما إذا كانت نفس ذى المقدمة، بل مراده غير ذى المقدمة من سائر المقدمات، ضرورة أن كلامه لو كان عاماً بحيث يشمل أيضاً لكان ذو المقدمة المتقيد بقيد الإيصال واجباً بالوجوب الغيرى على مذهبه، وهو ضرورى الامتناع، لوضوح أن الكون على السطح الموصّل لو كان واجباً بالوجوب الغيرى، فإما أن يكون الموصّل إليه نفس الكون على السطح أو مقدمته الموصلة، أعنى نصب السلم الموصّل إلى الكون على السطح، وكلاهما يمتنعان، لاستلزامهما أن يكون الشيء موصلاً إلى نفسه بلا- واسطة في الأول، ومعها في الثانى، ولا فرق في استحالة كون الشيء موصلاً

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٧٢

إلى نفسه بين كونه كذلك بلا واسطة أو معها.

فلا بد من أن يكون مراده رحمه الله من المقدمة الموصلة الواجبة غير ذى المقدمة لكى لا يستلزم كلامه هذا الأمر الذى استحالته بينه. والحاصل: أنه لا إشكال في كلام صاحب الفصول رحمه الله بحسب مقام الثبوت بناءً على كون الإيصال قيدا للواجب لا للوجوب.

مناقشة صاحب الكفاية في كلام صاحب الفصول رحمه الله وتقدها

وأما إثباتاً [٥٢٣] فقد أورد عليه المحقق الخراسانى رحمه الله بوجهين:

الأول: أنه لا- يكاد يعتبر في الواجب إلما له دخل في غرضه الداعى إلى إيجابه والباعث على طلبه، وليس الغرض من المقدمة إلما حصول التمكن من ذى المقدمة، ضرورة أنه لا- يكاد يكون الغرض إلما يترتب عليه من فائدته وأثره، ولا يترتب على المقدمة إلما ذلك، ولا تفاوت فيه بين ما يترتب عليه الواجب وما لا يترتب عليه أصلاً، لأن التمكن من ذى المقدمة يترتب عليها لا محالة في كلتا صورتين كما لا- يخفى، وأما ترتب الواجب فلا- يعقل أن يكون الغرض الداعى إلى إيجابها والباعث على طلبها، لأنه ليس بأثر كل واحدة من المقدمات، بل أثر جميعها الذى نعبر عنه بالعلّة التامة، ضرورة أن العلة التامة موصلة إلى المعلول، لا كلّ واحد من أجزائها، فالقول بالمقدمة الموصلة يستلزم أن يكون لنا وجوب غيرى واحد فقط متعلق بالعلّة التامة التى هي مجموعة المقدمات، وأما كلّ واحدة منها فليست واجبة بالوجوب الغيرى، لعدم كونها موصلة، بل يستلزم إنكار وجوب المقدمة إلما خصوص العلة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٧٣

التامة في خصوص الواجبات التوليدية، لأن الواجبات التوليدية هي التي تترتب على مجموعة المقدمات قهراً، سواء أرادها المكلف أم لا، كترتيب الإحراق على النار قهراً بعد تحقق المقدمات، وأما الواجبات غير التسيبية كالكون على السطح فلا تترتب على مقدماتها إلا بعد إرادة المكلف إيها، ألا ترى أن الكون على السطح لا يترتب على نصب السلم إلا فيما إذا أراد العبد.

والحاصل: أن القول بالمقدمة الموصلة يستلزم تخصيص الوجوب الغيرى بالعلّة التامة في خصوص الواجبات التوليدية.

فإن قلت: ما من واجب إلا وله علّة تامة، ضرورة استحالة وجود الممكن بدونها، فالتخصيص بالواجبات التوليدية بلا مخصص.

قلت: نعم، وإن استحالة صدور الممكن بلا علّة، إلا أن الإرادة من متمات العلّة التامة في الواجبات غير التسيبية، فلا يمكن أن تتصف

بالوجوب، لعدم كون الإرادة التي هي مكتملة لها أمراً اختيارياً، وإلا لتسلسل كما هو واضح لمن تأمل [٥٢٤].

هذا حاصل كلام المحقق الخراساني رحمه الله في الوجه الأول.

وفيه: أن صاحب الفصول لا يقول باختصاص الوجوب الغيرى بما يترتب عليه الواجب قهراً، فإن مراده من المقدمة الموصلة ما يكون موصلاً إلى ذى المقدمة ولو مع الوسائط، وكل واحد من المقدمات موصلة إلى ذىها بواسطة انضمام سائر المقدمات إليها في الواجبات التسيبية، وبواسطة انضمامها وانضمام الإرادة في غيرها، فبعد تحقق ذى المقدمة نستكشف أن كل واحد من المقدمات كانت واجبة بالوجوب الغيرى، سواء كانت علّة تامة أو ناقصة،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٧٤

كان ذو المقدمة من الواجبات التوليدية أو غيرها.

الثاني: أنه [٥٢٥] لو كان معتبراً فيه الترتب لما كان الطلب يسقط بمجرد الإتيان بها من دون انتظار لترتب الواجب عليها، بحيث لا يبقى في البين إلا طلبه وإيجابه، كما إذا لم يكن هذه بمقدمة أو كانت حاصله من الأول قبل إيجابه، مع أن الطلب لا يكاد يسقط إلا بالموافقة أو بالعصيان والمخالفة أو بارتفاع موضوع التكليف، كما في سقوط الأمر بالكفن أو الدفن بسبب غرق الميت أحياناً أو حرقه، ولا يكون الإتيان بها بالضرورة من هذه الامور غير الموافقة [٥٢٦]، إنتهى.

وفيه: أننا لا نسلم ما جعله مفروغاً عنه من سقوط الوجوب الغيرى بمجرد الإتيان بالمقدمة من غير انتظار لترتب الواجب عليها، بل لا بد من الانتظار، فإن العبد بعد الإتيان بها لا يخلو إما يأتي بذى المقدمة أيضاً أم لا، فعلى الأول نستكشف أن المقدمة المأتى بها كانت واجبة وسقطت لأجل الموافقة، وعلى الثاني نستكشف أنها لم تكن واجبة بالوجوب الغيرى، لعدم كونها موصلة، فلا تصل النوبة إلى أن نتساءل عن أن الوجوب الغيرى المتعلق بها هل سقط أم لا، وما وجه سقوطه على الأول؟ فإن الوجوب لم يتعلق بها، بل بالمقدمة الموصلة [٥٢٧].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٧٥

ويمكن إرجاع هذين الوجهين المذكورين في الكفاية رداً على صاحب الفصول إلى مقام الثبوت، بأن كلامه رحمه الله مستلزم لأمر ممتنع، وهو اختصاص الوجوب الغيرى بالعلّة التامة في خصوص الواجبات التوليدية، ولا يمكن القول بتضييق دائرة الوجوب الغيرى في هذا الحد المفرد.

وهكذا الأمر في الوجه الثاني.

وكيف كان، فجميع الإشكالات التي أوردوها على صاحب الفصول كانت خمسة كما عرفت مع أجوبتها.

وقام بعض الأكابر بتوجيه كلام صاحب الفصول رحمه الله كي يتعد من مجال جميع هذه الإشكالات.

كلام المحقق الحائري رحمه الله توجيهاً لما أفاده صاحب الفصول

فقال المحقق الحائري مؤسس الحوزة العلمية بقم المقدسة رحمه الله: إن الواجب ذات المقدمة، ولكن بلحاظ حال الإيصال، توضيحه:

أن إرادة المولى لم تتعلق بكل مقدمة حال كونها منقطعة عن سائر المقدمات، لعدم كونها ذات أثر في هذا الحال، بل تعلق بها بلحاظ قياسها إلى سائر المقدمات وارتباطها بها، لترتب الأثر على مجموعتها، وهو تحقق ذى المقدمه عقيبتها، فالواجب ليس ذات المقدمه مطلقاً ولو في حال انقطاعها عن سائر المقدمات، لعدم ترتب الأثر عليها في هذا اللحاظ حتى تتعلق بها الإرادة، ولا متقيدة بالإيصال لكي يرد عليه الإشكالات المتقدمة، بل الواجب ذاتها بلحاظ حال الإيصال وترتب ذبها عليها [٥٢٨].

هذا حاصل كلام المحقق الحائري رحمه الله.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٧٦

كلام المحقق العراقي رحمه الله في توجيه مقاله صاحب الفصول

ونظيره ما أفاده المحقق العراقي رحمه الله حيث قال ما حاصله: إن الواجب هو المقدمه في ظرف الإيصال بنحو القضية الحيثية، لا مقيدة به بنحو القضية الشرطية، والفرق بينهما أنه لا- دخل للإيصال في الموضوع على الأول، وإنما هو عنوان مشير فقط، بخلاف الثاني، لاقتضاء القضية الشرطية كون الشرط دخیلاً في الموضوع.

وبالجملة: إن الواجب هو المقدمه في ظرف الإيصال، أى الحصه من المقدمه التوأمه مع وجود سائر المقدمات الملازمه لوجود ذبها، توضيح ذلك: أن لنا وجوباً غيرياً واحداً منبسطاً على جميع المقدمات، كانبساط الوجوب النفسى المتعلق بالمركب على جميع أجزائه، مثل وجوب الصلاة المنبسط على أجزائها، فكما أن الركوع مثلاً واجب لأجل بعض الأمر المتعلق بالمركب كذلك كل واحد من المقدمات واجبه ببعض الأمر المتعلق بجمعها، وكما أن الركوع الذى تعلق به بعض الأمر ليس مطلقاً، ولا مقيداً بانضمام سائر الأجزاء إليه، بل تعلق بعض الأمر بنفس الركوع لكن في ظرف كونه توأماً مع سائر الأجزاء، كذلك موضوع بعض الأمر المتعلق بكل مقدمه أيضاً ليس ذات تلك المقدمه مطلقاً ولا بشرط انضمام سائر المقدمات إليها، بل الموضوع ذات المقدمه لكن في ظرف الإيصال، أى الحصه من المقدمه التوأمه مع وجود سائر المقدمات الملازمه لترتب ذبها عليها [٥٢٩].

نقد ما أفاده المحقق الحائري رحمه الله في المقام

ويرد على المحقق الحائري رحمه الله أن الواجب في مقام الثبوت- الذى نحن فيه- إما نفس المقدمه، وهو ما ذهب إليه المشهور، أو المقدمه المتقيدة بالإيصال،

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٧٧

وهو ظاهر كلام صاحب الفصول الذى كان مورداً للإشكالات الخمسه المتقدمه مع قطع النظر عما قدمناه من الأجوبه، وليس لنا في مقام الثبوت [٥٣٠] أمر ثالث برزخ بين المقدمه المطلقه والمقيدة بقيد الإيصال باسم المقدمه بلحاظ حال الإيصال.

وبعبارة أخرى: إن الأمر- بعد أن تصور المقدمه، سواء تصورها وحدها أو بلحاظ حال الإيصال- إما يأمر العبد بنفس المقدمه أو بالمقدمه الموصلة، ولا ثالث فى البين.

نقد كلام المحقق العراقي رحمه الله في المقام

ويرد على المحقق العراقي رحمه الله أن بين قوله: «إن الواجب هو المقدمه فى ظرف الإيصال بنحو القضية الحيثية» وقوله: «إن الواجب هو الحصه من المقدمه التوأمه مع سائر المقدمات الملازمه لوجود ذبها» تهاوتاً، ضرورة أن القضية الحيثية لا يستفاد منها أكثر من العنوان المشير كما قال، فعلى هذا لا- دخل لقيد الإيصال فى موضوع الوجوب الغيرى كما قال أيضاً، ولكن قوله: «إن الواجب هو الحصه الخ» ينادى بخلافه، ضرورة أن التحصيص لا يمكن إلا بتقييد المطلق، ألا ترى أن تحصيص الرقبه بخصتين لا يمكن إلا بتقييدها

تارةً بالإيمان واخرى بالكفر، فعبارة هذه عبارة اخرى عن القول بالمقدمة الموصلة بالمعنى الذى هو ظاهر الفصول، فما ذكره المحقق العراقى رحمه الله ليس إلا تعويضاً للاسم، إذ لا فرق فى الواقع بين المقدمة الموصلة، التى ذكرها صاحب الفصول رحمه الله، وبين اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٧٨

الحصّة من المقدمة التوأمة مع سائر المقدمات، التى ذكرها المحقق العراقى رحمه الله.

وبالأخـرة قد عرفت عند المناقشة فى كلام المحقق الحائرى رحمه الله أنّ الواجب فى الواقع إمّا نفس المقدمة، أو المقدمة المقيّدة بالإيصال، ولا يمكن أن يكون مهملاً أو مجملاً، فإنّ الإهمال والإجمال مربوط بمقام الإثبات وعالم البيان، ولا يرتبط بمرحلة الثبوت، فإن أراد المحقق العراقى رحمه الله بالحصّة التوأمة، المقدمة المقيّدة- كما يناسبها نفس التعبير بالحصّة- فهذا يرجع إلى مقاله صاحب الفصول، وإن أراد بها مطلق المقدمة فهذا يرجع إلى كلام المشهور، ولا يمكن لنا تصوّر شيء ثالث بحسب مقام الثبوت الذى نبحت فيه فعلاً.

والحاصل: أنّه لا إشكال ثبوتاً فيما ذهب إليه صاحب الفصول رحمه الله بعدما عرفت من عدم ورود الإشكالات الخمسة المتقدمة عليه.

البحث حول المقدمة الموصلة بحسب مقام الإثبات

بقى القول فى مقام الإثبات وأنّ الأدلّة المذكورة فى كلام صاحب الفصول هل هى تامّة أم لا؟

فنقول: عمدتها قوله: إنّ المطلوب بالمقدمة مجرد التوصل بها إلى الواجب وحصوله، فلا جرم يكون التوصل بها إليه وحصوله معتبراً فى مطلوبيتها، فلا تكون مطلوبة إذا انفكّت عنه، وصريح الوجدان قاض بأنّ من يريد شيئاً لمجرد حصول شيء آخر لا يريدّه إذا وقع مجرداً عنه، ويلزم منه أن يكون وقوعه على وجه المطلوب منوطاً بحصوله [٥٣١].

هذا ما نقله عنه المحقق الخراسانى رحمه الله فى الكفاية، ثم ناقش فيه بوجهين:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٧٩

١- أنّ الغرض من إيجاب المقدمة إنّما هو التمكن من حصول ذيلها لا نفس حصوله وترتبه عليها، لأنّه غير معقول، لاستلزامه اختصاص الوجوب الغيرى بالعلّة التامة فى خصوص الواجبات التوليدية كما تقدّم [٥٣٢].

هذا حاصل ما أفاده فى الوجه الأوّل.

ويرد عليه ما عرفت من أنّ صاحب الفصول لا يريد بالإيصال الإيصال التكويني القهرى كما زعم صاحب الكفاية، بل الإيصال بواسطة الإرادة وضمّ سائر المقدمات إليها، بحيث يكون قيد الإيصال أيضاً لازماً التحصيل مثل نفس المقدمة.

٢- سلّمنا أنّ الغرض من إيجابها ترتب ذى المقدمة عليها، لكنّه لا يقتضى أن يكون ترتبه عليها مأخوذاً بنحو القيدية، بحيث لو لم يترتب عليها لأجل مانع لم تتصف المقدمة بالوجوب، كيف، وهذا يستلزم أن يكون ذو المقدمة أيضاً واجباً بالوجوب الغيرى مثل ذات المقدمة، لكون وجوده حينئذٍ من قيود المقدمة الموصلة ومقدمتها لوقوعها [٥٣٣]، مع أنّه ليس لنا شيء فوق ذى المقدمة كى يكون واجباً بالوجوب الغيرى لأجل ذلك الشيء.

وبالجملة: سلّمنا أنّ غاية إيجاب المقدمة إنّما هى الوصول إلى ذيلها، إلّا أنّ الواجب إنّما هو نفس المقدمة من دون أن تكون هذه الغاية دخيلةً فيه، وصاحب الفصول رحمه الله خلط بين الجهة التعليلية والتقييدية، فزعم أنّ الغاية مأخوذة بنحو القيدية، مع أنّها علّة غائية، فهى توجب تعلّق الحكم بذى الغاية من دون أن تكون نفسها دخيلةً فى المتعلّق [٥٣٤].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٨٠

وهذا حاصل الوجه الثانى الذى أفاده المحقق الخراسانى مناقشةً لما استدللّ به صاحب الفصول لإثبات تعلّق الوجوب بالمقدمة الموصلة.

نقد كلام صاحب الكفاية وبيان الحق في المسألة

وفيه: أن الحق ما ذهب إليه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره من أن الجهات التعليلية وإن لم تكن دخيلة في متعلقات الأحكام العرفية، إلّا أنها ترجع إلى الجهات التقيدية في الأحكام العقلية التي منها ما نحن فيه [٥٣٥]، حيث إن البحث في الملازمة العقلية كما تقدّم، ففي المقام لها دخل في متعلق الوجوب الغيرى، مثل الجهات التقيدية. وعبارة اخرى: إمّا أن لا يكون لترتب ذى المقدمه عليها دخل في تعلق الوجوب الغيرى بها أصلاً، لا علمه ولا قيدها، أو يكون قيدها لها، وليس في البين برزخ بينهما، بأن يكون له دخل ولا يكون قيدها، كما عرفت في مناقشة كلام المحققين الحائري والعراقي رحمهما الله. والحاصل: أن الحق هو القول بوجوب المقدمه الموصلة، بناءً على الملازمة بينه وبين وجوب ذبيها. نعم، الكلام في تحقق الملازمة، كما سيأتى.

بيان الثمرة بين كلام المشهور وصاحب الفصول

بقي هنا شيء، وهو بيان الثمرة المترتبة بين قولى المشهور وصاحب الفصول.

وقيل: هي صحّة العبادة التي يتوقّف على تركها فعل الواجب وعدمها بناءً

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٨١

على كون ترك الضدّ ممّا يتوقّف عليه فعل ضده، فلو اشتغل بالصلاة في سعة وقتها تاركاً لإزالة النجاسة عن المسجد التي هي أهمّ، نظراً إلى فوريته وجوبها، فالصلاة تقع صحيحة على قول صاحب الفصول وفسادته على القول المشهور، أمّا فسادها على القول المشهور فلائذ تركها واجب، لكونه مقدّمة للواجب فرضاً، فيحرم فعلها بناءً على أن وجوب كلّ شيء يستلزم حرمة نقيضه وبالعكس، فتقع فاسدة، لأنّ النهى عن العبادات يقتضى فسادها وعدم كونها مقربة إلى المولى، وأمّا صحّتها على نظرية صاحب الفصول فلائذ الواجب ليس ترك الصلاة مطلقاً، بل تركها الموصل إلى الإزالة، ونقيضه المحرّم إنّما هو عدم الترك الموصل، وله مصداقان: أحدهما: ترك الصلاة والإزالة كليهما، والثانى: فعل الصلاة الذى يجمع قهراً ترك الإزالة.

إن قلت: هذان المصداقان وإن لم يكن كلّ منهما نقيضاً للترك الموصل، إذ ليس لشيء واحد إلّا نقيض واحد، وهو فى المقام عدم الترك الموصل كما قلت، فكلّ من هذين الأمرين مصداق للنقيض لا نفسه، إلّا أنّ الحرمة تسرى من النقيض إلى مصداقيه، فيصير فعل الصلاة المستلزم لترك الإزالة أيضاً حراماً، فتقع فاسدة على قول صاحب الفصول أيضاً.

قلت: كلّما، فإنّ حكم الشيء لا يسرى إلى ملازمه فضلاً عن مقارنه أحياناً، وما نحن فيه من قبيل المقارنه لا الملازمة، ضرورة أنّ النقيض - وهو عدم ترك الصلاة الموصل إلى الإزالة - تارة يقارن ترك الصلاة والإزالة كليهما، واخرى فعل الصلاة كما عرفت، بل لو كانت بينهما الملازمة لما أوجبت سراية الحرمة من النقيض إلى ملازمه.

نعم، لا يجوز أن يكون أحد المتلازمين حراماً والآخر واجباً أو بالعكس،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٨٢

لاستلزامه التكليف بغير المقدور، وأمّا اتّحادهما فى الحكم فلا ملزم له، فيجوز أن يكون أحدهما واجباً أو حراماً، والآخر مباحاً.

مناقشة الشيخ رحمه الله فى الثمرة المذكورة

وأورد الشيخ الأعظم الأنصارى رحمه الله على ترتب هذه الثمرة بأنّ لو أعملنا الدقّة فنقيض ترك الصلاة أيضاً ليس فعلها، بل نقيضه عدم ترك الصلاة، وهو غير فعلها مفهوماً، وإن اتّحد معه وجوداً. وبالجملة: فعل الصلاة لا يكون نقيضاً لتركها، لأنّ نقيض كلّ شيء

رفعه، ورفع الترك إنما هو عدم الترك، ولا يكون الفعل مصداقاً للنقيض أيضاً إلامسامحة، ضرورة أن الوجود لا يمكن أن يكون مصداقاً للعدم، ولا فرق في ذلك بين عدم المضاف إلى الوجود أو إلى العدم، ففعل الصلاة بالنظر الدقي ليس نقيضاً لتركها ولا مصداقاً للنقيض، فلا تسرى إليه الحرمة المتعلقة بالنقيض كي يقع فاسداً، فتقع الصلاة صحيحة على كلا القولين. وأما بالنظر المسامحي فكما أن فعل الصلاة مصداق للنقيض المحرم فيصير حراماً على القول المشهور، فكذلك هو مصداق مسامحي للنقيض المحرم على قول صاحب الفصول أيضاً، غاية الأمر أن له مصداقاً آخر أيضاً، وهو ترك الصلاة والإزالة كليهما كما ذكر، ولا فرق في سراية الحكم من العنوان إلى المصداق بين أن يكون المصداق واحداً أو متعدداً. وبالجملة: لو قلنا بسراية الحرمة من العنوان إلى مصداقه المسامحي فلا بد من القول بفساد الصلاة على كلا القولين، ولو قلنا بعدم السراية فلا بد من القول بصحتها على كلا القولين أيضاً، إذ لا فرق بينهما إلفي وحدة المصداق المسامحي وتعدده، وهذا لا يكون فارقاً [٥٣٦].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٨٣

ما أفاده صاحب الكفاية رحمه الله في المقام

وردّه المحقق الخراساني رحمه الله بأنه فارق، لأن وحدة المصداق توجب اتحاد العنوان معه عيناً وخارجاً، فحرمة عدم ترك الصلاة توجب حرمة ما يتحد معه خارجاً، وهو فعل الصلاة، بخلاف ما إذا تعدد المصداق، فإنه لا يوجب الاتحاد العيني بين المفهوم والمصداق، بل لا يوجب الملازمة بينهما أيضاً، غاية الأمر أن العنوان يقارن تارة هذا المصداق، واخرى ذلك المصداق كما مر. وبالجملة: قول المشهور يستلزم الاتحاد الخارجي بين النقيض المحرم وهو عدم ترك الصلاة وبين مصداقه، وهو فعل الصلاة، والاتحاد الخارجي فوق الملازمة، فيوجب سراية الحرمة منه إليه، وإن كانا متغايرين مفهوماً، وأما قول صاحب الفصول لا يستلزم أكثر من المقارنة بين النقيض المحرم، وهو عدم ترك الصلاة الموصول، وبين مصداقيه، وهما ترك الصلاة والإزالة معاً، وفعل الصلاة، والمقارنة لا توجب السراية، لأنها دون الملازمة، فإذا لم تكن الملازمة موجبة لسراية حكم أحد المتلازمين إلى الملازم الآخر كما عرفت، فالمقارنة التي هي دونها لا توجب السراية بطريق أولى [٥٣٧].

بيان ما هو الحق في المقام

وتحقيق المسألة يستدعي بيان أمرين:

الأول: أنهم اختلفوا في معنى النقيض.

ف قيل: نقيض كل شيء رفعه، فعلى هذا نقيض الوجود هو العدم، ونقيض

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٨٤

العدم عدم العدم، فلا تناقض بين الوجود والعدم، وهذا ما اختاره الشيخ الأعظم والمحقق الخراساني رحمه الله كما عرفت.

وقيل: نقيض كل شيء إمّا رفعه أو كونه مرفوعاً به، فعلى هذا نقيض الوجود هو العدم، ونقيض العدم هو الوجود، إذ العدم يرتفع بالوجود، فهما متناقضان.

وقيل: نقيض كل شيء هو الذي يمانعه ويعانده بحيث لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما.

الثاني: أن وجوب الشيء هل يقتضي حرمة نقيضه وبالعكس أم لا؟ وعلى الأول هل الحكم المتعلق بالنقيض يختص بنفس النقيض فقط من دون أن يتجاوز منه إلى غيره أصلاً، أو يتجاوز إلى ما يتحد معه عيناً وخارجاً؟ في المسألة احتمالات ثلاثة:

والحق عدم الاقتضاء، لأن نقيض الواجب لو كان حراماً وبالعكس لاستحق من ترك الواجب أو فعل الحرام عقوبتين، لمخالفته

حكّمين إلزاميين:

أحدهما وجوبى، والآخر تحريمى، وهو واضح البطلان.

فتبين عدم ترتّب الثمرة المذكورة على قول المشهور وصاحب الفصول، لأنّها كانت مبنية على أساسين: ١- توقّف فعل الشىء على ترك ضده، ٢- استلزام وجوب الشىء لحرمة نقيضه، وقد عرفت عدم الاستلزام، بل الحقّ عدم توقّف فعل الشىء على ترك ضده أيضاً، فلا ترتّب الثمرة، لبطلان كلا الأساسين الذين كانت الثمرة مبنية عليهما [٥٣٨].

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٨٥

ولو قلنا باقتضاء وجوب الشىء حرمة نقيضه من دون أن تتجاوز إلى غيره فلا ثمره بين القولين أيضاً بناءً على الاحتمال الأوّل لمعنى النقيض، لأنّ المحرّم إنّما هو عدم ترك الصلاة على المشهور، وعدم تركها الموصل على نظريته صاحب الفصول، وأمّا نفس الصلاة فليست محرّمة، فتقع صحيحة على كلا القولين.

وهذا بخلاف الاحتمال الثانى لمعنى النقيض، لأنّه يقتضى فساد الصلاة على قول المشهور وصحتها على قول صاحب الفصول، إذ الواجب عند المشهور هو مجرد ترك الصلاة، ونقيضه فعلها على الاحتمال الثانى لمعنى النقيض، لأنّ عدم الصلاة يرتفع بوجودها كما عرفت، ولكنّ الواجب عند صاحب الفصول هو ترك الصلاة الموصل، ولا يمكن أن يكون نقيضه كلّ واحد من فعل الصلاة، وترك الصلاة والإزالة معاً، لامتناع تحقّق نقيضين لشيء واحد، فالنقيض إنّما هو أمر جامع بينهما، ولا تسرى الحرمة منه إلى مصداقيه فرضاً. وأمّا الاحتمال الثالث لمعنى النقيض فمقتضاه عدم ترتّب الثمرة بين القولين، كلاحتمال الأوّل، لفساد العبادة التى يتوقّف على تركها الواجب الأهمّ على كلا القولين، أمّا على القول المشهور فلأنّ الواجب عندهم - كما مرّ مراراً - هو مجرد ترك الصلاة، وفعل الصلاة يكون نقيضاً لتركها بالمعنى الثالث، لأنّهما يتعانداً، بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان، فإذا كان تركها واجباً كان فعلها حراماً موجباً لفسادها، وأمّا على قول صاحب الفصول فلأنّ الواجب عنده هو ترك الصلاة

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٨٦

الموصل، وهو معاند لكلّ واحد من فعل الصلاة، وترك الصلاة والإزالة معاً، بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان، فلا بدّ لنا حينئذٍ من الالتزام بأنّ لترك الصلاة الموصل نقيضين: أحدهما: فعل الصلاة، والآخر: ترك الصلاة والإزالة معاً، فإذا كان تركها واجباً كان كلّ واحد من نقيضيه حراماً، فلا تقع الصلاة إلّا محرّمة فاسدة.

والحاصل: أنّا لو قلنا باقتضاء وجوب الشىء لحرمة نقيضه من دون أن تتجاوز إلى غيره فلا ثمره بين القولين على الاحتمالين الأوّل والثالث لمعنى النقيض، لوقوع العبادة على كلا القولين صحيحة بناءً على الاحتمال الأوّل، وفسادها بناءً على الاحتمال الثالث، وأمّا على الاحتمال الثانى لمعنى النقيض فتظهر الثمرة بين القولين كما عرفت.

وأما على القول باقتضاء وجوب الشىء لحرمة نقيضه وتجاوزها عنه إلى ما يتحدّ معه فلا ثمره بين القولين أصلاً، لاقتضاء كلا القولين بطلان الصلاة على جميع الاحتمالات الثلاثة المتقدّمة فى معنى النقيض، غاية الأمر أنّ بطلانها فى بعض الفروض لأجل كونها نفس النقيض، كما لو قلنا بمقالة المشهور وكان نقيض الشىء عبارة عن رفعه أو كونه مرفوعاً به، أو عبارة عن تمانعهما بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان، وفى بعض الفروض لأجل كونها متّحدةً معه، كما إذا قلنا بمقالة صاحب الفصول، أو قلنا بمقالة المشهور لكنّ النقيض كان عبارة عن خصوص عدم الشىء ورفع، ضرورة أنّ النقيض وإن كان ذا مصداقين على ما ذهب إليه صاحب الفصول: أحدهما فعل الصلاة، والآخر ترك الصلاة والإزالة كليهما، إلّا أنّه تارةً يتحدّ مع هذا المصداق واخرى مع ذلك المصداق الآخر.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٨٧

وقول المحقّق الخراسانى رحمه الله: إنّ وحدة المصداق توجب الاتّحاد، وأمّا تعدّده يوجب المقارنة أحياناً لا الاتّحاد [٥٣٩]، لا يتمّ، إذ لا فرق بينهما إلّا فى أنّ الاتّحاد دائمي إذا كان المصداق واحداً، وأحيانى - بمعنى أنّه تارةً يتحدّ مع هذا المصداق، واخرى مع ذلك

المصدق - إذا كان متعدداً.

هذا تمام الكلام في المباحث التمهيديّة لمسألة مقدّمة الواجب.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٨٩

في ثمره البحث عن مقدّمة الواجب

البحث في بيان ثمره القول بالملازمة وعدمها

نظريّة صاحب الكفاية في المسألة

الحقّ ما ذهب إليه المحقّق الخراساني رحمه الله من أنّ الثمره في المسألة الاصولية ليست إلّا أن تكون نتيجهتها صالحه للوقوع في طريق الاجتهاد واستنباط حكم فرعي، فلو قلنا هاهنا بالملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدّمته، فإنّه بضميمه مقدّمه كون شيء مقدّمه لواجب نستنتج في الفقه أنّه واجب شرعي، فنقول مثلاً: الوضوء مقدّمه الواجب، ومقدّمه الواجب واجبه [٥٤٠] شرعاً، فالوضوء واجب شرعاً، ولو قلنا بعدمها نستنتج في الفقه عدم كون ذلك الشيء واجباً شرعياً.

فالثمره بين القولين إنّما هو استنباط وجوب كلّ واحده من المقدّمات شرعاً واستنباط عدمه [٥٤١].

فلا نحتاج إلى تكلف جعل الثمره تحقّق الوفاء بالذمّر وعدمه بإتيان مقدّمه واجب عند نذر الواجب، أو حصول الفسق وعدمه بترك مقدّمين من

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٩٠

مقدّمات الواجب، لصدق الإصرار على الحرام بذلك على القول بالملازمة، وعدمه على القول بعدمها، أو حرمة أخذ الاجره على المقدّمه وعدمها.

على أنّك قد عرفت أنّ الثمره لا بدّ من أن تكون استنباط حكم شرعي مولوي كلّى، وهذه الامور الثلاثة كلّها أحكام عقليّه لا شرعيّه، ضرورة أنّ كلّ واحد من وجوب المقدّمه ووجوب الوفاء بالذمّر وإن كان حكماً شرعياً، إلّا أنّ حصول الوفاء بالذمّر بإتيان المقدّمه ممّا حكم به العقل كما لا يخفى.

وكذلك الأمر في مسألتى تحقّق الفسق وحرمة أخذ الاجره، لأنّ الحكم الشرعي في المسألة الاولى إنّما هو وجوب المقدّمه والحكم بفسق من أصر [٥٤٢] على الصغيره، وفي الثانيه وجوبها وحرمة أخذ الاجره على الواجب، وأمّا حصول الفسق بترك مقدّمين من مقدّمات الواجب، وحرمة أخذ الاجره على المقدّمات فهما ممّا حكم به العقل، ولذا يتفرّع هذه الامور على وجوب المقدّمه بقاء التفرّع، فيقال: مقدّمه الواجب واجبه شرعاً، فيحصل الوفاء بالإتيان بها عند نذر الواجب، ويتحقّق الفسق بترك اثنتين منها، ويحرم أخذ الاجره عليها.

وبالجملة: ثمره هذه المسألة هي استنباط حكم كلّ مقدّمه من مقدّمات الواجب في الفقه.

بيان مناقشه في ترتّب الثمره المذكوره

واورد عليها أنّها ليست ثمره عمليّه، لأنّ العقل يحكم بلزوم الإتيان بالمقدّمه لأجل ذبيها حتّى عند القائلين بعدم الملازمة، فلا بدّ لنا من الإتيان بها، سواء قلنا بوجوبها الشرعي أم لا.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٩١

كلام المحقّق العراقي رحمه الله في دفع المناقشه المذكوره

وأجاب عنها المحقق العراقي رحمه الله بأنه على فرض الوجوب يمكن تحقّق التقرب بقصد أمرها، كما يمكن التقرب بقصد التوصل بها إلى ذبيها، فيتسع بذلك نطاق ما يتقرب به.

وأيضاً إذا أمر شخص بما له مقدّمات، كبناء البيت، ولم يكن أمره ظاهراً في تبرّع العامل بالعمل، فأتى المأمور بالمقدّمات ولم يأت بذبيها، فعلى فرض تعلّق الأمر بها يكون ضامناً للمأمور اجرةً مثل المقدّمات المأمور بها، لأنّ الأمر بعمل يوجب ضمان الأمر للعامل اجرةً مثل ذلك العمل المأمور به إن لم يكن ظاهراً في التبرّع والمجانبة [٥٤٣].

هذا حاصل كلام المحقق العراقي رحمه الله.

لا يقال: هاتان الثمرتان أيضاً ممّا حكم به العقل، ضرورة أنّ الحكم الشرعي إنّما هو وجوب المقدّمة، وأمّا إمكان تحقّق التقرب بقصد أمرها، واستحقاق العامل اجرةً المثل لأجل الإتيان بها فالعقل هو الذي يحكم بالأوّل بعد ملاحظة كون المقدّمة مأموراً بها، وأنّ التقرب بعمل يحتاج إلى الإتيان به بقصد أمره، وبالتالي بعد ملاحظة أنّها مأموور بها، وأنّ من عمل عملاً بأمر الغير يستحقّ أجرته عليه. لأننا نقول: نعم، ولكنّ المحقق العراقي رحمه الله لم يجعل هذين الأمرين ثمرتين للمسألة الاصوليّة في عرض ما ذكره المحقق الخراساني رحمه الله، بل تبع المحقق الخراساني في كون الثمرة هي الوجوب الشرعي المتعلّق بالمقدّمة في الفقه، ولكنّه فرّع هذين الأمرين على تلك الثمرة، ليرتفع بهما الإشكال المتقدّم

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٩٢

المتوجّه إليها.

بخلاف الامور الثلاثة المتقدّمة- أعنى مسألة الوفاء بالنذر وحصول الفسق وحرمة أخذ الاجرة- فإنّها ذكرت بعنوان الثمرة الأصليّة للمسألة الاصوليّة في عرض ما ذكره صاحب الكفاية.

نقد ما أفاده المحقق العراقي رحمه الله في المقام

ولكن مع ذلك يرد على المحقق العراقي رحمه الله أنّ الأمر الذي يوجب عباديّة العمل إذا أتى به بقصد امتثاله إنّما هو الأمر النفسى، لأنّ قصد التقرب بأمر فرع داعويته، وقد عرفت أنّها مفقودة في الأمر الغيرى [٥٤٤]، ولذا كنّا مواجهين لعويصه كفيّة تصحيح عباديّة الطهارات الثلاث كما عرفت [٥٤٥].

ويرد عليه أيضاً أنّ العامل عقيب الأمر بالعمل لا يستحقّ الاجرة عليه إلّا فيما إذا كان الأمر داعياً إليه، بحيث إنّ لولاه لم يفعله، بخلاف ما إذا كان في نفسه داعٍ يبعثه إلى الإتيان بالعمل، ولو لم يؤمر به، كما إذا نذر أن يحمل متاع زيد إلى منزله بعد مجيئه من السفر، فذهب إلى المطار مثلاً، وأمره زيد بحمل متاعه إلى منزله، فهو لا يستحقّ الاجرة لهذا العمل، لعدم كون الأمر داعياً إليه، لأنّه أراد أن يفعله بسبب النذر ولو لم يأمره زيد به، والمقام من هذا القبيل، لأنّ اللابديّة العقلية تكفى في الداعوية إلى الإتيان بالمقدّمة، فليس الأمر المتعلّق بها داعياً إليها كى يوجب استحقاق العامل الاجرة عليها.

إن قلت: بين ما ذكرت من مسألة النذر وبين ما نحن فيه فرق واضح، فإنّ الإتيان بالمقدّمات في المقام بالأخرة ناشٍ من أمر الأمر بنذير المقدّمة، لأنّه لو لم

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٩٣

يكن لم يحكم العقل بلزوم الإتيان بها لأجل ذبيها، بخلاف مسألة النذر، حيث إنّ وجوب حمل متاع زيد بسبب النذر لا علاقته بينه وبين أمر زيد به أصلاً.

قلت: لا- نسلم أنّ الإتيان بالمقدّمة ناشٍ من الأمر بذبيها إلّا فيما إذا ترتّب عليها ذو المقدّمة، حيث إنّ يأتى بها لأجل التوصل بها إلى ذبيها المأمور به، والمفروض في المقام عدم الترتّب، لأنّ العامل يأتى بها دون ذبيها فرضاً [٥٤٦].

نعم، يمكن أن يقال: الامور الثلاثة المتقدمة أعنى مسألة الوفاء بالندب وحصول الفسق وحرمة أخذ الاجرة وإن لم تكن ثمرات للمسألة الاصولية في عرض ما ذكره المحقق الخراساني رحمه الله، إلا أنها ثمرات عملية في طوله، ويرتفع بها الإشكال المتقدم عنه، بمعنى أن القول بالملازمة في الاصول يقتضى استنباط وجوب كل واحدة من المقدمات في الفقه، وهو بنفسه وإن لم يكن ثمرة عملية، لتحقق اللابديّة العقلية ولو لم تجب شرعاً، إلا أن هذه الامور الثلاثة تتفرّع عليه، وهي ثمرات عملية. تأسيس الأصل في المسألة

تأسيس الأصل في المسألة

اعلم أنه لا- أصل في محلّ البحث في المسألة الاصولية، فإن الملازمة بين وجوب المقدمه ووجوب ذبيها وعدمها حكم عقلي، والأحكام العقلية ليست اموراً حادثه مسبوقة بالعدم، بل كانت من الأزل وتبقى إلى الأبد، فالملازمة بين وجوب المقدمه ووجوب ذبيها نفيًا وإثباتًا أزلية وأبدية من دون أن تتوقف

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٩٤

على حدوث طرفيها، فإن القائل بالملازمة بين وجوب الصلاة ووجوب مقدمتها يقول بها حتى فيما إذا لم تكن الصلاة واجبة فعلاً، فلم يكن لنا زمان لم يحكم العقل فيه بالملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته، كي يصح أن يدعى القائل بالملازمة بحدوث هذا الحكم، والقائل بعدمها بعدم الحدوث، ويجرى الشاك فيه استصحاب العدم.

الأصل في المسألة الفقهية، وكلام صاحب الكفاية فيه

وأما المسألة الفقهية أعنى نفس وجوب المقدمه فذهب المحقق الخراساني رحمه الله إلى جريان الأصل فيها، لأن وجوب المقدمه يكون مسبوقة بالعدم حيث يكون حادثاً بحدوث وجوب ذى المقدمه، فالأصل عدم وجوبها. وتوهم عدم جريانه، لكون وجوبها على الملازمة غير مجعول [٥٤٧]، ولا- أثر آخر مجعول مترتب عليه، مدفوع بأنه وإن كان غير مجعول بالذات، إلا أنه مجعول بتبع جعل وجوب ذى المقدمه، وهو كافٍ في جريان الأصل. والإشكال بأن الاصول العملية لا- تجرى إلا إذا ترتب عليها ثمرة عملية، وهي مفقودة في المقام، لعدم ترتب أثر عملي على وجوب المقدمه وعدمه بعد حكم العقل بلزوم الإتيان بها، مدفوع أيضاً بما عرفت من الثمرات العملية المترتبة عليه. ولكن هاهنا إشكال مهم، وهو أن إجراء أصالة عدم وجوب المقدمه يقتضى الحكم بعدم وجوبها، فيحصل العلم بالتفكيك بين الوجوب النفسى

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٩٥

المتعلق بذي المقدمه والوجوب الغيرى المتعلق بالمقدمه، والعلم المذكور ينافى احتمال الملازمة، فإذا فرض ثبوت احتمال الملازمة ثبت امتناع العلم بالتفكيك الحاصل من جريان الأصل، فيقتضى عدم جريانه.

وأجاب عنه المحقق الخراساني رحمه الله بأن النزاع في مسألة مقدمه الواجب إنما هو في الملازمة بين الوجوبين الواقعيين، والأصل إنما يوجب العلم بالانفكاك ظاهراً وفي المرتبة الفعلية، وهو لا ينافى احتمال الملازمة بينهما واقعاً، وإنما ينافى احتمال الملازمة بينهما ظاهراً، نعم، لو كانت الدعوى هي الملازمة المطلقة حتى في المرتبة الفعلية لصح التمسك بذلك في إثبات بطلانها كما لا يخفى [٥٤٨].

وفي نسخة اخرى: لما صح التمسك بالأصل كما لا يخفى.

والمطابق لسياق عبارته إنما هو هذه النسخة الثانية، لأن الاستصحاب الذى هو من الاصول العملية لا يجرى إلا عند الشك في الملازمة، كما هو المفروض أيضاً، والقائل بالملازمة يرى نفسه عالماً بها، وليس للجاهل بشيء أن يخاصم العالم به كما هو ظاهر، فلا يصح

للساك في الملازمة التمسك بأصالة عدم وجوب المقدمه لإبطال الملازمة المدعاة من قبل العالم بها، كما هو قضية النسخة الاولى، فالنسخة الصحيحة المطابقة للقواعد ولسياق عبارة المحقق الخراساني رحمه الله هي النسخة الثانية، أعنى قوله: «لما صح التمسك بالأصل».

نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله من قبل الإمام الخميني قدس سره

ولكن ناقش في هذه النسخة أيضاً سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره بأن قول القائل بالملازمة العالم بها لا يمكن أن يكون مانعاً من جريان الأصل عند الجاهل بها.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٩٦

بيان ما أفاده الاستاذ البروجردى رحمه الله في المقام

ولسيّدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله كلام يمكن به توجيه ذيل كلام المحقق الخراساني رحمه الله [٥٤٩] ودفع ما أورده عليه سيّدنا الاستاذ الإمام رحمه الله، فإنه قال:

وجوب المقدمه على فرض ثبوته ليس وجوباً مستقلاً بملاك مستقل، حتى يكون تابعاً لملاك نفسه، بل هو من اللوازم غير المنفكة لوجوب ذيها، وعلى هذا فتفكيكها غير ممكن، لا في الفعلية، ولا في غيرها من المراتب، فإذا كان وجوب ذى المقدمه فعلياً منجزاً فلا محاله كان وجوبها أيضاً فعلياً منجزاً بناءً على الملازمة، غاية الأمر أن الشاك في أصل الملازمة شاك في فعلية وجوبها من جهة الشك في أصل الملازمة، لكن هذا الشك لا يضرّ بفعلية على فرض ثبوت الملازمة واقعاً، فالشاك في الملازمة أيضاً عالم بكون المقدمه واجباً فعلياً على فرض، وغير واجب على فرض آخر، وعلى هذا فلا مجال لجريان استصحاب العدم في وجوب المقدمه التي علم بوجوب ذيها، فإن الاستصحاب بعد جريانه يوجب القطع بفعلية مؤداه وعدم فعلية الحكم الواقعي المشكوك فيه على فرض ثبوته، فلا- يجرى في الموارد التي لا ينفك الحكم الواقعي على فرض ثبوته من الفعلية، بل اللازم على الشارع حينئذٍ إيجاب الاحتياط، كما في باب الأموال والأعراض والنفوس، فإننا نعلم أن الحكم الواقعي في هذه الموارد- على فرض ثبوته- فعلى لا- يأبى فعلية شىء، لأهميته ملاكه، فنستكشف إيجاب الاحتياط من قبل الشارع في تلك الموارد.

ففى ما نحن فيه بعد العلم بوجوب ذى المقدمه نعلم بفعلية وجوب مقدمته على فرض ثبوت الملازمة واقعاً، فكيف يحكم بجريان استصحاب العدم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٩٧

بالنسبة إليه مع استلزام جريانه للقطع بعدم فعلية وجوبها على فرض ثبوت الملازمة أيضاً [٥٥٠]، إنتهى.

هذا ما أفاده آية الله البروجردى رحمه الله على ما فى تقارير بحثه الشريف.

وحاصله: أن الاصول العمليّة لا تجرى إلّا عند العلم بعدم فعلية الحكم الواقعي المجهول على أى تقدير من التقادير، ألا ترى أنّا نجرى أصالة الحليّة فى شرب التن، لأننا نعلم أنّ حرمة الواقعية على فرض تحققها لا تكون فعلية علينا أصلاً.

والمقام ليس كذلك، لأنّ الجاهل بالملازمة الذى يريد أن يجرى استصحاب عدم وجوب المقدمه عالم بأمرين: أحدهما تنجيزى، وهو الوجوب الفعلى المتعلق بنذى المقدمه، والآخر تعليقى، وهو الوجوب الفعلى المتعلق بالمقدمه لو كانت الملازمة متحققة بينهما، فنحن وإن كنا جاهلين بالملازمة، إلّا أنّنا نعلم بفعلية وجوب المقدمه على تقدير تحققها واقعاً.

وهذا كلام دقيق لطيف مانع من ورود ما أفاده سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره على كلام صاحب الكفاية رحمه الله.

البحث حول أدلة القائلين بالملازمة

وهي امور: في البحث عن أدلة القائلين بالملازمة

كلام صاحب الكفاية في المسألة

الأول: ما استدلل به المحقق الخراساني رحمه الله من شهادة الوجدان عليها، فإنه قال: قد تصدى غير واحد من الأفاضل لإقامة البرهان على الملازمة، وما أتى

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٩٨

منهم بواحد خالٍ عن الخلل، والأولى إحالة ذلك إلى الوجدان، حيث إنه أقوى شاهد على أن الإنسان إذا أراد شيئاً له مقدمات، أراد تلك المقدمات لو التفت إليها، بحيث ربما يجعلها في قالب الطلب مثله، ويقول مولويًا: «ادخل السوق واشتر اللحم» مثلاً، بداهة أن الطلب المنشأ بخطاب «ادخل» مثل المنشأ بخطاب «اشتر» في كونه بعثاً مولويًا [٥٥١]، وأنه حيث تعلق إرادته بإيجاد عبده الاشتراء ترشحت منها إرادة اخرى بدخول السوق بعد الالتفات إليه وأنه يكون مقدمه له كما لا يخفى.

ويؤيد الوجدان، بل يكون من أوضح البرهان وجود الأوامر الغيرية في الشرعيات والعرفيات، لوضوح أنه لا يكاد يتعلق بمقدمه أمر غيري إلا إذا كان فيها مناطه، وإذا كان فيها كان في مثلها، فيصح تعلقه به أيضاً، لتحقق ملاكته ومناطه [٥٥٢]، إنتهى كلامه رحمه الله.

نقد ما استدلل به صاحب الكفاية رحمه الله لإثبات الملازمة

وفيه: منع شهادة الوجدان على الملازمة.

وأما جعل المقدمات في قالب الطلب، بأن يقال: «ادخل السوق واشتر اللحم» فالأمر المتعلق بها في العرفيات وإن كان مولويًا، لعدم جهل العبد بمقدمية دخول السوق لاشتر اللحم كى يكون إرشاداً إليها، إلا أنه يدل على إمكان تعلق الأمر المولوى بجميع المقدمات أو بعضها، لا على لزومه الذى يدعيه القائل بالملازمة.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٣٩٩

والأوامر الغيرية في الشرعيات إرشادية، فلا تأيد فيها للوجدان، توضيح ذلك: أن النواهي المتعلقة بالمعاملات مثل «لا تبع ما ليس عندك» و «نهى النبى عن بيع الغرر» [٥٥٣] إرشاد إلى فسادها، كما قال المحقق الخراساني رحمه الله [٥٥٤]، وليست بأحكام تكليفية مولوية، والأوامر والنواهي المتعلقة بالعبادات على قسمين:

- ١- ما يتعلق بمجموع العبادة، ك «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» [٥٥٥] و «دعى الصلاة أيام اقرائك» [٥٥٦] وهو مولوى تكليفى يفيد الوجوب والحرمة.
- ٢- ما يتعلق بخصوصية من خصوصياتها، مثل «لا تصل فى وبر ما لا يؤكل لحمه» [٥٥٧] و «لا- تصل فى النجس» و «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ حَيَاءٌ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» [٥٥٨].

والظاهر أن هذا القسم من الأوامر والنواهي إرشاد إلى الشرطية والمانعية، والشرائط والموانع الشرعية ليست معلومة عند المكلف كالتكوينية لكى لا يصح تعلق الأمر والنهى الإرشاديين بها.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٠٠

على أن عدم ظهورها فى المولوية يكفى فى إنكار الملازمة وإن لم تكن ظاهرة فى الإرشادية، لأن إقامة الدليل على مدعى الملازمة،

وأما منكرها فيكفيه عدم قيام دليل عليها.

والحاصل: أن الوجدان كالتبادر أمر قائم بالنفس لا يمكن إثباته أو نفيه بدليل. نعم، يمكن تأييده أحياناً ببعض الامور، ونحن ننكر شهادة الوجدان على الملازمة، وقد عرفت عدم تمامية الأمرين الذين تمسك بهما المحقق الخراساني رحمه الله لتأييده.

الثاني: استدلال بعضهم لإثبات الملازمة بأن الإرادة التشريعية تابعة للإرادة التكوينية، ولأجل ذلك لا يمكن تعلق الإرادة التشريعية باجتماع الضدين أو النقيضين كما لا يمكن تعلق الإرادة التكوينية باجتماعهما.

والفاعل المرید شيئاً في التكوين تتعلق إرادته بإيجاد مقدماته، ولازم ذلك أن الإرادة الآمرية المتعلقة بفعل تستلزم إرادة اخرى متعلقة بمقدماته.

وفيه: أن البرهان لم يقيم على التطابق بين التشريع والتكوين لو لم نقل بقيامه على خلافه، وتوضيح الفرق بينهما: أن تعلق الإرادة بالمقدمات من الفاعل المرید إنما هو لأجل أنه يرى أن الوصول إلى المقصد وإلى الغاية المطلوبة لا يحصل إلا بإيجاد مقدماته، فلا محالة يريد مستقلاً بعد تمامية مقدماته، وأما الأمر فالذي يلزم عليه هو البعث نحو المطلوب وإظهار ما تعلق به إرادته ببيان واف، بحيث يمكن الاحتجاج به على العبد ويقف العبد به على مراده حتى يمتلئه، وأمّا إرادة المقدمات فلا- موجب لها بعد حكم العقل بلزوم إتيانها.

والحاصل: أن الفرق بين الفاعل والآمر أنه لا مناص في الأول عن تعدد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٠١

الإرادة، لأن المفروض أنه المباشر للأعمال برمتها، فلا محالة تتعلق الإرادة بكل ما يوجد بنفسه، وأما الأمر فيكفي في حصول غرضه بيان ما هو الموضوع لأمره وبعثه، بأن يأمر به ويبعث نحوه، والمفروض أن مقدمات المطلوب غير خفي على المأمور، وعقله يرشده إلى لزوم إتيانها، فحينئذ لأي ملاك تنقذ إرادة اخرى متعلقة بالبعث إلى المقدمات؟

على أن إرادة البعث لا بد لها من مباد موجودة في نفس المولى الباعث، ومنها التصديق بفائدة المراد، وهو موجود في إرادة البعث إلى ذي المقدمه، لأن فائدة البعث إليه هي التوصل إلى المبعوث إليه، وأمّا البعث إلى المقدمات فلا- فائدة فيه بعد حكم العقل بلزوم إتيانها، فلا تتوفر مبادئ إرادته.

والحاصل: أن تعلق الإرادة التشريعية المولوية بالمقدمه بعد لا بديتها العقلية لغو لا يصدر من الحكيم.

إن قلت: فكيف انقذت الإرادة التشريعية المولوية بدخول السوق في قول المولى: «ادخل السوق واشتر اللحم»؟

قلت: قولنا بكون الأمر في المثال مولوياً إنما هو بلحاظ وحدة السياق، حيث إن الأمر باشتراء اللحم يكون مولوياً قطعاً، وإلا فالأمر بدخول السوق مع قطع النظر عن السياق إرشادي.

إن قلت: كونه إرشادياً أيضاً يستلزم اللغوية كما أشرت إليه، لأن العبد عالم بكون دخول السوق مقدمه لا شراء اللحم، فما معنى الإرشاد إلى المعلوم؟!

قلت: الإرشاد إلى حكم العقل تارة يكون لأجل جهل المخاطب بموضوع حكم العقل، واخرى لأجل التذكّر، والأمر بدخول السوق في المثال المتقدم من هذا القبيل.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٠٢

ما أفاده الحسن البصري لإثبات الملازمة

الثالث: استدلال أبو الحسن البصري على الملازمة بما هو كالأصل لغيره مما ذكره الأفاضل من الاستدلالات كما قال صاحب الكفاية. وهو أنه لو لم يجب المقدمه لجاز تركها، وحينئذ فإن بقي الواجب على وجوبه يلزم التكليف بما لا يطاق، وإلا خرج الواجب المطلق

عن كونه واجباً مطلقاً، فيكون الموضوع مثلاً كالوقت في كونه شرطاً لوجوب الصلاة ووجودها كليهما [٥٥٩].

ولابد لنا قبل المناقشة فيه من ذكر إصلاحين له - تبعاً للمحقق الخراساني رحمه الله - لكي لا يكون بديهي البطلان:

١- أنه لا بد من أن يراد بقوله: «لجاز تركها» في الشرطية الاولى عدم المنع الشرعي، لا الإباحة ولا الجواز بالمعنى الأعم، وإلا كانت الملازمة واضحة البطلان، ضرورة أن عدم وجوب شيء لا يستلزم إباحته الشرعية، إذ يمكن أن يكون حينئذ محكوماً بحكم آخر غيرهما، أو لا- يكون فيه حكم شرعي أصلاً، ولا- يستلزم أيضاً جواز تركها بالمعنى الأعم، ضرورة أن الجواز بالمعنى الأعم إذا تعلق بالفعل يكون أعم من الوجوب والندب والإباحة والكرهية، وإذا تعلق بتركه يكون أعم من الحرمة والندب والإباحة والكرهية، مع أن المقدمه يمكن أن تكون خالية من جميع الأحكام الشرعية التكليفية، فإن أحد المتلازمين مثلاً لو كان واجباً لا يستلزم أن يكون ملازمه الآخر أيضاً كذلك أو محكوماً بحكم آخر. نعم، لا يمكن أن يكون حراماً، لأنه تكليف بما لا يطاق، وأما خلوه عن جميع الأحكام فلا منع فيه.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٠٣

فعلى هذا يمكن أن تكون المقدمه مع كونها غير واجبه خالية عن سائر الأحكام الشرعية أيضاً.

والحاصل: أن المراد بجواز الترك في الشرطية الاولى عدم المنع الشرعي.

٢- أنه لا بد من أن يراد بقوله: «حينئذ» حين إذ تركت المقدمه عن جواز، لا حين جاز تركها، وإلا فبمجرد الجواز بدون الترك لا يكاد يتوهم صدق القضية الشرطية الثانية، ضرورة أن وجوب شيء لا يستلزم التكليف بما لا يطاق بمجرد جواز ترك مقدمتها، بل المستلزم لذلك إنما هو نفس تركها، حيث إنه لا يقدر حينئذ على الإتيان بذيها.

نقد كلام أبي الحسن البصري في المقام

ولابد قبل المناقشة في كلام أبي الحسن البصري من تقديم أمر وجداني، وهو أن العقل كما يحكم بوجوب إطاعة المولى، فلو خالف العبد أمره يتحقق العصيان ويستحق بذلك العقوبة والنيران، وكذلك يحكم بلزوم إتيان مقدمه الواجب، فلو تركها يتحقق العصيان بالنسبة إلى ذي المقدمه ويستحق العقوبة.

هذا أمر يشهد به الوجدان وما خالف فيه أحد، حتى من أنكر الملازمة في المقام.

إذا عرفت هذا فنقول:

إن أراد أبو الحسن البصري من جواز الترك في الشرطية الاولى عدم المنع منه شرعاً فقط - كما هو الحق - فهو لا يستلزم صدق إحدى الشرطيتين الأخيرتين، لكي يلزم منه أحد المحذورين، لأننا نختار بقاء الواجب على وجوبه، وهو لا يستلزم التكليف بما لا يطاق بمجرد ترك مقدمته، لأن تركها

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٠٤

وإن لم يكن ممنوعاً شرعاً، إلا أنه كان ممنوعاً عقلاً، لما فيه من العصيان المستتبع للعقاب، وبالجملة: إن الواجب باقٍ على وجوبه ولو تركت مقدمته، لكن يتحقق العصيان حينئذ، لكونه متمكناً من الإطاعة والإتيان به، وقد اختار تركه بترك مقدمته بسوء اختياره، مع حكم العقل بلزوم إتيانها.

وإن أراد به عدم المنع الشرعي والعقلي كليهما يلزم أحد المحذورين، إلا أن الملازمة على هذا في الشرطية الاولى ممنوعه، بداهة أنه لو لم تجب المقدمه شرعاً لا يلزم منه أن يكون تركها جائزاً شرعاً وعقلاً، بل يلزم منه جواز تركها شرعاً فقط، وإن كانت واجبه عقلاً، وهذا واضح.

وبالجملة: إذا اريد من جواز الترك في الشرطية الاولى خصوص الجواز الشرعي نمنع صدق اولى الشرطيتين الأخيرتين، وهى «إن بقى

الواجب على وجوبه يلزم التكليف بما لا يطاق» ولو اريد منه الأعم من الجواز الشرعي والعقلي نمنع الشرطيّة الاولى، وهي «لو لم تجب المقدمه لجاز تركها» ضرورة أن عدم الوجوب شرعاً يستلزم جواز الترك شرعاً فقط، لا شرعاً وعقلاً. والحاصل: أنه لا دليل للقول بالملازمة، لأن عمده أدلته هي الامور الثلاثة المتقدمه، وقد عرفت بطلانها.

ما أفاده الإمام الخميني رحمه الله لإثبات عدم الملازمة

بل أقام سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره برهاناً على عدمها.

وهو أن القائلين بتحققها إن أرادوا الملازمة بين الوجوبين الفعلين، بمعنى أن المولى إذا بعث إلى شيء يجب عليه البعث مستقلاً إلى مقدماته، فالعقل والوجدان يكذبانها، ضرورة أن المولى وإن كان يتمكّن من إيجاب المقدمه عند إيجاب ذبها، إلا أن العقل والوجدان يحكمان بعدم لزوم إيجابها عليه عند

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٠٥

إيجابه، بل له أن يوجب ذا المقدمه ويحيل إتيان المقدمه إلى لا بدّيته العقلية، بل البعث إليها لغو بعد حكم العقل بلزوم إتيانها [٥٦٠]. ولو أرادوا بها العيتية، بمعنى أن البعث الفعلي إلى الواجب بعينه بعث فعلي نحو المقدمات أيضاً، فهو أوضح فساداً، لأنه - مضافاً إلى كونه خلاف حكم الوجدان والعقل، لأن الأمر لا يمكن أن يكون بعثاً إلّا إلى متعلقه - مخالف للأدبيات أيضاً، ضرورة أن قوله: «كن على السطح» له مادّة وهيئة، مادّته هي الكون على السطح، وهيئة دالّة على وجوب هذه المادّة، وأما وجوب نصب السلم الذي هو مقدمه للكون على السطح فلا أثر له فيه أصلاً كما لا يخفى.

وإن أرادوا أن البعث الفعلي إلى المقدمات من قبيل لوازم الماهية بالنسبة إلى البعث الفعلي إلى ذبها، ففيه أولاً: أنه لو كان كذلك لما شكّ في وجوب المقدمه أحد، كما لا يشكّ أحد في زوجية الأربعة، وثانياً: أنه مستلزم لأن يكون تصوّر وجوب ذى المقدمه كافياً في تصوّر وجوبها، كما أن تصوّر الأربعة مستلزم لتصوّر الزوجية، مع أن الأمر في المقام ليس كذلك، بل قد يكون المولى عند تصوّر البعث إلى ذى المقدمه وإرادته غافلاً عن المقدمه فضلاً عن البعث إليها.

وإن أرادوا أن البعث الفعلي إلى المقدمه من قبيل لوازم الوجود بالنسبة إلى البعث الفعلي إلى ذبها، وبعبارة اخرى: إيجاب ذى المقدمه علمه لإيجابها، ففيه: أن المولى عند البعث إلى ذى المقدمه قد يكون غافلاً عن المقدمه كما تقدّم، فكيف يمكن صدور بعث قهرى من المولى متعلق بالمقدمه عند إيجاب ذبها؟!

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٠٦

على أننا نعلم خارجاً أنه أمر بكثير من الأشياء دون مقدماتها.

إن قلت: لعل الأوامر المتعلقة بالمقدمات لم تصل إلينا.

قلت: هذا الاحتمال وإن كان جارياً في الشرعيات، إلا أنه لا يجرى في أوامر الموالى العرفية، ضرورة أننا نجد أنهم يأمرن بأشياء ولا يأمرن بمقدماتها.

هذا كله فيما إذا أرادوا الملازمة بين الوجوبين الفعلين.

وأما إن أرادوا الملازمة بين الوجوب الفعلي المتعلق بذي المقدمه والوجوب التقديرى المتعلق بالمقدمه بمعنى أن المولى إذا التفت في المستقبل إليها يبعث إليها، ففيه: أن الملازمة من مقوله الإضافة، فلا يعقل أن يكون أحد طرفيها فعلياً والطرف الآخر تقديرية، لأن المتضايقين متكافئان وجوداً وعدماً وقوةً وفعلاً.

هذا كله على تقدير أن يكون مرادهم الملازمة بين الوجوبين.

وأما إن أرادوا الملازمة بين الإرادتين الفعليتين - أعنى الإرادة المتعلقة بالبعث إلى ذى المقدمه والإرادة المتعلقة بالبعث إلى المقدمه -

فإن أرادوا بالملازمة العليّة، بمعنى أنّ الإرادة المتعلّقة بالبعث إليها متولّدة و مترشّحة قهراً عن الإرادة المتعلّقة بالبعث إليه، ففيه: ما عرفت كراراً من عدم إمكان تحقّق إرادة بدون تحقّق مبادئها، من تصوّر المراد والتصديق بفائدته وغيرهما. وإن أرادوا العليّة، بمعنى أنّ إرادة البعث إلى ذى المقدمه علّة لأنّ تتحقّق في نفس المولى إرادة البعث إلى المقدمه مسبوقة بمبادئها، وبعبارة اخرى: إرادة إيجابه يوجب تصوّر إيجاب مقدمته والتصديق بفائدته وسائر المبادئ التي تتحقّق عقبيها الإرادة، ففيه: أنّ إيجاب المقدمه لا فائده فيه بعد حكم العقل بلزوم إتيانها، فأين التصديق بفائدته؟!

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٠٧

وإن أرادوا الملازمة بين الإرادة الفعلية المتعلّقة بالبعث إلى ذى المقدمه والإرادة التقديرية المتعلّقة بالبعث إلى المقدمه ففيه: ما عرفت أنّها من أنّ الملازمة من مقوله الإضافة، فلا يمكن أن يكون أحد طرفيها فعلياً والطرف الآخر تقديرياً [٥٦١].

هذا ما أفاده سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره في المقام مع توضيح منّا. والحاصل: أنّ الملازمة مقطوعة العدم، لما عرفت من بطلان الأدلّة التي اقيمت عليها، ومن هذا البرهان الذي أقامه الإمام قدس سره لإثبات عدمها.

التفصيل بين السبب وغيره

ثمّ إنّ فصل بعضهم بين السبب [٥٦٢] وغيره، فقال بتحقّق الملازمة بين ذى المقدمه وسببه، دون غيره من أجزاء العلّة، كالمقتضى والشرط وعدم المانع. واستدلّ على وجوب السبب بأنّ التكليف لا يكاد يتعلّق إلّا بالمقدور، والمقدور لا يكون إلّا هو السبب، وإنّما المسبّب من آثاره المترتبة عليه قهراً، ولا يكون من أفعال المكلف وحركاته أو سكناته، فلا بدّ من صرف الأمر المتوجّه إليه عنه إلى سببه [٥٦٣].

نقد دليل القائلين بالتفصيل بين السبب وغيره

ولا يخفى ما فيه من أنّه ليس بدليل على التفصيل، بل على أنّ الأمر النفسى إنّما يكون متعلّقاً بالسبب دون المسبّب، فلا يكون دليلاً على التفصيل في الأمر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٠٨

الغبرى بأنّه متعلّق بمقدمه دون اخرى كما هو المدعى.

على أنّ فساده واضح، ضرورة أنّ المسبّب مقدور للمكلف، وهو متمكّن منه بواسطة السبب، ولا يعتبر في التكليف أزيد من القدرة، كانت بلا- واسطة أو معها، لأنّ الحاكم على لزوم كون المكلف به مقدوراً هو العقل، وهو لا يقضى بأكثر من مطلق القدرة كما لا يخفى.

التفصيل بين الشرائط الشرعيّة وغيرها

وفصل بعضهم بين الشرط الشرعى وغيره من العقلى والعادى، فقال بالملازمة في الأوّل دون الثانى.

واستدلّ على وجوب الشرط الشرعى بأنّه لو لا وجوبه [٥٦٤] شرعاً لما كان شرطاً، حيث إنّّه ليس ممّا لا بدّ منه عقلاً أو عادةً [٥٦٥].

نقد دليل القائلين بالتفصيل بين الشرط الشرعى وغيره

وفيه: أنّه إن أراد عدم كونه شرطاً في الواقع وبحسب مقام الثبوت لو لا وجوبه، فهو مستلزم للدور، ضرورة أنّ الوجوب الغبرى لا يتعلّق

بالمقدمات إلّا بملاك المقدمية، فهو يتوقف عليها، فلو كانت المقدمية أيضاً متوقفة على الوجوب لكان دوراً مصرحاً كما لا يخفى. ولو أراد أن الشرطية متوقفة في مقام الإثبات على الوجوب، يعني «لو لا وجوبه شرعاً لما كان لنا طريق إلى استكشاف شرطية» فيه أولاً: أنه لا يرتبط بما نحن فيه، لأنّ النزاع إنّما هو في الملازمة بين وجوب الشيء ووجوب اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٠٩

مقدمته بعد إحراز مقدميتها، وهذا الدليل يفيد أنه لا طريق لنا إلى استكشاف المقدمية إلّا تعلق الوجوب الغيرى بها. وثانياً: أننا نمنع انحصار الطريق إلى الشرطية في الوجوب الغيرى، إذ يمكن استكشافها من الأوامر الإرشادية، كقوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ [٥٦٦]...» [٥٦٧]، أو من الأوامر النفسية المتعلقة بذى المقدمية متقيداً بشرطه، نحو «صل مع الطهارة»، والشرط على هذا لا يكون واجباً غيرياً ولا نفسياً، أما عدم وجوبه الغيرى فواضح، وأما عدم وجوبه النفسى فلأنّ الأمر إذا تعلق بمقيد فالتقيد وإن كان داخلياً إلّا أنّ نفس القيد يكون خارجاً عن دائرة المتعلق. بل يمكن استكشاف الشرطية من دليل لا يتضمّن الأمر أصلاً، نحو «لا صلاة إلّا بطهور» [٥٦٨].

وثالثاً: سلّمنا أن الطريق إلى الشرطية منحصر في الوجوب الغيرى، لكنّ الكلام في كيفية استكشاف كون الأمر غيرياً، لأنّ الأمر المتعلق بالوضوء مثلاً إمّا أن يكون بعبارة «توضاً» أو بعبارة «توضاً للصلاة»، والأول ظاهر في النفسية، والثاني في الإرشاد إلى الشرطية، فأين الأمر الغيرى المولوى، كى نستكشف منه الشرطية؟

فلا طريق لنا إلى استكشاف كون الأمر غيرياً إلّا بعد إحراز شرطية متعلقه، فتوقف العلم بالشرطية على الأمر الغيرى يستلزم الدور. هذا تمام الكلام في مقدمه الواجب.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤١٠

القول في مقدمه المستحب

وجميع ما تقدّم من المباحث يجرى في مقدمه المستحب أيضاً، فكلّ من قال بالملازمة بين الوجوبين هناك يقول بالملازمة بين الاستحبابين هنا، وكلّ من قال هناك باللابدئية العقلية فقط وأنكر الملازمة يقول هاهنا أيضاً بالرجحان العقلى فقط وينكر الملازمة بين الاستحبابين.

ولا يتوهم أنّ الوضوء مثلاً واجب للصلاة المستحبة، كما هو واجب للواجبة، لكونه شرطاً لازماً لكلتيهما، ضرورة أنّ الصلاة سواء كانت واجبة أو مستحبة لاتقع صحيحةً إلّا إذا كانت مع الطهارة.

فإنّ هذا الوجوب وجوب شرطى، لا مولوى تكليفى، وبعبارة اخرى: إذا قلنا: «يجب الوضوء للصلاة ولو كانت مستحبة» معناه أنّه شرط لها، وأمّا حكمه فهو الاستحباب الشرعى الغيرى بناءً على الملازمة، والرجحان العقلى بناءً على عدمها.

القول في مقدمه الحرام

وفي مقدمه الحرام خمسة أقوال: في مقدمه الحرام

١- ثبوت الملازمة بين حرمة الشيء وحرمة مقدمته مطلقاً،

٢- عدم ثبوتها مطلقاً،

٣- التفصيل بين العلة التامة في الأفعال التوليدية، وبين غيرها، من أجزاء العلة مطلقاً والعلة التامة من الأفعال غير التوليدية،

٤- التفصيل بين المقدمه الموصلة وغيرها،

٥- التفصيل بين ما قصد به التوصل إلى الحرام وغيره.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤١١

كلام صاحب الكفاية رحمه الله في المقام

والمحقق الخراساني رحمه الله مع ذهابه في مقدمته الواجب إلى تحقق الملازمة مطلقاً ذهب هاهنا إلى القول الثالث، وهو تحقق الملازمة بين حرمة الشيء وحرمة علته التامة في خصوص الأفعال التسببية، وعدم تحققها بينهما فيما إذا كانت المقدمة جزءاً للعلّة أو علّة تامة لغير الأفعال التوليدية.

وفرق بين المسألتين [٥٦٩] بأن المطلوب في الواجب إنما هو وجود الفعل، وهو يتوقف على كلّ واحدة من مقدماته، بحيث لو تركت إحداها لم يتحقق المطلوب، فوجوب شيء يستلزم وجوب كلّ واحدة من مقدماته، بخلاف الحرام الذي يكون المطلوب فيه ترك الفعل، فإنّ الترك يتحقق بترك إحدى المقدمات، فلو أتى بجميع مقدمات الحرام سوى واحدة منها لتحقق المطلوب، وهو ترك الحرام، فلا ملازمة إلّا بين حرمة الشيء وحرمة علته التامة في خصوص الأفعال التوليدية التي [٥٧٠] يتحقق الحرام قهراً عقبيها، كالإحراق الحاصل قهراً عقيب إلقاء الشيء في النار من دون دخل إرادة الملقى في الإحراق.

إن قلت: ما من فعل إلّو له علّة تامة توجب تحققه، فلماذا خصصت الحرمة بالعلّة التامة في خصوص الأفعال التوليدية؟ قلت: نعم، ولكنّ الجزء الأخير للعلّة التامة في غيرها إنما هو إرادة الفاعل، وهي لا تكاد تتصف بالحرمة، لكونها غير اختيارية، والتكليف لا يتعلّق إلّا بمقدور [٥٧١].

هذا حاصل كلام المحقق الخراساني رحمه الله.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤١٢

نقد كلام صاحب الكفاية في مقدمته الحرام

ويرد عليه أوّلاً: أنا لا نسلم عدم اختيارية الإرادة كما قلنا كراراً، وإلّا امتنع اعتبار قصد القربة بل اعتبار أصل التية [٥٧٢] في العبادات شرعاً أو عقلاً.

مناقشة الإمام الخميني في كلام صاحب الكفاية

وثانياً: ما أورد عليه سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره، وهو أنّ الإرادة ليست هي الجزء الأخير للعلّة التامة لا في الأفعال التوليدية ولا في غيرها، أمّا في الأفعال التوليدية فهو واضح، وصاحب الكفاية رحمه الله أيضاً معترف به، وأمّا في غيرها فلا أنّ من يشرب الماء مثلاً يتقدح في نفسه أوّلاً إرادة شرب الماء، ثم يأتي بمقدماته، من تقريب الكأس إلى فمه وصب الماء فيه وتحريك الأعضاء الخاضعة بالبلع، فيتحقق الشرب عقبيها قهراً، فالإرادة تتحقق قبل سائر المقدمات لا بعدها، كيف والإرادة المتعلقة بالمقدمات تابعة للإرادة المتعلقة بذاتها؟!

فالفاعل يريد الفعل أوّلاً، ثم يريد مقدماته ثانياً، ثم يأتي بها ثالثاً، فيتحقق الفعل قهراً، ولا فرق في ذلك بين الأفعال التوليدية وغيرها، فكما أنّ إرادة إحراق شيء تنقدح في نفس الفاعل أوّلاً ثم إرادته إلقاءه في النار، ثم يلقى فيها، فيترتب عليه الإحراق، كذلك إرادة شرب الماء تنقدح في نفسه أوّلاً ثم إرادته مقدماته، ثم يأتي بالمقدمات التي آخرها تحريك الأعضاء الخاضعة بالبلع، فيقع شرب الماء، فكما أنّ الإلقاء في النار هو الجزء الأخير للعلّة في مسألة الإحراق، فكذلك تحريك الأعضاء الخاضعة بالبلع هو الجزء الأخير لها في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤١٣

مسألة شرب الماء لا إرادة الشرب.

إن قلت: نعم، ولكن نفس تحريك الأعضاء الخاصّة بالبلع لا يتحقّق إلّا عن إرادة واختيار.

قلت: نعم، ولكنّ الإرادة التي فرضت الجزء الأخير من العلة في كلام المحقّق الخراساني رحمه الله هي إرادة نفس الفعل لا- إرادة مقدّماته، ولا- فرق في ذلك بين الأفعال التوليدية وغيرها، فإنّ الإنسان كما يريد أولاً الإحراق ثم يأتي بمقدّماته، كذلك يريد أولاً شرب الماء ثم يأتي بمقدّماته.

على أنّه لا فرق بين الأفعال التوليدية وغيرها في صدور الجزء الأخير من علتها التامة عن إرادة واختيار، فإنّ الإلقاء في النار- في مثال الإحراق- يتحقّق عن إرادة، كما أنّ تحريك الأعضاء الخاصّة بالبلع- في مثال شرب الماء- يتحقّق كذلك، فلا فرق بين هذين النوعين من الأفعال في محلّ النزاع أصلاً، فلو قيل بحرمة العلة التامة في الأفعال التوليدية، فلا بدّ من القول بها في غيرها أيضاً، ولا يصحّ التفصيل بين النوعين من الأفعال [٥٧٣].

هذا حاصل كلام الإمام رحمه الله مع توضيح منّا.

وهو دقيق متين، إلّا فيما إذا تعلقت الإرادة بشيء يتحقّق عقبيها من دون توسط أية مقدّمة، كحركة الأعضاء والجوارح، فإنّ إرادة حركة اليد مثلاً علة تامة لها، بحيث تحصل حركتها عقب إرادتها من دون أن تحتاج إلى شيء آخر.

كلام المحقّق الحائري رحمه الله في مقدّمة الحرام

قال المحقّق الحائري رحمه الله في الدرر: إنّ العناوين المحرّمة على ضربين: أحدهما: أن يكون العنوان بما هو مبغوضاً من دون تقييده بالاختيار وعدمه، من حيث

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤١٤

المبغوضيّة، وإن كان له دخل في استحقاق العقاب، إذ لا- عقاب إلّا على الفعل الصادر عن اختيار الفاعل، والثاني: أن يكون الفعل الصادر عن إرادة واختيار مبغوضاً، بحيث لو صدر عن غير اختياره لم يكن منافياً لغرض المولى، فعلى الأوّل علة الحرام هي المقدّمات الخارجيّة من دون مدخليّة الإرادة، بل هي علة لوجود علة الحرام، وعلى الثاني تكون الإرادة من أجزاء العلة التامة. إذا عرفت هذا فنقول: نحن إذا راجعنا وجداننا نجد الملازمة بين كراهة [٥٧٤] الشيء وكراهة العلة التامة له من دون سائر المقدّمات، كما إذا راجعنا الوجدان في طرف إرادة الشيء نجد الملازمة بينها وبين إرادة كلّ واحدة من مقدّماته، وليس في هذا الباب دليل أمتن وأسدّ منه، وما سوى ذلك ممّا أقاموه غير نقى من المناقشة.

وعلى هذا ففي القسم الأوّل [٥٧٥] إن كانت العلة التامة مركّبة من امور، يتّصف المجموع منها بالحرمة، وتكون إحدى المقدّمات لا بشخصها محرّمة، إلّا إذا وجد باقي الأجزاء وانحصر اختيار المكلف في واحدة منها، فتحرم عليه شخصاً، من باب تعيين أحد أفراد الواجب التخييري بالعرض فيما إذا تعدّد الباقي، فإنّ ترك أحد الأجزاء واجب على سبيل التخيير، فإذا وجد الباقي وانحصر اختيار المكلف في واحد معيّن يجب تركه معيّنًا، وأمّا القسم الثاني- أعني فيما إذا كان الفعل المقيد بالإرادة محرّماً- فلا يتّصف الأجزاء الخارجيّة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤١٥

بالحرمة، لأنّ العلة التامة للحرام هي المجموع المركّب منها ومن الإرادة، ولا يصحّ إسناد الترك إلّا إلى عدم الإرادة، لأنّه أسبق رتبة من سائر المقدّمات الخارجيّة [٥٧٦].

إنتهى موضع الحاجة من كلامه رحمه الله.

مناقشة الإمام الخميني رحمه الله فيه وجوابها

وناقش فيه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره بأن الإرادة في القسم الثاني دخيلة في متعلق الحرمة، حيث إن الحرام النفسى هو الفعل الصادر عن الإرادة، فهي محرمة بالحرمة النفسية، وليست في رديف المقدمات. وفيه: أن المحقق الحائري رحمه الله جعل الإرادة قيلاً لمتعلق الحرمة النفسية لا جزءاً له، فهي خارجة عن المتعلق وإن كان التقييد بها داخلياً.

بيان الحق في مسألة مقدمه الحرام

وبعد ما عرفت من عدم الملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته مطلقاً، فالحق هاهنا أيضاً عدم الملازمة بين حرمة وحرمتها كذلك [٥٧٧].

وأما بناءً على الملازمة فالحق هو حرمة الجزء الأخير من العلة الناتية فيما إذا كانت مركبة من الإرادة والمقدمات الخارجية، وحرمة الإرادة [٥٧٨] فيما إذا كانت هي العلة التامة لتحقق الحرام، كما إذا كان الحرام حركة العضلات التي

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤١٦

تتحقق بمجرد إرادتها.

هذا تمام الكلام في مقدمه الحرام، وبه تم جميع مباحث مقدمه الواجب.

والحمد لله رب العالمين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤١٧

الفصل الخامس في مسألة الضد

إشارة

اختلفوا في أن الأمر بالشيء هل يقتضى النهى عن ضده أم لا؟ وتحقيق الحال يستدعى تقديم امور:

الأول: في كون المسألة اصولية

قال المحقق النائيني رحمه الله: لا إشكال في أن المسألة من مسائل الاصول؛ لأن نتيجتها تقع في طريق الاستنباط [٥٧٩]. وهو صحيح إن لم يرد حصرها في الاصول، ضرورة أنها مع كونها مسألة اصولية من مسائل اللغة أيضاً، حيث إن اللغويين يبحثون عن مفاد الهيئة كما يبحثون عن مفاد المادة، فمن شأنهم أن يتكلموا في مفاد هيئة «افعل» من حيث اقتضائها النهى عن الضد.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤١٩

الثاني: في كونها عقلية

قال المحقق النائيني أيضاً: ليست المسألة من المباحث اللفظية؛ لوضوح أن المراد من الأمر العنوان الأعم من اللفظي واللفظي المستكشف من الإجماع ونحوه، بل هي من المباحث العقلية، وليست من المستقلات العقلية، بل هي من الملازمات - على ما تقدم شرح ذلك في أول البحث عن وجوب المقدمه - وذكرها في المباحث اللفظية لكون الغالب في الأوامر كونها لفظية [٥٨٠]، إنتهى.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٢١

في مسألة الضدّ

الثالث: في بيان المراد من كلمتي «الافتضاء» و «الضدّ» في المقام

إشارة

ذهب المحقق النائيني رحمه الله تبعاً لأستاذه صاحب الكفاية رحمه الله إلى أن الافتضاء في العنوان أعمّ من كونه على نحو العينية، أو التضمّن، أو الالتزام؛ لأنّ لكلّ وجهاً بل قائلاً، كما أنّ المراد من الضدّ ليس خصوص الأمر الوجودي، وإن كان الظاهر منه ذلك، بل المراد منه مطلق المعاند الشامل للنقيض وللأمر الوجودي [٥٨١].

نقد كلام المحققين النائيني والخراساني رحمهما الله

ويرد على المحقق النائيني رحمه الله أنّ هذا يناهض ما تقدّم منه في المقدمة الثانية من كون المسألة عقلية، ضرورة أنّ الدلالات الثلاث من شؤون اللفظ لا العقل.

وهاهنا إشكال آخر يرد عليه وعلى صاحب الكفاية كليهما، وهو أنّ الافتضاء عبارة عن تأثير شيء في شيء آخر وكونه سبباً له، ففي معناه الحقيقي خصوصيتان:

إحداهما: كون المقتضى - بالكسر - مغايراً للمقتضى - بالفتح -،

أصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٢٢

والاخرى: كونه علّة له مؤثراً فيه.

ولا يخفى أنّ الافتضاء في المقام ليس بمعناه الحقيقي؛ لأنّ الإيجاب والتحرّيم أمران اعتباريان، فلا يكون أحدهما علّة مؤثّرة في الآخر؛ لاختصاص التأثير والتأثر بالأمور الحقيقية، فلا بدّ من أن يكون استعماله بنحو المجاز، ولا يصحّ استعماله مجازاً إلّا إذا كان المقتضى مغايراً للمقتضى بعد عدم تحقّق خصوصيته الاخرى أعني التأثير والعلية، فإنّ المجاز - بناءً على ما تقدّم من أنّ الحقّ هو الذي اختاره الإمام رحمه الله تبعاً لأستاذه المحقق الاصفهاني «صاحب كتاب وقاية الأذهان» رحمه الله - عبارة عن استعمال اللفظ في معناه الحقيقي بادّعاء أنّ المورد فرد منه، ولا يصحّ هذا الادّعاء فيما إذا كان المراد فاقداً لجميع خصوصيات الموضوع له.

وكذا الحال بناءً على المشهور من كون المجاز استعمال اللفظ في غير ما وضع له، ضرورة أنّهم أيضاً لا يجوزون استعماله في أيّ شيء ولو لم يكن بينه وبين المعنى الحقيقي علاقة.

فلمّا لم يكن بين المقتضى والمقتضى في المقام عليّة ومعلوليّة فلو لم يكونا متغايرين أيضاً لم يكن مصحّح للاستعمال المجازي، لفقدان كلتا الخصوصيتين المعبرتين في المعنى الحقيقي.

فلا يصحّ أن يكون الافتضاء في عنوان البحث أعمّ من الدلالات الثلاث؛ لأنّ في العينية والجزئية فقدان المغايرة بين المقتضى والمقتضى [٥٨٢]، فلا بدّ من أن يكون مختصاً بالدلالة الالتزامية.

والقول بالعينية والجزئية مع قطع النظر عن عنوان «الافتضاء» أيضاً واضح

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٢٣

البطلان، فإنّ تغاير مفهوم وجوب إزالة النجاسة عن المسجد مع مفهوم حرمة الصلاة أمرٌ بديهي، وكذا تغايره مع مفهوم حرمة ترك الإزالة، ضرورة أنّه لا يخطر بالبال عند سماع «أزل النجاسة عن المسجد» حرمة الصلاة، ولا حرمة ترك الإزالة، فالقول بأنّ الأمر بالشيء عين النهي عن ضده الخاص أو العام ضروري البطلان، وكذا القول بأنّ النهي عن الضدّ الخاص جزء من الأمر بالشيء،

لوضوح أنّ حرمة الصلاة ليست بعض مفهوم وجوب إزالة النجاسة عن المسجد، وأمّا النهي عن الضدّ العامّ فهو وإن كان جزءاً من الأمر بالشىء بناءً على كون الوجوب مركباً من طلب الفعل والمنع من الترك، إلّا أنّه خلاف التحقيق، فإنّك قد عرفت أنّ الوجوب أمر بسيط، وهو البعث والتحريك الاعتبارى [٥٨٣]، على أنّه وإن كان يصحّح الجزئية بالنسبة إلى النهي عن الضدّ العامّ، إلّا أنّه لا يصحّحها مطلقاً، حتّى بالنسبة إلى النهي عن الضدّ الخاصّ.

فلا بدّ من تخصيص النزاع بصورة الالتزام، لأنّ تعميمه بحيث يشمل المطابقة والتضمّن، يستلزم كون النزاع فى أمر ضرورى البطلان، وهو لا يليق بحال العلماء المحقّقين.

ولو أبيت إلّا من التعميم بغمض العين عن وضوح بطلان المطابقة والتضمّن فلا بدّ من تبديل كلمة «الاقتضاء» فى عنوان البحث بكلمة «الدلالة» ونحوها، بأن يقال: «الأمر بالشىء هل يدلّ على النهي عن ضده أم لا؟» لما عرفت من عدم إمكان تصحيح كلمة «الاقتضاء» بالنسبة إلى العينية والجزئية ولو بنحو المجازية، بخلاف كلمة «الدلالة» التى تعمّ الدلالات الثلاث.

بل لا بدّ من تبديل «الاقتضاء» بمثل «الكشف» أو «الدلالة» أو

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢٤

«الاستلزام» حتّى فى الالتزام، لأنّ استعمال كلمة «يقتضى» وإن كان صحيحاً فيه بنحو المجازية، إلّا أنّ هذا البحث يشتمل على مطالب علمية كثيرة دقيقة، ويترتب عليه ثمرات كثيرة فقهية، ولا يناسب تفهيم هذه المسألة بعنوان مجازى، كما لا يجوز استعمال الصيغ المتضمّنة للألفاظ المجازية فى المعاملات التى منها النكاح، لأهميتها، فلا بدّ من أن يقال فى عنوان البحث «الأمر بالشىء هل يستلزم النهي عن ضده؟» ونحو ذلك، كى يكون استعمال الألفاظ بنحو الحقيقة فى هذه المسألة.

إن قلت: يمكن أن يراد من كلمة «يقتضى» أيضاً معناه الحقيقى، لتحقق الخصوصيتين المعبرتين فى معناه فى المقام، أمّا المغايرة بين المقتضى والمقتضى - وهما الأمر بالشىء والنهي عن ضده - فظاهرة على الالتزام، وأمّا تأثير المقتضى فى المقتضى فيمكن القول بتحقيقه أيضاً فى المقام؛ لأنّ عدم الضدّ مقدّمه لفعل المأمور به بناءً على الاقتضاء [٥٨٤]، فوجوبه معلول لوجوبه بناءً على القول بالملازمة فى باب مقدّمه الواجب، فالبحث يرجع إلى أنّ وجوب الشىء هل يكون علّة لوجوب ترك ضده، فيحرم فعله أم لا [٥٨٥]؟ فلا إشكال فى استعمال كلمة «يقتضى» وإرادة معناه الحقيقى فى المقام.

قلت: قد عرفت فى مبحث المقدّمه فساد القول بمعلوليه وجوبها من وجوب ذبيها وترشحه منه.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢٥

فى البحث عن أدلّة القول بالاقتضاء

البحث حول أدلّة القول بالاقتضاء

تمسك القائلون بالاقتضاء بوجهين:

الوجه الأول: طريقة المقدّمه

وهى أنّ ترك الضدّ مقدّمه لفعل المأمور به [٥٨٦]، فهو واجب، لوجوب مقدّمه الواجب [٥٨٧]، ونقيض هذا الترك - وهو فعل الضدّ - حرام، لأجل استلزام وجوب الشىء لحرمة نقيضه.

واستدلوا لإثبات كون ترك أحد الضدّين مقدّمه لفعل الضدّ الآخر بوجود التعاند والتمانع بينهما، فوجود كلّ منهما متوقّف على عدم الآخر توقّف الشىء على عدم مانعه.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٢٢٦

إشكال صاحب الكفاية رحمه الله على ما أفاده القائل بالافتضاء

وناقش فيه المحقق الخراساني رحمه الله بأن المعاندة والمنافرة بين الشئيين لا تقتضى إلا عدم اجتماعهما في التحقق، وحيث لا منافاة أصلاً بين أحد العينين وما هو نقيض الآخر وبديله، بل بينهما كمال الملائمة كان أحد العينين مع نقيض الآخر وما هو بديله في مرتبة واحدة [٥٨٨]، من دون أن يكون في البين ما يقتضى تقدّم أحدهما على الآخر كما لا يخفى [٥٨٩]، إنتهى.

البحث حول ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في المقام

ونوقش فيه بأن كمال الملائمة لا ينافى التقدّم والتأخر، فإن بين عدم العلة وعدم المعلول كمال الملائمة، مع أن عدمها متقدّم على عدمه رتبة، لا لأجل علّية عدم العلة لعدم المعلول، فإن القول بعليّته له مبنّى على المسامحة، ومرجه إلى تحقّق العلّية بين وجوديهما، بل لأجل كون النقيضين في مرتبة واحدة كما اعترف به المحقق الخراساني رحمه الله أيضاً، توضيحه: أن وجود العلة متقدّم رتبة على وجود المعلول بلا إشكال، فعدمها أيضاً متقدّم على عدمه؛ لأنّ العدم نقيض الوجود، فعدم كلّ منهما في مرتبة وجوده بمقتضى ما تقدّم من كون النقيضين في مرتبة واحدة، فتقدّم رتبة العلة على رتبة المعلول يقتضى تقدّم عدمها على عدمه رتبة مع تحقّق كمال الملائمة بينهما.

ولكنّ المحقق الخراساني رحمه الله أكمل كلامه المتقدّم بوجه آخر، وهو قوله: فكما أن قضية المنافاة بين المتناقضين لا تقتضى تقدّم ارتفاع أحدهما في ثبوت

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٢٧

الآخر كذلك في المتضادّين [٥٩٠]، إنتهى.

وأوضحه تلميذه المحقق القوجاني في حاشيته على الكفاية بكلام يرجع إلى مقدّمات ثلاث:

الاولى: أن النقيضين في رتبة واحدة، بمعنى أن الوجود في ظرف معيّن من الزمان أو في مرتبة من مراتب الواقع ليس نقيضه إلا العدم في ذلك الزمان أو تلك المرتبة، إذ لا تعاند في غير هذا الوجه، إذ عدم زيد في الغد لا يعاند وجوده في اليوم، وعدم المعلول في رتبة العلة لا يباين وجوده في مرتبة نفسه، وبعبارة اخرى: ليس نقيض الوجود في زمان أو رتبة، العدم مطلقاً، بل نقيضه هو العدم البدلي، أى العدم الذى يقوم مقام الوجود بدلاً عنه لولاه، وهو العدم المقيّد بكونه في زمان الوجود ورتبته.

الثانية: أن الضدّين أيضاً في مرتبة واحدة وفي زمان واحد، لأجل البيان المتقدّم في النقيضين، مثلاً لو فرضنا تحقّق أحد الضدّين كالبياض في ظرف من الزمان فضده هو السواد في تلك القطعة من الزمان؛ لعدم المنافاة لو تحقّقا في قطعتين، ضرورة أن الجدار مثلاً يمكن أن يكون أبيض في اليوم ويصير أسود غداً، فالبينونة الحقيقية بين الضدّين لا تتحقّق إلا بالمطاردة، وهى تتوقّف على اتّحادهما زماناً ورتبةً، وبيان آخر: إنّ مناط امتناع اجتماع الضدّين هو لزوم اجتماع النقيضين الذى هو أمّ القضايا، ومناطق الامتناع فيه إنّما يكون مع وحدة الرتبة كما تقدّم، فكذلك في اجتماع الضدّين.

الثالثة: أنّا نستنتج من هاتين المقدّماتين أنّ أحد الضدّين مع نقيض الآخر في رتبة واحدة، توضيح ذلك: أنّه علم أنّ البياض مع نقيضه وهو عدم البياض

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٢٨

في رتبة واحدة، وعلم أيضاً أنّ البياض مع السواد واقعان في مرتبة واحدة، فيستنتج أنّ نقيض البياض متحد مع السواد رتبة. فنقول في المقام:

عدم الصلاة يكون في رتبة وجودها، لما سبق في المقدّمة الاولى من وحدة رتبة النقيضين، ووجود الصلاة يكون في رتبة وجود

الإزالة، لما تقدّم في المقدمّة الثانية من اتّحاد رتبة الضدّين، فعدم الصلاة يكون في رتبة وجود الإزالة، فكيف يكون مقدّمة لها مع أنّ شيئاً لا يكاد يكون مقدّمة لشيء آخر إلا إذا كان متقدّماً عليه رتبة، ضرورة تقدّم رتبة العلّة على رتبة المعلول، سواء كانت علّة تامّة أو جزءاً لها.

إشكال الإمام الخميني رحمه الله على هذا الدليل

وناقش سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام رحمه الله في جميع هذه الامور الثلاثة:
أمّا أولها: فيمنع كون النقيضين في رتبة واحدة، لأنّ وجود المعلول في رتبة علته ليس نقيضه كون عدمه في ربتها، إذ لا واقعيّة للأعدام حتّى تشغل مرتبة من مراتب الواقع، بل نقيضه سلب وجود المعلول في هذه المرتبة، على أن تكون الرتبة قيّداً للمسلوب لا للسلب. وبالجملة: إنّ نقيض كلّ موجود في أيّ مرتبة أو زمان هو عدم الموجود الواقع في هذه الرتبة أو ذلك الزمان، فإذا كذب كون المعلول في رتبة علته صدق عدم كونه في ربتها، لا كون عدمه في ربتها، فإنّه أيضاً غير صادق.

فتلخص أنّ نقيض كون المعلول في رتبة العلّة عدم كونه في ربتها، لا كون العدم في ربتها حتّى يقال: إنّ النقيضين في رتبة واحدة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٢٩

وأما ثانيها: فبأنّ الضدّين وإن كانا لا يجتمعان في زمان واحد، إلاّ أنّه لا دليل على اتّحادهما بحسب الرتبة [٥٩١] أيضاً؛ لأنّ الرتبة ليست أمراً محسوساً وجدائياً كالزمان، بل أمرٌ عقلي، والعقل لا يحكم بشيء بدون الملاك، فهو يحكم بتقدّم العلّة على المعلول رتبةً بملاك أنّها نقيضه وتوجده، وتأخر المعلول عن العلّة كذلك بملاك أنّ وجوده نشأ منها، وباتّحاد رتبة المعلولين لعلّة واحدة بملاك عدم كون أحدهما أنقص من الآخر في المعلوليّة للعلّة المشتركة، وملاك الاتّحاد الرتبي لا يوجد في الضدّين [٥٩٢].
إن قلت: يكفي الاتّحاد الزماني في إثبات الاتّحاد الرتبي.

قلت: كلّاً، فإنّ العلّة والمعلول متّحdan زماناً، مختلفان رتبةً، فالاتّحاد الزماني لا يدلّ على تحقّق الاتّحاد الرتبي أيضاً.

وأما ثالثها: فبأنّه لو سلّم كون النقيضين والضدّين في رتبة واحدة، فلاإنكار لزوم كون أحد العينين في رتبة نقيض الآخر مجال واسع، لعدم البرهان على أنّ الرتب العقليّة حكمها حكم الزمان في الخارج [٥٩٣]، لو لم نقل بأنّ البرهان قائم على خلافه، لأنّ للرتب العقليّة ملاكات خاصّة، ربما يكون الملاك موجوداً في الشيء دون متّحده في الرتبة، ألا ترى أنّ ملازم العلّة لا يكون مقدّماً على

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٣٠

المعلول رتبةً، لفقدان ملاك التقدّم فيه، وهو كون وجوب الشيء من وجوبه ووجوده من وجوده [٥٩٤]، [٥٩٥].

كلام الإمام الخميني رحمه الله في المقام [٥٩٦]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة ؛ ج ٢ ؛ ص ٤٣٠

لإمام قدس سره تحقيق في المسألة يقتضى بطلان القولين، أعنى القول بمقدّميّة عدم أحد الضدّين للضدّ الآخر، والقول باتّحادهما رتبةً، وهو أنّه لا بدّ في كلّ قضيّة حمليّة موجبة من وجود الموضوع في الخارج إذا كان الحمل بلحاظ وجوده الخارجى، مثل «الجدار أبيض» وفي الذهن إذا كان بلحاظ وجوده الذهني، نحو «الإنسان كلّى»، ولو لم يكن الحمل بهذين اللحاظين فلا بدّ من ثبوت الموضوع وتقرّره في نفس الأمر، وهو وعاء أوسع من الخارج والذهن، نحو «الإنسان ماهيّة من الماهيات» فإنّ الجدار الموجود في الخارج متّصف بأنّه أبيض، والإنسان المتحقّق في الذهن متّصف بأنّه كلّى، والإنسان المتقرّر في نفس الأمر متّصف بأنّه ماهيّة.

والدليل على لزوم ثبوت الموضوع في الموجبات الحملية هو القاعدة الفرعية، أعنى «ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له».

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٣١

إن قلت: لا إشكال في أن الحمل في قولنا: «اجتماع النقيضين محال» و «شريك البارى ممتنع» إنما هو بلحاظ وجود الموضوع خارجاً مع أنه ليس بموجود في الخارج.

قلت: هذا النوع من القضايا وإن كانت موجبة ظاهراً إلا أنها في الحقيقة سالبة محصّلة مفادها «لا يكاد يمكن تحقق اجتماع النقيضين وشريك البارى في الخارج»، والسالبة المحصّلة تصدق بانتفاء الموضوع أيضاً كما عرفت.

فعلى هذا لا مجال للقول بأن عدم أحد الضدين مقدّم للضد الآخر، أو متحد معه رتبة، لأنّ عدم بطلان محض لا ثبوت له أصلاً، فكيف يمكن حمل المقدمية أو الاتحاد في الرتبة عليه مع أن «ثبوت شىء لشىء فرع ثبوت المثبت له».

إن قلت: فكيف أثبتوا في الفلسفة التأثير والتأثر للعدم حيث قالوا: «عدم العلة علة لعدم المعلول»؟

قلت: هذه القضية في الواقع تأكيد لقولهم: «وجود العلة علة لوجود المعلول»، والمراد به أن ارتباط المعلول بالعلة في غاية الشدة بحيث لو انتفت العلة انتفى المعلول، لا أن لعدم العلة ثبوتاً يؤثر به في عدم المعلول فيصير هو أيضاً أمراً ثابتاً.

كيف وهم قالوا: «إنّ عدم بطلان محض لا ثبوت ولا شئيه له أصلاً» [٥٩٧].

هذا حاصل كلام الإمام الخميني رحمه الله في المسألة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٣٢

ما أفاده المحقق الاصفهاني رحمه الله في المقام

وللمحقق الكبير، الاصولي المتبحر - الذي كان ماهراً في الفلسفة أيضاً - الشيخ محمد حسين الاصفهاني رحمه الله كلام يناقض كلام الإمام رحمه الله.

وهو أن التقدّم على قسمين: ١- على، ٢- طبعي [٥٩٨]، فالتقدّم العلى وصف لوجوب الوجود لا لنفس الوجود، فإنّ العلة ليست متقدّمة على المعلول، بل وجوبها متقدّم على وجوبه، أمّا التقدّم الطبعي فهو وصف للوجود، وهو على أربعة أقسام: لأنّ المتقدّم إما مقوم للمتأخر، كما إذا كان جزئه، أو مقتضيه وفاعله، كالنار المقتضية للإحراق، أو متمم [٥٩٩] لفاعليته الفاعل، كمحاذاة المادة المحترقة مع النار، فإنّها متممة لتأثير النار في الإحراق، أو مكمل [٦٠٠] لقابليته القابل، كعدم الرطوبة في المادة المحترقة، فإنّه مكمل لقابليتها للاحتراق، وكعدم السواد في الجسم المكمل لقابليته لعروض البياض عليه.

فما ذكره المحقق الخراساني رحمه الله من أنّه «لو اقتضى التضاد توقّف وجود الشىء على عدم ضده توقّف الشىء على عدم مانعه لاقتضى توقّف عدم الضدّ على وجود الشىء توقّف عدم الشىء على مانعه» [٦٠١]، بداهته ثبوت المانع في الطرفين وكون المطاردة من الجانبين، وهو دور واضح [٦٠٢]. فاسد، لأنّ وجود أحد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٣٣

الضدين يتوقّف على عدم الضدّ الآخر، لما عرفت من أن عدم الضدّ مكمل لقابليته المحلّ لعروض الضدّ الآخر عليه، فهو - أعنى عدم الضدّ - متقدّم على وجود الضدّ الآخر، لكونه مكملًا لقابليته القابل، بخلاف العكس، فإنّ عدم الضدّ لا يتوقّف على وجود الضدّ الآخر، لعدم كون وجود الضدّ متقدّمًا على عدم ضده بأيّ قسم من الأقسام الأربعة المتقدّمة من أقسام التقدّم الطبعي.

لا يقال: ليس لعدم الضدّ واقعيته وثبوت حتى يتوقّف عليه وجود الضدّ الآخر.

فإنّه يقال: عدم الضدّ من قبيل عدم الملكة، وله نحو من الواقعية والثبوت، توضيحه: أن للجسم القابل للبياض مثلاً ثلاث واقعيّات: إحداها: محسوسة، وهى نفس وجود الجسم، والثانية: غير محسوسة، وهى قابليته لعروض البياض عليه، والثالثة: أيضاً غير محسوسة، وهى كون الجسم بحيث لا يكون معروضاً للسواد، وهو متمم لقابليته لعروض البياض عليه، وله ثبوت وواقعية، لكونه من قبيل عدم

الملكئة، وإن كان أمراً غير محسوس ومشاهد [٦٠٣].

هذا حاصل كلام المحقق الاصفهاني رحمه الله.

بيان الحق في المسألة

أقول: كون الجسم واستعداده لعروض البياض عليه أمرين واقعيين مسلم لا بحث فيه، إنما الكلام في الأمر الثالث الذي ادعى واقعيته أيضاً، وهو كون الجسم بحيث لا يكون معروضاً للسواد، فإنه إن أراد به الإيجاب العدولي فهو خارج عن محلّ الكلام، وإن أراد به السلب التحصيلي فلا نسلم كونه أمراً

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٣٤

واقعيّاً، كيف؟ وهم قالوا بمحوضة العدم في البطلان واللاشيئية.

ولا فرق فيه بين العدم المطلق والمضاف إلى الملكات أو أقسام الوجود.

فالحق ما ذهب إليه الإمام رحمه الله من عدم ثبوت للعدم كى يحكم على عدم أحد الضدين بأنه مقدّمه للضد الآخر أو متحد معه رتبة.

على [٦٠٤] أنك قد عرفت في المبحث السابق أن مقدّمه الواجب ليست بواجبه، فلو سلم مقدّمه عدم أحد الضدين للضد الآخر فلا دليل على وجوبه.

ولو فرض وجوب المقدّمه أيضاً فالكلام إنما هو في اقتضاء وجوب الشيء لحرمة نقيضه الذي يعبر عنه هنا بالضد العام، فلو سلم كون عدم الصلاة مقدّمه للإزالة، وسلم أيضاً كونه واجباً غيرتياً لأجل المقدّمه، لا تثبت حرمة الصلاة بعد، بل يحتاج ثبوتها إلى إثبات حرمة نقيض الواجب، ليكون فعل الصلاة الذي هو نقيض لتركها الواجب محرماً.

فالبحث عن اقتضاء الأمر بالشيء للنهي عن الضد العام بمعنى النقيض مهمّ لوجهين:

أحدهما: أنه مطلوب في المقام بنفسه، والثاني: أنه دخيل في إثبات الاقتضاء بالنسبة إلى الضد الخاص، فنقول:

مقالة القائمين بالاقتضاء في الضد العام ونقدها

ذهب بعض القائمين بالاقتضاء إلى المطابقة وبعضهم إلى التضمّن وبعضهم إلى الالتزام.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٣٥

واستدلّ القائلون بالعيئية بأنه لا فرق بين أن يقول المولى لعبده: «اشتر اللحم» وبين أن يقول: «لا تترك شراء اللحم» فمفاد الأمر بالشيء عين مفاد النهي عن تركه، فهما مترادفان، كالإنسان والبشر.

أقول: إن أرادوا به تحقّق حكمين: أحدهما وجوبى متعلّق بالفعل، والآخر تحريمى متعلّق بالترك إذا قال: «أقم الصلاة» مثلاً - كما يتأيد بأن الاقتضاء في الضد الخاص إنما هو بتعدّد الحكم لا محاله، ولا فرق بينه وبين الضد العام من هذه الجهة - ففيه: أنه يستلزم أن يكون التارك لواجب واحد كالصلاة عاصياً من وجهين، مستحقاً لعقوبتين: إحداها من أجل مخالفته للوجوب المتعلّق بفعل الصلاة، والآخرى من أجل مخالفته للحرمة المتعلّقة بتركها، وهل هم يلتزمون بهذا اللازم؟!

وإن أرادوا به أنه لا يكون إلحاحكم واحد يمكن التعبير عنه بعبارتين - كما يؤيدّه قولهم بأنهما مترادفان كالإنسان والبشر - ففيه: أنه كيف يمكن أن يكون الأمر عين النهي مع اختلافهما ملاكاً وهيئاً ومتعلّقاً؟ أما اختلافهما في الملاك فلأن ملاك الأمر نوعاً مصلحاً لازمة الاستيفاء في متعلّقه، وملاك النهي مفسدة لازمة الاجتناب فيه، بناءً على ما هو التحقيق من مذهب العدليّة، وهو كون الأمر والنهي تابعين لما في متعلّقيهما من المصلحة والمفسدة، فمن ترك الصلاة مثلاً حرم من مصلحتها فقط، لا أنه وقع مكانها في مفسدة،

ومن ترك شرب الخمر تخلص من مفسدته، لا أنه وصل مكانها إلى مصلحها، وأما في الهيئة فلائذ مفاد هيئة الأمر هو الوجوب ومفاد هيئة النهي هو الحرمة، وأما في المتعلق فلائذ متعلق الوجوب هو فعل الصلاة مثلاً ومتعلق الحرمة هو تركها بناءً على الاقتضاء.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٣٦

فكيف يمكن القول بكون الأمر بالشىء عين النهي عن نقيضه، مع أن العينية تقتضى أن يحمل أحدهما على الآخر بالحمل الأولي، وقد عرفت اختلافهما في الجهات الثلاثة المتقدمة؟!

واستدل القائلون بالجزئية والتضمن بأن الوجوب هو الإذن في الفعل مع المنع من الترك.

وفيه: أن القول بترك الوجوب من هذين الأمرين مجرد دعوى فاسدة، بل هو أمرٌ بسيط، وهو البعث والتحريك الاعتباري كما تقدم. نعم، ربما يقال في توضيح هذا الأمر البسيط أنه الإذن في الفعل مع المنع من الترك، ولكنه لا يقتضى تركيبه، وإلا يمكن دعوى العكس، وهو كون الوجوب دخیلاً في الحرمة، بأن يقال: الحرمة عبارة عن وجوب الترك.

والحاصل: أن الوجوب والحرمة أمران بسيطان، وهما البعث والزجر الاعتباريان في مقابل البعث والزجر التكويني.

ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله في المقام ونقده

وذهب المحقق النائيني رحمه الله إلى الاقتضاء بالدلالة الالتزامية بنحو اللزوم البين بالمعنى الأخص، واستدل عليه بأن نفس تصور الوجوب والحتم والإلزام يوجب تصور المنع من الترك والانتقال إليه، وذلك معنى اللازم البين بالمعنى الأخص [٦٠٥]. وفيه أولاً: منع استلزام تصور الوجوب لتصور حرمة الترك، بل قد ينتقل الذهن من تصوّره إلى تصوّرها وقد لا ينتقل، وثانياً: أن استلزام تصوّره

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٣٧

لتصوّرها لا يفيد، لأن مجرد انتقال الذهن من تصوّر الأمر بالشىء إلى تصوّر النهي عن تركه لا يقتضى أن يصدر نهى من قبل المولى متعلق بتركه.

وبعبارة أخرى: لو أراد أن على المولى أن ينهى عن الترك بنهى مستقل عقيب أمره بالفعل، ففيه: أنه خلاف ما نجده في الشريعة، لعدم وجود النهي عن الترك في جلّ الواجبات.

وإن أراد [٦٠٦] أن نفس الأمر بالشىء يستلزم النهي عن نقيضه، فهو بالمطابقة يدلّ على وجوبه، وبالالتزام على حرمة تركه، ففيه: أنه يستلزم استحقاق العبد عقوبتين على ترك واجب واحد، لمخالفته حكيمين نفسيين [٦٠٧]: أحدهما: الوجوب المتعلق بالفعل، والآخر: الحرمة المتعلقة بالترك.

ولا يجرى هنا احتمال وحدة الحكم الذي كان يجرى بناءً على القول بالعينية، لأن الالتزام يقتضى المغايرة بين اللازم والملزوم كما لا يخفى.

هل يقتضى إرادة الشىء إرادة ترك تركه أم لا؟

هذا كله بناءً على كون طرفي الاقتضاء هما الأمر والنهي كما هو ظاهر العنوان، وأما لو اريد الاقتضاء بين الإرادتين، فلو اريد التكوينية منهما بمعنى أن كل من يريد فعل شىء يريد ترك تركه أيضاً، ففيه: أن الإرادة ومبادئها تنقدح في نفس الفاعل بالنسبة إلى الفعل لا بالنسبة إلى ترك الترك، فإن من

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٣٨

يريد أن يدخل السوق مثلاً يتصور الدخول في السوق أولاً، ثم يصدّق بفائدته ثم يتحقق في نفسه سائر مبادئ الإرادة فيريده، وأما

ترك تركه فلا يتصوره نوعاً حتى تصل النوبة إلى سائر مبادئ الإرادة.

وإن اريد التشريعية منهما- وهي المربوطة بالمقام- بمعنى أن المولى الأمر الذي تنقذ في نفسه إرادة البعث إلى شيء تنقذ أيضاً في نفسه إرادة الزجر عن ترك ذلك الشيء، ففيه: أن مبادئ الإرادة الثانية ليست بمتوقفة، إذ لا فائدة في الزجر عن الترك بعد البعث إلى الفعل كما لا يخفى، فأين التصديق بفائدة الزجر بعد تصوّره كي تنقذ في نفسه الإرادة المتعلقة به؟

إن قلت: يمكن أن يكون فائدة الزجر عن الترك تأكيد البعث إلى الفعل.

قلت: التأكيد يقتضى تحقق حكم واحد مؤكّد، مع أن القائل بالافتضاء يقول بتحقيق حكيمين، فالقول بالتأكيد ليس قولاً بالافتضاء، على أن التأكيد لا ينحصر في الزجر عن الترك، بل يمكن بتكرار البعث إلى الفعل أيضاً. والحاصل: أن الأمر بالشيء لا يقتضى النهي عن ضده العام، ولا الخاص من جهة مقدّمية ترك الضد الآخر له.

الوجه الثاني: طريقة التلازم

مما استدلل به على حرمة الضد الخاص طريقة التلازم، وهي أيضاً مركبة من ثلاثة أمور:

الأول: أن كلّ ضد ملازم لعدم الضد الآخر، الثاني: أن المتلازمين محكومان بحكم واحد لا محالة، الثالث: أن الأمر بالشيء مقتضى للنهي عن ضده العام، والمراد من الضد العام نقيض الأمور به كما تقدّم.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٣٩

فإذا وجبت الإزالة وجب ترك الصلاة، لكونه ملازماً لها، فحرم فعل الصلاة، لكونه نقيضاً لتركها [٤٠٨].

نقد طريقة التلازم

وقد عرفت بطلان الأمر الثالث، فلا نطيل الكلام بتكراره.

ولكن لا بأس بالتكلم حول الأمرين الأولين، وإن كان الدليل مردوداً بعد بطلان الأمر الثالث.

أمّا المقدّمة الأولى: فلعلّ قائلاً يقول: لا يمكن إنكارها، لوضوح أن الإزالة ملازمة لترك الصلاة، والبياض ملازم لعدم السواد.

وفيه: أن الملازمة حكم عقلي لا بدّ له من ملاك، وملاك الملازمة بين شيئين إمّا كون أحدهما علّة للآخر، أو كونهما معلولين لعلّة واحدة، أو كون أحدهما مصداقاً للآخر نحو زيد وإنسان.

وحينئذ لا يمكن الحكم بالملازمة لو جعل العدم موضوعاً للقضية، وقيل:

«عدم أحد الضدين ملازم للضد الآخر» لما عرفت من أن العدم بطلان محض لا حظّ له من الوجود، مع أن «ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له» وكذلك لو جعل محمولاً وقيل: «وجود أحد الضدين ملازم لترك الضد الآخر»، كما أن القاعدة أيضاً تقتضى تشكيل القضية بهذه الكيفية، لأنّ وجود أحدهما يستلزم ترك الآخر، دون العكس، لإمكان أن يترك كليهما، فترك أحدهما لا يستلزم فعل الآخر.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٤٠

وموضوع القضية في هذا الفرض وإن كان أمراً وجودياً، فلا يناقش فيها من جهة القاعدة الفرعية، إلّا أن الحكم بالملازمة بلا ملاك.

لا يقال: الملاك موجود، وهو أن كلّ ضدّ مصداق لعدم الضدّ الآخر، فنقول:

«الإزالة لا صلاة» و «البياض لا سواد» كما نقول: «زيد إنسان».

فإنّه يقال: العدم ليس بشيء لكى يكون الوجود مصداقاً له، فلا يمكن حمله على الوجود، لأنّ الحمل حاكٍ عن الاتحاد والهوية بين الموضوع والمحمول، وحيث إنّ العدم بطلان محض فلا يمكن الحكم باتّحاده مع غيره، إذ لا يكاد يتحد الشيء مع لا شيء، فالقضايا

المعدولة نحو «زيد لا قائم» و «الإزالة لا صلاة» و «البياض لا سواد» لا واقع لها.

وأما المقدمه الثانيه: فاستدل لإثباتها بأن أحد المتلازمين لو كان واجباً دون الآخر لكان محكوماً بأحد الأحكام الأربعة الأخرى، فكان تركه جائزاً، لأنّ جواز الترك جامع غير الوجوب من الأحكام، ولو كان تركه جائزاً لكان ترك الملازم الأول أيضاً جائزاً مع أنّه واجب فرضاً، وهذا خلف [٦٠٩].

إن قلت: يمكن أن يكون ملازم الواجب خالياً من جميع الأحكام الخمسه.

قلت: هذا مخالف لما روى واتفقوا عليه من أنّ لله تبارك وتعالى في كلّ واقعه حكماً يشترك فيه العالم والجاهل.

وفيه أولاً: أنّ عنوان «الواقعه» لا- تشمل عدم الضدّ الذي هو محلّ البحث في المقام، لأنّ عدمه كما عرفت مكرراً لا شبيّه له حتّى تصدق عليه عنوان «الواقعه» فالروايه تختصّ بأفعال المكلفين، ولا تعمّ التروك والأعدام، على أنّ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٤١

شمولها لها يستلزم أن يكون في ترك الواجب مثلاً مخالفةً لحكمين: أحدهما متعلّق بفعله، والآخر بتركه، لصدق «الواقعه» على كلّ واحد منهما فرضاً، فكّل منهما محكوم بحكم بمقتضى الروايه، وهل يمكن الالتزام بأنّ من ترك الصلاة مثلاً وقع في مخالفة حكمين ويستحقّ عقوبتين؟!

وثانياً: أنّ الروايه مربوطه باللوح المحفوظ، أي لا واقعه إلّاؤها حكم إلهي في اللوح المحفوظ، فلا تدلّ على أنّ لله سبحانه في كلّ واقعه حكماً فعلياً، فلا تنافي خلق بعض الوقعات عن الحكم الفعلي.

وثالثاً: أنّ أساس هذا الدليل مصادره بالمطلوب، لأنّ الحكم بوجوب أحد المتلازمين مع كون الملازم الآخر محكوماً بأحد الأحكام الأربعة الأخرى لا يوجب الخلف، إلّا إذا قلنا بسريره جواز الترك من الملازم الثاني إلى الملازم الأول كما جاء ذلك في الدليل أيضاً، والحكم بسريره منه إليه مبنى على اتحاد المتلازمين في الحكم.

بل هذا أضعف من المدعى [٦١٠]، لأنّه يقتضى اتحاد المتلازمين في الجواز، والمدعى اتحادهما في الوجوب.

أضف إلى ذلك: أنّنا نعلم بخلوّ بعض الوقائع عن الحكم، توضيحه: أنّ الإباحه على نوعين: شرعيه وعقليه، والاولى هي حكم الشارع بالإباحه فيما إذا كان ملاكها [٦١١] موجوداً، والثانيه هي حكم العقل بها فيما إذا لم يكن للشارع فيه حكم، فالعقل إذا لاحظ أنّ الشارع لم يحكم بوجوبه ولا بحرمة ولا

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٤٢

باستحبابه ولا- بكرهته يحكم بإباحته، بمعنى أنّنا نختار في الفعل والترك من دون أن يكونا مستندين إلى حكم شرعي، وليس هذا إلّا خلق الواقعه عن الحكم الشرعي [٦١٢]. وتلخص ممّا ذكرناه أنّ الأمر بالشىء لا يقتضى النهي عن ضده العام ولا الخاص.

ثمره النزاع

لا يخفى أنّ المراد بالضدّ الخاصّ في المقام مطلق المعاند الذي لا يجامع الأمور به، سواء كان أمراً عبادياً كالصلاة، أم لا كالأكل والمطالعه والخياطة ونحوها، فيحرم جميعها لو قلنا بالاقضاء، وإلّا فلا، وهذه ثمره فقهيّه مهمه عامه.

بيان الثمره المشهوره في المسأله

لكنّهم اهتموا ببيان الثمره المعروفه والنقض والإبرام حولها، وهي فساد العباده إذا كانت ضدّاً للمأمور به على القول بالاقضاء، وعدم فسادها بناءً على عدم الاقضاء، وذلك لأنّ النهي عن العباده يقتضى فسادها، وهي منهي عنها على الأول دون الثاني. في ثمره البحث في مسأله الضدّ

نقد هذه الثمرة

لكن التحقيق يقتضى عدم ترتب هذه الثمرة، لأن العبادَةَ صحيحة ولو على القول بالاعتضاء، لأن كون النهى عن العبادَةِ مقتضياً لفسادها ليس أمراً تعبدياً

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٤٣

ولا مدلول آية أو رواية، بل له ملاك غير موجود فى المقام.

توضيح ذلك: أن النزاع فى مسألة اقتضاء النهى المتعلق بالعبادة فسادها ليس فى النواهى التى تكون بلفظها إرشاداً إلى فساد متعلقها، بل فى النواهى التحريمية المولوية، وهى لا تدل بلفظها على أكثر من حرمة متعلقه ومبغوضيته عند المولى واشتماله على مفسدة لازمة الاجتناب، لكن العقل يحكم بفساد العبادَةِ المنهى عنها بالنهى التحريمى المولوى، لأن الشىء المبغوض والمبغود عن ساحة المولى لا يمكن أن يكون محبوباً عنده مقرباً للبعد إليه [٦١٣].

وبالجملة: ملاك حكم العقل بفساد العبادَةِ المنهى عنها إنما هو كونها مشتملة على مفسدة لازمة الاجتناب مبعده عن ساحة المولى. وهذا الملاك غير موجود فيما نحن فيه ولو قلنا بالاعتضاء.

لأن الدليل عليه - على فرض تماميته - إما مقدمية عدم أحد الضدين لوجود الضد الآخر، أو الملازمة بينهما كما عرفت. ولا ريب فى أن وجوب المقدمية غيرى، فترك الصلاة الذى هو مقدمية للإزالة واجب غيرى، فلا يشتمل على مصلحة، إذ الأمر الغيرى لا يدور مدار المصلحة، بل يدور مدار مقدمية متعلقه لواجب آخر، ولو لم يكن فيه شىء من المصلحة [٦١٤]. وهكذا الحرمة المتعلقة بفعل الصلاة الناشئة من الوجوب المتعلق بتركها، إذ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٤٤

لا يعقل أن يكون النهى الناشئ عن الأمر الغيرى نفسياً، سيما على القول بالعيئية أو الجزئية، حيث لا يعقل كون الحرمة النفسية المتعلقة بالفعل عين الوجوب الغيرى المتعلق بالترك أو جزئه، بل على القول باللزوم البين بالمعنى الأخص أيضاً، لوضوح عدم انتقال الذهن من الوجوب الغيرى المتعلق بالترك إلى الحرمة النفسية المتعلقة بالفعل.

فالقول باقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده الخاص من جهة المقدمية يستلزم كون النهى غيرياً لا يستحق العبد على إطاعته المثوبة، ولا - على مخالفته العقوبة، كالأمر الغيرى [٦١٥]، لعدم اشتمال الأول على المفسدة ولا الثانى على المصلحة، فالنهى المتعلق بالصلاة المضادة للإزالة غيرى لا يدل على كونها مبغوضة عند المولى مبعده عن ساحتها، فليس ملاك حكم العقل ببطالها موجوداً. هذا كله على القول بالاعتضاء من جهة المقدمية.

ونظير البيان جارٍ على القول به من جهة الملازمة، ضرورة أن ترك الصلاة صار واجباً لأجل ملازمته للإزالة، من دون أن يشتمل على مصلحة، وإلا كان واجباً لأجل تلك المصلحة، لا لأجل الملازمة، ففعلها أيضاً لا يشتمل على مفسدة، وإن تعلق بها نهى ناشٍ عن الأمر المتعلق بتركها.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٤٥

والحاصل: أن هذه الثمرة المشهورة لا - ترتب على مبحث الضد، لكون العبادَةِ المضادة للمأمور به صحيحة مطلقاً، حتى على القول بالاعتضاء، كما قال الإمام رحمه الله [٦١٦].

ما أفاده الشيخ البهائى رحمه الله حول ثمره النزاع فى المسألة

وأنكر شيخنا البهائى رحمه الله ثمره البحث بطريق آخر، وهو أن العبادَةَ المضادة للمأمور به فاسدة حتى على القول بعدم الاعتضاء، لأن

الأمر بالشئ وإن لم يقتض النهى عن ضده، إلا أنه يقتضى عدم الأمر به، لعدم إمكان تعلق الأمر بكلا الضدين، وهو كافٍ في بطلان العبادة [٦١٧].

نقد كلام الشيخ البهائي من قبل المحقق الخراساني

وأجاب عنه صاحب الكفاية أولاً: بأننا لا نحتاج في العبادات إلى تعلق الأمر بها، إذ لا يعتبر في صحتها إتيانها بقصد امتثال الأمر، بل يكفي إتيانها بقصد محبوبيتها للمولى أو مقرّبتها للعبد إليه أو اشتغالها على المصلحة الملزمة ونحوها. إن قلت: نعم، ولكن تعلق الأمر هو الطريق إلى استكشاف المحبوبة والمقرّبة والاشتغال على المصلحة، فلا طريق إلى استكشافها في المقام بعد عدم تعلق الأمر، كما هو المفروض.

قلت: نحن نعلم أن عدم تعلق الأمر بالضدّ العبادي إنما هو لأجل مزاحمته بواجب أهمّ، والمزاحمة لا توجب إلارتفاع الأمر المتعلق به فعلاً مع بقائه على

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٤٦

ما هو عليه من ملاك من المصلحة ونحوها، وعدم حدوث ما يوجب مبعوضيته وخروجه عن قابليته التقرب به [٦١٨].

وثانياً: بأن العبادة إذا كانت موسّعة وكانت مزاحمة بالأهمّ في بعض الوقت لا في تمامه يمكن أن يقال: حيث إن الأوامر على ما هو التحقيق متعلّقة بالطابع لا بالأفراد، فالأمر بطبيعة العبادة الموسّعة المضادة للأهمّ على حاله، وإن صارت مضيقه بخروج ما زاحمه الأهمّ من أفرادها من تحتها، فيمكن أن يؤتى بما زوحم منها بداعي ذاك الأمر، فإنه وإن كان الفرد خارجاً عن تحتها بما هي مأمور بها، إلّا أنه لئلا كان وافياً بغرضها كالباقى تحتها كان عقلاً مثله في الإتيان به في مقام الامتثال والإتيان به بداعي الأمر بلا تفاوت في نظره بينهما أصلاً.

ودعوى أن الأمر لا يكاد يدعو إلّا إلى ما هو من أفراد الطبيعة المأمور بها، وما زوحم منها بالأهمّ وإن كان من أفراد الطبيعة، لكنّه ليس من أفرادها بما هي مأمور بها، فاسدة، فإنّ هذه الدعوى صحيحة إذا كان خروج الفرد عن الطبيعة المأمور بها تخصيصاً لا مزاحمة، فإنّ الفرد عند المزاحمة وإن كان لا تعمه الطبيعة المأمور بها، إلّا أنه ليس لقصور فيه، بل لعدم إمكان تعلق الأمر بما يعمه عقلاً، وعلى كلّ حال فالعقل لا يرى تفاوتاً في مقام الامتثال وإطاعة الأمر بها بين هذا الفرد وسائر الأفراد أصلاً [٦١٩].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٤٧

في مسألة الترتّب

مسألة الترتّب

ثمّ إنه تصدّى جماعة من الأفاضل لتصحيح الأمر بالضدّ حتّى فيما إذا كان مضيقاً [٦٢٠] بنحو الترتّب على العصيان وعدم إطاعة الأمر بالشئ بنحو الشرط المتأخّر [٦٢١]، أو البناء على المعصية بنحو الشرط المقارن، بدعوى أنّه لا مانع عقلاً عن تعلق الأمر بالضدين كذلك، أى بأن يكون الأمر بالأهمّ مطلقاً، والأمر بغيره معلقاً على عصيان ذاك الأمر أو العزم عليه، بل هو واقع كثيراً عرفاً.

مناقشة صاحب الكفاية في مسألة الترتّب

وردّه المحقق الخراساني رحمه الله بقوله:

ما هو ملاك استحالة طلب الضدين في عرض واحد آت في طلبهما كذلك، فإنه وإن لم يكن في مرتبة طلب الأهمّ اجتماع طلبهما، إلّا أنه كان في مرتبة الأمر بغيره اجتماعهما، بداهة فعليّة الأمر بالأهمّ في هذه المرتبة وعدم سقوطه [٦٢٢]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٤٨

بعد بمجرّد المعصية فيما بعد ما لم يعص، أو العزم عليها، مع فعلية الأمر بغيره أيضاً، لتحقق ما هو شرط فعليته فرضاً. لا يقال: نعم، ولكنّه بسوء اختيار المكلف، حيث يعصى فيما بعد بالاختيار، فلولا له لما كان متوجّهاً إليه إلّا الطلب بالأهم، ولا برهان على امتناع الاجتماع إذا كان بسوء الاختيار.

فإنّه يقال: استحالة طلب الضدين ليست إلّا لأجل استحالة طلب المحال، واستحالة طلبه من الحكيم الملتفت إلى محالتيه لا تختص بحال دون حال، وإلّا يصحّ فيما علق على أمر اختياري في عرض واحد [٦٢٣]، بلا- حاجة في تصحيحه إلى الترتب، مع أنّه محال بلا ريب وإشكال [٦٢٤]، إنتهى موضع الحاجة من كلامه.

بيان ما يقتضيه التحقيق في مسألة الترتب

أقول: إن أراد القائل بالترتب أنّ عصيان الأمر بالأهم أو العزم عليه شرط شرعى لوجوب المهم، ففيه أولاً: أنّه لم يرد في الكتاب والسنة، مع أنّ الشرط الشرعى لابد من أن يبين فيهما. وثانياً: أنّه لا يمكن بحسب مقام الثبوت أيضاً أن يكون شرطاً شرعياً. توضيح ذلك يحتاج إلى بيان امور:

الأول: أنّ الأوامر متعلّقة بالطباع لا بالأفراد، كما سيحىء تحقيقه.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٤٩

ما هو معنى المطلق؟

الثاني: أنّ الإطلاق ليس بمعنى الشمول والسريان كما قال المحقق الخراساني رحمه الله، وإلّا فما كان بينه وبين العموم فرق. إن قلت: الفرق بينهما أنّ الشمول في العموم بالدلالة اللفظية الوضعيّة، وفي الإطلاق بحكم العقل بإرادة الشمول والسريان بمعونه مقدّمات الحكمة.

قلت: غاية هذا إنّما هو اختلاف العام والمطلق في طريق الوصول إلى المعنى لا في نفس المعنى كما هو واضح.

فالفرق الأساسى بينهما أنّ العام يدلّ على الشمول والسريان، والمطلق على الطبيعة فقط من دون أن يكون ناظراً إلى الأفراد.

بل لا- يكاد يمكن أن يكون دائماً على السريان في الأفراد، ضرورة أنّ «البيع» مثلما في قوله تعالى: «أحلّ الله البيع» [٦٢٥] اسم جنس معرّف بلام الجنس، وهو لم يوضع إلّا لنفس الطبيعة والماهية، وأمّا الأفراد التي هي الوجودات المشخّصة بالتشخّصات الفردية فهي خارجة عمّا وضع له اسم الجنس، فلا يمكن أن يكون دائماً عليها، لا بالمطابقة ولا بالتضمّن، وكذلك الالتزام، لعدم كون الوجودات لازمة للطبيعة والماهية، ولذا قيل: الماهية من حيث هي هي ليست إلهي، لا موجودة ولا معدومة ولا أى شىء آخر.

والحاصل: أنّ مدلول المطلق ليس إلّا لنفس الطبيعة والماهية، فإذا تمّت مقدّمات الحكمة من كون المتكلم عاقلاً مختاراً حكيماً في مقام البيان ولم ينصب قرينه على التقييد ولم يكن القدر المتيقّن في مقام التخاطب يحكم العقل بأنّ الطبيعة تمام موضوع حكمه من دون دخل أمر آخر فيه، فيتمسك به لنفى اعتبار ما شكّ في اعتباره من القيود.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٥٠

بيان مورد التزام

الثالث: أنّ التزام ليس بين الطبيعتين، بل بين بعض أفراد كلّ منهما مع بعض أفراد الآخر في بعض الحالات، ألا ترى أنّه لا التزام بين

الصلاة في وقتها وبين الإزالة قبل وقت الصلاة، ولا بينها وبين إزالة النجاسة الحادثة بعد أدائها، ولا تراحم أيضاً لو اشتغل بالصلاة حال كونه غير ملتفت إلى تلوث المسجد، نعم، المزاحمة متحققّة بين الصلاة المقارنة لتلوث المسجد حال كونه ملتفتاً إليه، ولو كانت المزاحمة بين الطبيعتين لتحققت في الفروض الثلاثة السابقة أيضاً.

إذا عرفت هذه الامور تبين لك أنه لا تراحم بين متعلّقى التكليفين، لما ذكر من أنّ متعلّق الأحكام هو الطبايع من غير أن تكون سارية في أفرادها ومرآة لها، فما هو مورد التراحم وهو الأفراد ليس متعلّقاً للتكليف، لا- مستقيماً ولا من جهة التمسك بالإطلاق، وما هو متعلّقه وهو الطبايع فلا تراحم بينها كي يضطرّ الأمر إلى تقييد الأمر بالمهمّ بعصيان الأمر بالأهمّ أو العزم عليه.

والحاصل: أنّ القائل بالترتب إن أراد اشتراط الأمر بالمهمّ بأحدهما شرعاً فلا دليل عليه من الكتاب والسنة إثباتاً ولا هو معقول ثبوتاً. وإن أراد الاشتراط عقلاً- كما هو ظاهر كلامه- بأن يقال: حيث إنّ كلّاً من الأهمّ والمهمّ ذو مصلحة ملزمة، ولكنّ المكلف لا يتمكّن من الجمع بينهما فالعقل يحكم بأنّ الأمر بالأهمّ مطلق، وبالمهمّ مشروط بعصيان الأمر بالأهمّ أو البناء عليه، فبطلانه يتضح بتقديم امور: اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٥١

هل للأحكام أربع مراحل؟

الأول: ذهب المحقق الخراساني رحمه الله إلى أنّ لكلّ حكم مراحل أربعة: ١- الاقتضاء، وهو كون العمل ذا مصلحة أو مفسدة مقتضية للحكم، ٢- الإنشاء، وهو جعل الحكم وإنشائه من قبل المولى، ٣- الفعلية، وهي لزوم إجرائه من قبل العبد، وهو مشروط بعلمه بالحكم وقدرته على امتثاله، ٤- التنجز، وهو استحقاق العقاب على مخالفته.

وقد أنكر المشهور كون الاقتضاء والتنجز من مراحل الحكم، لأنّ اشتغال العمل على المصلحة أو المفسدة ليس مرتبة من مراتب الحكم، بل أمر مقتض للحكم متقدّم عليه، وكذلك استحقاق العقوبة على مخالفته، لكونه متأخراً عن الحكم مترتباً عليه عقلاً، لا مرحلة من مراحل شرعاً، ولكنهم تسلّموا المرحلتين الواسطتين، وهما الإنشاء والفعلية.

ما أفاده الإمام الخميني رحمه الله حول مراحل الحكم

ولكن سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام رحمه الله أنكر كونه ذا مرحلتين أيضاً. وحاصل كلامه: أنهم إن أرادوا بالحكم ما ورد في الكتاب والسنة من الخطابات المشتملة على الأحكام وفعل المعصوم وتقريره فهي مشتركة بين العالم والجاهل والقادر والعاجز [٦٢٦]، ولا دليل على كونها مختصةً بالعالم القادر.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٥٢

نعم، يستفاد اختصاص لزوم الجهر والإخفات والقصر والإتمام بالعالم، فمن جهر حال كونه جاهلاً بلزوم الإخفات أو بالعكس، أو قصر حال كونه جاهلاً بلزوم الإتمام أو بالعكس، صحّت صلاته، وأما في سائر الأحكام فلا دليل على اختصاصها بالعالم أو القادر، فما هو المعروف من كون العلم والقدرة من الشرائط العقلية لجميع التكليف ليس بصحيح.

إن قلت: فهل الجاهل والعاجز مكلفان بالصلاة والصوم وغيرهما من الواجبات كالعالم والقادر؟!

قلت: نعم، غاية الأمر أنّ كلّاً من الجاهل والعجز معدّر للعبد على مخالفة التكليف، فلا يستحقّ العقوبة عليها، ويؤيده ما ذكره في البراءة العقلية من أنّ العقاب بلا بيان قبيح عقلاً، ولو لم يكن التكليف متوجّهاً إلى الجاهل لكان المناسب أن يقال: العقاب بلا تكليف قبيح عقلاً.

وإن أرادوا به إرادة الله التشريعية يلزمهم القول بتغيّر إرادته تعالى بحسب حالات المكلفين، ولا- يمكن الالتزام به حتّى في إرادته التشريعية.

وبالجملة: لا مجال للقول بأن لكل حكم مرحلتين: الإنشاء، والفعليّة.

والذى نسميه حكماً إنشائياً أو شائياً، هو ما حاز مرتبة الإنشاء والجعل، سواء لم يعلن بين الناس أصلاً حتى يأخذه ويتم عليهم الحجة، لمصالح فى إخفائه وتأخير إجراءاته، كالأحكام التى بقيت مخزونة لدى ولّى العصر «عجل الله تعالى فرجه»، ويكون وقت إجراءاته زمان ظهوره، لمصالح تقتضى العناية

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٥٣

الإلهية، كنجاسة بعض الطوائف المنتحلة بالإسلام وكفرهم، فهى أحكام إنشائية فى زماننا وإذا بلغ وقت إجراءاتها تصير فعلية، وهذا توجيه ما ورد من أنه «عجل الله تعالى فرجه» يأتى بدين جديد، وإلا ف «مَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» [٦٢٧] و «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ» [٦٢٨].

أو اعلن بينهم، ولكن بصورة العموم والإطلاق، ليلحقه التقييد والتخصيص بعده بدليل آخر، كالأحكام الكليّة التى تنشأ على الموضوعات ولا تبقى على ما هى عليها فى مقام الإجراء، فالمطلقات والعمومات قبل ورود المقيّدات والمخصّصات أحكام إنشائية بالنسبة إلى موارد التقييد والتخصيص، وإن كانت فعليات فى غير هذه الموارد.

والذى نسميه حكماً فعلياً هو ما حاز مرتبة الإعلان، وتم بيانه من قبل المولى بإيراد مخصّصاته ومقيّداته، وآن وقت إجراءاته وحان موقع عمله، فحينئذٍ فقوله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» [٦٢٩] بهذا العموم حكم إنشائي، وما بقى بعد التقييد أو التخصيص حكم فعلى، هذا هو المختار فى معنى إنشائية الحكم وفعليته.

فتلخص أنّ الأحكام منقسمة إلى حكم إنشائي، وهو ما لم ير الحاكم صلاحاً فى إجراءاته وإن كان نفس الحكم ذا صلاح، كالأحكام المودوعة عند صاحب الأمر الواصلة إليه من آبائه عليهم السلام، أو يرى صلاحاً فى إجراءاته ولكن انشأ بصورة العموم والإطلاق ليلحق به خصوصه وقيده هو نفسه أو وصى بعده.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٥٤

وإلى حكم فعلى قد بين ووضح بخصوصه وقوده وآن وقت إجراءاته وإنفاذه، وعليه إذا فرضنا حصول عائق عن وصول الحكم إلى المكلف، وإن كان قاصراً عن إزاحة علته، أو عروض مانع، كالعجز والاضطرار عن القيام بمقتضى التكليف، لا يوجب ذلك سقوط الحكم عن فعليته ولا يمس بكرامتها ولا يسترجعه إلى ورائه فيعود إنشائياً، لأن ذلك أشبه شىء بالقول بانقباض إرادة المولى عند طرؤ العذر وانسائها عند ارتفاعه، والسرّ فى ذلك أنّ غاية ما يحكم به العقل هو أنّ المكلف إذا طرأ عليه العذر أو دام عذره وجهله، أن لا يكون مستحقاً للعقاب، بل يخرج من زمرة الطاغين وعداد المخالفين، لعدم المخالفة عن عمد، وأمّا كونه خارجاً من موضوع التكليف بحيث تختص فعليته الحكم بغير الجهال وذوى الأعذار، فلا وجه له، وسيأتى أنّ الخطابات القانونية ليست مثل الخطابات الشخصية، فإنّ الثانية لا يجوز توجيهها لغير القادر، بل يقبح خطاب العاجز بشخصه، دون الاولى، فحينئذٍ فلا وقع للسؤال عن أن إسراء الحكم إلى العاجز والجاهل إسراء بلا ملاك، فارتقب.

وبذلك يتضح أنّ الفعليّة والشائية بالمعنى المعروف من إنشائية الحكم بالنسبة إلى شخص، كالجاهل والغافل والساهى والعاجز، وفعليته بالنسبة إلى مقابلاتها، ممّا لا أساس له، لأنّ الاشتراط الشرعى فى بعضها غير معقول، مع عدم الدليل فى جميعها، والتصرّف العقلى أيضاً غير معقول، لعدم إمكان تصرّف العقل فى إرادة الشارع ولا فى حكمه، وسيأتى توضيحه.

وبالجملة: إنّ الأحكام المضبوطة فى الكتاب والسنة لا يعقل فيها هاتان المرحلتان بالمعنى الدائر بينهم، فقوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ» [٦٣٠]

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٥٥

إلخ، لا يختلف بالنسبة إلى الجاهل والعالم، ولا معنى للفعليّة والشائية فى هذا الحكم المجعول المنضبط، بل جعل الحكم على العنوان

وإجرائه بين المكلفين عند ذكر مخصّصاته ومقتداته، يوجب فعليّة الحكم على عامّة الناس، سواء العالم والجاهل والقادر والعاجز، وقد عرفت أنّ العقل يرفع حكم العقاب لا نفس التكليف [٦٣١]، إنتهى كلامه قدس سره. وحاصله: أنّ الأحكام وإن كانت على قسمين: إنشائي وفعلي، إلّا أنّ القول بكونها فعليّة في حقّ العالم القادر وإنشائيّة في حقّ الجاهل والعاجز - كما ذهب إليه المشهور ومنهم صاحب الكفاية - غير صحيح.

هل الأحكام القانونيّة تنحلّ إلى خطابات شخصيّة [٦٣٢]؟

الثاني: أنّ كلّ حكم قانوني كـ «أقيموا الصلّاء» فهو خطاب عامّ واحد متعلّق بعامّة المكلفين، ولا ينحلّ إلى خطابات شخصيّة متعدّدة بتعدّدهم.

ويشهد عليه أنّ التكليف متوجّهة إلى العصاة كما هي متوجّهة إلى المطيعين، وإلّا فلم يعقل تسميتهم باسم العاصي، وحيث إنّ الأوامر والنواهي الشخصيّة لأجل الانبعاث والانزجار فهي مشروطة بعدم علم المولى بإتيان العبد المأمور به أو تركه المنهّي عنه من قبل نفسه حتّى فيما إذا لم يكن أمر أو نهى في البين، لأنّ خطابه بالأمر والنهي حينئذٍ لغو، وكذا يشترط فيها عدم علمه بعصيان العبد بتركه المأمور به أو ارتكابه المنهّي عنه حتّى بعد الأمر والنهي، لما ذكر من لزوم اللغويّة.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٥٦

نعم، لا بأس بتوجيه الأوامر والنواهي الشخصيّة الامتثاليّة والاعتداليّة إلى العبد ولو مع علم الأمر بعدم انبعاثه وانزجاره عقبيهما، وأمّا التكليف الحقيقيّة التي تصدر لأجل الامتثال فلا، إذ لا يعقل البعث والزجر لغرض الانبعاث والانزجار، مع العلم بعدم تحقّق الغرض، لأنّهما يستلزمان اللغويّة كما ذكر.

فلا يمكن لعلّام الغيوب أن يكلف العاصي بخطاب شخصي حقيقي.

بخلاف الخطاب الواحد العامّ المتوجّه إلى جميع المكلفين الذين منهم العصاة، لأنّه لا يكون مشروطاً بعدم علم الأمر بعصيان بعضهم، بل هو مشروط بعدم علمه بعصيان الكلّ أو الجلّ، فلو علم بإطاعة طائفة منهم وعصيان طائفة اخرى فلا ضير في توجيه الخطاب إلى الكلّ، لعدم استلزامه اللغويّة.

والحاصل: أنّ كلّ واحد من الخطابات الشرعيّة خطاب واحد متوجّه إلى العموم، من دون أن ينحلّ إلى خطابات شخصيّة متعدّدة، بدليل شمولها للعاصين، مع أنّه لا يمكن تكليفهم بخطابات شخصيّة.

بل هي شاملة للكفّار أيضاً، بدليل ما ورد من أنّهم مكلفون بالفروع، كما أنّهم مكلفون بالاصول، مع أنّ الإشكال المتقدّم بالنسبة إلى العصاة جارٍ هنا أيضاً على تقدير انحلال الخطابات إلى خطابات شخصيّة.

لا يقال: بعض الخطابات وإن كانت عامّة لجميع الناس كآية الحجّ [٦٣٣]، إلّا أنّ بعضها الآخر مختصّة بالمؤمنين كآية الصوم [٦٣٤] والوضوء [٦٣٥].

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٥٧

فإنّه يقال: إنّ الأخبار تدلّ على كون الكفّار مكلفين بجميع الفروع، فلا بدّ حينئذٍ من أن يكون تخصيص المؤمنين بالخطاب في بعض الآيات إمّا للتجليل، أو لعلمه تعالى بأنّ هذا التكليف الشامل للكلّ لا يؤثر إلّا في خصوصهم، أو لجهة اخرى.

وبالجملة: كلّ واحد من الخطابات الشرعيّة خطاب واحد كلّى لا ينحلّ إلى خطابات متعدّدة شخصيّة، بدليل شمولها للكفّار والعصاة.

حكم العلم الإجمالي الخارج بعض أطرافه عن محلّ الابتلاء

وبهذا يظهر أنّ حكمهم بعدم منجزية العلم الإجمالي إذا كان بعض أطرافه خارجاً عن محلّ الابتلاء - لاستهجان الخطاب بالنسبة إليه -

صحيح لو كان الخطاب شخصياً قائماً بمخاطب واحد، فيستهجن خطابه بزجره مثلاً عن ارتكاب ما في الإناء الموجود في بلدة قاصية، وأما إذا كان بطريق العموم - كما اخترناه - فيصح الخطاب لعامة المكلفين إن وجد ملاك، أعني الابتلاء، في عده منهم كما في المقام، ولذا نحن نلتزم بوجود الاجتناب في الشبهة المحصورة حتى فيما إذا كان بعض أطرافها خارجاً عن محل الابتلاء.

البحث حول توقف الأحكام على العلم والقدرة

الثالث: أن شرائط التكليف العقلية كشرائطه الشرعية في توقفه عليها، إلا أن الحاكم في الأولى هو العقل وفي الثانية هو الشرع، فمعنى كون العلم والقدرة شرطين لعامة التكليف حكم العقل بعدم ثبوتها إلا بعد تحققهما، مع أنه لا ملاك لهذا الحكم العقلي، ضرورة أنه لا يحكم إلا بيقين عقاب الجاهل على مخالفته التكليف المجهول كما تقدمت الإشارة إليه، فالعقل لا يحكم

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٥٨

بقيح [٦٣٦] كون الجاهل مكلفاً بتكليف عام يشمل، بل بكونه معذوراً في مخالفة التكليف.

ويؤيده قوله تعالى: «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا» [٦٣٧]، حيث إنه نفى التعذيب عند عدم بعث الرسول لا التكليف.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى القدرة، فإن العقل لا يحكم بقبح تكليف عاجز بنحو الخطاب العام، بل يحكم بقبح عقوبته على ترك امثاله.

بل لنا على نفى شرطية كل من العلم والقدرة برهانان:

أما العلم فلا أنه لو كان شرطاً للتكليف يلزم أولاً: تعطيل كتاب البراءة من المباحث الاصولية، حيث إن مجراها هو الشك في التكليف، وهو بناء على كون التكليف مشروطاً بالعلم مستلزم للقطع بعدمه، لأجل القطع بانتفاء شرطه، فلانحتاج إلى التمسك بأصالة البراءة لنفي التكليف في مورد من موارد الشك فيه، وثانياً: يلزم الدور بناءً على ما تقدم من عدم ثبوت مراتب للتكليف [٦٣٨]، ضرورة أن التكليف متوقف على العلم به، والعلم به متوقف على ثبوته في الواقع، إذ المراد كون التكليف مشروطاً بالعلم بالواقع، لا بالجهل المركب كما لا يخفى، فلا يمكن تقييد الحكم بالعلم به [٦٣٩].

وأما القدرة فلا أنها لو كانت شرطاً للتكليف لما وجب على العبد تحصيلها،

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٥٩

بل له أن يمنع من تحققها كسائر مقدمات التكليف، مع أن العبد إن كان متمكناً من تحصيلها يجب عليه ذلك.

على أنهم قالوا بلزوم الاحتياط عند الشك في القدرة، مع أن الشك في التكليف مجرى البراءة، فهذا دليل على أن الشك فيها ليس من قبيل الشك في شرط الحكم الراجع إلى الشك في نفس الحكم، بل الشاك فيها عالم بتوجه التكليف إليه، لكنه شاك في كونه مأموناً على مخالفته، فيجب عليه الاحتياط.

والحاصل: أن ما هو المعروف من كون العلم والقدرة شرطين عقليين لعامة التكليف ليس بصحيح.

إذا عرفت هذه الامور الثلاثة نقول:

لو كان مكلفاً بتكليف واحد معلوم له وكان قادراً على امثاله كما إذا دخل المسجد بعد أداء الصلاة والتفت إلى كونه متنجساً وكان عالماً بوجود تطهير المسجد عن النجاسة وقادراً عليه فلا إشكال في استحقاقه المثوبة على الموافقة والعقوبة على المخالفة، بخلاف ما إذا لم يلتفت إليه، أو كان جاهلاً بوجود التطهير، أو عاجزاً عنه، فإنه وإن كان مكلفاً - لأجل الخطاب العام - في هذه الصور أيضاً، إلا أنه معذور في مخالفة التكليف ولا يستحق العقوبة عليها.

ولو كان مكلفاً بحكمين من جهة الخطاب العام من دون أن يكون أحدهما أهم من الآخر ولم يقدر إلا على امتثال أحدهما، كما إذا لم يقدر إلا على إنقاذ أحد الغريقين المحترمين، فلا إشكال في كونه مخيراً عقلاً بينهما، فإن صرف قدرته في إنقاذ أحدهما فهو يستحق

الثواب عليه ولا يستحق العقاب على ترك الآخر، وأما إذا ترك الجميع فلا إشكال في أصل استحقاقه العقوبة، إنما الإشكال في كونه مستحقاً لعقاب واحد أو عقابين:

الظاهر هو الثاني، لأنه كان قادراً على الامتثال بالنسبة إلى كل واحد من

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٦٠

التكليفين، فتركه اختياراً، والجمع بينهما وإن لم يكن مقدوراً له، إلا أن عنوان «الجمع» ليس متعلقاً للتكليف، بل المتعلق بإنقاذ زيد من دون ملاحظة إنقاذ عمرو، وإنقاذ عمرو من دون ملاحظة إنقاذ زيد، فكل من الإنفاذين واجب، لا الجمع بينهما.

كما أنه لو صرف قدرته في عمل ثالث محرم يستحق ثلاث عقوبات:

إحداها على ارتكاب الحرام، والآخرين على ترك الواجبين.

ولو كان أحد الحكمين أهم من الآخر ولم يقدر الأعلى امتثال أحدهما، كما إذا التفت إلى أن رجلاً مؤمناً مشرف على الغرق في حال ضيق وقت الصلاة، فالعقل يحكم بلزوم رعاية الأهم وكونه معذوراً في ترك المهم، فلو أنقذ الغريق في المثال يستحق المثوبة عليه ولا يستحق العقوبة على ترك الصلاة.

ولو أتى بالمهم وترك الأهم - كما هو المفروض في المتنازع فيه - فصلّى وترك الإنقاذ فصلاته صحيحة حتى على القول بتوقف صحيحة العبادات على الأمر، من دون أن نضطر إلى القول بالترتب واشتراط الأمر بالمهم بعصيان الأمر بالأهم أو العزم عليه، لأن الأمر تعلق بالصلاة في عرض تعلق الأمر بالإنقاذ من دون أن يتأخر رتبة عنه، لما عرفت من أن التكليف متعلق بالطابع لا بالأفراد، ولا تضاد بين الطابع، بل بين الأفراد في بعض الحالات، ومن أن كلاً من الخطابات العامة خطاب واحد شامل لجميع الناس، سواء كان مؤمناً أم كافراً، مطيعاً أم عاصياً، عالماً أم جاهلاً، قادراً أم عاجزاً، فهو مكلف في المثال المتقدم بتكليفين: إنقاذ الغريق وإقامة الصلاة، لكنه لو اختار الأهم لحكم العقل بمعذوريته في ترك المهم، بخلاف العكس الذي هو محل النزاع، فإنه يستحق العقوبة على ترك الأهم الذي هو الإنقاذ، لكن صلته صحيحة حتى على القول بتوقف صحتها على الأمر، لكونها مأموراً بها في عرض كون الإنقاذ مأموراً

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٦١

به، لا في الرتبة المتأخرة عنه كما يقول القائل بالترتب.

إن قلت: كيف يكون الأمران في رتبة واحدة، مع أن أحدهما تعلق بالأهم والآخر بالمهم؟

قلت: اختلاف المتعلقين في الأهميّة والمهميّة لا يوجب تغاير الأمرين في الرتبة، ولذا أنكر الترتب بعضهم - كالمحقق الخراساني رحمه الله - مع كونه ملتفتاً إلى أن أحد المتعلقين أهم من الآخر، بل القائل بالترتب أيضاً لا يستند إلى مسألة الأهميّة والمهميّة، بل إلى أن وجوب الأهم مطلق ووجوب المهم مشروط بشرط متأخر عن الأمر بالأهم، وقد عرفت أن كليهما واجبان مطلقان وفي عرض واحد. ثم إننا نوافق القائلين بالترتب في استحقاق العبد لعقوبتين في صورة مخالفته الأمرين، خلافاً للمحقق الخراساني رحمه الله حيث قال: ثم إنه لا أظن أن يلتزم القائل بالترتب بما هو لازمه من الاستحقاق في صورة مخالفة الأمرين لعقوبتين، ضرورة قبح العقاب على ما لا يقدر عليه العبد، ولذا كان سيدنا الاستاذ [٦٤٠] قدس سره لا يلتزم به على ما هو بيالي وكنا نورد به على الترتب وكان بصدد تصحيحه [٦٤١]، إنتهى.

هذا حاصل طريقتنا في مسألة الترتب.

البحث حول الترتب على مسلك المشهور

ولا بأس بأن نبحت اختصاراً في هذه المسألة على طريقة المشهور القائلين بانحلال الخطابات العامة إلى خطابات شخصيّة، وباشترط التكليف بالعلم

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٦٢

والقدرة عقلاً، فنقول:

ينبغي أن نتكلم هاهنا في مقامين:

المقام الأول: في إمكان الترتب ثبوتاً

قالوا في تصويره: إن الأمر بالمهمّ مشروط بعصيان الأمر بالأهمّ أو العزم عليه، وهما متأخران رتبةً عن نفس الأمر بالأهمّ، فالأمر بالمهمّ الذي هو مشروط بهما متأخر عن الأمر بالأهمّ برتبتين.

واستدلوا على تأخر رتبة عصيان الأمر بالأهمّ عنه بأن العصيان نقيض الإطاعة، فهما في رتبة واحدة، ولا ريب في تأخر الإطاعة رتبةً عن الأمر، لأنها عبارة عن إتيان الأمور به بما هو مأمور به.

وفيه أولًا: أن العصيان عبارة عن ترك المأمور به، فهو أمر عدمي، فلا يمكن أن يحكم عليه بأنه في رتبة الإطاعة أو متأخر عن الأمر، لأن «ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له» وثانيًا: أن للرتب العقلية ملاكات خاصة كما تقدّم، وربما يكون الملاك موجوداً في شيء دون متّحده في الرتبة، ألا ترى أن المعلولين لعلّهم واحدة يتحدان في الرتبة، ومع ذلك لو كان أحدهما علّة لشيء آخر يكون مقدّمًا عليه رتبةً، لمكان العلية والمعلولية، دون المعلول الآخر الذي يتحد معه في الرتبة، لفقدان ملاك التقدّم فيه، بناءً على هذا سلّمنا تأخر رتبة الإطاعة عن الأمر واتحادها رتبةً مع العصيان الذي هو نقيضها، ولكن هذا لا يستلزم تأخر رتبة العصيان عن الأمر، لما عرفت من أن تقدّم وتأخر أحد المتحدّين في الرتبة عن شيء لا يستلزم أن يكون المتحد الآخر أيضاً كذلك لو لم يكن فيه ملاك التقدّم والتأخر عقلاً، والعصيان فاقد لملاك التأخر

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٦٣

عن الأمر، لأنّه عبارة عن ترك المأمور به بأيّ داع كان، فربما كان تركه لأجل الكسل ونحوه لا لأجل كونه متعلّقاً للأمر حتّى يكون رتبة العصيان متأخّرةً عن رتبة الأمر، وثالثاً: لا يمكن أن يكون العصيان شرطاً لشيء، لأنه أمر عدمي كما عرفت، ولا بدّ من أن يكون الشرط أمراً وجودياً، فكيف يمكن أن يكون عصيان الأمر بالأهمّ شرطاً لتحقق الأمر بالمهمّ ومؤثراً فيه؟!

المقام الثاني: في البحث عن المسألة بحسب مقام الإثبات

سلّمنا إمكان تصوير الترتب ثبوتاً، إلّا أنّه مخدوش بحسب مقام الإثبات.

توضيح ذلك: أن غرض القائلين بالترتب إنّما هو رفع استحالة طلب الضدّين في زمان واحد بجعل الأهمّ واجباً مطلقاً والمهمّ مشروطاً، ولا يوصلهم القول بالترتب إلى هذا الغرض، لأنّ الشرط إن كان نفس العصيان بنحو الشرط المتأخّر [٤٦٢]، أو العزم عليه [٤٦٣] بنحو الشرط المقارن، فالأمر بالأهمّ لم يسقط في ظرف تحقّق شرط الأمر بالمهمّ، فيجتمع الأمران في زمان واحد، وهو مستحيل [٤٦٤]، كما إذا كانا واجبين مطلقين، لأنّ ملاك الاستحالة هناك إنّما هو عدم قدرة العبد على الإتيان بهما معاً، وهو متحقّق هاهنا أيضاً، وإن كان الشرط هو العصيان بنحو الشرط المقارن، بمعنى أنّ الأمر بالمهمّ مشروط بعصيان الأمر بالأهمّ خارجاً ويتحقّق مقارناً معه لا متقدّمًا عليه، فالعصيان

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٦٤

الخارجي يوجب سقوط الأمر بالأهمّ وعدم تحقّقه في ظرف تحقّق الأمر بالمهمّ [٤٦٥].

وبعبارة أخرى: لنا شيء واحد لو تحقّق لتحقّق عقيبه الأمر بالمهمّ وسقط الأمر بالأهمّ، وهو العصيان، فليس لنا زمان واحد تعلق فيه الطلب بالضدّين لكي يقال: يمكن تصحيحه بالترتب كما هو غرض القائلين به.

والحاصل: أن ما يكون من قبيل الجمع بين طلب الضدين في زمان واحد فهو مستحيل، وما ليس بمستحيل فليس منه، فأين رفع استحالة طلبهما في زمان واحد بالترتب كما هو غرض القائل به؟!

كلام المحقق النائيني رحمه الله في المسألة ونقده

ثم إن المحقق النائيني رحمه الله من القائلين بالترتب.

واستدل عليه بأن لنا فروعاً كثيرة في الفقه لا يمكن تصحيحها إلباه، وأدل دليل على إمكان شيء وقوعه.

وبملاحظة جميع ما قدمناه حول مسألة الترتب يمكن الجواب عما ذكره من الفروع، ولكن لا بأس بذكر ما هو أهمها والجواب عنه.

وقبل ذلك نقدم اموراً كى يتضح الحال في جميع تلك الفروع:

الأول: أن مورد الترتب هو ما إذا كان العبد عاجزاً عن امتثال الأمرين في

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٦٥

زمان واحد، فلو كان قادراً على إقامة الصلاة وتطهير المسجد مثلاً معاً لم يكن هذا المثال من مصاديق الترتب، فلا بد من ملاحظة هذا

الأمر في كل فرع فقهي يذكر احتجاجاً على من أنكر الترتب.

الثاني: أن مورده ما إذا كان الأمران متحدين زماناً مختلفين رتبةً، فلو لم يجتمعا في زمان واحد، كوجوب التوبة المتفرغ على عصيان

الواجبات فلم يكن من مصاديق الترتب، لأن التوبة لا تجب إلا بعد العصيان خارجاً الموجب لسقوط الأمر، فلم يجتمع الأمران في آن

واحد.

الثالث: أن الفروع الفقهيّة التي تذكر لإثبات الترتب لا بد من أن تكون من الفروع المسلّمة المجمع عليها، وأما إن كان من المسائل

الخلافيّة فلمنكر الترتب عدم قبولها.

إذا عرفت هذه الامور فاعلم أن أهم ما ذكره المحقق النائيني رحمه الله من الفروع لإثبات وقوع الترتب في الشريعة هو ما إذا حرّمت

الإقامة في بلد على المسافر [٦٤٦]، فإنه لو عصى وأقام فيه يجب عليه الصيام والإتمام، فوجوبهما مترتب على عصيان التكليف

الأول [٦٤٧].

وفيه: أن وجوبهما لا يتوقف على نفس الإقامة المحرّمة، بل على قصدها، ولذا لو قصد إقامة عشرة أيام يجب عليه الصيام والإتمام ولو

انصرف عن قصده بعد أداء صلاة رابعة واحدة، مع أنه لم تتحقّق إقامة العشرة، فوجوبهما مترتب على قصد الإقامة لا على نفسها.

نعم، لو حرّم عليه بالنذر وشبهه قصد الإقامة لكان للمثال وجه، حيث إن

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٦٦

وجوب الصيام والإتمام مترتب عليه.

ولكنه أيضاً ليس مصداقاً لمسألة الترتب، لأن وجوب [٦٤٨] الوفاء بالنذر سقط بمجرد قصد الإقامة، لأجل العصيان، فلم يجتمع الأمران

في زمان واحد، على أننا لا نسلم ترتب وجوب الصيام والإتمام على عصيان تكليف آخر، كوجوب التوبة [٦٤٩]، ضرورة أنّهما يجبان

على كل من قصد الإقامة، سواء كان هذا القصد محرّماً عليه كما في المثال، أم لم يكن كسائر الموارد، غاية الأمر أن ما يتوقف عليه

وجوبهما - وهو قصد الإقامة - مصداق للعصيان بالنسبة إلى خصوص هذا الشخص فقط.

خلاصة البحث

وحاصل جميع ما تقدّم في مسألة الضدّ أن الأمر بالشيء لا يقتضى النهي عن ضده مطلقاً، وبعدهما عرفت من أن الثمرة العامّة المترتبة

على هذا البحث هي حكم الفقيه بحرمة الضدّ وعدمها، سواء كان عبادة أم لا، لا نحتاج إلى الثمرة المعروفة، أعني فساد العبادة المضادة

للمأمور به بناءً على الاقتضاء، وصحتها بناءً على عدمه، بل لا ترتب هذه الثمرة عليه، لما عرفت من كون الصلاة صحيحة حتى على القول بالاقتضاء، وأنكر الشيخ البهائي رحمه الله ترتب الثمرة بوجه آخر، وهو أن الصلاة تكون فاسدة حتى على القول بعدم الاقتضاء، لعدم تعلق الأمر بها، وأجاب عنه المحقق الخراساني رحمه الله بأن صحة العبادة لا تتوقف على الأمر، بل يكفي فيها مجرد المحبوبة والرجحان، بل قد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٦٧

عرفت أن الأمر تعلق بها أيضاً في عرض تعلق الأمر بالأهم لا في رتبة متأخرة عنه، بناءً على ما اخترناه من عدم انحلال الخطابات إلى خطابات متكررة شخصية وعدم تقييد التكاليف بالعلم والقدرة، بل قد عرفت عدم إمكان تصوير الترتب ثبوتاً وأنه لا دليل عليه إثباتاً. هذا تمام الكلام في مسألة الضد.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٦٩

في جواز الأمر مع العلم بانتفاء شرطه

الفصل السادس في جواز الأمر مع العلم بانتفاء شرطه

إشارة

ذهب أكثر مخالفينا إلى الجواز، وأصحابنا الإمامية إلى عدمه.

تحرير محل النزاع

وقبل الخوض في المسألة ينبغي تحرير محل النزاع، فنقول:

لا-ريب في أن المراد بالجواز في عنوان المسألة هو الإمكان لا الإباحة الشرعية، ولكن كونه بمعنى الإمكان الذاتي [٤٥٠] بعيد عن محل الخلاف بين الأعلام، لأنّ البحث عنه ليس من شأن الاصولي، بل من شأن الفيلسوف كما لا يخفى، بل يرد عليه- سواء كان بمعنى الإمكان الذاتي أو الوقوعي- أنه لا-يناسب قولهم: «مع العلم بانتفاء شرطه» ضرورة أنه لا-دخل للعلم والجهل في الاستحالة والإمكان، فإنّ الأمر إن كان ممكناً لا يصير مستحيلًا بسبب علم الأمر بانتفاء شرطه، وإن كان مستحيلًا كان كذلك حتى مع الجهل بانتفاء الشرط، فلا دخل للعلم والجهل به في الإمكان والاستحالة، وأيضاً لا مجال

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٧٠

للبحث عن إمكان الأمر مع العلم بانتفاء شرطه، ضرورة أن انتفاء الشرط مستلزم لانتفاء العلة التامة، واستحالة تحقق الأمر مع عدم علته التامة بينه لا ينبغي أن يبحث فيها.

كلام صاحب الكفاية في المقام

وقام المحقق الخراساني رحمه الله بتوجيهه بنحو من الاستخدام، وهو أن يكون المراد من لفظ «الأمر» مرتبة الإنشاء منه، ومن الضمير الراجع إليه مرتبة فعليته، فيكون النزاع في جواز إنشاء الأمر مع علم الأمر بعدم بلوغه إلى المرتبة الفعلية، لعدم شرطه. ثم ذهب إلى جواز ذلك، لأنّ داعي إنشاء الطلب لا ينحصر بالبعث والتحريك جداً حقيقةً، بل قد يكون صورياً امتحاناً، وربما يكون غير ذلك [٤٥١].

نقد ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في المقام

وفيه: أنه صحيح بناءً على كون الأمر في كل تكليف ذا مرحلتين، وقد عرفت إنكاره من قبل الإمام قدس سره، بل الأحكام على قسمين: بعضها فعلي، وبعضها إنشائي، لا أن كل حكم ذو مرحلتين: الإنشاء والفعليّة.

بيان ما هو الحق في المسألة

نعم، يمكن الاستخدام بوجه آخر، وهو أن يكون المراد من الضمير، المأمور به لا-الأمر، وعليه يرجع النزاع إلى الاختلاف المعروف بين الأشاعرة والعدليّة، من إمكان التكليف بالمحال واستحالته، بعد اتّفاقهم على امتناع اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٧١

التكليف المحال.

وبناءً على التحقيق المتقدم منّا في مسألة الترتّب من عدم انحلال الخطاب العامّ إلى خطابات شخصيّة فلا إشكال في جواز توجيه الأمر إلى عامّة المكلفين إذا كان شرائط الامتثال متوفّرة عند أكثرهم، وإن كان الأمر عالمياً بكون بعضهم فاقدين لشرط أو أكثر، غاية الأمر أنّهم لا يستحقّون العقوبة على مخالفته.

نعم، لو كان الخطاب شخصياً، أو قلنا بانحلال الخطابات العامّة، أو كان الأكثر فاقدين لشرائط امتثال المأمور به فلم يجز، لكونه تكليفاً بالمحال، وصدوره من الحكيم محال عقلاً، كالتكليف المحال، ولا يعبأ إلى رأى الأشاعرة بالجواز، فإنّهم نبذوا حكم عقولهم وراء ظهورهم كما لا يخفى.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٧٣

في تعلق الأوامر والنواهي بالطبائع أو الأفراد

الفصل السابع في تعلق الأوامر والنواهي بالطبائع أو الأفراد

تحرير محل النزاع

وفي تحرير محلّ البحث احتمالات:

الأوّل: أن يكون البحث متفرّعاً على مسألة أصالة الوجود والماهية، فلا محالة يكون المراد بالأفراد وجودات الطبيعة والماهية، فيرجع النزاع إلى أنّ الأوامر والنواهي هل تكون متعلّقة بنفس الطبائع أو بوجوداتها، فمن قال بأصالة الماهية ذهب إلى الأوّل، ومن قال بأصالة الوجود ذهب إلى الثاني [٤٥٢].

ويبعده أوّلًا: أنّ الفرد عبارة عن الوجود المتشخّص بالتشخصات الفرديّة، لا مجرد الوجود، فلو كان مرادهم هذا الاحتمال لعبروا بكلمة «الوجودات» لا بكلمة «الأفراد»، وثانيًا: أنّ كون المسألة متفرّعة على اختلاف الفلاسفة في مسألة أصالة الوجود والماهية، خلاف ظاهر كلماتهم، فإنّ ظاهرها كونها مسألة اصوليّة مستقلّة، لا متفرّعة على مسألة فلسفيّة، على أنّ تفرّعها عليها يستلزم أن يذهب إلى التعلّق بالطبائع كلّ من ذهب إلى أصالة الماهية، وإلى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٧٤

التعلّق بالأفراد كلّ من ذهب إلى أصالة الوجود، والأمر ليس كذلك كما صرّح به المحقق الخراساني رحمه الله.

الثاني: أن يكون هذا النزاع مبيّناً على النزاع المعروف في الفلسفة والمنطق، من أنّ الطبيعي هل له وجود في الخارج سوى وجود أفراده أم لا، وبعبارة اخرى: هل نسبته إلى الأفراد كنسبة الأب الواحد إلى الأبناء، أو كنسبة الآباء إلى الأبناء؟

وفيه أولاً: ما عرفت من كون هذا البحث بحثاً مستقلاً اصولياً لا مبيئاً على بحث آخر مدون في علم آخر، وثانياً: أنه يستلزم أن يذهب الرجل الهمداني وأتباعه - الذين قالوا بكون الطبيعي موجوداً في الخارج بوجود مستقل عن وجود أفراد ونسبته إليها كنسبة الأب الواحد إلى الأبناء - إلى التعلق بالطبائع، وغيرهم - الذين قالوا بكونه موجوداً بوجود أفراد ونسبته إليها كنسبة الآباء إلى الأبناء - إلى التعلق بالأفراد، مع أن الأمر ليس كذلك، فإن المشهور ذهب هناك إلى كونه موجوداً بوجود الأفراد، وهنا إلى التعلق بالطبائع بعكس ما يقتضيه هذا الاحتمال.

الثالث: أن يكون النزاع ناشئاً عن بحث لغوي، وهو أن ما وضع له أسماء الأجناس عام مثل وضعها أو خاص بخلاف وضعها، فمن ذهب إلى كون الوضع والموضوع له فيها عامين قال بتعلق الأوامر والنواهي بالطبائع، لأنها تعلقت بأسماء الأجناس، والمفروض أنها وضعت لنفس الماهية والطبيعة، ومن ذهب إلى كون الوضع فيها عاماً والموضوع له خاصاً قال بتعلقها بالأفراد.

وفيه أولاً: أن المستفاد من مطاوى كلماتهم أن النزاع عقلي لا لغوي، وثانياً: أن أحداً من طرفي النزاع ما أشار إلى مسألة الوضع، مع أنه لو كان النزاع

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٧٥

متفرعاً على تلك المسألة لاستند القائل بالتعلق بالطبائع في استدلاله على كون الموضوع له عاماً، والقائل بالتعلق بالأفراد على كونه خاصاً، وثالثاً: أن القول بكون الموضوع له في أسماء الأجناس خاصاً يستلزم أن لا يكون للوضع العام والموضوع له العام مصداق بين، فإن مصداقه البارز هو اسم الجنس.

أضف إلى ذلك كله ما تقدم منّا في مبحث الوضع من أن عموم الوضع وخصوص الموضوع له غير ممكن، بل الممكن عكسه، خلافاً لما هو المشهور بينهم، فبناءً على ما اخترناه، ابتداء هذا البحث على مسألة الوضع يستلزم أن يكون النزاع في أمر أحد طرفيه غير معقول. الرابع: أن يكون النزاع مبيئاً على اختلاف آخر في مادة الأمر، وتوضيحه يستدعي تقديم أمرين:

أ- ادعى السكاكي قيام الإجماع على أن المصدر المجرد من اللام والتنوين لا يدلّ إلى أعلى الماهية والطبيعة.

ب- ذهب المشهور إلى كون المصدر مادة للمشتقات.

إذا عرفت هذا فاعلم أن المصدر وإن لم يدلّ إلى أعلى الماهية بناءً على الإجماع الذي نقله السكاكي، إلّا أن بعضهم قالوا بأنه اشرب فيه الوجود [٤٥٣] فيما إذا كان معروضاً لهيئة الأمر والنهي [٤٥٤]، وأنكر آخرون ذلك، فقالوا: لا فرق بين المصدر الذي جعل مادة لهاتين الهيئتين وغيره، فكما أن غير المعروض لهما

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٧٦

لا يدلّ على الوجود، بل على الماهية فقط، فكذلك المعروض لهما.

فمن ذهب إلى الأول قال بتعلق الأوامر والنواهي بالأفراد، ومن ذهب إلى الثاني قال بتعلقهما بالطبائع.

وفيه أولاً: أنا نمنع كون المصدر مادة للمشتقات، بل هو أيضاً مثلها مركب من مادة وهيئة، ولكل منهما معنى خاص كما تقدم ذلك في بعض المباحث السابقة.

وثانياً: أنه يستلزم أن لا يجرى النزاع إلّا في خصوص الأحكام المستفادة من صيغتي الأمر والنهي، مع أنه أعم منها ومن الأحكام المستفادة من الألفاظ الأخر، كقوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَ...» [٤٥٥] و«كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ» [٤٥٦] و«وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ» [٤٥٧] ونحوها، والعلماء وإن عبّروا بالأوامر والنواهي في عنوان البحث إلّا أن مرادهم بهما جميع الأحكام [٤٥٨]، لا خصوص ما يستفاد منهما كما لا يخفى.

وثالثاً: أنه يستلزم كون النزاع متفرعاً على مسألة لغوية كلاحتمال الثالث، وهي أن الواضع هل اعتبر الوجود في المصدر الذي يكون مادة للأمر والنهي أو لا، فالنزاع مبنى على بحث لغوي وضعي، وقد عرفت كونه بحثاً عقلياً صرفاً.

كلام صاحب الكفاية رحمه الله في تحرير محل النزاع

الخامس: ذهب المحقق الخراساني رحمه الله إلى أن المراد بالطبائع وجودها السعي، وبالأفراد وجودات الطبائع مع تشخصاتها الفرديّة بحيث تكون التشخيصات

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٧٧

أيضاً مطلوبة [٦٥٩].

والذي دفعه على إضافته كلمة «الوجود» وتفسير التعلّق بالطبائع بالتعلّق بوجودها إنّما هو قول الحكماء: «الماهية من حيث هي هي ليست إلهي، لا مطلوبة ولا غير مطلوبة»، فلا يمكن تعلّق الطلب بها كي تصير مطلوبة، فلا بدّ من تعلّقه بوجودها السعي.

نقد ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله في المقام

وفيه: أنه خلط - كما قال سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره [٦٦٠] - بين مقام الذات والذاتيات وبين الخارج، فإنّ تلك القاعدة المسلّمة الفلسفيّة مربوطه بمقام ذات الماهية، بمعنى أنّها في ذاتها ليست إلانفسها، لا تكون مطلوبة ولا غير مطلوبة ولا أيّ شيء آخر، أي لا تكون المطلوبيّة ولا عدمها عين ذات الماهية ولا جزء منها، ولكنّها لا تخلو من إحداها خارجاً، لأنّ ارتفاع النقيضين في ظرف الخارج محال، وبعبارة أخرى: المطلوبيّة ليست ذاتية للماهية، لكنّها قد تعرضها فتتّصف الماهية بها، وبعبارة ثالثة: قولهم: «الماهية من حيث هي ليست إلهي» يكون بمعنى أنّه لا تحمل عليها المطلوبيّة ولا غيرها بالحمل الأوّلي، فلا يقال: «الصلاة مطلوبة» أو «غير مطلوبة» بالحمل الأوّلي، لأنّ هذا الحمل حاكك عن الاتّحاد بين الموضوع والمحمول بحسب الماهية [٦٦١]، وهو منتفٍ هاهنا، لكنّه ليس بمعنى عدم إمكان حمل المطلوبيّة عليها بالحمل الشائع الذي ملاكه الاتّحاد بحسب الوجود.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٧٨

ومن قال بتعلّق الأوامر والنواهي بالطبائع لا يريد أنّها مطلوبة في مقام ذاتها وبالحمل الأوّلي، بل يريد كونها كذلك خارجاً وبالحمل الشائع كما لا يخفى.

على أنّ كلامه رحمه الله متضمّن لتناقض ظاهر؛ لأنّ استناده لما ذهب إليه من توسيط الوجود بين الطلب والماهية بما ذكره الفلاسفة من أنّ «الماهية من حيث هي هي ليست إلهي» يقتضى بطلان إضافته الوجود أيضاً إليها، لأنّ الماهية من حيث هي كما لا تكون مطلوبة ولا غير مطلوبة، كذلك لا تكون موجودة ولا غير موجودة كما اعترف به المحقق الخراساني رحمه الله أيضاً، فلا وجه للجمع بين قولنا: الماهية من حيث هي ليست موجودة ولا معدومة، وبين قولنا: الماهية موجودة، إلّامسألة الاختلاف في الحمل، وبها يمكن أيضاً الجمع بين عدم كون الماهية من حيث هي مطلوبة ولا غير مطلوبة، وبين كونها مطلوبة. فلا ملزم للقائلين بتعلّق الأحكام بالطبائع على توسيط الوجود بينهما.

بيان الحقّ في تحرير محلّ النزاع

فالحقّ أنّ المراد بالطبائع نفسها وبالأفراد وجودات الطبائع [٦٦٢].

إن قلت: تفسير الأفراد بالوجودات خلاف الظاهر كما تقدّم في ردّ الاحتمال الأوّل، لأنّ الفرد عبارة عن وجود الطبيعة المتشخص بالتشخيصات الفرديّة،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٧٩

والوجود لا يحكى عن التشخيصات، بل هو عبارة عن مجرّد وجود الطبيعة [٦٦٣].

قلت: نعم، لكنّه لا يبدّ من هذا التوجيه وإن كان على خلاف الظاهر، لأنّ القول بكون العوارض المشخّصة كخصوصيات الزمان والمكان والهيئة وغيرها أيضاً مطلوبه واضح البطلان، فلا يليق بحال العلماء الأكابر أن يبحثوا في أمرٍ أحد طرفيه ضروري البطلان. والحاصل: أنّ النزاع في أنّ الأوامر والنواهي هل تعلّقت بنفس الطبائع أو بوجوداتها؟

ما تقتضيه القواعد في المسألة

ولا- يخفى أنّهم اتفقوا على أنّ القواعد تقتضى كونها متعلّقة بالطبائع، فإنّ قوله تعالى: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» [٦٦٤] و «كَتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ» [٦٦٥] و «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ» [٦٦٦] و «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ» [٦٦٧] وأمثالها ظاهرة في التعلّق بالطبائع؛ إلّا أنّ القائلين بالتعلّق بالوجودات قالوا بلزوم رفع اليد عن هذا الظهور لوجهين:

أحدهما: ما تمسّك به المحقّق الخراساني رحمه الله لتوسيط الوجود بين الطلب

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٨٠

والطبائع، من قول الفلاسفة: «الماهية من حيث هي ليست إلّا هي لا مطلوبة ولا غير مطلوبة». وقد عرفت جوابه.

الثاني: أنّ المحصّل لغرض المولى إنّما هو وجود الطبيعة خارجاً، إذ لا يشتمل غيره على الآثار المترقّبة من المأمور به، ضرورة أنّ الصلاة الموجودة ناهية عن الفحشاء والمنكر وقربان كلّ تقى، فيعلم أنّ الأوامر والنواهي وإن تعلّقت ظاهراً بالطبائع، إلّا أنّها في الواقع متعلّقة بوجوداتها، لعدم حصول الغرض إلّا بها.

وفيه أولاً: أنّك قد عرفت أنّ النزاع مستقلّ عن مسألة أصالة الوجود والماهية، مع أنّ صحّة هذا الوجه مبيّنة على القول بأصالة الوجود، وإلّا فللقائل بأصالة الماهية أن يعكس الأمر ويقول: إنّ الماهية هي محصّلة لغرض المولى، والآثار المترقّبة من المأمور به لها، لا للوجود الذي هو أمر اعتباري.

وثانياً: أنّهم لو أرادوا تعلّق الأوامر والنواهي بالوجود الذهني الذي هو مفهوم كلّ للوجود فلا وجه للعدول من «الطبيعة» إليه، ضرورة أنّه أيضاً لا- يحصّل لغرض المولى، ولا- يترتب عليه الآثار، وإن أرادوا تعلّقها بالوجود الخارجي فهو غير معقول، لأنّ الأحكام بالنسبة إلى متعلقاتها كالأعراض بالنسبة إلى موضوعاتها، فكما أنّ ثبوت العرض متوقّف على ثبوت المعروض قبله [٦٦٨]، فكذلك الحكم لا يثبت إلّا بعد ثبوت متعلّقه، لأنّ «ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له» وحينئذٍ فلو تعلّق التكليف بالوجود الثابت في الخارج كان من قبيل الأمر بتحصيل الحاصل، وهو محال على الحكيم.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٨١

ولا- ينحلّ الإشكال بتبديل الوجود بالإيجاد- كما ارتكبه المحقّق الخراساني رحمه الله [٦٦٩]- إذ لا- فرق بين الوجود والإيجاد إلّا بالاعتبار [٦٧٠].

فوجود المأمور به في الخارج موجب لسقوط التكليف، لا ثبوته، وبعبارة أخرى: لنا مقامان: مقام جعل التكليف وإثباته، ومقام العمل به وإجرائه، ففي مقام العمل والإجراء لا يبدّ من تحقّق المأمور به في الخارج، وأمّا في ظرف التقنين وجعل التكليف الذي هو متقدّم على ظرف الإجراء فلا شيء يصلح أن يكون متعلّقاً له إلّا الماهية والطبيعة.

والحاصل: أنّ النزاع إنّما هو في أنّ الأوامر والنواهي هل تتعلّق بنفس الطبائع أو بوجوداتها؟ والحقّ هو الأوّل، لظهور الأدلّة فيه، من دون قرينه في البين تلزماً على ارتكاب خلاف الظاهر.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٨٣

في بقاء الجواز بعد نسخ الوجوب

الفصل الثامن في بقاء الجواز بعد نسخ الوجوب

إشارة

اختلفوا في أن الوجوب إذا نسخ فهل يبقى الجواز بالمعنى الأعم أم لا؟

البحث في إمكان البقاء واستحالاته

وينبغي أن نبحت قبل مقام الإثبات في إمكانه بحسب مقام الثبوت، فنقول: ذهب بعضهم إلى كون الوجوب مركباً من الإذن في الفعل والمنع من الترك، (في مكن ارتفاعه برفع فصله وإبقاء جنسه. ولكن الحق أن الأحكام ليست مركبة، فالوجوب أمرٌ بسيطٌ منتزع عن الأمر الناشئ من الإرادة الحتمية، والاستحباب أمرٌ بسيطٌ منتزع عن الأمر الناشئ من الإرادة غير الحتمية، وعلى هذا القياس سائر الأحكام. إن قلت: الفرق بين الوجوب والاستحباب بالشدة والضعف، إذ الأول هو البعث الشديد، والثاني هو البعث الضعيف [٦٧١]، فكُلٌّ منهما يكون مركباً من جنس وفصل.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٨٤

قلت: كلا، فإن ما به الامتياز في التشكيك بالشدة والضعف عين ما به الاشتراك لا غيره، فإن كلاً من البعث الشديد والضعيف مرتبة خاصة من البعث، وشدته وضعفه أيضاً في نفس البعث لا في غيره، فليس الوجوب والندب مركباً من البعث وشيء آخر باسم الشدة في الأول والضعف في الثاني، كما أن الوجود أمرٌ بسيطٌ، وما به الامتياز في الوجود الشديد والضعيف يرجع إلى ما به الاشتراك، فكما أن خصوصية شيء من مراتب الوجود ليست جزءاً مقوماً له كي يلزم تركبه، فكذلك الأمر في خصوصيات مراتب البعث، فأين تركبه من جنس وفصل؟

لا يقال: إنكار دلالة الوجوب على الجواز أو الرجحان من قبيل إنكار البديهيات، ضرورة أن الشيء إذا كان واجباً علينا كنا مأذونين في فعله وكان فعله راجحاً لنا.

فإنه يقال: نعم، ولكن دلالة عليهما ليست بنحو المطابقة ولا التضمن، بل بنحو الالتزام، وبعد نسخ الوجوب يرتفع لازماه [٦٧٢] أيضاً، لعدم إمكان بقاء اللازم بعد زوال الملزوم.

والحاصل: أنه لا يمكن ثبوتاً بقاء الجواز بعد ارتفاع الوجوب ونسخه.

البحث حول ما يقتضيه الأدلة في المقام

وأما بحسب مقام الإثبات والدلالة، فالتعبير عن عنوان البحث بما في الكفاية من قوله: «إذا نسخ الوجوب فلا دلالة لدليل الناسخ ولا المنسوخ على بقاء الجواز» [٦٧٣] ليس بصحيح، إذ لم يتوهم أحد دلالة كل من دليل الناسخ أو

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٨٥

المنسوخ مستقلاً على بقاء الجواز، ولا مجال لتوهمها، فلا بد من تصحيح العنوان بأنهم اختلفوا في أن ملاحظة كلا الدليلين والجمع بينهما هل يقتضى بقاء الجواز أم لا؟

ربما يقال: نعم، بقياس المقام على موارد حمل الأمر على الاستحباب فيما إذا ورد نص على عدم الوجوب، كما إذا ورد «صل صلاة الجمعة» وورد في دليل آخر «لا تجب صلاة الجمعة»، فكما أن الأمر في الدليل الأول يحمل على الاستحباب بقريته الدليل الثاني،

فكذلك الأمر في باب النسخ، لأنّ دليل المنسوخ كما يدلّ على الوجوب يدلّ على الجواز والرجحان أيضاً، فإذا سقطت دلالاته بالنسبة إلى الوجوب بقيت بالنسبة إلى الجواز، بل بالنسبة إلى الرجحان أيضاً.

وفيه: أنّهما أمران التزاميان عقليان [٦٧٤] كما عرفت، فكيف يمكن بقائهما بعد زوال الدلالة على ملزومهما؟!

ولا يصحّ قياس المقام على مسألة حمل الأمر على الاستحباب بملاحظة الدليل الدالّ على عدم الوجوب، لأنّ هذا الدليل بناءً على كون الأمر حقيقةً في خصوص الوجوب ومجازاً في غيره قرينه على إرادة المعنى المجازي من أوّل الأمر، وبناءً على ما اخترناه من كونه بمعنى البعث والتحرّيك الاعتباري الشامل للوجوب والندب كليهما، فالدليل الدالّ على عدم الوجوب قرينه على ترخيص المولى في ترك ما أمر به، فإنّ الأمر وإن لم يكن عندنا حقيقةً في خصوص الوجوب، إلّا أنّ جواز ترك المأمور به يحتاج إلى ترخيص المولى الأمر.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٨٦

وبالجملة: الجمع بين الدليلين في مثل «صلّ صلاة الجمعة» و «لا تجب صلاة الجمعة» يقتضى أن يكون الأمر في الدليل الأوّل مستعملاً في الاستحباب من أوّل الأمر، سواء قلنا بكونه حقيقةً فيه أيضاً كما هو الحقّ، أم مجازاً.

بخلاف المقام الذي اريد فيه من الدليل الأوّل الوجوب قطعاً، لكنّ الدليل الثاني ينسخه ويزيل امتداده، وبه يزول الجواز والرجحان للذات كانا من اللوازم العقلية للوجوب، فلا معنى للقول باقتضاء الجمع بين الدليلين بقاء الجواز أو الرجحان.

ثمّ إنّ بعضهم تميّك لإثبات بقاء الجواز بالقسم الثالث من استصحاب الكلّي، وهو ما إذا شكّ في بقاء الكلّي لأجل الشكّ في حدوث فرد منه مقارناً لارتفاع فرد الآخر [٦٧٥].

وفيه أولاً: أنّ جريان الاستصحاب في هذا القسم من الكلّي مختلف فيه، فذهب بعضهم إلى جريانه مطلقاً، وبعض آخر إلى عدمه كذلك، وفضّل ثالث - كالشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله - بين ما يتسامح في العرف، فيعدّون الفرد اللاحق مع الفرد السابق كالمستمرّ الواحد، مثل ما لو علم السواد الشديد في محلّ وشكّ في تبدّله إلى البياض أو إلى سواد أضعف من الأوّل، فيستصحب، وبين غيره، فلا يستصحب [٦٧٦].

وثانياً: أنّ الجواز بالمعنى الأعمّ ليس حكماً شرعياً ولا موضوعاً ذا أثر شرعيّ، أمّا عدم كونه موضوعاً كذلك فواضح، وأمّا عدم كونه حكماً شرعياً

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٨٧

فلما عرفت من كونه مدلولاً التزامياً، لا مطابقياً، ولا تضمينياً، والحاكم في الدلالات الالتزامية هو العقل، ولو كان حكماً شرعياً لكان الشيء الواجب مثلاً محكوماً بحكمين شرعيين: الوجوب والجواز، وهو ضروري البطلان.

والحاصل: أنّ بقاء الجواز بعد نسخ الوجوب غير معقول ثبوتاً، وعلى فرض الإمكان فلا دليل عليه إثباتاً، فلا بدّ من الرجوع إلى الاصول العملية الجارية في الشبهات البدوية التحريمية، ومقتضاها وإن كان البراءة والجواز، إلّا أنّه ليس حكماً شرعياً واقعياً، بل حكم ظاهريّ مجعول في مورد الشكّ في الحكم الواقعي.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٨٩

في الواجب التخييري

الفصل التاسع في الواجب التخييري

الحق أن الوجوب التخييري قسم خاص من الوجوب في مقابل التعيني، وله أحكام مختصة به، فكل واحد من طرفيه أو أطرافه واجب، لكن يجوز تركه بشرط الإتيان بعدله الآخر، ولو تركهما لا يستحق إلعاقوبة واحدة، كما أنه لو أتى بهما لا يستحق إلامثوبة واحدة.

البحث في رجوع الواجب التخييري إلى التعيني

لكن بعضهم أرجعه إلى الواجب التعيني، واختلفوا في توجيهه:

فقال بعض هؤلاء: إن الواجب واحد منهما مجهول عندنا معين عند الله، فإن كان ما أتى به العبد مطابقاً للواقع فيها ونعم المطلوب، وإن كان مخالفاً له فهو أمرٌ مباح مسقط للواجب.

وقال بعض آخر: إن الواجب أحدهما لا- بعينه، ويحتمل أن يكون مراده أحدهما المفهومي، أو أحدهما المصادقي الذي يعبر عنه بالفرد المردد.

وذهب بعض ثالث إلى أن الواجب واقعاً هو ما اختاره المكلف بعينه، فهو يختلف باختلاف اختيار المكلفين، بل باختلاف اختيار مكلف واحد في وقائع متعددة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٩٠

كلام صاحب الكفاية في المسألة

وفصل المحقق الخراساني رحمه الله بين ما إذا كان الأمر بأحد الشئيين بملاك أنه هناك غرض واحد [٦٧٧] يقوم به كل واحد منهما بحيث إذا أتى بأحدهما حصل به تمام الغرض، فيرجع إلى الواجب التعيني، لأن الواجب كان في الحقيقة هو الجامع بينهما، وكان التخيير بينهما بحسب الواقع عقلياً لا شرعياً، وذلك لوضوح أن الواحد لا يكاد يصدر من اثنين بما هما اثنان ما لم يكن بينهما جامع في البين، لاعتبار نحو من السنخية بين العلة والمعلول، وعليه فجعلهما متعلقين للخطاب الشرعي كان لبيان أن الواجب هو الجامع بين هذين الاثنين.

وبين ما إذا كان بملاك أنه يكون في كل واحد منهما غرض مستقل، لكنه إذا حصل الغرض في أحدهما يأتيناه لا يكاد يحصل في الآخر، فلا يرجع إلى الواجب التعيني، لأن كل واحد منهما واجب بنحو من الوجوب يستكشف عنه تبعاته، من عدم جواز تركه إلا إلى الآخر، وترتب الثواب على فعل الواحد منهما، والعقاب على تركهما، فهذا قسم خاص من الوجوب يسمى واجباً تخييرياً شرعياً في مقابل الواجب التعيني [٦٧٨].

هذا حاصل كلامه رحمه الله.

نقد ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في المقام

وفيه أولاً: أن القاعدة المقطوعة المسلمة عند الحكماء هي أن «الواحد لا يكاد يصدر منه إلا الواحد» ولذا اختلفوا في الصادر الأول الذي أوجده

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٩١

واجب الوجود الذي هو واحد بوحدة حقيقته، وجاء في بعض الأخبار أن الصادر الأول هو نور خاتم النبيين صلى الله عليه وآله. وأما عكس هذه القاعدة أعني «الواحد لا يكاد يصدر إلا الواحد» فهو محل خلاف بينهم، وعلى فرض كونها قاعدة مسلمة فيمكن أن تكون مخصصة بموارد خاصة، ويشهد عليه أن الفلاسفة ذهبوا إلى جواز اجتماع علتين على معلول واحد [٦٧٩].

وثانياً: سلّمنا أنّها قاعدة مقطوعة عامّة لجميع مواردّها، وأنّ لنا في الواجب التخييري أمراً جامعاً هو المؤثر في الغرض، لكنّه لا يقتضى أن يكون الوجوب متعلّقاً بذلك الجامع، إذ يمكن أن يتعلّق - كما هو ظاهر الخطاب - بكلّ من الأمرين باعتبار كونهما محصّين للجامع الذي هو مؤثر في الغرض.

بل الطريق منحصر فيه، إذ لا يتمكّن المولى تفهيم لزوم الإتيان بالأطراف - التي لا سنخية بينهما بحسب الظاهر، كعتق الرقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً - إلّا بتوجيه الأمر إلى نفس هذه الأطراف بنحو التخيير. وبالجملة: لا مجال للتفصيل المذكور في الكفاية بين ما إذا كان الغرض واحداً أو متعدّداً يراجع الأول إلى الواجب التعيني، لعدم ملزم عقلي على رفع اليد عن ظهور الخطابات في التخيير الشرعي، والقول بكون التخيير عقلياً.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٩٢

إشكال ودفع

نعم، في هذا الباب شبهة مهمّة، وهي أنّ الإرادة صفة حقيقية قائمة بنفس المرید، وتشخصها بتشخص المراد، كما أنّ تشخص سائر الأوصاف النفسانية ذات الإضافة بتشخص ما تضاف إليه، كالعلم الذي تعينه بتعين المعلوم، ولا فرق في ذلك بين الإرادة التكوينية والتشريعية، فكما أنّه لا يمكن إبهام المراد في الإرادة التكوينية التي يباشر فيها المرید فعل المراد بنفسه، بحيث لا يصحّ أن يقول: «اريد أن أعمل عملاً غير معيّن عندي» فكذلك في التشريعية التي يريد فيها المرید وجود العمل بسبب العبد ونحوه بتوجيه الأمر إليه، فلا يمكن أن يكون الواجب مبهماً مردّداً بين شيئين أو أشياء، كما هو المدعى في الواجب التخييري.

إن قلت: تعلّق العلم الإجمالي بالأمر المبهم المرّدّد بين طرفين أو أكثر دليل على عدم لزوم تعين ما يضاف إليه الصفات النفسانية. قلت: متعلّق العلم الإجمالي معلوم معيّن، ولكن تطبيقه على الطرف الذي ينطبق عليه في الواقع مجهول لنا. توضيح ذلك: أنّ لنا في العلم التفصيلي علمين:

أحدهما العلم بوجود الخمر هاهنا مثلاً، والآخر العلم بتطبيق ذلك الخمر الموجود على هذا الإناء المعين، وفي العلم الإجمالي لنا علم واحد متعلّق بأنّ الخمر هاهنا موجود ولا إبهام فيه، بل المبهم انطباقه على إناء خاصّ ولم يتعلّق العلم به. والحاصل: أنّه لا يمكن تحقّق الإرادة مع إبهام المراد، ولا فرق في ذلك بين التكوينية منها والتشريعية.

ولعلّ هذه الشبهة الجأتهم على أن يذهبوا إلى أنّ الواجب في الواجب

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٩٣

التخييري واحد معيّن عند الله، أو أحدهما، أو ما يختاره المكلف.

والجواب: أنّها إنّما تلزم لو لم يكن في الواجب التخييري إلّا وجوب واحد متعلّق بأمر مرّدّد بين الشيئين أو الأشياء، مع أنّ الأمر ليس كذلك، لتعدّد الوجوب بتعدّد الأطراف، فهنا إرادة مستقلة وبعث مستقلّ متعلّقان بهذا، وإرادة أخرى وبعث آخر متعلّقان بذلك، فالإرادة والبعث متكثران بتكثر المراد والمبعوث إليه، والسرّ فيه هو أنّ الأمر إذا رأى أنّ في كلّ من الشيئين مصلحة ملزمة وافية بغرضه بحيث يكون كلّ منهما محصّين للغرض ولم يكن بينهما جامع قابل لتعلّق الأمر به فهو يتوصّل لتحصيل غرضه بالبعث إلى كلّ منهما بتخلّل لفظه «أو» وما في معناها لإفهام أنّ كلّ واحد محصّل لغرضه ولا يلزم الجمع بينهما.

فلا تكون الإرادة في التعيني والتخييري سنخين، ولا المبعوث إليه فيهما متفاوتين، غير أنّ الفرق بينهما هو كون الواجب التعيني بنفسه محصّين للغرض ليس إلّا، وفي الواجب التخييري يكون المحصّل للغرض كلّاً من الشيئين أو الأشياء، وإفادة ذلك يتخلّل لفظه «أو» وما في معناها من غير لزوم إبهام الإرادة أو المراد.

ويؤيّدك أنّك إن قلت: «الأمران الفلاتيان واجبان شرعاً» فلسائل أن يسألك: «هل وجوبهما تعيني أو تخييري؟» مع أنّه لا مجال لهذا

السؤال بناءً على وحدة الوجوب والواجب في التخييري، لظهور قولك المذكور بنفسه في تعددهما المساوق للواجب التعيني فرضاً. ولا فرق في ذلك بين صور الواجب التخييري.

ففيما [٦٨٠] إذا كان للمولى غرض واحد يقوم به كل واحد من الطرفين بحيث

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٩٤

إذا أتى بأحدهما حصل به تمام الغرض، يكون كل منهما واجباً مراداً بإرادة مستقلة، لكن لا يجب الجمع بينهما، لحصول الغرض بأحدهما.

وكذلك يجب كل منهما فيما [٦٨١] إذا كان له في كل واحد منهما غرض مستقل لا يكاد يحصل مع حصول الغرض في الآخر بإتيانه، وحيث لا يمكن الجمع بين الغرضين فعلى العبد تحصيل واحد منهما بإتيان أحد الطرفين.

والأمر أيضاً كذلك فيما [٦٨٢] إذا كان له في كل منهما غرض مستقل يمكن تحصيله حتى مع حصول الغرض في الآخر، لكن اعتبر في لزوم تحصيله عدم حصول الآخر قبله، ففي هذه الصورة أيضاً كل منهما واجب ذو مصلحة ملزمة، مراد بإرادة مستقلة، لكن يجوز تركه عند الإتيان بالآخر، إذ لزوم استيفاء كل من المصلحتين مشروط بعدم استيفاء الأخرى قبلها.

والحاصل: أن الواجب التخييري لا يستلزم تعلق الإرادة بمراد مبهم في أيّة صورة من صور الثلاث، فهو سنخ خاص من الوجوب في مقابل التعيني.

البحث حول إمكان التخيير بين الأقل والأكثر

بقي الكلام في أنه هل يمكن التخيير بين الأقل والأكثر - كأن يكون الواجب في الركعتين الأخيرتين من الرباعيّة التسيحات إمّا مرّة واحدة أو ثلاث مرّات - أم لا؟

تحرير محل النزاع

وليعلم أن النزاع إنما هو فيما إذا كان كل من الأقل والأكثر واجباً تخييراً، لا - فيما إذا كان الأقل واجباً على كل حال وما زاد عليه مستحباً أو مباحاً في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٩٥

صورة اختيار الأكثر، وأيضاً النزاع فيما إذا اخذ الأقل لا بشرط بالنسبة إلى الزيادة، وأمّا المأخوذ بشرط لا فالتخيير بينه وبين الأكثر من قبيل التخيير بين المتباينين، لعدم تحقّق الأقل كذلك في ضمن الأكثر.

برهان القائل بالامتناع

إذا عرفت هذا فاعلم أن بعضهم ذهب إلى عدم إمكانه، بدعوى أنه مع تحقّق الأقل في الخارج وحصوله يحصل الغرض، فإذا كان الأمر بالأكثر لغواً، فلا يصدر من الحكيم، سواء كان تدريجياً الوجود [٦٨٣]، كالتخيير بين قراءة التسيحات مرّة واحدة أو ثلاث مرّات، أو دفعي الوجود، كالتخيير بين ترسيم خطّ طوله شبر واحد أو شبران دفعةً، بأن يلطّخ مثلاً حدّ مسطرة بالحبر ويضربها دفعةً على القرطاس.

والتحقيق يقتضى أن نبحت في كل من التدريجيات والدفعيات على حدة.

القول في التدريجيات

كلام صاحب الكفاية فيها

ذهب المحقق الخراساني رحمه الله إلى إمكان التخيير بين الأقل والأكثر حتى في التدريجيات، وأجاب عن الدليل المتقدم في كلام القائل بالاستحالة بأن المحصل للغرض فيما إذا وجد الأكثر هو الأكثر لا الأقل الذي في ضمنه، بمعنى أنه يكون لجميع أجزائه حينئذ دخل في حصوله، وإن كان الأقل لو لم يكن في ضمنه كان وافيًا به أيضاً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٩٦

وبالجملة: لا- يكاد يترتب الغرض على الأقل في ضمن الأكثر، وإنما يترتب عليه بشرط عدم الانضمام، ومعه كان مترتباً على الأكثر بالتمام، فكما يمكن التخيير بين المتباينين يمكن أيضاً بين الأقل والأكثر [٤٨٤].
هذا ملخص كلام المحقق الخراساني رحمه الله.

ما أفاده الاستاذ البروجردى رحمه الله في المقام

وقام بتوضيح هذا الجواب سيدنا الاستاذ آية الله البروجردى رحمه الله بشكل برهاني أدق، وهو أن الأقل والأكثر تحت طبيعة واحدة مشككة، ويكون ما به الاشتراك بين الأفراد عين ما به الامتياز [٤٨٥]، كالخط القصير والطويل، ولا يتعين الخط للفردية إلا إذا انقطع سيره، إذ ما دام مستمرًا متدرجاً شيئاً لا يتعين له، بل كأنه بعد مبهم قابل لكل تعين، فمحصل الغرض إذا كان فرداً من طبيعة الخط لا يصير الفرد القصير فرداً لها إلا مع محدوديته وعدم انضمام الزائد إليه، فالفردان مع تفاوتهما بالأقلية والأكثرية لا يكونان محصين للغرض إلا إذا تحققا بتحقيق الفردية، وهو متقوم بالمحدودية.

وبعبارة أخرى: الأحكام وإن تعلقت بالطبائع في مقام التقيين، إلا أن امثالها لا- يتحقق إلا بالوجودات الخارجية، فإذا كان المأمور به الخط الذي طوله شبر أو شبران ورسم المكلف خطأ بطول شبرين فهو بتمامه وجود واحد لطبيعة الخط المأمور بها لا وجودان.

هذا حاصل ما أفاده سيدنا الاستاذ البروجردى رحمه الله في حل الشبهة المتقدمة في كلام القائل بالاستحالة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٩٧

نقد كلام العلمين المحقق الخراساني والسيد البروجردى رحمهما الله

ويرد على كليهما أن في كلامهما خلطاً بين اللابشرية والبشرية لائيه، فإن الأقل إذا اخذ لا بشرط- كما هو محل الكلام- فهو متحقق في ضمن الأكثر ومحصل للغرض، فلا يكون الزائد دخيلاً في حصول الغرض كي يكون أكثر مأموراً به. وبعبارة أخرى: إذا أخذ العبد بترسيم الخط فحينما وصل إلى شبر يصدق عليه أنه فرد لطبيعة الخط المأمور بها، ولا يضره استدامة الترسيم إلى شبرين وإلا لم يكن الأقل مأخوذاً لا بشرط.

نعم، لو اخذ الأقل بشرط لا بالنسبة إلى الزيادة فلا يكاد يكون محصيلاً للغرض إلا إذا كان موجوداً مستقلاً، لعدم إمكان تحقق الأقل بشرط عدم انضمام الزائد إليه في ضمن الأكثر.

وبالجملة: لو كان الأقل بشرط لا طرفاً للواجب التخييري فلا يحصل الغرض إلا بالأكثر أو بالأقل الذي لم تنضم إليه زيادة، دون الأقل الذي هو في ضمن الأكثر، لعدم كونه مصداقاً للأقل بشرط لا الذي تعلق الأمر به فرضاً، فالتخيير بين الأقل والأكثر وإن كان ممكناً في هذا الفرض، إلا أنه خارج عن محل النزاع، لما عرفت من رجوعه إلى التخيير بين المتباينين.

فالمختار أن التخيير بين الأقل والأكثر ممتنع في التدريجيات.

القول في الدفيعات

وأما الدفعيات فإن كان هنا غرض واحد يحصل بكل واحد منهما فلا يعقل التخيير بينهما، لأن الغرض إذا كان يحصل بنفس الأقل بلا شرط، يكون التكليف بالزيادة من قبيل الإلزام بما لا يلزم، فيكون تعلق الإرادة والبعث اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٩٨

إليها لغواً ممتنعاً على الحكيم.

وإن كان لكل منهما غرض غير ما للآخر، فإن كان بين الغرضين تضاداً في الوجود ولا يمكن اجتماعهما، فلا يعقل التخيير أيضاً، لأن الأقل بلا- شرط موجود في ضمن الأ-كثر، فإذا وجدا دفعةً بإيجاد الأ-كثر لا- يمكن القول بحصول كلا- الغرضين، لمكان التضاد المفروض، ولا- بحصول الغرض المترتب على الأقل فقط، أو الأكثر كذلك، لأنه من قبيل الترجيح بلا مرجح، ولا بعدم حصول أيّ منهما، لأنه بدهي الفساد، ولا يتصور فرض خامس، فيستحيل التخيير في هذه الصورة أيضاً.

وأما إذا كان الغرضان قابلين للاجتماع، ولكن لا يكلف العبد بالجمع بينهما، وبعبارة أخرى: لزوم تحصيل كل منهما مشروط بعدم حصول الآخر قبله، فالتخيير بينهما ممكن، لأن الجمع بين الغرضين وإن لم يكن لازماً إلا أنه ليس ممنوعاً أيضاً، وحيث إن الأقل محصل لأحد الغرضين والأكثر للغرض الآخر فإذا أوجد العبد الأكثر وجد محصل الغرضين وكان للمولى أن يختار ما يشاء.

نتيجة البحث

والحاصل: أن التخيير بين الأقل والأ-كثر ممكن في الدفعيات في خصوص ما إذا كان للمولى غرضان قابلان للاجتماع وكان لزوم تحصيل كل منهما مقيداً بعدم حصول الآخر قبله، بخلاف التدريجيات أو ما إذا كان له غرض واحد أو غرضان متضادان. نعم، فيما إذا كان التخيير مستحيلاً يمكن أن يكون الأقل واجباً تعيينياً وما زاد عليه مستحباً أو مباحاً، كأن يكون التسيحات الأربعة واجبة مرةً

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٤٩٩

واحدة، ومستحبة مرتين آخرين.

هذا تمام الكلام في الواجب التخييري، والحمد لله رب العالمين [٤٨٦].

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٠١

في الواجب الكفائي

الفصل العاشر في الواجب الكفائي

إشارة

لا- ريب في أن الواجب العيني ما يتوجه إلى كل واحد من المكلفين بنحو الاستقلال، فمن أتى به استحق الثوبة ومن تركه استحق العقوبة، ويقابله الواجب الكفائي.

والمراد به ما إذا أتى به بعض المكلفين استحق الثوبة وسقط عن الآخرين، فلا يستحقون العقوبة على تركه، ولو تركه الجميع لاستحق كل واحد عقوبة كاملة، كما أنه لو أتى به أكثر من واحد فيما يقبل التعدد- كصلاة الميت [٤٨٧]- لاستحق كل منهم ثوبة كاملة، لا أن لجميعهم عقوبة واحدة موزعة بينهم في الأول، واثوبة واحدة كذلك في الثاني.

إذا عرفت هذا فاعلم أن في كيفية تصوير الواجب الكفائي احتمالات:

أحدها: أن من كلف به هو مجموع المكلفين من حيث المجموع.

وفيه: أنه إن اريد به جميعهم، بمعنى أن كل واحد منهم مكلف بذلك التكليف، فلا فرق بينه وبين الواجب العيني، على أن قيام الجميع به لا يمكن في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٠٢

كثير من الواجبات الكفائية، كدفن الميت، ضرورة أنه لا يمكن أن يستقل كل منهم بدفنه.

وإن اريد به صرف الوجود، في مقابل الوجود السعي الذي هو المكلف في الواجبات العينية، فهو راجع إلى قول المحقق النائيني رحمه الله، وسيأتي البحث فيه.

وإن اريد به أن جميعهم مكلفون به، لكن لا بنحو الاستقلال، بل بأن يعمل كلهم عملاً واحداً، بخلاف الواجب العيني الذي كلف به كل واحد منهم مستقلاً، ففيه أولاً: أنه لم يلتزم به أحد، ضرورة أنه ما أفتى فقيه بلزوم تعاون جميع المكلفين في امتثال الواجب الكفائي، وثانياً: أن تعاون الجميع لا يمكن في بعض الواجبات الكفائية، كدفن الميت وقتل سب النبي صلى الله عليه وآله.

الثاني: أن المكلف في الواجب الكفائي هو واحد [٦٨٨] الغير المعين [٦٨٩].

وفيه: أنه تناقض ظاهر، ضرورة أن مصداق الواحد ووجوده الخارجي [٦٩٠] يساوق التعيين والتشخيص، لما ثبت في الفلسفة من أن «الشيء ما لم يتشخص لم يوجد» فكيف يمكن أن يكون حقيقة الواحد ووجوده الخارجي غير معين؟!

الثالث: أن المكلف هو الفرد المردد من بينهم.

وهذا وإن لم يكن بمثابة ما قبله من حيث التناقض والاستحالة، لأن المراد بالفرد المردد أن له نحواً من التعيين وإن كان طرف هذا التعيين وما يضاف إليه - أعني المتعين - مردياً بين الأفراد.

لكن يرد عليه أن تشخص الإرادة إنما هو بتشخص المراد كما عرفت في مبحث الواجب التخيري، ولا فرق في ذلك بين الإرادة التكوينية والتشريعية،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٠٣

فلا بد عند البعث من تشخص الباعث والمبعوث والمبعوث إليه كلها، لكون البعث متقوماً بجمعها، فلا يمكن تشخصه بدون تشخصها. الرابع: أنه لا فرق بين الواجب العيني والكفائي من حيث المكلف، فالمكلف في الثاني أيضاً جميع المسلمين بل جميع الناس، كأول، وإنما الفرق بينهما في المكلف به، إذ الواجب العيني مقيد بالمباشرة دون الكفائي، فإن المطلوب فيه حصوله مطلقاً ولو من غير مباشرة [٦٩١].

وفيه: أن تكليف الجميع بطبيعة لا يمكن أن يتحقق منها إلا فرد واحد - كدفن الميت وقتل سب النبي صلى الله عليه وآله - أمر غير عقلائي إذا كان البعث بداعي الانبعاث كما هو المفروض في المقام، بل وكذلك فيما إذا أمكن تحقق الأكثر من فرد واحد لكن المطلوب وما له دخل في غرض المولى ليس إلا واحداً منها، كالصلاة على الميت، فإنها وإن تقبل التعدد إلا أن واحدة منه واجبة ومحصلة للغرض، والباقي وإن كان راجحاً إلا أنه ليس دخيلاً في حصول الغرض.

نظريّة المحقق النائيني رحمه الله في المقام

الخامس: ما ذهب إليه المحقق النائيني رحمه الله من أن المكلف في الواجب الكفائي صرف وجوده الذي يمكن أن يتحقق في ضمن فرد من المكلفين أو أكثر، بل في ضمن الجميع أيضاً، وصرف الوجود يقابله الوجود المطلق الذي يعبر عنه [٦٩٢]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة ؛ ج ٢ ؛ ص ٥٠٤

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٠٤

بالوجود السارى أو السعى، وهو مختص بالواجبات العينية [٦٩٣].

وفيه: ما فى سابقه، لأنّ أحد مصاديق صرف الوجود هو الوجود فى ضمن جميع الأفراد كما عرفت، ولا يعقل أن يبعث المولى جميع المكلفين بداعى الانبعاث إلى طبيعته لا يمكن أن يتحقّق إلّا فرد واحد منها، أو لا يكون ما زاد عليه دخيلاً فى الغرض.

بيان ما هو الحقّ فى تصوير الواجب الكفائى

فمقتضى التحقيق فى القسمين المتقدّمين [٦٩٤] من الواجب الكفائى أن يقال: حيث إنّ للمولى غرضاً واحداً يحصل بفعل فرد واحد من المكلفين فله أن يأمر كلّهم عاطفاً بلفظة «أو» ونحوها، فيقول: «تجب على زيد أو عمرو أو بكر أو ... الصلاة على الميت» وكذلك فى مثل قتل سبّ النبىّ صلى الله عليه وآله ودفن الميت، فالواجب الكفائى سنخ خاصّ من الواجب، كالتخيير، إلّا أنّ التخيير والخصوصية هاهنا فى المكلف وهناك فى المكلف به.

ويمكن أيضاً أن يفرّق بين الواجب العينى وهذين القسمين من الكفائى بما ذهب إليه المحقّق الخراسانى رحمه الله من كون التكليف فى الواجب العينى مطلقاً وفى الكفائى مقيداً بعدم إتيان الغير بالواجب، إذ يمكن أن يقال بصحة نفس هذا الكلام وإن كان ما استنتج منه من اقتضاء إطلاق صيغته الأمر كون [٦٩٥]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٠٥

الوجوب عينياً مردوداً [٦٩٦] كما عرفت فى محله.

وعليه فكلّ شخص مكلف بالإتيان بالواجب الكفائى إن لم يأت به الآخرون، فكأنّ المولى قال: «يا زيد ادفن الميت إن لم يدفنه غيرك».

نعم، يمكن تصوير قسم ثالث للواجب الكفائى بما ذهب إليه المحقّق النائنى رحمه الله، وهو ما إذا كان للمولى غرض واحد يحصل بفعل الكلّ أو البعض؛ بحيث إن أتى به فرد واحد كان هو المؤثّر فى الغرض، وإن أتى به عشرة أشخاص أو جميع المكلفين كان عمل كلّ واحد منهم مؤثراً فى حصوله، وهذا القسم وإن لم نجد له مثلاً فى الفقه، إلّا أنّه قابل للتصوّر، ويكون قسماً من الواجب الكفائى، ويجرى فيه ما ذهب إليه المحقّق النائنى رحمه الله من أنّ المكلف فى الواجب الكفائى صرف الوجود الذى يتحقّق فى ضمن فرد واحد أو أكثر بل الجميع.

إن قلت: كيف يمكن أن يكون المكلف فى هذا القسم من الواجب الكفائى صرف الوجود وفى القسمين الأولين كلّ واحد منهم بنحو التخيير أو تقييد التكليف؟!

قلت: لا ضير فيه، إذ لا دليل على جريان جميع الأقسام على وتيرة واحدة، على أنّ هذا القسم الأخير مجرد تصوير ولا مصداق له فى الفقه كما عرفت، فالواجبات الشرعية الكفائية الموجودة فى الفقه على نسق واحد.

هذا تمام الكلام فى الواجب الكفائى.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٠٧

فى الواجب الموقّت وغير الموقّت

الفصل الحادى عشر فى الواجب الموقّت وغير [٦٩٧] الموقّت

اعلم أن الإنسان بما أن وجوده زمانى تكون أفعاله أيضاً زمانية، ولا- محاله يكون عمود الزمان ظرفاً لها، فلزوم الزمان فى تحقق الواجبات ممّا لا محيص عنه عقلاً.

وأما دخالته فى الغرض فيختلف باختلاف الواجبات، فربما يكون المحصل للغرض نفس الطبيعة من دون أن يكون وقوعها فى الزمان دخيلاً فى حصوله، بحيث لو أمكن فرضاً إيقاعها خاليةً عن الزمان لكانت صحيحةً محصّلةً للغرض، ولا إشكال فى كون هذا القسم داخلاً تحت الواجب غير الموقت.

وقد يكون الزمان دخيلاً فى حصول الغرض، فلا- أثر لوقوع الطبيعة خاليةً عن الزمان لو أمكن، لكون المحصل للغرض وقوعها فيه، وهذا على قسمين، فإن الغرض يحصل إما بوقوعها فى مطلق الزمان أو بوقوعها فى زمان معين.

والظاهر أن القسم الأول من هذا النوع أيضاً داخل تحت غير الموقت، لأن الظاهر أن الواجب الموقت مختصّ بما إذا كان للزمان دخل فى حصول الغرض أولاً، وكان بيان ذلك الزمان- كبيان أصل الواجب- على عهدة الشارع ثانياً، فالواجب الموقت

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٠٨

ما يتعلق فيه الأمر بالطبيعة وظرفها، وإذا كان الدخيل هو الزمان المطلق فلا يجب على الشارع بيانه، إذ لا محاله يكون عمود الزمان ظرفاً لكل فعل من أفعال الإنسان كما عرفت، بل بيانه لغو قبيح من الحكيم، لأن المكلف لا يقدر على إيجادها فى غير الزمان حتى يكون الأمر داعياً نحو الزمان وصارفاً عن غيره.

فالصحيح أن يقال: إن الموقت ما عيّن له وقت وغير الموقت بخلافه، فغير الموقت قسمان، والموقت قسم واحد.

الواجب الموسع والمضيق

ثم إن الزمان المعتبر فى الموقت قد يكون أوسع من وقت يمكن الإتيان به فيه، فيسمى موسعاً، وقد يكون بمقداره، فيسمى مضيقاً.

وربما اورد على الواجب الموسع بأنه لو كان واجباً فى أول الوقت لما جاز تركه فيه، وإن لم يكن واجباً فيه فليس موسعاً.

وفيه: أن التوسعة فى وقت الواجب ليست بمعنى وجوب إتيانه فى أول الوقت أو وسطه أو آخره، بل بمعنى أن الواجب هو الطبيعة التى يوجد بها المكلف بين الحدّين من الوقت، كالصلاة الواقعة بين زوال الشمس وغروبها، وليس تركها إلّا عدم الإتيان بها فى تمام الوقت المضروب لها.

ويظهر منه أولاً: فساد ما قيل، من أن الواجب الموسع يصير فى آخر وقته مضيقاً، ضرورة عدم إمكان تبدل نوع من الواجب إلى نوع آخر منه، فالواجب الموسع هو الطبيعة التى يجب على المكلف إيجادها بين الحدّين من الوقت، ولا- فرق فى ذلك بين إيجادها فى أول الوقت أو وسطه وبين إيجادها فى آخره، نعم، يحكم العقل فى آخر الوقت بعدم جواز التأخير، كى لا يترك الواجب فى جميع الوقت المضروب له المحدود بحدّين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥٠٩

وثانياً: أن التأخير بين الأفراد الطولية للواجب الموسع عقلى، كأفراده العرضية، فكما أن العقل يحكم بالتأخير بين الصلاة فى المسجد والمنزل والمدرسة مثلاً، يحكم أيضاً بالتأخير بين الصلاة فى أول الوقت ووسطه وآخره، من دون أن يحكم الشارع بذلك، فالواجب الموسع من الواجبات التعيينية، لتعلق التكليف بالطبيعة الكلية الواقعة بين الحدّين من دون أن يخيّرنا المولى بكلمة «أو» ونحوها بين أجزاء الوقت كما فى التأخير الشرعية.

وأورد بعضهم على الواجب المضيق بأن العبد لا يقدر على تطبيق أجزاء الواجب على أجزاء الوقت بحيث يقع جزئه الأول فى الجزء الأول من الوقت، وجزئه الأخير فى الجزء الأخير منه.

وفيه: أن المكلف وإن كان عاجزاً عن التطبيق بالنسبة إلى بعض الواجبات، كالصلاة، إلماً أنه قادر عليه بالنسبة إلى بعضها الآخر، كالصوم، والشارع عالم بهذا الأمر، فلا غرو من أن يأمر بالقسم الأول موسعاً وبالقسم الثاني مضيقاً. والحاصل: أنه لا إشكال في إمكان كل من الواجب الموسع والمضيق، بل لا إشكال في وقوعهما أيضاً، فإن الصلاة من قبيل الأول والصوم من قبيل الثاني، وأدل دليل على إمكان شيء وقوعه.

هل القضاء بالأمر الأول أو بأمر جديد؟

ثم إنه لا دلالة للأمر بالموقت على وجوب الإتيان به في خارج الوقت بعد فوته فيه، بل هذا هو الحكم في سائر التقييدات أيضاً، ضرورة أن موضوع الأمر هو الطبيعة المقتيدة بالوقت، فترتفع بارتفاع قيده، فإن المقتيد شيء واحد لا تركيب فيه، ضرورة أن القيد خارج عنه، والتقييد وإن كان داخلياً، إلماً أن دخوله وجزئته أمر عقلي، فحيث إن المقتيد أمر غير مركب ويرتفع بارتفاع اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥١٠

قيده، فلايجرى هاهنا ما يقال في المركب، من أن الأمر المتعلق به يتعلق ضمناً بأجزائه، فكل جزء منه مأمور به ببعض الأمر المتعلق بالكل، فلا مجال للقول بوجود طبيعة الصلاة مثلاً مع قطع النظر عن وقته بسبب الأمر المتعلق بالصلاة المقتيدة بالوقت. وبالجملة: كل أمر لا يدعو إلماً إلى ما تعلق به، والمفروض أن البعث تعلق بالطبيعة المقتيدة بالوقت، فلو قلنا بدعوته خارج الوقت لزم كونه داعياً إلى غير متعلقه.

نظرية صاحب الكفاية في المقام

واستثنى المحقق الخراساني رحمه الله مورداً بقوله: نعم، لو كان التوقيت بدليل منفصل لم يكن له إطلاق على التقييد بالوقت وكان لدليل الواجب إطلاق لكان قضية إطلاقه ثبوت الوجوب بعد انقضاء الوقت وكون التقييد به بحسب تمام المطلوب لا أصله، وبالجملة: التقييد بالوقت كما يكون بنحو وحدة المطلوب كذلك يكون بنحو تعدد المطلوب بحيث كان أصل الفعل ولو في خارج الوقت مطلوباً في الجملة، وإن لم يكن بتمام المطلوب، إلماً أنه لا بد في إثبات أنه بهذا النحو من دلالة ولا يكفى الدليل على الوقت إلماً [٦٩٨] عرفت [٦٩٩]، إنتهى.

وحاصل كلامه: أن ثبوت الوجوب بعد انقضاء الوقت يتوقف على ثلاثة أمور:

أ- أن يكون التوقيت بدليل منفصل عن دليل الواجب، ب- أن يكون دليل التوقيت فاقداً للإطلاق، ج- أن يكون دليل الواجب واجداً للإطلاق، فحينئذٍ نتمسك بإطلاق دليل الواجب لإثبات الوجوب في خارج الوقت.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥١١

وهو وإن كان حقاً إلماً أنه ينبغي أن يعد استثناءً منقطعاً، لخروجه عن حريم النزاع، فإن البحث إنما هو في دلالة الأمر بالموقت على وجوبه خارج الوقت، وهو رحمه الله تمسك في هذا المورد بإطلاق الأمر المتعلق بنفس الطبيعة المجردة عن تقييدها بالوقت، لا بأمر متعلق بالموقت كما هو واضح.

ما يقتضيه الاصول العمليّة في المقام

ولامجال لاستصحاب وجوب الموقت بعد انقضاء الوقت، لاختلاف القضية المتيقنة والمشكوكه حتى بنظر العرف، وباختلافهما كذلك ينهدم أساس الاستصحاب.

توضيح الاختلاف: أن مصب الحكم ومحط الوجوب في الأحكام الشرعية المتعلقة بالعناوين المقتيدة هو نفس تلك العناوين مع

قيودها، والعنوان المقيّد وذات العنوان مختلفان في نظر العرف، فالصلاة الموقّته غير نفس الصلاة عنواناً، والقضيّة المتيقّنه هي وجوب الصلاة الموقّته، والمشكوك فيها هي وجوب نفس الصلاة، فإسراء الحكم من المتقيّده إلى الخالية من القيد إسراء من موضوع إلى موضوع آخر.

إن قلت: فكيف قالوا بجريان الاستصحاب في كثير من نظائره؟ منها أنه ورد «أنّ الماء الكثر إذا تغيّر أحد أوصافه الثلاثة بسبب الملاقاء بالعين النجسة يتنجس»، ثم لا إشكال في صيرورته طاهراً لو زال تغيّره بإلقاء كثر آخر عليه، إنّما الإشكال فيما إذا زال تغيّره من قبل نفسه، فهل يحكم بصيرورته طاهراً أم لا؟ قالوا: لا، لجريان استصحاب بقاء النجاسة، وهل هذا إلّا استصحاب الحكم المتعلّق بالمقيّد بعد زوال قيده؟! فلو كان زوال القيد مخللاً بوحدة القضيتين المعتمدين في الاستصحاب لما جرى في هذا المثال أيضاً، وإن لم يكن مخللاً بها فلا بدّ من جريانه في المقام أيضاً.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٢، ص: ٥١٢

قلت: الحكم في مسألة الواجب الموقّت حكم تكليفي، وقد عرفت سابقاً أنّ الأحكام التكليفية متعلّقة بالطبايع والماهيات، لا بالأفراد والوجودات، فإنّ الوجودات توجب سقوط التكاليف لا- ثبوتها. وبالجملة: الأحكام التكليفية متعلّقة بالطبايع والعناوين الكليّة، ولا إشكال في تغيّر الطبيعه المقيّده مع الطبيعه الخالية عن القيد حتّى عند العرف، ألا ترى أنّه يستحيل أن يصدق عنوان «الرجل العالم» على الرجل الذي لا- حظّ له من العلم، وهذا أمر واضح حتّى في نظر العرف، فلا يمكن استصحاب الحكم التكليفي المتعلّق بالطبيعه المقيّده لإثباته في الخالية عن القيد، لتغيّر القضيتين.

بخلاف الأحكام الوضعيّة التي منه المثال المذكور ونحوه، فإنّها متعلّقة بالوجودات الخارجيّة، إذ لا يعقل الحكم بصحّه مفهوم «البيع»، أو بنجاسة عنوان «الماء المتغيّر» ففي المثال تعلّقت النجاسة بالماء المتغيّر الموجود خارجاً في الحوض مثلاً، ثمّ نشكّ بعد زوال التغيّر من قبل نفسه في بقاء النجاسة وارتفاعها، فتستصحب، لاتّحاد القضيتين عرفاً، وإن تغيّرتا عقلاً، فإنّ ملاك الاتّحاد هنا إنّما هو نظر العرف.

والحاصل: أنّه لا دلالة للأمر بالموقّت على وجوبه خارج الوقت إذا فات في الوقت، كما لا دلالة له على عدم وجوبه، لعدم كونه ذا مفهوم، ولا مجال لاستصحاب وجوب الموقّت أيضاً كما عرفت.

فلو شككنا في وجوب القضاء بعد انقضاء الوقت ولم يدلّ عليه دليل خاصّ فالمرجع هو أصالة البراءة القاضية بعدم الوجوب. هذا تمام الكلام في الواجب الموقّت، وبه تمّ مباحث الأوامر، إذ طرح بعض المباحث الاخر المذكورة في الكفاية، كمسأله «الأمر بالأمر بشيء» و «الأمر بشيء بعد الأمر به» ليس بمهمّ.

[٧٠٠]

[١] (١) هود: ٩٧.

[٢] (٢) هود: ٦٦ و ٨٢.

[٣] (١) أي قوله تعالى: «وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ» وقوله تعالى: «فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا».

[٤] (٢) الكهف: ٧١.

[٥] (٣) نهاية الاصول: ٨٥.

[٦] (٤) يحتمل أن يكون قوله: «في الجملة» ناظراً إلى بعض المباحث الآتية، من أنّ العلوّ أو الاستعلاء هل يعتبر في الأمر أم لا؟ ومن

أنه حقيقة في الوجوب أو في الأعم منه ومن الندب، فإن هذه المباحث لا تضرّ بكونه بمعنى الطلب إجمالاً، ويحتمل أن يكون ناظراً إلى عدم صحّة استعماله في جميع موارد استعمال الطلب، لعدم صحّة تبديل كلمة «طالب» في قولنا: «طالب العلم» مثلاً إلى كلمة «آمر» وعلى هذا الاحتمال فينبغي تقييد «الشيء» أيضاً بهذا القيد، لعدم صحّة تبديل كلمة «شيء» في قولنا: «هذا البناء شيء عجيب» إلى كلمة «أمر». منه مدّ ظله.

[٧] (٥) كفاية الاصول: ٨١.

[٨] (٦) الفصول الغروية: ٦٢.

[٩] (١) وهي «ا- م- ر». م- ح- ي.

[١٠] (٢) إن المحقق الخراساني رحمه الله- بعد نقل المعاني التي ذكرها للأمر- قال: ولا يخفى أن عدّ بعضها من معانيه من اشتباه المصداق بالمفهوم، ضرورة أن «الأمر» في «جاء زيد لأمر كذا» ما استعمل في معنى الغرض، بل اللام قد دلّ على الغرض، نعم، يكون مدخوله مصداقه، فافهم، وهكذا الحال في قوله تعالى: «فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا» يكون مصداقاً للتعجب لا مستعملاً في مفهومه، وكذا في الحادثة والشأن ... ولا يبعد دعوى كونه حقيقة في الطلب في الجملة والشيء. م- ح- ي.

[١١] (١) وذلك لأنّ خطاب الشرع محمول على المعنى العرفي. م- ح- ي.

[١٢] (١) وهو الطلب. م- ح- ي.

[١٣] (٢) كفاية الاصول: ٨٢.

[١٤] (٣) أجود التقريرات ١: ١٣١.

[١٥] (٤) الجامع ثلاثة: ١- ذاتي ماهوي، كالحیوان بالنسبة إلى أنواعه والإنسان بالنسبة إلى أفراد، ٢- عرضي عام أو خاص كالماشي والمضاحك، ٣- انتزاعي اعتباري كالكائن في هذا المجلس، فإنه يعمّ كلّ واحد منّا. منه مدّ ظله.

[١٦] (٥) فإن كانت مشتركة في الفصل أيضاً كان جامعاً ذاتياً كاملاً. منه مدّ ظله.

[١٧] (١) وهو هيئة افعال، فإنها جامع اسمي شامل للهيئات الخاصة بما لها من المعاني الحرفية. م- ح- ي.

[١٨] (٢) تهذيب الاصول ١: ١٨٦.

[١٩] (١) يعني صيغة افعال وما يشابهه. منه مدّ ظله.

[٢٠] (٢) كفاية الاصول: ٨٢.

[٢١] (٣) فرجع المعنى الاصطلاحي إلى المعنى اللغوي الأول. نعم، يمكن الفرق بينهما بأن المعنى اللغوي مطلق الطلب والاصطلاحي الطلب بهيئة افعال فقط، فيبينهما عموم وخصوص مطلق. منه مدّ ظله.

[٢٢] (٤) فإنّ القول المخصوص أعني هيئة «افعل» تدلّ على الطلب، فأعرضوا عن التعبير بنفس المعنى الاصطلاحي، وهو الطلب، وعبروا بما يدلّ عليه، وهو القول المخصوص. م- ح- ي.

[٢٣] (٥) كفاية الاصول: ٨٢.

[٢٤] (١) وهو صيغة افعال. م- ح- ي.

[٢٥] (٢) الحرف إمّا إخطاري وإخباري، مثل «في» فإنها تخبر عن الظرفية في قولنا: «زيد في الدار» أو إيجادي، مثل حروف النداء والقسم، فإنها لإيجاد النداء والقسم، وهيئة افعال من هذا القبيل. منه مدّ ظله في توضيح كلام الإمام رحمه الله.

[٢٦] (٣) تهذيب الاصول ١: ١٨٦.

[٢٧] (١) المصدر نفسه.

[٢٨] (٢) والاشتقاق وعدمه من شؤون المعنى. منه مدّ ظله.

[٢٩] (١) الفرق بين كلامه وكلام الإمام رحمه الله أنه قائل بكون المعنى وهو القول المخصوص قابلاً للاشتقاق ذاتاً، لكونه من مقولة الكيف المسموع، وهو معنى حدثي اشتقائي، لكن الإمام قائل بإمكان الاشتقاق منه لأجل انتسابه إلى الأمر وصدوره عنه، لكن مآل الكلامين واحد، وهو إمكان الاشتقاق. منه مدّ ظلّه.

[٣٠] (٢) نهاية الدراية ١: ٢٥٣.

[٣١] (١) محاضرات في اصول الفقه ٢: ١١.

[٣٢] (١) آل عمران: ١٠٦.

[٣٣] (٢) «أ- م- ر». م- ح- ي.

[٣٤] (١) نهاية الدراية ١: ٢٥٩، نقلًا عن المحقق القمي.

[٣٥] (٢) هل يعتبر علو الأمر، أو استعلائه، أو هما معاً، أو أحدهما على سبيل منع الخلوّ، أو لا يشترط شيء منهما؟ هذه احتمالات خمسة في المقام. منه مدّ ظلّه.

[٣٦] (١) كفاية الاصول: ٨٣.

[٣٧] (١) نهاية الاصول: ٨٦.

[٣٨] (٢) أي: بقصد انبعاث المطلوب منه من نفس هذا الطلب، بحيث يكون داعيه ومحركه إلى الامتثال صرف هذا الطلب. م- ح- ي.

[٣٩] (١) كفاية الاصول: ٨٣.

[٤٠] (١) وهو صيغة افعال وما يشابهه. م- ح- ي.

[٤١] (٢) كفاية الاصول: ٨٤.

[٤٢] (١) كفاية الاصول: ٨٣.

[٤٣] (٢) والتبادر أمر وجداني لا يمكن إقامة البرهان عليه. منه مدّ ظلّه.

[٤٤] (٣) النور: ٦٣.

[٤٥] (٤) دلالة الآية على وجوب الحذر مبيته على ما سيأتي من أنّ صيغة الأمر حقيقة في الوجوب. منه مدّ ظلّه.

[٤٦] (٥) الأعراف: ١٢.

[٤٧] (٦) وسائل الشيعة ٢: ١٧، كتاب الطهارة، الباب ٣ من أبواب السواك، الحديث ٤.

[٤٨] (١) سنن أبي داود ٢: ٤٦٥، كتاب الطلاق، باب «المملوكه تعتق وهي تحت حرّ أو عبد»، الحديث ٢٢٣١.

[٤٩] (٢) نهاية الأفكار ١ و ٢: ١٦١.

[٥٠] (١) نهاية الأفكار ١ و ٢: ١٦٢.

[٥١] (٢) وسيجيء في مسألة ظهور صيغة الأمر في الوجوب جواب آخر أيضاً عن التمسك بالإطلاق لإثبات ظهور المادة أو الصيغة في الوجوب. فراجع ص ٧٠. م- ح- ي.

[٥٢] (١) قال في المنظومة:

الميز إتما بتمام الذات أو بعضها أو جا بمنصّات

بالنقص والكمال في الماهية أيضاً يجوز عند الإشرافية شرح المنظومة، قسم الفلسفة: ٤٣.

[٥٣] (٢) هذا على مسلك المشهور من كون الوجوب والندب قسمين للطلب، وأما على ما سيختاره الاستاذ «مدّ ظلّه» من أنّهما قسمان

للبعث والتحريك الاعتباري فالجنس المشترك بينهما هو البعث والتحريك كما سيأتي في ص ٦٣. م- ح- ي.

[٥٤] (١) نهاية الاصول: ١٠٠.

[٥٥] (١) نعم، تغاير العلة يستلزم تغاير المعلول، فإن حرارة الماء المعلولة للنار غير حرارته المعلولة للشمس مثلاً، لكنّه لا يوجب كون التغاير ذاتياً، فالطلب الوجودي غير الطلب الاستجابي، لكون الأول معلولاً للإرادة الشديدة والثاني للإرادة الضعيفة، إلا أنه لا يوجب كون التغاير بينهما ذاتياً. منه مدّ ظلّه.

[٥٦] (٢) ظاهره هو التباين ببعض الذات. منه مدّ ظلّه.

[٥٧] (٣) كفاية الاصول: ٤٤٣.

[٥٨] (١) نهاية الاصول: ١٠١.

[٥٩] (٢) قد عرفت أنّ هذا على مسلك المشهور من كون الوجوب والندب قسمين للطلب، وأمّا على ما سيختاره الاستاذ «مدّ ظلّه» من أنّهما قسمان من البعث والتحرّيك الاعتباري فالتمايز بينهما بشدّة البعث وضعفه كما سيأتي في ص ٦٣. م ح - ي.

[٦٠] (١) نهاية الاصول: ١٠١.

[٦١] (١) راجع ص ٢٥ لكي يتّضح لك مرام المحقّق العراقي رحمه الله ونقده من قبل الاستاذ «مدّ ظلّه». م ح - ي.

[٦٢] (١) محاضرات في اصول الفقه ٢: ١١.

[٦٣] (١) ليس لكل مفهوم وجود إنشائي، لعدم تحقّقه في مثل «الإنسان»، نعم، لا ينحصر الوجود الإنشائي بالامور الاعتبارية فقط، لتحقّقه في بعض الامور الواقعية أيضاً، كالطلب، بل والاستفهام والتمنى والترجى على ما ذهب إليه المحقّق الخراساني رحمه الله من أنّ ما في القرآن من الاستفهام والتمنى والترجى عبارة عن إنشاء هذه المعاني، أي إيجادها بوجودات إنشائية، لعدم صحّة حملها على الحقيقي منها، لاستحالتها عليه تعالى، وتشخيص موارد الوجود الإنشائي بيد العقلاء، فهو يتحقّق في خصوص الموارد التي اعتبروها فيها لا في غيرها. م ح - ي.

[٦٤] (٢) كفاية الاصول: ٨٤.

[٦٥] (٣) سيأتي معنى الإنشاء وحقيقته. م ح - ي.

[٦٦] (٤) ولا- يخفى عليك الفرق بين الطلب الحقيقي والذهني مع قيام كليهما بالنفس، فإنّ الأوّل- على ما ذهب إليه المحقّق الخراساني من اتّحاده مع الإرادة- عبارة عن الشوق المؤكّد المحرّك للعضلات نحو المطلوب؛ بخلاف الثاني، فإنّه مجرد تصوّره الذهني، فربما يحضر مفهوم طلب شيء في أذهاننا من دون أن يوجد شوق إليه في أنفسنا، فيتحقّق وجوده الذهني من دون وجوده الحقيقي. منه مدّ ظلّه.

[٦٧] (١) لكن خارجيّة كلّ شيء بحسبه، فخارجيّة الطلب تحقّقه في نفس الطالب. منه مدّ ظلّه.

[٦٨] (٢) فيعتبر في الحمل الشائع الصناعي عند صدر المتألّهين كون الموضوع فرداً حقيقياً للمحمول، ولا يكفي كونه مصداقاً ذهنيّاً أو إنشائياً. منه مدّ ظلّه.

[٦٩] (١) المراد بنفس الأمر أعمّ من الخارج والذهن وعالم الاعتبار. منه مدّ ظلّه.

[٧٠] (٢) نضد القواعد الفقهية: ١٣٧.

[٧١] (٣) أي هيئة الجملة الإنشائية. م ح - ي.

[٧٢] (٤) مع أنّه لا يمكن الاتّرام بإنشائية الجمل الخبريّة والمفردات، فلا يكون تعريف الإنشاء بما ذكر مانعاً للأغيار. منه مدّ ظلّه في توضيح كلام آية الله الخوئي.

[٧٣] (١) فالبائع مثلاً يعتبر في نفسه ملكيّة المشتري للمبيع، سواء أبرزها باللفظ أم لا، وسواء أمضاها الشارع والعقلاء أم لا. م ح - ي.

[٧٤] (٢) أي لا أثر لاعتبار المنشئ عند الشارع والعقلاء. م ح - ي.

[٧٥] (١) البيان في تفسير القرآن: ٤٣٥.

[٧٦] (١) أى لمطلق الطلب. م ح-ى.

[٧٧] (٢) ولا بأس بالإشارة إلى مبدء تكوّن الأشاعرة والمعتزلة وتسميتهما بهذين الاسمين، فنقول: إنّ الحسن البصرى- وببالي أنّه كان من الأسارى ثمّ أسلم- حيث كان عالماً شرع في التعليم، وحضر في مجلس درسه كثير من المسلمين منهم واصل بن عطاء، فوقع في يوم من الأيام بينه وبين الحسن بحث علمي، فاعتزل بعد منازعة طويلة بينهما عن مجلس الدرس وأسس حوزة درس في مقابل الحسن، فاجتذب إليه جمع من المسلمين، فكان بعدئذٍ كلّ منهما يخالف الآخر في أكثر المسائل.

ثمّ إنّ أبا الحسن الأشعري- والظاهر أنّه من أعقاب أبي موسى الأشعري- بالغ بعد الحسن البصرى في ترويح عقائده، فوجه تسمية المعتزلة بهذا الاسم إنّما هو اعتزال رئيسهم عن مجلس درس استاذه، ووجه تسمية الأشاعرة بهذا الاسم إنّما هو ترويح هذا المذهب بيد أبي الحسن الأشعري.

وببالي أنّ أيدي اليهود- الذين كانوا أشدّ الناس عداوةً للذين آمنوا، كما أنّهم الآن كذلك أيضاً- فرّقت بين المسلمين بهذا النحو وسائر أنحاء التفرقات، كما أنّ المعاندين للإسلام خذلهم الله تعالى يفترقون اليوم بينهم بأنحاء مختلفة، منها أنّهم أوجدوا الوهابية في مهد نشوء الإسلام ومحلّ نزول القرآن. منه مدّ ظلّه.

[٧٨] (١) كفاية الاصول: ٨٤.

[٧٩] (٢) وهذا النزاع صار منشأ تسمية علم الكلام به. منه مدّ ظلّه.

[٨٠] (٣) النساء: ١٦٤.

[٨١] (١) وصفات الذات عند الأشاعرة زائدة على الذات قائمة به قياماً حلولياً، خلافاً لما هو الحقّ من أنّها عينه، فالكلام النفسى عندهم صفة قديمة زائدة على ذاته سبحانه حاله فيه. منه مدّ ظلّه.

[٨٢] (٢) كما أنّ كلّاً من العلم والقدرة في الإنسان حادث ومحدود، وفي الله سبحانه قديم وغير محدود. منه مدّ ظلّه.

[٨٣] (١) أى الكلام النفسى. م ح-ى.

[٨٤] (٢) ويمكن أن يتأيد هذا القول بقوله تعالى: «وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى»- طه: ١٧- فإنّه كلامه تعالى بلا ريب، مع أنّه لم يتعلّق بشيء كالشجرة ونحوها، فتكلّمه سبحانه لا ينحصر بإيجاد الكلام في الأجسام. منه مدّ ظلّه.

[٨٥] (٣) الطلب والإرادة: ١٣.

[٨٦] (١) الطلب والإرادة: ١٤.

[٨٧] (٢) والذهنى كما في حاشية المشكيني رحمه الله. منه مدّ ظلّه.

[٨٨] (٣) كفاية الاصول: ٨٤.

[٨٩] (٤) كفاية الاصول: ٨٧.

[٩٠] (١) هذا الدليل يختصّ بالجمل الخبرية، والدليل الثانى الآتى بالجمل الإنشائية. منه مدّ ظلّه.

[٩١] (٢) بمادّته وهيئته. منه مدّ ظلّه.

[٩٢] (١) بمادّته وهيئته. منه مدّ ظلّه.

[٩٣] (١) فإنّ العلم إمّا تصوّر وإمّا تصديق، كما قال التفتازانى في تهذيب المنطق: العلم إن كان إذعاناً للنسبة فتصديق وإلّا فتصوّر. م ح-ى.

[٩٤] (٢) هذا الدليل يختصّ بالجمل الإنشائية. منه مدّ ظلّه.

[٩٥] (٣) توضيح الأوامر الاعتدالية أنّ المولى قد يعزم على عقوبة عبده من غير مبرّر عقلايى ظاهر، فيأمره بأمر يعلم عدم امتثاله من قبل العبد، فليس غرضه من الأمر إيجاد الأمور به، بل تحصيل مستمسك عقلايى لعقوبته، معتذراً بأنّه عصاه بترك الأمور به. منه مدّ

ظَّله.

[٩٦] (١) هذا الدليل يعمّ الجمل الخبرية والإنشائية كليهما. منه مدّ ظَّله.

[٩٧] (١) ولو قيل: يمكن اتّخاذ لفظ «الكلام» مبدئاً للمتكلّم. قلنا: الكلام أيضاً فاقده للمعنى الحدّثي المصدرى، فلا بدّ من أن يكون هو أيضاً بمعنى إيجاد الكلام مبدئاً. منه مدّ ظَّله.

[٩٨] (٢) النساء: ١٦٤.

[٩٩] (٣) راجع ص ٤١ من هذا الجزء.

[١٠٠] (٤) في سندها محمّد بن خالد الطيالسي، وهو إمامي ممدوح، فالرواية حسنة اصطلاحاً. منه مدّ ظَّله.

[١٠١] (٥) السمع والبصر هنا من شؤون العلم، أي العلم بالمسموعات والعلم بالمبصرات. منه مدّ ظَّله.

[١٠٢] (٦) «كان المعلوم» أي وجد. م ح- ي.

[١٠٣] (٧) «وقع العلم على المعلوم» أي وقع على ما كان معلوماً في الأزل وانطبق عليه وتحقّق مصداقه، وليس المقصود تعلّقه به تعلّقاً

لم يكن قبل الإيجاد، والمراد بوقوع العلم على المعلوم العلم به على أنّه حاضر موجود وكان قد تعلّق العلم به قبل ذلك على وجه الغيبة وأنّه سيوجد، والتغيّر يرجع إلى المعلوم لا إلى العلم. الكافي ١: ١٠٧، التعليقه ١، نقلًا عن مرآة العقول.

[١٠٤] (١) أي ولم يكن متكلماً. منه مدّ ظَّله.

[١٠٥] (٢) الكافي ١: ١٠٧، باب صفات الذات، الحديث ١.

[١٠٦] (٣) والوحي أيضاً كلام نفسي، لكن بمعنى خاصّ غير ما ذهب إليه الأشاعرة. منه مدّ ظَّله.

[١٠٧] (١) كفاية الاصول: ٨٥.

[١٠٨] (٢) وبناءً على وضع الطلب لغير ما وضعت له الإرادة يمكن أن يكون معنى الطلب غير ما سمّاه الأشاعرة كلاماً نفسياً، كما

سيأتي عند نقل كلام آية الله البروجردى وبعض الأعلام. منه مدّ ظَّله.

[١٠٩] (١) هذه الامور قسم من الامور الاعتبارية، فإنّ الاعتباريات ما لا يكون بإزائه شيء في الخارج، سواء انتزع من شيء موجود في

الخارج، كالفوقية، والتحتية، أم لا، كالملكية، والزوجية، فالأول اعتباري انتزاعي، والثاني اعتباري صرف. منه مدّ ظَّله.

[١١٠] (١) نهاية الاصول: ٩٢.

[١١١] (١) الكافي ١: ٣٠، كتاب فضل العلم، باب فرض العلم ووجوب طلبه والحثّ عليه، الحديث ١.

[١١٢] (١) الغلوة: الغاية، وهي رمية سهم أبعد ما تقدر عليه. م ح- ي.

[١١٣] (٢) الحزنة: ما غلظ من الأرض، وقلما يكون إلّامرّفعاً. م ح- ي.

[١١٤] (٣) محاضرات في اصول الفقه ٢: ١٤.

[١١٥] (١) كفاية الاصول: ٩١.

[١١٦] (٢) كفاية الاصول: ٢٧.

[١١٧] (١) راجع «الأمر الثالث: في استعمال اللفظ في المعنى المجازي» ص ٢٣٥ من الجزء الأول.

[١١٨] (١) كما في التمني. م ح- ي.

[١١٩] (٢) كما في الترجي والاستفهام. م ح- ي.

[١٢٠] (٣) قال آية الله الحكيم في حقائق الاصول: هذا تأكيد لقوله: «لا وجه للالترام». م ح- ي.

[١٢١] (٤) كما في قوله تعالى: «وَمَا تَلْكَ بِبَيْمِينِكَ يَا مُوسَى» طه: ١٧. م ح- ي.

[١٢٢] (٥) كفاية الاصول: ٩١.

[١٢٣] (٦) الحقيقة: من الحق، وهو بمعنى الثبوت، والمجاز: من الجواز، وهو بمعنى العبور، فإننا إذا استعملنا اللفظ في معناه حال كونه ثابتاً، أعني من دون أن يكون معبراً للوصول إلى المعنى المجازي الذي هو مصداق ادعائي له كان حقيقةً، وإذا استعملناه فيه حال كونه معبراً للوصول إليه كان مجازاً. منه مدّ ظله.

[١٢٤] (١) راجع ص ٣٠.

[١٢٥] (١) إذا انجزّ الكلام إلى هنا فلا بأس بذكر أمر إجمالاً حول العصمة:

وهو أنّ العصمة تتحقق لا محالة للإنسان إذا أدرك واقعيته المعاصي وعظم خطرها، وبعض مراتب العصمة متحققة لنا أيضاً، ألا ترى أنّه لا يمكن لعاقل أن يكشف عورته بمرأى الناس ومنظرهم مع كونه مختاراً فيه، وذلك لأنه أدرك عظمته قبجه، والمعصومون عليهم السلام حيث أدركوا عظمته قبج جميع المعاصي لم يمكن لهم ارتكابها، ومع ذلك لم يكونوا مسلوبى الاختيار مكرهين على الترك، ولو كنّا نحن أيضاً مدرّكين عظمته قبجها كما أدركوها لصرنا معصومين، فصدور الغيبة التي هي أشدّ من الزنا منّا دونهم ناشٍ عن عدم إدراكنا قبجها العظيم وإدراكهم ذلك. منه مدّ ظله.

[١٢٦] (١) كفاية الاصول: ٩٢.

[١٢٧] (٢) كفاية الاصول: ٩٣.

[١٢٨] (٣) نهاية الأفكار ١ و ٢: ١٧٩.

[١٢٩] (١) كفاية الاصول: ٩٤.

[١٣٠] (١) التعبير بالوضع بدل التبادر إنّما هو لأجل كون التبادر كاشفاً عن الوضع. منه مدّ ظله.

[١٣١] (٢) أى لا- يكون الموضوع له- وهو أفراد البعث ومصاديقه الخارجيّة- مقيداً حتى يلزم أحد المحذورين، بل المقيد مفهوم البعث الذي هو جامع اسمى بينها، والقيد أيضاً مفهوم الإرادة، فهو من قبيل تقييد كلّى بكلى آخر، ولا محذور فيه أصلاً. منه مدّ ظله.

[١٣٢] (١) تهذيب الاصول ١: ١٩٨.

[١٣٣] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦ جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار(ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ ه.ش.

[١٣٤] (١) واختلف فى أنّ المجاز المشهور هل يوجب حمل اللفظ عليه عند استعماله بلا قرينه، أو يوجب التوقف بينه وبين المعنى الحقيقي. منه مدّ ظله.

[١٣٥] (٢) معالم الدّين وملاذ المجتهدين: ٥٣.

[١٣٦] (١) كفاية الاصول: ٩٢.

[١٣٧] (١) ويمكن أن يجاب بهذا الجواب أيضاً عن الاستدلال بالإطلاق لإثبات ظهور مادّة الأمر فى الوجوب. منه مدّ ظله.

[١٣٨] (٢) والقائلون بكون الصيغة لإنشاء الطلب يعبرون عن القدر المشترك به دون البعث والتحريك، ولا- فرق بينهما فى هذا البحث. منه مدّ ظله.

[١٣٩] (١) أى بصدور الأمر. م ح- ى.

[١٤٠] (٢) وهو الدليل الخامس. م ح- ى.

[١٤١] (١) نهاية الاصول: ١٠٣.

[١٤٢] (١) وهى التبادر والانصراف والإطلاق والكاشفيّة العقلية. م ح- ى.

[١٤٣] (١) الغالب استعمال المضارع فى مقام الإنشاء، لكن قد يستعمل الماضى أيضاً كذلك، كما فى قوله عليه السلام: «قام فأضاف إليها اخرى». وسائل الشيعة ٨: ٢١٧، كتاب الصلاة، الباب ١٠ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث ٣.

[١٤٤] (٢) وهو ثبوت النسبة بين الفعل والفاعل في الموجبات وعدمها في السوالب. منه مدّ ظلّه.

[١٤٥] (١) كفاية الاصول: ٩٢.

[١٤٦] (١) وهذه الرواية وإن كانت مضمرة، إلّا أنّ إضمارها لا يضرّ باعتبارها حيث كان مضمراً زارراً، ومثله لا يكاد يستفتى من غير الإمام المعصوم عليه السلام. م ح - ي.

[١٤٧] (١) تهذيب الأحكام ١: ٤٣٢، باب تطهير البدن والثياب من النجاسات، الحديث ٨، والاستبصار ١: ٢٩٢، باب الرجل يصلّي في ثوب فيه نجاسة قبل أن يعلم، الحديث ١٣.

[١٤٨] (٢) وأمّا موارد استعمالها فالذى يخطر ببالى أنّ الجملة الخبرية تستعمل فيما إذا كانت القواعد الكليّة الواردة في الكتاب والسنة بيد السائل، كقاعدة نفى العسر والحرج وبطلان الصلاة إذا وقعت نسياناً في النجاسة، ولكنّه يسئل عن الحكم لعدم توجيه التأم إلى تلك الاصول الشاملة لمورد السؤال، والصيغة تستعمل فيما إذا كان الحكم بأصله وأساسه مجهولاً للراوى، فلا يقال: «تصلّي صلاة الجمعة» في مقام إنشاء وجوبها، بل يقال: «صلّ صلاة الجمعة»، وعليكم بالتأمّل في موارد استعمالها لكي يتّضح لكم صحّة ذلك وسقمه، فإنّه وإن خطر بالبال، إلّا أنّى لم أتتبع موارد الاستعمال. منه مدّ ظلّه.

[١٤٩] (١) تهذيب الاصول ١: ٢٠٥.

[١٥٠] (١) نهاية الاصول: ١٠٨.

[١٥١] (١) والفرق بين الفقيه والمعصومين عليهم السلام أنّهم قاطعون بأحكام الله تعالى، والفقيه لا يقدر غالباً إلّا على تحصيل الظنّ بها، فأوامرهم وأوامر الله تعالى قطعاً، وأوامر الفقيه أوامره سبحانه ظناً. منه مدّ ظلّه.

[١٥٢] (٢) جامع أحاديث الشيعة ١: ١٨١ و ١٨٢، باب حجّية فتوى الأئمة عليهم السلام، الحديث ٣ و ٧.

[١٥٣] (١) ولو لم تكن ظاهرة في الوجوب فيما إذا صدرت عنهم عليهم السلام لبيان الحكم كما قاله آية الله البروجردى رحمه الله لاختلّ نظام الفقه الإسلامى جدّاً، ولكنّه رحمه الله أيضاً مع ذهابه إلى هذا القول في الاصول تمسك في أبواب الفقه لإثبات الوجوب بما استعمل في كلامهم عليهم السلام لبيان الحكم من صيغ الأمر والجملة الخبرية المستعملة في مقام الإنشاء. منه مدّ ظلّه.

[١٥٤] (١) النساء: ٤٨.

[١٥٥] (١) كلّما نعبر بالتعبدي فإنّما هو على مذاق المشهور، وإلّا فقد عرفت أنّ الحقّ إنّما هو التعبير بالتقريبى. منه مدّ ظلّه.

[١٥٦] (٢) كفاية الاصول: ٩٤.

[١٥٧] (٣) العنكبوت: ٤٥.

[١٥٨] (٤) البقرة: ١٨٣.

[١٥٩] (١) لا بدّ أن يعلم أنّ القائلين بالاستحالة إنّما قالوا بها إن اريد بقصد القرينة إتيان المأمور به بداعى الأمر، وأمّا لو اريد به إتيانه لأجل محبوبيته للولى، أو لأجل كونه ذا مصلحة ملزمة، أو لأجل كونه أمراً حسناً، كما في الزكاة، فإنّها إحسان إلى الفقير، أو لحصول القرب إلى المولى، فلا استحالة في أخذه في متعلّق الأمر عندهم أيضاً. منه مدّ ظلّه.

[١٦٠] (١) مطارح الأنظار ١: ٣٠٢.

[١٦١] (١) لكون الإرادة من الامور ذات الإضافة، لها إضافة إلى نفس المرید وإضافة إلى المراد. منه مدّ ظلّه.

[١٦٢] (١) المائدة: ١.

[١٦٣] (١) هذا ما حكاه في المحاضرات ٢: ١٥٤ عن المحقّق النائيني رحمه الله.

[١٦٤] (١) آل عمران: ٩٧.

[١٦٥] (٢) هذا العنوان الخاصّ سمّاه المحقّق النائيني موضوع الحكم، ففي آية الحجّ لنا امور ثلاثة: ١- الحكم، وهو الوجوب، ٢-

متعلقه، وهو الحجج، ٣- موضوعه، وهو المستطيع. م ح- ي.

[١٦٦] (١) أى فى جعل الحكم. م ح- ي.

[١٦٧] (١) أى عدم أخذ قصد الامتثال فى نفس العبادة شرعاً. م ح- ي.

[١٦٨] (٢) كفاية الاصول: ٩٥.

[١٦٩] (٣) المصدر نفسه.

[١٧٠] (١) شرح المنظومة، قسم الفلسفة: ٢٧.

[١٧١] (١) كفاية الاصول: ٩٥.

[١٧٢] (٢) العبارات مأخوذة من تقريرات بحث آية الله البروجردى رحمه الله، لكنّ المطلب موجود أيضاً فى تهذيب الإمام الخمينى قدس سره بعبارة أوجز. م ح- ي.

[١٧٣] (١) وإن خطر بالكك أنه خروج عن محلّ النزاع، حيث إنّ المحقق الخراسانى رحمه الله بنى البحث على كون قصد القرية بمعنى إتيان العمل بداعى الأمر، فسيأتى جوابه فى ص ١٠٧. م ح- ي.

[١٧٤] (١) وانقدح بذلك فساد كلام المحقق الخراسانى رحمه الله فى الكفاية: ٩٥: «ولا يكاد يدعو الأمر إلّا إلى ما تعلق به لا إلى غيره» م ح- ي.

[١٧٥] (١) أى محطّ نظر المحقق الخراسانى رحمه الله حيث قال فى الكفاية: ٩٥: «ذات المقيّد لا تكون مأموراً بها، فإنّ الجزء التحليلى العقلى لا يتّصف بالوجوب أصلاً». م ح- ي.

[١٧٦] (١) كفاية الاصول: ٩٥.

[١٧٧] (١) بل لو كانت الإرادة غير اختيارية لكان جميع الأفعال كذلك وثبت الجبر، ضرورة أنّ منشأها هو الإرادة، فهى لا محالة أمر اختيارى مخلوق للنفس، فإنّ الله تعالى أعطى النفس الإنسانية قوّة بها تخلق الإرادة بالاختيار، وقد ذكرنا تفصيل البحث فى إحدى دورات تدريس الكفاية. منه مدّ ظله.

[١٧٨] (٢) نهاية الاصول: ١١٦، وتهذيب الاصول ١: ٢١٦.

[١٧٩] (١) وذلك كالإتلاف الذى جعل فى الشريعة موضوعاً للضمان، سواء قصد المتلف الإتلاف أم لا، بل يترتب عليه الحكم ولو كان المتلف نائماً أو صغيراً. منه مدّ ظله.

[١٨٠] (١) درر الفوائد: ٩٥.

[١٨١] (٢) فإنّ الفقهاء قالوا: لا بدّ لتحقق العبادة من أمرين: أحدهما: قصد عنوان الفعل، كالصلاة والصوم ونحوهما، الثانى: قصد القرية. منه مدّ ظله.

[١٨٢] (٣) نهاية الاصول: ١١٦.

[١٨٣] (٤) وسائل الشيعة ١: ٣٦٥، كتاب الطهارة، الباب ١ من أبواب الوضوء، الحديث ١.

[١٨٤] (٥) مستدرک الوسائل ٤: ١٥٨، كتاب الصلاة، الباب ١ من أبواب القرائة، الحديث ٥.

[١٨٥] (١) والمثال الأوضح: الأمر بتعلّم الواجبات، فإنّه عند بعض الفقهاء والاصوليين نفسى، لما ورد من أنّه إذا قيل يوم القيامة لمن ترك الواجبات: «لِمَ تركتها؟» فإن قال: ما كنت عالمياً بها، قيل له: «هلّا تعلّمت؟» فالمؤاخذه على ترك التعلّم دليل على أنّه واجب نفسى، لكنّه لأجل الغير، ضرورة أنّ تعلّمها واجب لأجل العمل بها، لا لأجل نفس التعلّم. منه مدّ ظله.

[١٨٦] (١) درر الفوائد: ٩٧.

[١٨٧] (١) محاضرات فى اصول الفقه ٢: ١٦٤.

[١٨٨] (١) الأمر الأول المتعلق بذات الفعل تعبدى، ولكنّ الثانى المتعلق بإتيانه بداعى أمره توصلى. منه مدّ ظلّه.

[١٨٩] (٢) كفاية الاصول: ٩٦.

[١٩٠] (١) المصدر نفسه.

[١٩١] (١) كفاية الاصول: ٩٧.

[١٩٢] (١) التخيير العقلى هو الذى لا- يحكم به إلا العقل، مثل ما إذا قال المولى: «جئنى برجل» فإنّ العقل يحكم بأنك أى رجل اخترت وجئت به إلى المولى حصل الامتثال، ومثاله فى الشرعيّات هو الواجبات الموسّعة، فإنّ العقل يحكم بأنك مخير بين أجزاء وقتها، ففى أى جزء منه أدّيتها حصل الامتثال. منه مدّ ظلّه.

[١٩٣] (١) ولا- يخفى أنّ هذا البحث مبنى على كون ألفاظ العبادات أسامى للأعمّ، لأنّ الصحيحى لا يتمكّن أصلاً من التمسك بالإطلاق لرفع جزئيّة ما شكّ فى جزئيته أو شرطية ما شكّ فى شرطيته، ولكنّ القائلين بالأعمّ- ومنهم صاحب الكفاية رحمه الله- يتمكّنون منه إذا لم يكن ذلك المشكوك من قبيل قصد القرّب، وأمّا إذا كان من قبيله فاختلفوا، فذهب بعضهم إلى إمكان التمسك به أيضاً، وبعض آخر كالمحقّق الخراسانى رحمه الله إلى عدم التمسك، كما ترى فى كلامه هنا. هذا ما استفدته من ضمّ ما أفاده الاستاذ المحاضر هنا إلى ما اختاره فى مبحث ثمرة الصحيح والأعمّ. م ح- ى.

[١٩٤] (٢) وذلك لأنّ التقابل بين الإطلاق والتقييد من قبيل تقابل العدم والملكّة عند صاحب الكفاية، فالإطلاق عبارة عن عدم التقييد فيما من شأنه أن يكون مقيّداً، والمقام ليس كذلك على ما اختاره رحمه الله من استحاله أخذ قصد القرّب فى متعلّق الأمر. منه مدّ ظلّه.

[١٩٥] (١) كفاية الاصول: ٩٧.

[١٩٦] (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٦٥، كتاب الطهارة، الباب ١ من أبواب الوضوء، الحديث ١.

[١٩٧] (١) صرف الوجود: عبارة عن أصل وجود الطبيعّة، سواء كان فى ضمن فرد واحد أو أكثر، والوجود السعى: عبارة عن الوجود السارى فى جميع مصاديقها. منه مدّ ظلّه.

[١٩٨] (١) تهذيب الاصول ١: ٢٢٥.

[١٩٩] (١) نعم، لا بأس بصدور أوامر متعدّدة متعلّقة بشىء واحد إذا كان غير الأوّل تأكيدياً. منه مدّ ظلّه.

[٢٠٠] (١) فوائد الاصول ١ و ٢: ١٥٥.

[٢٠١] (١) نهاية الحكمة: ١٩٢، مبحث تقابل العدم والملكّة، من مباحث المرحلة السابعة، والحكمة المتعاليّة فى الأسفار العقليّة الأربعة ٢: ١١٦، مبحث تقابل العدم والملكّة من مباحث الفصل السادس من فصول المرحلة الخامسة.

[٢٠٢] (٢) مع أنّ التقابل بين الجهل والعلم تقابل العدم والملكّة، بحيث لو سئل شخص عن كيفيّة التقابل بينهما يجيب بأنّه تقابل العدم والملكّة من دون أن يستفسر عن متعلّقيهما وأنّ المراد هل هو العلم والجهل بذات البارى تعالى أو غيرها، وهذا شاهد على أنّ القابليّة المعبرة فى عدم الملكّة ليست خصوص القابليّة الشخصيّة. منه مدّ ظلّه.

[٢٠٣] (١) لا يقال: الإطلاق- على فرض كونه عدم الملكّة- عبارة عن عدم اعتبار القيد فى مورد قابل له، وأمّا ما فى العبارة من عدم اعتبار القيد- من دون اعتبار القابليّة- واعتباره فهما من قبيل التقابل بين الإيجاب والسلب.

فإنّه يقال: نعم، ولكن يتحقّق السلب فى جميع موارد عدم الملكّة، فإنّه وإن اعتبر فى عدم الملكّة القابليّة، إلّا أنّه لا يعتبر فى السلب القابليّة، لا أنّه يعتبر فيه عدمها، فيعمّ الموارد التى لا قابليّة لها، كعدم البصر بالنسبة إلى الجدار، والموارد التى لها قابليّة، كعدم البصر بالنسبة إلى الإنسان، فلو كان اعتبار القيد وعدم اعتباره كلاهما ممتنعين منفيين لكان نفيّاً لطرفى الإيجاب والسلب، وهو ارتفاع النقيضين. منه مدّ ظلّه.

[٢٠٤] (٢) محاضرات في اصول الفقه ٢: ١٧٤.

[٢٠٥] (١) من الاصول العمليّة ما هو عقلي محض، وهو أصالة الاحتياط، وأصالة التخيير في دوران الأمر بين المحذورين، ومنها ما هو شرعي محض، وهو الاستصحاب، حيث لا حكم للعقل فيه، بل الشارع اعتبره بقوله: «لا تنقض اليقين بالشك»، ومنها ما يحكم به العقل والشرع، وهو أصالة البرائة، حيث يحكم بها العقل بمقتضى قاعده «قبح العقاب بلا بيان»، والشرع، بمقتضى «حديث الرفع» ونحوه، وقد تقع الفرقة بينهما في بعض الموارد، فلا- تجرى أصالة البرائة العقليّة، بل أصالة الاشتغال، ولكن يمكن التمسك بالبرائة الشرعيّة بمقتضى «حديث الرفع»، فلا بدّ من البحث في كلا المقامين. منه مدّ ظلّه.

[٢٠٦] (١) إلأفما رخص الشارع في الترك تسهياً لنا، كالشكّ بعد الوقت في إتيان المأمور به، فإنّ العقل يحكم بأنّ التكليف القطعي يستدعي الفراغ القطعي فيه أيضاً، إلأ أنّ الشارع حكم- لأجل التسهيل على العباد- بعدم لزوم الإتيان بالمأمور به إذا شكّ فيه بعد انقضاء وقته. منه مدّ ظلّه.

[٢٠٧] (٢) كفاية الاصول: ٩٨.

[٢٠٨] (١) لأنّ المفروض عدم إمكان أخذ مثل قصد القربة في متعلق الأمر شرعاً، فليس وضعه بيد الشارع حتّى يكون رفعه بيده. منه مدّ ظلّه في توضيح كلام صاحب الكفاية.

[٢٠٩] (١) كفاية الاصول: ٩٩.

[٢١٠] (١) توضيح ذلك: أنّ الوجوب الغيرى المقدمى مقيد بوجوب ذى المقدمه، لكونه مترشحاً منه، ووجوب كلّ من طرفى التخيير فى الواجب التخييرى مقيد بعدم الإتيان بالطرف الآخر، والوجوب الكفائى مقيد بعدم إتيان شخص آخر به، فنقول: الوضوء واجب إذا وجبت الصلاة، وصوم الشهرين فى كفارة إفتار شهر رمضان واجب إذا لم يأت بالخصلتين الاخرين، ودفن الميت واجب إذا لم يدفنه شخص آخر. منه مدّ ظلّه فى توضيح كلام صاحب الكفاية رحمه الله.

[٢١١] (٢) كفاية الاصول: ٩٩.

[٢١٢] (١) فإنّ النفسية- عند هذا المحقق- ليست إلأ عدم كون الوجوب للغير، وكذا البواقى. راجع نهاية الدراية ١: ٣٥٣.

[٢١٣] (٢) نهاية الدراية ١: ٣٥٣.

[٢١٤] (١) والقدر المتيقّن من الواجب الغيرى إنّما هو الشرط، وأمّا الجزء فكونه مقدّمه لكلّ محلّ خلاف، وعلى فرض مقدّميته له فكون وجوبه غيرياً أيضاً مختلف فيه، كما سيأتى فى مبحث مقدّمه الواجب. منه مدّ ظلّه.

[٢١٥] (١) بخلاف مسألة النفسى والغيرى التى يكون أحد الواجبين فيها شرطاً والآخر مشروطاً. منه مدّ ظلّه.

[٢١٦] (٢) وقد عرفت عدم صحّة التمسك بإطلاق الهيئة فى ما نحن فيه فى الردّ على كلام المحقق الخراسانى والاصفهانى .٠ م ح- ى.

[٢١٧] (١) المائدة: ٦.

[٢١٨] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار(ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ ه.ش.

[٢١٩] (١) المراد بالتوهم أعمّ من الظنّ والشكّ والوهم. منه مدّ ظلّه.

[٢٢٠] (٢) هذا إذا وقع الأمر عقيب النهى المقطوع وعلّق بزوال علته، وأمّا إذا وقع فى مقام توهم النهى أو وقع عقيبه، ولكن لم يعلّق بزوال علته، سواء لم يعلّق أصلاً، أو علّق بشيء غيره، كان ظاهراً فى الوجوب، كسائر الموارد التى لم يقع فيها عقيب الحظر ولا فى مقام توهمه أصلاً. ويمكن التمثيل لوقوع الأمر عقيب النهى المقطوع وتعليقه بزوال علته بتعليق الأمر بقتل المشركين على انسلاخ الأشهر الحرم فى قوله تعالى- فى سورة التوبة، الآية ٥-: «فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» والشهر الحرام جعل

سبباً لحرمة القتال في قوله تعالى - في سورة البقرة، الآية ٢١٧-: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ» فعلق الأمر في الآية الأولى بزوال علة النهي، فبدل على الوجوب، لأن قتال المشركين قبل الأشهر الحرم كان واجباً. منه مدّ ظله في توضيح كلام هذا البعض من العامة.

[٢٢١] (١) لا بأس بذكر نكتتين توضيحاً لكلام المحقق الخراساني رحمه الله:

الأولى: أن ذكر كون الصيغة عقيب الحظر من باب المثال، وإلا فحكم كونها في مقام توهم الحظر أيضاً كذلك عنده. الثانية: أنه ربما يبدو في بادئ النظر أنه جعل كونها عقيب الحظر أو في مقام توهمه قريناً صارفياً عن المعنى الحقيقي بحيث كان خارجاً عن المعاني المحتملة، ولكن النظر الدقيق في كلامه يقضى بأنه جعل المعنى الحقيقي أيضاً أحد الاحتمالات، ألا ترى أنه قال: يكون «كون عقيب الحظر» موجباً لإجمالها غير ظاهرة في واحد منها «أي من الوجوب والإباحة والتبعية» إلّا بقرينة أخرى. منه مدّ ظله.

[٢٢٢] (٢) كفاية الاصول: ١٠٠.

[٢٢٣] (١) القرينة المقامية: هي القرينة الحالية، في مقابل القرينة اللفظية المقالية. منه مدّ ظله.

[٢٢٤] (١) الفصول الغروية: ٧١.

[٢٢٥] (١) كلامه هذا حق، ولكنه لم يبين معنى هذه الصيغة، أعنى المصدر، وقال سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام قدس سره - في تهذيب الاصول ١: ١٥٠- لا معنى له غير معنى المادة، وإنما أتى به الواضع لأجل إمكان التنطق بالمادة فقط. والأظهر عندي وجود الفرق بينهما بحسب المعنى، فللمادة معنى سار في جميع معاني المشتقات، كما أنها جارية في جميع ألفاظها، فمادة الضرب مثلاً - وهي «ض - ر - ب» - وضعت للمعنى الذي نعتبر عنه بالفارسيّة ب «كتك»، والمصدر يدل عليها مع زيادة، فالزيادة هي مفاد هيئته، ويؤيده أنهم قسموا المصدر إلى الفاعلي والمفعولي، مع أن تحقق الفرق واضح بين الفاعل والمفعول، فإن الأول صدر عنه الفعل، والثاني وقع عليه. منه مدّ ظله.

[٢٢٦] (٢) حيث علم هناك أن معناه آب عن الحمل، دون معنى المشتقات. كفاية الاصول المحشّى ١: ٣٩١.

[٢٢٧] (٣) على الاختلاف الذي تقدّم في مبحث انقسام الوضع إلى الشخصي والنوعي، وهو أن الوضع في المشتقات هل هو نوعي أو شخصي؟ منه مدّ ظله.

[٢٢٨] (٤) إذ كل لفظ من الألفاظ له مادة وصوره، ولكن مادة المصدر مع مادة المشتقات واحدة، والاختلاف من قبل الصور المتباينة، وكذا في طرف المعنى، فهما مشتركان في المادة المعنوية واللفظية معاً. كفاية الاصول المحشّى ١: ٣٩٢.

[٢٢٩] (٥) كفاية الاصول: ١٠٠.

[٢٣٠] (١) نعم، للمصدر - أي للمجموع من هيئته ومادته - وضع، بناءً على ما ذهب إليه سيدنا الاستاذ الإمام قدس سره من عدم دلالة هيئته على معنى زائد على معنى المادة، وإنما جرى بها لأجل التمكّن من التنطق بالمادة، وأما غيره من المشتقات التي منها صيغة الأمر فليس للمجموع من مادتها وهيئتها وضع، بل وكذلك المصدر أيضاً بناءً على ما اخترناه من إفادة هيئته معنى زائداً على معنى المادة. منه مدّ ظله.

[٢٣١] (١) أحدهما: ما أفاده شيخنا الاستاذ «مدّ ظله» في أول هذا البحث، والثاني: ما أفاده صاحب الفصول رحمه الله. م ح - ي.

[٢٣٢] (٢) والأمر كذلك لو قلنا بكون الهيئته موضوعاً للطلب الوجوبي كما قال به صاحب الكفاية، أو قلنا بكونها موضوعاً لإرادة الأمر، فإن الشيء الواحد من جهة واحدة لا يعقل أن يتعلّق به إرادتان، ولا طلبان. منه مدّ ظله.

[٢٣٣] (١) فإنّ الماهية من حيث هي ليست إلهي. م ح - ي.

[٢٣٤] (٢) هذا ما أجاب به الإمام رحمه الله عن الإشكال، وأما الجواب الأول فهو كان لشيخنا الاستاذ «مدّ ظله» دفاعاً عنه قدس سره.

[٢٣٥] (١) وكذا لمادّة النهي، فإنّ بحث المرّة والتكرار يجرى في النهي أيضاً، كما سيأتى. منه مدّ ظلّه.

[٢٣٦] (١) وكذا لصيغة النهي، فإنّ هذا البحث يجرى فيه أيضاً، كما سيأتى. منه مدّ ظلّه.

[٢٣٧] (٢) تهذيب الاصول ١: ٢٣٧.

[٢٣٨] (١) كفاية الاصول: ١٠١.

[٢٣٩] (٢) الفصول الغرويّة: ٧١.

[٢٤٠] (٣) التعبير بالطلب مبنى على ما ذهب إليه من أنّ مفاد هيئته الأمر هو الطلب، وإن كان المناسب لما اخترناه من كون مفادها البعث والتحرّيك الاعتبارى هو التعبير بالبعث والتحرّيك. منه مدّ ظلّه.

[٢٤١] (١) كفاية الاصول: ١٠١.

[٢٤٢] (١) ملاك الحمل الأولى عند بعض هو الأتّحاد بين الموضوع والمحمول من حيث الماهيّة، وعند بعض آخر من حيث الماهيّة والمفهوم كليهما، وتظهر ثمرة النزاع في قولنا: «الإنسان حيوان ناطق»، فإنّ الحمل فيه أولى على الأوّل دون الثانى، إذ ما يفهم من «الإنسان» غير ما يفهم من «الحيوان الناطق» عند من لا يشوب ذهنه بالقواعد المنطقيّة وأنّ المحمول في هذه القضية جنس وفصل للموضوع. منه مدّ ظلّه.

[٢٤٣] (١) تهذيب الاصول ١: ٢٤١.

[٢٤٤] (٢) نهاية الاصول: ١٢٤.

[٢٤٥] (٣) كفاية الاصول: ١٠٢.

[٢٤٦] (١) نهاية الاصول: ١٢٤.

[٢٤٧] (١) تهذيب الاصول ١: ٢٤٢.

[٢٤٨] (١) وأما جعلهما امتثالين مستقلّين فلا إشكال في منعه. منه مدّ ظلّه.

[٢٤٩] (٢) أى بالطبيعة المأمور بها. م-ح-ى.

[٢٥٠] (٣) كما إذا أمره بعق رقبة، فأعق رقبة، فلا يبقى مجال لأن يعق رقبة ثانية بداعى تبديل الامتثال الأوّل بامتثال آخر، أو بداعى جعلهما امتثالاً واحداً، لحصول الغرض بالعق الأوّل وسقوط الأمر به. منه مدّ ظلّه فى توضيح كلام صاحب الكفاية.

[٢٥١] (٤) أى على أن يكون بدلاً من الامتثال الأوّل. م-ح-ى.

[٢٥٢] (١) أى إتيان هذا الفرد الجديد. م-ح-ى.

[٢٥٣] (٢) كفاية الاصول: ١٠٢.

[٢٥٤] (١) راجع ص ١٢٣.

[٢٥٥] (٢) راجع ص ١٢٧.

[٢٥٦] (١) لا يقال: لعلّه من قبيل ما تقدّم فى التكوّينات من إزالة تأثير النار فى الحرارة.

فإنّه يقال: كلاً، فإنّ العليّة التشريعيّة ما ازيلت هاهنا من الدليل الدالّ على وجوب الحجّ، وإلّا لم يتعلّق حتّى بالأمر الاستقبالى ولم يؤثّر فيه. م-ح-ى.

[٢٥٧] (٢) آل عمران: ١٣٣.

[٢٥٨] (٣) البقرة: ١٤٨.

[٢٥٩] (٤) هود: ١١٤.

[٢٦٠] (١) النساء: ٥٩.

- [٢٤٦] (١) بل لعل سبب المستحبات لها كانت أظهر من سبب الواجبات، لأن العبد يفعل المستحبات طوعاً، وأما الواجبات فربما يفعلها كرهاً، خوفاً من العقاب. منه مدّ ظله.
- [٢٤٧] (١) فعلى الأول لا يجب الإتيان بذات المقيّد لو لم يأت بالقيّد، فكان التقيّد في المقام مثل تقيّد الرقبة بالإيمان فيما إذا قال المولى: «اعتق رقبة»، وعلى الثاني يجب، فكان نظير تقيّد الصلاة بالوقت في قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ». الإسراء: ٧٨. منه مدّ ظله.
- [٢٤٨] (١) كفاية الاصول: ١٠٤.
- [٢٤٩] (٢) الفصول الغروية: ١١٦.
- [٢٥٠] (١) البقرة: ٤٣.
- [٢٥١] (١) الأمر الاختباري: ما كان الداعي إلى صدوره مجرّد اختبار العبد بأنّه هل هو مطيع أو عاصٍ، من دون أن يكون في متعلّقه مصلحة أصلاً، كما في أمر إبراهيم بذبح ابنه إسماعيل عليهما السلام.
- إن قلت: الاختبار صحيح بالنسبة إلى الموالى العرفية، لا بالنسبة إلى الله العليم بذات الصدور.
- قلت: مضافاً إلى أن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصّلين، إن الاختبار تارةً يكون لأجل استعمال المولى المختبر، واخرى بداعي تبيين حال العبد للناس، كي يعلموا بلياقته لتقبّل المناصب الإلهية مثلاً، ويكون أسوة لهم في التسليم والانقياد في قبال أوامر المولى، كما في قصة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام.
- والأمر الاعتدالي: ما كان الداعي إلى صدوره اعتذار المولى في عقوبة عبده، كما إذا كان له عبد عاصٍ يؤذيه كثيراً، فيريد عقوبته، وليس له مبرّر بحسب الظاهر، فيأمره بعمل ليس فيه مصلحة أصلاً، لكنّه يعلم أنّ العبد لا يمتثل، فيصير مبرّراً لعقوبته. م ح - ي.
- [٢٥٢] (٢) كما في لوازم الماهية. منه مدّ ظله.
- [٢٥٣] (١) تثليث الأوامر ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله وسيأتي التحقيق فيه في المقدمة الخامسة ص ١٩١. م ح - ي.
- [٢٥٤] (١) كفاية الاصول: ١٠٥.
- [٢٥٥] (٢) المصدر نفسه.
- [٢٥٦] (١) كقصد الوجوب أو الندب. م ح - ي.
- [٢٥٧] (٢) مع أنّ البحث في مطلق الواجبات لا في خصوص العبادات. م ح - ي.
- [٢٥٨] (٣) هذه عين ما في كفاية الاصول: ١٠٥.
- [٢٥٩] (١) كفاية الاصول: ١٠٥.
- [٢٦٠] (٢) هكذا في «تهذيب الاصول» لكنّ الصحيح «بحدوده». م ح - ي.
- [٢٦١] (١) لأنّه مستلزم لطرده نفسه، وهو مستحيل. منه مدّ ظله.
- [٢٦٢] (٢) تهذيب الاصول ١: ٢٥١.
- [٢٦٣] (١) كفاية الاصول: ١٠٦.
- [٢٦٤] (٢) قد عرفت في تحرير محل النزاع أنّ البحث يقع في موضعين: أ- أنّ الإتيان بالمأمور به بكل أمر هل يقتضى الإجزاء بالنسبة إلى نفس ذلك الأمر أم لا؟ ب- أنّ الإتيان بالمأمور به بالأمر الاضطراري أو الظاهري هل يقتضى الإجزاء عن التعيّد بالأمر الاختياري أو الواقعي أم لا؟ م ح - ي.
- [٢٦٥] (٣) حيث قال: فإنّ الإتيان بالمأمور به بالأمر الواقعي يكفي فيسقط به التعيّد به ثانياً، وبالأمر الاضطراري أو الظاهري الجعلي فيسقط به القضاء. كفاية الاصول: ١٠٦.

[٢٨١] (١) المراد بالتكرار مسماه الذي يتحقق بالمرتين، ضرورة أن التكرار الدائم غير ممكن، لتعدد التكليف. منه مدّ ظله.

[٢٨٢] (١) كفاية الاصول: ١٠٦.

[٢٨٣] (٢) راجع ص ١٨٣.

[٢٨٤] (٣) توضيح كلامه أنه تارة يُقال: «صلّ مع الوضوء» واخرى: «صلّ مع التيمم» وثالثة: «صلّ مع الوضوء الاستصحابي» فالأول أمر واقعي أولى متوجّه إلى واجد الماء، والثاني واقعي ثانوي متوجّه إلى فاقده، والثالث ظاهري متوجّه إلى الشاكّ في بقاء وضوءه. م ح- ي.

[٢٨٥] (٤) الإسراء: ٧٨.

[٢٨٦] (١) المائة: ٦.

[٢٨٧] (٢) تهذيب الاصول ١: ٢٥٥.

[٢٨٨] (٣) ذهب المحقق الخراساني رحمه الله في مبحث الاستصحاب إلى أن الأحكام الوضعية على ثلاثة أقسام: ١- ما لا يقبل الجعل أصلاً، ٢- ما يمكن جعله تبعاً للتكليف لا مستقلاً، ٣- ما يمكن جعله بكلا الوجهين، وجعل الشرطيّة للمأمور به واختيها من قبيل القسم الثاني، فلا يمكن جعل شيء شرطاً للمأمور به بما هو مأمور به مستقلاً، ولكن يمكن جعله تبعاً للأمر بالمركب. كفاية الاصول: ٤٥٥.

[٢٨٩] (١) تهذيب الاصول ١: ٢٥٤.

[٢٩٠] (١) عبرنا بهذا التعبير وفاقاً للمحقق الخراساني رحمه الله، وإلا فقد عرفت أنه ليس لنا إلّا أمر واحد. منه مدّ ظله.

[٢٩١] (٢) راجع آخر مبحث المرّة والتكرار. م ح- ي.

[٢٩٢] (١) كفاية الاصول: ١٠٧.

[٢٩٣] (٢) راجع ص ١٦٧.

[٢٩٤] (١) تهذيب الأحكام ٣: ٥٠، باب أحكام الجماعة، الحديث ٨٨.

[٢٩٥] (١) وسائل الشيعة ٨: ٤٠٣، كتاب الصلاة، الباب ٥٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ١١.

[٢٩٦] (٢) وسائل الشيعة ٨: ٤٠١، كتاب الصلاة، الباب ٥٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ١.

[٢٩٧] (٣) وسائل الشيعة ٨: ٤٠٤، كتاب الصلاة، الباب ٥٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ١.

[٢٩٨] (١) وسائل الشيعة ٨: ٤٠٣، كتاب الصلاة، الباب ٥٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ١٠.

[٢٩٩] (٢) وسائل الشيعة ٧: ٤٩٨، كتاب الصلاة، الباب ٨ من أبواب صلاة الكسوف والآيات، الحديث ١.

[٣٠٠] (١) هذا التعبير على فرض تعدد الأمر، وإلا فقد عرفت أننا ذهبنا تبعاً لسيدنا الاستاذ الأعظم الإمام رحمه الله إلى أنه ليس لنا أكثر من أمر واحد. منه مدّ ظله.

[٣٠١] (١) ويمكن تقسيم هذا القسم إلى قسمين فرضيين: وهما أن الباقي لو فرض إمكان استيفائه فهل كان بمقدار يجب تداركه أم لا، فأصبحت الأقسام الأربعة خمسة. منه مدّ ظله.

[٣٠٢] (٢) البحث في وجوب الإعادة في الوقت وعدمه إنما هو على فرض أن لا- يشترط جواز الصلاة مع التيمم مثلما يكون العذر المسوّغ لها مستوعباً لجميع الوقت، إذ لو اشترط به فبعد وجدان الماء في الوقت ينكشف عدم كون الصلاة المأتى بها مشروعاً، فتجب إعادتها حتى على القول بعدم وجوب الإعادة. منه مدّ ظله.

[٣٠٣] (١) تهذيب الاصول ١: ٢٦٣.

[٣٠٤] (١) أو لم يكن معذوراً في أوّل الوقت، لكنّه لم يأت بالصلاة مع الطهارة المائيّة في أوّل وقتها، لكونها واجبة موسّعة، ثم صار

فاقداً للماء في آخر وقتها، فأتى بها مع الطهارة الترابية. منه «مدّ ظلّه».

[٣٠٥] (١) هذا الأصل، إمّا أصالة الاشتغال أو استصحابه. منه مدّ ظلّه.

[٣٠٦] (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٩، كتاب الطهارة، الباب ٤٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

[٣٠٧] (٣) وسائل الشيعة ٧: ٢٣٤، كتاب الصلاة، الباب ١ من أبواب قواطع الصلاة، الحديث ٤.

[٣٠٨] (١) كما إذا تحقّق الإطلاق في دليل الأمر الاضطراري. م ح- ي.

[٣٠٩] (٢) كما إذا كان دليل الأمر الاضطراري مثل دليل الأمر الاختياري في كونه فاقداً للإطلاق. م ح- ي.

[٣١٠] (١) أو لم يكن معذوراً في أوّل الوقت، ولكنّه لم يأت بالصلاة فيه لكونها من الواجبات الموسعة، ثم صار فاقداً للماء، فأتى بها في آخر الوقت مع التيمّم. منه مدّ ظلّه.

[٣١١] (٢) كفاية الاصول: ١١٠.

[٣١٢] (١) هذا التقسيم بلحاظ موارد الأمارات والاصول، فإنّ موردهما تارةً هو الشكّ في تحقّق الجزء أو الشرط أو المانع أو القاطع، واخرى هو الشكّ في جزئية شيء أو شرطيته أو مانعيته أو قاطعيته للمأمور به، وثالثة هو الشكّ في نفس التكليف. م ح- ي.

[٣١٣] (١) القول بعدم الإجزاء بناءً على الطريقيّة أمر كلّ جارٍ في الأبواب المختلفة من الفقه، وإن قلنا في خصوص باب الصلاة بالإجزاء بمعونه حديث «لا تعاد الصلاة إلّا من خمسة: الطهور، والوقت، والقبلة، والرکوع، والسجود». وسائل الشيعة ٧: ٢٣٤، كتاب الصلاة، الباب ١ من أبواب قواطع الصلاة، الحديث ٤. منه مدّ ظلّه.

[٣١٤] (٢) لم يتعرّض شيخنا الاستاذ «مدّ ظلّه» لبحث الأمارات بناءً على السببيّة، لأنّها خلاف الحقّ، لكن قال: المعنى المعقول لها- مع كونها خلاف الواقع- أنّ الشارع جعل للعمل على طبق مؤدى الأمانة مصلحة بها تجبر مصلحة الواقع الفاتئة عن المكلف. م ح- ي.

[٣١٥] (١) هذا الأصل يجرى في الشبهات الموضوعيّة، كما إذا شككنا في طهارة ثوب مخصوص، والحكميّة، كما إذا شككنا في طهارة حيوان متولّد من شاء وخنزير من دون أن ينطبق عليه عنوان أحدهما أو عنوان حيوان ثالث، نعم، يشترط في جريان أصالة الطهارة في الشبهات الحكميّة الفحص واليأس عن الظفر بالدليل الاجتهادي، بخلاف الشبهات الموضوعيّة، فإنّ جريانها فيها لا يتوقّف على الفحص بالإجماع، وصحيحة زرارة... «قلت: فهل عليّ إن شككت في أنّه أصابه شيء أن أنظر فيه؟ فقال: لا، ولكنك إنما تريد أن تذهب الشكّ الذي وقع في نفسك». وسائل الشيعة ٣: ٤٦٦، كتاب الطهارة، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ١. منه مدّ ظلّه.

[٣١٦] (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٧، كتاب الطهارة، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

[٣١٧] (١) قال المشكيني في الحاشية: الحرمة والحليّة من قبيل الضدين، وفي الطهارة والنجاسة وجهان مبتيان على أنّ الطهارة عدم القذارة أو أمر وجودي، ولما كان المختار عنده هو الأوّل عطف «أو نقيضه» على قوله: «ضدّه». كفاية الاصول المحشّى ٤: ٤٦٥.

[٣١٨] (٢) كفاية الاصول: ٤٥٢.

[٣١٩] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦ جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار (ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ ه. ش.

[٣٢٠] (١) راجع كفاية الاصول مبحث إمكان التعبد بالأمارات، الصفحة ٣١٧ وما بعدها.

[٣٢١] (٢) ونفى الحكم موضوعه محال. م ح- ي.

[٣٢٢] (١) لأنّ الطهارة الظاهرية شرط واقعي للصلاة، كالواقعية، فهي واجدة لشرطها واقعاً. منه مدّ ظلّه.

[٣٢٣] (٢) سيأتى أنّ التعبير بانكشاف الخلاف مسامحةً. منه مدّ ظلّه.

[٣٢٤] (١) أجود التقريرات ١: ٢٨٩. ورابعاً... وأمّا الاصول فليس المجعول فيها إلّا التعبد بالجري العملي وترتيب آثار إحراز الواقع في

ظرف الشك كما يظهر ذلك في محله إن شاء الله تعالى.

[٣٢٥] (١) فوائد الاصول ١ و ٢: ٢٤٩، وأجود التقريرات ١: ٢٨٧.

[٣٢٦] (٢) ورد بهذا المضمون أخبار متعدّدة في وسائل الشيعة ٨: ٢٢٧، كتاب الصلاة، الباب ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة. م ح-ي.

[٣٢٧] (٣) ورد بهذا المضمون أخبار متعدّدة في وسائل الشيعة ٨: ٢١٦، كتاب الصلاة، الباب ١٠ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة. م ح-ي.

[٣٢٨] (١) فوائد الاصول ١ و ٢: ٢٥٠، وأجود التقريرات ١: ٢٨٨.

[٣٢٩] (٢) لعدم أخذ الشك في حكم الدليل المحكوم هاهنا في موضوع الدليل الحاكم كما هو واضح، فليس بينهما تقدّم وتأخر أصلاً. م ح-ي.

[٣٣٠] (١) فوائد الاصول ١ و ٢: ٢٥١، وأجود التقريرات ١: ٢٨٩.

[٣٣١] (١) تقدّم الإشارة إلى إمكان الجمع بين الحكم الظاهري والواقعي في ص ٢١٦. م ح-ي.

[٣٣٢] (٢) لكن لا مجال لبحث الإجزاء في قاعدة الطهارة بالنسبة إلى مثل «يشترط في المأكول والمشروب أن يكون طاهراً» فلا يقال: إذا شربنا ما يعاً شك في طهارته ونجاسته بمقتضى أصالة الطهارة ثم انكشف أنه كان نجساً فهل يجزى أم لا، وهذا واضح لا يخفى. منه مدّ ظله.

[٣٣٣] (٣) فاعلم أن مدرّكها على المشهور قوله عليه السلام- في وسائل الشيعة ١٧: ٨٩، كتاب التجارة، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤- «كلّ شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه»، لكن ذهب المحقق الخراساني رحمه الله- في الكفاية: ٤٥٢- إلى أن المعنى في هذه الرواية يدلّ على الحكم الواقعي والغاية على الاستصحاب، بخلاف المشهور، فإنهم ذهبوا إلى أن الغاية قيد للموضوع، فيكون معنى الرواية «كلّ شيء شك في حليته وحرمة فهو لك حلال» فهي بصدّد جعل حليته ظاهريّة فيما شك في حكمه الواقعي، ولا ارتباط لها بالاستصحاب ولا بالحكم الواقعي. منه مدّ ظله.

[٣٣٤] (١) وهذا هو المناسب لغرض جعل هاتين القاعدتين- وهو التسهيل على الامة- فإنّ التسهيل يقتضى توسعة دائرة دليل الشرطيّة وتضييق دائرة دليل المانعته كما لا يخفى. منه مدّ ظله.

[٣٣٥] (١) كتاب الخصال: ٤١٧، باب التسعة، الحديث ٩.

[٣٣٦] (٢) هود: ١١٤.

[٣٣٧] (١) الإسراء: ٧٨.

[٣٣٨] (١) لا يعمّ النزاع أصالة الاشتغال، ضرورة أن كشف الخلاف في موردها لا يعقل إلّا بأن كان المأتي به بمقتضاها غير واجب، لكنّه غير قادح في صحّة العمل أيضاً، فتحقق الأمر به الواقعي، فلم ينكشف مخالفة المأتي به للواقع كي يبحث في أنه هل هو مجزئ عنه أم لا، فلو قلنا في الأقلّ والأكثر الارتباطيين مثلاً بالاشتغال، وبناءً عليه حكمنا بلزوم إتيان السورة المشكوكة الجزئية في الصلاة، ثم انكشف أنها لم تكن جزءاً لها، فلا معنى لأن يبحث في أن الصلاة المأتي بها مع السورة هل هي مجزئة أم لا، لأنّ السورة وإن لم تكن جزءاً لها في الواقع، إلّا أنها غير قادح لصحتها أيضاً، لأنّ المفروض كون أمرها دائراً بين الجزئية وعدمها، لا بين الجزئية والمانعية كما لا يخفى. منه مدّ ظله مع توضيح منّا. م ح-ي.

[٣٣٩] (٢) وأمّا التخييرات الفقهيّة، كالتخيير بين العتق والصيام والإطعام لمن أفطر في شهر رمضان فهي وإن كانت شرعيّة، إلّا أنها تخييرات في الحكم الواقعي، وليست أصلاً في مورد الشك فيه كما لا يخفى، فأصالة التخيير ليست إلّا أصلاً عقلياً. منه مدّ ظله.

[٣٤٠] (١) ورد هذا المضمون في روايات، راجع وسائل الشيعة ج ١: ٢٤٥، كتاب الطهارة، الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء،

الحديث ١، وج ٣: ٤٧٧، كتاب الطهارة، الباب ٤١ من أبواب النجاسات، الحديث ١. م ح- ي.

[٣٤١] (١) اختلفوا فيهما، فذهب بعضهم إلى كونهما قاعدتين مستقلتين، فقاعدة التجاوز تختص بأثناء العمل، وقاعدة الفراغ بما بعده، وذهب بعضهم كالإمام قدس سره بكون الثانية شعبة من الاولى، فهما قاعدة واحدة، ولكن هذا الاختلاف لا يؤثر فيما نحن بصدده في مبحث الأجزاء. منه مدّ ظلّه.

[٣٤٢] (٢) أى فى الامور الواجبة التحقق عندهم لا فى الامور المستحبة. م ح- ي.

[٣٤٣] (١) وسائل الشيعة ١: ٤٧١، كتاب الطهارة، الباب ٤٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٧.

[٣٤٤] (٢) وسائل الشيعة ٦: ٣١٧، كتب الصلاة، الباب ١٣ من أبواب الركوع، الحديث ٣.

[٣٤٥] (٣) حيث إنها متكفلة لبيان الحكم الواقعي، والاستصحاب متكفل لبيان الحكم الظاهري فى مورد الشكّ فى الواقع، فكان متأخراً عنها برتبتين. م ح- ي.

[٣٤٦] (١) ولا فرق فى ذلك بين أن تكون قاعدة واحدة أو قاعدتين بجعل قاعدة الفراغ مستقلة. منه مدّ ظلّه.

[٣٤٧] (٢) فإنّ دليل جزئية الركوع للصلاة مثلما ظاهر فى جزئية الركوع الواقعي فقط، ولكن قاعدة التجاوز حاكمه عليه وموسّعة لدائرته، بجعل الركوع الظاهري أيضاً جزءاً لها، فإذا شككنا فى الإتيان بالركوع بعد التجاوز عن محلّه وحكمنا بمقتضى قاعدة التجاوز بتحقيقه ثمّ انكشف الخلاف صحّت الصلاة- بمقتضى القاعدة، مع قطع النظر عن حديث «لا تعاد»- لكونها مشتملة على الجزء واقعاً، لأنّ الجزء الواقعي أعمّ من الركوع الواقعي والظاهري بمقتضى حكمه قاعدة التجاوز على دليل جزئية الركوع. منه مدّ ظلّه.

[٣٤٨] (٣) مثلاً دليل جزئية الركوع للصلاة ظاهر فى كون الركوع الواقعي جزءاً لها، وقاعدة التجاوز بناءً على أماريتها كاشفة عن تحقق

الركوع الواقعي بعد التجاوز عن محلّه، فإذا انكشف الخلاف تبين كون الصلاة فاقدة لجزئها، فتجب الإعادة أو القضاء. م ح- ي.

[٣٤٩] (١) وأمّا إجراء المكلف أصالة الصلّة فى عمل نفسه فهو شعبة من قاعدة الفراغ، ثمّ إنّ أصالة الصلّة فى عمل الغير وإن كانت تعمّ المعاملات أيضاً، إلّا أنّها لا ترتبط بمبحث الأجزاء، ضرورة أنّا لو شككنا فى أنّ زيداً هل تملك داره بعقد صحيح أم لا، فأجرينا أصالة الصلّة فى عمله واشتريناها منه، ثمّ انكشف فساد العقد الذى تملكها به فلا يجرى فيه النزاع فى كون أصالة الصلّة مقتضية للإجزاء أم لا كما لا يخفى، فمورد أصالة الصلّة المربوط بالمقام ما إذا استتبنا شخصاً لعمل عبادى، وعلمنا أنّه فعله، لكن شككنا فى أنّه هل فعله صحيحاً كى يوجب براءة ذمتنا أم فاسداً كى لا يوجب؟ منه مدّ ظلّه.

[٣٥٠] (٢) كلمة «أحسن» هاهنا لا تفيد التفضيل، بل هى بمعنى كون عمله حسناً صحيحاً. منه مدّ ظلّه.

[٣٥١] (٣) وسائل الشيعة ١٢: ٣٠٢، كتاب الحجّ، الباب ١٦١ من أبواب أحكام العشرة، الحديث ٣.

[٣٥٢] (١) حيث إنهم ذكروا هذا البحث فى الاصول لا فى الفقه. منه مدّ ظلّه.

[٣٥٣] (٢) أى قاعدة فقهية، والفرق بين المسألة الفقهية والقاعدة الفقهية- بعد كونهما مشتركين فى كون موضوع كلّ منهما من أفعال المكلفين ومحموله حكماً شرعياً تكليفاً أو وضعياً- أنّ عنوان الاولى حاكك عن معنون واحد، كما إذا قيل: «صلاة الجمعة واجبة» بخلاف الثانية، فإنّ لعنوانها معنونات كثيرة، كقولهم: «كلّ ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده» الذى يعبر عنه بقاعدة «ما يضمن» حيث إنّه يعمّ البيع والإجارة ونحوهما، وقولهم: «مقدمه الواجب واجبة» حيث إنّه يعمّ كلّ شىء يتوقّف عليه واجب من الواجبات. منه مدّ ظلّه.

[٣٥٤] (١) والمحقق الخراسانى رحمه الله أيضاً وإن ذكرها فى مباحث الألفاظ، إلّا أنّ الإشكال لا يتوجّه إليه، لتصريحه على كونها مسألة عقلية لا لفظية. منه مدّ ظلّه.

[٣٥٥] (٢) كفاية الاصول: ١١٤.

[٣٥٦] (١) إن قلت: يمكن استكشاف وجوب دخول السوق من وجوب اشتراء اللحم، كما أنّا كثيراً ما نستكشف الحكم الشرعى من

طريق الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع.

قلت: قياس المقام على موارد حكم العقل مع الفارق، فإننا نعلم هناك أن للشارع أيضاً حكماً وإن لم يصل إلينا، بخلاف المقام، فإن المفروض هاهنا أننا نقطع بأن المولى أمر عبده باشتراء اللحم من دون أن يأمره بدخول السوق. منه مدّ ظلّه.

[٣٥٧] (٢) أى الإرادة الفعلية، وإنما قال: الإرادة المتعلقة بالبعث، ولم يقل: المتعلقة بالمقدّمة وذيها، لأنّ فعل المولى إنّما هو البعث إليهما، وأما نفسيهما فليسا من أفعاله، بل من أفعال العبد كما هو واضح. م ح-ى.

[٣٥٨] (٣) أى الإرادة الفعلية المتعلقة بالبعث إلى ذى المقدّمة والإرادة بالقوّة المتعلقة بالبعث إلى المقدّمة. م ح-ى.

[٣٥٩] (١) تهذيب الاصول ١: ٢٨١.

[٣٦٠] (٢) وبتعبير آخر: إلى وجود الملازمة. منه مدّ ظلّه.

[٣٦١] (١) تهذيب الاصول ١: ٢٨١.

[٣٦٢] (١) ضرورة أنّ اللفظ لا يوجب إلّا تصوّر معناه الذى هو الملزوم، وأما تصوّر اللازم فهو ناشٍ عن تصوّر الملزوم، فهو أمر عقلى غير مربوط باللفظ أصلاً، والشاهد على ذلك أنّ لو تصوّرنا الملزوم من دون سماع لفظه ينتقل الذهن إلى اللازم أيضاً، فحينما نسمع اللفظ أيضاً غايته ما يوجهه هو تصوّر الملزوم، وأما تصوّر اللازم فلا يرتبط به أصلاً، بل بتصوّر مدلوله الذى هو الملزوم. منه مدّ ظلّه.

[٣٦٣] (١) قال المحقّق الخراسانى رحمه الله فى مقام الجواب عن الإشكال الأوّل: «والحلّ أنّ المقدّمة هى نفس الأجزاء بالأسر، وذو المقدّمة هو الأجزاء بشرط الاجتماع، فيحصل المغايرة بينهما».

ولا- يخفى أنّه أراد من كلمة «بالأسر» مانعاً عنه بالعام الاستغراقى، لا- المجموعى، فمراده أنّ كلّ واحد من الأجزاء مقدّمة، لا أنّ مجموع الأجزاء مقدّمة واحده، كما لا يخفى. منه مدّ ظلّه.

[٣٦٤] (١) كفاية الاصول: ١١٥.

[٣٦٥] (١) المصدر نفسه.

[٣٦٦] (١) إن قلت: هذا ينافى ما تقدّم من أنّ الأجزاء مأخوذة بشرط الاجتماع.

قلت: كلّما، فإنّ المراد من كون الأجزاء الخارجيّة بشرط لا أنّها بشرط عدم الحمل على النوع فى مقابل الجنس والفصل، فإنّ المادّة والصورة لا- تحمّلان عليه، فلا- يقال: الإنسان مادّة، أو صورة، بخلاف الجنس والفصل، حيث يقال: الإنسان حيوان، أو ناطق، فالشئ الذى اشترط وجوده هو الاجتماع، والذى اعتبر عدمه هو الحمل، فلا منافاة بينهما، إذ لا يمتنع أن تؤخذ ماهيّة واحده بشرط شئ وبشرط لا إذا كان الشئ المشروط وجوده مغايراً للشئ المشروط عدمه. منه مدّ ظلّه حاكياً عن المحقّق الخراسانى فى الكفاية.

[٣٦٧] (٢) بداية الحكمة: ٦٠، الفصل الرابع من المرحلة الخامسة.

[٣٦٨] (١) والدليل على كون المراد بالإرادة الثانية غير المراد بالإرادة الاولى أنّه كان جاهلاً أو غافلاً عن الأجزاء ومقدارها حين إرادة الكلّ، فكيف يمكن أن يكون الأجزاء التى تراد بالإرادة الثانية عين المركّب الذى اريد بالإرادة الاولى مع أنّ تصوّر المراد أوّل مبدء لها، وهو كان غافلاً أو جاهلاً بالأجزاء فرضاً حين تحقّق الإرادة الاولى. منه مدّ ظلّه.

[٣٦٩] (٢) تكون الملازمة بين الوجوبين على ما اخترناه سابقاً فى تحرير محلّ النزاع. منه مدّ ظلّه.

[٣٧٠] (٣) تهذيب الاصول ١: ٢٨٩.

[٣٧١] (١) تهذيب الاصول ١: ٢٩٣ نقلًا عن بعض الأعظم.

[٣٧٢] (١) يقال له بالفارسيّة: «گذردنامه». م ح-ى.

[٣٧٣] (١) كفاية الاصول: ١١٦.

[٣٧٤] (١) كالصعود على الارتفاع الذى لا يزيد على متر واحد، فهو لا يستحيل أن يتحقّق بدون نصب السّلم ونحوه لا ذاتاً ولا وقوعاً،

إلا أن العادة جرت على الصعود عليه بواسطة مثل نصبه. منه مدّ ظلّه.

[٣٧٥] (٢) وهذا إذا كان السطح مرتفعاً جداً بحيث يستحيل وقوعاً الصعود عليه بدون النصب، وإن كان أمراً ممكناً ذاتاً، فالفرق بينه وبين الفرض الأوّل أن تحقّق ذى المقدمه بدونها أمر ممكن ذاتاً ووقوعاً فى الأوّل، بخلاف الثانى، فإنّه وإن كان ممكناً ذاتاً إلا أنّه مستحيل وقوعاً. منه مدّ ظلّه.

[٣٧٦] (٣) لأنّ ظاهر قولنا فى تعريف المقدمه العقلية: «هى ما استحيل واقعاً وجود ذى المقدمه بدونه» أعمّ من الاستحالة الذاتية، فيعمّ الممكن ذاتاً المستحيل وقوعاً. منه مدّ ظلّه.

[٣٧٧] (٤) كفاية الاصول: ١١٧.

[٣٧٨] (١) نعم، يمكن أن يتّصف بالوجوب من جهة اخرى، كما إذا نذر تحصيل الاستطاعة للحجّ، فإنّه يصير واجباً لأجل وجوب الوفاء بالنذر، لكنّه لا يرتبط بالمقام كما لا يخفى. منه مدّ ظلّه.

[٣٧٩] (٢) وسائل الشيعة ٤: ٣١٠، كتاب الصلاة، الباب ٨ من أبواب القبلة، الحديث ١ و ٤ و ٥.

[٣٨٠] (١) كما أنّ الأحكام الشرعية تنقسم إلى مولوى وإرشادى كذلك تنقسم إليهما الأحكام العقلية، فالحكم العقلى المولى مثل قبح الظلم، والإرشادى مثل لزوم الاحتياط فى موارد العلم بالاشتغال، فإنّه ليس مولوياً، بل إرشادى لأجل العلم بإتيان الأمور به. منه مدّ ظلّه.

[٣٨١] (٢) هذا دليل آخر على خروج كلا القسمين - أعنى مقدمه الوجوب والعلم - عن محلّ النزاع كما لا يخفى. م ح - ي.

[٣٨٢] (٣) فإنّ البحث كما عرفت لا يختصّ بالعلّة التامة كى يشترط المقارنة الزمانية فى الحدوث، بل فى الأعمّ منها ومن الناقصة. منه مدّ ظلّه.

[٣٨٣] (١) فى مقابل النقل والكشف الحكيمى، وهو عبارة عن الحكم بعد الإجازة بترتب آثار الملكية من حين العقد من دون أن تتحقّق الملكية كذلك حقيقة. م ح - ي.

[٣٨٤] (٢) أى عند بعض. م ح - ي.

[٣٨٥] (٣) وهو بيع الأثمان بمثلها. م ح - ي.

[٣٨٦] (٤) إن قلت: القاعدة العقلية مربوطه بالعلّة وأجزائها، لا بمقدمه الواجب. قلت: مقدمه الواجب أيضاً إمّا من قبيل العلّة التامة، أو الناقصة من السبب والشرط وعدم المانع. منه مدّ ظلّه.

[٣٨٧] (١) «الإحراق» صحّ ظاهراً. م ح - ي.

[٣٨٨] (٢) ويمكن أن يمثّل له بالعلم بالأزمنة القادمة، مثل العلم بأنّ الشهر القادم هو ذو القعدة، أو بالأزمنة الماضية والحوادث التى وقعت فيها، مثل العلم بأنّ يوم أمس كان يوم الاثنين، وبأنّ موت زيد حدث فى السنة الماضية، فالعلم الذى هو من الإضافات موجود بالفعل، ولكن ما يضاف إليه إمّا أمر متقدّم منصرم، أو أمر استقبالى متأخّر. منه مدّ ظلّه.

[٣٨٩] (٣) تهذيب الاصول ١: ٢٩٧ نقلًا عن بعض أهل التحقيق.

[٣٩٠] (١) وأمّا ما ذكرناه من المثال - لتقريب ما أفاده المحقّق العراقى رحمه الله إلى الذهن - من علمنا بالأمور الماضية المتصرّمة أو المستقبله المتأخّرة فلا - يثبت به دعواه، لأنّ طرف الإضافة إنّما هو المعلوم بالذات، أعنى الصورة الحاصلة من الخارج فى الذهن الموجودة فى زمن وجود العلم، لا المعلوم بالعرض الذى هو الأمر الحقيقى الخارجى.

فليس لنا إضافة فعلية أحد طرفيها موجود بالفعل دون طرفها الآخر. منه مدّ ظلّه.

[٣٩١] (٢) لأنّ ثبوت شىء لشىء فرع ثبوت المثبت له. م ح - ي.

[٣٩٢] (٣) تهذيب الاصول ١: ٢٩٩.

[٣٩٣] (١) أى شرائط التكليف. م ح-ى.

[٣٩٤] (٢) كفاية الاصول: ١١٨.

[٣٩٥] (٣) لا- يخفى أن فى العبارة اغتشافاً، لكن المراد معلوم، توضيحه: أن كل تكليف مشروط بالقدرة، فإذا قال المولى لعبده: «يجب عليك أن تسافر غداً» لا يتمكّن العبد من المسافرة الواجبة عليه إلا بعد مجيء ظرفها، وهو الغد، فالقدرة على المأمور به متأخرة ظاهراً عن التكليف المشروط بها، لكن الشرط فى الواقع مقارن له، فإن وجوب المسافرة مشروط بعلم المولى وتصوّره قدرة العبد عليها غداً، لا بالقدرة الواقعية. م ح-ى.

[٣٩٦] (١) تهذيب الاصول ١: ٤٣٨.

[٣٩٧] (٢) تهذيب الاصول ١: ٣٠٢.

[٣٩٨] (١) ومثال شرط الوضع المتأخر عنه هو الإجازة فى العقد الفضولى بناءً على الكشف الحقيقى، حيث إن الملكية متقدمة على شرطها. منه مدّ ظلّه.

[٣٩٩] (٢) كفاية الاصول: ١١٩.

[٤٠٠] (١) أى شرائط المأمور به. ولا- يخفى أن قضيّة العبارة جعله ثالثاً، إلّا أنه لما قاس الوضع على التكليف من غير أفراده بعنوان مستقلّ جعل شرط المأمور به أمراً ثانياً. م ح-ى.

[٤٠١] (٢) لا يقال: شرط المأمور به يرجع إلى شرط الوضع، لأنّ الأغسال الليلية مثلاً من شرائط صحّة صوم المستحاضة، ولا ريب فى أنّ الصحّة من الأحكام الوضعيّة.

فإنه يقال: قد عرفت أنّ مقدّمة الصحّة ترجع إلى مقدّمة الوجود، فغسل المستحاضة فى الليلة الآتية دخيل فى تحقّق المأمور به، ولو لم تغتسل لما أتت بما وجب عليها أصلاً، لا أنها أتت بالمأمور به الفاسد، إذ لا ينقسم المأمور به إلى صحيح وفاسد، فإنّ الفاسد لا يكون متعلّقاً للأمر أصلاً. منه مدّ ظلّه.

[٤٠٢] (٣) الترديد إنّما هو لأجل الاختلاف الواقع بين العدليّة والأشاعرة، فقوله: «حسناً» ناظر إلى مذهب العدليّة القائمين بالحسن والقبح العقليين وأنّ الأمر والنهى تابعان للمصلحة والمفسدة الموجودتين فى متعلّقيهما، وقوله: «متعلّقاً للغرض» ناظر إلى مذهب الأشاعرة الذين ينكرونهما. منه مدّ ظلّه.

[٤٠٣] (١) مثاله اشتراط صحّة صوم المستحاضة الكثيرة باغتسالها فى الليلة الآتية عند بعض، فالمأمور به عندهم هو الصوم المتعقّب بالأغسال الليلية، فالصوم هو المضاف، وغسل الليلة الآتية هو المضاف إليه، وتعقّب الصوم به هو الإضافة. م ح-ى.

[٤٠٤] (٢) كفاية الاصول: ١١٩.

[٤٠٥] (١) مثاله ما إذا كان إحدى السيارتين متقدّمة على الأخرى فى مسير، فالسيارة المتقدّمة متّصفه بالتقدّم فى زمان اتّصاف المتأخّرة بالتأخّر، وفى رتبة اتّصافها به. م ح-ى.

[٤٠٦] (١) أى التقدّم والتأخّر فيها أيضاً بحسب الذات. م ح-ى.

[٤٠٧] (١) تهذيب الاصول ١: ٣٠٣.

[٤٠٨] (١) «فى» صحّ ظاهراً. م ح-ى.

[٤٠٩] (١) أى تصوّره والتصديق بأنّه مترتب على المعلول. م ح-ى.

[٤١٠] (١) إذا قلنا: «المستطيع يجب عليه الحجّ» فلنا فى اصطلاح المحقّق النائينى رحمه الله حكم ومتعلّق وموضوع، فالحكم هو الوجوب، ومتعلّقه هو الحجّ، وموضوعه عنوان «المستطيع»، والسرّ فى تعبيره عن شروط الأحكام بموضوعات الأحكام، أنا إذا قلنا: «إن استطعتم يجب عليكم الحجّ» فشرط الوجوب فى الشرطيّة هو بعينه موضوع فى الحملية. منه مدّ ظلّه.

- [٤١١] (١) ظاهر كلامه رحمه الله اختصاص القضية الخارجية بالقضية الشخصية الجزئية، وهو خلاف الواقع، فإن قولنا: «يا أيها الجالسون في هذا المكان يجب عليكم الخروج منه» أيضاً قضية خارجية مع عدم كونها شخصية كما هو واضح. منه مدّ ظلّه.
- [٤١٢] (١) وأما بناءً على جعل السببية للموضوع فامتناع تأخره عن حكمه أوضح. منه مدّ ظلّه.
- [٤١٣] (٢) لأن الحكم كالعرض وموضوعه كالمعروض، وامتناع تأخر المعروض عن العرض واضح. منه مدّ ظلّه.
- [٤١٤] (١) فوائد الاصول ١ و ٢: ٢٧١.
- [٤١٥] (١) وأما شرائط الوضع والتكليف فخارجة عن حريم النزاع في مسأله مقدمه الواجب، ضرورة أن مقدمه الوجوب أو الحكم الوضعي غير مقدمه الواجب كما هو واضح. منه مدّ ظلّه.
- [٤١٦] (١) كفاية الاصول: ١٢١.
- [٤١٧] (٢) مطرح الأنظار ١: ٢٣٦ و ٢٤٧.
- [٤١٨] (١) نهاية الأفكار ١ و ٢: ٢٩٢.
- [٤١٩] (١) تهذيب الاصول ١: ٣١٥.
- [٤٢٠] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦ جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار (ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ ه.ش.
- [٤٢١] (١) تهذيب الاصول ١: ٣١٦.
- [٤٢٢] (٢) المصدر نفسه.
- [٤٢٣] (١) تقدّم نقل كلامه فى مبحث «حقيقة الإنشاء». م ح - ى.
- [٤٢٤] (٢) ومنها الأمر. م ح - ى.
- [٤٢٥] (١) كفاية الاصول: ١٢٢.
- [٤٢٦] (٢) كفاية الاصول: ١٢٣.
- [٤٢٧] (١) نهاية الأفكار ١ و ٢: ٣٠٢، وتهذيب الاصول ١: ٣١٩ نقلًا عن بعض محققى العصر.
- [٤٢٨] (١) فالحيج عند صاحب الفصول واجب مشروط بالنسبة إلى الاستطاعة أو خروج الرفقة، ومعلق بالنسبة إلى مجيء وقته. م ح - ى.
- [٤٢٩] (٢) الفصول الغروية: ٧٩.
- [٤٣٠] (١) كما أن تأثير النار فى الإحراق مشروط بمجاورتها للمادة المحترقة دون وجودها. م ح - ى.
- [٤٣١] (٢) كفاية الاصول: ١٢٨.
- [٤٣٢] (١) نهاية الدراية ٢: ٧٣.
- [٤٣٣] (٢) «إختياراً» صحّ ظاهراً. م ح - ى.
- [٤٣٤] (١) نهاية الدراية ٢: ٧٦.
- [٤٣٥] (٢) والتصديق بفائدة الشيء تارةً ينشأ من تفكير الإنسان حوله، واخرى من استماع أوصافه المذكورة بواسطة شخص آخر. منه مدّ ظلّه.
- [٤٣٦] (١) فإنه يتوقف على أخذ الكأس وتقريبه إلى الفم. منه مدّ ظلّه.
- [٤٣٧] (٢) كما أن العلم الواحد أيضاً لا يمكن أن يتعلّق بمعلومين، فإن كان المعلوم متعدّداً كان العلم أيضاً متعدّداً، وإن كان واحداً فواحداً، فالإرادة والعلم ونظائرهما تابعة لمتعلقاتها من حيث الوحدة والتعدد. منه مدّ ظلّه.

- [٤٣٨] (١) فإنهم على المشهور مكلفون بالفروع كما أنهم مكلفون بالاصول. منه مدّ ظلّه.
- [٤٣٩] (١) كفاية الاصول: ١٢٩.
- [٤٤٠] (١) الجارّ متعلّق بـ «توجيه». م ح- ي.
- [٤٤١] (٢) كفاية الاصول: ١٢٨.
- [٤٤٢] (١) منها: تقسيمه مثلاً إلى الصلاة والصوم والحجّ والجهاد وغيرها، فإنّ هذا التقسيم وإن كان صحيحاً إلّا أنّه لا يذكر في باب مقدّمه الواجب، إذ لا يترتب على ذكره فيه أثر أصلاً. منه مدّ ظلّه.
- [٤٤٣] (٢) كفاية الاصول: ١٣١.
- [٤٤٤] (٣) راجع ص ٢٥٩.
- [٤٤٥] (١) راجع ص ٢٩٥.
- [٤٤٦] (٢) كفاية الاصول: ١٣١.
- [٤٤٧] (١) كفاية الاصول: ١٣٣.
- [٤٤٨] (١) كفاية الاصول المحشّى ١: ٥٣١.
- [٤٤٩] (٢) مطارح الأنظار ١: ٢٥٢، وكفاية الاصول: ١٣٣.
- [٤٥٠] (٣) لعدم تسلّم كونه أقوى منه. منه مدّ ظلّه توضيحاً لكلام المحقّق الخراساني رحمه الله.
- [٤٥١] (١) تقدّم أنّ إطلاق الصيغ عند صاحب الكفاية يقتضى النفسية والتعبيئية والعينية عند الدوران بينها وبين الغيرية والتخييرية والكفائية. م ح- ي.
- [٤٥٢] (٢) فيما إذا دار أمر دليل ثالث بين كونه مخصّصاً للعامّ أو مقتيداً للمطلق. م ح- ي.
- [٤٥٣] (٣) كفاية الاصول: ١٣٤.
- [٤٥٤] (٤) البقرة: ٢٧٥.
- [٤٥٥] (١) أى كبرى دليل الشيخ رحمه الله، وهى ترجيح تقييد الإطلاق البدلى على تقييد الإطلاق الشمولى. م ح- ي.
- [٤٥٦] (٢) أى أصالة الإطلاق. منه مدّ ظلّه.
- [٤٥٧] (٣) مطارح الأنظار ١: ٢٥٣، وكفاية الاصول: ١٣٣.
- [٤٥٨] (١) كفاية الاصول: ١٣٥.
- [٤٥٩] (٢) كفاية الاصول: ١٣٤.
- [٤٦٠] (٣) كفاية الاصول: ١٣٥.
- [٤٦١] (١) هذا مع قطع النظر عن ذيل كلامه، أعنى قوله: «نعم، إذا كان التقييد بمنفصل إلخ» وإلّا فقد عرفت أنّه قرينه على إرادته من الصدر التقييد بالمتّصل. منه مدّ ظلّه.
- [٤٦٢] (٢) راجع كفاية الاصول المحشّى ١: ٥٣٥؛ ليتبين لك ما أفاده المحقّقان المشكيني والتوجاني فى وجه الأمر بالتأمّل. م ح- ي.
- [٤٦٣] (١) فإنّها هى الغاية القصوى، كما يؤيّد تفسير العبادة فى قوله تعالى - من سورة الداريات، الآية ٥٦-: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» بالمعرفة فى بعض الأخبار. منه مدّ ظلّه.
- [٤٦٤] (٢) مطارح الأنظار ١: ٣٢٩.
- [٤٦٥] (٣) لو علم بذلك العنوان الحسن. منه «مدّ ظلّه» توضيحاً لكلام صاحب الكفاية رحمه الله.
- [٤٦٦] (١) كفاية الاصول: ١٣٥.

- [٤٦٧] (٢) البقرة: ١٨٣.
- [٤٦٨] (١) الحج: ٢٧-٢٨.
- [٤٦٩] (١) كفاية الاصول: ١٣٦.
- [٤٧٠] (١) أى أفراد الطلب ومصاديقه، لكون ما وضع له الحروف وما يلحقها- كالهيات- خاصاً، وإن كان وضعها عاماً. منه مدّ ظلّه توضيحاً لكلام الشيخ رحمه الله.
- [٤٧١] (٢) فهية «افعل» وضعت لمصاديق حقيقة الإرادة لا لمصاديق مفهومها. منه مدّ ظلّه توضيحاً لكلام الشيخ الأعظم رحمه الله.
- [٤٧٢] (٣) مطارح الأنظار ١: ٣٣٣.
- [٤٧٣] (١) اعلم أن للطلب وجوداً إنشائياً عند المحقق الخراساني رحمه الله في مقابل الوجود الحقيقي والذهني، ووجوده الإنشائي يتحقق بصيغته «افعل» ومادة الطلب ونحوهما. منه مدّ ظلّه.
- [٤٧٤] (٢) كفاية الاصول: ١٣٧.
- [٤٧٥] (١) لكن بين المشهور وما اختاره الاستاذ «مدّ ظلّه» اختلاف في كيفية وضع الحروف للمعاني الجزئية، كما تقدم في مبحث وضع الحروف. م ح- ي.
- [٤٧٦] (٢) فالواجب الغيرى قسم من الواجب المشروط، والفرق بينه وبين سائر الواجبات المشروطة أن وجوب الواجب الغيرى مقيد بوجوب أمر آخر، كوجوب الطهارة المشروط بوجوب الصلاة، لكن وجوب سائر المشروطات مقيد بوجود شيء آخر، كوجوب الحج المشروط بالاستطاعة. منه مدّ ظلّه.
- [٤٧٧] (١) «بوجوب الصلاة» صحّ ظاهراً. م ح- ي.
- [٤٧٨] (٢) المائدة: ٦.
- [٤٧٩] (١) «بوجوبها» صحّ ظاهراً. م ح- ي.
- [٤٨٠] (٢) فوائد الاصول ١ و ٢: ٢٢٠.
- [٤٨١] (١) وسائل الشيعة ١: ٣٦٥، كتاب الطهارة، الباب ١ من أبواب الوضوء، الحديث ١.
- [٤٨٢] (١) أى سقوط أمر الغير، وهذا مثل أن تشكّك الحائض في أن وجوب الوضوء هل هو غيرى، فلا يجب عليها إتيانه، لسقوط أمر الصلاة بالنسبة إليها، أو نفسى يجب عليها إتيانه، لعدم ارتباطه بالصلاة. م ح- ي.
- [٤٨٣] (١) فوائد الاصول ١ و ٢: ٢٢٢.
- [٤٨٤] (٢) ليس في فوائد الاصول ولا في أجود التقارير أثر من تمسك المحقق النائيني رحمه الله بالاستصحاب، بل تمسك فيهما لرفع وجوب الوضوء قبل الزوال أيضاً بأصالة البراءة. م ح- ي.
- [٤٨٥] (٣) فوائد الاصول ١ و ٢: ٢٢٣.
- [٤٨٦] (١) المصدر نفسه.
- [٤٨٧] (١) لا بالدواعى النفسانية. م ح- ي.
- [٤٨٨] (٢) بحار الأنوار ٦٧: ١٩١ و ٢٣٧.
- [٤٨٩] (١) كفاية الاصول: ١٣٨.
- [٤٩٠] (٢) آل عمران: ٣٠.
- [٤٩١] (٣) الزلزلة: ٧-٨.
- [٤٩٢] (١) تفسير نور الثقلين ٥: ٦٥٠.

- [٤٩٣] (١) نهاية الأفكار ١ و ٢: ٣٢٩.
- [٤٩٤] (٢) عدم ترتب الثواب والعقاب على موافقة الأمر الغيرى ومخالفته مبنى على كونهما بالاستحقاق، لا بالجعل الذى اختاره الاستاذ «مدّ ظلّه». م ح-ى.
- [٤٩٥] (١) فوائد الاصول ١ و ٢: ٢٢٨.
- [٤٩٦] (٢) شرح المنظومة، قسم الفلسفة: ٢٧.
- [٤٩٧] (١) كغسل الجمعة وليله القدر. م ح-ى.
- [٤٩٨] (٢) كغسل الدخول فى الحرم ومسجد الحرام والكعبة. م ح-ى.
- [٤٩٩] (٣) كغسل الإحرام والطواف والزيارة. م ح-ى.
- [٥٠٠] (١) إن قلت: كيف يكفى فى تحقّق العبادة إتيانها بقصد امتثال أمره العبادى مع ما تقدّم من تفسير قصد القربة بإتيان العمل بقصد كونه مقرباً إلى المولى.
- قلت: ما تقدّم فى تفسير قصد القربة ليس معنى منحصراً، بل المراد أن قصد القربة لا يتوقّف على الأمر، لا أن العمل باطل إذا تحقّق بقصد امتثال أمره فيما إذا كان له أمر عبادى. م ح-ى.
- [٥٠١] (١) اعلم أن صاحب الكفاية رحمه الله ذكر هذا التقسيم فى ذيل الأمر الرابع الآتى، وتبعه فى ذلك شيخنا الاستاذ المحاضر «مدّ ظلّه» حيث قال عند الشروع فى الأمر الرابع:
- بقي من تقسيمات الواجب تقسيمه إلى الأصلى والتبعى، لكنّ المحقّق الخراسانى رحمه الله ذكره بعد الأمر الرابع، إمّا لنسيان أو لأمر آخر لا نعلمه، وحيث إن ترتيب بحثنا هو الترتيب الذى فى الكفاية فنحن أيضاً نؤخّر البحث حول هذا التقسيم إلى ما بعد الأمر الرابع. لكنى رأيت المصلحة فى ذكره فى هذا الأمر الثالث الذى عقد لتقسيمات الواجب، لا- فى ذيل الأمر الرابع الذى عقد لبيان دائرة وجوب المقدّمه أو دائرة المقدّمه الواجبه سعه وضيقا. م ح-ى.
- [٥٠٢] (١) المائدة: ٦.
- [٥٠٣] (٢) الفصول الغرويّة: ٨٢.
- [٥٠٤] (١) كفاية الاصول: ١٥٢.
- [٥٠٥] (١) نهاية الدراية ٢: ١٥٧.
- [٥٠٦] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، عجلد، مركز فقه الاثمه الاطهار(ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ ه.ش.
- [٥٠٧] (١) ويستلزم أيضاً أن يكون مثل صلاتى الظهر والجمعة من مصاديق الواجب التبعى، لتعلق العلم الإجمالى والإرادة الإجمالية بهما، مع أنه لا يمكن الالتزام بذلك. هذا ما يستفاد من تضاعيف كلمات شيخنا الاستاذ المحاضر «مدّ ظلّه». م ح-ى.
- [٥٠٨] (٢) أقول: نعم، هذا الإشكال وارد على المحقّق الخراسانى، حيث ذهب إلى عدم إمكان أن يكون الواجب النفسى تبعياً، ولكنّه لا يقتضى فساد كون هذا التقسيم بحسب مقام الثبوت، لأنّ غايته أنه إن كان بحسب مقام الثبوت بهذا المعنى الذى ذكره فى الكفاية كان كلّ من الواجب الأصلى والتبعى مشتملاً على كل من النفسى والغيرى، وهذا ليس أمراً باطلاً فى نفسه، بل هو أمر لازم، لكونه موجباً لاستقلال هذا التقسيم ورافعاً للإشكال الأوّل عن كلام المحقّق الخراسانى رحمه الله. م ح-ى.
- [٥٠٩] (١) كفاية الاصول: ١٥٣.
- [٥١٠] (١) نهاية الدراية ٢: ١٥٨.
- [٥١١] (١) معالم الدّين وملاذ المجتهدين: ٧١.

- [٥١٢] (٢) هذا ما عتبر به صاحب الكفاية، وإن كان الصحيح المناسب لظاهر كلام صاحب المعالم أن يقال: «في التوسعة والتضييق» كما عرفت. منه مدّ ظلّه.
- [٥١٣] (٣) كفاية الاصول: ١٤٢.
- [٥١٤] (١) بمعنى أن إرادة ذي المقدمه مستلزمة لإرادتها، دون العكس. م ح- ي.
- [٥١٥] (٢) مطارح الأنظار ١: ٣٥٣.
- [٥١٦] (١) كفاية الاصول: ١٤٣.
- [٥١٧] (١) سواء كانت العبادية دخيلة في المقدمية، كالطهارات الثلاث، أم لا، كتطهير الثوب والبدن وسائر الامور التوضيحية التي جعلت مقدّمة للصلاة، ضرورة أن قصد القرية وإن لم يعتبر في التوضيحات، إلّا أنه يوجب عباديتها. منه مدّ ظلّه في توضيح كلام الشيخ رحمه الله.
- [٥١٨] (٢) مطارح الأنظار ١: ٣٥٣.
- [٥١٩] (١) لا- يخفى عليك أن أصل القول بالملازمة لا- يكون مشهوراً، فالمراد بالقول المشهور هنا ما هو مشهور من بين أقوال القائلين بها. منه مدّ ظلّه.
- [٥٢٠] (١) الفصول الغروية: ٨١.
- [٥٢١] (١) أي بذات المقدمه. م ح- ي.
- [٥٢٢] (٢) راجع ص ٢٤٣.
- [٥٢٣] (١) سيأتي إمكان إرجاع كلام المحقق الخراساني رحمه الله إلى مقام الثبوت. م ح- ي.
- [٥٢٤] (١) كفاية الاصول: ١٤٥.
- [٥٢٥] (١) هذا الإشكال مع قطع النظر عن الإشكال الأول، وإلّا فمع اختصاص الوجوب الغيري بالعلمة التامة في خصوص الواجبات التوليدية فلا مجال لذكر هذا الإشكال الثاني، ضرورة أن ترتب الواجب التوليدى على علته التامة قهرى ليس فيه حالة انتظار كما تقدّم، فكأنه قال: سلّمنا أن جميع المقدمات متصفه بالوجوب الغيري، إلّا أنه لو كان معتبراً فيه الترتب إلخ. منه مدّ ظلّه.
- [٥٢٦] (٢) كفاية الاصول: ١٤٦.
- [٥٢٧] (٣) والوجوب المتعلق بالمقدمه الموصلة لا يسقط قبل تمام الوقت ويسقط بالعصيان بعده. م ح- ي.
- [٥٢٨] (١) درر الفوائد: ١١٩.
- [٥٢٩] (١) نهاية الأفكار ١ و ٢: ٣٤٠.
- [٥٣٠] (١) وأمّا في مقام الإثبات فتارةً يثبت لنا تعلق إرادة المولى بالملق، واخرى بالمقيّد، وثالثةً كان مراده مهملاً أو مجملاً، بخلاف مقام الثبوت، فإنّه لا يخلو عن الاحتمالين الأولين أبداً. منه مدّ ظلّه.
- [٥٣١] (١) كفاية الاصول: ١٤٧.
- [٥٣٢] (١) كفاية الاصول: ١٤٩.
- [٥٣٣] (٢) كما تقدّم توضيحه في ص ٣٧٠.
- [٥٣٤] (٣) كفاية الاصول: ١٤٩.
- [٥٣٥] (١) تهذيب الاصول ١: ٣٧٩.
- [٥٣٦] (١) مطارح الأنظار ١: ٣٧٨.
- [٥٣٧] (١) كفاية الاصول: ١٥١.

[٥٣٨] (١) لكن يمكن أن يُقال بترتب ثمرة أخرى، وهي أن المقدمة إذا كانت محرمة في الأصل ومنحصرة تقع واجبة على المشهور فيما إذا كان وجوب ذى المقدمة أهم من حرمة المقدمة، ولو لم يترتب عليها ذى المقدمة، غاية الأمر أنه متجراً لو لم يلتفت إلى مقدميتها كما تقدم في بيان الثمرة بين القول المشهور وما نسب إلى الشيخ رحمه الله.

بخلاف قول صاحب الفصول، فإنها عليه لا تقع واجبة في صورة عدم ترتب ذى المقدمة عليها، فتقع محرمة موجبة لاستحقاق فاعلها العقوبة، إلّا فيما إذا حال بينه وبين الإتيان بذى المقدمة مانع قهري، كالعجز، فيكون معذوراً في ارتكاب هذا الحرام في هذه الصورة. م-ح-ي.

[٥٣٩] (١) كفاية الاصول: ١٥١.

[٥٤٠] (١) بحكم العقل الذي يحكم بالملازمة بين الوجوب الشرعي المتعلق بذى المقدمة والوجوب الشرعي المتعلق بالمقدمة. م-ح-ي.

[٥٤١] (٢) كفاية الاصول: ١٥٣.

[٥٤٢] (١) واختلفوا في أن الإصرار هل لا يتحقق إلباتكاب محرّمين، أو يتحقق بحرام واحد مع العزم على حرام آخر أيضاً، أو بل يتحقق بحرام واحد مع عدم التوبة ولو لم يعزم على ارتكاب آخر. منه مدّ ظله.

[٥٤٣] (١) نهاية الأفكار ١ و ٢: ٣٤٩.

[٥٤٤] (١) راجع ص ٣٤٥.

[٥٤٥] (٢) راجع ص ٣٤٣.

[٥٤٦] (١) ويمكن أن يُقال: إن العامل إن أتى بالمقدمة قاصداً الإتيان بذئها أيضاً، ثم بعد تحقق المقدمة رجع عن قصده أو عرض له مانع من الإتيان بذئها فلا إشكال في كون الإتيان بها ناشئاً من الأمر المتعلق به، وإن كان قاصداً تركه حتى في بدايته الأمر فلا إشكال في عدم تحقق اللابديّة العقلية أيضاً بالنسبة إلى المقدمة، فلا داعي إليها أصلاً. م-ح-ي.

[٥٤٧] (١) فإنّ المجعول ما يكون وضعه ورفع بيده الجاعل، ووجوب المقدمة ليس كذلك، إذ لا يمكن للشارع أن يقول: «لا يجب عليكم الوضوء» بعد فرض توقّف الصلاة الواجبة عليه، فوجوب المقدمة وإن كان شرعياً بمقتضى الملازمة، إلّا أنه لا يكون مجعولاً للشارع، فلا يجري الأصل لنفيه. منه مدّ ظله توضيحاً للإشكال المذكور.

[٥٤٨] (١) كفاية الاصول: ١٥٦.

[٥٤٩] (١) وهو قوله: «نعم، لو كانت الدعوى هي الملازمة المطلقة إلخ». م-ح-ي.

[٥٥٠] (١) نهاية الاصول: ١٩٧.

[٥٥١] (١) لعدم جهل العبد بكون الاشتراء متوقفاً على دخول السوق كي يكون أمر المولى به إرشاداً إلى مقدّميته. منه مدّ ظله في توضيح كلام صاحب الكفاية رحمه الله.

[٥٥٢] (٢) كفاية الاصول: ١٥٧.

[٥٥٣] (١) في وسائل الشيعة ١٧: ٤٤٨، كتاب التجارة، الباب ٤٠ من أبواب آداب التجارة، الحديث ٣ هكذا: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن بيع المضطرّ وعن بيع الغرر». م-ح-ي.

[٥٥٤] (٢) كفاية الاصول: ٢٢٦.

[٥٥٥] (٣) البقرة: ٤٣.

[٥٥٦] (٤) الكافي ٣: ٨٨، كتاب الحيض، باب جامع في الحائض والمستحاضة، الحديث ١.

[٥٥٧] (٥) في وسائل الشيعة ٤: ٣٤٧، كتاب الصلاة، الباب ٢ من أبواب لباب المصلّي، الحديث ٧ هكذا: «لا تجوز الصلاة في شعر

- ووبر ما لا يؤكل لحمه». م ح- ي.
- [٥٥٨] (٦) المائدة: ٦.
- [٥٥٩] (١) كفاية الاصول: ١٥٧.
- [٥٦٠] (١) نعم، لو كانت المقدمة مما لا يدركها العقل كالشرائط الشرعية، فلا بد للمولى بيان توقف الواجب عليها بأي نحو كان، وأما الأمر بها فلا يجب عليه بعد حكم العقل بلزوم إتيانها. م ح- ي.
- [٥٦١] (١) تهذيب الاصول: ٣٩٥.
- [٥٦٢] (٢) الظاهر أن مرادهم بالسبب هو العلة التامة لا المقتضى. منه مدّ ظلّه.
- [٥٦٣] (٣) كفاية الاصول: ١٥٨.
- [٥٦٤] (١) المراد به الوجوب الغيري. منه مدّ ظلّه.
- [٥٦٥] (٢) كفاية الاصول: ١٥٩.
- [٥٦٦] (١) الأمر بالوضوء والغسل والتميم في هذه الآية الشريفة إرشاد إلى شرطية هذه الطهارات الثلاث للصلاة. منه مدّ ظلّه.
- [٥٦٧] (٢) المائدة: ٦.
- [٥٦٨] (٣) وسائل الشيعة ١: ٣٦٥، كتاب الطهارة، الباب ١ من أبواب الوضوء، الحديث ١.
- [٥٦٩] (١) أى مسألة مقدّمة الواجب ومسألة مقدّمة الحرام. م ح- ي.
- [٥٧٠] (٢) صفة للعلة التامة لا للأفعال التوليدية. م ح- ي.
- [٥٧١] (٣) كفاية الاصول: ١٥٩.
- [٥٧٢] (١) فإنّ نية الشيء عبارة اخرى عن قصده وإرادته. م ح- ي.
- [٥٧٣] (١) تهذيب الاصول ١: ٤٠١.
- [٥٧٤] (١) لم يرد من «الكراهة» معناها الاصطلاحى الفقهي، بل أراد معناها اللغوى، فيناسب الحرمة المبحوث عنها فى المقام. منه مدّ ظلّه فى توضيح كلام المحقق الحائرى رحمه الله.
- [٥٧٥] (٢) وهو ما إذا كان العنوان بما هو محرّماً ومبغوضاً من دون تقييده بالاختيار وعدمه. م ح- ي.
- [٥٧٦] (١) درر الفوائد: ١٣٠.
- [٥٧٧] (٢) نعم، يمكن أن ينطبق على مقدّمة عنوان محرّم، فتصير حراماً لأجل ذلك العنوان، كالتجرى بناءً على حرمة. منه مدّ ظلّه.
- [٥٧٨] (٣) فإنّها أمر اختياري، كما اختاره الاستاذ «مدّ ظلّه». م ح- ي.
- [٥٧٩] (١) فوائد الاصول ١ و ٢: ٣٠١.
- [٥٨٠] (١) المصدر نفسه.
- [٥٨١] (١) كفاية الاصول: ١٦٠، وفوائد الاصول ١ و ٢: ٣٠١.
- [٥٨٢] (١) أمّا عدم المغايرة فى فرض كون النهى عن الضدّ عين الأمر بالشيء فواضح، وأمّا فى فرض كونه جزءً منه فلعدم كفاية المغايرة بنحو الكليّة والجزئية فى صدق الاقتضاء. م ح- ي.
- [٥٨٣] (١) لا يخفى أنّ هذا يدلّ على أصل بطلان القول بالجزئية بالنسبة إلى الضدّ العام، لا على وضوح بطلانه، كما هو المدعى. م ح- ي.
- [٥٨٤] (١) فإنّ المقدّمية اساس دليل القائلين بالاقتضاء كما سيأتى. م ح- ي.
- [٥٨٥] (٢) سيأتى أنّه لا بدّ للقائل بالاقتضاء فى الضدّ الخاصّ من ثلاثة أمور: ١- أنّ ترك الضدّ مقدّمه لفعل ضده، ٢- أنّ الملازمة

متحققه بين وجوب ذي المقدمه ووجوبها، ٣- أن وجوب الشيء مستلزم لحرمة نقيضه، فترك الصلاة مثلاً مقدمه لإزالة النجاسة عن المسجد، فهو واجب غيرى، كما أن الإزالة واجبة نفسية، ففعل الصلاة حرام غيرى، لاستلزام وجوب الترك لحرمة نقيضه وهو الفعل، ولا بد للقائل بعدم الاقتضاء من إنكار هذه الامور الثلاثة أو بعضها. منه مدّ ظله.

[٥٨٦] (١) اختلفوا فى هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

أحدها: مقدمية عدم الضد لوجود الضد الآخر مطلقاً،

الثانى: عدم مقدميته له كذلك،

الثالث: التفصيل بين ما إذا كان موجوداً حين تحقق الضد الآخر وبين ما إذا لم يكن موجوداً حينئذٍ، فعدمه مقدمه فى الأول دون الثانى، فلو كنت مشتغلاً بالصلاة مثلاً فتركها مقدمه للإزالة، وإلا فلا. منه مدّ ظله.

[٥٨٧] (٢) لا يخفى عليك فساد هذا الأمر بناءً على ما اخترناه فى باب مقدمه الواجب من عدم الملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته. منه مدّ ظله.

[٥٨٨] (١) مع أن المقدمه لا بد من أن تكون مقدمه على ذبيها رتبةً. م ح-ى.

[٥٨٩] (٢) كفاية الاصول: ١٦١.

[٥٩٠] (١) كفاية الاصول: ١٦١.

[٥٩١] (١) ولا بد للمحقق الخراسانى والقوچانى رحمهما الله من إثبات اتحادهما رتبةً للوصول إلى المقصود وهو نفى مقدمية عدم أحدهما للآخر، لأن عدم أحدهما من قبيل عدم المانع كما جاء فى دليل القائل بالاقتضاء، وعدم المانع جزء للعلة التامة، وتقدم العلة على المعلول إنما هو بحسب الرتبة لا الزمان. م ح-ى.

[٥٩٢] (٢) كما لا يوجد ملاك التقدم والتأخر الرتبيين بينهما أيضاً. م ح-ى.

[٥٩٣] (٣) حيث إننا بعد علمنا بأن زيدا موجود فى زمن عمرو وعمراً موجود فى زمن بكر نعلم وجدانا بأن زيدا موجود فى زمن بكر. م ح-ى.

[٥٩٤] (١) لا يقال: يمكن إقامة البرهان فى المقام، وهو أن عدم أحد الضدين فى مرتبة وجوده، ووجوده فى مرتبة الضد الآخر، فعدم أحد الضدين فى مرتبة الضد الآخر.

فإنه يقال: هذا وإن كان بصورة قياس الشكل الأول بالنظر السطحى، إلا أن واقعه مغالطة، كمغالطة قولنا بالفارسية: «ديوار موش دارد، وموش گوش دارد، پس ديوار گوش دارد»، ولا بد من تشكيل القياس فى المقام بهذه الكيفية: «عدم أحد الضدين فى مرتبة وجود ذلك الضد، وكلّ شيء فى مرتبة وجود ذلك الضد فى مرتبة الضد الآخر» وفى ضمن مثال واضح «عدم الصلاة فى مرتبة وجود الصلاة، وكلّ شيء فى مرتبة وجود الصلاة فى مرتبة وجود الإزالة»، والكبرى فى هذا القياس كاذبة. م ح-ى.

[٥٩٥] (٢) تهذيب الاصول ١: ٤١٥.

[٥٩٦] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦ جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار (ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ هـ. ش.

[٥٩٧] (١) تهذيب الاصول ١: ٤١٧.

[٥٩٨] (١) قال سيدنا الحكيم رحمه الله - فى حقائق الاصول ١: ٣١٠ - : التقدم الطبعى فى الاصطلاح تقدم العلة الناقصة على المعلول، وأما تقدم العلة التامة فهو التقدم بالعلية. م ح-ى.

[٥٩٩] (٢) ويعبر عنه بالشرط. م ح-ى.

[٦٠٠] (٣) ويعبر عنه بعدم المانع. م ح-ى.

[٦٠١] (٤) فإنَّ عدم الشيء تارةً يستند إلى عدم مقتضيه، واخرى إلى عدم شرطه، وثالثةً إلى وجود مانعه، فعدم الشيء يتوقف أحياناً على وجود ضده توقف عدم الشيء على وجود مانعه. منه مدَّ ظله توضيحاً لكلام صاحب الكفاية رحمه الله.

[٦٠٢] (٥) كفاية الاصول: ١٦١.

[٦٠٣] (١) نهاية الدراية ٢: ١٨٢.

[٦٠٤] (١) هذا شروع في إنكار المقدمه الثانيه لدليل القائلين بالاقضاء في الضد الخاص، فإنَّ دليلهم - كما تقدمت الإشارة إليه - كان مركباً من ثلاث مقدمات: الاولى: أن عدم أحد الضدين مقدمه للضد الآخر، وقد عرفت بطلانه، الثانيه: أن مقدمه الواجب واجبه، وقد عرفت أيضاً بطلانه في المبحث السابق، الثالثه: أن نقيض الواجب حرام، وشرع الاستاذ «مدَّ ظله» في رده بقوله: «ولو فرض وجوب المقدمه الخ». م ح - ي.

[٦٠٥] (١) فوائد الاصول ١ و ٢: ٣٠٣.

[٦٠٦] (١) والظاهر أنه رحمه الله أراد هذا لا النهي المولوي المستقل. منه مدَّ ظله.

[٦٠٧] (٢) هذا إذا كان الأمر نفسياً، وأما إذا كان غيرياً كالأمر المتعلق بترك الصلاة لأجل كونه مقدمه للإزالة - بناءً على مقدميه عدم أحد الضدين لفعل الضد الآخر ووجوب مقدمه الواجب - فالنهي المتعلق بفعل الصلاة اللازم من الأمر الغيري المتعلق بتركها أيضاً غيري، والغيري من الأمر والنهي لا يترتب استحقاق المثوبه على موافقته ولا العقوبه على مخالفته، إلا إذا قلنا بترتب الثواب والعقاب بالجعل لا بالاستحقاق، وقد مرَّ توضيحه في مبحث الواجب النفسي والغيري. م ح - ي.

[٦٠٨] (١) كون الفعل نقيضاً للترك مبنئ على كون نقيض الشيء إما رفعه أو كونه مرفوعاً به، لا خصوص رفعه، وإلا كان نقيض الترك ترك الترك. منه مدَّ ظله.

[٦٠٩] (١) هذا الدليل وإن كان يفيد الخصم في المقام على فرض تماميته، إلا أنه أخص من مدعاه، لأنه لا يجري إلأى الوجوب والحرمة، مع أن مدعاه اتحاد المتلازمين في جميع الأحكام الخمسه. منه مدَّ ظله.

[٦١٠] (١) أي ما يدعيه الخصم في صدر هذا الدليل من أن أحد المتلازمين إذا كان واجباً فلا بد من اتصاف الملازم الآخر أيضاً بالوجوب. م ح - ي.

[٦١١] (٢) وملاك الإباحه الشرعيه عبارة عن خلو الواقعه عن المصلحه والمفسده كليهما، أو تساويهما فيها. منه مدَّ ظله.

[٦١٢] (١) فلا بد إما من القول بعدم روايه داله على أن لله سبحانه في كل واقعه حكماً، كما هو ظاهر كلام الإمام الخميني رحمه الله - على ما في تهذيب الاصول ١: ٤٢٤ - أو بأنها مربوطه باللوح المحفوظ، كما تقدم، أو بتخصيص عمومها بالموارد الخاليه عن الحكم الشرعي. م ح - ي.

[٦١٣] (١) وهذا بخلاف مسأله اجتماع الأمر والنهي، كالصلاة في الدار المغصوبه، فإنَّ العنوان هناك متعدّد، فالصلاة تقع صحيحه بناءً على جواز الاجتماع، وإن ذهب بعض القائلين بالاجتماع - كآيه الله البروجردي رحمه الله في نهاية الاصول: ٢٦٠ - إلى بطلانها، وبعضهم - كالإمام رحمه الله - كان يميل مرّةً إلى صححتها واخرى إلى فسادها على ما يبالي من مجلس درسه الشريف. منه مدَّ ظله.

[٦١٤] (٢) لأنَّ وجوب المقدمه إنما هو لأجل توقف ذي المقدمه عليها، لا لأجل مصلحه في نفسها. م ح - ي.

[٦١٥] (١) عدم ترتب الثواب والعقاب على موافقه الأمر الغيري ومخالفته مبنئ على كونهما بالاستحقاق، لا بالجعل الذي اختاره الاستاذ «مدَّ ظله»، فإنَّ استحقاق الثواب حينئذٍ تابع لجعل الشارع، ولا فرق في ذلك بين الواجبات النفسيه والغيريه، فالمكلف يستحق الثواب على موافقه كل واجب جعل الشارع له الثواب، سواء كان نفسياً أو غيرياً.

نعم، استحقاق العقاب غير تابع للجعل، بل للمولى أن يعاقب العبد بمجرّد العصيان ومخالفه أمره ولو لم يجعل لها عقاباً. م ح - ي.

[٦١٦] (١) تهذيب الاصول ١: ٤٢٦.

[٦١٧] (٢) كفاية الاصول: ١٦٥، وتهذيب الاصول ١: ٤٢٦ نقلًا عن الشيخ البهائي رحمه الله.

[٦١٨] (١) كفاية الاصول: ١٦٦.

[٦١٩] (٢) كفاية الاصول: ١٦٨.

[٦٢٠] (١) كما إذا صلى في آخر الوقت وترك إنقاذ غريق محترم. م ح-ي.

[٦٢١] (٢) لتحقق المشروط وهو الأمر بالصلاة بمجرد العزم على ترك الإنقاذ قبل الاشتغال بالصلاة، وعدم تحقق شرطه وهو عصيان

الأمر بالإنقاذ لإلّا بعد مضي وقت تمكّن فيه منه ولكن تركه. م ح-ي.

[٦٢٢] (٣) توضيح ذلك: أنّ سقوط التكليف إمّا بالإطاعة أو العصيان أو ارتفاع موضوعه، ولا إشكال في عدم تحقق الأوّل والثالث،

وكذلك الثاني عند تحقق الأمر بالمهمّ فرضاً قبل عصيان الأمر بالأهمّ، إمّا لكون الأمر بالمهمّ مشروطاً بمجرد العزم على عصيان الأمر بالأهمّ أو بنفس العصيان، ولكن بنحو الشرط المتأخّر. م ح-ي.

[٦٢٣] (١) كما إذا أمره بتبييض الجدار وتسويده معاً في آن واحد إن أكل الغذاء الفلاني. م ح-ي.

[٦٢٤] (٢) كفاية الاصول: ١٦٦.

[٦٢٥] (١) البقرة: ٢٧٥.

[٦٢٦] (١) إن قلت: قوله تعالى- في سورة البقرة، الآية ٢٨٦-: «لَمَّا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» ظاهر في عدم توجه التكليف إلّا إلى

القادر، فإنّ الوسع في الآية الشريفة وإن كان عبارة عن القدرة العرفيّة لا العقليّة التي هي محلّ النزاع، إلّا أنّ الآية إذا دلّت على عدم توجه التكليف إلى العاجز عرفاً دلّت على عدم توجهه إلى العاجز عقلاً أيضاً، ضرورة أنّ كلّ إنسان يحكم العقل بعدم تمكّنه من عمل يحكم العرف أيضاً بذلك، دون العكس.

قلت: ما استدللّ به الاستاذ «مدّ ظلّه» لنفي تقييد الأحكام بالقدرة من البرهانين الآتيين- في الصفحة ٤٥٨- يوجب حمل هذه الآية على نفي الأثر المترتب على التكليف، وهو عقاب العاجز على مخالفته، فتكون حينئذٍ إرشاداً إلى حكم العقل. م ح-ي.

[٦٢٧] (١) آل عمران: ٨٥.

[٦٢٨] (٢) آل عمران: ١٩.

[٦٢٩] (٣) المائدة: ١.

[٦٣٠] (١) آل عمران: ٩٧.

[٦٣١] (١) تهذيب الاصول ١: ٤٣٣.

[٦٣٢] (٢) يترتب على هذه المسألة ثمرات كثيرة قيمة. منه مدّ ظلّه.

[٦٣٣] (١) وهي قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». آل عمران: ٩٧.

[٦٣٤] (٢) وهي قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ». البقرة: ١٨٣.

[٦٣٥] (٣) وهي قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ». المائدة: ٦.

[٦٣٦] (١) هذا توضيح ما ذكره في البراءة العقليّة من حكم العقل بقبح العقاب بلا بيان. م ح-ي.

[٦٣٧] (٢) الإسراء: ١٥.

[٦٣٨] (٣) وأمّا لو قلنا بأنّ له مرحلتين: الإنشاء والفعليّة، فلا دور، لأنّ ما يتوقّف عليه العلم هو الحكم الإنشائي، وما يتوقّف على العلم

هو الحكم الفعلي. م ح-ي.

[٦٣٩] (٤) فلا بدّ من حمل ما يدلّ على تقييد وجوب الجهر والإخفات والقصر والإتمام بالعلم بوجوبها على عدم استحقاق العقوبة

على المخالفة في صورة الجهل، وبعبارة أخرى: يحمل على تفضله تعالى بقبول الصلاة الفاقدة لشرطها مكان الواجدة. م ح- ي.

[٦٤٠] (١) أى آية الله الشيرازى الكبير رحمه الله الذى أفتى بحرمة شرب التتن. منه مدّ ظلّه.

[٦٤١] (٢) كفاية الاصول: ١٦٨.

[٦٤٢] (١) وقد يقال: الشرط فى موارد الشرط المتأخر إنّما هو تعقب ذلك الأمر المتأخر للمشروط لا نفسه، فيعود إلى الشرط المقارن. منه مدّ ظلّه.

[٦٤٣] (٢) عبر بعضهم عن العزم على العصيان بالتلبس به، أو الشروع فيه، وهما عبارتان اخريان عن العزم، حيث إنّ أول زمن التلبس بالعصيان والشروع فيه هو العزم عليه. منه مدّ ظلّه.

[٦٤٤] (٣) واختلافهما رتبة لا يجدى فى رفع غائلة الاستحالة إذا كانا متّحدين زماناً، لأن ملاك الاستحالة إنّما هو طلب الضدين فى زمان واحد، لاستلزامه تكليفاً بما لا يطاق. منه مدّ ظلّه.

[٦٤٥] (١) ولا بدّ هاهنا من تبديل مثال الإزالة والصلاة بمثال آخر، حيث إنّ الاشتغال بالصلاة لا يوجب سقوط الأمر بالإزالة رأساً، فإنّ المكلف حينما يلتفت إلى تلوث المسجد بالنجاسة يجب عليه الإزالة فوراً ففوراً، بمعنى أنّه لو لم يزلها فى الآن الأول تجب عليه الإزالة فى الآن الثانى وهكذا، فإذا اشتغل بالصلاة يتوجّه إليه الأمر بالإزالة أيضاً، فلا بدّ من التمثيل للضدّ الأهمّ بواجب فورى لم يبق مجال لامتنال أمره بمجرد الاشتغال بالمهمّ، كإنقاذ الغريق الذى لا يتمكّن المكلف منه لو اشتغل بالصلاة فى الآن الأول، فإنّ الأمر بالأهمّ يسقط حينئذٍ بالعصيان المتحقّق بالاشتغال بالمهمّ. م ح- ي.

[٦٤٦] (١) لأجل النذر أو نهى الوالد أو نحوهما. منه مدّ ظلّه.

[٦٤٧] (٢) فوائد الاصول ١ و ٢: ٣٥٧.

[٦٤٨] (١) وبعبارة أخرى: حرمة قصد الإقامة. م ح- ي.

[٦٤٩] (٢) حيث إنّ مترتب على عصيان تكليف آخر. م ح- ي.

[٦٥٠] (١) الإمكان الذاتى عبارة عن استواء نسبة الماهية إلى طرفى الوجود والعدم فى مقابل الاستحالة الذاتية المتحقّقة فى مثل «اجتماع النقيضين»، والإمكان الوقوعى عبارة عن عدم امتناع وقوع الشىء فى مقابل الاستحالة الوقوعية المتحقّقة فى مثل وجود المعلول بدون علته. منه مدّ ظلّه.

[٦٥١] (١) كفاية الاصول: ١٧٠.

[٦٥٢] (١) راجع ص ٤٧٨ لكى تجد الفرق بين هذا الاحتمال وما اختاره الاستاذ «مدّ ظلّه». م ح- ي.

[٦٥٣] (١) ولا بدّ من أن يكون الوجود فى كلام هذا البعض بمعنى الفرد لكى ينطبق على عنوان النزاع، وهو أنّ الأوامر والنواهي هل تتعلّق بالطبائع أو بالأفراد. منه مدّ ظلّه.

[٦٥٤] (٢) وأمّا الماضى والمضارع فالوجود يستفاد من هيئتهما لا من مادّتهما، فإنّ «ضرب» يكون بمعنى «تحقق منه الضرب» و«يضرب» بمعنى «سيتحقق منه الضرب فى المستقبل». منه مدّ ظلّه.

[٦٥٥] (١) المائدة: ٣.

[٦٥٦] (٢) البقرة: ١٨٣.

[٦٥٧] (٣) آل عمران: ٩٧.

[٦٥٨] (٤) سواء لم يكن مدلول لفظ، أو استفيد من الأمر والنهى، أو من لفظ آخر غيرهما. م ح- ي.

[٦٥٩] (١) كفاية الاصول: ١٧١.

[٦٦٠] (٢) تهذيب الاصول ١: ٤٩٤.

[٦٦١] (٣) بل ذهب بعضهم إلى لزوم الاتحاد في المفهوم أيضاً. منه مدّ ظلّه.

[٦٦٢] (١) قلت للاستاذ «مدّ ظلّه» في مجلس الدرس: ما الفرق بين هذا الوجه الذي اخترتموه وبين الاحتمال الأوّل الذي ناقشتم فيه؟ فقال: الفرق بينهما أنا لم نفرّع النزاع في المقام على مسألة أصالة الوجود والماهية، بل لاحظناه مسألة مستقلة، بخلاف الاحتمال الأوّل، فإنّه مبنيّ على تلك المسألة الفلسفيّة كما تقدّم، ولأجل توجيه هذا التفريع قلنا هناك: لا بدّ من أن يكون المراد بالأفراد، الوجودات لكي يكون النزاع متفرّعاً على مسألة أصالة الوجود والماهية، وإلّا فلم يتحقّق التفرّع عليها الذي هو المدعى في ذلك الاحتمال. م ح- ي.

[٦٦٣] (١) إن قلت: لا يمكن أن توجد ماهية إلّامع العوارض المشخّصة، فلا فرق بين الوجود والفرد.

قلت: نعم، ولكنّ الفرق في مقام الحكاية، فقضيّة «زيد فرد من الإنسان» حاكية عن كون زيد وجود الإنسان وكونه متشخّصاً بالتشخّصات الفرديّة، وأمّا إذا قلنا: «زيد وجود الإنسان» فهو لا يحكى إلّا عن مجرد كونه وجوده، ولا يجب في صدق القضايا كونها حاكية لجميع ما هو متحقّق في الخارج، وإلّا كان قولك: «جائني رجل» فيما إذا جاءك زيد كاذباً، مع أنّه صادق بالضرورة. منه مدّ ظلّه.

[٦٦٤] (٢) الروم: ٣١.

[٦٦٥] (٣) البقرة: ١٨٣.

[٦٦٦] (٤) آل عمران: ٩٧.

[٦٦٧] (٥) المائدة: ٣.

[٦٦٨] (١) ولذا صارت جملة «ثبّ العرش ثمّ انقش» مثلاً معروفاً بينهم، أي أوجد السقف ثمّ انقشه بنقوش مزينة، والمقصود عدم تمكّن النقاش من تزيين السقف بالنقوش إلّا بعد تحقّق أصل السقف. منه مدّ ظلّه.

[٦٦٩] (١) كفاية الاصول: ١٧١.

[٦٧٠] (٢) وهو أنّ الشيء الموجود بملاحظة نفسه وجود، وبملاحظة انتسابه إلى الجاعل إيجاد. م ح- ي.

[٦٧١] (١) أو الطلب الشديد والضعيف عند من قال بكون الوجوب والندب عبارة عن الطلب كالمحقّق الخراساني رحمه الله. م ح- ي.

[٦٧٢] (١) وهما الجواز والرجحان. م ح- ي.

[٦٧٣] (٢) كفاية الاصول: ١٧٣.

[٦٧٤] (١) الدلالة الالتزامية عند الاستاذ «مدّ ظلّه» من مقتضيات العقل لا من دلالات اللفظ. م ح- ي.

[٦٧٥] (١) وما نحن فيه من هذا القبيل، لأنّ كلّ الجواز كان موجوداً عند وجود أحد أفرادها، وهو الوجوب، ونشكّ بعد النسخ في أنّه هل حدث فرد آخر منه- كالندب أو الكراهة- مقارناً لارتفاعه حتّى يبقى كلّ الجواز، أو تبدّل إلى الحرمة حتّى لا يبقى. م ح- ي.

[٦٧٦] (٢) فرائد الاصول ٣: ١٩٦.

[٦٧٧] (١) وجلّ الواجبات التخييريّة من هذا القبيل. منه مدّ ظلّه.

[٦٧٨] (٢) كفاية الاصول: ١٧٤.

[٦٧٩] (١) واعترف به المحقّق الخراساني رحمه الله في آخر مبحث الواجب الكفائي بقوله: كما هو قضيّة توارد العلل المتعدّدة على معلول واحد. كفاية الاصول: ١٧٧.

ثمّ اعلم أنّ الواحد شخصي ونوعي، وقال في كتاب «تعليقه على نهاية الحكمة ص ٢٤٥»: إنّ امتناع صدور فعل واحد شخصي عن فواعل متعدّدة تامّة الفاعلية واضح لا خلاف فيه، وأمّا امتناع صدور النوع الواحد من المعلول عن علل كثيرة فمما وقع فيه الخلاف، ثمّ

نقل بعض آراء الحكماء في ذلك. م-ح-ى.

[٦٨٠] (١) هذه هي الصورة الاولى المذكورة في الكفاية. م-ح-ى.

[٦٨١] (١) هذه هي الصورة الثانية المذكورة في الكفاية. م-ح-ى.

[٦٨٢] (٢) هذه صورة ثالثة لم يذكرها المحقق الخراساني رحمه الله. م-ح-ى.

[٦٨٣] (١) والاستحالة فيه أوضح من دفعي الوجود. منه مدّ ظلّه.

[٦٨٤] (١) كفاية الاصول: ١٧٥.

[٦٨٥] (٢) ما به الامتياز بين أفراد الكليات المشككة عين ما به الاشتراك، سواء كان التفاوت بينهما بحسب الكيف، كالتشكيك في

الشدّة والضعف، أو بحسب الكمّ، كالتفاوت بالزيادة والنقصان. منه مدّ ظلّه.

[٦٨٦] (١) بعد ما وصل شيخنا الاستاذ المحاضر «مدّ ظلّه» إلى هذا الموضوع من بحثه الشريف ابتليت الائمة الإسلامية بمصيبة ارتحال

الاصولى الفقيه، المحقق الفاضل النبيه آية الله السيد أبى القاسم الموسوى الخوئى قدس سره، عظم الله اجورنا واجور جميع المسلمين

بهذه الحادثة المولمة التى وقعت فى ١٧ / ٥ / ١٣٧١ ش، ٨ صفر ١٤١٣ ق. م-ح-ى.

[٦٨٧] (١) فيما إذا اشتغل جماعة فى الصلاة على ميت وختموها معاً، وأمّا إذا أتمها بعضهم قبل الآخرين ففى اتّصاف صلاة الآخرين

بالوجوب إشكال. منه مدّ ظلّه.

[٦٨٨] (١) أى مصداق الواحد وحقيقته العينية الخارجيّة لا مفهومه. منه مدّ ظلّه.

[٦٨٩] (٢) أى غير المعين واقعاً لا المجهول عندنا. منه مدّ ظلّه.

[٦٩٠] (٣) بل الوجود الذهني أيضاً كذلك، لكنّ المراد من الواحد فى المقام وجوده الخارجى. م-ح-ى.

[٦٩١] (١) وربما يؤيد هذا الاحتمال بما قيل من أنّ مقتضى الإطلاق هو الكفائيّة، حيث يعلم منه أنّ المقيّد هو الواجب العيني دون

الكفائي، لكن يرد عليه أنّ بعضهم - كالمحقق الخراساني رحمه الله - ذهب إلى العكس، وهو أنّ الواجب العيني مطلق والكفائي مقيّد

بعدم إتيان الغير إياه، نعم، فرّع على هذا أنّ إطلاق الصيغة عند الدوران بين العينيّة والكفائيّة يقتضى العينيّة، ونحن ناقشنا فى هذا

التفرع فى بعض مباحث صيغة الأمر. منه مدّ ظلّه.

[٦٩٢] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦ جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار (ع) - قم، چاپ: اول،

١٣٨٨ ه.ش.

[٦٩٣] (١) أجود التقريرات ١: ٢٧١.

[٦٩٤] (٢) وهما ما لا يمكن تحقّق أكثر من فرد واحد منه، وما يمكن ولكن لا يدخل فى تحصيل الغرض إلّا واحد منه. م-ح-ى.

[٦٩٥] (٣) مفعول «اقتضاء». م-ح-ى.

[٦٩٦] (١) خبر «كان». م-ح-ى.

[٦٩٧] (١) ويقال له المطلق أيضاً، لعدم كونه مقيّداً بالوقت والزمان، فالمطلق تارةً يقال فى مقابل المشروط، واخرى فى مقابل

الموقّت. منه مدّ ظلّه.

[٦٩٨] (١) يعنى فيما يكون لدليل الواجب إطلاق ولا يكون إطلاقاً لدليل التقييد، وكان الأنسب التعبير بأنّه «ولا يكفى الدليل على

الواجب الموقّت». حقائق الاصول ١: ٣٤١.

[٦٩٩] (٢) كفاية الاصول: ١٧٨.

[٧٠٠] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦ جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار (ع) - قم، چاپ: اول،

١٣٨٨ ه.ش.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).
قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - "رَحِمَهُ اللَّهُ" - كان أحدًا من جهاذة هذه المدينة، الذي قد اشتَهَرَ بِشَعْفِهِ بِأَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ (صلواتُ الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عَجَّلَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَجَهُ الشَّرِيفَ)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سَنَةِ ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبَّع بِأَقْوَى و أَحْسَنِ مَوْقِفٍ كُلِّ يَوْمٍ.
مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشئته من سَنَةِ ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عَزُّهُ - و مع مساعِدة جمعٍ من خريجي الحوزات العلميَّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالاتٍ شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسايل الدينيَّة، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامع ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - يباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة منابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...
- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهةٍ أخرى.
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتب، كتيبه، نشره شهريَّة، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقية و مكتبية، قابلة للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيَّة، السياحية و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدَّة مواقعٍ أُخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدَّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقيه و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخري مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميَّة، الجوامع، الأماكن الدينيَّة كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "پنج رمضان" ومفترق "وفائي" / "بناية" القائمية

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الإلكتروني: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية والمبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد والمتسع للامور الدينية والعلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩